

٤٠١٩



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه عکسی ع/٤٠

المبسوط

لشيخ الطائفة أبي جعفر
محمد بن الحسن الطوسي المتوفى ٤٦٠

المجلد الاول

اهداء. آتاني طابا

كتاب المبسوط للشيخ
دفتر جازة الجبل احمد بن زين الدين

٤٠١٤

قسم ١



تأنيدي لاد

مختار الوفاة الامر
على ابن الشيخ احمد بن زين الدين



بنية محقق طباطبائي

كتاب المبسوط للشخيرة

مغزى ديانة الجليلي احمد بن زين الدين



بنیاد محقق طباطبائی



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

صياغة ثمانية عشر مسألة في الجبر

لشيخنا الميرزا محمد باقر

والمحمد بن محمد باقر

للمنيرة الامير
شيخ احمد بن زين الدين

مخطوط - مكتبة المرعشي رقم ٢٥٦٢
مذكورة في فهرسها ١٤٧ / ٧

١ كثر ما كتب من مسائل الفروع ولا فرع من ذلك الاولة من دخل في اصولنا ومخرج على هذا
٢ لا على وجه القياس بل على طريقة توجبها الحجة عليها العمل ويبيح المصير اليها من التمسك
٣ على الاصول وبراهن الدلالة وغير ذلك مع ان اكثر الفروع لها مدخل في ما نحن عليه من هذا وانما
٤ كثر عدد ما عند الفقهاء لتكليفهم المسائل بعضها على بعض وتعليقها والتدقيق فيها حتى
٥ ان كثير من المسائل الواضحة دواضر من الصلابة وان كانت المسئلة معلومة واضحة
٦ وكنت على قديم الوقت وحديثه متسوق النفس الى عمل كتاب يشتمل على ذلك تنوع ففعلت
٧ فتقطعت عن ذلك القواطع وتشغلت بالسؤال ويضعفني ايضا فله عنة هذه الطائفة
٨ فيه وترك عنايتهم به لانهم القوا الاخبار وما بعد من صريح الالفاظ حتى ان مسألة لو غير
٩ لفظها وعبر معناها بغير اللفظ المعتاد لهم تعجبوا منها وقصر فهمها عنها وكنت عليك
١٠ على قديم الوقت كتاب النهاية ذكرت جميع ما رواه اصحابنا في مصنفاتهم واصولها من المسائل
١١ ورفوع في كتبهم ورتبته ترتيب الفقه وجمع بين النظائر ورتبته فيها الكتب على ما رتب للعلماء
١٢ التي بينها هناك ولم اعرض للتفريع على المسائل ولا لتفصيل الابواب وترتيب المسائل و
١٣ تعليقاها لجمع نظائرها بل اوردت جمع ذلك او اكثر بالالفاظ المنقولة حتى لا يستعمل
١٤ من ذلك وعلمت ما خرج مختصرا من العقود في العبادات سككت فيه طريق الاجاز والاختصار
١٥ وعقود الابواب فيما يتعلق بالعبادات ووعدت فيه ان اعمل كتابا في الفروع خاصة ايضا
١٦ الى كتاب النهاية فوجدت معي يكون كاملا كافيا في جميع ما يحتاج اليه ثم رايت ان ذلك
١٧ يكون ملتوا ايضا ففهمته على الناحية لانه لا فرع انما يفهمه اذا ضبط الاصل منه فعدلت
١٨ الى عمل كتاب يشتمل على عدد جميع كتب الفقه التي فصلها الفقهاء وهي نحو ثمانية كتابا اذكر
١٩ كل كتاب منه على غاية ما يمكن من الاختصار واقتصر على مجرد الفقه دون الادعية والادب
٢٠ واعقد فيه الابواب واقسم فيه المسائل واجمع بين النظائر واستوفيت غاية الاستيفاء وادكر
٢١ اكثر الفروع التي ذكر في المختارون واقول ما عهدي فيه على ما تقتضيه هذا صلبا وتوجيه

١ اصولنا بعد ان ذكر جميع اصول المسائل واذا كانت المسئلة او الفرع ظاهراً اقم فيه مجرد القتها
 ٢ وان كانت المسئلة او الفرع غريباً او مستظلاً او محالاً تعليلها وجه دليلها ليكون الناظر فيها غير
 ٣ مقلد ولا متحجب واذا كانت المسئلة او الفرع مما فيه اقوال العلماء ذكرتها وبينت علتها والصحة
 ٤ منها والاقوى وانته على وجه دليلها لا على وجه القياس واذا شبهت شيئاً بشي فاعلم ان المثال
 ٥ لا على وجه حمل احدها على الاخرى او على وجه الحكاية عن المخالفين دون الاعتبار بالصحيح ولا
 ٦ اذكر اسما للمخالفين في المسئلة لئلا يطول الكتاب وقد ذكرت ذلك في المسائل الخلقية مثلاً
 ٧ واذا كانت المسئلة لا ترجح فيها الاقوال فتكون متكافئة وفقت فيها وتكون المسئلة
 ٨ من باب التحجير وهذا الكتاب اذا سهل الله تعالى اتمامه يكون كتاباً لا نظيره في كتب اصحابنا
 ٩ ولا في كتب المخالفين لاني الى الان ما عرفت لاحد من الفقهاء كتاباً واحداً يستعمل على الامور
 ١٠ والفروع مستوفاً مذهباً بل كتبهم وان كانت كثيرة فليس يستعمل عليها كتاب واحد
 ١١ واما اصحابنا فليس لهم في هذا المعنى شيء يشهد اليه بل لهم مختصرات وادنى ما عمل في هذا
 ١٢ المعنى كتاب النهاية وهو على ما قلنا منه ومنه استمد المعونة والتوفيق وعليه اتوكل
 ١٣ واليائين **فصل في ذكر حقيقة الطهارة وجهه وجوبها وكيفية**
 ١٤ **اقسامها** الطهارة في اللغة هي النظافة وفي الشرع عبارة عن ايقاع الطهارة في البدن
 ١٥ مخصوصة على وجه مخصوص يستباح بها الصلوة وهي ضربين طهارة بالماء وطهارة بالتراب
 ١٦ فالطهارة بالماء على ضربين احدهما يختص بالاعضاء الاربعه فيسمى وضوء والاخر
 ١٧ يعم جميع البدن فيسمى غسله والثاني بالتراب يختص بعصوين فقط على ما سنيناه والوضوء
 ١٨ على جهتين واجب وندب فالواجب هو الذي يجب لاستباحة الصلوة او الطواف لوجه
 ١٩ لوجوب الاهذين والندب فانه مستحب في مواضع كثيرة لا تحصى واما الغسل فله ضربين
 ٢٠ ايضاً واجب وندب فالواجب يجب الامر من الدين ذكرناهما ولدهول المساجد ومسكناته
 ٢١ المصنف وفيه اسم الله تعالى وغير ذلك واما المندوب فسنذكر في موضعه ان شاء الله

في هذا
 ص ٣

١ واما ما يجب الوضوء والغسل فسنبينه فيما بعد ان شاء الله والطهارة بالماء هي الاصل
 ٢ واما بعد دعائها الى الطهارة بالتراب عند الضرورة وعدم الماء وتسميته التيمم بالطهارة حكم
 ٣ شرعي لان النبي صلى الله عليه وسلم جعلت الارض سجداً وترابها طهوراً واحبارنا ملق بتسميته
 ٤ ذلك طهارة فليس لاحد ان يخالف فيه وينبغي اولاً ان يبداء بما به تكون الطهارة من المياه
 ٥ واحكامها ثم تذكر بعد ذلك كيفية فعلها واقسامها ثم يغيب ذلك بذكر ما ينقضها ويطلبها
 ٦ والفرق بين ما وجب الوضوء والغسل ثم يعود بعد ذلك الى اقسام التيمم على ما بيناه ونحذف
 ٧ تلك ونذكر في كل فصل ما يليق به ولا نترك شيئاً قبيل ولا يمكن ان يقال الا واذكر الاما عليه
 ٨ يشد منه من النادر اليسير والتألف للحقير اذ الحوادث لا تضبط والخواطر التي لا تحصى
 ٩ غير انه لا يخلو ان يكون في جملة المسطور ما يمكن ان يكون جواباً عنه ان شاء الله تعالى
 ١٠ **باب المياه واحكامها** الماء على ضربين طاهر ونجس
 ١١ فالنجس كل ما يتغير احد اوصافه من لون او طعم او رايحه بخاسته تحصل منه قليلاً كذا
 ١٢ او كثيراً او حصل فيه نجاسة وان لم يتغير احد اوصافه متى كان قليلاً ولا يراعى فيه مقدار
 ١٣ وما هذا كله لايحوز استعماله الا بعد تطهيره على ما بيناه والطاهر على ضربين مطلق
 ١٤ فالمضاف كل ما اخرج من جسم او اعتصر منه او كان مرقاً نحو ما ورد والمخلاف
 ١٥ والانس والرفران وماء البقرة في هذا الضرب من المياه لايحوز استعماله في رفع الاحداث
 ١٦ بلا خلاف بين الطائفة ولان ازالة النجاسة على الصحيح من المذهب وتجوز استعماله في
 ١٧ عدا ذلك مباح النصف فيه سائر انواع التصرف في ما تقع فيه نجاسته فاذا وقعت فيه نجاسته
 ١٨ لم تجز استعماله على حال سواء كان قليلاً او كثيراً وسواء كانت النجاسة قليلة او كثيرة تغيير
 ١٩ احد اوصافه او لم يتغير ولا طريق الى تطهيرها حال الا ان يختلط بما زاد على الكر من المياه
 ٢٠ الطاهرة المطلقة ثم ينظر فيه فان سلبه اطلاق اسم الماء لم يجز ايضاً استعماله بحال وان
 ٢١ يسلبه اطلاق اسم الماء وغيره احد اوصافه اما لونه او طعمه او رايحته فلا يجوز ايضاً

ان هذا
 ص ٤

استعماله بحال وان لم يغير احدا وصافه ولا يسلبه اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز
استعمال المياه المطلقة فيه وان اختلفت المياه المضافه بالماء المطلق قبل حصول الخبا
فيها نظرا فان سلبها اطلاق اسم الماء لم يجز استعمالها في رفع الاحداث وازالة الخبا
يسلبها اطلاق ذلك جاز استعماله في جميع ذلك والمياه المطلقة طاهرة مطهر يجوز
استعماله في رفع الاحداث وازالة الخباسات وغير ذلك ما لم يقع فيها نجاسة تنع من
استعمالها على ما سنيناه وهي على ضربين جارية وراكدة فالجارية لا تنجسها الا ما يغير
احدا وصافها لونها او طعمها او رائحتها قليلا كان الماء او كثيرا فان تغير احدا وصافها
لم يجز استعمالها الا عند الضرورة للشرب لا غير والطريق الى تطهيرها تقويتها بالمياه الجارية
ودفعها حتى يرفل عنها التغير ومياه الحمام حكمها حكم المياه الجارية اذا كانت لها مادة
تجري من المجري فان لم يكن لها مادة كان حكمها حكم المياه الواقعة ومياه المراصب الجارية
من المطر حكم الماء لجاري سواء واما المياه الواقعة فبغير ضربين مياه الابار والركايا التي
لها منبع من الارض وان لم يكن لها جريان ومياه غير الابار من المصانع والغدران والحياض
والاولى المحصورة فيها غير الابار من المصانع والغدران والحياض والاولى المحصورة
فمياه غير الابار على ضربين قليل وكثير فللمكبر حدان احدهما ان يكون مقداره
الف وطل وما يتي بطل وفيه احكامنا من يقول بالعراقي وفيهم من يقول بالمدني والاول
اصح والحد الاخر ان يكون مقداره ثلث اشبار ونصف طولاً وعرضاً وعمقاً فبلغ هذا
المقدار ملنجسه ما يقع فيه من النجاسات الا ما يغير احدا وصافه من اللون او الطعم او
الرائحة فان تغير احدا وصافه نجاسة تحصل فيه فلا يجوز استعماله الا عند الضرورة
للشرب لا غير والطريق الى تطهيره ان يطوى عليه من المياه الطاهرة المطلقة ما يرفع ذلك
التغير عنها فحينئذ يجوز استعمالها وان ارتفع التغير عنها من قبل نفسها او بتراب حصل
فيها او بالرياح التي تصفها ان جسم طاهر يحصل فيها الحكم بطهارة لانه لا دليل على ذلك

7

الاجتهاد

الى هنا

ونجاستها معلومة فان كان تغير هذه المياه لا نجاسة بل من قبل نفسها او بما يجاورها
من الاجسام الطاهرة مثل الحماة والملح او نبت فيها مثل الطحلب والتصب وغير ذلك او
لطول المقام لم يمنع ذلك من استعمالها بحال وحد القليل ما نقص عن الكمية التي قد علمنا مقداره
وذلك بخس كل نجاسة تحصل فيها قليلا كانت النجاسة او كثيرا تغيرت او صافه ولم
تتغير الا ما لا يمكن التحرز منه مثل وسيل الجرم من الدم وغيره فانه معفو عنه لانه لا يمكن
التحرز منه ومتى نجست هذه المياه فانه لا يجوز استعمالها الا عند الضرورة في الشرب لا
غير حسب ما قدمناه والطريق الى تطهير هذه المياه ان يطرأ عليها كثر من ماء مطلق ولا
يتغير مع ذلك احدا وصافها فحينئذ يحكم بطهارتها فان تمت كرا بالمياه الطاهرة لم يرفع
عنها حكم النجاسة بل يحصل لكل وفي اصحابنا من قال اذا تمت بطاهر كرا زال عنها حكم النجاسة
وهو قوي لقولهم عليهم السلام اذا بلغ الماء كرا لم ينجس نجاسة فاذا تمت كرا نجاسة فلا شك
انه ينجس لكل وان كان مقدارا كثر في موضعين فينجس ثم يجمع بينهما ليرتفع عنها حكم النجاسة
لانه لا دليل عليه وفي اصحابنا من قال يجوز ذلك للخبر وهو قوي على ما قلناه ولا يرد عنه
حكم النجاسة بما يقع فيه من الاجسام الطاهرة سواء كانت جامعة او باعية لانها ان كانت باعية
فانه ينجس وان كانت جامعة فليس لها حكم التطهير والماء الذي تطرأ عليه فظهور الفرق
من ان يكون تابعا من تحته او يجري اليه او يغلب فيه فانه اذا بلغ ذلك قدر الكثرة طهر النجس وكثر
من الماء اذا وقعت فيه نجاسة لم يغير احدا وصافه جاز استعمال ذلك الماء وان علم ان فيها
نجاسة لانه صارت مستهلكة وجاز ايضا استعمال الماء من اي موضع شاء سواء كان بقرب النجاسة
او بعيدا منها وتجنب موضع النجاسة افضل واما اذا استقي منه ولو حكم نجاسة ذلك الاول لانه
قليل وفيه نجاسة واذا حصلت النجاسة الجمل في الماء الذي مقدار كثر سواء شقي ان يخرج النجاسة
اولا ثم يستعمل ذلك الماء فان استقي منه شي وبقيت النجاسة فبالتق وقد نقص عن الكثرة حكم نجاسته
لانه صار اقل من كونه نجاسته اذا كانت النجاسة ما بعة لا يمكن اخراجها منه حكم باستهلاكها

الى هنا

١ وجاز استعمال جميعه على كل حال ولا يجنس الماء بما يقع فيه من الاجسام الظاهرة وان غير واحد
 ٢ اوصافه ولا يمنع من رفع الحدث به اذا لم يسلبه اطلاق اسم الماء مثل القليل من الزعفران او
 ٣ الكافور والعود واذا اصاب بيد الانسان نجاسته فعن مسها في اقل من كثر فانه يجنس الماء ولا
 ٤ تطهر اليد فان كان كرا لا يجنس الماء فان زالت النجاسة عن اليد فقد طهرت والا فلا اذا كان
 ٥ معه انا ان او اكثر من ذلك فوقع واحد منها نجاسته لم يستعمل شئ منها بحال ولا يجوز اتى
 ٦ فان خاف العطش امسك ايها شاء واستعمله حال الضرورة واذا كان معه انا ان احدهما
 ٧ ماء والاخر يول لم يستعمل واحد منهما وان كانا احدهما نجسا والاخر طاهرا وانقلب احدهما
 ٨ لم يستعمل الاخر وان كان احدهما طاهرا مطهرا والاخر مستعمل في الطهارة الصغرى استعمل
 ٩ ايها شاء وان كان المستعمل في غسل نجاسته استعمل كل واحد منهما على الانفراد لان
 ١٠ المستعمل ليس نجس وان كانا احدهما ماء والاخر ماء ورد منقطع الراجحة واعتبها استعمال
 ١١ كل واحد منهما منفردا لانه سقن عند ذلك حصول الطهارة وان اختلفا الماء بالماء ورد
 ١٢ المنقطع الراجحة حكم للاكثر فان كانا لاكثر ماء الورد لم يجز استعماله في الوضوء وان كان الماء
 ١٣ اكثر جاز وان تساوى ينبغي ان يقول تجوز استعماله وان قلت استعمل ذلك وتيمم كالان
 ١٤ واذا اخرج عدل فان الجنب احدهما لا يجب عليه القبول منه لانه لا دليل عليه والمعلوم نجاسة
 ١٥ احدهما واذا ورد على ما يجنبه رجل انه نجس لم يجب عليه القبول منه سواء اجنب بسبب النجاسة
 ١٦ او لم يجنبه لان الاصل طهارة الماء ولا دليل على وجوب القبول منه واذا شهد شاهدان
 ١٧ بان النجاسة في احدي النائيين وشهد الاخر اناته وقع في الاخر على وجه يكره يمينها الا
 ١٨ يمكن لا يجب القبول منها والماء على اصل الطهارة او النجاسة فايها كان معلوما عمل عليه و
 ١٩ ان قلنا اذا امكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسته لاني كان قويا لان وجوب قبول
 ٢٠ شهادته الشاهدين معلوم في الشرع وليس منشا فيبين وحكم الاعي في هذا الباب حكم البصيرة
 ٢١ واذا كان معه ماء متيقن الطهارة وشك في نجاسته لم يلتفت الى الشك وكذلك اذا كان معه

ان هذا
 ص ٨

١ ماء نجس فشك في نظهره لم يلتفت الى ذلك وجب عليه استعماله وكذلك اذا وجد ماء متغيرا
 ٢ وشك في هل تغير نجاسته او من قبل نفسه شئ على اصل الطهارة وكذلك اذا اشتبه طعام طاهر
 ٣ وطعام نجس لا يجوز له التحرى وجب عليه الامتناع من استعماله واذا كان معه انا ان مشتبهين
 ٤ وانا متيقن الطهارة وجب ان يستعمل الطاهر المستيقن ولا يستعمل المشتبهين بكون
 ٥ مائعا اخر او طعاما ويجوز الوضوء بماء البحر والثلج اذا تدي مقدار ما يجري على العضو
 ٦ وان كان يسيرا مثل الدهن والعضو المسح كوترك عليه قطعة ثلج او برد فتدي مقدار
 ٧ الواجب في المسح لم يجز لان المسح لا يكون الا بفضل يد او الوضوء والماء المسحق يجوز
 ٨ التوضي به والمشمس بكره التوقي به غير انه يجزى سوا قصد ذلك ولم يقصد ولا يجوز
 ٩ الوضوء بشئ من المبيعات غير الماء المطلق مثل الخل والمرق واللبن وغير ذلك ولا يجوز
 ١٠ الوضوء بنبذ التمر سوا كان مطبوخا او ثيما مع وجود الماء ومع عدمه واذا اختلفا با
 ١١ ما يغير احدا او صافه مثل العنبر والمسك والعود والكا فور يجوز الوضوء به وكذلك
 ١٢ اذا تغير لونه من موضع النجاسة لا بأس باستعماله وكذلك الدهن اذا وقع فيه مثل دهن
 ١٣ البان والبنفسج فغير رايحه واذا غلب على لونه طاهر مثل اللبن او على رايحته مثل ماء
 ١٤ الورد وسلبه اطلاق اسم الماء لم تجز الوضوء به وان لم يسلبه اطلاق اسم الماء جاز استعماله
 ١٥ واذا جرى الماء على الورق والطحلب او ارض النورة والكحل والكبريت فغير احدا او صافه
 ١٦ جاز استعماله وكذلك اذا طرح من الماء طح كبريت حتى يتغير طعمه سواء كان المجلبليا او مع
 ١٧ او جمل المار ثم ذاب فيه واذا كان معه مثلاً رطلان فطاب واحتاج في طهارته الى ثلثة
 ١٨ ارطال ومعه ماء ورد فذاب رطل فان طهر لا يغلب عليه ولا يسلبه اطلاق اسم الماء
 ١٩ ينبغي ان يجوز استعماله وان سلبه اطلاق اسم الماء لم يجز استعماله في رفع الاحداث لان
 ٢٠ هذا وان كان جائزا فانه لا يجب عليه بل يكون فرضه التيمم لانه ليس معه من الماء ما يكفي
 ٢١ لطهارته ولا يجوز ازالة النجاسات الا بماء برفع الحدث والاسناد على ضربين سور ٢١

ان هذا
 ص ٩

١ وكل له وما لا يוכל له فما يكل لحمه لا بأس بسؤره على كل حال إلا ما كان جلالاً ويكرم سؤره
 ٢ شرب منه الدجاج خاصة على كل حال وما لا يוכל لحمه على ضربين ادعى وغير ادعى فسؤره لا
 ٣ كله طاهر إلا من كان كافراً أصلياً أو مرتداً أو كافراً ملة ولا يجوز استعماله فاستبرأ منه وباشه
 ٤ باجسامهم من المياه وسائر المايعات وكذلك ما كان أصله مايقا محملاً وجامداً فغسلوه
 ٥ بأيديهم وحققوه فلا يجوز استعماله إلا بعد نظهين فيما يمكن نظهين من غسل الثياب وما
 ٦ عدا ما فانه يجنب على كل حال ويكرم سؤره الحايض ولا بأس بفضل وسؤره الرجل والمرأة وسؤره
 ٧ غير الادعى على ضربين أحدهما سؤره الطيور والآخر سؤره البهائم والسياح فسؤره الطيور
 ٨ كلها لا بأس به إلا ما كان في متقار دمر أو ياكل الميتة أو كان جلالاً وأما غير الطيور وكلها
 ٩ كان منه في البر فلا بأس بسؤره إلا الكلب والخنزير واما ما فرخصه وما كان منه في
 ١٠ الحضرة فلا يجوز استعمال سؤره إلا ما لا يمكن الخبز منه من الهرة والفار والحية وغير ذلك
 ١١ ولا بأس باستعمال سؤره البغال والدواب والحيوان لحمها ليس بمحظور وإن كان مكرها
 ١٢ كراهة لحمها وإذا أكل السنور فانه شرب من الماء لا بأس باستعماله باقى سوا غابت عن
 ١٣ أول تعب لعموم الخبر وكل مائات في الماء وله نفس سائله فانه يجنب إذا كان قليلاً وإن لم
 ١٤ يكن له نفس سائله لم يجنب الماء وإن تغير أحد أوصافه وكذلك كل المايعات وذلك مثل
 ١٥ الزبائر والخنافس وبنات وردان ويكرم مائات فيه الوزغ والعقرب خاصة والماء
 ١٦ المستعمل على ضربين أحدهما استعماله في الوضوء وفي الاغتسال المستنوتة فما هذا حكمه يجوز
 ١٧ استعماله في رفع الأحداث والآخرة استعماله في غسل جنابه واجبض فلا يجوز استعماله
 ١٨ في رفع الأحداث وإن كان طاهراً فانه لا يرفع ذلك كراهة الحكم المنع من رفع الحدث به لانه قد
 ١٩ يقع حداً لا يجتمل الخباسة وإن كان أقل من كراهة طاهر غير مطهر يجوز شربه وإزاله
 ٢٠ الخباسة به لانه ماء مطلق وإنما منع من رفع الحدث به دليل وباقى الأحكام على ما
 ٢١ كانت هذا إذا كانت أبداً ما خليه من نجاسة فإن كان عليها شيء من النجاسة فانه

الخباسة
ص ١١

١ يجنب الماء ولا يجوز استعماله بحال وأما مياه الابار فانه يجنب ما يقع فيها من النجاسة
 ٢ قليلاً كان الماء أو كثيراً لم ينجس على ضربين أما أن يتغير أحد أوصافها فلا يجوز استعمالها إلا
 ٣ بعد نزع جميعها فإن تعذر استقي منها إلى أن يزول عنها حكم التغير وإن لم يتغير أحد
 ٤ أوصافها فما وقع منها على ضربين أحدهما وجب نزع جميعها والآخر لا يجب ذلك
 ٥ فما يجب نزع الجميع لخنزير وكل مسكر والقنقاع والمخى ودم النفاس والاستحاضة والبعبر
 ٦ إذا مات منه فإن كان الماء غزيراً لا يمكن نزع جميعه تراوح على نزعها أربعة رجال من الغداة إلى
 ٧ العشاء وقد طهر وما لا يجب نزع الجميع فعلى ضربين أحدهما يجب نزع كره وهو موت
 ٨ الحمار والبقر وما أشبههما في قدر جسمهما والآخر لا يجب نزع دلاء ما كثرها الإنسان
 ٩ إذا مات فيه نزع منها سبعون دلواً أو كان صغيراً أو كبيراً سمياً أو مهزولاً وعلى كل حال
 ١٠ وإن مات فيها كلب أو شاة أو ثعلب أو ستور أو غزال أو خنزير وما أشبهها نزع البعير
 ١١ دلواً وإن وقع فيها كلب وخرج جثته نزع منها سبع دلاء للخبر ولم يمت فيها حمة أو دجاجة
 ١٢ وما أشبهها نزع منها سبع دلاء وإن ماتت فيها فانه نزع منها ثلث دلاء إذا لم تنفسه وإن
 ١٣ تنفس نزع منها سبع دلاء وفيه الصقور وما أشبهه دلو واحد فإن بال فيها رضيع لم
 ١٤ ياكل الطعام نزع دلو واحد فإن أكل الطعام نزع سبع دلاء وإن بال فيها رجل نزع منها
 ١٥ أربعون دلواً وإن وقعت فيها عذرة وكانت رطبة نزع منها خمسون دلواً وإن كانت
 ١٦ يابسة نزع منها عشر دلاء وإن وقعت فيها جثة أو وزعة أو عقرب فماتت نزع منها
 ١٧ ثلث دلاء وإن ارتس فيها رجل نزع منها سبع دلاء ولم يطهر هو وإن وقع فيها دم وكان
 ١٨ كثيراً نزع منها خمسون دلواً وإن كان قليلاً نزع منها عشر دلاء وروث وبول ما يוכל
 ١٩ لحماً ذلوقه الماء لا ينجسه إلا ذرق الدجاج خاصة فإذا وقع في البير نزع منها خمس دلاء
 ٢٠ متى وقع في البير ماء خالطه شيء من النجاسات مثل ماء المطر والبلوغة وغير ذلك نزع منها
 ٢١ أربعون دلواً للخبر وكل نجاسة تقع في البير وليس فيها مقدار منصوص فالا حينا ط

الخباسة
ص ١١

١ يقضي نزع جميع الماء وان قلنا بجواز اربعين دلوها لقولهم عليهم السلام يترج منها اربعون
٢ وان صارت مجزئة كان سايقا غير ان الاول احوط والدلو المرامي في النزع دلو العادة الذي
٣ يستقي به دون الدلاء الكبار لانه لم يقتد به الخبر ولا تجب اليه في نزع الماء وان يقصد
٤ به التطهير لانه لا دليل عليها وليست بالعبادات التي تراعى فيها الله وعلى هذا النوع البير من
٥ نزع منه اليه ومتى لا تصح منه النية من المسلم والكافر والصحيح حكمه بظهير البير ومتى نزل الى البير
٦ كافر وباشتر الماء بحسبه بحسن الماء ووجه نزع جميع الماء لانه لا دليل على مقدرو الاحتياط
٧ يقضي ما قلناه والماء الحسن لا يجوز استعماله في رفع الاحداث وازالة الخساسة ولا في الله
٨ وغيره مع الاختيار ويجوز شربه عند خوف من تلف النفس ومتى استعمله مع العلم بذلك و
٩ توضى وصلى أو غسل الثوب وجب عليه عادة الوضوء وغسل الثوب بما طاهر وان لم يكن علم
١٠ انه بحسن نظره فان كان الوقت باقيا أعاد الوضوء والصلوة وغسل الثوب بما طاهر وان كان
١١ لم يكن علمه بالوقت خافا لم يجب عليه عادة الصلوة فيتوضا لما يسنانف من الصلوة واما
١٢ غسل الثوب فلا بد من اعادة على كل حال وان علم حصول الخساسة فيه ثم شربه فاستعمله وجب عليه
١٣ اعادة الوضوء والصلوة وان استعمله في عجين وخبز لم يستعمل ذلك لخبز فاما ان يباع على
١٤ مستعمل الميته او يدفنه او يطرحه في الماء للسك وروي بخصه في جواز استعماله وان النار
١٥ ظهرت والاول احوط ويستحب ان يكون من البير والبالوعة سبعة اذرع اذا كانت الارض
١٦ سهله او كالتي في البالوعة وان كانت صلبة او كانت فوق البالوعة فليكن بينها وبينه
١٧ حنبل اذرع والعيون الحجة لابس بالوضوء منها ويجوز التداءى بها واذا حصل عند
١٨ خدير وليس معه ما يعرف به الماء اخذ بيده اذا كانت به طاهرة وان كانت نجسه فلا
١٩ يدخل به في الماء الا اذا كان كرا فاما زاولا يفسد الماء باب
٢٠ حكم الاول في الاوعية والظروف فاحصل فيها نجاسة الملوحة الذهب والفضة لا يجوز
٢١ استعمالها في الاكل والشرب وغير ذلك والمفترض لا يجوز ان يشرب او يوكل من الموضع المفض

١٦ ويستعمل غيره في ذلك الموضع وكذلك لا يجوز الانتفاع به في الجوز والتطبيب وغير ذلك لان
٢ من استعماله عام يجب حمله على عمه ومن اكل او شرب في انية ذهب وفضة فانه يكون قد فعل محرما
٣ اذا كان المأكول مباحا لان النية من الاكل فيه لا تنعدي الى المأكول وان توضى منها او اغتسل
٤ كان وضوءه صحيحا واتخاذ الاواني من الذهب والفضة لا يجوز وان لم يستعمل لان ذلك
٥ تصيبع والنية من صنعها على صناعة المال غير انه اذا فعل ذلك سقط عنه زكوة لان المصانع
٦ والنقار والسبايك لا زكوة فيها على مذهب اكثر اصحابنا وعلى مذهب كثير منهم لا تسقط واما
٧ المحلى فلا يابس استعمالها اذا كان حليا مباحا وتسقط عنها الزكوة واما اواني غير الفضة
٨ والذهب فلا يابس استعمالها قلت اثماها او كسرت سواء كانت كيشن الثمن لصنعة فيها مثل
٩ المخروط والزجاج وغير ذلك او لجودة جوهره مثل البلور وغير ذلك واما في المشركين
١٠ ما يعلم منها استعمالهم لها في الخبائث لا يجوز استعمالها الا بعد غسلها واذا استعمالوها
١١ في بايع طاهر وباروها باجسامهم جري ذلك مجزى الاول لانها با شروع باجسامهم من المباحات
١٢ نجس بما شربتم وما لم يستعملوها اصلا او استعمالوها في شئ طاهر ولم يباشره بلجسا
١٣ فلا يابس استعمالها وحكم ساير الكفارة في هذا الباب سواء كانوا عباد الاوثان او اهل الذ
١٤ او مرتدين او كفار مله من المشبهه والمجتمه والمجوق وغيرهم والكل نجس العين نجس
١٥ السور نجس للعاب لا يجوز اكله وشربه شئ ولع فيه الكلب اما المباح فان كان به فلا يجوز
١٦ استعماله اذا كان اقل من كرو وجب اوراق الماء وغسل الاناء ثلث مرات او لهن بالتراب
١٧ وان كان غير الماء فانه ينجس قليلا كان او كثيرا ولا يجوز استعماله على حال واذا تكرر ولو غ
١٨ الكلب في الاناء يكفي غسل ثلث مرات وكذلك اذا وقع فيه كلبان او ما زاد عليها واذا وقع الكلب
١٩ في الاناء فغسل دفعة ودفعين ثم وقعت فيه نجاسة ثم العدد وقد طهر لا دفعه اخرى
٢٠ تأتي على لينة العدد وعلى غسل الاناء من الخساسة هذا على الرواية التي تقول انه يكفي في ساير النجا
٢١ غسل الاناء مرة واحدة ومتى قلنا يحتاج الى غسل ثلث مرات اعتد بواحد وتم الباقي واذا

١ ولغ الكلب في الآثام ثم وقع الآثام فيما ينقص عن الكرخيل الماء ولا يطهر الآثام وان كان الماء كرا
٢ فصاعدا لم يجز غسل الماء ويجعل للآثام غسله واحد ثم يخرج ويتم غسله وإذا لم يوجد التراب لغسله
٣ جاز لا تقصر على الماء وان وجد غير من الأسنان والجري مجراه كان أيضا جائزا وان وقع الآثام
٤ فيها جاز وجري الماء عليه لم يحكم له بالثلاث غسلات لأنه لم يغسله ولا دليل على طهارته
٥ بذلك الماء الذي ولغ فيه الكلب نجس بجوارثه عن الثوب والبدن ولا يراعى فيه العدد وان
٦ اصاب من الماء الذي يغسل به الآثام من ولغ الكلب خاصة ثوبا لا انسان او جسد لا يجب غسله
٧ سواء كان في الغسله الاولى والثانية والثالثة وما ولغ فيه لخنزير حكم الكلب سواء لأنه
٨ يسمى كلبا ولا زاد الا يفرق بينهما ويغسل الآثام في سائر النجاسات ثلاث مرات ولا يراعى فيها
٩ التراب وقد روي غسله مرة واحدة والا حوط ويغسل من لحم والاشربة المسكوك سبع مرات
١٠ وروي مثل ذلك في الفارة اذا ماتت في الآثام حبله الميتة لا يتنفع به لا قبل الدباغ ولا
١١ بعد سواء كان جلد ما يוכלل لحمه او لا يוכלل ولا يباع ولا يشتري ولا يجوز التصرف فيه بحال
١٢ ولا يוכלل لحمه اذا ذكي لا يتنفع بجلده الا بعد الدباغ الا الكلب ولخنزير فاته لا يطهران
١٣ بالدباغ وان كان ذكيا ولا يجوز الانتفاع به على حال ولا يجوز الدباغ الا بما كان طاهرا
١٤ مثل السب والقوض وقشور الرمان وغير ذلك فاما خرو الكلاب والجري مجراه من
١٥ النجاسات فلا يجوز الدباغ به على حال الشعر والصوف والوبر طاهر من الميتة اذا جتر
١٦ وكذلك شعر ابن آدم طاهر ما اخذ حال الحياه وبعد الوفاة فاما الكلب ولخنزير فلا يتنفع
١٧ بشئ من شعر ولا يطهر بالغسل وغير ذلك او الى لحمه ما كان قرعا او خشبا منقورا
١٨ روي اصحابنا انه لا يجوز استعماله بحال وانه لا يطهر وان كان مقيرا او مدهونا من الجوار
١٩ الخضر او خفا فانه يطهر اذا غسل سبع مرات حسب ما قد متناه وعندى ان الاول
٢٠ محمول على ضرب من التغليف والكرهية دون الحظر **فصل في ذكر**
٢١ **مقدمات الوضوء** مقدمات الوضوء على ضربين مفروض ومستنون والمفروض

١ الا يستقبل القبلة ولا يستند برها بول ولا غايط ولا في الصحراء ولا في البنيان فان كان الموضع
٢ مبنيا كذلك وامكنه الاخراف عنه وجب عليه ذلك وان لم يكن له امر عليه شي اجلس عليه
٣ الاستنجاء فرض فخرج الخرج والبول ولا يجب الاستنجاء من غير هذين كذا وان اراد
٤ الاستنجاء من مخرج الخرج كان مجزيا عن الاستنجاء بثلاثة اجزاء او ازالته بالماء ولجمع بينهما افضل
٥ يبتدى بالاجزاء ثم يغسل بالماء والاقتصار على الماء افضل منه على الاجزاء لا يزيل العين وال
٦ ولا يزيل الاخر فان كان مجزيا فان استعمل الماء استعمله الى ان يبقى وليس ذلك كالماء حدث
٧ فان جمع من الماء الذي يستنجى به على يديه او ثيابه وكان متغيرا نجاسة كحل الموضع ووجبه غسله
٨ وان لم يكن متغيرا لم يجب عليه شئ متى تعددت النجاسة مخرج الخرج فلا يزيل حكمه غير الماء وان راى
٩ استعمال الاجزاء استعمال تلك الاجزاء بغيره لم تستعمل وازالة النجاسة فان بقي الموضع بها والاعمال
١٠ الزايدة نزول النجاسة واستحبابه لا يقطع الاطوار وان بقي الموضع بدون الثلاث استعمال
١١ التلك عبادة ولا يجوز الاستنجاء بالما يزيل العين مثل حجر والمدرو لحرف وغير ما قاما
١٢ ما لا يزيل العين النجاسة مثل الحديد الصقل والزجاج والعظم فلا يستحب ولا يستنجى بها
١٣ من مطعوم مثل الخبز والفواكه وغير ذلك ولا يخرج جردا طاهرة ولا يجز عير طاهر وان
١٤ استنجى بحجر ثم غسل الموضع بماء غير الماء لم يكن ذلك حكم فان المايح الذي ليس بماء لا يزيل
١٥ حكم النجاسة وان النجاسة معفون عنه وان استنجى بماء غير المايح من غير ان يستنجى بالحجر او
١٦ ما يقوم مقامه لم تجز فاما بالاجزاء فلا بأس بالاستنجاء به وان كان قد وقع في طين
١٧ نجس لان النار طهرته ولاجل تلك يجوز الصلوة عليه عندنا واما الحجر الذي كان نجسا
١٨ وتقادم عهده ورأى عن النجاسة فلا يجوز لان حكم النجاسة باق فيه ولكن ان غسله
١٩ بماء غير الماء لم يطهر وكان حكم النجاسة باقيا وان كانت النجاسة التي اصاب الحجر او
٢٠ المدرو ما يبعه مثل البول وغير ذلك ثم جففت الشمس فانه يطهر بذلك وجاز الاستنجاء به

وان حقيقته البرج او جبال في فلاجور الاستحباب به ذن حكم الخامسة باق ولحق اذا كانت له ثلثة
فانه يحرق عن ثلثة احجار عند بعض اصحابنا والاحوط اعتبار العدد لظاهر الاخبار وكل ما قلنا
انه لا يجوز استعماله في الخامسة المحرمة او لكونه نجسا ان استعمل في ذلك ونقيبه الموضع ينبغي ان
نقول انه لا يحرق فانه منهي عنه والنهي يدل على فساد التجرع عنه اذا استعمل الاحجار الثلثة في
الاستنجاء، ينبغي ان يستعمل كل حجر منها على جمع موضع الخامسة ولا يفرد ذلك واحدا منها
بازالة جزء من الخامسة ليكون قد استعمل ظاهر الخبر هذا هو الاحوط ولا يستعمل كل حجر في
ازالة جزء منه لم يكن به نابئ لان العزل زالة الخامسة واستنجاء الكبر من البول مثل استنجاء
الثيب لا يختلف حاله منه فانه لا يجزها غير الماء ومن جاز بالحرق فان حكمها سواء غير
لا ينزل الى اسفل من موضع البول وبلغ موضع البكان لا يجزها غير الماء، وما الاستنجاء
لجلود الطاهرة وكل جسم طاهر من الخامسة فانه جاز للخبر الذي قال فيه ينبغي ما ذكرناه
عام في كل ما ينبغي الا ما استثنيناه مما له حرمة واداسك في محرم هو طاهر لا ينجي على الطهارة
لانا الاصل واذا استنجى خرقه من جانب لم يجز ان يستنجى بها من الجانب الاخر لان النجاسة
تفقد فيها وان كانت صفيقه لا تفقد فيها او طواها جاز الاستنجاء بها ينبغي فيها
طاهرا وما يخرج البول فلا يطهر غير الماء مع الاختيار فان كان هناك ضرر
من جرح او قرح او لا يوجد ما جاز تشفيه بالمدر والحرق واذا اراد ذلك مسح موضع
المقعده الى تحت الاثنين ثلث مرات ومسح القضيب وتيرة ثلث مرات ثم غسله بماء
ما عليه من الماء فصاعدا فان راى بعد ذلك بلبا لم يفت اليه وان لم يفعل ما قلناه من
الاستبراء ثم راى بلبا انتفض وضوءه ويتبع ان يستنجى بماء ويغسله غسل الغسل
به مع الاختيار واما عند الضرر فلا بد من تخلقه وما يخرج من واحد السبيلين على
منين معتاد وغير معتاد والمعتاد على ضربين احدهما يوجب الغسل وهو المني

المحرم والاحتياض والنقاس فلا يجوز فيها غير الماء وما لا يوجب الغسل على ضربين احدهما يوجب الوضوء
وهو البول والغائط ولا يجوز فيها غير الماء لولا كجارية في الاستنجاء خاصة على ما قلناه وما لا يوجب
الوضوء من المذي والودي والدود والدم الذي ليس بمعتاد فانه لا يجزها زالة ولا غسله
الا الدم خاصة فانه نجس ولا يجوز انزاله عن الموضع الا بالماء اذ زاد على الدرهم فان كان ذرو
فهو معفو عنه، واما المسنونات فان يستتر عن الناس عند قضاء الحاجة واذا اراد التحلي فتم
رجله اليسرى الى المكان واذا خرج قدم رجله اليمنى ويتعوز بايده من الشيطان الرجيم ويكون
مقطا الرأس ولا يستقبل الشمس والقمر ببول ولا غائط ولا رشح ببول ويحجب عند
البول والغائط سنطوط الانوار ومساقط الثمار والمياه لجارية والراكدة وافنية الدرك
والطرق المسكوكة وفي النزال والمشارع والمواضع التي يتأذى المسلمون بحصول النجاسة
فيها ولا يطعم بول في الهوار ولا يبول في جحر لحيوان ولا الارض الصلبة ويقعد على
الموضع المرتفع عند البول ولا يستنجى باليمين مع الاختيار ولا باليسار وفيما حاتم عليه
اسم من اسماء الله واسماء انبيائه والائمة عليهم السلام ولا اذا كان فسه من حجر حرمة
ولا يقره القرآن على حال الغائط الاية الكرسي ويجوز ان يذكر الله تعالى فيها بينه وبين
نفسه ولا يستاك حال الخلا، فاما في غير هذه الاحوال فانه مندوب اليه غير واجب ولا يابس
به للصبايم وافضل اوقاته عند كل صلوة وفي الاختيار ولا يكره اخذ النمار للصائم ولا
يتكلم على حال الغائط الا عند الضرر ولا ياكل ولا يشرب ويستحب الدعاء عند
غسل الفرجين وعند الفراغ من الاستنجاء وعند دخول الخلاء والخروج منه
فصل في ذكر وجوب النية في الطهارة النية واجب عند كل
طهارة وضوءا كانت او غسلا او تيمما وهي المنعولة بالقلب دون اللسان ودون القول
وكيفيتها ان ينوي رفع الحدث او استباحة فعل من الافعال التي لا يصح فعلها
الا بطهارة مثل الصلوة والطواف فاذا نوى استباحة شيء من ذلك اجزاه لانه لا يصح

١ هذه الافعال الابعدا للطهارة متى نوى استباحة فعل من الافعال ليس شرطه الطهارة
٢ لكنها مستحبة مثل قرأه القرآن طاهر ودخول المسجد وغير ذلك فاذا نوى استباحة شيء
٣ هذه لم يرتفع حدثه لان فعله ليس بشرط الطهارة وحكم الجنب في هذا الباب حكم المحدث
٤ سواء الا انه في حق الجنب في بعض افعاله تشترط الطهارة مثل دخول المسجد فانه ممنوع
٥ منه ولا يجوز منه الابعدا الغسل وليس كذلك المحدث فاذا نوى الجنب استباحة دخول
٦ المسجد وجلس فيه ارتفع حدثه ولما الاجتزاء فيه حكم الجنب وحكم المحدث فبيسوا
٧ واذا اجتمعت اغسال من حملتها غسل الجنبان فان نوى بالغسل غسل الجنبان او رفع
٨ الحدث اجزأه وان نوى غسل الجمعة لم يجز لان غسل الجمعة لا يقصد به رفع الحدث
٩ بل المقصود به التنظيف فاما وقت النية فالمستحب ان يفعل ذلك اذا ابتداء في غسل
١٠ اليدين ويتبع وجوبها اذا ابتداء بغسل الوجه في الوضوء والاراس في غسل الجنبان
١١ لا يجزئ ما يتقدم على ذلك ولا يلزم استدانتها الى اخر الغسل والوضوء بل يلزم استئذان
١٢ على حكم النية ومعنى ذلك ان لا ينتقل من تلك النية الى نية مخالفتها فان انتقل الى نية مخالفتها
١٣ وقد غسل بعض اعضاء الطهارة ثم لم يرتفع الحدث فما غسل بعد نقل النية ونقصها
١٤ فان رجع الى النية الاولى نظرت فان كانت الاعضاء التي وضأها نية بعد نية عليها
١٥ وان كانت قد نسفت استأنف الوضوء كقطع الموالاة فاما في غسل الجنبان فانه يني
١٦ على كل حال لان الموالاة ليست شرطاً فيها ومتى نوى بطهارته رفع الحدث والتبرك كان
١٧ جازاً لانه فعل الواجب وزيادة لا تنافيها واذا نوى استباحة صلوة بعينها جازله
١٨ ان يستبج سائر الصلوات نفلاً كانت او فرضاً والشحمة عند الوضوء مستحبة غير
١٩ واجبة والكافرة لا تقع منه طهارة تحتاج الى نية لانه ليس من اهل النية فصل
٢٠ في كيفية الوضوء وحملته احكامه اذا اراد الوضوء فليضع اليده على عينية ويذكر الله
٢١ عند رويته الماء ويغسل يده من النوم والبول مرة ومن الغايط مرتين ومن الجنابة

١ ثلثاً قبل ادخالها الالة سنة موكف ثم يديه فيتمضمض ثلثاً وسينششق ثلثاً سنة
٢ وعبادة ويذكر الله عندها وليس بها واجبين في الطهارتين ولا واحد منها ولا يكونان
٣ اقل من ثلث ولا فرق بين ان يكونا بغيره واحد او بغيرتين ولا يجوز تقديم الاستنشاق
٤ على المضمضة والافضل المتابعة بينهما مثل اعصاه الطهارة ولا يلزم ان يدير الماء
٥ في الهواتر ولا ان يجذبه بافقه وادخال الماء في العين ليس بشرط الوضوء ولا سنة ولا
٦ فضائلم ياخذ كفاً من الماء فيغسل به وجهه وحنك من فم خاص شعر الراس في اغلب
٧ العادات ولا يراعى فيه حكم الاقوع والاصلع الى محاذ شعر الذقن وعرضه ما بين لا
٨ والوسطى والسبابه والبياض الذي بين الاذن واللحية ليس من الوجه ولما اقبل من
٩ الاذين ولا يلزمه تخليل شعر اللحية سواء كانت خفيفة او كثيفة او بعضها
١٠ كثيفة وبعضها خفيفة وكيفية امرار الماء عليها وما استرسل من اللحية لا يلزم
١١ امرار الماء عليه واهداب العينين والاذن والشارب والعضفة اذا غسلها اجل
١٢ ولا يجب عليه اقبال الماء الى ما تحتها وينبغي ان يبتدى بغسل الوجه من فم خاص
١٣ الشعر الى المحاذ فان خالف وغسل منكوساً خالف السنة والظاهر انه لا يجزئ
١٤ لانه خالف المأمور به وفي اصحابنا من قال يجزئ لانه يكون غسلاً وللعامة عند
١٥ غسل الوجه مستحب ثم ياخذ كفاً من الماء فيغسل به يده اليمنى من المرفق الى اطراف
١٦ الاصابع ان كان رجلاً بظاهر اليد وان كانت امرأة بدأت بباطن الذراع هذا
١٧ في الغسلة الاولى وفي الثانية يبداء الرجل بباطن ذراعيه والمرأة بظاهرها ويكون
١٨ الابتداء من المرفق الى راس الاصابع ولا يستقبل الشعر فان خالف وغسل
١٩ عليها فالظاهر انه لا يجزئ وفي اصحابنا من قال يجزئ لانه غاسل وسحب غسل
٢٠ المرفق مع الذراعين ثم يغسل يده اليسرى مثل ما غسل يده اليمنى سواء والدعاء
٢١ عند كل فعل ومن كملت به مقطوعة من المرفق او دونها وجب عليه ان يغسل

تقديم وتاخير

١ بقى العضو الى المرفوع المرفق وان كانت مقطوعة من فوق المرفق فلا يجب عليه شيء يستحب
 ٢ ان يمسح بالمال او من خلفت ليدان على ذراع اقل واحد او متصل واحد اوله اصابع رايه
 ٣ او على ذراع جلد منسبطه فانه يجب عليه غسله اذا كان ذلك المرفق الى اطراف
 ٤ الاصابع وان كان فوق المرفق لا يجب عليه ذلك لان الله تعالى اوجب الغسل من المرفق
 ٥ الى اطراف الاصابع ولم يستثن الرائد من الاصل ثم يمسح ببقيته التداوق لخصه ولا يتنا
 ٦ لمسحه ماء حديد ولا لمسح الرجلين وسواء كانت التداوق من فضلة الغسله الاولى
 ٧ التي هي فرض او من الثانية التي هي سنة فان لم يتوجهه تداوق اخذ من لحينه واشفار
 ٨ عيينه وحاجبيه فان لم يتوجهه تداوق اعاد الوضوء والمسح يكون لمقدم الراس دون
 ٩ غيره فان خالف ومسح على غير المقدم لم يجز والواجب من المسح ما يقع عليه اسم المسح
 ١٠ ولا يتخذ ذلك جحد والفضل في مقدار تلك اصابع مضمومة ولا يستحب مسح
 ١١ جميع الراس فان مسح جميعه تكلف ما لا يحتاج اليه ولا يستقبل شعر الراس في المسح
 ١٢ فان خالف اجزاه لانه ما مسح وترك الفضل فيه اصحابنا من قال لا يجزى واذا كان
 ١٣ على راسه شعر جاز ان يمسح عليه واذا مسح عليه ثم حلق لم يبطل وضوؤه وكذلك القول
 ١٤ في الحية اذا حلفت او تنفت بعد غسلها في الوضوء واذا كان على بعض راسه شعر
 ١٥ وبعض لا شعر عليه فالفرض عندنا يتعلق بالمقدم فليمسح عليه سواء كان عليه شعر
 ١٦ اوله يكن ومن كان على راسه حمة في موضع المسح فادخله تحتها ومسح على جلده
 ١٧ راسه اجزاه لانه مسح على راسه ومن غسل راسه لم يجز عن المسح لانه غير الغسل
 ١٨ ومن كان على راسه شعرة في موضع المسح ونزل عن راسه وجمعه وسط راسه
 ١٩ ثم مسح عليه لم يجز لانه لم يمسح على راسه ولا يجوز المسح على حائل من العضو الذي يمسح
 ٢٠ وبين الراس والعامة والمقنعة وغير ذلك وخص للنساء ارجال الاصابع تحت
 ٢١ المقنعة في صلوات الظهر والعصر والعشاء الاخرة فاما في العشاء والمغرب

١ فلا بد لمن من وضع القناع والدعاء عند مسح الراس متدوبا اليه واذا ثبتت المرافعة
 ٢ لم يجب عليها ايصال الماء الى ما تحتها سواء كانت خفيفة او كثيفة كما ان ذلك غير واجب
 ٣ على الرجال ثم يمسح على الرجلين يندى من راس الاصابع الى الكعبين وهما النابتان
 ٤ وسط القدم ويكون ذلك ببقيته تداوق الوضوء دون ان يكون ماء جديدا حتى خالف
 ٥ مسح من الكعبين الى راس الاصابع كانا ايضا جائزا والواجب من المسح مقدار ما يقع عليه
 ٦ اسم المسح والفضل في ان يمسح بكفه كله ولا يجب عليه استغراق العضو بالمسح قل هو
 ٧ وباطنا ولا مسح الى عظم الساق فان كانت رجلاه مقطوعة او بعضها سقط عنه
 ٨ فرض المقطوع وما بقي يمسح عليه فان لم يتوجه الى موضع الكعبين لم يلزمه شيء ولا يجوز
 ٩ غسل الرجلين للوضوء مع الاختيار ويجوز عند التقية والخوف فان اراد غسلها
 ١٠ للتنظيف غسلها قبل الوضوء او بعده ولا يجوز المسح على الخفين ولا على شيء يحول
 ١١ بين العضو وبين المسح مع الاختيار ويجوز المسح على النعل العربي ولا يجوز على غيره من
 ١٢ النعال ويجوز المسح على الخفين عند التقية والضروة فاذا ثبت ذلك عنا جميع
 ١٣ المسائل المفترعة على جواز ذلك واذا اجزاه عند الضروة اجزاه على اي صفة كان
 ١٤ الحائل سواء وصنع على طهارة او غير طهارة فانه ما دام الضروة باقية تجوز المسح
 ١٥ عليها ومتى زالت الضروة او نزع الحلف وكان قد مسح عليها للضروة وجب عليه
 ١٦ استيناف الوضوء لانه لا تثبت الموالاة مع البتة على ما تقدم والترتيب واجب في
 ١٧ الوضوء يبدا بغسل الوجه ثم باليد اليمنى ثم باليد اليسرى ثم يمسح الراس ثم يمسح الرجلين
 ١٨ فان خالف ذلك لم يجز وان قدم شيئا من الاعضاء على شيء رجح فقدّم ما اخر واعاد على
 ١٩ ما بعده والافضل ان يستنجح او لا ثم يغسل الاعضاء فان خالف فغسل الاعضاء
 ٢٠ ثم استنجح كان جائزا وكذا القول في التيمم والاستنجاء بعد الموالاة واجبة في
 ٢١ الوضوء حتى ان يتابع بين الاعضاء مع الاختيار فان خالف لم يجز وان انقطع عنه الماء

انتظر فاذا وصل اليه وكان غاسله عليه راق بن عليه وان كان لم يبق منه نداق
اعتدال الهوار اعادة الوضوء من اوله والفرص في الوضوء من مرة في الاعضاء المفصلة
والمسوحة والثانية سنة في المفصلة لا غير والثالثة بدعة ولا يجوز تكرار المسح بحال
والدعاء عند مسح الرأس والرجلين مستحب غير واجب واقل ما يجزى من الماء في الوضوء
ما يكون به غاسلا للوجه واليدين وان كان مثل الدرهم بعد ان يكون جاريا على العضو
والفضل في كف كف ملا للوجه واليدين والاسابع في معة من الماء ووضو كان في اصبعه
خاتم او في يده سيرة ومنع من اصال الماء اليها تحته نزع وان لم يمنع من ذلك جاز
تركه ويكفيه تحريكه وان رجح من الماء الذي يتوضا به عليه او على يده او ثوبه كان جازيا
وكذلك ان وقع على الارض ويرجع عليه الا ان يقع على نجاسة ثم يرجع عليه والتمدد
بعد الفراغ من الوضوء جازي وتركه افضل ويجوز ان يجمع بين صلوات كثير الوضوء
واحد ويخفف الوضوء عند كل صلوة افضل وان كان على اعضاء الوضوء جبار
او جرح او اصابهما وكانت عليه خرقه مسدود فان امكنه نزعها نزعها وان
لم يمكنه مسح على الجبار سواء وضعت على ظهر او غير ظهر والاحوط ان يستغرق جميعه
واذا فعل ذلك جاز ان يستتبع به جميع الصلوات ما لم يحدث او يزول العذر فاذا
زال استأنف الوضوء ولم يكن عليه اعادة شيء الصلوات متى امكنه غسل بعض الاعضاء
وتعد الباقي غسل ما يمكنه غسله ومسح على جابل بالايكسر غسله وان امكنه مسح
العضو للذي عليه الجبار في الماء وضعه منه ولا مسح على الجبار ويكره ان يستيقن
بغيره في صب الماء عليه بل يتولاه بنفسه ولا يجوز ان يوضيه غيره مع الاحتياط
فيحذر ذلك عند الضرورة فان وضاه غيره مع الاحتياط لم يجز ويكره للحدث من
كتابة القرآن وعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك مكروها للصبيان في الكتابين لانه لا
يصح منهم الوضوء وينبغي ان يمنع من مباشر المكتوب من القرآن وان قلنا ان الصبيان

سك

غير مخاطبين بخيان نقول يجوز ذلك فتعطل العموم لان الاصل الاباحة
في ذكر من ترك الطهارة مستعدا او ناسيا من ترك الطهارة مستعدا او ناسيا وصلى
الصلوة ومن يتيقن الحدث وشك في الوضوء اعادة الوضوء ومن يتيقن الوضوء وشك
في الحدث لم يلزمه اعادة الوضوء ومن يتيقن الوضوء والحدث معا ولم يعلم ايها سبق
اعاد الوضوء ومن شك في الوضوء ويوحس على حال الوضوء اعادة الوضوء ومن شك
في شيء من اعضاء الطهارة في هذه الاحوال اعاد عليه وعلى ما بعد متى شك فيه او في شيء
منه بعد انصرفه من الوضوء لم يلتفت اليه متى ترك الاستنجاء مستعدا بالماء والاحجار
معا مستعدا او ناسيا اعادة الاستنجاء واعاد الصلوة ولم تلزمه اعادة الوضوء
كذلك ان ترك غسل احديه من البول بالماء عامدا او ناسيا اعادة غسله وان
وروا بعضنا الطهارة وان كان قد صلى اعاد الصلوة ومن ترك عضو من اعضاء
الطهارة مستعدا او ناسيا وصلى ثم ذكر اعادة الوضوء والصلوة ومن شك في غسل الوجه
وقد غسل اليدين اعاد غسل الوجه ثم غسل اليدين فان شك في غسل اليدين في
مسح براسه غسل يديه ثم مسح براسه فان شك في مسح براسه وقد مسح برجليه
مسح على راسه ثم على رجليه بما بقي في يديه من الندوة فان لم يبق فيها ندوة اخذ من
اطراف ثيبيه او من حاجبيه او اشفار عينيه ومسح براسه ورجليه فان لم يبق في
شيء ذلك نداق اعاد الوضوء فان انصرف من حال الوضوء شك في شيء من ذلك لم يلتفت
اليه ومن توضى وصلى الظهر ثم توضى وصلى العصر ثم ذكر انه احدث عقيبا احدي
الطهارتين قيل ان يصلي توجها واعاد الصلوة ثم قال انه ما ادى واحدا منها يفتقر من
توضي وصلى الظهر احدث وتوضا وصلى العصر ثم علم انه ترك عضو من اعضاء الطهارة
ولا يدري من اي الطهارتين كان فانه يعيد الوضوء والصلوة في مثل ما قلنا او لا فان صلى
الظهر بطهارة ولم يحدث وجدد الوضوء ثم صلى العصر ثم ذكر انه ترك عضو من اعضاء

سك

الطهارة ولا يدري من اى الطهارتين كان ذلك كانت صلوة الثانية صحيحة واعاد الاولى بها
مستأنفة لانه ان كان قد ترك من الطهارة الاولى فطهارته الثانية صحيحة ففتح له صلوة العصر
وان كان قد ترك من الطهارة الثانية فطهارته الاولى صحيحة وصحت الصلوة الثانية والعصر
صحيحة على كل حال وانما يجب عليه اعاد الاولى ومن توجها للصلوة ثم جدد الطهارة
قبل ان يصلي وصلى عقبها ثم ذكر انه كان حدث عقيب واحدة من الطهارتين اعاد الوضوء
والصلوة لانه لا يعلم اداء ما يتيقن من الطهارة فان توجها ولم يحدث ثم جدد الوضوء وصلى
عقبه ثم ذكر انه كان ترك عضوا من الاعضاء في احدى الطهارتين كانت صلوة صحيحة لانه
اي الطهارتين كانت كاملة وصحت الصلوة بصحتها سواء كانت الاولى والثانية من توجها
وصلى الظهر ثم توجها وصلى العصر ثم توجها وصلى المغرب ثم توجها وصلى العشاء الاخر ثم
توجها وصلى العشاء ثم ذكر انه كان حدث عقيب واحدة من هذه الطهارتين لا غير ولا
يدري ما هي قبل ان يصلي توجها واعاد الصلوات كلها لانه لا يقطع على انه صلى واحدة
بيقين لانه ان كان حدث عقيب وضوء الظهر كانت صلوة الظهر باطلة وباقي
الصلوات صحيحة وان كان عقيب وضوء العصر كانت صلوة العصر باطلة وما بعده
وقبله صحيحة وكذلك القول في المغرب والعشاء الاخر والعشاء فلا صلوة منها
الا وهو معرض لانه يكون اذا جامع الوضوء مع الحدث فلا يترأى ذمته بيقين فان
كان لم يحدث عقيب واحدة منها الا انه ذكر انه ترك عضوا من اعضاء الطهارتين ولا
يدري من اى الطهارتين كانت اعاد الوضوء والظهر لا غير وباقي الصلوات صحيحة لانه
ان كان ترك من وضوء الظهر وباقي الطهارات صحيحة وصحت بصحتها الصلوة وان كان
ترك من وضوء غير الظهر من الصلوات فوضوء الظهر صحيح وصحت بصحتها الصلوة كلها
فالمشكوك فيها الظهر لا غير وان ذكر انه ترك عضوا من طهارتين اعاد الصلوة الاولى
والثانية وان ذكر انه ترك ذلك من تلك طهارات اعاد تلك الصلوات وان ذكر انه ترك ذلك

من

الصلوات

من اربع طهارات اعاد اربع صلوات وان ذكر انه ترك ذلك من خمس اعاد الخمس صلوات فان
توجها وصلى ثم حدث ثم توجها لكل صلوة وضوء او صلى ثم حدث عقيب كل صلوة
ذكر انه كان ترك عضوا من اعضاء واحدة من الطهارات اعاد الوضوء وجميع الصلوات
لانه لا يسلم له اذ صلوة منها يتيقن من الطهارة وهذا مناج هذا الباب يحتل ابد
حتى للمعان حتى يعلم بيقين انه اذا جامع الطهارة فصلا في ذكر ما ينقض الوضوء
ما ينقض الوضوء على تلكا صلب احدها ينقضه ولا يجب الغسل وثانيها ينقضه
ويوجب الغسل وثالثها اذا حصل على وجهه ينقض الوضوء لا غير واذا حصل على وجه
اخر اوجب الغسل فما اوجب الوضوء لا غير البول والغائط والريح والنوم الغالب على
السمع والبصر وكلها ازال العقل من اغما وجنون وسكر وغير ذلك وما يوجب الغسل
فخرج المني على كل حال والتقاء الختانين والحيض والتفاس ومن الاموات من
الناس بعد بر دسم فاموت وقبل تطهيرهم بالغسل على خلاف بين الطائفتين والقسم
الثالث دم الاستحاضة فانه اذا خرج قليلا لا يهتف الكدر سيف ينقض الوضوء
لا غير وان تفتب اوجب الغسل ولا ينقض الوضوء شئ سوى ما ذكرناه وانما ذكر ما
لا ينقض الوضوء ما فيه خلاف بين العلماء اوفيه اختلاف الاخبار عن ابي عبد الله عليه السلام
من ذلك المذي والودي والقيح والرعاف وكل دم خارج من البدن من غير السبيلين
معتادا كانا وغير معتادا خرج بنفسه او بالية وما يخرج من السبيلين من الدماء
فلا ينقض غير الدماء التي ذكرناها ومن ذلك القيح والخامة قليلا كانا وكثيرا او
الدود الخارج من احد السبيلين الا ان يكون ملطبا بالعدن وخلق الشعر ومن
الدُمومات ومن الحاسيات وتقلع الاظفار والقبلة واستند خال الاستبراء
وخروجها الا ان يكون مفرجا بجاسته ومن الفرجين داخلها وخارجها الا ان تعلق
بمس داخله نجاسة فتخرج به فينقض الوضوء ومثل المراه لا ينقض الوضوء وكل ما

الصلوات

الصلوات

١٦
يتفرع عليه بسقط عنام من مس الصغيرة والكبيرة ذات اللحم او غر ذات اللحم ومس
الرجل المرأة والمرأة والمرأة ومس الخنثى والخنثى بعضهم لبعض وعند ذلك على ما قلنا
ومس الذكر لا ينقص الوضوء سواء مس ذكر نفسه او ذكر غيره من الناس او البهيمة ذكر
الصغير كان او الكبير بباطن الكف او بظاهره وغير ذلك من المسائل فانها تسقط عنا
لظلال هذا الاصل والعاطي والبول اذا خرجا من غير السبيلين من جرح او عيب
فان خرجا من موضع في البدن دون المعك نفق الوضوء لعموم قوله او جاء احد منكم من
الغائط وطار من الاحبار انه لعاطي ينقص الوضوء يتناول ذلك ولا يلزم ما فوق
المعدة لان ذلك لا يسمى غائطا والمسلم اذا توضأ ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام قبل ان
يحدث ما ينقص وضوءه لم ينتقض وضوءه بنفس الارتداد وكذلك لا ينقص الوضوء
شي من الكبار التي يستحق بها التار فصرح في ذكر غسل الجنابة واحكامها
الجنابة تكون بسببين احدهما انزال الماء الدافق الذي هو المني في النوم واليقظة
بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال والاخر التقاء الختانين وان لم يكن هناك انزال في
التقاء الختانين ان يدخل ذكر في الفرج حتى تغيب الحشفة فيكون موضع القطع
منه محاذيا لموضع القطع منها وان لم يتصانبا فان مصانمتها لا تكرر لان مدخل
الذكر اسفل فرج المرأة وهو موضع خروج دم الحيض والمني واعلى منه ثقبه مثل
الاحليل للذكر يكون منه البول وفوق ذلك لحم ثابت كعرفك ليدك وهو الذي يقطع
وهو موضع اختان من المرأة فانا اوضح ذلك في فرج المرأة فلا يمكن ان يلاصق ختانها
ختانها لان بينهما فاصلا لكن يكون موضع اختان منها محاذيا لموضع اختان منها فيقال
التقاء بمعنى تحاذيا وان لم يتصانبا فاذا حصل ذلك وجب الغسل على الرجل والمرأة وكذلك
في خروج المني يسترك الرجل والمرأة وجوب الغسل عليهما عند ذلك فاما اذا دخل
ذكر في المرأة او الفلام فلا صحابا فيه وايثان احدهما يجب الغسل عليهما

٢٧
والثانية لا يجب عليهما فان انزل في واحد منها وجب عليه الغسل لمكان الامثال فاما اذا
ادخل ذكر في فرج بهيمة او حيوان اخر فلا نفق فيه وينبغي ان يكون المذهب ان لا يتعلق
غسل لعدم الدليل الشرعي عليه والاصل براءة الذمة واذا ادخل فرجه في فرج مبيته
وجب عليه الغسل ولحد لقولهم ان حقها الميت كحقه الحي واذا وجد الرجل في ثوبه
منيا ولم يذكر وقت خروجه منه فان كان ذلك الثوب يلبسه هو وغيره فلا يجب عليه
الغسل وليستحبه ان يغتسل احتياطا وان كان لا يستعمله غير وجب عليه الغسل
لانه يحقق خروجه منه وينبغي ان نقول انه يستحب له ان يغتسل ويغسل كل صلوة
صلاها من اول نومه نامها في ذلك الثوب والواجب ان يغتسل ويغسل الصلوات التي
صلاها من اخر نومه تامها فيه لانه لا يقوم الى صلوة الا مع غلبته ظنه ان ثوبه طاهر
ولو قلنا انه لا يجب عليه عاتق شي من الصلوات كان قويا وهو الذي اعلم به لان يجب
الاعادة يحتاج الى دليل شرعي ولانه قد ثبت ان من صلى في ثوب نجس لم يسيق عليه
بحصول النجاسة فيه لا يجب عليه اعادة ما صلى فيه الا ما كان في وقتة بعد فاما ما
مضى وقتة فلا اعادة عليه هذا فيما يرجع الى حكم الثوب فاما ما يرجع الى كونه نجسا فينبغي
ان نقول يجب ان يقضي كل صلوة صلاها من عند اخر غسل اغتسل فرجناه او غسلا
يرفع حدث الغسل والكافرا اذا سلم يستحب له ان يغتسل ولا يجب عليه ذلك فان كان
ما يجب عليه به الغسل او الوضوء حال كفره وجب عليه الغسل او الوضوء لذلك فان ظهر
او اغتسل في حال كفره لم يجز اصلا لانها عبادة تحتاج الى نية ولا تنفع من الكافر
النية على حال وتعلق بالجنابة احكام معطوكة ومكروهة فالمحترات قراءة الغريم
من القرآن ودخول المساجد الا عابري سبيل ووضع يدها ومس كتابه المصحف
او سمي عليه اسم الله واسماء انبياءه او ايمته عليهم السلام والمكروهة سن الاكل
والشرب لا بعد المضمضة والاستنشاق والنوم الا بعد الوضوء والخضاب

والاستنشاق والتيمم والوضوء والمسح بالتراب والوضوء
 على حال وان كان في واحد منها فاصابه احتلام خرج منها بعد ان يتم من موضعه ويكون
 مس المصحف غير الكتاب ويحوي له ان يقرأ من القرآن ما يشاء غير العزائم والاحتياط ان لا
 يزيد على سبع ايات او سبعين آية ويحوي ان يمس اطراف الورق فاذا اراد الاغتسال وجب عليه
 ان كان رجلاً لا يستبرأ بالبول والاحتياط فان لم يفعل واغتسل ثم رآى بعد ذلك بلكاً
 وجب عليه اعادة الغسل وان استبرأ لم يلزم ذلك ثم ينوي رفع الحدث على ما قد صانه
 في باب البنية ويغسل جميع جسده يبدأ بالرأس ثم عينا من الجسد ثم بمياسره وقل ما يجزئ
 من الماء ما يكون جابياً على جميع الجسد وبطل اصل كل شعر وان كان قليلاً كمثال الدهن
 الاسباع بتسعة ارجال والترتيب واجب في غسل الجنابة على ما بيناه ويقدم غسل
 يديه ثلاث مرات استنجاباً وان كان على يديه نجاسة ازالها ثم اغتسل فان خالف واغتسل
 اولاً فقد ارتفع حدث الجنابة وعليه ان يزيل النجاسة ان كانت لم تزل بالغسل وان
 زالت بالاغتسال فقد اجزاه عن غسلها والموالاة غير واجبة فيه والمضمضة والا
 سنتان فيه وايصال الماء الى اصل كل شعرة واجب على الرجال والنساء سواء كان شعراً
 خفيفاً او كثيفاً فان كان على راسيهما شئ يمنع من وصول الماء الى اصول الشعرة وبشرق
 الرأس وجبزاله وايصال الماء الى اصل الشعرة البسرة وان ارتقى الماء ارتقاسه
 واحدة او فعد تحت الحجر او وقف تحت المطر اجزاه ويسقط الترتيب في هذه المواضع
 وفي صحابنا من قال بترتيبها ومتى غسل راسه من الجنابة ثم احدث ما ينقض
 الطهارة الوضوء اعادة الغسل من الرأس ولم يمس عليه وفي صحابنا من قال يمس عليه ويغسل
 لا يستباحه الصلوة والغسل كاف بالقرآن لا يستباحه الصلوة ولا يحتاج معه الى
 وضوء لا قبله ولا بعده ومتى كان عليه شئ يمنع من وصول الماء الى جسده مثل السير
 والدملج حركه ليصل الماء الى ما تحته والارغفه وكل ما عدا غسل الجنابة من الاغسال



بنية محقق طباطبائي

لا بد فيه من الوضوء ويستحب بالصلوة فرضاً كان الغسل او نفلاً اما قبله او بعده
 افضل ومتى لم يتيمم لم يستحب به الدخول في الصلوة فصل في ذكر التيمم وحكمه
 التيمم طهارة ضرورية ولا يجوز فعلها الا باحد ثلثة شروط اما عدم الماء اضلاً مع الطهارة
 كان في سفر قصر او طول او في الحضر وعلى كل حال او عدم ما يتوصل به اليه من ثمن اوالة او كفى
 على النفس اما من عدو او شبع او مرض يقتضيه استعمال الماء مثلاً في القرح والكسور ويجزئ
 والحصى وغير ذلك والجراح او برد شديد يخاف معه التلف او تلحقه مستقرة عظيمة
 فان لم يكن شئ من ذلك لم يجز له التيمم متى وجد الماء بالثمن وجب عليه شراؤه اذا كان ذلك لا
 يضريه سواء كان ذلك ثمن مثله في موضعه او في غيره من غيره ومن كان معه ماء يسير يحتاج اليه
 للشرب او كان معه ماء لا يكفي له لطهارة ولو كان يكفي فارق ولا يقدر على غيره احتياج
 اليه للشرب ويخاف التلف ان استعماله كان فرضه التيمم وسواء كان عليه وضوء او غل
 ومتى تم وصلى لم تجب عليه اعادة الصلوة في هذه المواضع الا من خاف البرد في غسل جنابة
 تغسل على نفسه فانه يصلي بتيمم ثم يعيد الصلوة فاما من لم يتعد الجنابة فلا تجب عليه
 الاعادة والميت اذا لم يوجد الماء لغسله او وجد ومنع من استعماله مانع بالغسل تيمم
 كما يمسح ويقيم من يؤتممه ثم يغتسل فما بعد واذا وجد الماء لغسل الميت بالثمن وجب
 شراؤه من تركته فان لم يخلف شيئاً لم يجب على احد ذلك ومن حصل يوم جمعة في الجامع
 واحداث ما ينقض الوضوء ولم يمكنه الخروج من موضعه كدخول الثامن اقيمت الصلوة
 تيمم وصلى ثم اعادة الصلوة بوضوء ومن لم يجد الا الطم ولا يقدر على الماء فيبقى صائماً
 ولا على الارض فيتم تطهير بالطمح بان يمتد على الطم حتى يمتد يديه ويغسل اعضاءه
 في الوضوء او جمع جسده ان كان عليه غسل فان لم يفكر في ذلك اخرج الصلوة الى ان يجلس
 فيبقى صائماً او تراً بما فيه تيمم ولا يجوز التيمم الا في اخر الوقت وعند خوف من فوت الصلوة
 فان تيمم قبل دخول الوقت او بعده في اول الوقت لم يجز ان يستبديح به الصلوة فان صلى

٣٠٥٢

بذلك اعادة الصلوة بينهم مستأنف او وضوء ان وجد الماء والطلب من قبل المني
 الوقت في رحله وعن يمينه وعن يساره وسائر جوانبه رمية سهم او سهمين اذا لم
 يكن هناك خوف فان خاف لم يلزمه ذلك ولا يتعدى المكان الذي هو فيه وان تم قبل الطلب
 مع التمكن منه لم يعتد بذلك اليتم فان سقى الماء من رحله وقد طلبه فلم يجد لم يلزمه
 اعادة الصلوة وان كان فرط في الطلب اعادة الصلوة ويلزمه ان يسأل رفيقه عن الماء
 وليستدل عليه من يغلب في ظنه انه يعرفه وان غلب في ظنه انه متى طلب من غيره بذهله
 من غير ان يدخل عليه في ذلك ضرر وجب عليه الطلب وان اعطاه بالتمنأ عاجلاً أو آجلاً
 ولا يصح ذلك الثمن وجب عليه قبوله وان وهب له الثمن وجب عليه قبوله لانه يتمكن من
 الماء ومن كان على اسير وليس معه ما يستغني به ومعه عمامة يمكنه ان يديها ويبتليها
 بالماء ثم يعصرها قدر ما يحتاج اليه وضوء وجب عليه ذلك وكذلك ان كان في مركب
 ولا يقدر على الماء ييم واذا كان محبوساً بالقبيل والرباط او مصلواً على خشبة
 او كونه موضع خباثة ولا يقدر على موضع طاهر يصعد عليه ولا ما يتيتمه فاما
 ان يخرج الصلوة او يصلي وكان عليه الاعادة لانه صلى بلا طهارة ولا ييم ولا يجوز
 التيمم الا بما يقع عليه اسم الارض اطلاقاً سواء كان عليه تراب او كان حجراً او حصاً
 وغير ذلك والارض اذا اصابته نجاسة فلا يخلو ان يكون مائعة او جامدة او متناً
 فان كانت جامدة فلا يخلو ان يكون يابسة او رطبة فان كانت يابسة انزلت واز
 التيمم منها والصلوة عليها وان كانت رطبة ولم تختلط باجزاء الارض انزلت وصبت
 الماء على موضعها حتى يكثر عليها الماء فيطهر الموضع وان اختلطت باجزاء الارض فانها
 لا تطهر بان يكثر الماء عليها لان الماء ينجس ذلك وانما يطهر بشيئين احدهما ان يطرح عليه
 تراباً طاهر حتى يندرس النجاسة او تنقل النجاسة التي اختلطت بالارض من
 موضعها الى ان يبلغ الى الموضع الطاهر وان كانت النجاسة مائعة فانها تطهر

ان كان

١٥ بان يكثر عليها الماء او تطلع عليه الشمس فتجففها فتزول عين النجاسة فيجوز
 التيمم به والصلوة عليه وان جففها غير الشمس لم تطهر بذلك فاما تراب القبر فانه يجوز
 التيمم به سواء كان منبوشاً او غير منبوش لان يعلم ان فيه شيئاً من النجاسة لعوم الآية
 واذا اختلط التراب بالذريق او الكحل والنون وغير ذلك لم يجز التيمم به لانه ليس
 بتراب ولا ارض مطلقاً لان يكون قدراً مستهلكاً وان اختلط به ما يعطى طاهر عليه
 لم يجز التيمم به لان المائع اذا كان غير الماء لم يجز الوضوء به ولا التيمم به لانه ليس بتراب ولا
 ارض وان خالطه ولم يغلب عليه لم يجز ايضا التيمم به لانه ليس بتراب ولا ارض فاما
 التراب في التيمم فانه يجوز التيمم لعوم الآية وصورته ان يستعمل التيمم ويجمع ما
 ينتثر من تيمم في تيمم فاما اذا تيمم من موضع وتخي فجاؤه اخر تيمم من ذلك الموضع فانه يجوز
 بلا خلاف ولا يجوز التيمم بشي من المعادن ويجوز التيمم بالحجر وان لم يكن عليه غبار ويكره
 التيمم بالصل والسجدة ومع ذلك فانه يجوز متى كان في ارض وحلة لا يقدر على
 التراب ولا على الماء ومعه ما ينفضه من ثوب او لبد دابة او عرفها ينفض ذلك وتيمم
 بغيره وان لم يكن معه شيء من ذلك وضع يديه على الوصل ثم فركها وتيمم به ويستحب ان يكون
 التيمم من رمال الارض وعواليها وانها بطها فان خالف وكان الموضع طاهراً اجراه
 وارض الحصى والنون يجوز التيمم به ولا يجوز التيمم بالرماد ولا الاشنان ولا الترويح
 وغير ذلك من الشياء المنسحقة فاذا اراد التيمم وضع يديه معاً على الارض ففركها
 اصابعه وينفضها ويمسح احداهما بالآخر ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعير
 راسه الى طرف الفم ثم يضع كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بها من الزند الى اطراف
 الاصابع ثم يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى فيمسحها من الزند الى اطراف الاصابع
 من واحدة هذا اذا كان ييمه بدلاً للوضوء وان كان يد لأخر الغسل ضرر من
 احدهما للوجه والاخرى لليدين والكيفية على بنيه او اذا كان مقطوع اليدين من غير

ص ٣٢

سقط عنه فرض التيمم وسقط ان يمسح ما بقي لان ما اراد الله سبحانه قد عدم فوجب ان يسقط
عنه فرضه واذا تيمم بها صحيحا جاز ان يودي به ما شاء من الصلوات وافلها وفرايضها
على الجمع والافتراق ادا كان وقضاء ولا ينتقض تيمم خروج الوقت لا يحدث ينقضه
وهي التي اقضت قد صاها في الوضوء او تمكن استعمال الماء فانه ينتقض تيمم بذلك فان عدم
الماء فيما بعد استناف التيمم لانا لا وقد انتقض التمكن واستعمال الماء واذا وجد الماء
قبل ان يدخل في الصلوة انتقض تيممه وان وجد وقد دخل في الصلوة بتكبير الاحرام مضى في
صلوته ولم ينتقض تيممه ولا يجب عليه الرجوع وقد روي انه يرجع فيظهر ما لم يرجع فان لم يرجع
وذلك يحل على الاستحباب فاما اذا رجع فلا يجوز له الرجوع اصلا بل ينتقض تلك الصلوة فاذا
تمها والماء باق يظهر لما يستأنف من الصلوة وان فقد استأنف التيمم لما يستأنف من الصلوة
لانه قد انتقضت حوال الصلوات المستقبلة وهو الاصل وصلى تيمم لصلوة نافله جاز
له ان يصلي فرضه به ويجوز ان يدخل في النافله فان دخل في النافله ثم وجد الماء اتم الركعتين
واصرف وتروضا وان فقد الماء استأنف التيمم وصلى تيمم لصلوة نافله وعذروا وقت فرضه
اول قضاء وفرضه في غير وقت صلوة حاضرة جاز له ذلك ويجوز له ان يصلي به فرضه اذا دخل
وقتها لعموم الاخبار التي وردت في جواز الصلوات الكبرية بتيمم واحد واذا تيمم جاز ان يعمل
جميع ما يحتاج في فعله الى الطهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة ومس المصحف والصلوة
على الجبان وغير ذلك واذا اجتمع جنب وحائض وميت او جنب وحائض او جنب وميت
ومر بالماء ما يكفي احدهم ولم يكن ملكا لاحدهم كانوا في غير استعمال من شاء منهم فان
ملك لاحدهم كان اولي به واذا تيمم اكثر واسلم لم يعتد بذلك التيمم اجماعا فان تيمم ثم ارتد
ثم رجع الى الاسلام لم ينتقض تيمم نفسه لانه لا دليل عليه في الماصي يسقط اذا
فقد الماء تيمم وصلى ولا اعادة عليه لعموم اليه والاصبار فمن كان وجوبا وعدم الماء
تيمم لاستنابة الصلوة فان احدث بعد ذلك ما ينقض الوضوء ووجد من الماء ما يكفي

١ اعطى التيمم ولم يظهر لان حكم الجنابة باق ولما ينزل حدث موجب للوضوء واذا نوى تيممه
٢ رفع الحدث لم يجز له ان يدخل في الصلوة لان التيمم لا يرفع الحدث واذا نوى استنابة الوضوء
٣ في الصلوة جاز له ان يصلي به ما شاء من الصلوات وافلها وفرايضها على ما قدمناه واذا ثبت
٤ ان التيمم لا يرفع الحدث كان الحدث باقيا سواء كان حدث الوضوء او حدث الجنابة واذا
٥ وجد الماء فعل ما كان وجب عليه ومتى لم يراد التيمم وجب عليه الاستنجاء الى وينشف
٦ يخرج البول والرتب واجب في التيمم سدا بالوجه ثم بالبالي ثم اليسرى وكذلك نجس
٧ فيه الموالاة ويمكن ان يؤمر التيمم المتوضئين ولا يكفر ان يتركهم ولا ان يامر
٨ بالميتمين ٥ اذا تيمم بحيث يتيقن انه تيمم كد لا من الوضوء لم يجز له الدخول في الصلوة
٩ لان الشبهة الواجبة ما حصلت فيه وان نوى استنابة الصلوة جاز له ذلك وقد
١٠ بينا ان كل مرض يخاف منه استعمال الماء فانه يسوع معه التيمم وان لم يخف منه
١١ التلف وخيف الزيادة في المرض مثل ذلك وان لم يخف التلف ولا الزيادة فيه
١٢ وخاف ان يثنيه ويشتبه به كان مثل ذلك وخاف ان يورثه اثر اقليل لم
١٣ يجز له التيمم بلا خلاف وكل مرض لا يخاف معه التلف ولا الزيادة فيه مثل الصلوة
١٤ ووجع الظهر لم يجز معه التيمم وان خاف استعمال الماء لشدة البرد وامكنه استنابة
١٥ وجب عليه ذلك ولا تيمم وصلى ولا اعادة عليه مسافرا كان او مقبلا ومن
١٦ كان في بعض جسده او بعض اعضاء طهارته مالا ضرر عليه والباقي عليه جراح
١٧ او عجز في ايهال الماء اليه جاز له التيمم ولا يجب عليه غسل الاعضاء العجيبة
١٨ فان غسلها وتيمم كان حاصلا سواء كان لاكثر صحيحا او عليه واذا حصل على بعض
١٩ اعضاء طهارته نجاسته ولا يقدر على غسلها لا يمسح فيها او قرح او جراح تيمم وصلى
٢٠ ولا اعادة عليه ويجوز ان تيمم لصلوة الجنابة مع وجود الماء ويجوز ان
٢١ يصلي عليها وان لم يتيمم ايضا وان كان جنباً ومعه من الماء ما يكفي للوضوء لا غير

ع ٣٤
ص ٣٣

يتم ولا يجب عليه استعمال ذلك الماء في بعض الاعضاء ٥ المسافر اذا جامع زوجته
 وعدم الماء فان كان معه من الماء ما يغسل به فرجه وخرجها فعلا ذلك ويتمما
 للصلاة وصليها ولا اعادة عليها لان الحائض قد زالت واليتم يستباح به الصلوة
 عند عدم الماء فان لم يكن معها ماء اصلاتها وصليا ولا اعادة عليها لقوله عز وجل
 اولاستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ولم يغسلوا الا حوطا ان تقولت يجب عليها
 الاعادة وكذلك من كان على بعض بدنه نجاسة ولا يقدر على ازالة ذلك يتم
 وصلى ثم يعيد فيما بعد اذا غسل الموضع ٥ الحائض اذا انقطع دمها جاز للرجل
 وطبها قبل ان تستبج الصلوة بغسل او يتمم ٥ اذا تركت شيئا من الموضع الذي يجب
 مسح في التيمم من الوجه او المدين لم يجز قليلا كان او كثيرا ويعيد التيمم من اوله
فصل في ظهور الثياب والابدان من النجاسات المحاسنات على ضربين
 احدهما دم والآخر غدرم فالدم على ثلاثة اقسام احدها يجب ازاله قليلا
 وكثيرا وهي ثلاثة دم الحيض والاستحاضة والنفاس والثاني لا يجب ازاله
 قليلا ولا كثيرا وهي خمسة اجناس دم البق والبراغيث والسمك والجمل
 اللامة والفروخ الدامية والثالث ما نجس بالثمة اذا بلغ مقدار درهم فصا
 في السبعة وهو المصروب من درهم وتلك وانقص عنه لا نجس بالثمة وهو
 باقى الدماء من سائر الحيوان سوا كان في موضع واحد من الثوب او في مواضع كثيرة
 بعد ان يكون كل موضع اقل من مقدار الدرهم وان قلنا اذا كان جميعه او جمع كان
 مقدار الدرهم وجب ازالته كان احوط للعامة وليس بدم من النجاسات يجب
 ازاله قليلا وكثيرا وهي خمسة اجناس البول والعايط من الادمي وعين مراكبوا والذى
 لا يبرك لجم وما اكل لحم فلا بأس ببوله وروثه وذرقة الارض والدرج خاصة
 وما يكن لحمه بول وروثه مثل النعال والحبر والدواب وان كان بعضه اشد

... من الشهر ...

أي هنا
ص ٤٨

١ اسود ثم رأت دمًا احمر الى اخر الشهر فان حيضها ثلثة ايام وما بعده استحاضة اعتبارا
 ٢ بالتمييز وكذلك اذا كانت عادتها خمسة ايام من اول الشهر فرات في اول الشهر
 ٣ ثلاث ايام دمًا احمر وثلثة ايام دمًا اسود واربعه ايام دمًا احمر وانصل كان حيضها
 ٤ الثلاث ايام الثانية من الشهر وهو الدم الاسود اعتبارا بالتمييز ويكون حيضها
 ٥ قد تقدم او تاخر وكذلك اذا كانت عادتها ثلثة ايام من اول كل شهر فرات ستة
 ٦ ايام دمًا احمر واربعه ايام دمًا اسود وانصل كان حيضها الاربعه ايام التي رأت
 ٧ فيها دمًا اسود اعتبارا بالتمييز ولو قلنا في هذه المسائل انها تعمل على العادة
 ٨ دون التميز لما روى عنهم عليهم السلام ان المستحاضة ترجع الى عادتها ولم
 ٩ يفتواوا كان قويا والمستحاضة متى تميز لها ايام الحيض اما بصفة الدم او
 ١٠ بالرجوع الى العادة او كانت مبتدأة فركت الصوم والصلوة وعلى الترتيب الذي
 ١١ قدمناه وصلت وصامت ما بعد ذلك لا يجب عليها قضاء صلوة ولا صوم على
 ١٢ حال لان ليامها التي وصلت فيها وصامت محكوم بطهارتها واذابت ذلك لم
 ١٣ يجب عليها القضاء، ولما قسم الثالث وهي التي كانت عانة فنسبتها او
 ١٤ اختلف عليها ولها تمييز فانها ترجع الى صفة الدم فان رأت بصفة دم الحيض
 ١٥ عملت ما تنقله الحيض ولذا رأت بصفة دم الاستحاضة عملت ما تنقله المستحاضة
 ١٦ فان رأت من ذكرنا حاله مثلا خمسة ايام دمًا بصفه دم الحيض تركت الصلوة
 ١٧ واذرات بعد ذلك خمسة ايام دمًا للاستحاضة فان انقطع عنها الدم في
 ١٨ العاشر كان كله حيضًا وان جاز ما هو بصفه دم الاستحاضة المسمى ايام
 ١٩ كان ذلك دم استحاضة من وقت ما رأت بصفة دم الاستحاضة وتقضي الصوم
 ٢٠ والصلوة فان رأت اولًا دمًا بصفه دم الاستحاضة خمسة ايام ثم رأت
 ٢١ خمسة ايام ما هو بصفه دم الحيض وانقطع كان كله دم الحيض وان جاز

ما هو بصفة دم الحيض العشرة وحلم الى خمسة عشر يوما كان الحصة الاولى لم
 تكن دم حيض تقضي فيه الصوم والصلوة وان انقطع فاما من العشرة والخمسة عشر يوما
 قضت الصوم والصلوة في خمسة ايام التي رات فيها الدم بصفة دم الحيض سقط
 عنها ما بعد ذلك وارتدت ثلاثة ايام مثلا دم الحيض ثم رات ثلاثة ايام دم
 الاستحاضة ثم رات الى تمام العشرة دم الحيض وانقطع كان لكل دم حيض
 وكذلك ان انقطع فيما دون العشرة وان جاز العشرة ايام ما هو بصفة دم الحيض
 وبلغ ستة عشر يوما كانت العشرة ايام كلها حيضا وقضت الصوم والصلوة
 في الستة الاولى وان رات اول ثلاثة ايام دم الاستحاضة ثم رات ما هو بصفة
 دم الحيض لتمام العشرة وانقطع كان لكل حيضا وان جاز العشرة ما هو
 بصفة دم الحيض ثم انقطع بعد ذلك كان راتيه ولا بصفة دم الاستحاضة
 لم يكن حيضا قضت فيها الصوم والصلوة وان رات دم الحيض خمسة ايام مثلا
 ثم رات دم الاستحاضة وجاز العشرة ايام الى خمسة عشر يوما ثم رات دم الحيض
 كان ذلك من الحيض للناسية لانها قد استوفت اقل الطهر وهو عشرة ايام وان
 رات فيما دون خمسة عشر يوما دم الحيض لم يكن ذلك دم حيض لانها ما استوفت
 عشرة ايام الطهر وكذلك رات دم الحيض اقل من خمسة ايام ثم رات
 دم الاستحاضة وجاز العشرة ثم رات دم الحيض تستوفي من وقت ما رات دم
 الاستحاضة عشرة ايام ثم تحكم بما تراه بعد ذلك انه من الحيض المستقبلة وان
 رات اول دم الحيض سبعة ايام ثم رات بعد ذلك دم الاستحاضة وجاز
 العشرة تستوفي اقل الطهر عشرة ايام سواء انقطع الدم قبل ذلك او تغير فخرج
 الى لون دم الحيض ولم نرجع لان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام وكذلك
 ما يزيد على ذلك من المسائل فهذه اصولها التي ذكرناها واما القسم الثاني

وهي التي لا تتميز لها بصفة الدم واطبق عليها الدم وقد نسبت العادة فان لها ثلثة احوال
 احدها ان يكون ذاكرة لايام حيضها وعددها ناسية للوقت والثانية ان يكون
 ذاكرة للوقت ناسية للعدد والثالثة ان يكون ناسية للعدد والوقت معا فان كانت
 ذاكرة للعدد ناسية للوقت فانها تترك الصوم والصلوة مثل عدد تلك الايام في كل
 ذاكرة للعدد ناسية للوقت وتصلي فيما بعد ذلك اذا علمت ما تعلمه المستحاضة
 الى تعلم انه حيض بيقين وتصوم وتصلي فيما بعد ذلك اذا علمت ما تعلمه المستحاضة
 من الشهر بعد ان تغتسل وانما قلنا ذلك لان هناك طريقا تعلم به ايام حيضها على
 ما ينبغي وان كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد تركت الصوم والصلوة في تلك الايام
 ثلثة ايام وهو اقل ايام الحيض لانه مقطوع به والباقي ليس عليه دليل وان كانت ناسية
 للعدد والوقت فعلت ثلاثة ايام من اول الشهر ما تعلمه المستحاضة وتغتسل
 فيما بعد كل صلوة وصليت وصامت شهر رمضان ولا يطاها زوجها اصلا
 لان ذلك يقتضي الاحتيال ولا يمكن ان تطلق هذه على مذهبنا الاعلى ما روي انها
 تترك الصوم والصلوة في كل شهر سبعة ايام وتصلي وتصوم فيما بعد وتكون مخيرة
 على هذه الرواية في السبعة الايام في اول الشهر او وسطه او اخره والتفريع على المسئلة
 الاولى وهي اذا كانت ذاكرة للعدد ناسية للوقت فحتملة ان كل زمان يتيقن منه حيضها
 فعلت ما تفعل الحيض وكل زمان لا يتيقن ذلك منه فعلت ما تفعله المستحاضة وكل
 زمان احتمل منه انقطاع دم حيضها وجب عليها الغسل فيه للصلوة فمن ذلك اذا قالت
 كنت احيض في الشهر احدى العشرات ولا اعلم انها في العشرة الاولى والثانية او
 الثالثة فان هذه ليس لها حيض بيقين ولا طهر بيقين فتصل في زمان الطهر فتصل في
 اول الشهر الى اخره بعد ان تفعل ما تفعله المستحاضة وتغتسل في كل عشرة ايام لا
 انقطاع دم الحيض فيه فاذا قالت كنت احيض عشرة ايام في كل شهر ولا اعلم
 موضعها من الشهر فان هذه ايضا ليس لها حيض ولا طهر بيقين تفعل ما تفعله

١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

المستحاضة لكل صلوة في العشر الاول ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلوة الا ان تعلم
 كانت تظهر في وقت معلوم فتغتسل في كل يوم في ذلك الوقت والفرق بين هذه المسئلة
 والاولى ان الاولى قطعت على ان ابتدأ حيضها كان من اول العشر ولما سلك في
 العشر الثاني والمسئلة الثانية قطعت على ان حيضها كان عشرة ايام ولم تعلم اولها وجوز
 ان يكون من اليوم الاول والثاني والثالث والرابع وما زاد على ذلك وانما اوجبنا عليها
 الغسل عند كل صلوة فما زاد على العشر لجواز ان يكون انقطع حيضها عند ذلك و
 قالت كان حيض بلية ايام في العشر الاول من الشهر ولا علم بوضعها من هذا العشر
 فان هذه ليس لها حيض ولا طهر يتيقن في هذه العشرة فتقضي من اول العشر في
 اليوم الاول والثاني والثالث اذا فعلت ما تفعله المستحاضة ثم تغتسل لكل صلوة
 تمام العشرة ايام الا ان تعلم ان انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل في ذلك الوقت
 وتوضأ غيره اذا قالت كان حيض اربعة ايام في العشر الاولى ولا اعلم موضعها
 فانها تقضي اذا فعلت ما تفعله المستحاضة اربعة ايام ثم تغتسل لكل صلوة على ما
 بيناه واذا قالت كان حيض خمسة ايام صلت اذا فعلت ما تفعله المستحاضة خمسة
 ثم تغتسل بعد ما لكل صلوة على ما بيناه فاما اذا قالت كان حيض ستة ايام
 العشر الاولى فان لها حيض يتيقن وانما لا يكون لها حيض يتيقن اذ لم يزد على
 خمسة ايام فاما اذا زاد على خمسة ايام فقد حصل لها اليقين في الحيض فيكون
 هذه المسئلة اليوم الخامس والسادس من الحيض لان لا ابتداء ان كان من اول
 العشر فالخامس والسادس من حيض وان كان لا ابتداء من اليوم الثاني او الثالث او الرابع
 او الخامس فان هذه من اليوم ايضا داخلان فيه يتيقن واذ كان كذلك فانها
 تفعل ما تفعله المستحاضة الى اليوم الخامس وتترك الصلوة في الخامس والسادس
 ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلوة لجواز ان يكون دم حيض انقطع عندها الا ان

انما
 صلت

تعلم ان دم الحيض كان ينقطع في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل يوم الى تمام
 فاذا جازت العشرة وهي طاهر يتيقن تفعل ما تفعله المستحاضة واذا قالت كان
 سبعة ايام كان يتيقن حيضها اربعة ايام واذا قالت كان حيضها ثمانية ايام كان يتيقن
 ستة ايام واذا قالت كان حيضها تسعة ايام كان يتيقن حيضها ثمانية ايام ثم على هذا
 الحسب ما يترك من المسائل واذا قالت كان حيض عشرة ايام في كل شهر واعلم ان كنت
 في العشر الاواخر من الشهر طاهر ولا ادري موضعها من العشرين فانها في العشر الاولى
 ما تفعله المستحاضة عند كل صلوة لان انقطاع الدم لا يحتمل فيها فاذا انقضت العشرة
 الاولى اغتسلت لكل صلوة الا ان تعلم ان انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل
 لذلك الوقت في كل يوم ولما العشرة الثالثة فانها طاهر يتيقن نصلي وتوضأ اذا فعلت ما
 تفعله المستحاضة عند كل صلوة واذا قالت كان حيض عشرة ايام واعلم اني كنت
 طاهرا في العشر الاول فانها طاهر في العشر الاخرين تقضي فيها اذا فعلت ما تفعله
 المستحاضة عند كل صلوة ولا يجب عليها فيها الا اعتسال لاجل انقطاع الدم لان ذلك
 لا يحتمل فاذا دخلت في العشر الثانية فعلت مثل ذلك لانها ان كانت حائضا فلا
 وان كانت مستحاضة فقد صلت فيه فاذا دخلت في العشر الثالث اغتسلت لكل صلوة
 لاحتمال انقطاع دم الحيض عندها الا ان تعلم ان وقت انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل
 لذلك الوقت في كل يوم واذا قالت كان حيض خمسة ايام من العشر الاولى ولا اعلم
 غير اني كنت اكون في اليوم الاول من الشهر طاهرا فان اليوم الاول يكون طهرا يتيقن
 ما تفعله المستحاضة لكل صلوة في اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس فطهر مشكوك
 فيه تفعل ما تفعله المستحاضة لكل صلوة واما اليوم السادس فحيض يتيقن لانها ان كان
 ابتداء الحيض من اليوم الثاني فان اليوم السادس اخصه اليوم العاشر فان
 السادس اوله فاذا كان كذلك كان اليوم السادس داخل في الحيض يتيقن فيلزمها

انما
 صلت

١ ان تفعل ما تفعله الحائض ثم تغتسل في احد احواله انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بذلك
 ٢ لكل صلوة الى اخر العاشر ثم تفعل ما تفعله المستحاضة بعد ذلك لكل صلوة الى اخر
 ٣ الشهر فيكون ذلك طهرًا يتيقن وعلى هذا الترتيب اذا قالت اعلم اني كنت في اليوم الثاني
 ٤ طاهر او في اليوم الثالث او الرابع واذا قالت كان حيضتي خمسة ايام من العشرة الاولى واعلم
 ٥ اني كنت اكون في اليوم الخامس طاهرًا يتيقن قلنا لها حيضتك خمسة ايام من العشرة الاولى
 ٦ يتيقن واذا قالت اعلم اني كنت اكون في اليوم السادس طاهرًا قلنا فحيضتك خمسة
 ٧ الاولى واذا قالت كان حيضتي كل شهر عشرة ايام ولا اعرف موضعها الا اني اعلم اني
 ٨ كنت اكون يوم السادس طاهرًا يتيقن فان هذه يقال لها انت من اول الشهر الى اخر السادس
 ٩ طاهر يتيقن ومن اول السابع الى اخر السادس عشر طهرًا مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة
 ١٠ فيه لكل صلوة ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلوة الى اخر الشهر لاحتمال انقطاع الدم
 ١١ واذا قالت كان حيضتي في كل شهر عشرة ايام ولا اعرف موضعها واعلم اني كنت اكون
 ١٢ في اليوم العاشر طاهرًا يتيقن فتكون من اول الشهر الى اخر العاشر طاهرًا يتيقن ومن اول
 ١٣ الحادي عشر الى اخر الشهر طهرًا مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخر العشرة
 ١٤ ثم تغتسل لكل صلوة الى اخر الشهر واذا قالت كان حيضتي عشرة ايام واعلم اني كنت اليوم
 ١٥ الحادي عشر طاهرًا فان هذا اليوم طهرًا يتيقن وقبله طهرًا مشكوك فيه تفعل ما
 ١٦ تفعله المستحاضة لكل صلوة الى اخر الحادي والعشرين ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلوة
 ١٧ الى اخر الشهر وعلى هذا في كل شهر فيكون قراء واحد طهرًا يتيقن واثنان طهرًا مشكوكًا
 ١٨ فيه واذا قالت كان لي في كل شهر حيضتان بينهما طهر ولا اعلم موضعها ولا عددها فان
 ١٩ هذه حكمها حكم التي لا تعرف ايامها اصلاً وسند ذكر القول فيها وانما قلنا ذلك لانا لو
 ٢٠ احببنا ان يكون احبض واكثره او احدهما اقل والاخر اكثر وجعلنا بينهما اقل الطهر
 ٢١ فلا يستمر ذلك في كل شهر وينبغي ان يكون حكمها حكمها فلهذا من انها تغتسل عند كل

صلوات وتصل وتقوم شهر رمضان ولا يطأها زوجها لان ذلك يقتضيه الاحتياط
 لعدم الفرق بين رمان الطهر والحيف واذا قالت كان حيضتي في كل شهر خمسة ايام ولا اعلم
 موضعها واعلم اني كنت اكون في خمسة الاخير طاهرًا يتيقن واعلم اني طهرًا صحياً
 غير ما في كل شهر ولا اعلم موضع ذلك وكيفية فانه يحتمل ان يكون حيضاً
 في خمسة الاولى والباقي طهرًا ويحتمل ان يكون في خمسة الثانية والباقي طهرًا ويحتمل
 ان يكون خمسة الثالثة ويكون قبله وبعده طهرًا كاملاً ويحتمل ان يكون خمسة
 الرابعة ويكون قبله وبعده طهرًا ويحتمل ان يكون خمسة الخامسة ويكون قبله طهرًا
 فاذا احتمل ذلك فينبغي لها ان تفعل في خمسة الاولى ما تفعله المستحاضة عند كل
 صلوة وتصل وتقوم وتغتسل فيما بعد ذلك عند كل صلوة الى اخر يوم العاشر
 لاحتمال ان يكون الحيض انقطع عندها فتفعل في خمسة الاخير ما تفعله المستحاضة
 لانه طهر مقطوع به واذا قالت كان حيضتي في كل شهر عشرة ايام ولا اعرف موضعها
 الا اني اعلم اني كنت اكون اليوم العاشر حائضًا فان هذه يمكن ان يكون العاشر اخر
 حيضها وان بدلت من اول الشهر ويمكن ان يكون العاشر اول حيضها فيكون اخرها الثاني
 ويحتمل ان يكون ابتداء حيضها ما بين اليوم الاول من الشهر واليوم العاشر فاذا كان
 كذلك كان من اول الشهر الى يوم العاشر طهرًا مشكوكًا فيه وتصل وتقوم اذا فعلت
 ما تفعله المستحاضة ولا يطأها زوجها ولا يحتمل انقطاع الحيض واليوم العاشر
 يكون حائضًا يتيقن ترك فيه ما تركه الحائض وتغتسل في اخر ثم تغتسل لكل صلوة
 بعد ذلك الى تمام التاسع عشر لان تعلم انقطاع الحيض وقت بعينه فتغتسل
 من الوقت الى الوقت وما بعد ذلك الى تمام الشهر طهرًا يتيقن تعلم تفعله المستحاضة
 فيحصل لها في كل شهر احد عشر يومًا طهرًا يتيقن ويومًا واحدًا حيضًا يتيقن
 واعداد ذلك فهو طهر مشكوك فيه واذا قالت كان حيضتي خمسة ايام من كل شهر

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١

عشر

١ في العشر الاواخر كما بيناه في العشر الاول وهو ان يكون اليوم والحادي عشر
 ٢ طهرًا بيقين واليوم الثاني الى اخر الخامس طهرًا مستوكًا فنه واليوم السادس
 ٣ حيض بيقين وبعده طهر مستوك فيه الى اخر الشهر فاذا كان كذلك تصلي في
 ٤ اليوم الاول من الشهر اذا علمت ما تفعله المستحاضة لانه طهر بيقين وتصلي الى
 ٥ اخر السادس وهو طهر مستوك فنه اذا علمت ما تفعله المستحاضة وتغتسل
 ٦ بعد انقضاء السادس لجواز ان يكون السادس اخر حيضها فكان الابتداء من اول
 ٧ اليوم الثاني ثم تغتسل لكل صلوة الى اخر العاشر لاحتمال انقطاع الحيض فيه
 ٨ ثم تصلي بعد الاخر الحادي والعشرين اذا علمت ما تفعله المستحاضة وهو طهر
 ٩ بيقين وتصلي بعد اذا فعلت ما تفعله المستحاضة الى اخر السادس والعشرين
 ١٠ وهو طهر مستوك فنه ثم تغتسل بعد انقضاء السادس والعشرين لجواز ان يكون
 ١١ ذلك اخر حيضها فكان الابتداء من اليوم الثاني والعشرين ثم تغتسل لكل صلوة
 ١٢ الى اخر الشهر لاحتمال انقطاع الحيض فيه ولا يحصل لها تغيير بعينه وان
 ١٣ علمنا في الجملة انها كانت تكون حائضًا في احد اليوبين من السادس من الشهر
 ١٤ ومن السادس والعشرين من الشهر الا انها لا تعرف بعينه فلم يجز لها ان تترك
 ١٥ الصلوة في واحد من الجواز ان يكون الحيض في الاخر هذا فرع ذكر المروري
 ١٦ في كتاب الحيض وهو موافق لما ذهبنا سواه واما القسم الثاني وهو ان لا تذكر
 ١٧ العدد ولا الوقت فان هذه محتمل ان يكون ابتداء شهرها طهرًا ومحتمل ان يكون حيضًا
 ١٨ فان كان ابتداء شهرها حيضًا فلا يكون اقل من ثلثة ايام ومحتمل ان يكون اكثر الحيض
 ١٩ وهو عشرين ايام ومحتمل ان يكون بعد ذلك عشرين ايام طهرًا متقطوعًا
 ٢٠ به لانه اقل ما يكون في الطهر وبعده محتمل ان يكون من الحيضه الثانيه ويكون احتمال
 ٢١ لا قدر ولا اكثر على ما قلناه اولًا ثم يكون بعد ذلك طهرًا اخر فاذا احتمل ذلك والثلثة

الايام الاولى تعمل فيها ما تفعله المستحاضة وتصل وتقوم فان كانت حليضًا فيها
 ٢ فلا يضرها ذلك وان كانت مستحاضة فقد فعلت ما وجب عليها ثم تغتسل
 ٣ يوم الثالث وفيها بعد لكل صلوة لجواز ان يكون انقطاع حيضها فيه وتصوير
 ٤ وتصل وتقتضي الصوم ان صامت من اول الشهر الى اخر عشرين يومًا لانه الشهر عشرين
 ٥ ايام مقطوعًا به على كل حال انه طهر وهو اقل الطهر لانه ان كان ابتداء شهرها
 ٦ حيضًا وكان اقل الحيض وهو ثلاث ايام وبعده طهر عشرين ايام وبعده حيض
 ٧ ثلثة ايام وبعده طهر عشرين ايام وبعده حيض ثلثة ايام ويكون يوم الثلاثين طهرًا
 ٨ فيحصل لها على هذا الحساب احد وعشرون يومًا طهرًا والعشرين ايام بعد
 ٩ وان كان حيضها اكثر وهو عشرين ايام كان بعد طهر عشرين ايام وعشرين ايام بعد
 ١٠ حيضًا اخر فالعشرين طهرًا على كل حال وكذلك الحكم ان كان الحيض فمابين ذلك فكون
 ١١ بحساب ذلك فلا يخرج الطهر اقل من عشرين ايام على سائر الاحوال واما الصلوة
 ١٢ فلا قضاء عليها على كل حال لكنها لا تصل ما بعد الثلاث ايام كل صلوة الا
 ١٣ بعسل لجواز احتمال انقطاع الحيض عند ذلك فينبغي ان تحتاط في ذلك ولا تفرط
 ١٤ فيه وقد روي اصحابنا في هذه انها تترك الصوم والصلوة في كل شهر سبعة
 ١٥ ايام اي وقت شاءت والباقي تفعله ما تفعله المستحاضة وتصل وتقوم ويصح
 ١٦ صومها وصلواتها والاول احوط للصلاة واما القسم الثالث وهو ان
 ١٧ تذكر وقت الحيض ولا تذكر عدده فهذه لا يحلوا حلها من ثلاث احوال اما
 ١٨ ان تذكر اول الحيض وتذكر اخره ولا تذكر واحدًا منها واما ان تذكر انها
 ١٩ كانت حائضًا في وقت بعينه ولا تعلم هل كان ذلك اول الحيض او اخره
 ٢٠ او وسطه فان الحكم فيها ان كانت ذاك اول الحيض ان تجعل حيضها
 ٢١ اقل ما يمكن الحيض وهو ثلاث ايام ثم تغتسل بعد ذلك وتصل فيما بعد اذا

الى هنا
صلى

عملت ما تعلمه المستحاضة عند كل صلاة احتياطاً وإن ذكرت
 آخر الحيض جعلت ما قبله حيضاً ثلثة أيام ووجب عليها الغسل في آخرها
 وعملت فيما عدا ذلك ما تعلمه المستحاضة وتصل وإن كانت غير ذكورة
 ٤ لا أول للحيض ولا آخر فينبغي أن تجعل ذلك اليوم مقطوعاً على أنه حيض
 ٥ ولا تجعل ما قبله حيضاً لجواز أن يكون ذلك أول الحيض ولا يحصل ما
 ٦ بعد حيضاً لجواز أن يكون ذلك آخر الحيض وينبغي أن تترك الصلاة في اليوم
 ٧ ذلك اليوم وفيما بعد ذلك تعلم ما تعلمه المستحاضة عند كل صلاة
 ٨ ثم تقضي الصوم عشرة أيام ثم تقضي الصوم لأنها تعلم أن أكثر الحيض
 ٩ لا يكون أقل من عشرة أيام احتياطاً **مرفس** **بالخط**
 ١٠ عليها يقتضيه مذهبنا إذا قالت كان حيض في كل شهر عشرة
 ١١ أيام وكنت أخلط العشر بالآخر الذي يليه يوم ولا أدري أي
 ١٢ العشر كان وتعني أني كنت أحيض في واحد منها تسعة وفي
 ١٣ الآخر يوماً واحداً فإنه يحتمل أن تكون حاصت في العشر الأول تسعة
 ١٤ أيام وفي العشر الثاني يوماً واحداً ويحتمل أن تكون حاصت في
 ١٥ العشر الأول يوماً وفي الثاني تسعة أيام فإنها يحصل لها العلم
 ١٦ بأن أول يوم من الشهر كان طهرًا بيقين والباقي مشكوك فيه ثم يوم
 ١٧ الحادي عشر يحتمل أن يكون آخر أيام الحيض ويحتمل أن يكون ثانيه
 ١٨ فإن كان ثانيه فيكون آخر يوم التاسع عشر ويوم العشرين يحتمل أن
 ١٩ يكون أول الحيض وما بعده تسعة أيام تمام العشر ويحتمل أن يكون
 ٢٠ اليوم الحادي والعشرون آخر الحيض وما قبله تسعة أيام تمام العشر فيحصل
 ٢١ من ذلك أن يكون اليوم الأول من الشهر طهرًا بيقين واليوم

١ الثلثون طهرًا بيقين تفعل فيه ما تفعله المستحاضة وتصل
 ٢ وتضوم ثم تعلم ما تعلمه المستحاضة في اليوم الثاني إلى تمام الحادي عشر
 ٣ فإن كانت حائضًا فلا يضربها ذلك وإن كانت مستحاضة
 ٤ فقد فعلت ما وجب عليها ثم تغسل آخر يوم من الحادي عشر لا تخاف
 ٥ انقطاع الدم فيه ثم تعلم في اليوم الثاني عشر إلى آخر يوم التاسع عشر
 ٦ ما تعلمه المستحاضة وتصل وتضوم لأنه لا يحتمل انقطاع الدم فيه
 ٧ بل هو طهر مشكوك فيه ثم تغسل آخر يوم التاسع عشر لا تخاف
 ٨ انقطاع الدم فيه ثم تفعل بعد ذلك ما تفعله المستحاضة إلى تمام
 ٩ الثلثين والعشرين لأنه طهر مشكوك فيه ولا يحتمل انقطاع الدم
 ١٠ فيجب عليها الغسل ثم تغسل أول يوم الثلثين وتفعل ما تفعله
 ١١ المستحاضة عند كل صلاة لأنه طهر بيقين وتضوم في هذه
 ١٢ الأيام كلها ويسقط عنها قضاء أول يوم من الشهر والثلثين لأنها
 ١٣ طهران بيقين وتقضيها بعد ذلك لأنها صامت مع الشك في أنه
 ١٤ طهر فوجب عليها القضاء ولو قلنا إنه لا يجب عليها إلا قضاء عنه
 ١٥ أيام كان صحيحاً لأنه معلوم أن الحيض لم يكن في الشهر أكثر من
 ١٦ عشرة أيام والباقي استحاضة وصوم المستحاضة صحيح ولا
 ١٧ يحتاج إلى تجديد البنية عند كل ليلة وهذا هو الموقوف عليه
 ١٨ دون الأول والأول مذهب السأفي وإن قالت كان
 ١٩ حيض في تسعة أيام وكنت أخلط أحدي العشر بالآخر
 ٢٠ بيوم ولا أدري أيها هي فإنه يحتمل أن يكون اليوم الحادي عشر

اربعة ايام من العسر بالعسر فانه يكون من اول السهر اربعة ايام طهر انقبس ومن اخره مثل ذلك
 ويكون من اول يوم الخامس الى اخر يوم الرابع عسر طهر انقبس كافي فاعلم ان فعله المستحب
 الى اخر يوم الرابع والعشرين ثم يغتسل وتفعل الى اخر الشهر ما فعله المستحاضة وتصور
 وتضلي وتقصي الصوم عند الشافعي في المستلوك فيها وعندنا ايام الحصر لا غير واذا قالت
 كنت اخلط سبعة ايام من العسر بالعسر فانه يحتمل ان يكون اوله يوم الخامس واخره يوم الرابع
 عشر ويحتمل ان يكون اوله اول يوم السابع واخره يوم السادس عشر وفي العشر الثاني
 لحمل ان يكون اوله يوم الخامس عشر واخره يوم الرابع والعشرين ويحتمل ان يكون اوله
 اول يوم السابع عشر واخره يوم السادس والعشرين فيحصل لها القبر باربعة ايام من اول
 السهر طهر انقبس ومن اخره مثل ذلك ثم تفعل في اليوم الخامس الى اخر يوم الرابع عشر
 فاعله المستحاضة ثم تغتسل لا تقطاع الدم ثم تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر يوم الرابع
 والعشرين ثم تغتسل ثم تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر السهر وقصي الصوم على ما شاء واذا
 قالت كنت اخلط سبعة ايام من العسر بالعسر فانه يحصل لها القبر ثلثة ايام من اول السهر
 طهر او من اخره مثل ذلك وفيما سرك على ما شاء وقصي الصوم على ما مضى القول فيه وان
 قالت كتب اخلط سبعة ايام من العسر بالعسر فانه يحصل لها العلم بطهر يومين من اول السهر ومن
 اخره مثل ذلك وفيما سهرما حساب ذلك على ما مضى من الترتيب وان قلت اخلط
 ايام من العسر بالعسر فانه يحصل لها العلم بطهر يومين من اول السهر ومن اخره مثل ذلك وفيما
 سهرما حساب ذلك على ما مضى من الترتيب وان قلت اخلط سبعة ايام من العسر بالعسر
 فانه يحصل لها العلم بطهر يومين من اول السهر ومن اخره وفيما سرك على الترتيب الذي قد ساه
 تفعل ما فعله المستحاضة في اليوم الثاني الى يوم الحادي عشر ثم تغتسل في اخره ثم تفعل ما فعله
 المستحاضة الى يوم الحادي والعشرين ثم تغتسل ثم تفعل ما فعله المستحاضة الى اخر السهر
 وتصوم وتضلي ولا يكون عليها قضاء الصوم في اليوم الذي تعلم انها كانت طهرا فيه وفي
 في اليوم الذي يتلو ك فيه كونها طهرا او حائضا وعندنا تفصي ايام الحصر لا غير لما قد ساه
 فيما بين ذلك من ذلك من القصار عشرة ايام من الحصر وخلطه بالعسر الاخر الزيادة في
 تكون على الترتيب الذي سناه فان اصول المسائل هي التي ذكرناها واذا قالت كان حيض عسر
 ايام وكنت اخلط النصف الاول بالنصف الاخر من السهر يوم ولا ادري انهما كانا فانه

يحتمل ان يكون حيضها من اول يوم السابع ويكون اخرها يوم السادس عشر ويحتمل ان يكون حيضها
 من اول يوم السابع ويكون اخرها يوم السادس عشر ويحتمل ان يكون اوله يوم الخامس عشر
 واخره يوم الرابع والعشرين فيحصل لها العلم بان ستة ايام من اول السهر طهر انقبس ومن اخره مثل
 ذلك تفعل فيها ما فعله المستحاضة ومن اول يوم السابع الى اخر يوم الرابع عشر فاعله المستحاضة
 المستحاضة ثم تغتسل لا حتملا لا تقطاع دم الحصر عنده ثم تفعل من اول يوم الخامس عشر الى اخر
 يوم الرابع والعشرين ما فعله المستحاضة ثم تغتسل لا حتملا لا تقطاع الدم فيه ثم تفعل ما فعله
 المستحاضة الى اخر السهر ثم على هذا الترتيب ما ذكره من المسائل من نقصان ايام الحصر عشرة ايام
 وزيادة الخلط في الايام من النصف بالنصف فان اصولها قد ذكرناها من ضبطها وقد عني
 استخراج ذلك واذا قالت كان حيض ثلثة ايام ونصف يوم وكنت اخلطه بالنصف الاول
 خير يوم كامل والكسر من اوله فان هذه تعلم ان اليوم الكامل لا يجوز ان يكون في النصف الاول
 وانما يكون في النصف الثاني واذا وجب ان يكون في النصف الثاني كان ستة ايام ونصف من
 اول السهر طهر انقبس وتنام اليوم السابع والى اخر يوم السادس عشر حيا ينقبس فاعله ما
 عمله الحائض من ترك الصوم والصلوة ثم يعمل في بقية السهر ما فعله المستحاضة وتصوم
 وتضلي وليس عليها قضاء الصوم ولا يحتمل ان ايامها الحصر على كل حال ومنى قالت في هذه المسئلة
 بعضها ان الكسر من الثاني كانت المسئلة بالعكس فتكون من اول السهر الى اخر يوم الرابع عشر طهر
 ينقبس فاعله ما فعله المستحاضة ومن اول يوم الخامس عشر الى يوم الثالث والعشرين ونصف
 يوم حيا ينقبس فاعله ما فعله المستحاضة ونقصي فيه الصوم وما بعده الى اخر السهر فاعله ما فعله
 المستحاضة وتضلي فيه وتصوم وليس عليها قضاء لا حتملا واذا قالت كان حيض ثلثة
 ايام ونصف وكنت اخلط لعشر اخر يوم كامل والكسر من اوله فان هذه تعلم ان الكسر
 لا يكون في العشر الاخر بل يكون الثلثة ايام الاخر من السهر طهر اياما كاملا والعشران
 الاولان يحتمل ان يكونا ابتدا الحصر من النصف الاخر من اليوم الثاني واخره اخر يوم من الحادي
 عشر ويحتمل ان يكون النصف الاخر من اليوم الثاني عشر واخره اخر الحادي والعشرين
 يحتمل ان يكون اوله اليوم السابع عشر يكون الكسر في اوله فاذا ثبت ذلك فنبغي ان يعمل الناس
 بعمله المستحاضة في اول السهر يوما ونصف وتضلي وهو طهر ينقبس وتصوم الاول وليس
 عليها فيه الاعادة وعمل ما فعله المستحاضة من النصف الاخر من اليوم الثاني الى اخر يوم

٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

الحادي عشر وتصل وتصوم وتقضي الصوم عند الشافعي لانه مشكوك في طهره ^{يعمل}
آخر يوم الحادي عشر لا حتمال انقطاع الدم فيه ثم يعمل ما عمله المستحاضة عند كل ما
الى اخر يوم الحادي والعشرين وتصل وتصوم وتقضي الصوم لانه طهر مشكوك فيه عنده
وعندنا لا يلزمها قضا الصوم الا قدر ايام الحيض ثم تغسل لاحتمال انقطاع الدم فيه ثم تعمل ما
تفعله المستحاضة الى اخر الشهر وتصل وتصوم ولا تقضي الصوم لانه طهر يقين بالاطلاق
فادا كانت المسئلة محالها الا انها قالت وكان الكسر من العشر الثاني دار تسعة ايام من اول
الشهر طهر يقين يعمل فيها ما عمله المستحاضة وتصل وتصوم وليس عليها قضا لانه لا
يحتمل ان يكون حيضا ثم يحتمل ان يكون ابتدا الحيض اول يوم العاشر من الشهر واخره اخر الشهر
الاول من التاسع عشر ويحتمل ان يكون اوله يوم التاسع عشر واخره اخر النصف الاول
من التاسع والعشرين ولا يحتمل ان يكون اوله النصف الاخر من الثاني عشر ولا النصف الاخر
من اليوم الثاني لكون الكسر من الثاني فاذا ثبت ذلك فلتعني ان يعمل ما قلناه تسعة ايام ثم يعمل
ما عمله المستحاضة الى اخر النصف الاول من التاسع عشر وتغسل لاحتمال انقطاع دم
الحيض فيه ثم تعمل ما عمله المستحاضة عند كل صلاة الى اخر النصف الاول من اليوم
التاسع والعشرين وتصل وتصوم وكان عليها القضاء على ما قدمناه ثم تغسل لاحتمال
انقطاع دم الحيض ثم تفعل لفظة الشهر ما تفعله المستحاضة عند كل صلاة الى اخر الشهر
وليس عليها قضا الصوم لانه طهر يقين ثم على هذا الترتيل ما تركت من المسائل فان
اضولها ما ذكرناه فلتعني ان تصبط الاصول ويفرج عليها على ما انفجها الطر بوقتها
سأله تعالى وادافلت كان حيض سبعة ايام ونصف وكنت اخلط ابيوم كامل وكان
السر من العشر من كتاب المسئلة محالة لانه اذا كان السر في العشر من اخلط يوم
كامل فادافلت كان حيض عشرة ايام ولا اعلم هل كنت اخلط العشر والعشر الا
فان هذه لسر لها زمان حصص يقين ولا زمان طهر يقين لا رخصها مما كان يكون رخصه
من العشر الاول وبعضه من العشر الثاني ويحتمل ان يكون بعضه في العشر الثاني وبعضه
في العشر الاخر فاذا كان كذلك عملت ما عمله المستحاضة الى يوم العاشر ثم تغسل
كل صلاة تعدد ذلك الى اخر الشهر لحوان انقطاع الحيض فيه فتغسل فيه وادافلت
احص عشرة ايام وكنت اخلط العشر والعشر ولا ادري كان الترتيل في الجز كالترتيب

في اليوم على ما مضى القول فيه فلتعني ان تعرف الباب وتصل عليه المسائل فانه ثمك ^{الفرع}
على هذه المسائل ما لا حصى كثرة من مسائل التفريق على منطقتها اذ ارات دم الحيض ثلثة ايام
ثم رات يوما ثقا وبوماد ما الى تمام العشر وانقطع كان الكل حضا لا نافيا ان الصفرة
في ايام الحيض خض وفي ايام الطهر طهر فان جاز ذلك عشرة ايام الحيض فان لها ثلثة احوال
اما ان يكون منبذاة او تكون لها عادة او تكون لها تمبير من غير عادة فان كانت منبذاة
فانها تدع الصوم والصلاة اذ ارات الطهر وصلت وصامت الى ان يسفر لها عادة فان
لها شهران على ما مضى القول فيه فتري فيها الدم على حد واحد ووقت واحد وتعمل عليه
واما قلنا ذلك لما روي عنهم عليهم السلام من قولهم كلما رات الطهر وصلت وكما رات الدم
تركت الصلاة الى ان تسفر لها عادة وان كانت لها عادة فانها تجعل ايام عدتها كلها
حصا سو ارات فيها الدم اسودا او احمر او ثقا وما بعد ذلك تكون طهرا وان لم يكن لها
عادة فان يكون قد تسبها وكان لها تمبير تركت الصلاة كلما رات دم الحيض واعتسلت
كلما رات الطهر وتراعي من الحيض الطهر عشرة ايام على ما مضى القول فيه وادافلت
الحيض ثلثة ايام ثم رات الطهر بعد ذلك ثم عاودها قبل العشرة ايام كان العشر كلها
حيضا وما يكون فصامت وصلت فيما بين ذلك باطلا ويجب عليها قضا الصوم والطور
وكون للزوج وطئها في الايام التي ترى فيها الطهر وان جوزا ترى في تمام العشر ايام
حصا فاذا ثبت بعد ذلك ان ذلك كان حضا لم يكن عليها شيء ومن رات الدم اول من
ثله ايام ثم رات بعد ذلك يوما وبومالا الى تمام العشرة ايام فانه يكون كله طهرا
على مذهب اكثر اصحابنا وعلى ما رواه بوش نضاف ما ترى في العشرة بعضها الى بعض فان
تم ثله ايام كان الكل حضا وان لم يتم كان طهرا وكذلك اذ رات ساعة دما وساعة طهرا
كذلك عشرة ايام لم يكن ذلك حضا على مذهب من راعى ثلثة ايام متواليات ومن يقول
بضاف التالي الى الاول يقولون طهرا فان كان تتم ثله ايام من جملة العشرة كان الكل حضا
وان لم يتم كان طهرا وادافلت ثله ايام دما انقطع سبعة ايام ثم رات ثله ايام وانقطع
كان الاول حضا والثاني دما فاسد فان رات اقل من ثله ايام دما ثم رات الى تمام العشرة
طهرا ثم ثله ايام دما الحيض كان الثاني دما حضا والاول دما فبها لا رخص لا يكون اول
من ثله ايام فان رات دما ثله ايام وعشرة ايام طهرا ثم رات دما ثله ايام كان ذلك من

الخصه الثانية وان كان اقل من طه انا كان ذلك دم فساد والمستحاضة لها طه احوال
 حاله ترى الدم القليل وجد ان لا يرسخ على القطنة فعلمها تحديد الوضوء عند كل صلوة
 ونحو القطنة والخرفه والثانية ان ترى اكثر من ذلك وهو ان يرسخ الدم على الدرست
 لا تسيل عليها غسل الصلوة العدة وحديد الوضوء عند كل صلوة فيما بعد مع تغير القطن
 والخرفه والثالثة ان يرسخ الدم على الارسيف وتسيل عليها طه افسال في اليوم والليلة
 غسل الصلوة الظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للتعرب والعسا الاخرة تؤخر المغرب وغسل
 العسا الاخرة وغسل الصلوة الليل تؤخر صلوة الليل الى قرب الفجر وتصل الفجر في اول الوقت
 وان لم تصل صلوة الليل اغسلت لصلوة الفجر وادفعت المستحاضة ما تحب عليها من الافعال
 وحديد الوضوء لم تحرم عليها شئ مما حرم على الخائض والحورين وجها وطبها ومي صابت
 لم تحب عليها الفضا الا في ايام الحيض وان لم تفعل ما تحب عليها وصامت فقد روى اصحابنا
 ان عليها الفضا ولا حور للمستحاضة ان تجمع بين وضوء واحد وامامه سلس البول
 فحور له ان يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل على تحديد الوضوء عليه وحمله
 على الاستحاضة قياسا لا نقول به وانما تحب عليه ان يشد راسه لاجل ليقطر ويحمله في ليس
 او خرفه وجنات في ذلك وادان قطع دم الاستحاضة في حلال الصلوة فصحت في طهها
 ولم يلزمها الاستئناف ولا اعادة عليها لانه لا دليل عليه وان كان دمها متصلا فوضات
 به انقطع دمها قبل ان يدخل في الصلوة استأنفت الوضوء وان لم تفعل وصلت لم تفح صلواتها
 سوا عا د اليها الدم قبل الفراغ او بعد الفراغ وعلى كل حال لان دم الاستحاضة جرت
 فاذا انقطع وجب منه الوضوء وادان وضات المستحاضة قبل دخول الوقت لم يصح وضوها
 واربوضات بعد دخول الوقت وصلت عقبيه كات صلواتها ماضية وان وضات في اول
 الوقت وصلت في اخر الوقت لم تفح صلواتها لانها لم تحوذ عليها ان توضع عند الصلوة وذلك
 نفى ان تعقب الصلوة الوضوء ولا بنا خرفة على حال وادان وضات المستحاضة للفجر
 حازل تصلح معها شات من الوافل لانه لا مانع منه والجرح الذي لا يندمل ولا يسطع
 دمه معقو عنه ولا تحب شدة عند كل صلوة وحمله على الاستحاضة قياسا لا نقول
 به وكذلك القول في سلس البول على ما بيناه من فض
 النفاس واحكامه هو النفاس عبارة عن الدم الخارج من فرج المرأة عند الولادة وهو ما خذ

من النفس الذي هو الدم وكل دم يخرج قبل الولادة لا يكون نفاسا لان ذلك لا يكون الا مع
 الولادة او بعده وسوا كانت الولادة لتمامها او لنقصان او للاسقاط وادان الرض
 نفاسا لا يكون ايضا حيا لانها قد بينا ان الحامل المستبين حملها لا ترى دم الحيض ومع ولدت
 ولم يخرج منها دم لم يتعلق بها حكم النفاس ويتعلق بالنفاس جميع ما يتعلق بالحيض على
 السوا من المحرمات والمكروهات وكيفية الغسل لا يختلف حكمها وانما النفاس
 عند اكثر اصحابنا مثل اكثر الحنفية عشرة ايام وعنده قوم منهم يكون ثمانية عشر يوما
 وما زاد عليه لا خلاف بينهم ان حكمه حكم الاستحاضة فاما قبله فلا جد له لانه
 حور ان يكون لحظته ثم ينقطع فحب على المرأة الغسل له وادان ولدت وخرج معها
 جميع الدم كان اول النفاس من الولد الاول وتسوي اكثر النفاس من وقت الولادة الا
 حيرة لان اسم النفاس ينشأ ولهما اذ انت دما ساعة ثم انقطع ثم عاد قبل حرو وحما من
 العشر كانت الايام كلها نفاسا فان لم يعاود بها حتى تحو عشرة ايام طهر اذ ان ذلك
 من دم الحيض ولا يكون من النفاس لانه قد مضى بعد انقطاع دم النفاس طهر كامل اقل
 ما يكون وهو عشرة ايام ويمكن ان يكون بعده حيض والحيض لا يتعقب النفاس بل
 طهر بينهما بل لا بد من اقل الطهر بينهما وهو عشرة ايام لان ما روى من اقل الطهر عشرة
 ايام عام في النفاس والحيض فوجب حمله على عمومته فان رأت الدم بعد حيض طهر عقب
 النفاس اقل من ثلثه ايام لم يكن ذلك دم حيض لان الحيض لا يكون اقل من ثلثه ايام وان يكون
 دمه فسادا اذا كانت امرأة خبير عشرة ايام ونظره عشرين يوما في كل شهر ثم ولدت
 وراثة عشرة ايام نفاسا وشهر طهر ثم رأت الدم وانصل بها لم يطل بذلك عا د بها بل
 ترجع الى العادة التي كانت لها قبل الولادة من اعتبار الحيض والطهر

كتاب الصلوة
 الصلوة في اللغة هي الدعاء له تعالى وصل عليهم ارحمهم صلواتك سئل لهر وقوله ما بها الدم اموا
 صلوا عليه وقال الشاعر وصلي على دنها وان تسم يعني دعائها وهي في الشريعة
 عبارة عن افعال مخصوصة بوقوع وسجود اذا ضامه اذ كان مخصوصه وفي لباس
 من قال بها في الشرع ايضا الدعاء او وقع في مجال مخصوصة والا ولا يصح وادانت ذلك
 كتاج فيها الى معرفة شئ من احكامها والاحرام فانها ما تقدمها على ضرب

مفروض ومستور والمفروض الطهارة واعداد الصلوة ومعرفة الوقت ومعرفة الفلحة
ومعرفة ما يجوز الصلوة فيه من اللباس وما لا يجوز ومعرفة ما يجوز الصلوة فيه من المكان
وما لا يجوز ومعرفة ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز من المكان والباس ومعرفة ستر
العورة ومعرفة تطهر الثياب واليدين من النجاسات والمسيون وهو الاذان والآية
فاما الطهارة فقد مضى ذكرها وكذلك تطهر الثياب وخص ذكر لان ما بقي فمما قسمها
ان شاء الله تعالى وتذكر بعده ما يقار حال الصلوة ان شاء الله تعالى **فصل**
2 ذكر اقسام الصلوة وبيان اعدادها وعدد ركعاتها في السهر والحضر والصلوة
على صري من مفروض ومستور والمفروض على صري من احدهما يجب بالاطلاق باصل الشرع
والاخر يجب عند سبب فما يجب عند السبب على صري من احدهما يجب عند سبب
من جهة المكلف والاخر يجب عند سبب لا يتعلق به فالاول هو ما يجب بالذوق
بحسب من قلة وكثرة والاخر مثل صلوة اللسوف والعدين فانها تجان عندنا
وان لم يتعلق سببها به فاما ما يجب بالاطلاق فالحضر صلوات في اليوم والليلة في السهر
والحضر وسرايط وجوبها البلوغ وكمال العقل لان من ليس بالغ لا يجب عليه الصلوة وانما
تؤخذ من ثبوتها وتعليلها من بعد سنن سنين الى حين البلوغ وان بلغ ولا يكون كامل العقل لا يجب
عليه الصلوة وهو اركاب امره فمشرط وجوبها عليها ان تكون طاهرا من الحيض فاما
الاسلام فلا يشرط من شرط الوجوب عندنا لان الكافر مخاطب بالعبادات وانما هو من
حق الاجاه وعدد ركعاتها في الحضر سبع عشرة ركعة وفي السهر احدى عشر
تفصلا بها الظهر اربع ركعات في الحضر تشهد وتسليم في الرابعة وفي السهر ركعتان
تشهد واحدة وتسليم بعده والعصر مثل ذلك والمعنى ثلاث ركعات في الحضر والسهر
تشهد واحدة في الثانية والثالثة وتسليم بعده والعشا الاخرة مثل الظهر
والعصر والعبادة ركعتان تشهد في الثانية وتسليم بعده في الحضر والسهر والاقبال
في اليوم والليلة المبرتبة في الحضر اربع ركعات وفي السهر سبع عشرة ركعة بعد
الترقال قبل الفرض ثمان ركعات وبعد الفرض ثمان ركعات كل ركعة تشهد في الثانية وتسليم
بعده وكذلك سائر النوافل النهار كانت او نوافل الليل فربته كانت او غير منته
ولا يجوز صلوة اكثر من ركعتين من النوافل تشهد واحدة وتسليم واحد وتسقط نوافل

النهار 2 السهر ونوافل المغرب اربع ركعات في السهر والحضر تشهد وتسليم ركعتان
من حواشي بعد العشا الاخرة في الحضر ركعتان ركعة وتسقطان 2 السهر تشهد وتسليم ركعة
وصلوة الليل احدى عشر ركعة في السهر والحضر كل ركعة تشهد وتسليم ركعة
والوتر ركعة تشهد وتسليم ركعة وركعتا التحريك تشهد وتسليم ركعة في الحضر
معاه **فصل** 2 ذكر المواقيت لكل صلوة وما زاد او اقل من الوقت
وقت من لا عذر له ولا ضرورة فتسعة والوقت الاخر وقت من له عذر او به ضرورة
فالا عذر اربعة اقسام السهر والمطر والمرض واشغال تصريه تركها في باب الزمن
او الدنيا والضرورة اربعة اقسام الكافر اذا سلم والضياد المبلغ والمجانف اذا ظهر في الجرد
اد افاق وكذلك المغني عليه واذا زالت الشمس فقد دخل وقت فريضة الظهر وقصر
به مقدار ما يصلي فيه اربع ركعات ثم تسرك الوقت بعده بينه وبين العصر الى ان
يصير طول كل شيء مثله وروى حتى يزيد اقل اربعة اقسام وهو اربعة اقسام السهر
المنتصب ثم كثر بعد ذلك وقت العصر الى ان يصير طول كل شيء مثله فاذا صار كذلك
فان وقت العصر هذا وقت الاحتياط فاما وقت الضرورة فمما مستتر في ان
ينبغي من الهات مقدار ما يصلي فيه اربع ركعات فاذا صار كذلك اخبر بوقت العصر الى ان
يعرب الشمس و2 اصحابنا من قال في هذا وقت الاحتياط الا ان الافضل ان يكون ركعة
من العصر قبل غروب الشمس لزمه العصر كلها ويكون مود بالها لا فاضيا لجمعها ولا بعضها
على الظاهر من المذهب وفي اصحابنا من قال يكون فاضيا لجمعها وفيهم من قال يكون فاضيا
لبعضها فاما ان الحق في ان ركعة فانه لا يكون اذ رك الصلوة ويكون فاضيا للاختلاف
سهم واذا الحق في ان ركعة فانه لا يكون اذ رك الصلوة ويكون فاضيا للاختلاف
النهار مقدار ما يصلي فيه خمس ركعات فان مقدار اربع ركعات لحضر العصر والركعة
للظهر فحسب ذلك عليه الصلواتان معا فان الحق اقل من خمس ركعات لم يلزمه الا العصر
لاعر لانه لا دليل على ذلك وينبغي ان يكون فاضيا لم يمكنه الطهارة اما
وصوا او غسلا وينبغي بعده مقدار ما يصلي فيه ركعة فان الحق مقدار ما تطهر فيه
من غير شرط فخرج الوقت لم يلزمه القضا هذا اذا عملنا على ما روى من الاخبار التي
اد اظهرت قبل معتب الشمس فان علمنا الصلواتان واما اذا عملنا ما لا يخفى الاقوال والجمع

صلى

صلى

صلى

صلى

صلى

صلى

صلى

١ ان الحائض اذا ظهرت قبل غيب الشمس كان عليها الصلوات وانما اذا علمت بالاخبار المروية
 ٢ والجمع بينها فقوله اذا اخرج وقت الظهر لم يلزمه الا العصر لا غير وانما تحمله هذه
 ٣ الاخبار الموقدة الى غروب الشمس على ضرب من الاستحباب دون الفرض والاعجاب به
 ٤ وحكم المحنور والمعنى عليه والذي يبلغ والذي يسلم حكم الحائض على السواء وهي افا والمحب
 ٥ او المعنى عليه قل ان معنى الوقت بمقدار رقة وجب عليه الصلوة على ما لبثه فاعاد
 ٦ اليه الجنون قبل انقضاء الوقت او عند انقضاءه لم يلزمه فضاها لانه لم يلحق جميع الوقت
 ٧ الذي يمكنه اذا نسي من الفرض فيه ٥ واما الصبي اذا بلغ في خلال الصلوة بما لا يشد الطلوع
 ٨ من كمال خمس عشرين سنة او اثبات والوقت باق وجب عليه اتمام الصلوة وان بلغ بها
 ٩ ما فيها اعادة ما من اولها فاما الصوم فانه تمسك بقية النهار فادسا ولا فضا عليه والركن
 ١٠ هو الروال ويعتبر زيادة التي من الموضع الذي انتهى اليه النطل وظل السحور فاذا كان
 ١١ في موضع لا يكون للسحور ظل اصلا مثل مكة وما اشبهها فانه يعتبر الروال في ظهوره في
 ١٢ فاذا ظهر الفل على الروال وفي البلاد التي للشخص يعرف الروال بان نصب سحور فاذا
 ١٣ ظهر له ظل في اول النهار فانه ينقص مع ارتفاع الشمس الى نصف النهار فاذا اوقفت وقف
 ١٤ التي على الموضع فاذا رالت رجح التي الى الزيادة وقد روي ان من توجه الى الركن العراقي
 ١٥ اذا استقبل القبلة ووجد الشمس على حاجبه الامر علم انها قد زالت فاما اعتبار الداع
 ١٦ والقدر والقامة وما اشبه ذلك من الالفاظ التي وردت بها الاخبار فانها هي لهدر
 ١٧ النافلة فان النافلة يجوز بعد هذا المقدار فاذا بلغ ذلك القدر كانت البداية بالفرض او في
 ١٨ وهذه الاوقات والتقدرات تراعى اذا كانت الشمس طالعة فاما اذا كانت السماء ممتلئة
 ١٩ وتحق الروال فيسعى ان يبادر بالصلاة لئلا يفوت وقت الفضل فان يقول ما يقطع عنه
 ٢٠ وغلب في طينه انه يدعى من الروال مقدار ما كان يصلي فيه النوافل بيدا بالفرض وترك الاول
 ٢١ الى ان يقضيها وكذلك اذا غلب في طينه تصو الوقت المختار بيدا بالفرض لئلا يفوت الصلوة
 ٢٢ فان اخبره غيره بمرضاها العبدالة عمل على قوله وبدا بالفرض لانه قد تحقق في حواله
 ٢٣ تحققه روالا لشمس وكذلك الاعشى يجوز له ان يقل قول غيره في دخول الوقت فان
 ٢٤ التمسك له بعد ذلك انه كان قبل الوقت اعادة الصلوة وان يترأع كان بعد ذلك
 ٢٥ حائرا ولم يلزمه شي فاما مع روال الا عذار وكوز السماء منجية ووجه جاسنة لا يجوز

في هذا
 ص ١٣

٢٩ ان يقل قول غيره في دخول الوقت فان كان من لا طريق له الى معرفة ذلك واستظهر حتى
 بعد في طينه دخول الوقت ويصلي اذ ذاك وحكم المحنور الذي لا يشد الطلوع والاولا
 وقاب حكم الاعشى سواء معرفة الوقت واجبة لئلا يصلي في غير الوقت فان يصلي قبل
 الوقت مع عمدا وناسيا اعادة الصلوة وان دخلها ما ماره غلب معمله في طينه دخول الوقت
 دخول الوقت في شي منها فقد اجزاه فان فرغ منها قبل دخول الوقت اعاد على كل حال و
 وفي المغرب غسوبة الشمس واخره غسوبة الشفق وهو الحجرة من ناحية المغرب وعلامته
 غسوبة الشمس هو انه اذا راى الكاف والسماحة ولا جابل طينه وبها وراها وراعات
 الصرع لم يروها وفي اصحابنا من قال تراعى روال الحجرة من ناحية المسرق وهو الاحوط فاما
 على القول الاول اذا غابت الشمس عن البصر وراى ضوءها على جبل تقابلها او مكان عال قبل مساره
 استندرية او شبهها فانه يصلي ولا يلزمه حكم طلوعها حسب طلعت وعلى الرواية الا
 خرى لا يجوز ذلك حتى يغيب في كل موضع براه وهو الاحوط وغسوبة الشفق هو او وقت
 العتمة الاخيرة واخره ثلث الليل هذا وقت الاحتياط فاما وقف الضرورة فانه عند في المغرب
 الى ربع الليل وفي العتمة الاخيرة الى نصف الليل وفي اصحابنا من قال ان طلوع الفجر فاما من يجب
 عليه الفضا من اصحاب الا عذار والضرورات فاننا نقول هاهنا عليه الفضا الحق في الجرح
 مقدار ما يصلي رقة او اربع ركعات صلى العتمة الاخيرة واد الحق مقدار ما يصلي خمس ركعات
 صلى المغرب ايضا معها استحبابا وانما يلزمه وجوبا اذا الحق قبل نصف الليل مقدار ما يصلي
 فيه اربع ركعات او قل ان معنى رقة مقدار ما يصلي بركعات المغرب وفي اصحابنا من
 قال اذا غابت الشمس كثر مقدار ما يصلي فيه بركعات والمغرب وفي اصحابنا من
 ومن العتمة الاخيرة الى ان يبي الى اخر الوقت مقدار ما يصلي فيه اربع ركعات فحصر بالعتمة
 الاخيرة والاولا الظهر واحوط ٥ ويكره تسمية العتمة الاخيرة بالعتمة وكذلك يكره
 تسميته صلو الصبح بالفجر بل تسميان باسمي الله تعالى قال الله تعالى فسبحان الله حين تمشون
 وحين تقعون يعني المغرب وصلوة الصبح وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين
 تظهرون يعني العتمة الاخيرة وحين تظهرون يعني الاولى وان سمي بعد ذلك بغيره
 اثم ولا عقاب وصلوة الوسطى هي صلو الظهر على ما روي في الاخبار واما اول وقت
 الصبح فهو اذ اطلع الفجر الثاني الذي يعترض في افق السماء ويجرم عنده الاكل والشرب
 ٢٥

في هذا
 ص ١٤

١ على انه امر واخره طلوع الشمس واخر وقت المختار طلوع الحمرة من ناحية المشرق حتى لحق
 ٢ قبل طلوع الشمس ركعة على التمام كان هذا رك الوقت وحسب على اصحاب الضرورات
 ٣ عند ذلك صلوه الصبح بلا خلاف وان لم يرك ركعة على شي واذا ادرك مواعيد
 ٤ وقت الظهر واربعة ركعات ثم جازوا على عليه او حاضنت المرأة فركبوا عليه
 ٥ قضا فان لحقوا مقدار اربع ركعات كان عليهم قضا الظهر المسافر اذا قدم له قبل اخرج
 ٦ الوقت بمقدار ما صلى فيه الصلوة على التمام اتم واخرج بعد ان يصلي من الوقت
 ٧ ما كان عليه فيه فرض الوقت كان عليه التمام وان خرج قبل ذلك فصر وقته
 ٨ بمقدار اخرج قبل اخر الوقت بمقدار ما صلى فيه فرض الوقت فان خرج بعده صلى
 ٩ على التمام خمس صلوات يصلي في كل وقت مالم يتصو وقت فريضة حاضرة من اياه صلوة
 ١٠ فوقتها حركتها وذلك قضا النوافل مالم يدخل وقت فريضة وصلوة الكسوف و
 ١١ صلوة الخفاقة وركعتي الاحرام وركعتي الطواف ه فاما اوقات النوافل المبررة فانه
 ١٢ يصلي نوافل الروال من بعد الزوال الى اخر الوقت بمقدار ما صلى فيه فريضة الظهر ونوافل
 ١٣ العصر ما سار الفراع من فريضة الظهر الى خروج المختار ولا يجوز بعد نوافل النهار قبل
 ١٤ الزوال الا بوجه الجمعة على ما سنبينه ووقت نوافل المغرب عند الفراع من فريضة
 ١٥ ه ووقت التوبة بعد الفراع من فريضة العشاء الاخرة فان كان عليه صلوة اخرى
 ١٦ بها سار الركعتين ه ووقت صلوة الليل بعد انضاف الليل الى طلوع الفجر الثاني والاخر
 ١٧ في اول الليل الا قضا او يكون مسافرا خاف الهوت او من جمعة اخر الليل مانع من ركعة
 ١٨ ذلك فانه يجوز له التمسك بركعة الليل والقضا افضل ه ووقت ركعتي الفجر عند الفراع
 ١٩ من صلوة الليل بعد ان يكون الفجر الا ان يطلع الى طلوع الحمرة من ناحية المشرق
 ٢٠ يطلع الفجر الثاني او لم يطلع وان يصلي مع صلوة الليل افضل ه الاوقات المذكورة
 ٢١ لا تبدأ النوافل فيها خمس بعد فريضة العشاء وعند طلوع الشمس وعند قيامها نصف
 ٢٢ الحازم واللا في يوم الجمعة وبعد فريضة العصر وعند غروب الشمس فاما اذا كانت
 ٢٣ نافله لها سبب مثل قضا النوافل او صلوة زيارة او تحية مسجد او صلوة احرام او طواف
 ٢٤ نافله فانه لا يكره على حاله والصلوة قبل دخول وقتها لا حرج على حاله ولا يكره
 ٢٥ وقتها قضا ويؤتيها اذا اراد الوقت الا في افضل من الاوسط والاخير عشاءه لا يكره

الحج

١ عقابا ولا دما وان كان نارا كافضه هذا اذا كان لغرض عذر فاما اذا كان لغرض
 ٢ عليه على حاله في اصحابنا من قال الفرض تعلو نوافل الوقت ومتى اخره لغرض عذر
 ٣ استحق العقاب عبرانه فدعى عنه ذلك والاول المنع في المذهب وسحب القصر
 ٤ من النوافل اوقات بالليل والنهار وما فات بالنهار بالليل تقدم الصلوة في اول الوقت افضل
 ٥ جميع الصلوات الخمس وكذلك صلوة الجمعة بل في الجمعة اكد فانه اذا سار
 ٦ يوم الجمعة بدأ بالعرض وترك النوافل الى بعد ذلك وان كان الحرس يد في بلاد جارة
 ٧ وزاد وان نصلوا جماعة في مسجد حار ان يترددوا صلوة الظهر قبل ولا يؤخرات
 ٨ اخر الوقت واما العشاء الاخرة فقد رخص في تأخيرها الى ثلث الليل والافضل تقديمها
 ٩ في ذكر القبلة واحكامها ه معرفة القبلة واجبة التوجه اليها
 ١٠ في الصلوات مع الامكان واسبق اليها عند الذبحة واجتاز الاموات وغسلهم
 ١١ والصلوة عليهم وذكفهم والتوجه اليها واجب في جميع الصلوات وايضا وسنتها مع
 ١٢ التمسك وانما الارباع الاعداد ه والمكثفون على ثلثة اقسام منهم من يلزمه التوجه الى
 ١٣ القبلة وهو كل من كان مساهدا لها بان يكون في المسجد الحرام او في حرم المساجد
 ١٤ يكون ضروريا او يكون بنية وبنو الاعبة حائل او يكون خارج المسجد بحيث لا يحل عليه
 ١٥ جهة القبلة والقسمة الثمانية من يلزمه التوجه الى بقدر المسجد وهو كل من كان مساهدا
 ١٦ له مسجدا او في حرم المساجد من كان في الحرم والقسمة الثالثة من يلزمه التوجه الى الحرم
 ١٧ وهو كل من كان خارج الحرم وبنايا عنه وفرض الناس في التوجه على اربعة اقسام فاهل
 ١٨ العراق وجمهور الى الركن العراقي واهل الشام الى الركن الشامي واهل اليمن الى الركن
 ١٩ الشامي واهل العرب الى الركن العربي وبنو اهل العراق والبنو وبنو اهل العراق
 ٢٠ فلههم بربعة اشياء احدها ان يكون الحدي خارج منكبه الا من وناسها ان يكون الحرم
 ٢١ من اهل مكة الا من وناسها ان يكون السقف موارا بالمكة الا من وناسها ان يكون الحرم
 ٢٢ من اهل مكة الا من وناسها ان يكون السقف موارا بالمكة الا من وناسها ان يكون الحرم
 ٢٣ الاحتمار الصلوة الواحدة ومع الضرورة تصلي الى جهة مشا وهذه امارات فنية
 ٢٤ اهل العراق ومن يصلي الى قبلتهم من اهل المشرق فاما من توجه الى غير قبلتهم من اهل العرب
 ٢٥ واليمن والشام فاه ان اثم عن هذه الامارات وقد علم القبلة بالمشاهدة او بخبر عن مشاهدين

النفس

ضروريا

ضروريا

ضروريا

ضروريا

ضروريا

يوجب العلم او ينصب قلة نصيبا لشي عليه السلام او واحد من الائمة عليهم السلام
او علم انهم صلوا اليها فان جميع ذلك تعلم القبلة ومن كان يحسنه خارج المسجد وجب
عليه التوجه الى المسجد مع العلم سواء كان غربيا او قاطنا ولا يجوز ان يختص في بعض
بيوتها لانه لا يتعد رعليه طريق العلم ومن كان في راجل وهو في الحرم وامكنه معرفة
القبلة من جهة العلم لم يجز ان يعمل على الاحتمال بل يجب عليه طلبه من جهة العلم
ومن نأى عن الحرم فقد قلنا انه يطلب جهة الحرم مع الامكان فان كان له طريق يعلم
منه جهة الحرم وجب عليه ذلك فان لم يكن له طريق يعلم منه ذلك رجع الى الا
عمل ما رأت التي ذكرناها وعمل على غالب الظن فان فقد الامارات صلى الى اربع جهات
على ما قلناه فان لم يتسع له الزمان او لا يتم مكر من ذلك صلى الى جهة متنا وعلى هذا اذا
كانوا جماعة واراى والار يصلوا جماعة حاز ان يقتدوا بواحد منهم اذا نسا
وت حالهم في التباس القبلة فان غلب في طريق بعضهم جهة القبلة وتساوى ظروفا فحازوا بها
ان يفتدوا به لانه لا يرد عليهم الصلوة الى اربع جهات مع الامكان الى واحد منهم
وهذه الجهة واحدة منها ومتى اختلف ظنهم وادى احتمالا لكل واحد منهم
الى ان القبلة في خلاف جهة صاحبه لم يجز لواحد منهم الا قدما بالآخر على حاله
لزم جماعة الصلوة الى اربع جهات لفقد الامارات حاز ان يصلوا جماعة وهذا
كل واحد صاحبه في اربع جهات واذا دخل غرب الى بلد حاز ان يصل الى قبله البلد
اذا غلب في ظنه صحته فان غلب في ظنه انها غير صحيحة وجب عليه ان يفتد
ورجع الى الامارات البدالة على القبلة ومن فقد امارات القبلة او يكون من لا
يخسر ذلك واحتره عدل مسلم يكون القبلة في جهة نعيمها حاز له الرجوع اليه
والاعنى يجوز ان يرجع الى غيره في معرفة القبلة لانه لا يمكن معرفتها بنفسه
والمسافر يصل في الفريضة الى القبلة لا يجوز له الا ذلك ولا يصل على الراحة مع
الاحتياط فان لم يمكنه ذلك حاز ان يصل على الراحة غير انه يستقبل القبلة
بتلبسه الاحرام على كل حال لا يجوز له غير ذلك ٥ واما النوافل ولا ناس ان يصلوا
على الراحة في السفر في حال الاحتياط وكذلك حال المشي ويستقبل القبلة وان
لم يمكنه استقبال تلبسه الاحرام القبلة والباقي الى حيث يشير الراحة او
يصل

يتوجه اليه في مشيه ولا يلزمه التوجه الى القبلة حال الركوع او السجود ويجوز له
ان يقصر على الايمان وان لم يسجد على الارض فان كان اكبانه قد اقامته ان يتوجه الى
القبلة كان ذلك هو الافضل وان لم يفعل لم يكن عليه شيء لان الاخبار الواردة في جواز
ذلك على عمومها هذا اذا لم يتم مكر في حال كونه راكبا من استقبال القبلة فان كان
من ذلك ان يكون في كنيسة واسعة يمكنه ان يدور فيها ويستقبل القبلة كان فعل
ذلك افضل وكذلك الصلوة في السفينة اذا رأت بدور معها حيث تدور فان لم
يمكنه صلى الى صدر السفينة بعد ان يستقبل القبلة تتكبره الاحرام واما حال اشتداد
الخوف او حال المطاردة والمتابعة فانه يسقط فرض استقبال القبلة ويصلي كيف
شأ وتكر منه ايما او يقصر على التكبير على ما نلناه فيما بعد كل صلوة فرضه غير
الصلوات الخمس مثل صلوة نذر او قضا فرض او صلوة جازة او صلوة كسوف و
صلوة عيد لا يصلى على الراجله مع الاختيار ويجوز ذلك مع الضرورة لعموم اخبار
المنع من ذلك ويجوز ان يصل النوافل على الراحة في الامصار مع الضرورة والاختيار
وفعلها على الارض افضل ومتى كان الانسار عاليا بدليل القبلة غير انه استتبه عليه
الامر لم يجز له ان يفتد بغيره في الرجوع الى احدى الجهات لانه لا دليل عليه بل يصلى
الى اربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة يصلى الى اى جهة شاء وان قلده في حال
الضرورة جازت صلوة لاجل جهة الى قلده فيها هو مخير في الصلوة اليها والى غيرها
يجوز للاعنى ان يقتل من غيره ويرجع الى قوله في كون القبلة في بعض الجهات متنا
كان ذلك رجلا او امراه عبدا كان او حرا ضيحا كان او بالغا فان لم يرجع الى غيره
وصلى بى نفسه واصاب القبلة كانت صلوته ماضية وان اخطأ القبلة اعاد
الصلوة لان فرضه ان يصل الى اربع جهات مع الاختيار وان كان في حال الضرورة
كانت صلوته ماضية ولا يجوز له ان يفتل من الكافر ومن ليس على طاهر الاسلام
ولا من الفاسق لانه غير عدل ٥ واذا صلى البصير الى بعض الجهات ثم تلبس به صلى الى
غير القبلة والوقت باق اعاد الصلوة فان كان صلى بى لانه اعنى وجب عليه ان يعاد
الصلوة وكذلك ان صلى بقوله ولم يصل معه وان انقضى الوقت فلا اعادته عليه
الا ان يكون استند من القبلة فانه بعد ما على الصحيح من المذهب وقال قوم

١ مراحمبالا بعد هذا اذا خرج من صلوة فان كان في خلال الصلوة ثم طرأ القيلة عزمه
 ٢ او عزمه الى تني عليه واستقبل القبلة ونهتها وان كان مستند بر القبلة اعاد من اولها الا اذا
 ٣ فان كان صلى بصلاته اعني الحرف بالخرافه فان دخل الاعمي في صلوة يقول واظن قال
 ٤ له اخر القبلة في جهة غيرها عمل بعد لها عده فان شأه في العبد له مضي في صلوة
 ٥ دخل فيها بغير ولا ينصرف الا بقصر مثله اذا دخل الاعمي في الصلوة بقول يصير ثم انصرف
 ٦ شاهد امارات القبلة صحيحة تني على صلوة وان احتاج الى تأمل كثير وتطلب امارات
 ٧ مراعاتها استأنف الصلوة لان ذلك عمل كثير في الصلوة وان قلنا انه يمضي فيها لانه لا
 ٨ دليل على انتقاله كان قويا غير ان الاحوط للعبادة الاول فان دخل قصر في الصلوة
 ٩ ثم عزمي ثم صلوة لانه توجه الى القبلة بغير ما لم يلق عن القبلة فان التوى عنها التوالا
 ١٠ بمكنه الرجوع اليها بغير بطلت صلوة واحتاج الى استنباطها بقول من يستدده ول
 ١١ كان له طريق توجه اليها ونه صلوة فان وقف قليلا ثم خاض في استدده جاز صلوة و
 ١٢ نهها اذا تساوت عنده الجهات فقد قلنا انه يصلي الى اربع جهات مع الامكان ويكر
 ١٣ محبرا في حال الضرورة فان دخل فيها لم يطلب على ظنه ان الجهة في غيرها مال اليها ويصلي
 ١٤ صلوة مالم تستد بر القبلة فان كان استند برها اعاد الصلوة كما قلنا مع العلم سوا اذا
 ١٥ اجتمع قوم واحد في اجتهادهم الى جهة واحدة حارت صلواتهم اليها جماعة وفرادى
 ١٦ فان صلوا جماعة ثم راي الامام في صلوة انه اضطر رجع الى القبلة على ما فصلناه من واما
 ١٧ اليها ومن غلب ذلك على ظنهم فعلوا مثل ذلك وان لم يغلب على ظنهم مثل ذلك
 ١٨ على ما هم عليه ونه صلواتهم منفردين وكذلك الحكم في بعض الامام ومن سوا
 ١٩ لم يجب على الاسرار ان يقع امارات القبلة كلها اراد الصلوة عبد كل صلوة اللهم الا ان يكون
 ٢٠ وجعل ان القبلة في جهة بعينها او ظن ذلك امارات صحيحة ثم علم انها لم تتغير جاز
 ٢١ التوجه اليها من غير ان يحدد اجتهاده في طلب الامارات من صلتي في السلسلة استس
 ٢٢ تكسره الا حرام القبلة فان جازت دار بعضها مع الامكان فان لم يمكنه صلى الى صدر
 ٢٣ فصل في ما يجوز الصلوة فيه من اللباس في حوز الصلوة في الفطر
 ٢٤ والكنز في جميع ما لبست من الارض من انواع الخشن والنبات بشرط ان احدهما ان يكون
 ٢٥ ملكا او مباحا وتانيها ان يكون خاليا من كاسه فان كان معصوبا لم يحرك الصلوة فيها

١ وكحوز الصلوة في الشعر والوبر والصوف اذا كان مما يؤكل لحمه بالشرط ان يقدم
 ٢ ومن كان مما لا يؤكل لحمه لم يحرك الصلوة فيه من اوبار العالب والارانب وغيرها فاما
 ٣ الخنز اذا كان خالصا فلا بأس بالصلوة فيه وان كان مغسوبا بوبر الارانب وغيرها مما لا
 ٤ يؤكل لحمه لم يحرك الصلوة فيها والابرسم المحض لا يجوز لبسه للرجال ولا حوز الصلوة فيه وفي
 ٥ كل سبده او لحمه فطنا او كانا الوخر اخلصا جاز لبسه والصلوة فيه وسوا كان الفطر
 ٦ او الكنار او الخرملة او اقل منه او اكثر بعد ان يكون في نفس التوب فلما اذا خبط
 ٧ بالفطر او الكنار لم يحرك الحريم عليه لخال ولا فرق ان يلبسه الانسان مفردا او يكون بطانة
 ٨ لفطر او كنار او ظهارة او يلبسه بهما فانه لا حوز الصلوة فيه ولو كان على خبه او ذيله
 ٩ او مواضع منه خروجه في طه كرة الصلوة فيه ويكون محرمة وحلها ما يؤكل لحمه اذا كان
 ١٠ مدكا الحوز لبسه والصلوة فيه سوا كان مديوبا او لم يكن بالشرط ان يقدم من مال اول
 ١١ لحمه لا حوز الصلوة في حله ذكي او لم يكن ذكيا او لم يذبح وحوز استعماله ولبسه وغير
 ١٢ الصلوة اذا ذكي وذبح الا الكلب والخنزير فانهما لا يطهران بالذكاة والرباع وعلى هذا
 ١٣ لا حوز الصلوة في الغلب والارنب والذئب وسائر السباع والسنائير وغيرها مما لا
 ١٤ يحل اكله مما تذكره فيما بعد ورويت رخصه في حوز الصلوة في الفئك والسمور والا
 ١٥ صل ما قدمناه فاما السحباب والحوامل ولا خلاف انه يجوز الصلوة فيها وحلها لم يظهر
 ١٦ بالرباع سوا اكل لحمه او لم يؤكل وكل ما لا يسم الصلوة فيه منفردا جازت الصلوة فيه
 ١٧ وان كان من ابرسم مثل النكة والجورب والعلسوة والخف والبغل والستر عنه افضل
 ١٨ والتوب اذا كان فيه تماثيل وصور لا حوز الصلوة فيه وحوز للنساء الصلوة في الابرسم المحض
 ١٩ والستر عنه افضل ومن اشترى حليا على انه مذكي جاز ان يصلي فيه وان لم يكن كذلك
 ٢٠ اذا اشترى ذلك من سوق المسلمين فمن لا يستحل الميتة ولا حوز ترواها من يستحل ذلك او
 ٢١ كان متلما فيه ويكره الصلوة في الساب السود كلها ما عدا العمامة والخف فانه لا بأس
 ٢٢ بالصلوة فيهما وان كانا سودا ومن حوز للرجال الاساية والتوب واحد اذا كان ضيقا
 ٢٣ فان كان رفقا كره له ذلك الا ان يكون تحته ميزر يستر العورة ويكره ان ياتر فوق
 ٢٤ السبع ولبسه استعمال الصما وهو ان يلفظ بالازار ويدخل طرفه من تحت يده ويحجم على سكب
 ٢٥ واحد كفعل اليهود وحوز ان يقرن بعصر يوب ويرتدي بالعمل الا حرا لم يكن معمالا

صلى فيها

سر او بل لسه وطرح على عنقه خطا او تكة وما اشبهها ويكره للرجل ان يصلي في عمامة
 لا حاك لها ولا تصلي الرجل وعليه ثياب يكتشف موضع جبهة السجود وقاه لقراءة القرآن
 ويكره للمرأة الثياب في الصلوة ولا تصلي الرجل وعليه ثياب مستدود الا بعد ان يحمله الا في
 حال الحرب ويكره الصلوة في التيمتلك والتعل السبدي وسحب الصلوة في الغل العري
 وكور الصلوة في الخصر والجزم وقرا اكار لها ساق ويكره للامام في الصلوة ترك الرداء
 مع الاختيار وكور ذلك عند الضرورة ولا يحوز الصلوة في اليوم الذي يكون فيه
 العالب ولا الذي فوقه على ما وردت به الرواية وعندي ان هذه الرواية محمولة على
 الكراطة او على انه اذا كان احدهما رطبا لان ما هو خيرا اكار ان يمسك لا تعدى منه الخامسة
 الى غيره ويكره الصلوة في الفلسفة والنكاح اذا علم لا من وبر ما لا يؤكل لحمه وكذلك
 اذا كانا من جرب مخضرو ويكره الصلوة في الجديد المشهور مثل السكر والسيف فان
 كانا في عمد او قرب فلا بأس وكذلك حذر المفتاح والدرهم السود وكور للرجل
 ان يصلي في ثوب المرأة اذا كانت مأمونة وكذلك تصلي المرأة في ثوب الرجل واداعمل
 كافر لمسلم ثوبا فلا تصلي فيه الا بعد غسله وكذلك اذا صبغ له لازل الكافر لغيره ثوبا
 كان كافرا اصل او كافرا رده او كافرا مله واد الاستعانة ثوبا من مستحل من الخاسات
 او المسكرات فلا تصلي فيه حتى يغسله ويكره للمرأة ان تصلي في حلاخل لها صوت فان
 كانت ضما لم يكن بالصلوة فيها بأس ولا بأس ان يصلي في كفه طائرا اذا خاف ضياعه
 ولا تصلي في ثوب فيه تماثيل ولا في خاتم كذلك وكور الصلوة في خرق الحصاب للرجال
 والنساء اذا كانت ظاهرة فصل في ذكر ما يجوز الصلوة فيه من
 وما لا يحوزه كحوز الصلوة في الاماكن كلها بشرط ان يكون ملكا او في حكم
 الملك بان يكون مائة والناس ان يكون خاليا من خمسة فان صلى في مكان معصوم
 مع الاحتياط لم يحوز الصلوة فيه ولا فرق بين ان يكون هو الغاصب او غيره من ادركه
 بالصلوة فيه لانه اذا كان الاصل معصوما لم يحوز الصلوة فيه وان كان في مكان معصوم
 ولا يمكنه الخروج منه بان يكون مجوسا او خاف على نفسه في الخروج منه فانه يحوز
 له الصلوة فيه ومتى ادركه المالك في الدخول الى ملكه والتصرف فيه جاز له الصلوة
 لان ذلك مرجله التصرف وكذلك اذا دخل ملكه بعد ادائه وعلمه فشاها بالحالة

ان هذا
ص ١٤

لا يكره مالك الصلوة فيه فان الصلوة فيه صحيحة وعلى هذا اذا دخل الانسان ما غيره
 في المحاريق والساسر وغيرها فانه يحوز ان يصلي فيها لان من العلوم ان اصحابها لا يكرهون
 الصلوة فيها وانما التمسوخ منه هو ما تعلم ان صاحبه كره له التصرف في ملكه على كل
 حال ولا يحوز له الصلوة فيه وامام من حصل في ملك غيره باذنه فامره بالخروج منه او بفاه
 عن المقام فيه فان اقام في موضع وصلى لم يحوز صلوته فان ساعا على الخروج فصلى في طريقه
 كانت صلوته ماضية لانه مستاعا على الخروج وانما قد تم فرض الله على فرضه غير ان
 هذا انما يحوز به اذا كان يصنع عليه الوقت فاما اذا كان في الوقت فليس في هذه الخروج
 او لا فان لم يفعل وصلى لم يحوز صلوته ويكره الصلوة في ابي عسر وموضع احدى محبات
 وادى السفر والسبب او ذات الصلوة من المقابر الا اذا جعل بينه وبين القبور عسرة
 اذرع عن عسرة وشماله وقبائه ولا يعتبر ذلك من خلفه وقد روي حوز الصلوة الى قبور
 الائمة عليهم السلام خاصة في النواقل والاحوط ما قدمناه وارضوا الرول والسحنة اذ البرن
 الجبهة من السجود عليها ومعاطر الابل وقرى النمل وجوف الوادي وحواد الطرق
 الحمامات وليس لك لمحظور لانه ان يصلي في هذه المواضع على السطح الذي قد بناه
 كانت صلوته ماضية وسحب ان تجعل بينه وبين ما يكره سائرا ولو عشرة اذ لم يفعل
 فلا يقطع صلوته ما يكره من كلب او حنظل او امرأة او رجل وغير ذلك ويكره الفريضة
 حوز الكعبة فان نصرت عليه الوقت ولم يكن الخروج منها حازا ان يصلي فيها وذلك ان كان
 محسوبا فيها واما الموافق فانه مأمور بالصلوة فيها ومتى انهدم البيت حاز الصلوة الى جنته
 وان حصل فيون الكعبة روى اصحابنا انه يصلي مستلقيا وتصل الى البيت المعمور في السما بالله
 او الرابعة على الخلاف فيه انما تعرف البيت بالضراحي وان كان يصلي اذا كان حوزها
 كانت صلوته ماضية سواء كان السطح له شجرة من نفس البنا او مغر وزاقيه الشجرة وسوا
 وقف على سطح البيت او على حايطة الهمر الا ان يقف على طرف الحائط حتى لا يبق منه
 حوز البيت فانه لا يحوز حليد صلوته لانه يكون حليد استندنا لعله واد اصلي الكعبة حوز
 فلا فرق بين ان يصلي الى بعض البنا او الى ناحية الباب وسواء كان الباب مفتوحا او لم يكن
 وسواء كانت الباب عتبة او لم يكن فان الصلوة حائرة في جميع هذه الاحوال وسواء صلى
 مفردا او جماعة فان الصلوة ماضية ومتى انهدم البيت وصلى جوف عزمته كان

ص ١٤

ص ١٤

ص ١٤

١ اذ انقضى من البيت حرسه فله على ما قلناه فوالله كعبه سواء من ايض الغنم لانس بالصلوة
 ٢ فيها ولا يصلي على الخيل فان لم يقدر على الارض فركب فوقه ما سجد عليه فان لم يجد صلبه
 ٣ الخ وسجد عليه مع الصلوة فان كان في ارض وجلا في جال خوضا لما صلى ايما ولا سجد
 ٤ عليها ولا يصلي في سوت السرار والسر ذلك لمحطورة والصلوة في الطواهي من الجواد
 ٥ للسنه بأسر وكور الصلوة في البيع والكناس ويكره في سوت المجوس وان يغفل عن موضع
 ٦ بالما فاد اجب صلى فيه ولا يصلي في قبلته او نمسه او شماله صور وناسل الا ان يعطيه
 ٧ فان كانت تحت رجله لم يكرهه بأسر ويكره ان يصلي في قبلته ناز في محبرة او فندل او
 ٨ غيره ما وجد ذلك يكره ان يكون في قبلته سيف مشتهرا لا عدا الخوف من العدو ولا يصلي
 ٩ الرجل والرجينه امرأة تضلي سوا كانت مفيدة او لم تكن كذلك فان فعل بطلت
 ١٠ صلواتها ما فاضلت خلفه في صف بطلت صلوة من عن يمينها وشمالها ومن كاد بها طمها
 ١١ ولا تطل صلوة غيره وان ضلت تحت الامام بطلت صلواتها وصلوة الامام ولا تطل
 ١٢ صلوة المأموم من الدينهم والصف الاول وان كان بين يديه او عن يمينه او شماله فاعده
 ١٣ ولا يصلي او من خلفه وان كانت تضلي لم يكره صلوة واحد منهما ما طلة فان اجتمعا في محمل صلى
 ١٤ الرجل والا والمرأة ولا تضليان معا في حالة واحدة ويكره الصلوة في موضع يترجأ
 ١٥ قبلته من ربه او قدز وكذلك يكره الصلوة في بيت فيه محوسى ولا يكره اذا كان فيه يهودي
 ١٦ او نصراني ويكره ان يكون بينه وبينه محف مفتوح او شيء مكتوب لانه يشعله عن الصلوة
 ١٧ هو وسبح ان يكون جميع مكان الصلي طاهرا لا خاسية فيه غير انه متى كان موضع
 ١٨ سجوده طاهرا وعلى الباقي خاسية باسنة لا يبعدى اليه اجرت صلواته سوا تحرك حركه
 ١٩ بع اوله تحرك بان يكون الخاسية في اطرافه ٥ فصل في ستر العورة
 ٢٠ ستر العور قبل السرهما القبل والدين واجب على الرجال والفضل في ستر ما بين السرة الى
 ٢١ الركبة وستر الركبتين مع ذلك وافضل من ذلك ان يكون عليه ثوب صفيق او ازار او انكشف
 ٢٢ عورته في الصلوة وجب عليه سترهما ولا تطل صلواته سوا كان ما انكشف عنه طلاء
 ٢٣ او ثيابا اخرى او كله فاما العجزة فان قدر على ما يستره عورته من غير اذوار او طين
 ٢٤ به وجب عليه ان يستره فان لم يقدر ووجد موضع يستتر فيه وجب عليه ان ينادي
 ٢٥ ويصلي قائما وان لم يقدر على ذلك وكان في موضع لا يراه احد صلى قائما وان كان تحت

١ لا بأس ان يطلع عليه غيره صلى من جلوس فان كانوا جماعة ضلوا صفوا واحدا من جلوس
 ٢ بقدرهم امامهم يركبته وان كان مع واحد منهم ثوب صلى بهد ذلك وان لم يكن ثوب
 ٣ صلى منفردا وسبح له ان يعثر ثوبه لغيره واحدا واحدا حتى يصلوا اكلهم ومع ستر العورة
 ٤ فان لم يفعل لم يكره عليه ذلك هو واما المرأة الجرة فانه يحجب عليها ستر راسها ودينها
 ٥ من غيرها الى فخذها ولا يحجب عليها ستر الوجه والكفير وظهور القدمين وان تستره كان
 ٦ افضل والفضل لها في ثلثة ابواب مفيدة وتسمى ودرج هو واما الامة فلا يحجب عليها ستر
 ٧ راسها سوا كانت مطلقة او مبدنة او ام ولد من زوجة كانت او غير من وجه وان كانت
 ٨ مكانة مسروطة عليها فهي كالقنص وان كانت مطلقة وقد ادب بعض مكاتبها
 ٩ وانعوت بعضها او كان بعضها حرام من غير مكاتبه فعلت ما تفعله الحرة سوا ان اعفت
 ١٠ المملوكة في حال الصلوة وقد رت على ثوب تعطي راسها وجب عليها الخذة وتعطى الراس
 ١١ به وان لم يستر لها ذلك الا ان تفسى اليه خطي قبلته من غير ان تستدبر العلة كان مباح ذلك وان
 ١٢ كان بالبعد منها وخاف فوات الصلوة او احتاجت الى استدبار القبله صلت كما هي و
 ١٣ ليس عليها ستر ولا تطل صلواتها لانه لا دليل على ذلك فاما ما عدا الراس فانه يحجب عليها
 ١٤ تعطينه من جميع جسدها لان الاحبار وردت بان لا يحجب عليها ستر الراس ولم يرد بحوان
 ١٥ كشف ما عداه ولا بأس ان يصلي الا سار في ثوب وان لم يزر رجينه فان كان في الثوب
 ١٦ خرق لا توارى العورة لا بأس به وان جازى العورة لم يكره ووجه الثوب ان يكون صفيقا
 ١٧ لا يرى فاحته فان ظهرت البصرة من تحتها لم يكره لانه لا يستر العورة فان لم يجد ثوبا ستر
 ١٨ العورة وجد جلد طاهرا او ورقا او قرطاسا او شيئا مما كان يستر عورته وجب عليه
 ١٩ ذلك على ما بيناه فان وجد طيبا وجب ان يطير عورته به فان لم يجد ووجد ثيابا دخل فيه
 ٢٠ وصلى فيه قائما فان لم يجد صلى من عود على ما قلناه فان وجد ما يستره بعض عورته
 ٢١ وجب ستر ما قدر عليه فان اعاره غيره ثوبا او وهبه وجب عليه قبوله وستر عورته
 ٢٢ لانه صار منتمكا واذا كانوا جماعة عراة مع واحد ثوب يعبر واحد بعد واحد
 ٢٣ وجب عليهم قبوله ولا يصلون عراة فان خافوا فوات الوقت صلوا عراة ولم يستر
 ٢٤ الثوب وكذلك ان كانوا في شقبة ولم يكره جمعهم موضع وكان لواحد ان يستر واحد
 ٢٥ واحد واحد تاما في موضع فان خافوا الفوت صلوا من عود وان ارادوا ان يصلوا

فوان الثوب



بنیاد محقق طباطبائی

١ جماعة طس امامهم وسطهم ولا تقدمهم الا ان يكون مستورا العورة فخرج جلد
 ٢ عنهم فان كن نساء ورجالا صلوا متفردين عن النساء لا بمكنهم الوقوف معهم في الصلاة
 ٣ ففسد صلوه الجميع وان وقف خلفهم نظروا الى عورات الرجال فان كان بينهم وبينهم
 ٤ حائل جاز ذلك والا صلى كل واحد من الفريقين متفردا ولا بأس ان يصلي الرجل في نفسه واحد
 ٥ وان زاره مجلوه واسخ الحجب كان وضيقه في قول الرقية كان او غلبه كان كنهه ميز
 ٦ اوله يكر والا فصل ان يكون خفيه ميز او نزل الهمس على نفسه فاما عند الوسط فمكره
 ٧ والصلاة التي لم تبلغ فلا تحب عليها تعطينة الرأس وحكمها حكم الامة وان بلغت في حال الطلوع
 ٨ الحضر بطلت صلواتها وان بلغت بغير ذلك فعليها ما على الامة اذا اعتقت سواء
 ٩ **فصل في ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز** لا يجوز السجود الا
 ١٠ على الارض او ما انشئت الارض فيها الا نوكلا ولا يلبس بشرطين احدهما ان يكون له التصرف فيه
 ١١ بالملك او الاذن والثاني ان يكون خاليا من نجاسة فاما الوقوف عليه فانه يجوز وان كان
 ١٢ عليه نجاسة اذا كانت يابسة لا يتعدى اليه وان كانت رطبة لم يجز والتشرع عنه
 ١٣ على هذه الجملة لا يجوز السجود على الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر والجلود
 ١٤ كلها مذكرة كانت او غير مذكرة مدبوغة كانت او غير مدبوغة مما يوكل لحمه او
 ١٥ لا يوكل وكذلك حكم ما عمل من هذه الاجناس لا يجوز السجود عليه والتمار كلها والمطوق
 ١٦ لا يجوز السجود عليها وكذلك الخمر والزنج والنورة وجميع المعادن من الذهب والفضة
 ١٧ والصفرة والنحاس والحديد وغير ذلك لا يجوز عليه فاما القبر والقبر فلا يجوز السجود
 ١٨ عليها مع الاختيار فان اضطر الى ذلك بان يكون بحيث لا يقدر على غيره ولا معه ما
 ١٩ يغطيه جاز السجود عليه وكذلك ان كان في ارض مضافا ان يسجد على ثوب بقي
 ٢٠ في حجره وان كان فطنا او كنانا ولا يجوز السجود على ما هو بعضه مثليه او كفه او ساعده
 ٢١ وغير ذلك فاما ما يلبس من غير الماكولات والملبوسات يجوز السجود عليه من سائر
 ٢٢ انواع الخشيش وكذلك اذا حصل في موضع قدر لا يقدر على موضع طاهر جاز ان
 ٢٣ يسجد على القطن او الكتان اذا لم يقدر على سواهما ويجوز السجود على الحجر والجر
 ٢٤ والمحجر والخشب ولا يجوز على الزجاج ولا على الرماد ولا يجوز ان يشرك كفا من حجر على
 ٢٥ البساط ويسجد عليه ولا يسجد على الضمير وج والسجادة اذا كانت معموله بالخط

٤- الزمان والها هو كذا

بنیاد محقق طباطبائی

بنیاد محقق طباطبائی

١ حان السجود عليها وان غملت بالسجود وكانت ظاهره يقع الحجة عليها لم يجز وكذلك
 ٢ حكم الحجر وما يعمل من نبات الارض ويكره السجود على القرباس اذا كان يوكلوا
 ٣ لحسن القراءة فان كان خاليا من نجاسة ولا يحسن ان يقراها او كان الموضع مظلما او الخراب
 ٤ هة هو واليواري والحضر وكذا يعمل من نبات القبر القطن والكتان اذا اصابها نجاسة
 ٥ مثل البول وما اشبهه وحققها الشمس حان السجود عليها فاما غير ذلك من الثياب
 ٦ فانه لا يبطهها الشمس وان حققها الرخ او القطن فيجز السجود عليها وحكم الارض اذا كانت
 ٧ عليها نجاسة ما يعق حكم اليواري والحضر سواء ومتى كانت النجاسة جامدة لا تطهرها
 ٨ غير الغسل بالماء ولا يجوز ان يسجد على ما هو ليس له فان جاف الرضا جاز ان يسجد على كفه
 ٩ فان لم يكن معه ثوب يسجد على كفه واذا حصل في الحج ولم يكن معه ما يسجد عليه جاز
 ١٠ ان يسجد عليه اذا مكن جهة من السجود عليه **فصل في حكم الثوب**
 ١١ او البدر او الارض او الاصاها نجاسة وكفنه تطهره وقد فصلنا في كتاب الطهارة
 ١٢ النجاسة التي تحب ازاله فليها وكثرها وما لا تحب ازاله فليها ولا تضرها وما لا تحب
 ١٣ كثرها دون فليها فلا وحده لا عادية فمن صلى في ثوب نجس من غير ان يحاد الطلوع على
 ١٤ كل حال وان صلى ساهيا والوقت ما واعداد وارخرج الوقت وكان علم حصول النجاسة
 ١٥ في ثوبه فلم ير له اعداد وان لم يعلم اصله الا بعد ان صلى وقد خرج الوقت فلا اعداده عليه
 ١٦ وحكم الطين في هذا الباب حكم العسل سوا واذا اقبل في حال الصلوة ارتوى بحرط حبه
 ١٧ وصلى في غيره بقية الصلوة فان لم يكن عليه غيره وبالقرب منه ثوب وامكنه اخذه
 ١٨ من غير ان يستدبر القلة اخذه وبغير الصلوة وان لم يمكنه الا بقطع الصلوة فلا حوط بها
 ١٩ واخذ الثوب او غسل النجاسة واستناب الصلوة وان لم يقدر على غيره امكنه
 ٢٠ ان يركعها او من كان معه ثوبان احدهما نجس صلى في كل واحد منهما متفردا تلك الصلوة
 ٢١ ومن احبها من والي شرعها وتصلى عريانا وان كانت ثياب كثره واحد منها نجس صلى
 ٢٢ بوسنها في كل واحد منهما تلك الصلوة لانها طاهرا بقبر وان كانت ثياب
 ٢٣ واحد منها طاهر والباقي نجس وامكنه الصلوة في كل واحد منهما بعد ذلك واحاف
 ٢٤ القوت او شق عليه ذلك تركها وتصلى عريانا واذا كان معه ثوب واحد وامكنه
 ٢٥ نجاسة تركه وتصلى عريانا وان لم يمكنه خوفا من البرد او غيره صلى في ثوبه بعد ما

١ في ثوب طاهر اذا اصاب ثوبه نجاسة لا يعرف موضعه وجب عليه غسله كله فان علم النجاسة
 في احد الكبري وجب عليه غسلها فان لم يذكر معه ما يغسله به صلى عريانا ان لم يكن والا
 صلى فيه ثم اعاد الصلوة وان نجس احد كفيه ثم قطع احد ماله كراه التحري وكذلك ان
 اصاب موضع عام من الثوب ثم قطعه بنصفين لا يحوز التحري ويصلى عريانا او يقطع ويصلى
 ٢ كل واحد على الانفراد واد اصاب الارض نجاسة ولم يعرف موضعها فان كان الموضع
 محصورا نجسه وصلى في غيره مثل بيت ودار وما شابه ذلك وان كان فضاء من الارض صلي في
 ٣ شالان هذا يشق الاصل الطهارة هذا اذا لم يكن معه ما يسجد عليه فاما ان كان معه ما سجد
 ٤ عليه سجد عليه ٥ من الجهر بحب غسله وسحب خفيه وقرضه واليسا بواجب فان
 ٦ اقتصصر على الغسل اجراه فان بقي له اثر من سجدة صبغها بالمشق وما يغبر لونه وحقن الطلوة
 ٧ في ثوب الخافض فانه يعلم فيه نجاسة وكذلك في ثوب الحب فان عرق فيه وكاد الخيانة
 ٨ من حراره روى احكاما لا يحوز الصلوة فيه وان كانت من حلال لم يكن به بأس ويكفي
 ٩ في نفس ارك ذلك تغلط في الكراهة ١٠ وفي ساد الصلوة لو صلى فيه والمشي لا يحوز
 ١١ الصلوة في قليله وكثيره ولا يزيله غير الغسل بالماء والمعدى والودي طاهران ولا
 ١٢ يحوز الصلوة في ثياب الكفار التي يباشر بها باجسامهم الرطبة او كانت التباير رطبة
 ١٣ متبذرا او كانت يابس بل لا يكونوا كذلك ولا يباشر ثياب الصبيان فانه يعلم فيه نجاسة
 ١٤ والنجاسة اذا كانت يابسة لا نجس بها الثوب والخلقة نجسه وكذلك المني من سائر
 ١٥ الحيوان اذا جثرت عظم وعظم ميت لا يجب قلعه لان العظم لا نجس بالموت وان كان من حيوان
 ١٦ نجس العبر كالكلب والخنزير وفيه ثلث مسائل احدها انه يمكن قلعه من غير مشقة فانه
 ١٧ يجب قلعه بالخلع الثانيه يمكن قلعه بمشقة بان يكون قد ثبت عليه الدم ولا كاف
 ١٨ على النفس فانه لا يجب قلعه لعله ما جعل عليه في الدين من حرج السائل ان كاف على
 ١٩ النفس قلعه فلا يجب ايضا قلعه والذي يجب قلعه من غير مشقة متى لم يقلعه صلى
 ٢٠ بطلت صلوة لانه حامل للنجاسة وعلى السلطان اجاره على ذلك فان مات ولم يقلع
 ٢١ فلا يحوز قلعه اذا اضطر بقلع الانسان وتحركت ولم يندرك ان يزيل طهارته
 ٢٢ طاهر كالفضة والذهب والحديد ويحوز ذلك لان جميعه طاهر ويكره ان يصل سبعة
 ٢٣ شعير حنظل رجلا كان او امرأة فان فعلت المرأة ذلك لم ينجس ثوبها شيئا

والا فصل تركه والماسطة لا ينبغي ان يفعل ذلك فان غلبت ووصلت شعيرها سبع شعير
 الا دمي مما هو طاهر كان جازيا اذ ابال الانسان على الارض في طهره ان يطرح عليه
 ١ ذنوب من ما وجب طهارته الارض وطهارته الموضع الذي ينقل اليه ذلك الهاوان
 ٢ قال الشافعي ان يطرح مثل ذلك وعلى هذا ابدال الذي عليه السلام امر به بوجوب
 ٣ على نوال الا عراه اما الذي يناله النجاسة نجس لانه ما قبل خالطة نجاسة وفي الناس
 ٤ من قال ليس نجس احد لم يغلب على احد اوصافه بدلا له ان ما بقي في الثوب جرمه وهو
 ٥ طاهر بالاجماع فاما ان وصل عنه فهو منه وهذا قوي والا والحوط والوجه فيه ان قال ذلك
 ٦ عفي عنه للمشفقة اذ ابال في موضع فانه يبر ولا نجاسة تسته انما احدها ان كان رطبه
 ٧ الهاوي تسب هلله فلا يرى له الا يطهر طاهر ولا راحة الثاني ان لم يزل سبيل او ما جاز
 ٨ فانه يطهر الثالث ان نجس الموضع في حال رطوبة البول فينقل جميع الاخر الرطبة فكل
 ٩ طهارته ما عداه الرابع ان نجس الموضع وينقل يراه حتى يغلب على الظاهر فينقل جميع
 ١٠ الاخر الى اصابها النجاسة الخامس ان نجس عليها مطرا او حتى سبيل فيقف فيه مقدار ما يذوب
 ١١ من الماء السادس ان نجس الموضع بالسم ينقله لحكم طهارته فارجح غير السم من الاطهر
 ١٢ وحكم الجهر حكم البول اذا اصاب الارض الا اذا احققها السم فانه لا نجس طهارته
 ١٣ وحمله على النواقس لا يحوز استعماله واد اصاب الجهر الارض وطريق طهرها
 ١٤ ما قدمناه ولا نجس مع بها احد او ضاها لونها او راحتها لانها احد الامور على
 ١٥ نقا العبر لان نظائر النجاسة بالمجاورة فيسند نجس طهارته ويؤثر المجرور والمطوب
 ١٦ حمله حكم واحد واد اصاب الارض ببول وجعلها السم من حار اليه منها وقد
 ١٧ قدمنا كراهية الصلوة الى شيء من الفجور وفصلناه فاما اذا لم يفر واحرج نواته وقد
 ١٨ صار الميت ومما اخلط بالتراب فلا يحوز السجود على ذلك التراب لانه نجس فانه لم
 ١٩ يعلم ان هناك ميتا اخلط بالتراب والاول نجاسة احتياطوا والا فالاصل الطهارة فان كان
 ٢٠ القبر طريا وعلم انه ميت لا تنظر الصلوة عليها والسجود وان كان مكرها فاما اذا
 ٢١ كان مقبرة مجهولة فلا بد من هي منبوسة او لا فالصلوة تحري وان كان الا والنجس
 ٢٢ هم والنجاسة على من يمسها وحامد فاما ما بع قد بنا كيفية تطهيرها من الارض والحامد
 ٢٣ لا خلوا من احد امس بها ان يكون عينها فائمة ممسرة عن التراب او مستهلكه فيه

١ فان كانت عينا قائمة كالعدرة والدم وغيرهما وحلده المسته ولحمه نظرت فان كان حاسة
 ٢ ناسية فادان الهاجر الى مكان مكانها طاهرا وان كانت رطبة فادان الهاجر في طهرتها
 ٣ الى المكان فذلك الرطوبة بمنزلة البول وقد مضى حكمه وان كان العرس مستهلكا فيها
 ٤ كجلود البول والجوهر والعدرة وحود لك بهذا المكان لا يظهر صب الماء عليه وانما
 ٥ حور السجود عليه باحد امرين قلح التراب حتى تخفوا به لم يتبق من الحاسة شي بحال الثاني
 ٦ ان نظرت المكان نظرا طاهرا فيكون حايلا دور الحاسة فحور السجود على الجابل فان ضرب
 ٧ لئلا حور السجود عليه فان حمله المصلح معه لم يحرك صلوة لانه حامل للحاسة فان طلع
 ٨ اخرا طهرته النار وكذلك الجعره ويكره ان ينكح المساحد بذلك للبر ومواقع الفرس
 ٩ فان فعل كخب السجود عليه وجار ان ينكح الحيطان فادان اصابت الارض حاسة وتغير الموضع
 ١٠ لم يسجد عليه وان لم تغير الموضع وتعدب الناحية الى فيها الحاسة خبثها وان لم تغير
 ١١ له اضلا صلى كنه مثلا لان معرفة ذلك لا طريق اليه وتشتغل به ربما لم يتغير له جميع
 ١٢ الارض فودي الى الارض لا يصلي على الارض الا اذا كانت العمامة على احد طرفيها والطرف
 ١٣ الاخر طاهر فترك الطاهر على راسه والطرف الاخر على الارض او على شيء يرفع
 ١٤ واقف عليه فتحرك لحرته او لم يتحرك صحت صلوة لانه ليس حامل للحاسة ولا لايس
 ١٥ لتوب كسره ومي شذجا في كلب او في شفة فيها حاسة اما في موضع الحاسة
 ١٦ او في موضع طاهر والطرف الاخر معه سوا كان واقفا عليه او في يده او مستندوا
 ١٧ به فانه لا تنطلي صلوة لانه لا دال عليه من رجل حيوانا طاهرا مثل الطيور وغيرها
 ١٨ او مثل رجل صغير او ضياع صغير لم تنطلي صلوة فان حمل ما هو خسر من الدلب والحرث
 ١٩ والارنب والعلب بطل صلوة فان حمل قارورة فيها حاسة مستند وده الراس بالصام
 ٢٠ فجعلها في كفه او حبه بطلت صلوة لانه حامل للحاسة وفي الناس من قال لا يسطاقا
 ٢١ على حمل حيوان في جوفه لحاسه والا والصح هو والتختم بالذهب حرام على الرجال وذلك
 ٢٢ ليس الحرير ومباح ذلك للنساء وليس الثياب المقدمة بلون من اللوار والتختم بالحديد
 ٢٣ مكرهه في الصلوة ولا يجوز للمشتري في حوله شي من المساحد الا بالاذن ولا يغبر
 ٢٤ الاذن ولا يخل المسلم اذنه في ذلك لان الشرك بخسر والمساحد تنزه من الحاسات
 ٢٥ باد في ذكر الاذان والاقامة واحدا منهما هو الاذان والاقامة

في حله
صحة

١ سبنا من كذا نان في الخمس الصلوات المفترحات في اليوم واليلة للمفرد واسد هاما كيدا
 ٢ الاقامة وهما واجبان في صلوة الجماعة ومتى صلى جماعة بعد اذان واقامة لم يخل فيه
 ٣ فضيلة الجماعة والصلوة ماضية واكد الصلوات بانفعلا وهما ما خهر وهما بالقرآن
 ٤ واكد من ذلك المعرب والعباد لانهما لا يقصران في سفر ولا حضر ولا خور الا اذان والاقامة
 ٥ فامه لشي من الواقل فاما قضا الفرائض فتستحب فيه الاذان والاقامة كما يسمى والاذن
 ٦ ويحب في الموضع الذي يكب وهو اذ اصلوا جماعة قضا ومتى دخل المفرد في الصلوة من
 ٧ عرا اذان واقامة استحب له الرجوع ما لم يركع ويؤذروا ويقيم ويسبق في الصلوة فان رفع يديه
 ٨ في صلوة والا اذان ما خود من الوجه النازل على النبي صلى الله عليه واله وراى وباء المنام
 ٩ والترجيع عرس مسنون في الاذان وهو تكرار التكبير والشهادتين في اول الاذان فان اراد
 ١٠ تلبية غيره حار تكرار الشهادتين والتكبير مكرهه في الاذان وهو قول الصلوة حرم
 ١١ اليوم في صلوة العداة والعسا الاخرة وما عداها من الصلوات في خلاف انه لا يتوب
 ١٢ فيها تعبدية وشتم لا ر على الواجب والمسنون فالواجب وهما الترتيب لانه لا يجوز لهم
 ١٣ بعض الفصول على بعض والمسنون عشرة اشياء ان يكون على طهاره واسد هاما كيدا في الاقامة
 ١٤ وان يكون مسبقا قبله ولا يتكلم في حلالها ويكون قائما مع الاحتياط ولا يجوز
 ١٥ ما شيا ولا ركبا ويؤثر الا اذان وتكبر الاقامة ولا يغرب او اخر الفصول ويفصل بينهما
 ١٦ مجلسه او سجدته او خطوة او ركعتي بقله الا في المعرب فانه لا نافله قبل الفريضة لتضييق
 ١٧ الوق واسد هاما كيدا في الاقامة ومن شرط صحتهما حول الوق وقد روى جواد
 ١٨ سلم الا اذان للصلوة الفداة تنبيه للنائم ولا بد من اعادته بعدد حول الوق ولا فرق
 ١٩ ان يكون الاذان في المسارة او على الارض والمنارة لا يجوز ان تعل على حائط المسجد ويكره
 ٢٠ الا اذان في الصومعة وان وضع اصبعه في حال الاذان كان جائزا وان لم يفعل ركبه
 ٢١ ماسر وسحب رفع الصوت بالاذان من غير ان يبلغ ما يقطع صوته وان تكلم في طلال الا
 ٢٢ دار جاز له البناء وان كان في الاقامة استحب له الاستقبال اذا كان الاذان لا يغلق الصلوة
 ٢٣ فاما اذا غلقها جاز السبا عليه والسكوت اطول من قول الاذان في طلال حله ويستحب
 ٢٤ معه الاستقبال والقليل لا يوجب ذلك او اخر الفصول موقوفه عرس معربه فان
 ٢٥ اعرب لم ينطلي حكمه من راء في حلالها او اعنى عليه لم يثبت له استنباه

في حله
صحة

وارلهم يعرف ولا شيء عليه لانه ليس من شرطهما الطهارة فاما الاقامة فاستدناها في الاستساف
 فاذا اذن بعض الاذان ثم اراد ان يرجع الى الاستساف استأنف الاذان وادخل بعض الاذان
 واعني عليه وتم عزه او اذن انفسا اخر برافا والاول جازله البناء عليه وارا استأنفه كان
 افضل وان تم الاذان ثم اراد ان يركع غيره ان يقم ويعد ذلك الاذان لانه دفع محسبا
 في الاول وخلف تحينه ولا يبطل الا بدليل وان قامته صلوات كثيرة في كل واحد منها وهم
 اذا ارادوا الاول واقام واقصر على الاقامة في باقي الصلوات كان ايضا جازا ومن جمع
 بين الصلوات اذن واقام الاول بينهما وبهم للاخرى بلا اذان فواجب جمع بينهما في ووالا ذلك
 او الثانية ولا اذان ولا اقامة الا الصلوات الخمس والمفروضات ولا يؤذن ولا يقام لغيرها
 كصلوة الكسوف والاستسقاء والعبدن وعسر ذلك ومكفي ان يقال الصلوة الصلوة
 وليس على النساء اذان ولا اقامة فان قيل كان في التواتر عن اهل البيت فعرافوا به في سمع
 الرجال وان اذنت المرأة للرجال جاز لهم ان يهدوا به وبهم الا انه ما يقع منه وسبح للا
 سائر ان يقول مع نفسه قلما يسمع من فصول الاذان وروى عن النبي عليه السلام انه قال يقول
 اذا قال حي على الصلوة لا يجوز ولا فوه الا بالله الا ان يكون في حال الصلوة فانه لا يقول ذلك
 ولا فرق بين ان يكون في صلاة او نافله الا انه متى قاله في الصلوة لم يشرط صلوة فاما اذا لم يقل
 ذلك وفتح من الصلوة كان محذورا انشا فانه وان شئت لم يقله لسر لا حدهما من يدعي الاخر
 الا من حيث كان تسبيحا فكبير الامم حيث كان اذانا هذا في جميع فصول الاذان
 الا في قوله حي على الصلوة فانه متى قال ذلك مع العلم بانه لا يجوز فانه يفسد الصلوة لانه
 ليس بخميد ولا تكبير بل هو كلام لا يسمي المحض فان لم يلب ذلك لا حول ولا قوة الا بالله
 لم يشرط صلوة وكل من قال خارج الصلوة وسمع المؤذن فسمع ان يقطع كلامه ان كان
 منكما وان كان نورا الفراق لا فضل له ان يقطع الفراق ويقول كما يقول المؤذن لان
 الخبر على عمومته وروى انه اذا سمع المؤذن يقول الله الا الله الا الله
 ان يقول انا اسهد الا الله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبد الله ورسوله ركب
 بالله ربا وبالاسلام دينا وبمحمد رسولا وبالائمة الطاهرة بيامة وتبلي على النبي محمد الله
 ثم اللهم رب هذه الدعوة البامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعث
 المهدي المحمود الذي وعدته وارفع في سعا عنه يوم القيامة ويقول عند اذان المغرب

حاشا

اللهم هذا اقال ليالك فادبار نهارك واصوات دعائك فاعف عني ونسح ارجع
 المودن عبد الامين عان فاما المواقف مضطعا بها وتكون في الكبر الانباء صوته
 وان يكون حسن الصوت من لا ميتا للحروف مفتحا بها ومن لا الاذان فخذ الاقامة مع
 بيان الفاظها وان اذبح الاذان لورتل الاقامة كان مجزيا وبكره ان يلوى يديه فله من الفضل
 في حال الاذان ولا يبطل ذلك الا اذرع واما الاقامة فلا بد منها من استسقاء القلب وادخل الصلوة
 عن بالغ كان جازا وبكره ان يكون المؤذن اعني اليه لا يتصرف الوقت فان كان معه من
 سدده وتعرفه من البصر كان ذلك جازا ولا يلزم ان يكون المؤذن من فروع اعيانهم
 ولا من نسب مخصوص بل كل من قام به كانت افعاله واداساخ الناس في الاذان اذرع
 منهم هو النبي صلى الله عليه واله ليو يعلم الناس ما في الاذان في الصف الاول ثم يجردوا
 الا ان تسنهم واعليه يفعلوا فدا على حوان الاستسقاء فيه ويجوز ان يكون المؤذن
 اهل البيت او ادنوا في موضع واحد فانه اذن واحد فاما اذا اذن واحد بعد الاخر فليس
 ذلك مسنون ولا يستحب ولا فاسد ان يؤذن جماعة كل واحد في زاوية من المسجد لانه لا
 مانع منه فاذا وجد من تطوع بالاذان فلا يجوز ان يهدم غيره ويعطى شيئا من مال الوال
 فان لم يوجد من تطوع به كان للامان تطوعه سيامر بليت المال بعينه على حاله من سائر
 ولا يكون من الصدقات ولا من الاخماس لان ذلك اقوالا مخصوصين وارا عطي الامام من
 مال نفسه ذلك مع وجود من تطوع به كان له ذلك والاذان فيه فضل كثير وباب
 حرلو كذلك الاقامة فان جمع بينهما كان افضل وان اضاف اليهما او الى واحد منهما
 الامامة كان افضل واما الامامة بانفرادها افضل من الاذان والاقامة بانفرادهما
 لان النبي عليه السلام كان يأم الناس ولا يؤذن ولا يقم بل يقوم بها غيره ولا يجوز ان
 الافضل لغيره ويسحب ان يكون المؤذن على موضع مرتفعه اذان المسافر مثل اذان
 الحاضر اذ اذن في مسجد دفعة لصلاة بعينها كان ذلك كافيا لكل من صلى تلك الصلوة
 في ذلك المسجد وكوله ان يؤذن ويقم فيماليته ومن نفسه وارا لم يعمل فلا شيء عليه ومن ادب
 واقام ليصلي وحده وجاف قوم ارادوا ان يصلوا جماعة اعيادهم ولا يكفي ما تقدم
 فاذا دخل قوم المسجد وقدم على الامام جماعة وارا ان يجمعوا وليس عليهم اذان ولا
 اقامة بعدهم احدهم فجمع بهم اذانهم فجمع فان اقصوا اذنا واقاموا ومن ادب

هذا

١ في حال الاذان اعادة الوضوء وتبني عليه وان كان في الإقامة استقبلها وان احدث في الصلوة
 ٢ استأنفها اذا توضأ وليس عليه اعادة الإقامة الا ان تكلم فان تكلم اعادة الإقامة
 ٣ ومن صلى خلف من لا يقدر على أدائها فقام وليس عليه ذلك اذا صلى خلف من يذكر
 ٤ بهه واذا دخلت المسجد وكان الامام من لا يقدر به وحشت ان تستغلت بالاذان
 ٥ الإقامة فاشتكت الصلوة حارا لا تقصير على التكبير وعلى قول قد قامت الصلوة ورزق
 ٦ انه يقول حي على خير العمل فاعتبر لانه لم يقل ذلك ٥ واذا قال المقيم قد قامت الصلوة
 ٧ فقد حرم الكلام على الحاضر من الامام معلون الصلوة من تقديم امام او ستبينة صف وسجد
 ٨ رفع الصوت بالاذان في المنزل فانه ينبغي العليل والاستقام على ما ورد عنهم عليهم السلام
 ٩ والاذان والإقامة خمسة وثلثون فصلا الاذان وسبعة عشر فصلا
 ١٠ الإقامة ففصول الاذان اربع تكسرات في اوله والاقران بالتوحيد من ينزل الاقران بالنسبة
 ١١ من ينزل الدعاء الى الصلوة في دعوتها الى الفلاح من ينزل الدعاء الى خير العمل من ينزل التكبير بان
 ١٢ والنهليل في دعوتها وفصول الإقامة مثل ذلك وسقط في اوله التكبير في دعوتها ويروى
 ١٣ قد قامت الصلوة من ينزل ويسقط التثليل مرة واحدة ومن احكامها من جعل فصول الإقامة
 ١٤ مثل فصول الاذان وراى فيها قد قامت الصلوة من ينزل ومنهم من جعل في اخرها التكبير اربع
 ١٥ مرات فاما قول الشاهدان عبد الله بن موسى وال محمد بن الحريرة على ما ورد في مشايد الا
 ١٦ خبار فليس بمعمول عليه في الاذان ولو فعله الاثنان لم ياتر به عزاءه ليس من فضيلة
 ١٧ الاذان ولا كما في فضله ٥ فـ
 ١٨ حال الصلوة على ثلثه اقسام افعال وتبنيها وتزويك وكل واحد منها على ضربين مفروض
 ١٩ ومستنوز فالمفروض من الافعال ١ او اربعة ثلثه عسر فعلا القيام مع القدرة او ما فوق
 ٢٠ مقامه مع العجز والسنة وتكسيرة الاضاح والقرأة والركوع والتسبيح ورفع الرأس
 ٢١ منه والسجود الاول والتسبيح فيه ورفع الرأس منه والسجود الثاني والذكر فيه
 ٢٢ ورفع الرأس منه وفي الركعة الثانية اربع عسر فعلا لانه يسقط تكسيرة الاحرام
 ٢٣ فبعد بدالته وتزويك عليه خمسة اشياء الجلوس في الشهاد والشهادتان في الصلوة
 ٢٤ على السبي والصلوة على آية بصر الجميع في الركعتين تسبحة وعشرين فعلا فان كان
 ٢٥ صلوة الفجر انضاف الى ذلك التسليم وضوءه في احكامها من قال آية سنية وان كانت

في حال الاذان

مع

في حال الاذان

المغرب راد في الثالثة مثل ما راد في الثانية وجعل التسليم في اخرها وان كان راد فيه ٩
 اصاب الى الركعتين مثلها وجعل التسليم في اخرها ٥ وينقسم هذه الاعمال قسمين احدهما
 سمي ركنا والاخر ليس بركن فالركن ما اذا تركه عامدا او ناسيا بطلت صلوة
 اذا ذكرها وهي خمسة اشياء القيام مع القدرة والسنة وبكسيرة الاحرام والركوع والسجود
 والالتفات بركن هو ما اذا تركه عامدا بطلت صلوة وان تركه ناسيا لم يطل وله حكم
 وهو ما عدا الركعتين من الاعمال الواجبات وحين ذكر قسمها قسمها من ذلك وذكر ما
 فيه وذكر كفايته ونورد في خلال ذلك الاعمال المستبينة وكفايتها وذكر
 بعد ذلك التروك ان شاء الله تعالى ٥ فصل في ذكر القيام ومباني
 حكمه ٥ القيام سريط في صحة الصلوة وركن من اركانها مع القدرة فمن صلى فاعدا مع قدرته
 على القيام فلا صلوة له منعهما كان او ناسيا فان لم يتمكن وامكنه ان يتكبر على حائط
 او عكاز وحسب عليه ذلك وليس مما يلحق له الخلو سجد مجذوب بل لا سار على نفسه
 نصرة وقد علم انه اذا لم يقدر على الوقوف بمقدار زمان صلواته جاز له ان يصلي جالسا
 وقد روى احكاما انه اذا لم يقدر على القيام في جميع الصلوة فترأ حاله اذا اراد
 الركوع نهض وركع عرقيا ومن لا يقدر على القيام وقد اراد ان يصلي جالسا صلى من فعود
 وسجد ان يكون من ثلثي حال القدرة ومتوركا في حال الشاهد فان لم يقدر على
 الخلو من صلى مستحبا فان لم يقدر عليه صلى مستقبلا موقفا فان صلى موميا لم يقدر في حال
 الصلوة على الاضطجاع صلى كذلك وتبني على صلواته وان صلى مصطحبا وقدر على الخلو
 جلس وتبني على ما صلى وان صلى جالسا ثم قدر على القيام قام وتبني على صلواته وبالعكس
 من ذلك اذا صلى قائما فجلس او صلى جالسا فصعق صلى مصطحبا او صلى مصطحبا
 فراح مريضا صلى مستقبلا وتبني على صلواته ومتى كان في احدى هذه الحالات لم يقدر
 على السجود جاز ان يرفع سباما من الارض اليه وسجد عليه من سجادة او غيرها وان لم يقدر
 ان يوضأ بنفسه وضأ عنه وبني هو رفع الحدث بذلك ويسعى ان يكون نظره في
 حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال ركوعه الى ما بين رجليه وفي حال سجوده الى
 انفه وفي حال تشهد الى حجره ويسعى ان يفرق بين قدميه في حال قيامه مقدار اربع
 اصابع الى شبر ونصف يده على فخذه مجاذبا عيني ركبته ٥ فصل
 ٢٥

في حال الاذان

١ ذكر الله سبحانه وتعالى في الصلاة والنية وحده في الصلاة ولا بد فيها من نية الغير ومضى
 ٢ بانه اصل الصلاة والنية تكون بالقلب ولا اعتبار فيها باللسان بل لا يحتاج الى الكلام
 ٣ ايضا اصلا وكيفية ان ينوي صلاة الظهر مثلا فريضه على جهة الاداء لا على جهة
 ٤ القضاء لانه لو نواها فريضه فقط لم يحضر ظهره دون غيرها وان نواها ظهره فقط اشبه
 ٥ من صلى الظهر بمرادها في صلاة الجماعة فان البنية ظهر وهو مسح عسر واجب
 ٦ ولا بد من نية الاداء لانه لو كان عليه قضا ظهره لم يحضر هذه الصلاة بظهر الوقت
 ٧ الظهر دون الغائب فلا بد من جميع ما قلنا ووقت النية هو ان يهازل او يخرج من حال الصلاة فلما
 ٨ ما يقدر بها فلا اعتنا بها لانها تكون عزما وهو من كان عليه الظهر والعصر فمضى
 ٩ بالصلاة اذ اهما لم يحرك عن واحدة منهما لا يهازلان ولم يتو منهما واحدة
 ١٠ بعينها ومن فاتته صلاة لا يدرى انهما هي صلى اربعاً ولبنا وليس ونوي بالاربع اما ظهر
 ١١ او عصر او العسا الا حرة ونوي باللب المغرب والنشير صلاة الصبح من دخل في صلاة
 ١٢ حاضرة لم ينقل نية الى غيرها فليكن ذلك صحيحا ما لم يتصرف وقت الحاضرة وان
 ١٣ لم يصح ذلك وبطلت الصلوات معا وكذلك ان دخل في الفريضة لم ينقلها الى النفل ودخل
 ١٤ في النافلة لم يجعلها فريضة لم يصح ذلك ولم يحركه عن واحدة منهما واستدانة حكم
 ١٥ النية واحدة واستدانة معناه ان لا ينقض نيته ولا يعزم على الخروج من الصلاة
 ١٦ قبل اتمامها ولا على فعل في الصلاة فمضى العمل العزم على ما بنا في الصلاة من حدث او
 ١٧ كلام او فعل خارج عنها ولم يفعل شيئا من ذلك فمضى ولم ينقل صلوة لانه لا دليل
 ١٨ على ذلك وان نوى القيام او القراءة او الركوع او السجود غير الصلاة بطلت صلوة
 ١٩ لقوله عليه السلام لا عمال بالنيات وهذا عمل غير نية او نية لا يطاقها
 ٢٠ فعلى من ذكر ان كانها لا تعتقد الصلاة الا بها فمضى تركها عامدا فلا صلوة له وان تركها
 ٢١ ناسيا لم يتركها استأنف الصلاة بها وان لم يذكرها اضلا مضى في صلوة اذا كان انتقل الى
 ٢٢ حالة اخرى ولا تعتقد الصلاة الا بقول الله اكبر ولا تعتقد بغيرها من الالفاظ وان كان
 ٢٣ في معناه ولا بها اذا دخلها الالف واللام ومما قصر على بعضها لم تعتقد صلوة مثل ان
 ٢٤ يقول الله اكبر ومن كسر ذلك ونمى كسر لفظ بالعربية فمضى بغيرها لم يعتد صلوة

١ فان لم يكر من ذلك ولا حسنة ولا سائئة له حاشا ان يقول لسانه ما في معناه ولا يجوز ان
 ٢ يمد لفظ الله اكبر ولا يطمط اكبر فهو الاكبر لان اكبر جمع تكسر وهو الطل
 ٣ وسمع الامم ان يسمع الامم من تكسرة الافتاح ليقدر وابه فيها ومن نحو الامم قد راع
 ٤ وح عليه ان تكسر بكسرة الافتاح لم يكسر بكسرة الدروع فان خاف الفوت انصرع
 ٥ على بكسرة الاحرام واجزائه عنهما وان نوى بها تكسرة الركوع لم يقع صلوة لانه
 ٦ لم يكسر الاحرام واما صلوة النافلة فلا يتقدر فيها لان عندنا صلوة النافلة لا تنقل
 ٧ جماعة الا ان فرض في صلوة الاسسقا فان فرض فيها كان حكمها حكم الفريضة سواء
 ٨ في حجب الانبياء مع الاحتار وفي حوار الاقتصار على تكسره الاحرام عند الغدر
 ٩ والربك واجب في تكسره الاحرام تبدا او لا بالله لم يقول كبر فان علم لم يعتد صلوة
 ١٠ هم ومن كسر العريضة لا يجوز ان يكسر بكسرة الاحرام ولا تسبح ولا يقرأ القرآن ولا غير
 ١١ ذلك من الاركان الا بها فان لم يحسن ذلك حاشا ان يقول كما حسنة الا انه يجب عليه ان
 ١٢ يعلم حتى يؤدي صلوة به فان لم يكن ان تعلم لم يصح صلوة وكان عليه قضاؤها بعد
 ١٣ العلم فان لم يأت له ذلك كانت صلوة ما صبه هذا اذا كان الوقت ضيقا خافوت
 ١٤ الصلاة بالاعتغال بالعلم فاما اذا لم يكن الوقت ضيقا وجب الاستغناء عن ذلك
 ١٥ المقدار ومن كان في لسانه افة من غتمه او غتمه او لغة وعسر ذلك حاشا ان يقول كما
 ١٦ تاتي له وهو در عليه ولا يجب عليه عسر ذلك وكذلك اذا كان اخر من ان لم ينطق لسانه
 ١٧ اصلا كان تكسره اسارته باصبعه واجابه وكذلك تشهد وقراءة القرآن ولا يجب
 ١٨ في الصلاة الا باكمال التليين وسمع اذ افرغ المود من الاقامة ان يقوم الامام والمأمون
 ١٩ وليس منسونا بل يفت بمنا وشيلا ولا ان يقول ستوا وحمل الله وينبغي ان يكون تكسره
 ٢٠ الامم بعد تكسره الامم وقراعه منه فان كثر معه كان جائزا هرازا لا فضل ما قدمناه
 ٢١ فان كثر قبله لم يصح ووجب عليه ان يقطعها بشيعة ويسايف بعده او معه تكسره
 ٢٢ الاحرام وكذلك ان كان قد صلى شيئا من الصلاة وان دخل في صلوة الامام قطعها
 ٢٣ واستأنف معه الصلاة ثم رجع اليه في الصلاة مع كل تكسره مسحت واستدناه انكرا
 ٢٤ بكسرة الاحرام وهو ان يرفع يديه الى سمعي اذ نية فان كانت لها علة رجعها ما استطاع
 ٢٥ ولا يصح منه على سماله على حال الا في حال النية فان استعمل اليقنة وضعه على كفت

للأمام

ص ١٠٢

ص ١٠١

١ سوا كان هو السر أو كنهها وبلغ ان يكون اصابعه مضمومة في حال رفع اليدين
 ٢ وان كانت إحدى يديه عليه لم يقدر على رفعها مع الاخرى الى حيث يتركها
 ٣ يديه في كل صلوة نافلة كانت او فرضة وفي كل تكبيرة للعبدين وصلوة الاستسفا
 ٤ ولا فرق بين الامام والمأموم والمفتقر في ذلك فان ترك رفع اليدين في جميع هذه
 ٥ المرات مع ان تطل صلوة الا انه يكون باركا فصلا ويستحب التوجه سبع تكبيرات
 ٦ في اول كل فرضة واول ركعة من نوافل الروا واول ركعة من نوافل المغرب وفي اول ركعة
 ٧ من الوتر واول ركعة من صلوة الليل وفي المفردة من الوتر وفي اول ركعة من كل
 ٨ الاحرام يهتد به اذ عه تكبرتك تكبيرات ويقول اللهم انت الملك الحق القاهر
 ٩ انت الى اخره ويكبر تكبيرة ويقول تسليك وسعديك الى اخره ويكبر تكبيرة ويقول
 ١٠ وجهك وجهي الى اخره وان اقتصر على وجهته وجهي كان جائزا وان فرط هذه التكبيرات
 ١١ من غير فضل دعا وقرأتها كان ايضا جائزا وواحدة من هذه التكبيرات السبع
 ١٢ تكسرة الاحرام والباقي فضل وليس يفرض ويكسره الاحرام على النوى في الاحرام
 ١٣ في الصلوة سواء قصد بالاوله او بالاحيرة او بالوسطى او غيرها فان نوى بالاوله تكسره
 ١٤ الاحرام كان ما عداها واحدة في الصلوة وان نوى بالاحيرة ذلك كان ما عداها واحدة
 ١٥ خارج الصلوة والافضل ان ينوي بالاحيرة ذلك هو متى لحق الامام في حال القراءة
 ١٦ استحب له ان يوجهه مما قدمناه فان خاف فوبك القراءة استعمل بالقراءة وترك التوجه
 ١٧ هو وان توجه في النوافل كلها مما قدمناه كانه فضل وان كان ما ذكرناه افضل وبلغ
 ١٨ ان يقول وانا من المسلمين ولا يقول وانا اول المسلمين وما روي عن النبي عليه السلام انه
 ١٩ قال كذلك اما جاز لانه كان اول المسلمين من هذه الامة ثم يعود بالله من الشيطان
 ٢٠ وكيفية اللفظ بقول يعود بالله من الشيطان الرجيم لانه لفظ القرار في الاعداد
 ٢١ والله السميع العليم من الشيطان الرجيم كان ايضا جائزا وبلغ ان يكون يعود قبل
 ٢٢ القراءة في اول ركعة لا غير وليس يستوي بعد القراءة ولا تكراره في كل ركعة فذلك
 ٢٣ ومن ترك الاعداد لم يكسر عليه شيء ويستحب ان يعود سرا ويحذف اسم الله الرحمن
 ٢٤ الرحمن من الحمد وقبل كل سورة سوا كانت الصلوة خفيا او علنا او لم يحضر والاعداد
 ٢٥ جهر او خفي سمي الله الرحمن الرحيم لم تطل صلوة فان كثر اخوى ونوى بها

اداء الركعة في كل فرضة
 انما لا يتركها الا في الضرورة

في هذا
 ص ١٠٥

١ الافساح بطلت صلوة لاربابه غير طائفة للصلوة وان كبر الله ونوى بها الا
 ٢ فساح انعقدت صلوة وعلى هذا اذا وان لم ينو ما بعد سورة الاحرام الافساح
 ٣ صلوة بل هو مستحب على ما قلنا من الافساح سبع تكبيرات اداكثر الافساح
 ٤ والركوع يدعي ان ياتي بها وهو قائم ولا ينظر لصلوة ان يسمع التكبير فيجأه
 ٥ **فصل في القراءة واحكامها** القراءة فرض في الصلوة ومن صلى بغير
 ٦ قراءة بطلت صلوة ادا كان متعمدا وان تركه ناسيا ولم يقنه فحلال القراءة وهو لا
 ٧ يكون تركه قرا فان كان ذلك وذكر بعد الركوع مضي في صلوة ولا شيء عليه وفي
 ٨ اتمامها من ذلك سبب الصلوة فجعل القراءة ركنا والاول اظهر في الروايات **بسم الله**
 ٩ الرحمن الرحيم اية من الحمد ومن كل سورة من سور القرآن وبعضها من سورة المل
 ١٠ لا خلاف في المل وجب الجهر بها فيما يجب الجهر فيه بالقراءة من الصلوات ويستحب
 ١١ الجهر بها فيما لا يحجر بها فان نسي سمي الله الرحمن الرحيم حتى قرأ بعض الحمد سبب
 ١٢ من اولها لانه لا صلاة الا بقراؤها على الكمال وجب ان ينشأ على اول الحمد وكذلك
 ١٣ الحمد كـ ترتيب بعضها على بعض فمن قدم سببها على سبب فلا صلوة له فان قرا
 ١٤ في حلالها الله او ليس من غيرها سببها ثم قرا بها من حيث انتهى اليه حتى ينشأ فاق
 ١٥ في حلالها ساعة ثم ذكر مضي على قرأته وان قرا متعمدا في حلالها من غيرها وجب
 ١٦ عليه ان يسألهما من اولها وان نوى ان يقطعها ولم يقطعها بل قراها كما كان صلوة
 ١٧ ماضية وان نوى قطعها ولم يقرأ بطلت صلوة واستأنفها من قديم السورة على
 ١٨ الحمد قرا الحمد واعاد السورة مع قراءة الحمد واجبه في كل صلوة في الركعتين
 ١٩ الاولتين ولا تقوم قراءه غيرها مقامها سوا كان عدد اياتها او اقل واكثر ومن
 ٢٠ كسر الحمد واحسن غيرها قرا ما خسنه ادا ظف خروج الوقت سوا كان
 ٢١ بعد اياتها او دونهما واكثر لم يتعلمها فيما بعد وبلغ ان ينزل القراءة ولا يخل
 ٢٢ شيء من حروفها ولا ينسب بدلا لانه حرف فان ترك تسديده من سورة الحمد
 ٢٣ فلا صلوة له لهوله عليه السلام لا صلوة الا بها كة الكتاب وذلك تقدير
 ٢٤ جميعها والتسديد حرف منها فان لم يجمعها او مع التمكن من اصلاح لسانه
 ٢٥ صلوة سوا اجال المعنى لم يخل وان فعل ذلك ناسيا لم يلزمه شيء ومن لا يمكنه

في هذا
 ص ١٠٥

ذلك وحسب عليه علمه فان لم يتاب له ذلك وسق عليه لم يكر عليه شي من قول من قطع
 ٢ الصلوة سوا كان ذلك في خلال الحمد او بعده للامام والمأموم وعلى كل حال في سر كان
 ٣ او احفان ه يجوز ان يدعو الاسان في حال الصلوة بما يريد له دينه او دنياه وبلغ اربعين
 ٤ القراءة وتربلها ولا يجوز ان يقرأ في نفسه بل يسمع ان يسمع نفسه ذلك وحركه لسانه
 ٥ الامام يسمع المأمومين التكبير في جميع الصلوة ولا يجوز من القرآن ما لا يسمع نفسه
 ٦ ووراه الا خرس ومن يراه لا تقيد على القراءة ان تحرك لسانه في حب القراءة في الاولين
 ٧ من كل صلوة وفي الاخرين والثالثة من المغرب وهو محرم من القراءة ويترأى تسبيح عشرة تسبيحات
 ٨ في فرائض الصلاة في الاخيرين واما الاول له القراءة لتلاخلو الصلوة
 ٩ من الصلاة في وقت رايه اذ انسى في الاولين الصلاة بعد في الاخرين في والترديد
 ١٠ في الصلاة في خلال سورة الحمد وهو لا يقد مائة وتوحيده ولا يقرأ في خلال الحمد من
 ١١ غيرها فان فعل ذلك منع من امتثاله قراءة الحمد ولا تطل صلوة ه واد اقر اسوة
 ١٢ من الحمد لم يحركه وكان عليه اذ اقر الحمد ان يقرأ سورة بعدها في الظاهر من المذهب
 ١٣ ان قراءة سورة كاملة مع الحمد في الفرائض واجبة وان بعض السورة او اكثرها لا يجوز
 ١٤ مع الاحتياط عساه ان بعض السورة او قرآن من سورة بعد الحمد لا يحل لم يطل ان الصلوة
 ١٥ يكون في ذلك في حال الضرورة وكذلك في النافلة مع الاحتياط في الصحيح والصحيح
 ١٦ سورة واحدة وكذلك سورة الفيل واللاف لا يعضها في الفريضة ه وقد بينا ان قراءة الحمد
 ١٧ لا يسمها مع القدرة فمن لا يحسن وحسب عليه تعلمها فان خاف فوت الصلوة صلى ما
 ١٨ يحسن من قراءه وتكبير وتهيل وتسبيح ثم يتعلم فيما بعده ما يؤدى به الصلوة ولا يجوز
 ١٩ ان يقرأ القرآن بعد لغة العرب باي لغة كان في غير اللغة العربية على ما انزل الله تعالى
 ٢٠ ذلك قرأنا ولا تجزئه صلوة فليقرأ مع الدين مع كل تكبيرة مسبح في جميع الصلوات
 ٢١ فرائضها ونوافلها وعلى اختلاف اجوالها من صلوة قائم وقاعد وموم ومستلق وعلو
 ٢٢ عيد واستسقاء وصلوة جاره على اختلاف شرائعها في صلوة الخزانة وعند من مع الراس
 ٢٣ في السجود للتلاوة لا رعموم الا حاشي قصي ذلك فرائض الرفع قبل انتهائها التكبير
 ٢٤ فان لم يذكر الا بعد الاستها مضي في صلوة ولا يسي عليه وان تركه منع من اتمامه
 ٢٥ فضل وتوات ولا يحب منه الاعادة ويجوز ان تكبر للركوع وهو قائم ثم يرفع ويجوز ان

يمضي بها الى الركوع فاد اقر سورة بعد الحمد في الفريضة واد اذ الاساق الى غير ما حمله
 ذلك ما لم يحاور كصفتها الاسورة الكافرون والاحل صفة لا يسبق الى غيرهما الا في الظاهر
 يوم الجمعة فانه يجوز له الاساق عنهما الى الجمعة والمناقض وبقراءة الفريضة اي سورة
 مع الحمد الا اربع سور العزائم فانه لا يقرأها في الفريضة على حاله وافضل ما يقرأه
 في الفريضة بعد الحمد سورة القدر والاخلاص وسورة الحمد وهو محرم فيما سوى ه افضل
 ذلك ولا يقرأ في الفريضة السور الطوال التي خرج الوقت فرائها بل يقرأ القصار في
 الوسطية ويقرأ في الظهر والعصر والمغرب مثل سورة القدر واد افاض الله والحمد
 وما اشبهها وفي عشا الآخرة مثل الطارق والاعلى واد السما ان فطرت وما اشبهها وفي
 العداة مثل المنزل والمدثر وهما في وما اشبهها وان اقتصر على سورة الاخلاص في جميع
 الصلوة كان جازيا ويسحب ان يقرأ عداة يوم الاثنين والخميس سورة هلال في ليلة الجمعة
 في المغرب وعشا الآخرة الجمعة وسورة الاعلى وعداة يوم الجمعة الجمعة وهو
 الله احد وروي المناقض وفي الظهر والعصر والجمعة والمناقض وفي النوافل يقرأ من اى
 موضع سناما شاء ويجوز قراءة العزائم فيها فان قراها وبلغ موضع السجود يسجد فاد ارفع
 راسه من السجود قائما بالكبير فتتم ما بقى من السورة ان شاء وان كانت السجدة آخر السورة
 ولم يرد ان يقرأ سورة اخرى في الحمد ثم يرفع عن قراءة ويسمع ان يقرأ في السور القصار
 والافضار على سورة الاخلاص افضل ويسحب قراءة طائفة الكافرون في سبع مواضع
 في اول ركعة من ركعتي الزوال واول ركعة من نوافل المغرب واد ارفع من صلوة الليل واول ركعة
 من ركعتي الاحرام وركعتي الفجر وركعتي العداة اذ أصبح بها وركعتي الطواف وقد
 روي انه يقرأ في هذه المواضع في الاول وهو الله احد وفي الثانية طائفة الكافرون
 سبحان يقرأ في الركعتين الاولى من صلوة الليل تسبيرة طه والله احد في كل ركعة وفي الثاني
 الصلوة السور الطوال مثل الانعام والكهف والاحقاف والجوامع اذ كان عليه وقت فان
 قرب من الفجر خفف صلوة ويسمع ان يحضر بالقراءة في صلوة المغرب والعشا الآخرة في العداة
 فان خافت فيها منع من اعادة الصلوة وخافت في الظهر والعصر فان جهر فيها منتهيا
 وجب عليه الاعادة وان كان ناسيا لم يكر عليه شي واد اجهر فلا يرفع صوته
 بل جهر متوسطا ولا يخاف دور اسماع نفسه على ما شاءه ويسحب الجهر بالصلاة

ذلك وجب عليه تعليمه فان لم يتأت له ذلك وسوغ عليه لم يكر عليه شيء في قول من يقطع
 ٢ الصلوة سواء كان ذلك في حلال الحمد او بعده للامام والمأموم وعلى كل حال في سر كان
 ٣ او احفات في حوران يدعو الاسان في حال الصلوة مما يريد له دينه او دنياه ويبلغ على ريس
 ٤ القراءة وتربلتها ولا يجوز ان يقرأ في نفسه بل يدعي ان يسمع نفسه ذلك وتحرك لسانه
 ٥ الامام يسمع المأمومين التكبير في جميع الصلوة ولا يجوز من القرآن ما لا يسمع نفسه
 ٦ وقراه الا خرس ومن يراه لا يقدر على القراءة ان تحرك لسانه في حب القراءة في الاولين
 ٧ من كل صلوة في الاخيرين والثالثة من المغرب وهو محب من القراءة ويدعي ان يسمع نفسه
 ٨ في فاني القراءة في الاخيرين وما الاخيرين في الاولين له القراءة لبلان الصلوة
 ٩ من القراءة في وقت واحد في الاولين القراءة بعد في الاخيرين في وقت واحد في
 ١٠ في القراءة في حلال سورة الحمد وهو لا يسمع مائة وتوحيده ولا يقرأ في حلال الحمد من
 ١١ غيرها فان فعل ذلك منع من امتنا في قراءة الحمد ولا تنطلي صلوة في واداف اسره
 ١٢ من الحمد لم تحركه وكان عليه اذ اقر الحمد ان يقرأ سورة بعدها في الظاهر من المذهب
 ١٣ ان قراءة سورة كاملة مع الحمد في الفرائض واجبة وان بعض السورة او اكثرها لا يجوز
 ١٤ مع الاختيار عرانه ان بعض السورة او قرآن سورتين بعد الحمد لا يحل من طلال الصلوة
 ١٥ بوجه في ذلك في حال الضرورة وكذلك في النافلة مع الاختيار هو والصحي والموسر
 ١٦ سورة واحدة وكذلك سورة الفيل واللاف لا يسمعها في الفريضة في وقتها في قراءة الحمد
 ١٧ لا يسمعها مع القدرة فمن لا يحسن وجب عليه تعلمها فان خاف فوت الصلوة صلى بما
 ١٨ يحسن من قراه وكبير وتبليط وتبليط ثم يتعلم فيما بعد ما يؤدى به الصلوة ولا يجوز
 ١٩ ان يقرأ القرآن بعد الفريضة في وقتها في الفريضة على ما ان له الله في حلال
 ٢٠ ذلك قرائنا ولا تجزئه صلوة في وقتها في الفريضة على ما ان له الله في حلال
 ٢١ فرائضها وبوافيها وعلى اختلاف اجوالها من صلوة قائم وقاعد وموم ومستلق وقلوب
 ٢٢ عبيد واسلسقا وصلوة جازة على اختلاف سرانها في صلوة الخازنة وعند رفع الرأس
 ٢٣ في السجود للسلامة لان عموم الاحبار يفتي ذلك فاني في الرفع قبل انتهائها التكبير
 ٢٤ فان لم يذكر الاعد الاسهام في صلوة ولا في غيره وان تركه منع من اذنه
 ٢٥ فضل وثبات ولا يحب منه الاعادة ويجوز ان تكبر للركوع وهو قائم ثم يركع ويجوز ان

يهدى بها الى الركوع فاذا قرأ سورة بعد الحمد في الفريضة واداء الاسفال الى عشر فاحاله
 ٢ ذلك ما لم يحاور كصفتها الاسورة الكافرون والاحلام صفة لا يسمعها الا في الظهر
 ٣ يوم الجمعة فانه يجوز له الاسفال عنهما الى الجمعة والمنافق في الفريضة اي سورة
 ٤ مع الحمد الا اربع سور العنبر فانه لا يقرأها في الفريضة على حاله وافضل ما يقرأه
 ٥ في الفريضة بعد الحمد سورة القدر والاخلاص وسورة الحمد وهو محب فيما شئت
 ٦ ذلك ولا يقرأ في الفريضة السور الطوال التي تخرج الوقت يقرأ بها بل يقرأ القصار في
 ٧ المتوسطات ويقرأ في الظهر والعصر والمغرب مثل سورة القدر واذا اجاب عن الله والحمد
 ٨ وما اشبهها وفي عشا الاخرة مثل الطارق والاعلى واذا السمان فطرت وما اشبهها وفي
 ٩ الغداة مثل المنزل والمدثر وهل التي وما اشبهها وان قصر على سورة الاخلاص في جميع
 ١٠ الصلوة كان جابرا ويسحب ان يقرأ غداة يوم الاثنين والخميس سورة هل التي وليلة الجمعة
 ١١ والمغرب وعشا الاخرة الجمعة وسورة الاعلى وغداة يوم الجمعة الجمعة وهو
 ١٢ الله احد وروي المنافق وفي الظهر والعصر الجمعة والمنافق وفي النوافل يقرأ في
 ١٣ موضع ستا مائتا ويجوز قراءة العنبر فيها فان قراها وبلغ موضع السجود سجد فاذا رجع
 ١٤ راسه من السجود قام بالكبير فتم ما في من السورة ان شأ وان كانت السجدة اخر السورة
 ١٥ ولم يرد ان يقرأ سورة اخرى في الحمد ثم يركع عرقا ويبلغ ان يقرأ في النوافل السور القصار في
 ١٦ والاقصر على سورة الاخلاص افضل ويسحب قراءة طلال الكافرون في سبع مواضع
 ١٧ في اول ركعة من ركعتي الزوال واول ركعة من نوافل المغرب واول ركعة من صلوة الليل واول ركعة
 ١٨ من ركعتي الاحرام وركعتي التحرور يعني الغداة اذا أصبح بها وفي ركعتي الطواف وقد
 ١٩ روي انه يقرأ في هذه المواضع في الاول وهو الله احد وفي الثانية طلال الكافرون في
 ٢٠ سجستان يقرأ في الركعتين الاولى من صلوة الليل ليس مرة طلال الله احد في كل ركعة وفي الثاني
 ٢١ الصلوة السور الطوال مثل الاعان والكهف والانبيا والجواميم اذا كان عليه وقت فان
 ٢٢ قرب من المحرقف صلوة ويدعي ان يحضر القراءة في صلوة المغرب والعشا الاخرة في العلة
 ٢٣ فان خافت فيها منع من اعادة الصلوة وخافت في الظهر والعصر فان جهر فيهما منجها
 ٢٤ وجب عليه الاعادة وان كان ناسيا لم يكر عليه شيء واذا جهر فلا يرفع صوته عاليا
 ٢٥ بل الجهر متوسطا ولا خاف دور اسماع نفسه على ما يراه ويسحب الجهر بالقراءة

١ بواقي الليل وان جهر في بواقي النهار كان جازبا غير ان الاخفات فيها افضل وليس على النساء
 ٢ جهر بالفراة في سائر الصلوات وعلى الامام ان يسمع من خلفه الفراة ما لم يبلغ صوته خطا يلو
 ٣ فان احتاج الى ذلك لم يلزمه بل يقرأه وسقطا وسحب للامام ان يسمع من خلفه السجدة
 ٤ وليس على الامام في ذلك وتكره ان يكون على فيه لئلا يسمع من السجدة الفراة
 ٥ فان لم يسمع من السجدة لم يكرهه باسره واداغلاط الامام في الفراة ركب عليه من خلفه وادا
 ٦ اراد المصلي ان يتقدم يديه خطوة او اكثر امتسك عن الفراة وتقدم فاذا استقر به المكان
 ٧ عاد الى الفراة ويجوز ان يقرأ في الصلوة من المصحف اذ لم يحسن ظاهرا وادا امر المصلي
 ٨ بابه رحمة تدعى ان يسأل الله تعالى فيها وادامته انية عذاب جازان فيستغني عنها
 ٩ **فصل في ذكر الركوع والسجود واحكامهما في الركوع**
 ١٠ من اراد ان يركع في تركه عامدا او ناسيا بطلت صلوة اذا كان في الركعة الاولى وليس من
 ١١ كل صلوة وكذلك ان كان في الثالثة من المغرب وان كان في الركعة الاخيرة من المصلي ان
 ١٢ تركه متعمدا بطلت صلوة وان تركه ناسيا وسجد السجدة او واحدة منهما اسقط
 ١٣ السجدة وقام فركع ونهر صلوة وكما الركوع النحوي وتضع يديه على ركبتيه فركع
 ١٤ اصابعه ولا يبدل راسه ولا ترفعه عن ظهره وتساوي ظهره ولا يتبازخ وهو ان جعل ظهره
 ١٥ مثل شرج فان كان يديه على الخنجر الى حيث يملكه وضع اليدين على الركبتين ويرسلهما
 ١٦ وان كان احدهما على الارض والآخر على الركبة وارسل الاخرى والطمانيه واحده
 ١٧ الركوع وكذلك رفع الرأس منه حتى ينصب ويظهر واحده ومن قدر على السلام وعجز
 ١٨ عن الركوع صلى قائما فان قدر على الركوع وجب عليه ذلك وان لم يقدر عليه وامكنه
 ١٩ ان يعتمد على شيء حتى يركع لزمه الاعتماد عليه فان لم يمكنه ان يركع على سائر الركوع
 ٢٠ وقد انحى الى جانب لزمه ذلك فان لم يقدر على ذلك جازا راسه وظهره فان لم يقدر
 ٢١ عليه او ما يرايه وظهره وان كان عاجزا عن الاستناب لزمه اذا قام في صورته
 ٢٢ الا ان كان كثيرا وزنه فقام على جنب حاله فاذا اراد الركوع زاد على الاجنحة قليلا لئلا يثقل
 ٢٣ من حال القيام والركوع وان لم يقدر على طينته وبكفه ذلك وادا عجز عن القيام والركوع
 ٢٤ صلى جالسا فان قدر على القيام غسانه لحقه مستغفيرة سديدة تسحب له ان يتكلمها
 ٢٥ وان احتاج الى ما يستغفره مرعفا او جازبا ففعل وكان افضل وان لم يفعل صلى جالسا

١ كات صلوة ما صبه فاذا صلى جالسا ترتفع في حال الفراة وان اقر من جان وفي حال السجود
 ٢ على العادة فاذا جاؤفت السجود فان قدر على كمال السجود سجد وان عجز عنه وضع
 ٣ شيئا من سجدة عليه وان رفع اليه شيئا وسجد عليه كان اضحايرا وان كان محجوبا وضع
 ٤ يديه مثله سجدة وسجد عليه كان مكرها واجزا وان كان اكثر من ذلك لم يكره
 ٥ ومتى لم يمكن من السجود اصلا او ما اتى واجزا وادا قدر على القيام في خلال الصلوة قام
 ٦ وبني ولم يتطل صلوة فاذا قدر على القيام لم يحل من يديه احوالا اما ان يقدر عليه قبل الفراة او بعدها
 ٧ او في خلالها فان قدر قبل الفراة لزمه القيام ثم الفراة وان قدر عليه بعدها قبل الركوع وجب
 ٨ عليه القيام ثم الركوع عن قيام ولا يجب عليه استئناف الفراة وان عجزا لم يتطل صلوة
 ٩ وان قدر عليه في خلال الفراة وجب عليه القيام وانما الفراة وتمسك عن الفراة في حال قيامه
 ١٠ ليكون قيامه قايما وادا صلى مع امام فقرأ الحمد وسورة طويلة فحجز الامام عن القيام
 ١١ جاز له ان يعد وان صلى من وصفاه مفردا كان اولي من عجز عن الجلوس صلى على جنبه الا ان منفردا
 ١٢ كما وضع الميت في الخد فان عجز عن ذلك صلى مستلقيا مؤمنا بعينه هو فاذا صلى على جنبه
 ١٣ بعد رجلي الجلوس او جالسا وقدر على القيام انتقل الى ما يقدر عليه وبني ولا يتطل صلاة
 ١٤ من كان به وجع العين قبل ان يصلي قائما زاد في مرضك حازله ان يصلي جالسا او على جنبه
 ١٥ ثم تكبيرة الركوع مع باقي التكبيرات سنة مؤكدة على الظاهر من المذهب لا يبطل تركها
 ١٦ لها الصلوة عامدا كان او ناسيا وان كان نارا فاضلا وفي استحبابها من قال انها واجبة في تركها
 ١٧ متعمدا بطلت صلوة فاما تكبيرة الاحرام فلا خلاف انها ركعة على ما قدمناه في عدد
 ١٨ التكبيرات في الخمس الصلوات خمس وتسعون تكبيرة خمس منها تكبيرات الاحرام وتسعون
 ١٩ مستنونة منها خمس للقبول للظهر اثنان وعشرون تكبيرة وفي العصر والعشا الاخيرة ثلث شرح
 ٢٠ ذلك وفي المغرب سبع عشرة تكبيرة وفي الحج اثنا عشرة تكبيرة تكبيرة الاحرام
 ٢١ وتكبيرة الركوع وتكبيرة السجود وتكبيرة رفع الرأس منه وتكبيرة العود اليه وتكبيرة
 ٢٢ الربع من الثانية وفي الركعة الثانية مثل ذلك الا تكبيرة الاحرام وانها تسقط وتكبر
 ٢٣ بدلها للقبول فتصير اثني عشرة تكبيرة اركان صلوة الحج وركعتي المغرب
 ٢٤ في الركعة الثانية خمس تكبيرات وتسقط تكبيرة الاحرام وتكبيرة القبول فتصير
 ٢٥ سبع عشرة تكبيرة وان كانت رابعة في الاصل اثنا عشرة تكبيرة على ما قدمناه

وفي الآخر عشر تكبيرات يكون الجميع في الرباعيات اثنان عشر وتكبيره وفي افعالها
 من اسقط تكبيرات الصوت وجعل بدلها التكبير عند القيام من التشهد في الثاني الى الثالثة
 وجعل التكبيرات اربعا وتسعين تكبيرة والمنصور من المشروح ما فصلناه ومركب للصوت
 قال عند القيام من التشهد الاول الى الثالثة بحوال الله وقوته اقوم واقعد كما يقول عند القيام من
 الاول الى الثانية وهو الذي اعلم عليه واقبى به واول ما تجزى من الركوع ان يحج الى موضع يملكه
 وضع يديه على ركبتيه مع الاحتيان وما زاد عليه فمندوب اليه في السجدة في الركوع
 او ما يقوم مقامه من الذكر واجب بطل تركه من عمدا الصلوة وان تركه ناسيا حتى رفع
 راسه لم يترك عليه شيء واول ما تجزى منه سجدة واحدة وافضل منه تلك تسبيحات وافضل
 من ذلك خمس والكمال في سبع وان جمع بين التسبيح والرباعيات افضل ويكره الفراه في حال
 الركوع والسجود والتشهد وليس بطل للصلوة في الركوع والرباعيات واجب في تركه سجدة
 فلا صلوة له وان تركه ناسيا وسجد مصي في صلوة وقول سمع الله لمن حمده عند الركوع
 مسخت ولا ارفع راسه قبل الامام وهو مقتضى به عاذا الى الركوع لرفع يديه وللمنكر
 مقتضى به فلا يعيد لانه يزيد في الصلوة في واد الهوى الى السجود ثم تنكب في رفع الرأس عن
 الركوع مضي لانه قد انقل الى حاله اخرى فان ركع ثم اعترضت به علة منعته عن الركوع
 والاعمال لم يركع عليه الرفع بل سجد غير ركوعه فان زالت العلة وقد هوى الى السجود
 مضي في صلوة سواء كان ذلك قبل السجود او بعده ويكره ان يركع ويديه تحت ثيابه وسجد
 ان يكون باردة او في كفه فان خالف لم يفسد صلوة والا ما من يرفع صوته بالذكر عند الركوع
 ويخفي الامام ومعه والمسبوق للقيام والامام قول سمع الله لمن حمده وان قال بئال الله الحمد
 لم يفسد صلوة في واد ارفع ويقي يدعوا او يقر اسما مضي في صلوة ولا شيء عليه في
 فاذا انصب قائما رفع يديه بالتكبيرات والهوى الى السجود كنسوع وحضوع وتلقي الارض
 سديته ولا يلقاها ركبة فاذا سجد سجد على سبع سجدة عظيمة فريضة الجبهة والسر والركن
 وظهر اصابع الرجلين ثم عمر رانقه سنة في السجود فرض في كل ركعة في فعتس
 في ركعها او واحدة منهما من عمدا فلا صلوة له وان تركها ناسيا فلا صلوة له وان ترك واحدة
 منهما ناسيا ففأها بعد التسليم وسجد سجد في السجود وان ترك سجد من ركعتين ففأها
 بعد التسليم وسجد سجد في السجود من ترك سجدات من اربع ركعات

فأها كلها بعد التسليم وسجد سجد في السجود اربع مرات ولا يجوز السجود على خوض
 العمامة ولا على شيء هو كاسية ولا على شيء من جوارحه مثل كفه الا عند الضرورة
 على ما قدمناه وكشف الجبهة واجب في حال السجود والاعضا الاخران كسبها كان
 افضل وان لم يكتشفها كان جابرا فان وضع بعض كفيه او بعض ركبتيه او بعض اصابع رجليه
 اخراه عنه في والكمال ان يضع العضو بتمامه والطمأنينة في السجود واجبه وهناك حتى
 ان يكون مخوبا تجافي من فقهه عن جنبه وتقل بطنة ولا يلفه بخدبه ويضع يديه جدا
 منكبه ويضم اصابع يديه ويوجهه من الجوانب ولا يخط صدره ولا يرفع ظهره فيجوز به
 ويرجح من خدبه والذكر في السجود فريضة من تركه من عمدا بطلت صلوة وان
 تركه ناسيا حتى يرفع راسه فلا شيء عليه في واد ما كثره سجدة واحدة والاركان افضل
 والفضل في خمس والكمال في سبعة وان جمع بين التسبيح والرباعيات المخصوص بذلك كان
 افضل ثم يرفع راسه من السجدة الاولى والرفع منها فريضة والطمأنينة فيه واجب
 سجد ان جلس من السجدة من جلسة الاستراحة ثم سجد الثانية على يمينه الاولى سوا فادا
 رفع راسه منها طهر الاستراحة والافضل ان جلس متورا كما وان جلس من السجدة بعد
 الثانية فمقبيا كان ايضا جابرا ثم يقوم بعد رها معتمدا على يديه فاذا انصب قائما على الركعة
 الثانية على يمينه الاولى وهب بعد الفراغ من الفراغ قبل الركوع ويرفع يديه الى الهوى في السجدة
 ويدعوا بما سنا وافصله كلمات الفرح وان قبت بعينها كان جابرا في الهوى سبعة
 في جمع الصلوات في افعالها ونوافلها ومجملها قبل الركوع بعد الفراغ من الفراغ لا ينبغي
 تركه مع الاحتياط في حال اليقظة فان لم يحسن الدعاء سجد تسبيحات وان ترك الصوت
 عامدا لم يطل صلوة ويكون ناسيا كافيلا وان تركه ناسيا ففأها بعد الانتصاب في الركوع
 فان فاته فلا قضاء عليه في واد انه ينقصه بعد التسليم وان كانت الصلوة ناسيا في ففأها في
 واحد في الركعة الثانية وكذلك باقي الصلوات في كل ركعتين الا يوم الجمعة فان على الامام
 ان يفتي قنوس في الركعتين الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع والصوت في الفراغ
 اكتمل منه في النوافل وفيما كثر فيهما بالهراة اكتمل مما لا يخبر ولا ناسيا من عواذ الله به
 ودناه بما سنا من سجدات الفراغ خمسة عشر موصفا اخر الاعراف وفي الركعة في
 الكل وفي السجدة في مريم وفي موضع من ارجح وفي الفرقان في المملو في الركعة

ولا يطهر

في الركعة

وفي صوم في حرم السجدة وفي الحرم وفي السما انسقت وفي اقراسم ربك اربعة منها وفي
 في الراس سجدة وحرم السجدة والحرم وافراسم ربك والباقي سنة وقد بينا ان العرايم لا تقرا
 في الراس فاما في الباقي فلا بأس بقراها فاد انما في موضع السجود سجدت في غير مكانه
 ويرفع يديه ويكبر وتلك الحكم اذا قرأها خارج الصلوة فان كانت السجدة في آخر السورة
 قام من السجود وقرا الحمد او سورة اخرى او انه من الراس سجدت عن قراءة وقام واذا
 صلى مع قوم فركعوا سجدة العزيمة في الصلوة او ما اباه وحسب سجدة العرايم على القاري
 والمستمع وسجدت للسمع اذا لم يكن مضطرا فاد ان كان خارج الصلوة وقرا او سمع سجد
 من العرايم وحسب عليه السجود وليس عليه اذ اراد السجود تكبيرة الافتتاح بل كبر
 اذا رفع راسه منها وليس بعد تشهد ولا تسليمه واما سجدة التوافق فان قرأها في الراس
 فلا سجد وان قرأها في التوافق سجدت شأوا وهو افضل وان تركه كان جازيا وحسب للحائض والحائض
 ان سجدت للعرايم وان لم تخر لها قرأه وحسب لها تركه وموضع السجود من حرم السجدة
 عند قوله ان عسى ان يهتكوا به وجوههم في الدين ويحسبوا انهم لا يؤمنون وحسب
 بركه في الاصل انما التوافق من الصلوة فاما سجدة التوافق فانها تكرر عند طلوع الشمس
 وغروبها وان يقول المصلّي ان قرأ سورة العرايم في سجد من الراس ولا يقرأ موضع السجود
 ان ينقل الى غيرها من السور كان جازيا ومن قرأ اسم موضع العزيمة وحسب عليه ان سجد
 كلما اعاد الموضع الذي فيه السجود فان قرأه سجدة العزيمة او سجد بها وحسب عليه فاد
 واما النافلة فان شأها وان لم يقضها لم يكن عليه شيء وسجدة التكرار مسجدة عند
 الخديعة الله ورفع المصارع وعقب الصلوات وسجدت فيها العفص وليس فيها تكبير
 الافتتاح ولا تشهد ولا التسليم وسجدت ان تكبر اذا رفع راسه من السجود
 وموضع السجود من قضاها سجدت الراس الى الجبهة اي شيء وقع منه على الارض جزاءه فان كان
 هناك كمال الخراج ولم يمس من السجود عليه سجد على احد جانبيه فان لم يتكبر سجد
 على قدمه وان حصل الموضع الاول خفزة جعله فيها كان جازيا وسجدت ان يكون موضع
 سجودها نسا وبالموضع قيامه ولا يكون ان وقع منه الا مقدار ما لا يعتد به مثل ان
 وما استسها فان كان اكثر منه لم يكن جازيا فص
 التسليم وسأله حكاهم التسليم الصلوة فمن واجب الاول والثاني والثالثة والاربع

سجدة واحدة في كل ركعة

وفي كل ركعتين من الصلوات من تركها او واحدا منها من غير ان يركعها او تركها
 او واحدا منها ناسيا حتى فرغ من الصلوة قضاها بعد التسليم واعاد التسليم بعد التسليم
 الاخير وان كان ترك التسليم الا وقرأه وليس عليه تسليم بعد التسليم يسجد على خمسة
 احاسن الجلوس والسجدة تارة والصلوة على السجدة والصلوة على الاله فهذه الخمسة لا خلاف بين
 اصحابنا فيها انها واجبة والسادس التسليم فهي اجابا من جعله فرضا ومنهم من جعله نفلا
 وصفه الجلوس ان يركع متورك ان يضع ظاهر رجله اليمنى على باطن رجله اليسرى ويضع يده اليمنى
 على فخذه اليمنى واليسرى على فخذه اليسرى ويسطرها مضمومة الى صابع وهذه الالة
 مستوية ويطمير فيه وهو فرض وتشهد السجدة يسجد وهو اقل ما تجزئه في التسليم والصلوة
 على السجدة صلى الله عليه وآله فان قصر شي من ذلك فلا صلوة له وكما ان ادعى ذلك من الا
 لفاظ الواردة فيه فهو زيادة في العبادات والتواب ومن ترك التسليم ناسيا او شامنا
 قضاها بعد التسليم طالت المدة ام قصرت وسجد سجدتي السهو على قول بعض اصحابنا وعلى قول
 الناقض وهم الاكثر ليس عليه ذلك اعاد الصلوة هو واذا ادرك المأموم امامه في صلوة
 المغرب في الركعة الثالثة فدخل معه في صلوة حلت معه في التسليم الذي هو فرض الامام وهو
 له في ذلك ولا يعتد به لنفسه فاد اسلم امامه قام وصلى ما عليه فيصلي ركعة اخرى لحسبها
 وهو التسليم الاول لم يصلي الثالثة وحسب عقيبها وهو التسليم الثاني ويكون صلى ثلث ركعات
 ثلث جلسات وينقد ان يركع جلسات وهو اذا ادركه في التسليم الا واطاه جلس
 معه فاذا قام قام معه في الثالثة الامام وهي اوله له فجلس معه عقيبها بتعالا امامه فحصل له
 جلسة على سبيل النسخ فاد اسلم الامام قام وصلى بقية الصلوة وقد بقي له ركعتان على عقيب
 كل واحدة منهما فحصل له اربع جلسات فاما اربع جلسات في الرباعيات فهي اربع لا اربعة
 لحق الامام في الركعة الثانية فاد احسب الامام بعد ما جلس هو بتعاله فاد اصابه معه الثالثة
 وهي ثابته له حلت هو لنفسه عقيبها تسليما حقيقيا ولحق بالامام في الركعة له حلت
 بتعاله فاد اسلم الامام قام وصلى الرابعة لنفسه وحسب عقيبها فحصل له اربع جلسات اثنان
 للامام واثنان له من احسن التسليم والصلوة على السجدة التسليم وحسب عليه ان يتكبر ذلك
 اذا كان عليه وقت فارضا في الوقت اتى بها بحسبه ويتعلم لما استأنف من الصلوة ومن قال ان
 ان التسليم سنة لقول اذا قال السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين فقد خرج من الصلوة ولا

١١٥

على ان يركعها او تركها او واحدا منها

سجدة واحدة في كل ركعة

حور اللفظ بذلك في السجدة الاولى ومن قال انه فرض في سجدة واحدة مخرج من الصلوة ولم ي
ان ينوي بها ذلك والناحية بنوي بها السلام على النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة واحدة والناحية بنوي بها
اربعة اصرب الماموم والمنفرد يسلمان تحاة القبلة والماموم الذي لا اخرج على ساربه سلام
بسمه ومن كان على ساربه غيره يسلم بسمها لا هو ويسحب الانصراف من الصلوة
عن الميم وان خالف كان جائزا وقد ترك الافضل وينبغي ان يكون نظره في حال السجدة الى حجرة
لا يلفت بسمها وشمها لانه فاد اسلام كثير يثارا بعبادته الى سجنه اذ منه ونعقب بعبادته
بما تنام من الدعا فان العقيب مرغبت فيه عقب الفرائض والبرعائه مرجو ولا سرك السج
فاطمه عليها السلام خاصة وهي اربع ويلتوي تكبيرة وثلث ويلتوي تحميدة وثلث ويلتوي
بيد بالكبير من التمجيد ثم السجدة وفيها محابا من قوله التسبيح على التمجيد وذلك
جائزا فاما الادعية في ذلك فليست وافضلها ما تصدر عن صدره اليه وخالف الطوية
استوفينا ذلك في مصباح المبتدئ لا نطيل ذكرها هنا فض
في ترك الصلوة وما يقطعها من ترك الصلوة على ضربين مفروض ومسنون فالمفروض
اربعة عشر تركا لا يكتف ولا يقول المبر لا في خلال الحمد ولا في اخرها ولا يلفت الى ما وراءه
ولا يكلم بالنس من الصلوة سوا كان متعلقا بالصحة الصلوة او لا يكون تركا ولا يفعل
فعلا كثيرا ليس من افعال الصلوة ولا يحدث ما ينقض الوضوء من البول والغائط والريح او اسمها
او جماع في فرج او مس من بيت برد بالموت فل يظهره بالغسل ولا يان يحرق ولا يتأفف مثل
ذلك يحرق ولا يتعفه فاما التيسر فلا بأس به وهذه التروك الواجبة على من ارادها
من حصل عامدا كان او ناسيا ابطال الصلوة وهو جميع ما ينقض الوضوء فانه اذا سقط الوضوء
انقطع الصلوة وقد روي انه اذا سبقه الحدث جاز ان تعيد الوضوء وتبني على صلوة ولا
حوط الاول والثاني الا حرمي حصل ساهيا او ناسيا او للتقية فانه لا يقطع الصلوة وهو
كل ما عدا انوافض الوضوء فانه من غير عمد واجب منه استئناف الصلوة ويطع الصلوة
انصاما لا يتعلق بفعله لا بداعا على ما قد مناه وهو خمسة اسباب الحضر والاستحاضة والنفاس
والنوم والغالب على التسليم والبرص وكل ما اثر في العقل من الاعما والجور ومن اعقد انه
فرغ من الصلوة لشيء من ذلك عامدا فانه لا يفسد صلوة من ان يسلم في الاولين ناسيا
ثم يتكلم بعده عامدا ثم يذكر انه صلى ركعتين فانه يبنى على صلوة ولا يطل صلوة وقد روي

انه اذا كان ذلك عامدا قطع الصلوة والا والحوط هو الحدث الذي يفسد الصلوة
هو ما يقطع بعد التحريم الى حين الفراغ من كمال التشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
واله فمن حدث فيما سجد لك بطلت صلوة هذا على قول من يقول من محابا ان السلام
ليس بواجب ومن قال انه واجب قال بطلان المفسد والا ولا يظهر في الروايات والناحية
لحوط للعبادة به والعمل بالليل لا يفسد الصلوة وحده ما لا يسمى في العادة كثيرا مثل
انما الى شئ او فلاحه او عقر او تصفيو او ضرب جابط ثلثها على حاجة وما اشبهه
والاكل والشرب يفسدان الصلوة وروي جوار شرب الماء في صلوة النافلة وهالا
ممكن الحر منة مثلها يخرج من الانسان فانه لا يفسد الصلوة ان رادته والجامر
حسبه الله لا يفسدها وان كان لمصه او امر دنا وى فانه يفسدها فاما التروك
المستوية فليست بتركها لا يلفت بسمها ولا ساهيا ولا يتناب ولا يمتطا ولا هرع
اصابعه ولا يعت لمحيته ولا يسي من حواجه ولا ينبغي من السجدة ولا يثني ولا يثني
فان عرض له شئ من ذلك اخذه في ثيابه او رعيه تحت رجله او مسها او شمها ولا يرميه
كاه القبلة ولا ينفخ موضع سجوده ولا يثاوه بحرف فلما حرق فانه كلام يقطع
الصلوة وهذه المستويات من حصلت عامدا كان او ناسيا لم ينطل الصلوة فاما انقصها
ومن نوى الصلوة ثلثه بطول لم يقطع لم ينطل صلوة من قبل القبلة والبرعوت جابر
في الصلوة والا فضل دقها اذ ارعف في صلوة انصرف وغسل الموضع والبول ان
اصابه ذلك لم يبن على صلوة ما لم يحرف عن القبلة او يكلم بما يفسد الصلوة فالحرف
او يكلم من عمدا اعاد الصلوة ولا يقطع الصلوة ما يمتن من ربه من كلب او دابة او رجل
او امرأة او سبي من الحيوان والا فضل ان يجعل يديه بين يديه او يستر او يستر
واد اعطس في صلوة حمد الله وليس عليه سبي هو اذ اسلم عليه وهو في الصلوة
مثل ذلك فهو سلام عليكم ولا يبول وعليه السلام واد اعرض له ما كانه من سج
او غردودعه عن هسه فان لم يحركه الا يقطع الصلوة وقطعها واستأنف ومن راي رايه
له انقلبت او غر بما خاف فونه او ما لا خاف ضياعه او غر بها خاف هلاكه او
جر بها الحق او شيا من ماله او طفلا خاف سقوطه حار له ان يقطع الصلوة ويستأنف
من ذلك ثم استأنف الصلوة ولا يصلي الرجل بعقوص الشعر فان صلى كذلك عمدا

١ وفي احكامها من هذا الذي يوجب استئناف الصلوة في هذه الصلوات التي ليست باعادات
 ٢ ومن ركع فلا يدري كم صلى اعادته والقسم الثاني وهو ما لا حكم له في اتى عشر مواضع
 ٣ من كثرة سهوه وتواتر وقيل ان ذلك ان يسمى بركعتين متواليه ومن شك في سعيه وانقل
 ٤ الى حيره مثل من شك في تكره الافساح وهو في حال الفراه فان شك في الفراه كثر واعاد
 ٥ الفراه وان شك في الفراه في حال الركوع او في الركوع في حال السجود او في السجود في
 ٦ حال القيام او في السجود الاول وقد قام الى المائنه فانه لا يلحق الله ومعه في صلوة قبل
 ٧ شك في المائنه فانه تحدد السجدة ان كان في وقت مجليها وان انقل الى حالة اخرى وفي
 ٨ صلوة في فان في قوائمه نوى ولا يدري نوى في صلاته لا استئناف الصلوة احتياطاً في
 ٩ سعي في المائنه او سعي في سهوه او سعي عن سعي الركوع حتى يرفع او عن سعي السجود
 ١٠ حتى يرفع فانه يرفع في صلوة لانه اسفل الى حالة اخرى واماماً بوجوب تلاوته اما في حال
 ١١ او بعده ففي تسبيح مواضع من سعي عن قراءة الحمد حتى في اسورة اخرى في الحمد واعاد
 ١٢ السورة في من سعي عن سورة بعد الحمد في الركوع فانه ركع في ومن شك في الفراه في
 ١٣ فانه لم يركع فانه ركع فان ذكر انه كان في الركعة في من سعي في الركوع وهو
 ١٤ فانه ركع فان ذكر انه كان ركع ان سئل نفسه ان سألها في من سعي في تسبيح الركوع وهو
 ١٥ ركع في من سعي في السجود او في واحدة في سجدة في من سعي في سجدة في واحدة في من
 ١٦ فان ذكر في سجدة كان سجدة ما عدا الصلوة وان كان راد واجد لم يجب عليه الاعادة
 ١٧ في من شك في السجدة الاول وذكر وهو فانه رجوع في سجدة فان لم يذكر حتى ركع في من
 ١٨ صلوة وقضاه بعد التسليم وسجد سجدة في السجدة ومن سعي في سجدة واحدة وقام ثم
 ١٩ ذكر انه لم يسجد في الركوع رجوع في سجدة فان ذكر بعد الركوع في من سعي في صلوة
 ٢٠ وقضاه بعد التسليم ومن سعي في السجدة الاخرى حتى تسلم وقضاه بعد التسليم او كان
 ٢١ واماماً بوجوب الاحتياط في خمسة مواضع من شك فلا يدري صلى بركعتين او بركعة او بركعة
 ٢٢ في سائر وقت طوبى له في الثلاث وثم فاد استلم صلى ركعة من قام او ركعتين من طوس
 ٢٣ في ذلك من شك في الثلاث والاربع ومن شك في الثلاث والاربع في على الاربع ماذا
 ٢٤ استلم صلى ركعتين من قام ومن شك في الثلاث والاربع في على الاربع في صلى
 ٢٥ ركعتين وقام او ركعتين من طوس فان غلب في طوبى في احدى هذه المواضع احدى

عمل عليه كراغنية الطن في جميع احكام السهو يقوم مقام العلم على السواء ومن
سهى في النافلة سعى على الاقل فان سعى على الاكثر جازيه واماما نوح الجبران في سجدة السهو
فخمسة مواضع من تكلم في الصلوة ساهيا ومن سلم في الاول من ناسيا ومن سعى في السجدة
الاولى حتى ركع في النافلة قضاء بعد التسليم وسجد سجدتي السهو ومن ركع
واحدة من السجدة حتى ركع فيما بعد فضاها بعد التسليم وسجد سجدتي السهو
ومن سجد في الاربع والخمسة على الاربع وسجد سجدتي السهو ومن اجلس في الاربع
قام في حال عود او بعد في حال قيام فلا فاه كان عليه سجدة السهو ومن سجد
سجدتي السهو واحدة منهما فالا حوط ان ياتي بهما فان انقل الى حال اخرى لم يلزم اليه
ومن سعى شهوة او اياكثر منهما ما يوجب سجدة في السهو وليس عليه اكثر من سجدة في
السهو لان زيادته يحتاج الى دلالة وان قلنا ان كل ما كان فيه منه سجدة السهو اذا جمع
مع غيره لا يداخل ووجب سجدة السهو لكل واحد من ذلك يعنى الاخبار كان سجدة
في سجدة السهو واجبتان فمن تركهما وجب عليه اعادة بهما فان نظا والاركان معي
ولم يجب عليه اعادة الصلوة واعاد لهما وليس للطول جبا اذا بلغه سقط عنه
الاعادة هو لا سهو على المأمور اذا حفظ الامام فان سعى الى الامام وجب عليه سجدة
السهو ووجب على المأمور اتباعه في ذلك فان كان المأمور ذا كرا لا مأمور
بشه عليه ووجب على الامام الرجوع اليه فان لم يذكره كان على الامام سجدة السهو
ووجب على المأمور ايضا اتباعه في ذلك وقد قيل انه لا يجب لانه متيقن ومتى سعى المأمور
والمأمور فيما يوجب الاستسفاف استأنفوا وفيما يوجب الجبران والاحتياط فعلوا
ذلك هم واداسجد الامام سجود السهو وسجد من خلفه انما معه فان لم يسجد الامام عمدا
او ساهيا سجدا المأمور فان كان امامه قد سبقه بغير صلوة سجد بهما بعد ذلك فاتباعا
للإمام فان سجدا الامام واحدة وليجرت كان على المأمور ان ياتي بالتانيه في واداهل مع الامام
في اثنا صلوة مثل ان ركع ودر صلى ركعة مكبر ودخل معه فمات في الصلوة فيه
سئل ان احب المأمور اذا سعى الى الامام فمات في الصلوة والتانيه اذا كان قد سعى فيما مضى
قل دخول المأمور في صلوة معه فاما التانيه وهي ان يكون قد سعى فيما مضى وان كان
آخر صلوة الامام وقد بقي على المأمور ركعة لم يخل الامام من امرين اما ان يسجد للسهو او ركع

١ فان سجد للسهول لم يتبعه المأموم وكذلك ان تركه عامدا او ساهيا لم يحس عليه اختياره لان
 ٢ سجد في السهول لا يكون الا بعد التسليم وقد انقضت التسليم من ان يكون مقفيا به فلا يحس
 ٣ عليه اتباعه فاذا لم يتبعه وقضى صلوته لم يحس عليه الاختيار بهما لانه انما كان يتبع الامام
 ٤ في سهوه وفي هذه الحال ليس هو مؤتمرا به واما الخلة الاولى وهو ان سجد امام كان فيها
 ٥ بعد فاد اسلم الامام وسجد للسهول لم يتبعه المأموم في هذه الحال ويخرج حتى يتم صلوته
 ٦ وباني سجد في السهول لا سجد في السهول لا يكون الا بعد التسليم وهو لم يسلم بعد لان
 ٧ عليه فانيا من الصلوة بخارج اتيه وارجل الامام سجد في السهول عامدا او ساهيا
 ٨ اتي بهما المأموم اذا فرغ من الصلوة لانهما جازان للصلوة فلا يجوز تركهما وهو قد بنا
 ٩ ان سجد في السهول لا يجازي الا في خمسة مواضع وفي اصحابنا من قال يجازي في كل زيادة وفي
 ١٠ نقصان وعلى هذا يجازي في كل زيادة على افعال الصلوة او ساهيا فرضا كان او نفلا و
 ١١ كذلك في كل نقصان فعلا كان او سهوا نفل كان الا ان الاول اظهر في الروايات والحمد
 ١٢ لله سجدنا السهول وموضعها بعد التسليم سواء كان له زيادة او نقصان وفي اصحابنا من قال
 ١٣ ان كانت الزيادة كانتا بعد التسليم وان وجبتا لنقصان كانتا قبل التسليم والا فلا يظهر
 ١٤ فاذا اراد ان سجد في السهول واستفتح بالكبر وسجد عقيبته ويرفع راسه يعود
 ١٥ الى السجدة الثانية ونحو ذلك فيهما اسم الله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 ١٦ بركانه وغير ذلك من الاذكار بعد ما تسلم بعد ما تسلم باي الاستسناد في السهول
 ١٧ على النبي واله ويسلم في فصل في جمل قصاص الصلوات وخطبها في جملها
 ١٨ من يفتونه صلوة على ضرب من احد مما كان في خطبها والآخر من يجز مجاطبا بها الامام
 ١٩ يجز مجاطبا بها المولى من قضاؤها وذلك مثل المحنوز والمغمى عليه ومن العمد سجد
 ٢٠ فعل الله تعالى فانها ولا يجب عليهم قضا ما يفتونه من الصلوات اذا افاقوا الا الصلوة التي
 ٢١ يفتقون وفيها وقد بقي مقدار ما يؤدونها او مقدار ركعة على ما عني بيانه فليزعم
 ٢٢ حليدا او لها فان فرطوا كان عليهم قضاؤها وما سواها فليس عليهم قضاؤها وروى
 ٢٣ انهم يقصرون صلوة يوم وليلة وروى ليلة ايام وذلك مجموعا على الاستحباب ويجزى
 ٢٤ هو لا الخاف فان يفتونها في حال المحن لا يلزمها قضاؤه على حال الامانة وفي وقت
 ٢٥ او عصه على ما تقدمت القول فيه واما من كان مجاطبا بها ففاته على ضرب من احد

في وقتها

١ لا يلزمه قضاؤها والباقي يلزمه القضا فالاول من كان كافرا في الاصل فانه اذا فاته الصلوة
 ٢ حال كفره لكونه مجاطبا بالشرع فلا يلزمه قضاؤها على حاله والصواب الاخر وهو من
 ٣ يلزمه القضا وهو كل من كان على طاهر الاسلام كامل العقل والعافا جميع ما يفتونه من الصلوات
 ٤ من من غير يلزمه قضاؤها حسب ما فاته وكذلك ما يفتونه في حال السكر او تناول الاسباع
 ٥ الموقدة والموسومة كالنبح وغيره وفي حال اليوم المعتاد فانه يجب عليهم قضاؤه على كل
 ٦ حال وكذلك من كان مسلما فان يذ فاته يلزمه قضا جميع ما يفتونه في حال زنده من العبادات
 ٧ ووقت الصلوة الفاتية حين ذكرها اي وقت كان قبل او بعد او في وقت ينصو وقت صلوة
 ٨ حاضرة فان دخل وقت صلوة حاضرة ودخل فيها في او وقتها لم يذكر ان عليه صلوة فانه
 ٩ نقل يئنه الى ما فاته ثم استأنف المحاضرة ما دل لك انه اذا فاته صلوة الظهر فانه يصليها
 ١٠ ما دام بقي الى اخر الوقت مقدار ما يصلي الظهر فانه عند ذلك يصلي الظهر ويعود الى القاعة
 ١١ وفي اصحابنا من يقول يصلي القاعة ما دام بقي من النهار مقدار ما يصلي فيه الظهر والعصر
 ١٢ يبدأ بالظهر ثم العصر فان لم يبق من النهار الا مقدار ما يصلي فيه العصر يبدأ به ثم يصلي الظهر
 ١٣ فان كان دخل في العصر ما بينه وبين الوقت الذي ذكرناه نقل يئنه الى الظهر ثم يصلي بعده
 ١٤ في العصر وكذلك متى دخل وقت المغرب وعليه صلوة صلى القاعة ما بينه وبين ان يركع
 ١٥ السجدة فقدر ما يصلي فيه تلك ركعات فان ركبها لمغرب فقل ذلك ثم ذكر نقل يئنه الى التي
 ١٦ فاته ثم استأنف المغرب واذا دخل وقت العشاء الاخرة وعليه صلوة صلى القاعة ما
 ١٧ بينه وبين نصف الليل ثم يصلي بعدها العشاء الاخرة فان انقصف الليل بدأ بالعشاء الاخرة ثم
 ١٨ القاعة واد اطلع الفجر وعليه صلوة فليصلها ما بينه وبين ان يركع الى طلوع الشمس مقدار
 ١٩ ما يصلي فيه ركعتي العشاء فان بدأ بهما نقل يئنه الى التي فاته ثم يصلي فيه ركعتي العشاء في وقت
 ٢٠ فاته صلوة كثيره وتحققها قضاها كما فاته بدا بالاول فالاول حتى يقضيها كلها ثم
 ٢١ دخل في جرد المكران لم يدخل فان قدم منها سبعا على سبعمائة وخمسة الى احدى القاعات
 ٢٢ عليه السلام لا صلوة لم عليه صلوة في ولما رواه عن راره عن ابي عبد الله عليه السلام في
 ٢٣ الحنبر الطويل الذي فيه كفاية قضا الصلوات وقال له اقض الاول فالاول في مثال ذلك ان
 ٢٤ يكون قد فاته خمس صلوات ويكور او ما فاته الظهر فانه سعي ان يقضي او لا الظهر ثم
 ٢٥ يرتب بعد العصر الى تمام الحنبر صلوات فان قضا اول العصر والمغرب قبل الظهر

الى وقتها

لم يحركه واحتاج الى اعادةه ومتى كانت عليه صلوات كثيرة فانه تقضى اولها ولا فائدة في
 وقت صلاة حاضرة قطع القضا و صلى فريضة الوقت ثم عاد الى القضا على الترتيب ثم فاما الصلوات
 التي يؤتيها في اول وقتها قبل ان يعلم ان عليه صلوة فانه لا يبطل اداؤها الكون بها مرتبة على الوقت
 سواء اداها في اول وقتها او في اخر الوقت اذا لم يعلم ان عليه قضا فان علم ان عليه قضا وادى
 فريضة الوقت في اوله فانه لا تجزئه فاذا اخرج وقتها صارت مثل سائر الفوائت وتثبت عليها
 ومن دخل في صلوة نافله ثم ذكر ان عليه فريضة قل ان يخرج منها استأنف التي فانه لم يستأنف
 الفارقة ومن قاسه صلوة واحدة من الحضر ولا يبدى انها هي صلى اربعاً ولبس ثوبين بالليل
 المعرب وبالسبب العدة وبالاربع اما الظهر والعصر والعشا الا حرة فارقاه صلوة
 واحدة مرات كثيرة وهو يعلمها بعينها عزائه لا يعلم كم مرة فانه صلى من تلك الصلوة
 الى ان يغلب على ظنه انه قضاها او زاد عليه فان لم يعلم الصلوة بعينها صلى في كل وقت
 واربعاً ولبس الى ان يغلب على ظنه انه قضاها عليه ومن قاسه صلوة فريضة لم يرض لغيره
 لزومه قضاؤها وان ادى ركنه الوقوف وحسب على وليه القضا عنه ومن قاسه صلوة في الحضر
 فذكرها وهو مسافر قضا صلوة الحاضرة وان قاسه في السفر وهو حاضر قضا صلاه مسافر
 هم واما المريد الذي يستأنف فانه تقضى كل ما يقونه من الصلوات والصوم والركوة اذا
 حال عليه الحول في حال الزيادة وكذلك ان كان فانه سيترك ذلك قبل ان ينادى وحسب عليه
 ان يهتبه اذا عاد الى الاسلام وان كان مخرج حجة الاسلام فلان يترك ما كان يتركه عاد الى
 الاسلام لم يجب عليه اعادة الحج وما لم يحقه من والى العقل والاعمال في حال الارتداد على
 صبر من احدهما ان يكون بفعله من شرب المسكر والنجس والشرق وما شابه ذلك مما
 ثبت العقل فانه يجب عليه اعادة ما يقونه في تلك الحال وان كان في العقل يسي من فعل الله
 مثل الخمر والاعمال فانه لا يجب عليه قضا ما يقونه في تلك الحال ومتى فانه سيترك ما كان
 المرنبة قضاها في وقت ذكره ما لم يترك وقت فريضة فان فانه سيتركها صلى منها
 الى ان يغلب على ظنه انه قضاها فان لم يتمكن من ذلك حاربه ان يصدق عن كل ركعة لم يترك
 من طعامه فان لم يتمكن من كل يوم يترك منه فان لم يتمكن من ذلك فلا يسي عليه ومن قاسه في
 من النوافل لم يرض بغيره عليه قضاها او تصدق عنها كالمفضل في تسجي ان
 يقضى بها في الليل والنوافل بالليل والنوافل بالنهار ومن قاسه صلوة الليلية بصلاتها في وقت منها وان

كان بعد العشاء او بعد العصر ومن قضاها طس عليه الا ركعة مكان ركعة ولا بأس ان
 اوتارا جماعة في ليلة واحدة ويسعى ان يجعل القضا او الليل والاداء اخره في مرقابه الجمعة
 لم يجب عليه قضاؤها وانما يلزمه الظهر اربع ركعات وكذلك ارقابه صلوة العبد
 لم يجب عليه قضاؤها وان صلى لنفسه منفردا كان له فيه فضل وصلوة السجود اذا
 عمد بركتها حب عليه قضاؤها وان كان اجترأ الفرض كله اغسل مع ذلك من رتبه
 الصلوة تعتر عذر حتى خرج وقتها قبل ان يركعها فان لا بها عذر واحدة وانما لا اعقد
 وجوبها بعد ان يد ووجب عليه القليل لا خلاف ولا فصل على عليه ولا بد من في مقابل المسافر
 ويكون فانه لو رتبته المسلمين فان لم يركعه ورتبه كان الامام عدياً وعبد الفقهاء
 المال وان قال ما علمت وجوبها ومثله يتعدى من ان يكون قريب العهد بالاسلام عرق
 انها واحدة عليه فان اعقد وجوبها ترك وان قال لا اعقد وجوبها الحق بالاسلام الاول
 ه وان قال فسبها قبله صلها الا فقد ذكرتها فان قالنا عاجز عنها لعلنا صلها على
 حسب حاله قائماً او جالساً او مضطجعا او ايما على حسب طاقته فان قال هو واحدة
 واما ذكره على فعلها فاذا ذكره لشيء انشط لفعلها وانا كسيلة عن اقامتها واقام على
 ذلك حتى خرج وقتها انكر عليه ذلك وامر بان يصلها قضا فان لم يفعل عزر في ان يسي
 وصلى بركت دمنه وان اقام على ذلك حتى تركت صلوات وعزر فيها لث مرات
 فليس في الرابعة لماروى عنهم عليهم السلام ان اصحاب الكياير يقتلون في الرابعة وذلك
 عام في جميع الكياير ولا يقتل حتى يستأنف فان تاب والا قتل وكفر وصى عليه و
 كان مبراة لو رتبته المسلمين فان لم يركله وارت مسلم كان الامام ويذكر في مقابله
 في قصص المسلمين في ذكر صلوة الاعداء من البربر واليهود والنصارى والعرب ومن كان
 في السفينة في البحر لا يسقط عنه فرض الصلوة ويجب عليه اداؤها على حسب
 طاقته اذا كان عقله ثابتاً فان را عقله محذور او اعمى فلا يجب عليه القضا الا ما قاو في وقته
 وما تقضى وقته فلا يجب عليه قضاؤه على ما فصلناه في الفصل الاول واذا لم يركع
 فانه يجب ان يصل في ما مع القدرة على ذلك فان لم يتمكن فاما الا باربع ركعات على جابط
 او عكاز صلى ذلك فان لم يقد على ذلك صلى جالساً وقرا جالساً فاذا اخرج من المراه
 وقدر على ان يقوم وسرعان ما فعل وان لم يقد على ركعة عزر جالساً وسجد ذلك

صلى

صلى

١ لم يترك من السجود رفع اليه ما سجد عليه وان لم يقدر على الصلوة حاله ما صلى مضطجها
 ٢ على حاشية الامن وسجد فان لم يتمكن من السجود او ما اياها فان لم يتمكن من الاصططاع
 ٣ صلى مستلقيا على قفاه ومما يستفح الصلوة بالتكبير ويقرا فاذا اراد الركوع
 ٤ غمض عليه فاذا اراد رفع الرأس منه فتحهما فاذا اراد السجود غمضهما فاذا اراد
 ٥ رفع الرأس منه فتحهما وعلى هذا يكون صلوة من فارصلي على وجهه ثم كبرت له هذه
 ٦ على عسر تلك الهيئة اسفل الى ما يقدر عليه وبلغ على ما فصلناه فيما مضى من ولو دخل
 ٧ والغريق والخائض والسائح اذا تصدق عليهم وهب الصلوة ولا يتم كون من موضع
 ٨ يصلون عليه او فيه صلوا اياها ويكون ركوعهم وسجودهم اتماما ويكون السجود
 ٩ احقصر من الركوع ويلزمهم استسقاء القبلة مع الامكان فان لم يتمكن من ركوعهم صلوا على
 ١٠ ما يتمكنون منه من غير ان يركعوا اياها لا يقدر على الركوع والصلوة
 ١١ على ظهر الدابة على حسب ما يتمكن منه في الركوع والسجود وان لم يقدر الا على
 ١٢ الاياما كان جازلا وتجربة في النوافل ان يصلي اتماما مع القدرة على اتمام الركوع والسجود
 ١٣ وحذ المرء الذي تلج الصلوة حاله ما يعلمه الا ان يترك من حاله نفسه انه لا يتمكن من الصلوة
 ١٤ فاما وقد روي انه اذا لم يقدر على المشي بمقدار زمان صلواته والمسطور ان اصلي حيث
 ١٥ به ما ينقص صلواته اعادة الوضوء وتبني على صلواته هو ومنه تسلسل النوافل على ذلك
 ١٦ بعد ان يستبرئ هو ويستحب له ان يلبس حرقه على ذكره لئلا يتعدى الحاشية الى اياه
 ١٧ ويبدله هو واذا صلى المريض حاله ما تقدمت بها في حال القراءة فاذا اراد الركوع ثني عليه
 ١٨ فان لم يتمكن من ذلك حلت ركعت ما سهل عليه والتمتع بالقبلة او من كان اسيرا
 ١٩ في ايدي المشركين او كان مملوكا اذا لم يقدر على الصلوة صلى اياها والعرب ان اراد الركوع
 ٢٠ معه ما يستبرئ عورته وكان وجهه تحت لائى احد سوره صلى قايما واركان معه
 ٢١ غيره او كان تحت لايام من اطلاق غيره عليه صلى حاله ما كانوا جماعة هذه
 ٢٢ الصفة تقدم امامهم بركعتيه وصلى بهم حاله ما هم جلوس ويكون ركوع الامام
 ٢٣ وسجوده اتماما يكون سجوده احقصر من ركوعه وركع المأمور وسجود وان
 ٢٤ وجد العريان فاستبرئ عورته من سلسلة الارض وعبره ستره عورته وصلى قايما
 ٢٥ هو وامام كان في السفينة فان تمكن من الخروج منها والصلوة على الارض خرج فانه

صلى
 ١١

١ افضل وان لم يفعل ولا يترك منه حاز ان يصلي فيها الفرائض والنوافل سوا كانت معبره
 ٢ او كغيره هو واذا صلى فيها صلى قايما مستقيما القبلة فان لم يتمكن قايما صلى جالسا
 ٣ مستقيما القبلة فان ارب السفينة دار معها كيف ما دارت واستقبل القبلة فان لم
 ٤ يتمكن استقبلها وان كبره القبلة ثم صلى كيف ما دارت وقد روي انه يصلي الى صدر
 ٥ السفينة وذلك مختص بالنوافل واذا اراد الركوع فاما سجد عليه سجد على خبثها فان
 ٦ كان مقبلا اعطاه يتوب وسجد عليه فان لم يقدر عليه سجد على الفير عند الضرورة
 ٧ واجراه **فصل في ذكر النوافل من الصلوة** هو صلوة النوافل على
 ٨ صرر احدهما ما كان مرتبا في اليوم والليلة والاحز ما لم يركب من ثياب طهر ومرتبة
 ٩ على الجملة او في وقت مخصوص والمثبت مدبنا انه في اليوم والليلة اربع وثلثون ركعة
 ١٠ في الحضر وفي الشهر سبع وعشر ركعة وقد فصلنا ذلك فيما مضى ونبينا انما
 ١١ مواقيتها فلا وجه لاعادته وذكرنا ان صلوة الليل لا يجوز ان يصلي في اول الليل الا قوما
 ١٢ او عند الضرورة والخوف من القوات وتعدى الفضا وان فيها من بعد نصف الليل اذا
 ١٣ قام الى صلوة الليل استعمل السواك فان فيه فضلا في هذا الوقت خاصة كثيرا وسبح
 ١٤ الصلوة تسبع تكسرات ويقرا في الركعة الاولى سورة الاخلاص وفي الثانية
 ١٥ ثلثيها الكافرون وروي في كل واحد منهما الحمد والحمد لله والله احد يسر من
 ١٦ الست النوا في ما شئت وسحب السور الطوال فان قام الى صلوة الليل لم يركب من
 ١٧ الوقت مقدار ما يصلي كل ليلة حقف صلواته واقصر على الحمد وحدها فان جازع
 ١٨ ذلك من طلع الفجر صلى ركعتين او ثلث ركعات وصلى ركعتي الفجر ثم صلى العشاء و
 ١٩ قضى التماركعات وان كان في ركعتين ركعات وطلع الفجر ثم صلى صلوة الليل وحقف
 ٢٠ الفراء فها وروي انه اذا طلع الفجر جاز ان يصلي صلوة الليل وحقف فيها ثم يصلي الفجر
 ٢١ والا حوط الاول وهذه ركعتيه ومن نسي ركعتين من صلوة الليل لم يذكر بعد ان اوتر
 ٢٢ فضاهما واعاد الوتر ثم ومن نسي التمسك في النافلة وذكر في حال الركوع اسقط
 ٢٣ الركوع وحطس وتشهد فاذا فرغ من صلوة الليل فليصلي ركعتي الفجر وان لم يكن
 ٢٤ بعد طلع الفجر الثاني فان صلاههما وقد بقي من الليل كثير وهو ان لا يكون وطلع الفجر
 ٢٥ الاول اعادتهما استحباهما وسحب الاصططاع بعدهما من الركعتين والاعادة

صلى
 ١١

١ عماري وقرأه خمس مرات من الصبر وان جعل مكان الجمعة سجدة كان ذلك حايرا ويكون
 ٢ ان يصلي النوافل جالساً مع القدرة على القيام وقد روى انه يصلي بها كل ركعة ركعتين وروى
 ٣ انه ركعة بركعة وجميعها حايرا ومن كان في دعا الوتر ولم يترك قطعة وفي غيره الصوم
 ٤ من ربه ما ^{حاشا} زار يقدم خطا وشرب ولا يستند برقبته ويرجع قبلي على صلواته واما
 ٥ ما ليس من رتب من النوافل الجدي لا وقت له معتر والآخر له وقت معبر فالاول مثل صلوة امير
 ٦ المومنين صلوات الله عليه وصفها اربع ركعات بتسليمين نقرأ في كل ركعة الحمد
 ٧ مرة وخمس مرة قل هو الله احدهم وصل صلوة فاطمة عليها السلام وهي ركعتان نقرأ في الاولى
 ٨ منها الحمد مرة وانا ابرئناه مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وقل هو الله احدهم مائة مرة
 ٩ ومثل صلوة جعفر عليه السلام وتسمى صلوة السبع وصلوة الجبوة وهي اربع ركعات
 ١٠ في كل ركعة خمس وسبعون مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يلى الصلوة
 ١١ نقرأ الحمد ونقرأ في الاولى انزلت ثم تسبح عشرين مرة ما قلناه ثم يركع ويقول في ركعة
 ١٢ عشرين مرات ويرفع رأسه فيقول عشرين مرة تسجد ويقول في سجوده عشرين مرة يرفع رأسه
 ١٣ فيقول عشرين مرة يعود الى السجدة الثانية فيقول ذلك عشرين مرة يرفع رأسه فيقول عشرين
 ١٤ مرة ينهض ويصلي الثانية مثل ذلك ونقرأ الحمد والعبادات ثم يصلي الركعتين الاخريين
 ١٥ مثل ذلك نقرأ في الاولى اذا جالس الله وفي الثانية الى هو الرابعة قل هو الله احدهم ويدعو في اخر
 ١٦ السجدة نمارا ^{١٣٣} ويسبح ان يكون ذلك نماري من فوقنا من ليس العز والوقار تمام الدعاء
 ١٧ هو وخبر ذلك من الصلوات المبرغة فيها ذكرناها في مصباح المنهج في عمل السنة واما
 ١٨ ماله وقت معبر في مثل تجببه المسجد فان وقتها عند حوال المسجد ومثل صلوة يوم العدة مائة
 ١٩ تسبح ان يصلي ذلك اليوم اذ ايق الى الزوال نصف ساعة بعد العشاء ركعتين نقرأ في
 ٢٠ كل واحد منهما الحمد مرة وقل هو الله احدهم عشرين مرات وانه الكسبي عشرين مرات وانا
 ٢١ ابرئناه عشرين مرات فاذا استمر دعا بعد ما نال دعا المعروف ^{١٣٣} ويسبح ان يصلي يوم الجمعة
 ٢٢ اول ليلة وهو يوم السابع والعشرين من رجب التي عشرين ركعة نقرأ في كل ركعة الحمد وما
 ٢٣ سهل عليه وقبل يس فاذا فرغ فرائس سبع مرات الحمد وقل هو الله احدهم مثل ذلك والمعروف
 ٢٤ مثل ذلك نقرأ بها الكافرون وانا ابرئناه وانه انكرسي مثل ذلك وروى اربع مرات ثم يقول سبع
 ٢٥ مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقول سبع مرات الله الله لا اله الا الله

به شيا وقد روى مثل ذلك في ليلة المعجزة وتسبح ان يصلي ليلة النصف من شعبان اربع
 ركعات نقرأ في كل ركعة الحمد مرة وقل هو الله احدهم مائة مرة وادار الامر بالامر
 لئلا اودنا به تسبح له ان يصلي ركعتين نقرأ فيهما مائتا ونقرأ في الثانية فاذا سلم دعا
 بما اراد وتسجد ويستغفر الله في سجوده مائة مرة نقول استغفر الله في جميع اموري ومضى
 في حاجته واداعرض له حاجة صام الاربعاء والخميس والجمعة وبرز تحت السماء يوم الجمعة
 وصلى ركعتين نقرأ ما بين مرة وعشرين مرات قل هو الله احدهم على نزيل صلوة التسبيح الا
 انه جعل بذلك التسبيح في صلوة جعفر عشرين مرة قل هو الله احدهم الحمد وذلك في
 الركوع والسجود وفي جميع الاحوال فاذا فرغ منها سال الله حاجته فاذا قضت حاجته
 صلى ركعتين سكر الله تعالى نقرأ في الاولى الحمد وانا ابرئناه وفي الثانية قل هو الله احدهم
 لتسبح الله على ما انعم به عليه في حال الركوع والسجود وبعد التسليم فضل
 في ذكر النوافل الزائدة في شهر رمضان تسبح ان يصلي في شهر رمضان من اول ليلة فيه الى
 اخر الشهر زيادة الف ركعة على نوافله في سائر السهول يصلي من اول ليلة الى اليوم عشرين
 كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات من العشاء الاخرة واثني عشر ركعة بعد
 العشاء الاخرة قبل الوتره وختم صلوة بالوتره وفي ليلة تسبع عشرة مائة ركعة وفي ليلة
 العشرين عشرين ركعة على ما قلناه وفي ليلة احدى وعشرين وثلث وعشرين كل ليلة
 مائة ركعة وتصل في ليلة اثنى وعشرين وليلة اربع وعشرين الى اخر الشهر كل ليلة تسبع
 ركعة ثمان ركعات من العشاء واثني عشر ركعة بعد العشاء الاخرة وروى انه يصلي
 من العشاء اثني عشر ركعة والتمار عشرين بعد العشاء الاخرة فهذه سبع مائة وعشرون
 ركعة وتصل في كل يوم جمعة من شهر صارا اربع ركعات صلوة امير المومنين وعشرين
 صلوة فاطمة عليها السلام واربع ركعات صلوة جعفر رحمه الله عليه وتصل ليلة احدى وعشرين
 من الشهر عشرين ركعة صلوة امير المومنين صلوات الله عليه وفي عتبة تلك الجمعة عشرين
 ركعة من صلوة فاطمة عليها السلام فهذه ثمان الف ركعة ويسبح ان يصلي ليلة النصف
 مائة ركعة نقرأ في كل ركعة الحمد مرة وقل هو الله احدهم عشرين مرات ويسبح
 ان يصلي ليلة الفطر ركعتين نقرأ في الاولى الحمد مرة والف مرة قل هو الله احدهم وفي الثانية
 الحمد مرة وقل هو الله احدهم مرة واحدة فضل في ذكر صلوة الاستسقاء

١ اذا اجريت البلاد وقت الامطار استحب صلوة الاستسقا وسعى ان يقدم الامام ومن
 ٢ يقوم مقامه او من نصبه الله الامام الى الناس ان يصوموا ليلة ايامهم يخرجوا نوازل الى الصحرا
 ٣ ويستحب ان يكون ذلك يوم الاشارة ولا يصلوا في المساحد في سائر البلاد الا في مكة
 ٤ خاصة وفيها المودع كما يفعل في صلوة العدين ويخرج على ان يهرسكته ووقارها
 ٥ انتهى الى الصحرا فام وصل فيهم ركعتين من غير اذان ولا اقامة يقرأ فيهما ما شاء من السور
 ٦ ويكبر في الركعتين كترت بصلوة العدين سوا على ما سئل به ان سئل الله فاذا فرغ
 ٧ منهما استقبل القبلة وكبر الله مائة تكبيرة ترفع بها صوته ويكبر معه من حضر
 ٨ ويلفت عن يمينه فيسبح الله مائة مرة ترفع بها صوته ويسبح معه من حضر ويلفت
 ٩ عن يساره فيهلل الله مائة مرة ترفع بها صوته ويقول ذلك من حضر يستقبل الناس
 ١٠ بوجهه ويحمد الله مائة مرة ترفع بها صوته ويقول ذلك معه من حضر يدعوا ويخطب
 ١١ خطبة الاستسقا المروية عن امير المؤمنين صلوات الله عليه فان لم يحسها انصر على
 ١٢ الدعاء وتبسط ان يخرج للاستسقا الشيوخ الكبار والصبيان الصغار والعماير
 ١٣ لا يخرج السنان منهم ويكره اخراج اهل الدمه والاستسقا لا يهرسكته ولا يهرسكته
 ١٤ ويستحب لاهل الخصب ان يدعوا لاهل الجرب فان خرج فسقوا فلان يصلوا وصلوا اشكرا
 ١٥ لله فان صلوا ولم يسقوا خرجوا ثانيا وثالثا لانه لا مانع من ذلك في تحويل الردا مسحت
 ١٦ للامام والماموم فقول ان كان الردا او مريعا ولا يحتاج ان يقلب الردا هو واداندا الامام
 ١٧ ان يصلي صلوة الاستسقا انعقد نذره لانه نذر في طاعة وليس له ان يخرج غيره ولا ان
 ١٨ يلزمهم الخروج وان نذر غير الامام انعقد ايضا نذره لانه نذر في طاعة فان نذر الامام ان
 ١٩ يستسقي هو وعينه لزمه في نفسه في غيره لان نذره لا ينعقد فيما لا يملك ويستحب
 ٢٠ له ان يخرج فيمن يطيعه من ولده وعشيرته فاذا انعقد نذره صلاها بحيث يصلي صلوة
 ٢١ الاستسقا في الصحرا فان نذر ان يصلي في المسجد وحب عليه الوفاة فان صلى في غيره
 ٢٢ لم تجزه عما نذر فان نذر ان يخطب انعقد نذره ويخطب ان شا جالس او قائما او على منبر
 ٢٣ وان نذر ان يخطب على المنبر وحب عليه ان يخطب كذلك فان لم يفعل لم تجزه اذا خطب
 ٢٤ على جانب وما اشبه ذلك هو اذا نضب ما العصور او مياه الابار جاز صلوة الاستسقا
 ٢٥ لانه لا مانع ولا يجوز ان يقول طربا بنوي كذا لان النبي صلى الله عليه واله نهى عن

كتاب

١ صلوة المسافرين
 ٢ السفر على اربعة اقسام واجب من الحج والعمرة ويندب من الدورات وما اشبهها وما
 ٣ مثل تجارة وطلب معيشة وقوت وما اشبهها وهذه الانواع الثلاثة كلها يجب فيها التقصير
 ٤ في الصوم والصلوة في المراكب سفر معصية من اخرج او عاد او قاية او قطع طريق وما
 ٥ اسبه ذلك من انواع سلطان كابر في طاعته مختارا او طلب صيد للهو والظرفا جميع
 ٦ ذلك لا يجوز فيه التقصير ولا في الصوم ولا في الصلوة هو فاما في الصيد فان كان لهونه
 ٧ وقوت عياله فهو مباح وهو من الاقسام الاولى فان كان للتحارة او الحاجة فهو واجب
 ٨ انه يتم الصلوة ويفطر الصوم وفرض السفر لا يسمى قصر الا في فرض المسافر محال في فرض
 ٩ الحاضر ولا يجوز ان يقصر حتى يغيب عنه اذان مصره او تنوارى عنه جدار بلده ولا
 ١٠ حولان تقصر ما دام بين يدي البلد سوا كانت عامره او خرابا فان اتصل بالبلد سائر ما داخل
 ١١ كنت لا تسمع اذان المصر قصر فان كان في بلدته واداسا في موضع في طريقه فليصغره
 ١٢ او على ما له او كانت له اضهارا وزوجه فليصل عليه ولم ينو المقام عشرة ايام قصر
 ١٣ وقد روي ان عليه التمام وقد سئلنا اجمع بينهما وهو ان روي انه ان كان منزله او مسجده
 ١٤ مما قد استوطنه بسنة اسهر فصاعدا تيمم وان لم يكن استوطن ذلك قصره واذا
 ١٥ اقبله عبد خرج في طلبه فان قصد بلدا يقصر في مثله الصلوة وقال ان وجدته قبل
 ١٦ رجعت معه لم يكره ان يقصر لانه لم يقصد سفره انقص منه الصلوة وان لم يقصد بلدا
 ١٧ لكنه نوى ان يطلبه حيث بلغ لم يكره ان يقصر لانه سناك في المسافة التي تقصر فيها الصلوة
 ١٨ وان نوى قصد ذلك البلد سوا وجد العبد في الوصل اليه او لم يجده كان عليه التقصير
 ١٩ لانه نوى سفره يجب فيه التقصير فاذا خرج بهذه السنة قصره في حده في بعض الطريق
 ٢٠ ونزل الرجوع الى وطنه ونزل قصر ذلك البلد انقطع سفره ما هنا وكان في حده
 ٢١ مسافرا للسفر فان كان نذر هذا المكار في نذر الله مسافة تقصر فيها وجب عليه التقصير
 ٢٢ والا فعليه التمام وادان قصد بلدا وبلده وبلد ذلك البلد بلدا اخر في طريقة مسافر عن
 ٢٣ وطنه بنيه انه يقصر في البلد الاول في ايامه ليس يرسب الى الثاني نظرت فان كان نذر بلده
 ٢٤ وسر البلد الاول متبناه تقصر في الثاني وان كانت المسافة اليه اقل من عاوجه عليه قصر
 ٢٥ التقصير فاذا وصل اليه انقطع قصره واجزمه فيه على المقام عشرة ايام سوا اقام

فيه اوله ثم وان اراد السفر الى البلد الثاني فان كان المسافة اليه تقصر فيها الصلوة قصر ولا
 ١ اتم لانها ابتدئ بالسفر منه فادخل في البلد الثاني وادخل الى وطئه نظرت فان كان المسافة
 ٢ تقصر فيها الصلوة قصر ولا تعلية التمام وادخل في وطئه من الثاني والمسافة تقصر
 ٣ قصر سوا دخل البلد الاول فلم يدخل لانه طريقه ولم ينو المقام فيه في رجوعه وادخل
 ٤ من بعد ادخل الكوفة قصر فلما انى القصر خاف من الطريق فقام فيه بنية ان يهرع فيه عسرا
 ٥ انما يعرف خبر الطريق او عدل فيه الى بلد اخر للمقام فيه او يعرف الخبر فيه انقطع قصره
 ٦ بالقصر لانه قد قطع منه السفر الاول لم ينظر في البلد الذي يقصده من القصر فان كان على مسافة
 ٧ يقصر فيها الصلوة قصر ولا اتم يقصر لان السفر الاول قد انقطع اللهم الا ان يخرج عن طريق
 ٨ القصور بام الكوفة فحسد يستدبره القصر للبلد الاول واداسا فيدخل في سفره
 ٩ بلدا وقال لقيت فلانا فيه اتمت عسرة اياما وادخل في القصر حتى بلغ فلانا لانه ما نوى
 ١٠ المقام فطعا فان لقي فلانا اتم لانه قد وجد شرطه في نية الإقامة عشر ايام فلقبه بمرئيه
 ١١ في المقام عشر ايام فقال اخرج من قري او قل عشره ايام لم يكره القصر لانه قد صار مقاما لانه
 ١٢ ولا يصير مسافرا بمجرد النية حتى يسافر وان حل البلد وقال لقيت فلانا اتمت عسرة
 ١٣ وانتظره كان له القصر فان اتصل بالمقام على هذا سيرا قصر وان اتمت والمسافر في البر
 ١٤ والنهر والنهر سوا في جميع احكام السفر من وجوب تقصير او التمام لا يحل حال
 ١٥ فيه وسمى رجل المركب في البحر الى موضع من الجزاير او موضع يقف فيه بالحكم فيه
 ١٦ كالحكم في دحوه في البر الى بلد لا يحل حال فيه وكل موضع يجب فيه التمام و
 ١٧ التقصير في البر والحكم مثله سواه فاذا اخرج الى مسافة تقصر في مثلها فريضة الحج كان
 ١٨ له التقصير لانه ما رجع ولا نوى مقاما فاما مالك السفينة فانه كتب عليه التمام لانه
 ١٩ ممن يجب عليه التمام من جملة المسافرين والبدوي على من ينزل احداهما له دار مقام حرت
 ٢٠ عادته فيها لا اقامه فهذا يجب عليه التقصير اذا سافر عن يديه سقرا بوجوب التقصير
 ٢١ والاخر لا يكون له دار مقام وانما يتبع مواضع التلبس ويطلب مواضع الفطر وطلب
 ٢٢ المربي والخصب فهذا يجب عليه التمام فلا يجوز له التقصير اذا خرج حاجا الى مكة
 ٢٣ وبنية وبنها مسافة تقصر فيها الصلوة ونوى ان يقم بها عشر ايام قصر في الطريق فاذا
 ٢٤ وصل اليها اتم وان خرج الى عرفة يريد قضا شكة لا يريد مقام عسرة ايام اذ ارجع

الى مكة كان له التقصير لانه تقصر مقامه فيه ^{لست} وبنية وسر لا تقصر منه وان كان
 ١ يريد اذ اقام في مكة ومقام عسرة ايام مكة اتم بنية وحرفه ومكة حتى يخرج مكة
 ٢ مسافر التقصير هذا على قولنا الجواز التقصير مكة وما نوى من الفضل في الاقامة بها فانه
 ٣ يتم على كل حال غير انه تقصر فيها عدلها من عرفات ونوى وحضر ذلك الا ان نوى المقام
 ٤ عسرة فيتم حله على ما تقدمناه والى كجب عليه ان يتم اذا كان يدور في امارته و
 ٥ ولانته هو يكره للمسافر ان نوى بالمقام وكذلك يكره للمقيم ان نوى بالسفر فان كانا
 ٦ جميعا مسافرا من بلد الى بلد نوى احدهما المقام عسرا والاخر لم ينو ذلك لانه في اليوم
 ٧ احدهما صاحبه وان فعل اتم النوى صلوة وقصر الاخر فان كان النوى للمقام هو الامام
 ٨ فاذا صلى ركعتين سلم الذي خلفه وانصرف وان كان الامام لم ينو المقام على ركعتين
 ٩ وسلم ولم يسلم الامام وقام وصلى وكذلك القول اذا كان احدهما مقاما والاخر
 ١٠ مسافرا سوا من خرج من البلد الى موضع بالقرب مسافة فرسخ او فرسخين بنية ان ينظر
 ١١ الرفقة هناك والمقام عشر اياما اذا كانا ملوا سارا وسقرا كجب عليهم التقصير لا يخرج
 ١٢ ان يصير الا بعد المسير من الموضع الذي كتم حوز فيه لانه ما لو انا اخرج الى هذا الموضع
 ١٣ سقرا كجب فيه التقصير وان لم ينو المقام عسرة اياما وانما خرج بنية انه متى تكاملوا
 ١٤ سارا وقصر ما بنية وينسهرتم ثم نوى ان يخرج ليعصموا حاة في البلد فعدا اليه وطريقه
 ١٥ في الرجوع فان دخل بنية وحضرت الصلوة اتم لانه في موضع مقامه وان اراد الخروج
 ١٦ بعده فلا فصل ومن دخل عليه الوقت وهو مسافر وجب عليه التقصير فان نوى المقام
 ١٧ فقال اخرج الوقت لزمه التمام ومن دخل في صلوة بنية القصر لم يزل المقام عسرا
 ١٨ الصلوة فارتبك فلا يدرى بنية القصر دخل او لا ولم ينو المقام عشر ايام ولم يتم
 ١٩ فان كان نوى المقام عسرا ودخل في الصلوة بنية التمام ثم غل الخرج لم يكره القصر
 ٢٠ الى ان يخرج مسافرا المسافر اذا صلى خلف مقم لا لزمه التمام وطلب معه في اوصلوته
 ٢١ او احدهما من ترك الصلوة في حضر وقاما على التمام مسافرا كان او حاضرا وانها
 ٢٢ السفر في كراهها قضاها على التقصير مسافرا كان او حاضرا وادامه ما في السفر
 ٢٣ ومقمتين واجابت لم يستحلف بهما صلى المستحلف صلوة المقة ولا لزمه السفر في التمام
 ٢٤ وسمى نوى المسافر في حال الصلوة المقام لم يزل صلوة ولا تقصر فيها صلى مقم وان كان

١٣٨

١٣٨

١ المأمون مسافر لم يلزمه التمام ومن نسي في السفر فصلي صلوة مقيم لم يلزمه الاعادة
 ٢ الا اذا كان الوقت ما قبل فانه يعيد ومتى صلى صلوة مقيم من جملة الاعاد على كل حال التمام
 ٣ الا ان يعلم وجوب التقصير قبل تسقط عنه فرض الاعادة اذا قصر المسافر
 ٤ مع الجهل كوان التقصير بطلت صلوته لانه صلى صلوة يعقد انها باطلة ثم اذا احرم في السجدة
 ٥ بصلوته مقيم ثم سارت السجدة لم يلزمه التقصير لان من شرط التقصير ان يتوارى قصره او
 ٦ خفي عليه اذا انقصره وان دخل في صلوة مسافر انبىه التقصير وسارت السجدة فبطلت
 ٧ تلك وهو فيها تتم صلوة المسافر اذا كان في اخر الوقت وان كان في اوله صلى صلوة
 ٨ مقيم اذا صلى خلف مقيم عالما به او طائفا بحاله او لم يعلم اصلا ولا ظرا وخلف مسافر
 ٩ عالما بوجوب التمام التقصير على كل حال اذا اسافر الى بلد له طريقان فسلك الابعد
 ١٠ بعزمه او لا بعزمه التقصير وان كان الاقرب لا يجب فيه التقصير لان ما زاد على حجب
 ١١ التقصير عام اذا صلى المسافر فسلك الاقرب بطلت صلوته لان صاحبها من قال ان كل
 ١٢ سهو لمحق الا نسيان في صلوة السفر فعليه الاعادة ومن لم يقل ذلك يقول هذا اذا كان
 ١٣ صلوته فعليه الاعادة على كل حال اذا كان قريبا من بلده وقصر بحيث يغيب عنه
 ١٤ قصره فصلى بنية التقصير فلما صلى ركعة رَغَفَ فانصرف الى اقرب ببلد ليغسله
 ١٥ فدخل البليار او شاهدها بطلت صلوته لان ذلك فعل كثيره فارضى في موضعه الا ان
 ١٦ تمركانه في وطنه وشاهدها ثبانه فان لم يصل وخرج الى السفر والوقت ما وقصر فبطلت
 ١٧ الصلوة فصالحها على التمام لانه فرق في الصلوة وهو في وطنه فان دخل في طريقه ببلد اخر
 ١٨ فيه المقام عسر الرمة التمام وان خرج منه وفارقت بانيته لزمه القصر فان عاد اليه لفضل
 ١٩ حاجته او اخذ نسي فمضى لم يلزمه التمام لانه لم يعد الى وطنه وكان هذا قريبا من هذه
 ٢٠ المسئلة والتي قلها اذا صلى مسافر لم يقيم ومسافر من صلى المسافر وركعتين من سلم
 ٢١ بهم وبامر المقيم ان يتنوا لرباه خور الجمع بين الصلواتين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 ٢٢ الاخرة في السفر والحضر عند المطر وغير المطر والجمع بينهما في اول وقت الظهر وان
 ٢٣ جمع بينهما في وقت العصر كان جائزا وانما يكون جمعا اذا جمع بين الفرضين فاما اذا امكن
 ٢٤ بينهما ما فله فلا جمع وليس يحتاج الى بنية مفردة على نية الصلوة للجمع لانه لا دلالة
 ٢٥ عليها وحده المسافة التي يجب فيها التقصير ثمانية فراسخ اربعة وعشرون ميلا فان

كانت اربعة فراسخ واراد الرجوع من يومه وجب ايضا التقصير وان لم يرد الرجوع من يومه
 كان محبرا من التقصير والامام ولا يجوز التقصير للمكاري والملاح والراعي والبريد والبدوي
 الذي قد منا وصفة من لا يكون له دار مقامه والوالي الذي يدور في ولايته او جانيه وثان
 يدور في خارجه من سوق الى سوق ومن كان سفره اكثر من حضره فهو لا تكلم لا يجوز
 لهم التقصير ما لم يكن لهم مقام في بلد لهم عشرة ايام فان كان لهم في بلد لهم مقام عشرة
 ايام كان عليهم التقصير وان كان مقامهم في بلد لهم خمسة ايام قصر وانما النهار ونهوا
 الصلوة بالليل ومن خرج بنية السفر لم يدا له وكان صلى على التقصير لم يلزمه شي فان لم يخرج
 صلى او كان في الصلوة تتم صلوته فان خرج من قبله ووجد دخل الوقت وجب عليه التمام
 اذا بقي من الوقت مقدار ما ينصلي فيه على التمام فان نقص الوقت مقدار ما نسي فيه التمام
 نسي وان لم يبق مقدار ذلك قصره ومن عزم على المقام في بلد عشرة ايام وجب عليه التمام
 فان غيّر بنية عن المقام نظرت فان كان قد صلى على التمام ولو صلوة واحدة لم تجز له التقصير
 الا بعد الخروج وان كان لم يصل ساعا على التمام قصر فان لم يدر ما مقامه قصر ما بينه وبين
 شهر فاذا مضى شهر صلى على التمام ولو صلوة واحدة ومسح الإمام في اربعة
 مواطن في السفر مكة والمدينة ومسح الكوفة والجار على ساكنة السلم وقد روي
 الامام في حرم الله وحرم الرسول وحرم امير المؤمنين وحرم الحسين فعلى هذه الرواية
 حرم الامام خارج مسجد الكوفة والمسجد النجف وعلى الرواية الاولى لا يجوز الا في نفس المسجد
 ولو قصر في هذه المواضع كلها كان جائزا غير ان الافضل ما قدمناه وسقط عن المسافر
 الجمعة وصلوة العيد والمسبح لاجنه تحت عليه التقصير لانه اما طاعة او مباح و
 من وجب عليه التقصير في السفر اذا مال الى الصيد لهوا وبطرا ثم فاداعا جالى السفر
 وجع الى التقصير ويسحب للمسافر ان يقول عفت كل صلوة نلتس مرة سبح الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر فان ذلك جواز الصلوة والسبح على المسافر نواويل الهاء فان سافر
 بعد ذلك الشمس قبل ان يصل نواويل البر والقصاها في السفر ليل او نهارا وعليه صلوة الليل
 على ما قدمناه

كتاب الجمعة

صلوة الجمعة فرضية اذا حصلت شرائطها وشروطها على صريحا جده ما يرجع الى وقت
 عليه والاخر يرجع الى مكة انفقادها فاما يرجع الى وقت عليه على صريحا جده ما يرجع

١ الى الوجوب والاخر يرجع الى الجوار فتشرب الوجوب عشرة الركوة والحرية والبلوغ
 ٢ وكما العقل والصحة من المرض وان رفاع العمى وان رفاع العرج والا يكون سحالا حراك
 ٣ به والا يكون مسافرا او يكون بطنه وشر الموضع الذي يصلي فيه من سحان فمادونه من خارج
 ٤ الى الجوار الاسلام والعقل والعقل شرط في الوجوب والجوارز معا والاسلام شرط في الجوار
 ٥ لا عند وز الوجوب لان الكافر عندنا معتد بالسرايع وانما قلنا ذلك لان من ليس
 ٦ بعقل القليس محسب لا يصح منه الجمعة وما عدا هذا من السرايع من السرايع المتقدم ذكرها
 ٧ شرط في الوجوب دور الجوار لان جميع من قد فناد ذكره نصح منه فعل الجمعة فقلنا
 ٨ السروط الراجعة الى صحة الانعقاد فاربعة السلطان العادل او من يامر بالسلطان و
 ٩ العبد سبعة وجوبا وخمسة نديام وان يكون من الجمع بطنه امبال فما زاد عليها وان
 ١٠ خطب خطيبه والناس في باب الجمعة على خمسة اضرب من يجب عليه وينعقد به
 ١١ ومن يجب عليه ولا ينعقد به ومن ينعقد به ولا يجب عليه ومن يجب عليه ولا ينعقد به
 ١٢ ويختلف فيه فاما من يجب عليه وينعقد به فهو كل من جمع الشرايع العشرة التي ذكرها
 ١٣ ومن لا يجب عليه ولا ينعقد به فهو الصبي والمجنون والعبد والمسافر والمرءة فهو لا
 ١٤ لا يجب عليهم ولا ينعقد بهم وكحولهم فعلمنا ان العبد والمسافر والمرءة فهو لا
 ١٥ يجب عليه فهو المرض والاعمى والا عرج ومن كان على اسن كثر من سحير فان هو لا
 ١٦ يجب عليهم الحضور فان حضر والجمعة ونهر يوم العبد وجبت عليهم وانعقدت
 ١٧ بهم الجمعة فاما من يجب عليه ولا ينعقد به فهو الكافر لانه محاطب عندنا بالعبادة
 ١٨ ومع هذا لا ينعقد به لانه لا يصح منه الصلوة فاما المختلف فيه فهو من كان في مقام
 ١٩ من التجار وطلاب العلم ولا يكون مستوطنا بل يكون من غزوه من اقصت حاجة خرج
 ٢٠ فانه يجب عليه وينعقد به عندنا وفي انعقادها به خلاف ه ومن كان في بلد وجب
 ٢١ عليه حضور الجمعة سمع النبا او لم يسمع فان كان خارجا عنه وبلده وبلده من سحان
 ٢٢ دونه وجب عليه ايضا الحضور فان زاد على ذلك لا يجب عليه لم لا يخلوا ان يكون فيهم
 ٢٣ العبد الذي ينعقد بهم الجمعة لانه لا فان كانوا كذلك وجب عليهم الجمعة وان لم يكونوا
 ٢٤ لم يجب عليهم غير الظهر ومي كان فيهم ومن البلباق من سحير وفيهم العبد الذي
 ٢٥ ينعقد بهم الجمعة جاز لهم اقامتها وكحولهم حضوره والبلد ه ومن وجبت عليه الجمعة

ص ١٤٥

١ صلى الظهر عند الزوال لم يحركه عن الجمعة فان لم يحضر الجمعة وخرج الوقت وجب عليه
 ٢ اعاده الطهران معا لان ما فعله او لا لم يحركه فرضه ه ويجب على اهل القرى والسواد اذا
 ٣ كان فيهم العبد الجمعة ومن شرط ذلك ان يكون قراهم مواضع استيطان فاما اهل
 ٤ سوت قبل البادية والاكرا فلا يجب ذلك عليهم لانه لا دليل على وجوبها عليهم
 ٥ ولو قلنا انها يجب عليهم اذا حضر العبد لكان قولا لهم لا حارة ذلك ه اذا كان
 ٦ في قرية جماعة ينعقد بهم الجمعة فكل من كان بطنه وبلده مسافة من سحير فمادونه
 ٧ وليس فيهم العبد الذي ينعقد بهم الجمعة وجب عليهم الحضور وان كان فيهم العبد
 ٨ الذي ينعقد بهم الجمعة وجب عليهم الحضور وان كان فيهم العبد فجمعوا القوم
 ٩ من قد سارا العبد معتبر بشبعة وجوبا وخمسة نديا والعبد تنظر في صحة الخطبة
 ١٠ انما العوم الاحبار وهو شرط في واجاب الخطبة لا في مسنوبها بالار السنويات
 ١١ كور تركها اذا انعقدت الجمعة عند حضور شرطها وبعد نكسه الاحرام بانفسق
 ١٢ العبد بعضهم او اكثر او لم ينسوا الا امام فانه تتم الجمعة ولا يلزمه الطهران معا
 ١٣ لانه لا دليل عليه بقا الوقت ليس بشرط في صحة الجمعة بل لو خرج قبل الفراق منها
 ١٤ لم ينسها الى الطهران معا الا ان يخرج الوقت كله قبل التلبس بها فحينئذ ينسها الى وقت
 ١٥ الطهر فضا لا خلاف ه اذار كع الامام ور كع معه الامام فماد سجد الامام
 ١٦ ر كع الامام وم لم يركع من السجود وممكن من السجود على ظهر غيره لا يجوز ان يسجد
 ١٧ عليه ويصبر حتى يسجد على الارض لانه لا دليل على جواز ذلك فادار مع الامام راسه
 ١٨ من السجود وكلم الامام وم ولا يخلو ما عليه احوال اما ان يحلم الامام وم ويل ركوع الامام
 ١٩ في الثانية او بعد ركوعه في الثانية او وهو راكع فان ركع والامام في الثانية قبل
 ٢٠ الركوع فعلى الامام وم ان يتساعل بقضا ما عليه ثم يلحقه فاداسجد والامام قائم
 ٢١ بعد قيام معه وركع معه وان قام والامام راكع انتصب ثم رقع ولا يساعل بالقاء
 ٢٢ لانه ليس على الامام وم فراه هذا اذا تحلم فلان ركع الامام في الثانية فاما ان يحلم بعد
 ٢٣ ان رقع في الثانية فعليه ان يسجد مع الامام وينوي بهما الركعة الاولى فان لم ينو كذلك
 ٢٤ لا يعتد بهما ونسبهما سجدة من سجرات بعد ذلك ركعة اخرى وورثت الجمعة
 ٢٥ ه وقد روى انه سئل صلوة اذا ارى الامام خذت جاز له ان يستخلف غيره وتقدمه

مستوفى

ع ١٤٥

١٤٥

١ ليتم بهم الصلوة في جميع الصلوات وكذلك الجمعة وسواها الحذف بعد الخطبة قبل التكبيرة
 ٢ أو بعد التكبيرة وعلى كل حال العموم إلا خالف في حوائج الاستحلاف ويتم بهم الإمام الذي له
 ٣ ولا ينقل إلى الظاهر لأنه لا دليل على ذلك وكذلك إن تقدم إماماً عندهما الإمام
 ٤ صلى بهم أو قدمه غير الإمام فصلى بهم كان جائزاً إذا صلى المسافر بمقتضى وفرغ من موضعه
 ٥ جاز له أن يقدم من صلى بهم تمام صلواتهم العبد يسقط عنه فرض الجمعة وكذلك المدير
 ٦ والمكاتب المشروط عليه فاما من اعتز بعضه وانفق مع مولاة على مهاياة في الأيام
 ٧ فانقضى يوم نفسه يوم الجمعة يجب عليه حضورها لأنه ملك نفسه في هذا اليوم وإن
 ٨ تركه قبله وبين مولاة مهاياة لم يلزمه لأنه لا يمتثل له حق نفسه المسافر لا يحل
 ٩ الجمعة إلا إذا قام في بلد عسره أيام فصاعداً والمراه لسر عليها الجمعة عجزاً كانت
 ١٠ أو سبابة والأفضل أن تصلي في سببها والمرضى لا يجب عليه الجمعة فإن حضرها وحضر عليه
 ١١ الدخول فيها وكامل لا يجب عليه الجمعة إذا تكلف وحضر وصلاتها بسقط عنه
 ١٢ الظهر من كان فرضه الظهر والجمعة جاز له أن يصلي في أول الوقت ولا يجب عليه
 ١٣ التوقف حتى يفرغ الإمام من الجمعة ولجوز له أن يصلي جماعةً فإن صلى في أول الوقت
 ١٤ حضر الجمعة فقد سقط فرض الوقت عنه فإن دخلها كان له فيه فضل من يجب عليه
 ١٥ الجمعة لجوز له أن يتركها العذر في نفسه أو أهله أو قرابته أو أخيه في الدين مثل أن يكون
 ١٦ مرضاً به من عراة أو ميت يقوم على دفنه ويخبره أو ما يقوم مقامه إذا رآه
 ١٧ السمر يوم الجمعة لا يجوز أن يسافر إلا بعد أن يصلي الجمعة لأنه تعين عليه فرض الجمعة
 ١٨ فالجواز أن يشترع فيما يسقطه ويكره له السفر إذا طلع عليه الفجر من يوم الجمعة
 ١٩ إلى أن يصلي الجمعة العبد مشروط في صحة الخطبة فإن خطب وحده ثم حضر العبد
 ٢٠ أعاد الخطبة والألم يصح الجمعة المهدور من العبد والمسافر والمرضى إذا صلى
 ٢١ في منازلهم الظهر يشرعوا إلى الجمعة لم ينطأ ظهرهم لأنه لا دليل عليه ويكره
 ٢٢ أن يركب عموماً وقوف السمر وسبب النهار في سائر الأيام لا يوم الجمعة فإنه يجوز ذلك
 ٢٣ ما لم يتعد الإمام على المنبر ويأخذ في الخطبة فإن أخذ فيها طيسراً جاز أن يصلي ويصلي أن
 ٢٤ يصلي إليه ولا ينبغي أن يتكلم في حال الخطبة الإمام ولا ينبغي أن يحمل من خطرات الناس
 ٢٥ خاف الإمام أو لم يظهر سواك له عادة الصلوة في موضع أو لم يكن فإن كان داخل

الرجية تسعة لم يكره ذلك فاما الإمام ولا يكره ذلك لأنه لا بد منه من جهة
 ٥٧ وبلغ أن يفرجوا له إذا كان كالسائر ينظر الخطبة فعليه التماس في دفعه أو ما يسمع
 ٢ من العباس وإن أجاز إلى الانتقال من مكانه انتقالاً من رعيته ولا ينبغي أن يفرج غيره
 ٢ عن مكانه الذي هو حائس فيه للحبس فيه والجامع فإن شرع إماماً بالقيام أو نائب عنه لم
 ٤ يكره وإن أخذ تنوب ففرض له مكان لم يكره ذلك الحق من غيره منه وللغير دفعه و
 ٥ الخلو فيه فإن قام من موضعه لحاجة لم عاد كان حق عداية من غيره من الخطبة شرط
 ٦ صحة الجمعة لا يصح من دونها ومن شرط الخطبة أن يأتي بها قائماً ويفضل أن يخطب خطبة
 ٨ حصة والكلام فيهما والله ما مكرهه وليس في خطبته من خطب جالساً مع العبد
 ٨ من علة أو زمانه صحت صلواته وصلواته من خلفه وإن لم يكن له علة بطلت صلواته و
 ٨ صحت صلواته من خلفه إذا لم يعلموا ذلك فإن علموا أو علم بعضهم أنه ليس به علة بطلت
 ٧ صلواته من علم ذلك وصحت صلواته من لم يعلمه من شرط الخطبة الطهارة وأول ما يكون
 ١٢ الخطبة أربعة أصناف حمد الله تعالى والصلوة على النبي وآله والوعظ وقرآن سورة
 ١٢ حقيقه من أهرار وما زاد عليه مستحب ولا يطول الخطبة بل يقصد فيها البلاغة
 ١٣ فصيلة أو الوقت إذا دخل في الجمعة فدخل عليه وقت العصر قبل أن تتم الجمعة فتمها
 ١٤ الجمعة ولم يلزمه يتمها ظهراً لأنه لا دليل عليه وإن بقي من وقت ما يأتي فيه بخطبتين
 ١٥ وركعتين حقيقته إلى ركنها وصحت الجمعة وإن بقي من الوقت ما لا يسع الخطبتين وركعتين
 ١٦ فسمع أن يصلي الظهر ولا يصح له الجمعة لأن شرط الجمعة الخطبة وهذا ليس بركعة أن
 ١٧ يأتي بالخطبتين لأنه لو خطبهما فأنه الوقت وقد روي أن من قاء الخطبتين صلى ركعتين على
 ١٨ هذه الرواية ثم كان يقال يصلي الجمعة ركعتين فيترك الخطبتين والأول الحوط والوجه
 ١٩ هذه الرواية أن تكون مختصة بالأمموم الذي يفوته الخطبتان فإنه يصلي الركعتين مع
 ٢٠ الإمام فاما أن يعقد الجمعة ركعتين خطبتين لا يصح على حاله ومنه خطب وصلى الجمعة
 ٢١ وشك هل كان الوقت ما قبل التسليم أو خارجاً صحت صلواته لأن الأصل في الوقت ولم
 ٢٢ يعلم خروجاً على أنهما انقضا الوقت لسر شرط صحة الجمعة إذا كان داخلها في الوقت
 ٢٣ إذا أدرك ركعة من الجمعة فقد لحق الجمعة وأخر ما يلحق الجمعة أن الحق الإمام في الركوع
 ٢٤ الثانية فإن لحقه وقد رفع رأسه من الركوع في الثانية فأنه الجمعة وعليه الظهر

٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

اربع ركعات هـ وكذلك ان كبر بكسرة الاحرام والامام رافع مخبر كبر مع
الامام راسه وقد فاته تلك الركعة وسجد مع الامام راسه ولا يعتد به ويصلي نفسه
الظهر راسا واربع ركعات وركعة الامام رافع فرغ الامام لكنه شك هل جاز امامه فلان
يرفع او بعد فعله الظهر لانه لم يحمله لحيق مع الامام ركعة ولو ادركه ركعة
ركعة وركعة ثم سجد سجدتين ثم شك هل سجد مع امامه سجدة او سجدتين ثم الجمعة
لانه لا سهو على الامام ركعة والامام وان ادر ركعة ركعة فضلاها معه ثم سلم
الامام وقام وصلى ركعة اخرى ثم ذكر انه ترك سجدة فلم يدركها هل هي التي صلاها
مع الامام او من الاخرى اضاف اليها سجدة وقد تمت صلوة لان الركعة الاولى مع الامام
لا حكم لسهوه فيها والركعة التي انفرد بها اذا شك انه سجد واحدة او تسعين
اضاف اليها سجدة اخرى فان ذكر بعد ذلك انه كان تركها من الركعة التي مع الامام
ففي سجدة اذا سلم وقد تمت جمعة فان ذكر انها كانت من التي انفرد بها فقد تمها
فدأ بالتي فعلها هـ سجد الامام ان بعد المنبر يسكنه ووقار ويقعد في الدرجة العليا
ثم جلس عليه للاستراحة ويلي اربع ركعات على سبيل او غصا او قوس لانه روى النبي
عليه السلام فعل هكذا ولا يضع يديه على شماله كما لا يفعل ذلك في الصلوة هـ ويلي
ان يكون الامام فصحا في خطبة بلعلا لا يكون ويكون ضادا للجمعة ويكون من صلى
اول الوقت ولا يسمع ان يطول الخطبة لما يلباه هـ فان ارخ على الامام حارا ففتح عليه جلعه
اذا لم يتدكر من قبل يسهه فان قرأ الامام سورة على المنبر وهما سجدة فان كانت من العزم
نزل وسجد هـ وسجد الناس معه وان لم يكن من العزم حارا لا يسجد ولا يسجد هـ والانصات
للخطبة مستحب ليس بواجب وموضع الانصات من وقت اخذ الامام في الخطبة الى ان
يخرج من الصلوة فان تكلم بعد فراعته من الخطبة قبل الصلوة لم تكن باس عسر ان لا فصل ما قلناه
هـ واذا دخل المسجد والامام يخطب ترك السلام فاسلم عليه حان ترك الحوائط كما
لحوز ان يرد في الصلوة هـ وحوز ان تشتمت العاطس ولا بأس شرب الماء والامام يخطب وقد
لنا ان من شرط انعقاد الجمعة الامام او من يامر بالامام بذلك ولا يجوز مع حضور الامام
العادل ان يتولى الجمعة غيره الا اذا منع من الحضور مانع من غير هـ ولا يعقد
الجمعة امامة فلتس ولا امرأة وكل من لا يعقد به الجمعة لا يكون اماما فيها هـ وكون

ان يكون اماما عتدا اذا كان اقل الجماعة ويكفي العدد قد يراى احوارهم والمسافر
ان يصلي الجمعة بالمقيم وان لم يكن في حياطة الا انه لا يصح منه ذلك الا اذا كان في حياطة
ويكون العدد قد يراى غيره وان صلى هو ومسافر بل احطنه كان ظهر الجمعة في الساعات
احتمل فلا يعقد به الجمعة لانه لا دليل على ذلك والصلى الذي لم يبلغه لا يعقد به الجمعة
هـ واقل ما يكون من الجمعة ثلثة امساك فان صلى في موضعين بينهما اقل من ثلثة امساك فلا يحلوا التمسك
الجمعة وقتا في حالة واحدة او قدمت احدهما الاخرى فان وقع في حالة واحدة
طلتا معا واذا بطلتا فان كان الوقت باقيا فصرصهما الجمعة وان فات الوقت وحدهما
الظهر اربع ركعات وان قدمت احدهما الاخرى كانت المقدمة صحيحة والاخرى
باطلة وان لم يعلم انهما سبق او علم ان احدهما سابقا لغيره لا يعلم غيرها او عروضا
الا انها نشيت بطل في الاحوال الثلاث الصلوات معا وكان فرصهما الجمعة مع بقا الوقت
والظهر مع نفي الوقت والسابق منهما يكون مقدار تكسره الاحرام لا سيما اذا سبق ذلك
فقد انعقدت فما يطر اعلم بما يكون باطلا هـ اذا حرما الجمعة فاحترابه قد صلى في البلد
موضع اخر الجمعة لم يعقد جمعة ويصلي ظهرا اذا لم يكن بينهما ثلثة امساك ولا يورد
الا اذا روى اول من فعل ذلك عثمان وقال عثمان في ذلك عثمان وقال عثمان
اراول من فعل ذلك معونة وقال السامعي ما فعله النبي وابو بكر وعمر راحا الى وهو
السنة وهو مثل ما قلناه هـ الوقت الذي يحرم البيع فيه يوم الجمعة حين يعقد الامام
على المنبر وانما يحرم ذلك على من يجب عليه الجمعة من الاجزاء الباقية العقل المقيم
هـ واما المسافر والعبد والصبي والمرأة وعسرهم ممن لا يجب عليه الجمعة فانه لا يحرم
عليه البيع فان كان احدهما لا يجب عليه والاخر يجب عليه كثر لم يلحق به عليه ما عدا
لانه يكون اعانة على ما هو محرم عليه فان خالف من حرم عليه البيع وتبايعا فالظاهر من
المذهب انه لا ينعقد البيع لانه منهي عنه والنهي يدل على فساد المنهي عنه وفيما قلنا
من قال يعقد العقد وان كان محروما وبملك به ما يملكه بالعقد الصحيح هـ ويقدم الزوال
يوم الجمعة حاضرة قبل الزوال افضل وفي غيرها من الايام لا يجوز ويستحب ان يصلى ركعات
عند انساب الشمس وست ركعات عند ارتفاعها وست ركعات اذا قربت الزوال
وركعتين عند الزوال لم تجمع بين الركعتين وان واحد واقامتين وان فصل بين الركعتين

١ على ما ورد به عصر الرواتب والباقي على ما بناه كان ايضا جائزا وان اخرج جميع الوافل
 ٢ الى بعد العصر جاز ايضا عصر الافضل ما قدمناه فان رأت الشمس ولم يكن في صلاة
 ٣ الوافل اخرها كلها وجمع بين العصر فانه افضل والزائدة في وافل نهار يوم الجمعة أربع
 ٤ ركعات مسجدة على ما فصلناه ومن السنن الواردة يوم الجمعة الغسل على النساء والرجال
 ٥ والعبيد والاحرار في السهر والحضر مع الامكان ووقفه من طلوع الفجر الى روال الشمس
 ٦ وكل ما قرب من الزوال كان افضل فانه فضلوا اما بعد الزوال او يوم السبت وارادته
 ٧ يوم الخميس جاز اذا خاف الاخذ اليها يوم الجمعة او لا يمكن من استعماله ويستحب
 ٨ ان يطفئ نور الجمعة ويخلو زاسه ويهبط اظفاره وياخذ من ثيابه ويلبس الطهارة
 ٩ ويستر ثيابه من الطب حسنه فاد ابوجه الى المسجد الا عظم مشي على سبيله واد
 ١٠ ويدعو الى توجهه بما هو معروف ويدعى للامام اذا قرب من الزوال الذي بعد المنبر واد
 ١١ في الخطبة بقدر ما اذا فرغ من هاتين الركعتين فاد انزل وصلي بالناس ويفصل بين الخطبتين
 ١٢ جلسة وبقدرة سورة خفيفة ولا يجوز ان يكون الامام اجده ولا ارض او محنوا بالكون
 ١٣ مسلما ومناعد لا عير فاستحب له ان يلبس العمامة ساتيا كان او قابطا وسردى
 ١٤ يرد ثمنه واذا اختل سي مما وصفناه من صفات الامام سقط فرض الجمعة وكان العصر
 ١٥ الظهر وقتا سائرا لا يامر به فاحضر ليصلي خلف من لا يفتدى جمعة فان تم كرا بعد فرضه
 ١٦ أربع ركعات فعل وان لم يتمكن صلى معه ركعتين فاد اسلم الامام قام فاضاف اليهما
 ١٧ ركعتين اخرين فيكون ذلك تمام صلوة واذا صلى الامام بالناس ركعتين جهرا
 ١٨ بالقرآن وبقرأة الاولى فيهما الحمد وسورة الحمد وفي الثانية الحمد وسورة المنافقين
 ١٩ وهن فوتر احداهما في الركعة الاولى في الركوع والسالي في الثانية بعد الركوع
 ٢٠ ه ومن صلى وحده استحب له ايضا ان يقرأ السورتين اللتين كنهما في الظهر والعصر
 ٢١ فان سبق اليه غيرهما لم يذكر عاذا اليهما ما لم يتجاوز فيهما نصف السورة فان تجاوزتها
 ٢٢ ثم ان ركعتين واجبت بهما نافلة واستأنف الفريضة بالسورتين هذان الفصلان لم
 ٢٣ يفعل وفرا غيرهما كانت الصلوة ماضية ويكون ترك الافضل ومن صلى الظهر وليس
 ٢٤ عليه الاقوت واحد وسحب له ان يقرأ بالقرأة ولا ياب من جمع المومنين في رات
 ٢٥ القبة تحت لا صر عليهم وصلوا جماعة لخطيب فان لم يتمكنوا من الخطبة صلوا

جماعة الظهر أربع ركعات والصلوة يوم الجمعة في المسجد الا عظم افضل هذه السرايا
 لم يكن هناك امام يفتدى به ويكره الا اذا نزل صلوة العصر يوم الجمعة لا يبعث اذا فرغ
 من بصره الظهر ان يقيم للعصر ويصلي اماما كان او ما موماه

كتاب الجمعة الجماعة

صلوة الجماعة فماعد الجماعة يوم الجمعة سنة مؤكدة في جميع الصلوات المنسوبة
 فرض على الاعيان ولا على الكفايات فمن فعلها جماعة فقد فضلت صلوة على صلوة الفرد
 الخمس وعشر بصلوة ومتى صلى مفرد اجازت صلوة وفاته الفضل واقل من يعقده
 الجماعة اثنان فصاعدا واكثره لا حصر له وكلما كثروا كان افضل والظاهر من هذه
 الجماعة لا يعقد جماعة الا بشرط تقدير الاذان والاقامة وفي اصحابنا من قال ان ذلك
 الفضل والواجب اذا صلى في مسجد جماعة كره ان يصلي فيه جماعة اخرى جماعة
 تلك الصلوة فان حضر قوم صلوا في ادى وروى صحة ذلك عن ابيهم لا يودون ولا يهيمون
 ويختارون ما تقدم من الاذان والاقامة هذا الذي يكره الصنف قبل ان يقرض جاز لهم
 ان يذنبوا ويقموا ولا يدعى ان ترك صلوة الجماعة الا بعد عذر عام او خاص والعام المنظر
 والوحل والرياح السديدة وما اشبه ذلك وهذه الاعذار في الجماعة هي الاعذار في الجمعة
 لهو النبي عليه السلام اذا التفت اليها بالصلوة في الرجال قال لا يصح التعلل ووجه الارض الصلة
 ه والعذر الخاص المرض والخوف ومداغمة الاجل وحضور الطعام مع شدة الشهوة او
 فوات رفقة أو هلاك طعام له من طيب او خبيث خاف اجتزاؤه او خوف ضرر بلحقة دنيا
 او دنيا او بكونه علة او يغلبه الغاس كخاف في انتظار الجمعة غلبة النوم وانتقاض الظهر
 فهو في الصلاة او دها ب مال او اياق عبيد وما اشبه ذلك فان عند جميع ذلك يجوز له
 التاخر لقوله تعالى ولا تجعل عليكم في الدين حرجا حور لا يستقل رايه بالمفسر والمفتي
 بالمشي والمفسر من المفسر مع اختلاف فرضهما ومع اتفاقهما هاد اراى رجلين يصلان في ادى
 فتوى اراى ان يقرأ فيهما يصح صلوة لار الا قد ابا ما من لا يصح واذا تولى اثنان احدهما لا يفتدى
 لم يصح لانه اذا لم يعرف امامه لا يمكنه الالتزام به هاد اراى رجلين احدهما امام فتوى
 الا قد ابا ما من لم يصح لان الامام هو الذي يلدع ولا يلدع الامام ومو وكذا ان تولى الا تمام
 بالامام يان اراى اماما مو كرا قد خالف سنة التوفه ووقف مكان الامام لا يصح صلوة

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

١ لانه بان انه انما يصح ان يكون اماماه واد اصيلي رجلا في ذكر كل واحد منهما انه امام
 ٢ تحت صلواتهما وان ذكر كل واحد منهما انه ماموم بطلت صلواتهما وان شكا فله
 ٣ يعلم كل واحد منهما انه امام او ماموم لم يصح ايضا صلواتهما الا بالصلوة لا بتعقد الامع
 ٤ بذكره للامام ان طول صلواته انظار الخ في ذكره الجماعة او ينظر من له قدر في اجتر
 ٥ يدخل لم يلزمه التطويل للحق الا في الركوع وهو قد روى انه اذا كان اياكها خورار
 ٦ بطوار كوعه مقدار الركوع فيعتبر ليحجوا ذلك الركعة و بذكره امامه من
 ٧ لحن في قرانه سواء كان في الجهد او غيرها او اجال المعنى او لم يحل اذا لم يحسن اصلاح
 ٨ لسانه فاركان يحسن وتعمد للحن ينطلي صلواته و صلوة من خلفه ان يحسوا ذلك وان لم يعلموا
 ٩ بطلت صلواته وانما قلنا ذلك لانه اذا لم يحسن فارتبنا للفران لان الفران ليس للحن و بذكره
 ١٠ الصلوة خلف التتمائم ومن لا يحسن ان يودي الحروف وكذلك الفاقا التتمائم هو الذي لا
 ١١ يودي للتألفا فاقا هو الذي لا يودي الفاقا وكذلك لا ياتي بارت ولا التبع ولا الابع فالارت
 ١٢ الذي يلحقه في اول كلامه رنخ فتعذر عليه فاذا انكلم انطوى لسانه هو والاتباع الذي يبدل
 ١٣ حتى قام كان حرف والابع هو الذي لا ياتي بالحروف على السان والصحة واد ابر اعجمي
 ١٤ لا يصح بالفراه او غير هذه الصفة كره امامته هو ولا ياتي رجلا امرأة ولا حتى لان
 ١٥ الحنثي يجوز ان يكون امرأه فارتب انه رجل جان وارتلت انها امرأة لم يحرك ولا يجوز ان ياتي الحنثي
 ١٦ حتى لا ياتي يجوز ان يكون الامام امرأة والماموم رجلا فلا يصح صلواته ولا يجوز ان ياتي
 ١٧ المرأة بالرجل وحنثي لانه يجوز لها ان ياتي بالرجل والمرأه ولا ياتي بالرجل جماعة النساء
 ١٨ وان لم يكن له وجه مخمر ولا يجوز ان ياتي بفاسق ولا مخالف في اعتقاد الحق من الفوق الجيد
 ١٩ والعبد والبقوة والامامة الا على خلاف مذاهبههم وارايهم ولا لم يوافقهم
 ٢٠ في الاعتقاد اذا لم يكن عدلا مرصيا لان امامة الفاسق غير جائزة هو ولا ياتي القاري الا في
 ٢١ وحنثا الا في من لا يحسن قراءة الحمد ويجوز ان ياتي من ياتي في قاري بطلت صلوة
 ٢٢ وصحت صلوة الا في قاري بطلت ايضا صلوة القاري وحده وصحت صلوة
 ٢٣ الامام والماموم الا في من صلى خلف رجل يتيه به كان كافرا لم يجب عليه الا
 ٢٤ حاديه ولا يحكم على المصلي بالاسلام سواء صلى منفردا او في جماعة كان او في بيته في الظاهر
 ٢٥ بان تدا به اذا قال الماسلم لان الحكم بهما يحتاج الى دليل ومن صلى يوم يعجز الصلوة

١ سفة الحديث فاستخلف قائم الي الصلوة حاز ذلك وسحب ان لا يستخلف الامم
 ٢ شهدا لا قامة وان استخلف غيره كان جازا فان استخلف من سوي رتبة صلى بهم ماموما بقى
 ٣ لهم ولو هي اليهم لتسلموا ويقوم فيتم صلوة نفسه فان لم يعلم كم فاته مع الامام تسعة عليه
 ٤ من خلفه بالاجاه واد اصيلي يقوم وهو محدث او حنث ولا يعلم حال نفسه ولا علم الامام
 ٥ ذلك لم يعلم في اتنا الصلوة خرج واعتسل او نوضا واعاد الصلوة من اولها لانه صلى بغير طهارة
 ٦ ولا يلزم الاماموم من استخلف الصلوة بل صلواتهم تامة ان لم يعلموا فان علموا حاله كانت
 ٧ صلواتهم ايضا باطلة وعليهم استنافة المرأة وان كان عاقلا متمرا صلى صلوة صحيحة
 ٨ جاز ان يكون اماما وان لم يكن متمرا عاقلا لم يحرك ذلك ولا تقدم احد على غيره في سجدة
 ٩ ولا في قنله ولا في امارته الا بامرته واذنه فان ادله حاز له ذلك اذا كان يصلح للامامة
 ١٠ واد احضر رجل من خلفه سمر فهو اولى بالتقدم اذا كان من تحسن القراءة و بذكره ان ياتي
 ١١ المتسمم المتوصيبر وكذلك يكره ان يؤمر المسافر الخاص من ان يفعل صلى صلواته وسلم و
 ١٢ قلده من صلى بهم عام الصلوة وان صلى مسافر خلف المقدم صلى فرضه وانصرف ولا يلزمه
 ١٣ الاتمام ولا يجوز ان ياتي ولدان زنا ولا الاعرابي المهاجر ولا العبد الاحرار ويجوز ان ياتي لاه
 ١٤ اذا صلح للامامة ويجوز ان ياتي الاعمي بالبصير اذا كان من وزايه من سبده ويوجهه الى القبلة
 ١٥ ولا ياتي المحذور والارض والمحذور والمجدو جبر ليس كذلك ويجوز امامته لمن كان مثله و
 ١٦ لا ياتي المقيد المطلق ولا صاحب الفالح الاصحا ولا تصلح خلف الناصب ولا خلف من سوت
 ١٧ امر المومنين اذ لم يشر امر عدوه ولا ياتي العاق او يوبه ولا فاطع الرجم ولا السفينة ولا الاغلف
 ١٨ هم الماموم اذا كان واحدا وقف عن غير الامام فان وقف على سانه او وراه لم ينطلي صلواته
 ١٩ وان كان ترك الافضل وان صلى قدامه بطلت صلواته و صلوة الامام فان كانا الله وقفا خلفه
 ٢٠ فان لم يفعلوا وقفا عن نفسه وسماله لم ينطلي صلواتهما المرأة تقف خلف الامام وكذلك
 ٢١ الحنثي المستكمل امره فان جمع امرأة وحنثي وقف الحنثي خلف الامام والمرأة خلف الحنثي
 ٢٢ وان جمع رجال ونساء وحنثي وصبيان وقفا الرجال والامام من الصبيان والحنثي من
 ٢٣ النساء ولا يمتكن الصبيان من الصف الاول واما جانيهم فانه يترك جارة الرجال من يد الامام
 ٢٤ من جاني الصبيان من جاني الحنثي من النساء فاما فيهم فالاولى ان يترك لكل واحد منهم قبر
 ٢٥ لما روى عنهم عليهم السلام انه لا يدفن في قبر واحد اثنان وان دعت ضرورة الى ذلك حاز ان يجمع

١٥

٢٥

اسان ولبه في قبر واحد كما فعل النبي صلى الله عليه واله يوم احد فاذا اجتمع هو لا جعل
الرجال وما لبى القنلة والصبيان بعدهم ثم الخائف ثم النساء وادخل المسجد وخاف فوثق
الركوع من الامام جازان كثره وترك في مكانه ومنتظر حتى من يركع معه فان لم يكن احد طار
له ان يركع في ركوعه حتى يلحق بالصف وان سجد موضعه ثم يلحق بالصف في الركعة الثانية
كان افضل من صلى قدام الامام بعد قلنا انه لا يصح صلوته لانه لا دليل على صحته فان
في طرف المسجد والامام في طرف اخر ولم يصل الصفوف بلبه ولبه او فوق سطح المسجد
اجراه ما لم يكن لبه ولبه الامام جازيل او من الصفوف ولبه ذلك ولا يجوز ان يكون الامام على
موضع اعلى من موضع المأمومين ونحو ذلك ان يكون المأموم على مكان اعلى منه من صلى
خارج المسجد ولم يكن لبه ولبه الامام جازيل او لبه ولبه الصفوف المتصلة المشاهدة للامام
ذلك ولا بعد مفرد صحت صلوته ومتى بعد ما بينهما لم يصح صلوته وان علم بصلوة الامام وجد
البعد ما حرت العادة في تسميته بعدا وجد قوم ذلك بتكلمة ذراع والوا على هذا وقف
ولبه ولبه الامام بلبه ذراع ثم وقف اخره ولبه هذا المأموم بلبه ذراع ثم على هذا
الحساب والتقدير العام بالعبادة صحت صلوتهم قالوا وكذلك اذا اتصلت الصفوف في المسجد
ثم اتصلت بالاسواق والديروب والديور بعد ان يشاهد بعضهم بعضا وبذلك يكون الامام
صلوة الكل وهذا قريب على مذهبي الصيام والشارع ليس يابى منع الاتي بصلوة الامام
لانه لا دليل عليه في الحايض وما جرى مجراه مما يمنع من مشاهدة الصفوف يمنع من صحة الصلوة
والافتد بالامام وكذلك التشابك والمقاصير يمنع من الافتد بالامام الصلوة الا اذا كان مخبره
لا يمنع من مساهلة الصفوف في الصلوة في السقبة جماعة حائرة وكذلك فرادى سواء كان الامام
والمأموم في سقبة واحدة او في سقبتين كثيرة وسواء كانت مشدودة بعضها الى بعض او لم
يكن كذلك وذلك لا فرق بين ان يكون الامام على السطح والمأمومون في السقبة او الامام
في السقبة والمأمومون على السطح اذا لم يكن بينهما حائل لان ما روي من جواز الصلوة في السقبة
عام في جميع الاحوال اذ كانت دار محب المسجد كان من صلى فيها لا يخلو امر ان يشاهد
من في المسجد والصفوف او لا يشاهد فان شاهده من هو داخل المسجد صحت صلوته وان لم يشاهد
غيره اتصلت الصفوف من داخل المسجد الى خارج المسجد واتصلت به صحت صلوته ايضا
والا لم يصح وان كان ثاب الدار خارجا باب المسجد وباب المسجد عن سقبة او عن سقبة واتصلت

الصفوف من المسجد الى داره صحت صلوتهم فان كان قدام هذا الصف في داره صحت
صلوته من كان قدامه ومن صلى خلفهم صحت صلوتهم سواء كان على الارض او في غرفة
منها لا يهتم بمساهد وللصف المتصل بالامام والصف الذي قدامه لا يشاهد من الصف المتصل
بالامام في سجد ان ينظر الامام الذي جرب عادته بالصلوة في المسجد فان خيف فوثق
او وثق فوثق الفصل جان تقدم غيره من قدام الامام لعسر عذر بطلت صلوته وان
ما زنه لعذر ونهر صلوته صحت صلوته ولا يجب عليه اعادة نكاهه سرباطا ما بالصلوة
خمسة القراءة والفقه والتشريف والحجرة والتسبيح والقراءة والفقه مقدما والقراءة مقدمة
على الفقه اذا تساوبا في الفقه ويعني بالقراءة القدر الذي كحاح اليه في الصلوة فان تساوبا
في القراءة قدم الا فقه فان كان احدهما مقبها لا يقرأ ولا يقرأ في الفقه والقارى اولي لان
القراءة سرباط في صحة الصلوة والفقه ليس سرباط وان كان احدهما يقرأ ما يكفي في الصلوة
لكنه افقه والاخر كامل القراءة غير كامل الفقه لكن معه من الفقه ما يعرف معه احكام
الصلوة خارجا تقدم ايهما كان فان تساوبا في الفقه والقراءة قدم الاسرف فان تساوبا في التسبيح
قدم ايهما محجور فان تساوبا في الحجرة قدم استهما وترى بذلك من كان سببه في الاسلام
اكثر لانه لو اسلم كافر وله تسعون سنة وهناك من لم ياتوا بسنة مسلما لم تقدم له السن
فان تساوبا في ذلك قدم اصحهما وجهاه ويجوز للمراة ان تقوم النساء في الغرائص والنوازل
وتنظرهم وستظهر ولا يتر من الصف فان كثير النساء وفقر صوفهم مثل الرجال وركبه
للرجال يصلي يقوم وهم له كما يكون في وقت القيام الى الصلوة عند فراغ المودن من
كمال الاذان وكذلك وقت الحرام وقت الفراغ منه على التمام ليس من سرباط صلوة
الامام ان ينوي انه يصلي يقوم فساكنوا او رجالا ويجب على المأموم ان يركب على الامام
اذا انتد الامام بصلوة بافلة ثم اجرم الامام بالعرض فان علم انه لا يفوته الامام
في الجماعة ثم صلوته وخلفها والا فطعها ودخل معه في الصلوة وان كان فرادى
كمل ركعتين وجعلها نافلة وسلم ودخل مع الامام في الصلوة فان لم يكنه فطعها فانها اذا
كان مقتديا به بان لم يكن مقتديا به دخل معه في الصلوة من غير ان يقطعها فانها اذا
صلوة نفسه سلم اقام وقام وصلى مع الامام بلبه صلوته واجتنبها نافلة هو اذا
صلى خلف من يقتدي به لا يجوز ان يقرأ خلفه سرا كات الصلوة كخبرها فانها اقراة

١ اولاً خهر فيها بل سجع وبصت اذا سمع القراءة فان كان فيها لا خهر فيها سجع مع نفسه و
 ٢ حمد الله وان كانت خهر فيها وخفي عليه القراءة في نفسه وان سمع مثل التهمة اجزاه وان
 ٣ هذه الحال كان ايضا جائزاً وسجاً ان قصر الحمد فيما لا خهر فيها بالقراءة وان لم يقرأها كانت
 ٤ صلوته صحيحة لان قراءة الامام مخيرة هو اذا صلى خلف من لا يقدره فقرأ على كل حال سمع
 ٥ القراءة او لم يسمع فان كان في حال يقينه اجزاه من حديث النفس ولا يجوز ترك القراءة على
 ٦ حال وان لم يقرأ اكثر من الحمد وحدها كان جائزاً ولا يجوز اقل منها واذا فرغ الامام من القراءة
 ٧ قبل الامام سجع مع نفسه وسجاً ان شئ منه من السورة فاذا فرغ الامام قرأ تلك الآية و
 ٨ ركع عرقاً ووصلى يقوم الى غير القبلة متعمداً كانت عليه اعادة الصلوة ولم يكن
 ٩ عليهم ذلك اذا لم يكونوا عالمين فان علموا ذلك كان عليهم ايضا الاعادة ومعنى يعلم
 ١٠ الامام والماموم ذلك اعادوا وان في الوقت فان فات الوقت وكانوا مستبدلين القبلة
 ١١ اعادوها ايضا وان كان ثمتا وثم لا لم يكن عليهم شيء ومعنى مات الامام فجاه يحيى غير القبلة
 ١٢ ويقدمون ثم لهم الصلوة ومن حيا فان باشر جسمه وقدر بالهوت بطلت صلوته وعليه
 ١٣ الغسل واعاد الصلوة ومن لحق تكبيرة الركوع فقد ادرك تلك الركعة فان خاف فوت
 ١٤ الركوع اجزاه تكبيراً واحداً عن الاستفتاح والركوع اذا نوى الاستفتاح فان نوى
 ١٥ تكبير الركوع لم يصح صلوته ومن فاتته ركعة مع الامام جعل ما يلحق معه او صلواته فاذا
 ١٦ سلم الامام قام فتم ما فاتته مثلاً ذلك من صلى مع الامام الظهر والعصر وافته ركعتان
 ١٧ قرأت الركعتين معه الحمد وسورة ان تكبر فان لم يكن اقتصر على الحمد وحدها لم يصلي بعد
 ١٨ تسليماً للامام ركعتين يقرأ فيهما الحمد وحدها او يسجده وان فاتته ركعة فرائى البائس
 ١٩ الحمد وسورة وجلس مع الامام في الشهادتين والاولى تعالاه ولا يعتد به وحمد الله وسجده
 ٢٠ فاذا قام الامام الى البائس فقام اليها وكانت ثابته له فاذا صلى الامام البائس جلس هو للشهادتين
 ٢١ تشهد تشهد اخفها ثم لحق به في الركعة والامام ويكون ثالثاً فاذا جلس للشهادة الاخرى
 ٢٢ جلس معه حمد الله وسجده فاذا سلم الامام قام فاضاف اليها ركعة وشهد وسلم
 ٢٣ وسعى الى ان رفع راسه من الركوع قبل الامام فان رفع ناسياً عاد اليه ليكون معه مع
 ٢٤ الامام وكذلك القول في السجود وان فعل ذلك مقصداً لم يحركه العود اليه املاً بل يقف حتى
 ٢٥ لحقه الامام وهذا اذا كان مقبلاً به فان لم يكن مقبلاً به لم يحركه العود اليه على حال

المنازة في وسط البحر
البحري

هذه تزيد في صلوة من واحد ركع الإمام وقد رفع رأسه من الركوع استمع الصلوة وتحد
 معه المحدث ولا يعتد بهما هـ وان وقع حتى يقوم الإمام إلى المائسة كان ذلك فإرادته في حال
 السجدة استفتح وحسن وجهه فاداسلم الإمام قلم فاستقبل الصلوة ولا يجب عليه إعادة تكبير
 الاحرام هـ وسلم الإمام في الصلوة مرة واحدة تحاه القبلة تستريحه إلى مائة ولا يسمع من ذلك
 من مكانه حتى يتم قراءة مني من الصلوة صلوته هـ ويستحب للإمام أن يسمع من خلفه السجدة
 جميع الصلوات وليس عليه أن يسمعوه ذلك هـ ولا يجوز له أن يصل الظهر أن يصل مع الإمام
 العصر ويقتدي به فان تولى بها ظهره وان كان عصر الإمام حاربه ذلك ومن صلى وحده ولم
 جماعة حاربه ان تعبد طاهرة أخرى تلك الصلوة سواء كان اماما او ماموما ويكون الاولي معه
 والمائة اما ان يتولى بها فائنة وهو الافضل وتؤى به تطوعا فانها تكون على ما تولى سواء كانت
 ظهرا او عصر او مغربا او العشاء الاخرة او الفجر ولا ينف في الصف الاول اليسار والعبد
 والمحاضر ويبلغ ان يكون من الصفين مقدار من يرض عنهم ولا بأس ان ينف الرجل وحده في صف الاول
 الصفوف فان كان في الصف فرجه كره له ذلك هـ ولحوز الوقوف بين السطرين ويكره
 وقوف الإمام في المحراب الباطل في الحائط ولا يفسد ذلك الصلوة هـ ولا يخص للنساء
 ان يصلن مع الإمام من وراء الجواب هـ ولا يجوز ان يكون الإمام على موضع من رفع من سقف او دكة
 وما أسسه ذلك والمامومون اسلمه فان كان على أرض عالية متجذرة حاربه يكون على ظهر
 هـ ولحوز الامامون ان ينف على موضع عال وان كان الإمام في موضع اسفله هـ ولحوز ان يسلم
 الاماموم قبل الامام وتنصرف في خواجه عند الضرورة وليس عليه الوقوف لتعقيب الامام
 هـ ولا يجوز للحائض ان تؤم بغيره فان كانوا كلهم جلوسا حاربه ذلك عرابه لا يقدّمهم الا بركبته
 اذا كانوا امرأة هـ واذا أقيمت الصلوة فلا يجوز ان يصلي الواحد اذا كان الإمام مقتدي به فان
 لم يكن كذلك كان جائزا هـ وموقف السباخ خلف الرجال فان كانت الصفوف كثيرة وقيل
 صفاهم هـ فان وقفت كذلك ودخل جماعة من الرجال خرقا لا حتى يقف الرجال قبلهم
 ومن صلى خلف من لا يقتدي به ففرا سحرة العرايم ولم يسجد الإمام سجدا يما وقد احراه هـ بالسجد
 له فضل كثير وتواب جزيل ويكره تعلية المساحد بل يبنى وسطاه ويكره ان يكون مظلة
 ويسحب ان يكون مستوفه ولا يجوز ان يكون من خرفة او منقبة او من هاهي من النضا وكثير
 ولا يبيح حائط المسجد لا على عليه هـ ويكره المحار - اللحظة في الحائط هـ وتحط الميعة

والمصاة
والمصاة

على أبواب المساجد دور اخلهاهم واذا استهدم مسجد استخف تقضه واعادته اذا امض
 وكان بحيث يفتأه الناس فيصلون فيه ولا يباس استعمال الله في اعادته او في بناء غيره من المساجد
 ولا يكون مع اليه تخالف ولا يوحى من المساجد في الملك ولا في الطريق ونكره ان يحرق المسجد
 طريقا الا عند الضرورة ومن اخذ شيئا من القمامة المسجد فعليه ان يتركه اليه او الى غيره من المساجد
 هـ واذا تهدم المسجد وخرب ما حوله لا يعود ملكا له ولحقه بعض البيع والكناس واستعمال
 التماثيل في المساجد اذا اندرس أهلها وكانت في دار حرب فاما اذا كان لها أهل من الذمة فبورد
 الحرية ويقومون بمراتب الذمة فلا يجوز ذلك هـ ولحق ان يبنى مشاحدا ولا يجوز ان يحددهما
 ملكا ولا استعمال التماثيل في الاملاك هـ وتجنب المساجد البيع والشراء والمخابر والصابان
 والاحكام والضالة واقامة الحدود وانسأد الشعور ورفع الاصوات فيها وعمل الصانع
 فيها ولا يجوز ازالة النجاسة في المسجد ولا الاستنجاء من البول والغائط فيها وعسل الك
 عصا في الوضوء ولا يسه فيهما ويكره التوهم في المساجد كلها وحاميه في المساجد الحرام
 مسجد النبي صلى الله عليه واله واذا احل في هذين المسجدين ثم في مكانه وخرج واعمل
 وليس عليه ذلك في غيرها هـ وسحب كثر المساجد وتنظيفها ويكره اخراج الحصا
 منها فمن اخرجها رذها والى غيرها من المساجد هـ وسحب الاسراج في المساجد كلها ومن
 اكل شيئا من المؤذيات مثل التوم والبصل وما السهها يتأبى لاهصر المسجد حتى يروى الخنة
 وان كان مطبوخا لانه لم يكن ماسر هـ واذا اراد دخول المسجد ينبغي ان يعاهد بعله
 او حقه او غير ذلك لئلا يكون مما شئ من النجاسة ثم يقدم رجله اليمنى في اليسرى ويقول
 اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك واحلنا من عمار ومساجدك هـ واذا خرج فب
 رجله اليسرى في اليمنى وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب فضلك هـ ولا ينبغي ان يسجل
 وهو قائم بل يجلس في التسليم هـ ولا يمشي ولا يتكلم في شئ من المساجد فان فعل عظامه بالرب
 ولا يرفع القدم في المساجد فان خالف فيهما في التراب هـ ويكره سئل السيف ويرى النبل
 وسائر الصناعات في المساجد ولا تكلف حوزته في شئ من المساجد هـ وسحب المسر
 ما من السيرة الى الركعة ولا يرمي الحصا حدا ولا يجوز تقض شئ من المساجد الا اذا استهدمت
 ومن كان في داره مسجد فبصله للصلاة حار له تغييره وتبدله ونوسجعه وتنظيفه
 حسب ما يكون له واراد هـ واذا بنى مسجدا خارج داره في ملكه فان بوى به ان يكون

مسجد يصلي فيه كل من اراد رالفلكه عنه وان لم يود ذلك فملكه ما وصله سوا صلي
 فيه او لم يصله ولا يدرى العنت في المساجد ولحق ان يبنى مسجد على سوا طر اظهر وانقطع
 الراحة ولا يجوز ذلك مع وجود الراحة ووضوء المكتوبة في المسجد افضل منها في المنزل
 ملوه السواطل في المنزل افضل وخاصة نوافل الليل هـ

كتاب صلاة الخوف
 صلاة الخوف على ضربين احدهما صلوة الخوف والثاني صلاة تسعة الخوف وهو الذي سميته
 ملوة المطاردة والمسايفة فصلوة الخوف غير منسوخة بل فرضا ثابت ولا يجوز الا بثلثة
 سرائط احدها ان يكون العدو في عرض جهة القبلة بحيث لا يمكن من الصلوة حتى يستند القبلة
 او يكون عن يمينه او شماله والثاني خوف العدو ان يسا علوا الصلوة ان يكونا عظماء ولا
 يأمون كثيرهم وغدرهم والثالث ان يكون في المسلمين كثرة اذا اقرقوا فترس دونه
 تقاوم العدو حتى يفرغ الاخرى من صلواتها فادابقت هذه الشروط قصرت الصلوة وصليت
 ركعتين واحلف اصحابا فظاهر احوارهم يد على ايها يقتصر مستافرا كان وحاضرا ومنهم من
 قال لا يقتصر الا بشرط السهر والامام والمامور سوا في انه يجب عليهما ركعتين جميع
 الصلوات الا المعربة فانها لم يأت على كل حال وكيفيتها ان يهرق القوم في من في وقتها
 لهذا العدو والفرقة الاخرى تقوم الى الصلوة هـ ويتقدم الامام فيسهر بهم الصلوة ويصلي
 ركعة فاد اقام الى الثانية وقف قائما يقرأ ويطول قرآنه ويصلون الذين خلفه الركعة الثانية و
 يقولون الا انفراد بها ويشهدون في سلامون ويقومون الى لها العدو ولحق ان يماقون فيقول
 خلف الامام ويصليون الصلوة بالكبير وتصل الى الامام الركعة الثانية له وهي اوله لهم فاد
 جلس في تشهد فامواهم الى الركعة الثانية لهم فيصلون بها فلا اقرعوا منها تشهد وامواهم
 بهم الامام هـ وان كانت الصلوة صلوة المغرب صلى بالطائفة الاولى ركعة على ما قدمناه و
 ثلث في الثانية ويصلون هم ما بقى لهم من الركعتين فيقفون فيها فاد اسلموا انصرفوا الى لها العدو
 وحالنا قون فاستفتحوا الصلوة بالكبير وصلى بهم الامام الثانية له وهي اوله لهم فاد جلس
 في سهره الاول جلسوا معه وذكروا الله فاد اقام الى الثالثة له قاموا معه وهي ثلثه لهم فاد
 فاد اخلص للشهد الثاني جلسوا معه ونشهدوا وهو اول تشهد لهم وخففوا ثم قاموا
 الى الثالثة لهم فاد اخلصوا للشهد الثاني لهم ونشهدوا واسلموا بهم الامام وقب

بنا ان الطائفة الاولى يلغى ان يسوي مفارقة الامام عند القيام الى النية فلا جعلت ذلك وشي
 الطائفة الاولى بعد مفارقة الامام لحقها حكم سهوها وان رفع الامام رأسه من السجدة
 الاخيرة من الركعة الاولى ولم يقم الى النية فلا خلوا ان يكون ذلك سهوا او عمدا
 فان كان سهوا لحقه حكم سهوه ودور الطائفة الاولى لا يها ترفع الرأس وقد فارقته وان كان عمدا
 فلا خلوا ان يكون لعله او لغرض علة فان كان لعله فصلوته وصلوته من يصلي معه صحيحة وان
 كان لغرض علة فقد بطلت صلوته ولا تبطل صلوة الطائفة الاولى لا يها فارقته حين رفع الرأس
 ومتى جاز الطائفة الاخرى فاقرب به وهو جالس لعله صحت صلوة الجميع وان كان لغرض
 علة وكانت علة محالة بطلت صلوتها وان لم يعلم بحاله صحت صلوتها وبطلت صلوته
 ه ويلغى ان يكون الطائفة الثانية فاصاحا فان كان واحدا او جماعة مع ذلك اتصالا
 الطائفة يقع على الواحد وعلى الجماعة ذكر ذلك القراءة وصلوة المغرب محيرين ان يصلي
 بالطائفة الاولى ركعة واحدة وبالاخرى يسري ويتران يصلي بالاولى يتسرب وبالاخرى واحدة
 كل ذلك حايروا واحدا سلاح واجت على الطائفة لقوله تعالى ولما جدوا السجدة و
 السلاح الذي تجمله يلغى ان يكون خاليا من الحاشية فان كان عليه ريش لا يؤكل لحمه مثل الفرس
 والعقاب فلا بأس به وبكره ان يكون ثوبا لا يمسك معه من الصلوة والركوع والسجود
 كالخوشن القبل والمغفر السابغ لانه يمنع من السجود على الجبهة ويلغى ان يحمل من السجود
 والسجدة والقوس وغيره والريح وان كان عليه شيء من الحاشية لم يكن بأسا لانه لا يمسك
 فيه مفترقا او حمل الرمح اما الجوز اذا كان على طرف الصفوف لانه لا يبادى به احد فان
 كان في وسط الصفوف فله ذلك لانه يبادى به الناس ه اذا اصاب السيف البقل
 لحاشية فمسح ذلك خرقه فمن احاط بان قال له بطهر ومنهم من قال لا يطهر غيره ان يكون
 الصلوة فيه لانه لانه الصلوة فيه مفترقا ه اذا سها الامام بما يوجب سجدة في السهو
 ٢ الركعة الاولى مع الطائفة الاولى فادفعت هذه الطائفة من تمام صلواتها كان عليها
 ان تسجد سجدة في السهو والامام ه فان كانت تسهت في الركعة التي صلت مع الامام
 لم تسجد تلك السهو وان تسهت في الركعة التي تنفرد بها لم تسجدنا السهو فاد الجمع
 سهوها في حال الانفرد مع سهوا الامام ٢ الاولى اجزاها سجدة في السهو ركعة واحدة
 لانه يجمع على وجوبها ولا دليل على ما زاد عليه وارقتنا انها تسجد لكل سهو وسجدت كل

احوط لعموم الاحكام ولما الطائفة الثانية اذا صلب مع الامام وكان الامام يصليها
 ٢ الاولى فاد اسلم بهم الامام وسجد سجدة في السهو لم يجب عليها السجدة فيه واربعة كان
 احوط ه فان سها الامام في الركعة التي يصلي بهم فاد اسجد بها تسعوه على ذلك ومتى سجد
 هذه الطائفة فماتت فرد به فاد اسلم بهم الامام سجد وانهم لم يفسد بهم سجدة في السهو ولا
 ح على الامام متابعتهم على ذلك ومتى تسهت في الركعة التي يصلي مع الامام لم يلزمها
 حكم ذلك السهو ولا يجب عليها شيء واد الاحصاء الامام ان يفرق الناس اربع فرق في اربع حوز
 لا يمكن ان يصلي بهم صلوة واحدة لا صلوة الخوف فدينا انها ركعتان فاد اذا كان ذلك
 على الركعتين يفرق من تعبدتها فيكون بطلانها وفرضنا الباقي على الترتيب الاول سواء
 ه الترتيب كله اذ ارادوا ان يصلوا جماعة فاما اذا انفرد كل واحد منهم وصلى مفردا
 كانت صلوته ماضية وبطل حكم الفضة الا في السفر ه واما صلوة سدة الخوف
 فليكون في حال المسابقة والمعاينة ويصلي التماكب امكنه مسهل القبله وغير مسهلها
 راكبا كان او ماشيا وعلى كل حال عززانه مسهل القبله تكبيرة الاحرام وان امكنه ان
 يسجد على فريوس السرح فعلى ان لم يمكنه وصلى التماكب سجدة احقق من ركوعه في جميع
 الاحوال وعند المطاوعة والمضاربة ولا إعادة عليه ولا حوز له تاخير الصلوة حتى
 خرج الوقت فان اخرها الى اخر الوقت كان حازا ومتى راد الخوف ولا يمكنه الا انما ايضا اخرها
 عن كل ركعة تسجدة واحدة وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر كما
 فعل امير المؤمنين صلوات الله عليه ليلة الهرب ه ومتى صلى ركعة مع سدة الخوف لم يزل
 نزل وصلى بقية صلوته على الارض وان صلى على الارض امتار ركعة فله سدة الخوف ركعة
 صلى بقية صلوته انما مالهم يستند من القبله في الحالب فان استند بها بطلت صلوته واسانقها
 ه من رأى سوادا فظنه عدوا حازا ان يصلي صلوة سدة الخوف اما ولا إعادة عليه سوا كان
 مراه محسبا او لم يكن كذلك لانه لا دليل على وجوب الاعادة ه ومتى كان بينهم وبين العدو
 خذوا وحايضا وخافوا ان يساعلوا بالصلوة ان يظنوا الخدق لا ينقبوا الحايضا حاز لهم ان يصلوا
 صلوة الخوف انما اذا ظنوا الله يظنون في ان يصلوا فان ظنوا الله لا يظنون ولا ينقبوا الحايضا
 الا بعد فراعهم من الصلوة لم يصلوا صلوة سدة الخوف ه ومتى راد العدو فاصلوا صلوة
 الخوف ثم راد لهم ان يظنوا الله خذوا لله اكبر الا يصلوا اليهم لم يجب عليهم الاعادة ه ومتى

صلوة

١٦٥

١٦٥

١ كان العدو في جهة القبلة ويكويون في مسوى الارض لا يستترهم شي ولا يملأهم امر بخاف منه
 ٢ ويكويون المسلمين ليرى لا يلزمهم صلوة الخوف ولا صلوة سدة الخوف وان صلوا كما صلى النبي
 ٣ صلى الله عليه واله يغتسلان جازا فانه قام عليه السلام من قبل القبلة والمستركون امامه فصلى
 ٤ رسول الله صلى الله عليه واله صف وصف بعد ذلك الصف صف اخر فرفع رسول الله ورؤوا جميعا
 ٥ ثم سجد على الم وسجد الصف الذي يليه وقام الاخر ونجز شؤنه فلما سجد الاولون السجدة
 ٦ وقاموا سجد الاخر والذين كانوا خلفهم ثم تاحر الصف الذي يليه الى مقام الاخرين وقدم
 ٧ الصف الاخير الى مقام الصف الاول ثم ركع رسول الله صلى الله عليه واله ورؤوا جميعا
 ٨ في حالة واحدة ثم سجد وصدق الصف الذي يليه وقام الاخر ونجز شؤنه فلما جلس رسول الله
 ٩ صلى الله عليه واله والصف الذي يليه سجد الاخرين ثم جلسوا جميعا فسلم بهم جميعا
 ١٠ وصلى بهم عليه اللهم انصاه في الصلوة يومئذ يسلموا واذا كان بالمسلمين كنزهم مكران
 ١١ فتنزوا فرفقوا وكل فرقة بقاوم العدو و جاز ان يصلي بالفرقة الاولى والركعتين وسلم بهم ثم صلى
 ١٢ بالطائفة الاخرى ويكون ثقله وهي فرض للطائفة الثانية وسلم بهم ثم وهكذا فعل
 ١٣ النبي عليه السلام بطن النخل روى ذلك الحسن عن اي بكر النبي صلى الله عليه واله هكذا صلى
 ١٤ وهذا يدل على جواز صلوة المفترق خلف المنقلب واذا ان كان يصلي صلوة الجمعة فانه يخطب
 ١٥ بالفرقة الاولى ويصلي بهم ركعة ويصلي بالثانية الركعة الثانية على ما شاء في عروبة الجمعة
 ١٦ سواء اليوم الا جاز في صلوة الخوف هذا اذا كان بالفرقة الاولى يطلع عدد هم الذين يعقد
 ١٧ بهم الجمعة فان كانوا اقل من ذلك لم يعقد الجمعة ووصلوا الظهر عسا بهم يصلون الظهر
 ١٨ في حال الخوف انصار ركعتين سقط اعتبار الخطبة والعدد معاه ومتى كان في الفرقة
 ١٩ الاولى العيد الذي يعقد بهم الجمعة وخطب بهم ثم انصرفوا و جاز الاخرين لا يجوز ان يصلي
 ٢٠ بهم الجمعة الا بعد ان يجي الخطبة لان الجمعة لا تعقد الا بخطبة مع تمام العيد فان
 ٢١ صلى بالطائفة الاولى الجمعة كاملة لم يجز ان يصلي بالثانية جمعة فان صلى بهم الظهر كان جازا
 ٢٢ مع وسوا كان اقامة الجمعة على هذا الوجه في صرا وتحرر لا يختلف الحكم فيه ومن صلى
 ٢٣ صلوة الخوف في غير الخوف كات صلوة الامام والمأموم صحيحة وان تركوا الافضل من
 ٢٤ حيث قاروا الامام وصاروا مفترقين وسوا كان كصلوة النبي عليه السلام في الرداء النفاق
 ٢٥ او يغتسلان او بطن النخل وعلى كل حال ولا يجوز صلوة الخوف في طلب العدو ولا في طلب الهلاك

١ خوف فاطمهم ليس بفرق والخوف انما يكون من شدة الخوف او الطلوع وبهم بيتي من الامارات
 ٢ هم كل مال كان واجبا من الجهاد او مباحا من الدفع عن النفس وعن المال جاز ان يصلي فيه صلوة
 ٣ الخوف و صلوة سدة الخوف وكل قال كان محظورا من قبل اللصوص وقطاع الطريق فلا يجوز
 ٤ لهم صلوة الخوف فارخا لهما و صلوا صلوة الخوف كانت صلواتهم مأمومة لا يلهيهم خلوا من
 ٥ ان كان الصلوة وانما يصبر ولا يعدان كانوا اماما مومنين وذلك لان نطل الصلوة هم وان صلوا صلوة
 ٦ سدة الخوف بالانما والتكسرات فانه لا يجزئهم ولجب عليهم الاعادة لانه لم يفر دليل على ان
 ٧ لهم هذه الركعة هالفار من الزحف اذا صلى صلوة سدة الخوف وجب عليه الاعادة متى كان
 ٨ غائبا بغيره فان لم يكن يكوون عاصرين بان يكونوا متجزئين الى فرقة او متجزئين لكانت صلواتهم مأمومة
 ٩ ويكويون الفار عاصبا متى فر من اشران من اشران كثر منهما لم يكن عاصبا وجازت صلواته هو واذا
 ١٠ خاف من شدة الخوف او عذ وباحدة او سجع بفرقة ولم يقدر على التحرر منه جاز له ان يصلي
 ١١ صلوة سدة الخوف في لشر الحربي محرم على جميع الاحوال على الرجال فان جازانه امور لا يمكنه
 ١٢ معها نزع في حال الحرب لم يكن به بأس فاما فرقة والتبعية والانتكاس عليه فهو ايضا محرم
 ١٣ لعموم نواهيهم وكذلك الحكم في الستور المعلقة لانه محرم فاما اذا حال طه فطر او كان
 ١٤ او جز خالف لم يكن به بأس سواء كان غائبا او ناضرا و اقل من الاربعين فانه يروى المحرم فاما ما
 ١٥ كان جيبا او كفا او ذبلا او تنكها او جوبيا او فلسوة وما اسنه ذلك فهو محرم
 ١٦ ه ليس الريب محرم على الرجال سواء كان خائفا او طرانا وعلى كل حال وان كان موهما او
 ١٧ مجرا فانه او يكون قد ابدى من بني اثره لم يكن به بأس في

كتاب صلوة العبد

١ صلوة العبد في رخصة عند حصول سرائطها وسرائطها سرائط الجمعة سواء في العبد والخطبة
 ٢ وعبر ذلك وسقط عنهم سقط عنه الجمعة ومرفا به صلوة العبد لا يلزمه قصا وهما و
 ٣ متى نأخر عن الحصول عارض صلاها في المنزل منفردا سنة وفضيلة كما يصلها مع الامام متوا
 ٤ ودر روى انه اراد ان يصليها ان يعر فعات جاز ومن امتنع من الحصول لغير عذر مع حصول
 ٥ جميع سرائطها على الامام ان تركه عليه فان امتنع فانه عليه ه والغسل فيه مسيح وفيه
 ٦ من بعد طلوع الفجر الى ان يصلي صلوة العبد ووقت صلوة العبد اذا طلعت الشمس وان يغتسل
 ٧ ان سقطت فان كان يوم الفطر اصبح بها اكبر لان من المستحسن يوم الفطر ان يطهر ولا على شيء

الحلاوة ثم يصلي في يوم الاصحى الا بدو وسيا حتى يصلي ويكبر في فطره على شئ مما
 يصح به والوقت باو الحرة والسمس فاذا زالت فقد قانت ولا فصا على ما شاءه وسحب
 التكبير ليلة الفطر عفت المغرب والعشا الاحرة وصلوة الفجر وصلوة العبد وليس
 في غير هذه الصلوات ولا في السوراء والاستواء ولا غيرهما وصلوة العبد في الصبح افضل
 مع القدرة وان اقل الاعذار من المطر والوجل والخوف وغير ذلك لا يملكه فانه يصلي بها في
 الحرام ويصلي بها في حرم الامام شائتا كان ام قابضا وخرج ما يشاء مع القدرة فان لم يمكن
 حازه الركوب والاذان والاقامة في صلوة العبد بدعة وينبغي ان يقصر اليهود على ان
 يقول بمرات الصلوة الصلوة الصلوة هو وسحب ان يسجد المصلي على الارض فان صلى على
 غيرها مما يحوز اليهود عليه كان جائزا ولا يصلي يوم العيد قبل صلوة العبد ولا بعدا
 شئ من الوافل لا ابتدا ولا فصا الا بعد الروا الى المدينة خاصة فانه يسحب ان يصلي ركعتين
 في مسجد النبي صلى الله عليه واله قبل الخروج الى الصلاة فاما فصا الفرائض فانه يحوز على كل
 حال والمسي جافا يسحب للامام خاصة على سبكه ووقاره واد اجمعت صلوة عبد
 وجمعة في يوم واحد فمن شهد صلوة العيد كان محبرا من حضور الجمعة وسر الرجوع الى المنزل
 وعلى الامام ان يشهد ذلك في خطبة بعد صلوة العبد هو وسحب ان تطيب ويلبس طهر
 ثيابه وصلوة العبد من ركعتان ياتي عسره تكبيره سبع في الاولى وحسره في الثانية
 منها تكبيره الاحرام وتكبيره الركوع فيكون اريد على المعتاد في سائر الصلوات سبع
 تكبيرات وكيفية ان يفتح صلوة تكبيرة الاحرام ويتوجه ان شاء الله بقراءة الحمد وسورة الاحق
 ثم يكبر خمس تكبيرات يقرب من كل تكبير منها ما شاء من الدعاء والحمد وان دعا بما روي في
 هذا الموضع من الدعاء كان افضل ثم يكبر الساعة ويركع بها فاذا اقام الى الثانية قام بكسرة
 رفع الرأس من السجود ثم يقرأ الحمد ويقرأ بعدها والسمس ومحاها ثم يكبر ان يركع تكبيرات
 ثم يكبر من بينها ثم يكبر الخامسة ويركع بها فاذا فرغ من الصلوة قام الامام فخطب بالناس
 ولا حوز الخطبة الا بعد الصلوة وكيفية الخطبة من خطبة الجمعة سواها ومن حضر وصلى
 صلوة العيد كان محبرا في سماع الخطبة ويركعها ويصلي ان يقوم الامام في حال الخطبة
 على هيئة المنبر معمول من طير ولا ينقل المنبر من موضعه وسحب ان يكبر للاصحى عقيب
 خمس عسره صلوة ان كان في اولها الظهر يوم الحرة والحرة من الحرة من ايام الفسور وهو

الربع من الحرة في عسره من الايام عسره صلوات اولها الظهر يوم الحرة ولحقها
 الحرة من يوم الثاني من الفسور سواها اياما او ماؤها او منفردا او ليس بمسور فيسب
 ولا في عسره اعقاب الصلوات وكيفية التكبير في الفطر ان يقول الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الحمد لله على ما هدانا له السكرك على ما
 اولانا به في الاصحى من قبله وتزيد في اخرها بعد قوله وله السكرك على ما اولانا به في ايام عسره
 الاعوام ويكره ان يخرج من البلد بعد الفجر الا بعد ان تشهد صلوة العبد فان جالها
 فقد ترك الا فصلان اما قبل ذلك فلا بأس به ولا يخرج الى المصلي سلاح الا بعد الخوف
 العبد وهو مني في الكسرات في صلوة العبد حتى يركع مضي في صلوته ولا شئ عليه
 من وان سكب في اعداد التكبيرات شئ على الغير احضا طاه وان اتي بالتكبيرات قبل الفراه
 ناسيا اعدادها بعد الفراه وان غفل ذلك نفيه لم يكره عليه شئ ونسحب ان يرفع يديه مع كل
 تكبيره هو واد ادر ك مع الامام بعض التكبيرات يمتها مع نفسه فان جاف فونان كوع
 والي يمتها من غير صوت فان جاف الفوت يركعها وقضاها بعد التسليم ولا حوز ان يصلي
 في المساحد في مواضع كثيرة هو ونسحب الامم ان تحت الناس في خطبته في الفطر على الفطره
 وفي الاصحى على الاصحى هو ولا يحجب عليه صلوة العبد من المسافر والعبد وغيرهما حوز
 لهما اقامتها منفردا في سنة ولا بأس بخروج العجاير ومن لا هيئة لهم من النساء في صلوة الاعباد
 ليسهر الصلوة ولا حوز ذلك لذوات الهيات منهن والجمال هو ونسحب للاسار ان يخرج
 في طريق ان يجمع من غيره اقبدا ما لم يصل الى الله عليه واله ه

كتاب صلوة الكسوف

صلوة كسوف الشمس وحسوف القمر فرض واجب وكذلك عند الدلائل والرياح المحوفة و
 الظلمة الشديدة بحيث يظلم ذلك هو ونسحب ان يصلي هذه الصلوة جماعة وان صلى فرادى
 كان جائزا ومن ترك هذه الصلوة متعمدا عند كسوف الشمس والقمر باجمعهما مضي
 العسل ومن تركها ناسيا والحال ما قلناه قضاها بلا غسل ومن احترق بعض الشمس او القمر
 وترك الصلوة متعمدا قضاها بلا غسل وان تركها ناسيا لم يكره عليه قضاها ووه هذه
 الصلوة اذا ابتداء السمس والقمر في الانكشاف الى ان يندى في الانكشاف اذا ابتداء في ذلك
 مضي وها فمضي كان وقت صلوة الكسوف وقت فريضة فان كان اول الوقت صلوة

الامام
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

١ حجر ولا يحرم فخر الاخييات فخر اول مهر له الولاه وان كان حاله لا يساوي كل من كان محرما
 ٢ لها جاز له ان يتزوج ذلك منها الاولى والاولى كما قلناه في الرجال سواء ومن لا يحرم له من الرجال
 ٣ كابر العمر وان الخال فهو كالاجني فان اجمع رجال وسيا من القرابات والنساء اولى من الرجال الا ان
 ٤ اعرف واوسع في باب النظر اليهم ومن لم يكن هناك قرابة والمنهوب انه لا يجوز لاحد ان يغسلها
 ٥ ولا يمسها ويدفن في ثيابها وقد روي في رواية في انه لا يجوز لغيره ان يغسلها فحاشا لها يدورها
 ٦ والا لا يحوط به واذا ماتت من رجال مسلمين جانب ولا زوج لها فمهرهم وسيا كافات الرجال
 ٧ يحرم النساء الكافات بالاغتسال وغسلها تغسل اهل الاسلام وان كان لها من الرجال محرم
 ٨ او روح غسلوها من ثيابها ولم تغسلها الكافرة فان كانت صبيبة لها ثوب سنبير فصاعدا
 ٩ فحكمها حكم النساء البالغات فان كان ذلك حار للرجال تغسلها عند عدم النساء والضي
 ١٠ ادمات وله ثوب سنبير فصاعدا فحكمه حكم الرجال سواء وان كان فيه جاز للاختيا بفسله
 ١١ محرم من ثيابه وان اجمع اموات جماعة فان كان فيهم من تحت مباديه يديه وان لم يكن
 ١٢ كذلك فالاولى بالمقدور الا ان يراد من الخلد وان كان احوال في درجة قدم استئمانا
 ١٣ وان شاءوا بافرع شهما وان كان احدهما اقوى سيا فدم لذلك والزواج اذ اجمعتا فدم استئمانا
 ١٤ فان شاءوا بافرع شهما والكفران المفروض له انقواب لا يجوز اقل منهما مع القدرة من روي
 ١٥ فمهر وازار والفصل في خمسة انقواب والزيادة عليها شرف لا يجوز وهي لافان اذ
 ١٦ جيرة عيترية غرض طرية بالذهب او بشئ من الحرير المحض وازار ومهر وخرفة فهذه
 ١٧ الخمسة جملة الكفر ونضاف اليها العمامة وليست من جملة الكفر لكنها شنة
 ١٨ موكدة لا ينبغي تركها اذا كان رجلا فان كانت امراه زيدت لها قنبر في كل الها سبعة
 ١٩ انقواب ولا يزد على ذلك والاقتصار على مثل الرجال جابر هذا اذا تمكر منه فاذا
 ٢٠ بعد ذلك او اجهف بالورثة اقتصر من الكفر على ما يستتره خشب ولا يجوز ان يكفر
 ٢١ في الحرير المحض ويكره تكفينه فيما قد خلط فيه العزل مع الاختار ويكره ايضا ان يكفر
 ٢٢ في القطن والمشتك ما كان قطبا محضا ومتى لم يكن له ما يكفيه وكاب له فمصر خطه فلا
 ٢٣ بأس ان يكفر فيها اذا كانت خالية من الحاسة نطقة ونطق ازارها ولا يقطع اكمامها واما
 ٢٤ يكره الاكمام وما يستد من القميص فاذا حصلت الاكمام في ثياب الجيرة على موضع نطف
 ٢٥ وبشرطها من الذرية المعروفة بالفحة ويفرش فوقها الا زلا وبشرط عليه من الذرية

في ثيابها
ص ١٧

في ثيابها
ص ١٧

١ ويفرش فوق الازار قميص وسحب ارتكبت على الجيرة والازار والقميص والعمامة ولا تسهل
 ٢ لاله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان امير المؤمنين والائمة عليهم السلام
 ٣ من بعده يذكرون واحدا واحدا ائمة الهدى الا ازار وتكتب ذلك سريه الحسرة ان وجدوا
 ٤ لم يوجد كتب بالا صبع ولا تكتب ذلك بالسواد وان اذ لم يوجد جيرة جعل يد لها فامه الخ
 ٥ ويكره ان يقطع شئ من الاكمام بالحد يد يبيع ان يخرج والمشتك ان يخط بخوط منه
 ٦ ولا يبل بالريوق فاذا فرغ من الكفر لف جميعه وعزل ويستعد معه من الكافور الذي له
 ٧ مسسبه النار ووزن ثلثه عسرد رهما وتكتب ان تمكر منه وهو الافضل فان لم يكن منه فاق
 ٨ سطه ووزن ثلثه عسرد رهما وتكتب ان تمكر منه وهو الافضل فان لم يكن منه فاق
 ٩ اصلا دفر من كافر ولا يخط بالكافور مسك اصلا ولا شئ من انواع الطيب ويستعد
 ١٠ سي من السدر لغسل راسه فان لم يوجد فبالخطمي او ما يقوم مقامه في نطفه الرئيس وطلب الكافور
 ١١ للعسله الناسة ويستعد ايضا حريذنا خضرا وان لم يجد فبالسدر فان لم يوجد
 ١٢ من الخلاف فان لم يوجد من غيره من الشجر الرطب فان لم يوجد اصلا فلا بأس بتركه وتكتب عليها
 ١٣ ايضا ما كتبت على الاكمام ويستعد ايضا مقدار رطل من الفطر المحتش به المواضع التي يحاوم
 ١٤ خروج سي منها فاذا فرغ من جميع ذلك اخذ في امر غسله اولى الناس به على ما قلناه او من يامره
 ١٥ لهويه وتوضع ساحة او سرير مسهل الفلانة غرض صاعلي ما شاء ويوضع عليها الميت من ذلك
 ١٦ ويكفر له صب الماء حشره يدخل فيها الماء فان لم يكن جارا ينصب الى البالوعة ويكره ان يصب
 ١٧ الى الكنيف ولا شئ مما يغسل الميت فان كان يرد اسنبلد الحاف الغاسل على نفسه حار سخا
 ١٨ الماء لم يوجد السدر فطرح في اجانة ونصب عليه الماء ونصب حتى يبرغوا ويوجد عونه
 ١٩ فطرح في موضع نطفه لغسله راسه ويبيع ان يغسل الميت تحت سقف ولا يغسل تحت
 ٢٠ السما فان لم يكن جارا فلا فده لم يشرع في صبغ بفتوحه وسرع من رجة ويترك على عريته
 ٢١ ما سترها لم يلبس ما بعه فان امتنع تركها على حالها لم يبدل رجة فغسله بما السدر والحرير
 ٢٢ وغسله ثلث مرات ويكره الماء ويسخ بطنه مسحا بها لم يتحول الغاسل الى راسه فبدا يغسل
 ٢٣ راسه بيد لا يشق راسه الا بمز ولحيته ورأسه وتبقى بالشو لا يسر منه ولحيته ووجهه وغسله
 ٢٤ برفق ولا يعنف به فاذا غسله ثلث مرات اصبغ على شقه الا سيرا سدر له الا من وغسله
 ٢٥ من رفته الى قدمه ثلاث غسلات ويكور الذي تمت الماء عليه لا يقطع به الرصه من رفته الى قدمه

في ثيابها
ص ١٧

١ متواليا فاذ ابلغ حقه اكثر من المأمر بترده الى جانبه الامر بسدوله الايسر بعسله من فوهة اليد
 ٢ ثلث مرات مل ذلك ولسخ بده على ظهره ويطبه بترده على فاه فبدا يهرجه بما الكافور
 ٣ فصنع كما صنع اول مرة بعسله ثلث مرات بما الكافور ولسخ بده على بطنه مسحا فها
 ٤ ثم يحول الى راسه فصنع كما صنع اوله بعسل راسه من طلبة كليهما ووجهه وجميع راسه
 ٥ مما الكافور ثلث عسلات بترده الى جانبه الايسر بسدوله الايسر بعسله ثلاث عسلات بترده
 ٦ الى فوهة ويدخل يده تحت مسكه وذراعيه ويكون الذراع والكف مع جنبه ظاهره
 ٧ كلما غسل سنامه ادخل يده تحت مسكه وباطن ذراعيه بترده على ظهره بعسله بما افراخ
 ٨ كما صنع اوله بالفرج ثم يحول الى الراس والوجه وتصنع كما صنع اوله بما افراخ ثم الحجاب
 ٩ الايمن ثم الايسر على ما بيناه في الغسلتين الاولتين وكما غسل الميت بعسله غسل الغاسل يده الى
 ١٠ المرفقين بعسل الاجانه ثم افراخ ثم يطرح فيها ما احرق للعسله المتباقه ولا يركب الميت فقال
 ١١ غسله بل يكون على جانبه ولا تقعد به ولا تعمن بطنه وقد روي انه يؤضأ الميت قبل غسله
 ١٢ فمن عمل بها كان جازيا غير ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لان غسل الميت بعسل الحناء
 ١٣ ولا وضوء في غسل الحناء فاذ افرغ من غسله شقه ثوب نظيف ثم اخذ في تكفنه فضا
 ١٤ او لا الغاسل وضوء الصلوة وان ترك تكفنه حتى يغسل كان افضل الا ان يخاف على الميت ان
 ١٥ يظهره حادثة فيبدأ او لا تكفنه ثم يغسل الغاسل للميت فرض واجب وكذلك كل من مسه
 ١٦ بعد ترده بالموت وقبل غسله يجب عليه الغسل فان مسه بعد نظهره لم يجب عليه شي وان
 ١٧ مسه قبل بترده لم يلزمه الغسل بعسل يده فاذ افرغ من ذلك جثته بعسل الى فطر وندر عليه
 ١٨ سبيل الزبره ووضعه على فرجيه قبله وذبره وكنتوا الفطر في ذبره لئلا يخرج منه شي
 ١٩ وما خذ الخرقه ويكون طولها لله اذرع ونصف في عرض ثيابا او اقل او اكثر بسدوها من
 ٢٠ وضهر جذبه ضما شديدا وتلفها في جذبه بترده بخرج راسها من تحت رجله الى الجانب الايمن
 ٢١ وتغمزها في الموضع الذي تلف فيه الخرقه ويلف جذبه من حقه الى الركبتين لئلا يسد لها احد
 ٢٢ الاربار فيؤثر به ويكون عرضها يبلغ من صدره الى الرجلين فان قص عنه لم يكن بأس وبعد
 ٢٣ الى الكافور مسحوقا وتكره ان يسحقه بجزا وغير ذلك ويضعه على مساحده حته
 ٢٤ وباطن كفبه ولسخ به راحتيه واصابعهما ويضع على عيني ركبتيه وظاهر اصابع يديه
 ٢٥ ولا يجعل في سمعة ووضعه وفيه ثيابا من الكافور ولا يجعل في فيه الصابون من الفطر الا

هذا هو

١ فوهة ولا يجعل في فيه ثيابا من الكافور من حقه الى راسه
 ٢ ويسخ به صدره ثم يرد الفم على راسه وباطن الجذبة فيجعل جذبه من حقه الى راسه مع برفه بلحها
 ٣ خلفه والاخرى من حقه الايسر ما بين الفم والارار ثم يغممه فياجد وسط العمامة فيقشها على
 ٤ راسه باليد ويروي حقه بها ويطحر طرفها جميعا على صدره ولا يغممه عمامة الا على راسه
 ٥ حنك ثم يلفه في اللقافة فيطوى حاشاها الايسر على جانبه الايمن وحاشاها الايمن على جانبه الايسر
 ٦ ثم يصنع بالجذبة الصامدة لك ويعقد طرفيها مما يلي راسه ورجليه فاذ افرغ من جميع ما ذكرناه
 ٧ حمله الى قبره على سريره وان كان الميت مجذورا او كسيرا او ملحقا فروح او مجذورا
 ٨ ولم يجهز من غسله غسل فان خيف من مسه صب عليه الماء صافا فان خيف الصامد من ذلك لم يمسح
 ٩ ه وان كان الميت عرفا او مصعوقا او مبطونا او مدحنا او مهدوما عليه استبرأ بعلامات الموت
 ١٠ فان استبرأ ترك بليته اياهم لم يغسل ودفن بعد ان صلى عليه ه وان كان الميت محروما غسل كما يغسل
 ١١ الحلال او كفر ككفنه غير انه لا يقرئ سائر الكافور وان كان الميت صيا غسل بعسل
 ١٢ الرجال وكفر ككفنه ثم يغسل بطنه وان كان قد بلغ ست سنين فصاعدا صلى عليه وان كان دون
 ١٣ ذلك لم يجب الصلوة عليه وكوز ذلك عند النية وان كان الصبي سقطا او يذبلع اربعة اشهر
 ١٤ فصاعدا وجب غسله وتحنيطه وتكفنه فان كان لا يلزم ذلك دفن كما هو بدمه وغسل
 ١٥ المرأة تغسل الرجل سوا وتحنيطها كحنيطه الا انها تزدلفا فتر على ما قدمناه وتسحب ارباب
 ١٦ حرقه بسد بها ثيابا الى صدرها وتكتر الفطر لبقائها واذ اريد دفنها جعل سريرها قدام الفرج
 ١٧ ويؤخذ الى القبر عرضا وباحدها من قبل ويكفيها زوجها واجدوى ارحامها ولا يولى ذلك شيئا
 ١٨ احب الي عند الضرورة وان كانت نفسا او حاشا غسلت بعسلها طاهرا وان كانت حشوا
 ١٩ لا تعمن بطنها في الغسلات ه وان مات الصبي مع ما في بطنها دفن بها فان كانت دمية والولد
 ٢٠ من مسلم دفنت في مقابر المسلمين لحرمة ولدها ورواية تجعل ظهرها الى القبلة اذا لم يجز في بطنه
 ٢١ وحقه الى ظهرها لكون الولد مسقلا للقبلة ه وان مات المرأة ولم تمت الولد سبق بطنها من
 ٢٢ الجانب الايسر واخرج الولد وحيط الموضع وغسلت ودفنت فان مات الولد ولم يمسح
 ٢٣ لخرج الولد ادخلت القبلة او من فوقه وقامها يد لها في فرجها فقطعت الصبي واخرجته قطعة
 ٢٤ وغسل وكفن وحظ ودفن ان امكن ذلك ولا حور قص شي من شعر الميت ولا من ظهره ولا
 ٢٥ يترج راسه ولا لحنه ه ومتى سقط منه شي من ذلك جعل معه في كفاه واذ اخرج الميت

هذا هو

هذا هو

شي من الخائفة بعد الفراغ من غسله غسل منه ولم يجب اعادته الغسل عليه فان اصاب ذلك كفه
 قرص الموضع منه بالمقراض والحريفة توضع مع جميع الاموات من النساء والرجال والصبيان
 الاطفال مع التمسك فان كانت الحال اليقينية ولم يتمكن من وضعها مع الكفر طرحت في القبر
 فان لم يتمكن ذلك ترك نعرج حريفة ولا يدعى للمومن الغسل اهل الخلاف فان اخطأ اليه غسله
 غسل اهل الخلاف ولا ترك معه الحريفة واذا لم يوجد كافون ولا استدعى غسل المما القراح
 وادامات ميت في مركب في البحر ولا يفتد على الشط يغسل ويحط ويكفر ويصلي عليه ثم ينقل
 ونطرح في البحر ليسب الى قرا الماه ومن وجب عليه القود او الرجم او الا بالاعنسال
 والحط ثم يقام عليه الحد وتدفن من بعد ذلك ولا تحب غسسه لعدمه لكن يصلي عليه اذا
 كان مسلما ه واستشهد هو الذي يقتل بين يدي امام عدل نصرة او بين يدي من نصبه الامام وبيع
 ان يفرق بانه ولا يغسل وتدفن معه جميع ما عليه ويصلي عليه اذا اصابه الدم الا الخفيف وقد
 روي انه اذا اصابها دم في فمها ه ومنى حمل من المعركة وبه رمق ومات ثم عثر عليه و
 غسل وكفر وخط وصلى عليه وكل من قتل من ذكراه فلا بد من غسله في حطه
 وكفيه ظالمه كان او مطاوما وحكم الصغير والكبير والذكر والانثى سواء اذ قتل
 في المعركة عسائه يصلي عليه ولا فرق بين ان يقتل الجدي او بحجارة او خشب او برقش والمكر
 من ذكراه ه سواء اعمى او لا احب اذا استشهد لا تحب غسله وكان حكمه حكم من لم يترك
 لانه لا دليل عليه اذا وجد في المعركة ميت وليس به اثر حكمه حكم الشهيد اذا
 جرح في المعركة ومات قبل ان تنقضي الحرب وينقل عنها فهو شهيد اكل او لم ياكل وان
 مات بعد تنقضي الحرب وجب غسله وان لم ياكل في المعركة حكمه حكم الشهيد
 عمدا قتل او قتل سدا او بعين سدا شوهه قاتله او لم يسأله اذ اوجده عرو او محروق
 حال القتال حكمه بالسبادة وان اخرج بعد القتال وبقي ولو كاس سباعه او اوصى واكل
 وجب غسله وللبالن ان يغسل ويصلي عليه اذ مات خلافا لقنادة في انه لا يغسل ولا يصلي
 عليه ه والنفسا يغسل ويصلي عليها خلافا للحسن البصري في انها لا تصلي عليها قبل اهل البع
 لا يغسل ولا يصلي عليه لانه كافر قبل اهل العداء في جهة اهل البع لا يغسل ولا يصلي عليه
 ه قطاع الطريق اذا قتلوا وغسلوا وصلى عليهم ومن قطعه قطاع الطريق غسلوا وصلى
 عليهم فاذا اخلط قلى المسلمين بالسركين روي ان امير المؤمنين صلوات الله عليه قال يطر

الموتون هم ومن كان صغيرا ذكر تدفن على هذا يصلي على من هذه صفة ه وان قتل الله تعالى على
 كل واحد منهم مقرر ابيه سرطاسا له كان احيا طبا وان قتل يصلي عليهم صلوة واحدة وسرك
 بالصلوة الصلوة على المومنين ومن كان قويا ومنى وجد من المقتول قطعه فان كان فيه عظم وجب
 غسله وحسبته وتكفيه ه وان كان موضع الصدر يصلي عليه ايضا وجب على من صبه الغسل اذا
 كان ذلك في غير المعركة فان كان في المعركة سقط غسله ووجب باقي الاحكام ه وان كان
 القطعة التي فيها العظم قطعت من جرحي وجب على من صباها الغسل وان لم يكن فيها عظم دفن كما
 هو ولم يغسل ولا تحب على من صبه الغسل ه واذا اراد العاسل للمقتول غسله بدأ يغسل منه بصب
 عليه الما صبا ولا بد لك حسيه وبدا سديه وذيرة ويربط جرحا به بالقطر والعضيب وكذلك
 موضع الراس ويجعل عليه زيادة فطره وان كان الراس في يار من الحسد وهو معه غسل الراس ولا ير
 الحسد على ما يثناه ويضع القطر فوق الرقبة ويصم اليه الراس ويجعل معه في الكفر وكذلك اذا
 انزل الى القبر فتاولة مع الحسد واجعله اللحد ووجهه الى القبلة ه واذا حمل الميت الى القبر فليبعي
 اربع الخارة ولا يشقدها وان مشى بمبها وشمها لها كان ايضا حائرا ه وان تقدمها العار من عرض
 او ضرورة كان حائرا وان كان غير ذلك فقد ترك الفضل ويكره الركوب حول الخارة
 الا عند الضرورة ه وسحب لم يمتنع الخانة ان يحمله من اربع حواشيه بيد مقدم السرير الا من
 يرمعه ويدور من حلقه الى الجانب الايسر فاخذ رحله الايسر وتمرعه الى ان يرجع الى المقام
 كذلك دور الرجي ه وسحب اعلام المومنين بخانة المومنين ليتوفروا على شيعته ه وسحب
 لم راي حارة ان يقول الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترمة ومن بها الى الصلي فمضى عليه ه
 واولي الناس بالصلوة على الميت الولي او من تقدمه الولي فان حضر الامام العادل كان الولي بالتقدم
 تحب على الولي تقدمه فان لم يفعل لم تجز له ان يتقدم فان لم يحضر الامام وحضر رجل من بني هاشم
 استحب للولي ان تقدمه فان لم يفعل لم تجز له ان يتقدم فان حضر جماعة من الاولاد كان الاب اولي
 ثم الولد ثم ولد الولد ثم الجد ثم فقل الاب والامير ثم الاخ ثم فقل الاب ثم الاخ
 ثم فقل الامير ثم العمير ثم الحال ثم ابن العمير ثم ابن الحال وحملته ان من كان وليا له كان اولي بالصلوة عليه
 لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ذلك عامر واذا اجمع جماعة في درجة فدم
 الاقران الا فقه ثم الاسر لقوله يومكم اقرانكم والخبر فان شاوروا في جميع الصفات اقرع بينهم
 ه الولي الجراولي من المملوك في الصلوة على الميت وكذلك الذكر اولى من الانثى اذا كان من نسل

في هذا
 ص ١١٣

الصلوة وخو للفسان يصل على الحارة مع عدم الرجال وخبر من ارشيد فرادى وان شئت جماعة
 فارصلين جماعة وقت الامامة وسط ظهر العمولة موقت النبي صلى الله عليه الى وقتها هذا في الصلوة
 على الحارة ان يصل جماعة فارصل فرادى جار كما صلى على النبي صلى الله عليه واله الاوقات
 المكروهة للوافل يجوز ان يصل فيها على الحارة لا بأس بالصلوة والدفن لا وان فعل بالهار كان افضل
 لان الخاف على الميت اذا اجتمع حارة رجل وصلى عليه وخشي وامرأة قدمت المرأة
 الى القبلة وبعدها الخشي ثم الصبي ثم الرجل ونقف الامام عند الرجل وان كان الصبي لا يصل
 عليه قدمه ولا الصبي ثم على ما يشاء هو وان صلى عليهم فرادى كان افضل وسقط فرض الصلوة
 على الميت اذا صلى عليه واحد والزوج احق بالصلوة على المرأة من جميع اوليائها واذا اراد
 الصلوة وكانوا جماعة يقدم الامام ووقفوا خلفه صفوف فان كان فيهم نساء وفسر اخر
 الصفوف فان كان فيهم خاتم وقت وحدها في صف بارية عنهم وعشر وان كانوا نفسهم يقدم
 واحد ووقف الاخر خلفه بخلاف صلوة الجماعة ولا يقف على عتبة وان كان الميت رجلا
 وفي الامام في وسط الحارة وان كان امرأة وقف عند صدرها وبلغ ان يكون بين الامام و
 بين الحارة شي يسير ولا يبعد عنها وتجي في عند الصلوة عليه ان كان عليه ثياب فان لم يكن
 عليه ثياب او كان عليه خف صلى عليه كذلك ولا يبرع عماما وكفه الصلوة طلبة ان يرفع
 يديه بالكبير والكبير بكبيرة وسهلا لا اله الا الله ثم يكبر تكبيرة اخرى ولا يرفع يديه
 ويصلي على النبي واله ثم يكبر ثمانية ويدعو للمؤمنين ثم يكبر الرابعة ويدعو للميت ان كان
 مؤمنا وعليه ان كان ناصبا وبلغه وتبرأ منه وان كان فاسقا فاعف عنه والذين ثابوا الى
 اخر الامة هم وان كان لا تعرف مذهبه سال الله ان تحشره مع من كان يتولاه وان كان طفلا
 ساله ان يجعله ولا يوبه فرطاً ثم يكبر الخامسة ولا يبرح من مكانه حتى يرفع الحارة و
 يراها على ايدي الرجال من فاته شي من التكبيرات انتهت عند راع الامام متابعه فان وقعت
 الحارة كبر عليها وان كانت مرفوعة وارتفعت الى القبر كبر على القبر ان شاء والا فضل
 الا يرفع يديه مما جدد الاولة فان رفعها كان ايضا حائرا ثم يكبر بكبيرة قبل الامام اعياها
 مع الامام ومن فاتته الصلوة على الحارة جاز ان يصل على القبر بعد الدفن يوما وليلة فان اراد
 على ذلك لم يكر الصلوة عليه ولا يجوز الصلوة على غائب مات في بلد اخر لانه لا دليل
 عليه ثم ويكبر ان يصل على حارة واحدة في بعض اوقات انصرفت وقت فريضة بدى بالقرص

ثم الصلوة على الميت الا ان يكون الميت كافر من ظهور حادثة فيه فحسد بدى بالصلوة
 عليه هو افضل ما يصل على الحارة في مواضعها المرسومة بذلك وان صلى عليها في الساجد
 كان ايضا حائرا ثم يكبر على حارة ثم يركبها كانت مقلوبة سؤوت واعيد الصلوة
 عليها ما لم يدفنها في فريضة صلت الصلوة هو والا فصل الى ان يصل على الحارة الاعلى ظهره فان كان
 حارة ولم يركب على ظهره ثم يكبر على ظهره فان لم يركب عليه صلى عليها بغير طهر وكذلك الحكم ان كان
 حيا والمرأة ان كانت حائرا ان يصلها من غير اغتسال ومع الغسل افضل وان صلى من غير
 سماء ايضا حائرا وان كان تكبيرة او يكبرين واحضرت حارة اخرى حائرا
 من ان يركب كسرات على الحارة الاولة ثم تستأنف الصلوة على الاخرى ومن اراد ان يركب
 تكسرات من الموضع الذي انتهى اليه وقد احرأ من الصلوة عليها ما هو منى صلى جماعة غرارة على
 مت فلا يقدم امامهم بل يقف في الوسط فان كان الميت عربا نترك في القبر او لا وغطت
 سؤوته ثم يصل عليه بعد ذلك ويدفنه واذا فرغ من الصلوة عليه حمل الى القبر واذا كان من
 ثوبه وضعه في القبر مقدار ذراع ثم يركبها الى شفير القبر مما يلي رحليه في ثوب دعا ان
 كان رجلا ولا يفرجه بالقبر معه واحدة وان كانت امرأة تركها قدام القبر مما يلي القبلة ثم
 يركبها الى القبر او الى اومر يامر الولي به سوا كان شفعا او وثرا وان كانت امرأة لاسر القبرها
 الارواحها ودفنها فان لم يركبها جاز ان يركبها في بعض الرجال المؤمنين وان
 ترك بعض النساء عند عدم الرجال من ذوى الارحام كان افضل وبلغ ان يحفى من سر الى القبر
 ويكشف رأسه ويخلل زلفه ويجوز ان يركبها في القبر عند الضرورة والثقة به يؤخذ الميت
 ثوبا من القبر فيسبله فيبدا برأسه ويترك القبر ويقول عند معانة القبر اللهم اجعلها
 روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النار ويقول اذا ساوله مسر الله وفي سبيل الله
 وعلى ملا رسول الله صلى الله عليه واله اللهم ايماناً بك وتصدقاً بك انك هذا ما وعدنا الله ورسوله
 وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتسليماً ثم يمسحه على جانبه الايمن ويسبقه القبلة
 وكل عقد كفته من قبل رأسه ورحليه ويضع خذه على المراب ثم يسحب ان يحل شي من ربه معه
 للحسين عليه السلام ثم يشرح عليه اللين ويقول من يشرحه اللهم صل وحده واسر وحسنه
 وارحم عرسته واسكن رايه من جنك رحمة تسعي بها عن رحمة من سواك واحشره مع من
 كان مولاهم ويسحب ان يلقى الميت سها دسر واسما لامة عليهم السلام عند وضعه

١٨٥

١ في القبر قبل تسريح السر عليه فقولوا اللهم اني انا واولادنا واولاد اولادنا
 ٢ الذين اسماهم ارحمنا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله وان عليا امير المؤمنين
 ٣ والحسن والحسين وبذكر الائمة الى اخرهم امنتك ائمة الهدى الانوار فاذا فرغ من تسريح السر
 ٤ عليه اهل التراب عليه ونهمل كل من حضر الحارة استحيا باظهار كفههم ويقولون عند ذلك
 ٥ ان الله وانا اليه راجعون هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وسلاما
 ٦ به ولا نهمل الا بعل علي ولده التراب ولا الولد علي والد له ولا ذورهم على رجمه وكذلك لا ينزل الى
 ٧ قبره فانه نفسي القلب فاذا اراد الخروج من القبر خرج من قبل رجله ثم يظلم القبر ويرفع من
 ٨ الارض مقدار اربع اصابع ولا يطرح فيه من غير ترابيه ويجعل عند راسه لينة او لوح ثم يصيب
 ٩ بها على القبر سدا بالصوب من عند الراس ثم يدير من اربع جوانبه حتى يعود الى موضع الراس
 ١٠ فان فضل من الهاشي صب على وسط القبر فاذا استوى القبر وضع يده على قبره ومن حضر الحارة
 ١١ استحيا به ويخرج اصابعه بعد ما ينضح القبر بالها ويدعو للميت ه فاذا انصرف الناس
 ١٢ القبر تاحرا والى الناس بالميت وترجم عليه ونادى يا علي صوته ان لم يكن في موضع تقية باطل
 ١٣ من كان الله ربك ومحمد نبيك وعلى امامك والحسن والحسين وسمي الائمة واحدا وحدا امنتك
 ١٤ ائمة الهدى الانوار وبكره ان ابوت اجماعا وان كان القبر يدا حار ان يفرش شي من الساج او
 ١٥ ما يقوم مقامه ه تحصير القبر والسابع عليه في الواسع المباحة مكرهه اجماعا ه وسحب
 ١٦ ان يكون حفن القبر قد قامه او الى الشرفوة والحد يبعي ان يكون واسعاً مقدار ما يمتد
 ١٧ الرحا فيه من الجلوس ويحوز الاقصر على الشق والحد افضل وبكره نقل الميت من الموضع
 ١٨ مات فيه الى مكان اخر الا اذا نقل الى بعض المساهد فانه شحبت ذلك فاذا دفن في موضع
 ١٩ مباح او مملوك لا يجوز حوله من موضعه وقد روت بحضه في حوار نقل الى بعض المساهد
 ٢٠ شملها مذاكرة والا فلا فضل ولا شريك المصلوب على خشبته اكثر من ثلثه ايام ثم
 ٢١ ينزل الى القبر وتوارى في التراب وبكره خمد القبر بعد ان يد راسها ولا تطيبها ابتداء
 ٢٢ الا فضل ان تترك عليه سبي من الخصى وبكره ان يحفر قبره مع العلم به فدفن فيه مستلح
 ٢٣ الا عند الضرورة اليه والكفر يؤخذ من نفس الزنة قبل فتمه المال وقضا الدين والوصايا
 ٢٤ ثم يوصى الدين ثم الوصايا ثم السران ه وان كان الميت امرأة لم يرد وجهها كفنها و
 ٢٥ فحسرها ولا يلمر ذلك من اهلها وشحبت ان تدفن الميت في اشرف البقاع فان كان عده في

١ في قبرها وكذلك المدينة ومسجد الاقصى وكذلك مساهد الائمة عليهم السلام وكذلك كليله
 ٢ له مقبرة يذكر بحبر وفصلة من شهدا او صالحين وغيرهم والدفن في المقبرة افضل من الدفن في التراب
 ٣ لان النبي صلى الله عليه واله اخوان لا صحابه المقبرة وان دفن في البيت حار اصابه وسحب ان يثوب
 ٤ لاسان مقبرة ملك يد فيه اهلها واقرباءه ه واد انما ح نضار في مقبرة متبيلة من والها
 ٥ كان اولي لانه بالحجارة قد ملكه وانما اذ دعة واحدة افرغ يد بها ثم خرج اسمه فدمر على صاحبه
 ٦ ه ومتى دفن في مقبرة متبيلة لا يجوز لعنه ان يد فيه الا بعد ان يد راسها ويعلم انه قد صار ممينا
 ٧ وذلك على حسب الاهوية والتراب فان اريد ان يشار في قبره فراقا لم يجد فيه متناجرا بل دفن
 ٨ فيه وان وجد فيه عظما او غير هار في التراب فيه ولم يد فيه ه من استعان من اسان ارضاه في
 ٩ فيها فان رجع فيه قبل الدفن كان له وان رجع بعد الدفن لم يكن له لان العارية على حسب العادة
 ١٠ والدفن يكون موبدا الى ان تلي الميت فحينئذ يعود الارض الى مالكها ه ومن عصب غيره ارضا
 ١١ يد في حار لصاحبه تلعه منها والافضل ان تتركه ولا تهنك حرمته ه واد امام اسان في
 ١٢ حلف ابتر احدهما حاصرا والاخر غائب فدفن الحاضر الميت في ارض من شتر له بنية وبه الغائب
 ١٣ لم قدم الغائب شحبت له الا ينفله لانه لو كان احيا استحيا لانه نقله فان اخوان النقل كان له ذلك
 ١٤ ه ومتى انقوسان الورثة على دفنه في موضع لم اراد بعصه نقله فليس له ذلك ه ومتى احتلوا
 ١٥ فقال بعضهم ندفعه في الملك وقال الباقيون في المسبل كان دفنه في المسبل ولي ه ومتى دفن الميت
 ١٦ في القبر لم يبعث الارض حار للمستترى قبل الميت عنها والافضل ان تتركه لانه لا دليل يمنع من ذلك
 ١٧ ه وبكره ان يتلى على قبر او منى عليه ويذكره ان يتلى على القبر مسجدا او يصلي عليه اجماعا ه
 ١٨ ادا احتلف الورثة في الكفر اقتصروا على القبر وضمنه ه ادا عصب ثوبا او هرة متناجرا لصاحبه
 ١٩ نزع منه والافضل تركه واخذ قيمته ه ادا احد السبل الميت او اكله السبع وبقي الكفر كان
 ٢٠ ملكا للورثة دون غيره الا ان يكون شتر اسان يكتفيه فيعود اليه دور الورثة ان شاؤوا
 ٢١ تركه عليهم كان لهمه النعرة جارية قبل الدفن وبعد الدفن وبكره في النعرة ان يراه صاحب النعرة
 ٢٢ ه وبكره الجلوس للنعرة يومين وبلية اجماعا ه وسحب نعرة الرجال والنساء والاصابع وشتره
 ٢٣ نعرة الشباب من النساء للرجال الذين لا رحم بينهم وبينهم شحبت لقرابة الميت وجراية انما
 ٢٤ طعاما لا رابا المصيبة بلبه ايام كما امر النبي صلى عليه واله لاهل جعفر رجة الله عليه م الكا
 ٢٥ ليس به باس غاما اللطم والحبر وحز الشعر والوج فانه كله باطل محرر اجماعا ه وقد روي جواز

١٨٨

تخربوا ثوب على الابل والاح ولا حول على غيرهم وكذا الخول لصاحب البيت ان يمتلئ من غيره بغير
 طرود العمامة او احدى من فوقها على الابل والاح فاما على غيرهما فلا حول على حاله

كتاب الزكوة

فصل في حقيقة الزكوة وما يجب فيه وسائر شروطها الزكوة في اللغة هي التوبة قال زكاه
 اذا توبت زكاه اذا صار زكاه في الشرع اخرج من المال زكاة لما توبت اليه من زيادة
 الثواب وقيل الزكوة هي التطهير لقوله اقبلت نفسي زكاة اي طاهره من الذنوب فسميه
 اخرج المال زكاة من حيث يطهر ما به ولو لا ذلك لكان خراجها من حيث اخرج من حياضها وقيل
 انها تطهر المالك من ما تم فتحها ومدا الزكوة على اربع فصول احدها ما يجب فيه الزكوة وسائر
 احكامه وبانها من عبادة الزكوة وسائر شروطها وبانها مقدار ما يجب فيها واربعاها من حقوق
 وتكفيها السمة هي فاما الذي يجب فيه الزكوة فتسعة اشيا الابل والبقر والغنم والارامل
 والانس والخطه والسعين والتمز والذهب وسائر وجوب الزكوة في هذه الاحاسن
 انما يرجع الى المكلف واربعة يرجع الى المال فما يرجع الى المكلف الجرة وكمال العقل وما
 يرجع الى المال الملك والبصا والسوم وحوو الخول والجرية شرط في الاحاسن كلها الا الابل
 لا يجب عليه الزكوة لانه لا ملك شيئا وكمال العقل شرط في الارامل والانس فقط فاما
 ما عداها فافلته يجب فيه الزكوة وان كان فالكها لسرعا من الاطفال والمجانين والملك شرط
 في الاحاسن كلها وكذلك البصا والسوم شرط في الهواشي لا غير وحوو الخول شرط في
 الهواشي والانس والارامل لان العلات لا تراعى فيها حوو الخول وهذه سائر شروط وجوبها
 سائر البصا فانها لا تسلم وامكان الادان الكافر وارحبت عليه الزكوة لكونه محالبا
 بالعبادات فلا يلزمه ضمانها اذا سلم وامكان الادان لا يلزمه لان من لم يمتك من الادان ورحبت
 عليه بملك المال لم يكن عليه ضمانه بخلاف كل جنس من ذلك لا يمتد الى الله

فصل في زكوة الابل سائر شروط زكوة الابل اربعة الملك والبصا
 والسوم وحوو الخول والكلام في ذلك كلام في ثلثة فصول البصا والوقف والهريضة
 والبصا هو الذي يتعلق به الهريضة والوقف هو ما لم يسلخ نصيبا وهو وقف في الا بال يسمى شقيقا
 والهريضة هي الهاجزة من البصا والبصا في الابل ثلثة عشرين نصيبا خمسون وعشرين حصة
 وعشرون وخمسة وعشرون سنة وعشرون سنة وثلثون سنة واربعون سنة

وسنون ستة وسبعون احدى وتسعون مائة واحدى وعشرون وما زاد على ذلك اربعون
 او خمسون والافاق في ثلثة عشرين وقضا خمسة منها اربعة اربعة الاربعة الاولى والى الثاني
 مائة الخمس والعشرون ومائة العشر الى خمس عشر ومائة من خمس عشر الى عشرين ومائة من عشرين
 الى خمس وعشرين وليس من خمس وعشرين وست وعشرين وقطره واثان تسعة وتسعة من ست
 عشرين الى ست وثلثين ومائة من ست وثلثين الى ست واربعين وثلث بعد ذلك كل واحد
 اربع عشرة مائة من ست واربعين الى احدى وستين ومائة من احدى وستين الى ست وسبعين ومائة من
 وستين الى احدى وسبعين وواحد سبع وعشرون وهو مائة من احدى وسبعين الى مائة واحدى
 وعشرين وبعد ذلك واحد ثمانية وهو مائة من احدى وعشرين الى مائة وثلثين وبعد ذلك الا
 شناق تسعة تسعة لا الى نهاية والفرصة الماخوذة منها اثنا عشر فرصة خمسة منها
 متجاسية وهو ما يجب في كل خمس من الابل ثمانية الى خمسة وعشرين سنة مختلفة في ست
 عشرين سنة محاصر او ابن لبون كرمضا مقدار الا بال ثمانية وستين وثلثين لبون وستين
 اربعين حقة وواحد وستين جزعة وستين وسبعين لبون وواحد وستين حقة فاما اذا
 بلغت مائة واحدى وعشرين في كل خمسين حقة وواحد وستين لبون فالا حلال من اربعا
 الا انهم لم يفتلوا والا حلال مطلقه والذي يقتضيه عمومها ان اعي العبد فان اقسمت خشييات
 اخرجها عن كل خمسين حقة وان اقسمت اربعين اخرجها عن كل اربعين حقة لبون فان اجمع
 فيها مائة اخرجها عن كل خمسين حقة وعن كل اربعين حقة لبون فخرج من ذلك ان مائة واحد
 وعشرين ثلث ثبات لبون الى مائة وثلثين فيها حقة وثلثين لبون الى مائة واربعين فيها حقة
 لبون الى مائة وخمسين فيها ثلث حقا والى مائة وستين فيها اربع ثبات لبون الى مائة وسبعين
 فيها حقة وثلث ثبات لبون الى مائة وثلاثين فيها حقة وثلثين لبون الى مائة وسبعين فيها ثلث
 حقا وثلث لبون الى مائة وثلاثين فيها اربع حقا ولو خمس ثبات لبون في على هذا الحساب بالعام يبلغ
 لعموم قوله عليه السلام في كل خمسين حقة وواحد وستين لبون وواحد وستين حقة
 في الزكوة اربعة اولها ثلث محاصر وهي التي استتمت سنة ودخلت في البانية والى اسمها
 ثلث محاصر لانها ما حض وهي الحامل والى اسمها اسم جنس لا والحكمة من هذه الواحدة خلفه
 هو وثبات لبون هي التي تملأها سنن ودخلت في البانية وسميت ثبات لبون لانها قد ولدت وصار
 لها ثلث والحقة هي التي لها ثلث سنين ودخلت في البانية وسميت ثبات لانها اسم حقة

١ بطرقها العمل وقيل لا يمكن استحقاق العمل عليها مع واحدة تخرج الدال وهي التي لها أربع سنين
 ٢ قد حلت في الخامسة وهو أكبر سن يؤخذ في الركوة فاما دور بيت محاصر فاول ما سئل
 ٣ ولديها مال في فصل وقاله جوارا يصار بيت محاصر بيت لبون ثم الحقة ثم الجذع وقد سألها
 ٤ ماذا كان له خمس سنين ودخل في السادسة فهو التي وان كان له ست سنين ودخل في السابعة
 ٥ فهو رابع ورابعة فان كان له سبع ودخل في الثامنة فهو سبسين وسبسين وادان كان له ثمان
 ٦ دخل في التاسعة فهو يارل وانما سمي يارل لانه طلع بانه ويقال له يارل عامر ويارل عامر والبارل
 ٧ والخلف واحد فهو رجب عليه بيت محاصر ولم يكن عنده وعنده ابن لبون ذكر اخذ منه
 ٨ لاعلى وجه القيمة بل هو مقدّر فان عدل بها كان محسرا بل ان سبسين انما سألها فان وحت عليه
 ٩ محاصر وكانت عنده الا انها سبسين وجميع ابله مزاريل لا لزمنه اعطاؤها حازان سبسين من الحسن
 ١٠ الذي وحب عليه فان سارع باعطائه اخذ منه وان احتار باعطائه اخذ منه والركوة رجب
 ١١ كحول الجول فمما راعى فيه الجول اكمال النصاب وباقى السروط ولا يقفها الوجوب على امكان
 ١٢ الا اذا كان امكنا ولم يخرج كان ضامنا فالامكان شرط في الصمان وفي الناس من قال ان كان
 ١٣ الا اذا شرط في الوجوب والا والظاهر لقولهم علمهم السلم لا ركوة في مال حتى كحول الجول
 ١٤ ولم يقولوا اذا امكن الا اذا وما من النصاب والنصاب وقطر لا يعلق الركوة لا مفردا ولا
 ١٥ مصافا الى النصاب مع من كان له خمس من الابل فتلقت بعضها او كلها قبل الجول فلا ركوة فيها لان
 ١٦ الجول ما حال على نصاب وان حال الجول وامكنا الا اذا لم يخرج ركوتها حتى هلك بعضها
 ١٧ عليه ركوتها لانه ضمها بالشرط فان حال الجول فتلقت كلها بعد الجول قبل امكان الا اذا امكان
 ١٨ عليه لار شرط الامكان لم يؤخذ بعد وان تلقت واحدة منها بعد الجول وقبل امكان الا اذا
 ١٩ من قال لا مكان شرط في الوجوب يقول لاسي عليه على ما قلناه من ان الامكان شرط في الصمان
 ٢٠ فقد هلك بعد الوجوب ومن الصمان خمس المال فاداهلك كان من ماله ومال المساكين لان مال
 ٢١ المساكين امانة في نفسه لم يفرط فيها فكون عليه اربعة اخماس الشاة هذا اذا هلك واحدة
 ٢٢ بعد الجول وقبل امكان الا اذا هلك ثلثا او ثلث او اربع فاداهلكت الكل طائفي
 ٢٣ عليه لان شرط الصمان ما وجد مع متى كان عنده تسع من الابل وهلك اربع بعد حوول الجول
 ٢٤ قبل امكان الا اذا فعله شاه لان وقت الركوة جا وعنده خمس من الابل سواء قلنا ان الامكان
 ٢٥ شرط في الوجوب او الصمان لان النصاب وجد على الوجهين فان كانت المسئلة بحالها هلك

١٩٣

١ منها خمس بعد الجول قبل امكان الا اذا من قال لا مكان شرط في الوجوب قال لاسي عليه وعلى ما قلناه
 ٢ من ان الامكان شرط في الصمان فقد هلك خمس اشباع المال بعد الوجوب وقبل الصمان فعمله اربعة
 ٣ اخماس شاة لانه هلك من المال الذي يعلق الوجوب به خمسة فان كان له ثمان شاة فذلك منها
 ٤ اربعون بعد الجول قبل امكان الا اذا كان فيها شاة سواء قبل ان الامكان شرط في الوجوب او الصمان
 ٥ لانه قد بقي معه نصاب كامل بحسب منه شاة فان كان له ست وعشرون من الابل لخال الجول اعطاه
 ٦ له هلك منها خمس قبل امكان الا اذا من قال لا مكان الا اذا شرط الوجوب قال عليه اربعة شاة لان
 ٧ وقت الوجوب جا ومعه احد وعشرون وفي عشرون اربعة شاة واحدة عفو وعلى ما قلناه
 ٨ ان امكان الا اذا شرط في الصمان فقد هلك خمس المال الا خمس الخمس بعد الوجوب وقبل الصمان
 ٩ فما هلك منه ومن مال المستأجر فيكون عليه اربعة اخماس بيت محاصر في اربعة اخماس حسنها
 ١٠ وعلى المساكين خمس بيت محاصر الا اربعة اخماس حسنها وانما كان الامر على ما قلناه في هذه
 ١١ المسائل لقوله عليه السلام الابل اذا بلغت خمسا فهي شاة فوجب فيها واو وحت في القيمة
 ١٢ للزمنه على كل حال ومن وحت عليه بيت محاصر فليس عنده وعنده ابن لبون ذكر اخذ منه
 ١٣ ولا سئل له ولا عليه وان كانت عنده بيت لبون احدث منه واعطى سبسين او عشرين ديهما وان
 ١٤ كانت عنده بيت محاصر وعليه بيت لبون احدث منه ومعها سبسان او عشرين رهما ومن
 ١٥ بيت لبون وحقة مثل ما سئل لبون وبيت محاصر لا يما فضل اخذ الفضل وهلك ما بين حقة
 ١٦ وحده سواء فان وحت جذعة وليس معه الا ما فوقها من الشاة لم يمسك في نفسه شي
 ١٧ مقدرا لانه يقوم ويتراذ ان الفضل وليس الجوارل للشاة وفيها من اتقا الجوده ولا للبعطي
 ١٨ ايضا ان يعطى رذبه فان شاة افرع من الابل ونفسم اربا حتى يبلغ المقدار الذي فيه ما يحب عليه
 ١٩ فوخذ عنه ذلك وان وحب عليه اسنان بخلفة مثل حقة وبيت لبون وعنده اجد التوب غير
 ٢٠ نراد الفضل قد يئناه وكذلك الحكم فيما عداها من الاسنان فوخذ بالقيمة ويراد الفضل
 ٢١ هم وان احتار لم يعطى ان تشتري ما وحب عليه كان له ذلك بعد ان لا يقصد شرا رذبه فان كانت
 ٢٢ ابله كلها مزاريل لزمه منها فان كان فيها مزاريل وثمان اخذ منه وسطاولا فوخذ سمين
 ٢٣ ولا هزل فان سارع باعطاء الصمان حاز اخذه هم وان احتار مع مال محاصر فوخذ منه حقة على
 ٢٤ جذعة او بيت لبون فلو كان يوزن المال ما يوزنه فوخذ من الجوارل اربعة حقا او خمس بيت لبون غير
 ٢٥ ان الفضل ان فوخذ ارفع الاسنان ولا تساعل كثره العبد فوخذ الحقا وفاركا ب الله

١٩٢

معها والاسنان الواحدة من ارضا لا يؤخذ ذلك ويؤخذ من الصحاح بالقيمة وانما قلنا ذلك
 لسهولة علمه السلام ولا يؤخذ هزمية ولا دات عوانه وخو الزول من الجذعة الى بيت محاصر
 والصعود من بيت محاصر الى جذعة على ما قرئ في الشرح بل لا سنان فاما الصعود من جذعة
 الى الشئ وما فوقه فليس منصوص عليه لكنه يجوز على وجه القيمة وكذلك النزول من بيت
 محاصر يجوز على وجه القيمة وان لم يكن منصوصا عليه فان كانت الابل كلها من ارضا او معبى
 لم يكتف بتراخيها ويؤخذ من وسط ذلك لا من جديها ولا من رجليها فان تسليحا استعمل القرعة
 فان كان عنده مهازيل وشمار اخذ بمقدار ما يصيب كل واحد من النوعين منه وان كان يصاب واحد
 نصفه مهازيل ونصفه شمار فان شترع صاحب المال اعطاه ما يحب عليه سميما اخذ وان لم يفعل
 فمؤم ما حب عليه مهازيل ولا سميما ويؤخذ منه نصفه بقيمة المهرول ونصفه بقيمة السمين
 وعلى هذا جرى هذا الباب وكذلك حكم المعاري سواها ومن وجبت عليه خذ حبالا
 جاناز يؤخذ حمالا وتسمى ما حضا اذا شترع به صاحبه وكذلك اذا ضرب بها الفحل ولا يعلم
 امر حامل او حامل جاناز اخذ ما به من الشاة التي تحب في الابل يدعى ان يكون الجذعة من الضار والمنة
 من المعز روى ذلك سويد بن علفه عن النبي صلى الله عليه واله ويؤخذ من نوع البلد لمن
 نوع بلدا جزلان الانواع تختلف فالمكبة خلاف العربية والعربية خلاف النبطية وكذلك
 الشامسية والعراقية وسواها كان ما اخذ من الشاة ذكر او انثى لان الاسم ليس له سوا
 كتاب الابل ذكر او انثى لانه لم يفرض في الشترع ذلك هو واما المغلوب فلا يلزم فيه الزكوة
 على حاله والمال على ضربين ضمانت وباطق وان شئت قلت ظاهر وباطن فالوجوب قدسنا
 انه سعلق بخو والحواف مما عدا العلات وبلوغ النصاب والضمن مغلوبا مكار الادا مع
 الاسلام ومعه اذا كانت الاموال باطنة من الذهب والفضة ان يقدر على دفعها الى من يترك
 دينة بالرفع اليه من الامام او خلفه الامام او مسحقه وان كانت ظاهرة وهي الماسية
 والتمار والحبوب بالكلية احكامه مثل ما قلناه في الاموال الباطنة من امكان دفعها الى
 الامام او خلفه الامام او مسحقه سوا وان كان حمل ذلك الى الامام او الى لانها مطلقة
 لغير الصدقات فادابلت ما قلناه فاذا كان عنده مثلا اربعون ساة او خمسون من الابل فاحل عليه
 الحول وعبرها الساعي او لم يعبرها فذلك بعضها من النجاسة فتسليمها فماتت فمته ومن
 المستكبر على ما بيناه وهذا الحكم فيه اذا حال الحول على ما يبيد رهم فافرد منها خمسة

فذلك قبل ان كان الا اذا ضم بالخصه هو اذا اضر الساعي مال الزكوة برب دينة الميراث فان هلك
 في بلد الساعي من غير يقرب لم يكر عليه ضمان وان كان يقربه ضم الساعي ويقرضه ان يقدر
 على ابعاله الى مسحقه فلا يفعل على ما بيناه من الصعود والنزول في صدقة الابل واحد وهو
 عليه من غير دينة ويجوز ذلك في سائر انواع ما حب فيه الزكوة من البقر والغنم لانه يكون القيمة
 من كان عنده ست وعشرون من الابل فمرت ثلث سنين له بيت محاصر للسنة الاولى يقرض
 عن النصاب الذي حب فيه بيت محاصر يقرضه خمس سياه في السنة الثانية وفي الثالثة يقرض النصاب
 الذي فيه خمس سياه فله من اربع سياه يجمع عليه بيت محاصر وتسبع سياه من كان عنده خمس
 من الابل ومرت به ثلث سنين لم يلزمه اكثر من سياه واحدة لان السياه استحققت فيها ثلثي اقل من
 خمس فلا يلزمه فيها شئ في قص
 مثل سرباط الابل وهي الملك والنصاب والجول والسومر والنصب في البقر اربعة اولها يلقون في البئر
 سبع او ثلثة او سبعة او اربع كل ربيع فسنه وكل يلقون سبع او ثلثة فان جمع عدد يمش
 ان خرج كل واحد منهما على الانفراد كان محبزا في اخراج ايهما شئنا من ذلك مائة وعشرون
 من البقر فان شئنا اخرج بيت فسنات وارسل اربع تنابع واخراج المستات افضل والاوقاص
 منها اربعة اولها تسبع وعشرون والثاني تسعة ما بين البقر الى الاربعين والثالث تسع عشرة ما
 بين الاربعين الى ستين والرابع تسعة ما بين الستين الى اربعين والثالث تسع عشرة ما
 والماي مسنة لا غير وللخيار الى رب المال عسالة لا يؤخذ منه الردى ولا يلزمه الجهاد لا يؤخذ
 وسطا فان تسليحا استعمل القرعة فاما اسنان البقر فاذا استكمل في البقرة سنة ودخل في
 الثانية فهو جذع وجذعة فاذا استكمل سنين ودخل في الثالثة فهو شئ وثنية فاذا استكمل
 ثلثا ودخل في الرابعة فهو رباع ورباعية فاذا استكمل ربعا ودخل في الخامسة فهو سدس
 وسدس فاذا استكمل خسا ودخل في السادسة فهو صالغ بالصادع عشر المعجمة والعشرين لاسم
 له بعد هذا وانما يقال له صالغ عام وصالغ عامين وصالغ ثلثه اعوام قال ابو عبيد بن جراح
 على من وبالعنبره انما يسمى ثلثا لا يتبع منه في الرعي ومنهم من قال لا يقرنه بثلثه اذ نه حتى ضال
 اسوا فاذا الميراث للغة على معنى البيع والبيعة فالرجوع منه الى الشترع والنبي صلى الله عليه واله
 فربن فقال يبيع او ثلثة جذع او جذعة وقد فسره ابو جعفر وابو عبد الله عليهما السلام
 بالحول هو واما المسنة فقالوا ايضا فهي التي تملأ سنان وهو الشئ في اللغة قدس على رعيه
 ١٩٧٦

والباقي من
 السنة لا غير
 في البئر
 سنون في
 ١٩٧٦

وروي عن النبي عليه السلام انه قال المسنة هي التي فصاعداً ولا زكوة في شيء من البهري
 كونه عليه الحول ولا بعد لامع امهاتها ولا منفرد اعينها للكل في حوله نفسه وسوا كانت
 متولدة من امهاتها او مستفاد من غيرها او من حنسيها او غير حنسيها وكذلك حكم الانل
 والعن سوا ولا زكوة في شيء من العوامل منها ولا المعلوم منها ولا في الانل سواها فان
 كانت الهواشي معلوفة او للعامل في بعض الحول وسأمة في بعض حكم بالاعط فان ساء
 فالأحوط اخراج الزكوة وان قلنا انه لا يجب فمدار كونه كان قويا لانه لا دليل على وجوب
 ذلك في الشرع والا صلبه الدمة فصل في زكوة العن سوا
 زكوة العن سوا سوا الانل والبهر هي الملك والمصاب والسوم والحول والنصب
 في العن سوا او لها اربعون فيها ساء والسالي مائة واحد وعشرون فيها سائر الى المائتين
 وواحدة فيها ثلث ساء الرابع ثلثمائة وواحدة فيها اربع ساء الخامس اربع مائة
 من كل مائة ساء بالعام ابلغ هو العفو خمسة اولها تسع وثلثون الثاني ثمانون وهو ما ينظر
 الى مائة واحد وعشرون الثالث تسعة وسبعون وهو ما ينظر مائة واحد وعشرون الى مائة
 واحدة الرابع مائة الا واحد مائة مائة واحد الى ثلثمائة وواحد الخامس مائة الا اثنان وهو
 مائة ثلثمائة وواحد الى اربع مائة ولا يؤخذ الزبا وهي التي تربي ولدها الى خمسة عشر يوما
 ومن خمس يومين في هذه الحال ينزله النفس من ارباب مائة ولا المحاصر وهي الجوامل ولا الا
 كولة وهي السمينه المهددة للاكل ولا الفحل واسنار العن او ما نلد الشاة يقال لولدها
 شكلة ذكر اكار او اسي في الضان والمعرسوا ينظر الى بعد ذلك بهمة ذكر اكار او اسي
 فيها سوا فاد ابلغ اربعة اشهر وهي من المعرجة للذكر وللاني جفرة وجميعها حفاة
 فاد اجازت اربعة اشهر وهي العنود وجميعها عنيدان وعنيد وعنيد وعنيد وعنيد وعنيد
 تولد الى هذه الغاية يقال لها عنان وللاني وللذكر جدي فاد استكملت سنة فالاني عنود
 الذكر تلبس فاد ارجلت في الثانية في خدعة والذكر جدي فاد ارجلت في الثالثة وهي الشاة
 والذكر تلبس فاد ارجلت في الرابعة فرباع ورجاعية فاد ارجلت في الخامسة فهي سدس
 وسدس فاد ارجلت في السادسة فهي ضالع ثم لا اسم له بعد هذا الذكر يقال ضالع عام و
 ضالع عامين وعلى هذا ابداه واما الضان بالشكله والبهمة من ما في المعرسوا فهو حمل
 للذكر وللاني ينظر الى سبعة اشهر فاد ابلغت سبعة اشهر فالان الاخر الى اربعة اشهر

١٩٨

سابق وهو جدي وان كان شره من فلا يقال جدي حتى يستكمل منه اشهر وهو جدي ابد
 حتى يستكمل سنة فاد ارجلت في الثانية وهو في بلبه على ما ذكرناه في المعرسوا الى اخرها
 واما قبل جدي في الضان ابلغ سبعة اشهر واخرى في الاضحية لانه ابلغ هذا الوقت
 كان له ثروة وضرب والمعر لا ينظر واخرى في السنة الثانية فلهذا اقيم الجدي في الضان
 فقام النبي من المعن واما الذي يؤخذ في الصدقة من الضان الجدي ومن الهواشي التي واد الله ذلك
 فلا تخلوا حال العن من امور بل يكون كل ما من الشر الى يجب فيها فانه يؤخذ منها وان كانت
 في السر حار او يؤخذ منه بالقيمة وان كانت قوفة وتبرع بها صاحبها اخذت منه فان لم
 تبرع رد عليه فاضلا لم يجب عليه ولا يلزمه اكثر مما يجب عليه ومن كان عبده اربعون
 ساء اربعة عشر شهرا واما الثاني عشر فقد وجبت عليه الصدقة واخذت منها فاربعة
 من الما كان اياه لا يجب عليه ضمانها فان مات بعد ما كان اياها صمها وان لم ينهل الثاني
 عشر وولدان بعين شكلة ومات الامهات لم يجب الصدقة في السخا والقطع حوال الامهات
 واستوفى حوال السخا فاد اكار المال صانا وما عزا وبلغ المصاب اخدمته لا زكوة ذلك
 سمي عينا ويكور الحنار في ذلك الرب المال ارسا اعطى من الضان وارسا اعطى من الهواشي
 لا اسم ما يجب عليه من الشاة بينا ولها الا انه لا يؤخذ ارباها ولا يلزمه اعلاها واسمها
 بل يؤخذ وسطا فان كانت كلها ذكورا اخدمته ذكر وان كانت انا اخدمته اسي
 فان اعطى بدل الذكر اسي او بدل الانل اسي ذكرا اخدمته لان الاسم يباو له واد اكار
 المال الماشية لم يحل على مال الحول ضد ولا نطال بيبنة ولا يلزمه غير ولا ينظر في
 الساعي عليه لهو لا من المومس عليه السلم لغامله لا يحاط بسونهم بل في السلم لله
 في اموالهم حوازا اجابوك نعم فامرهم وان لم تحبك محبت فارجع عنهم فاما اذا
 شهد عليه ساء هذا لا يرد حوال الحول في ذلك واخذ منه الحوا اذا كان من جدي واطر
 نصات وكاتب من انواع مختلفة مثل ان يكون عنده اربعون شاة بعضها ضان وبعضها
 ماعز وبعضها مكيه وبعضها عرسة وبعضها شامية يؤخذ منها ساء لا لا اسم لها
 ولا يقصد اخذها لاجود ولا يرضى باديه بل يؤخذ ما يكون قيمته على ور قيمه المال
 هو وكذلك الحكم في ثلثين بقرة بعضها شوي وبعضها نطلي وبعضها جواميل يؤخذ منها
 بضع او بضعه من اوسط ذلك على قدر المال هو وكذلك الانل اذا كانت عليه سنة

٢٢٢

١ اولا بعضها عربية وبعضها خنته وبعضها لوك وغير ذلك وحيث انها ليست محاص على قول المال
 ٢ وكذلك الحكم في العلات اذ انفق حشر واحد من انواع مختلفة من ان يكون طعام بلع النصاب
 ٣ بعضه احوذ من بعض او المهر بعضه احوذ من بعض او الربح مثل ذلك اذ لم يكن حيا في المال
 ٤ وكذلك القول في الذهب والفضة سواء ان يكون بعضه ديارا من محاجا وبعضها مكشورة الحكم
 ٥ فيه سواء كان كانت سبائك او غير منقوسة فلا ركونه فيها على ما يلبس به ان شاء الله اذ كان
 ٦ عنده نصاب في بلد من الماشية كانت فيها فرصة واحدة مثال ذلك ان يكون له ان يعور شياه في
 ٧ بلد بلزمه ركونه لانه قد اجمع في ملكه نصاب وان كانت اقل من نصاب في بلد بلزمه
 ٨ كذلك وان كانت له ثمانون شياه او مائة وعسرون شياه في بلد او ثلث بلاد لا يلزمه اكثر من
 ٩ شياه واحدة لانها في ملك واحد وان كان في بلد نصاب ورب المال بالخيار بين ان يعطي في اي البلد
 ١٠ شياه وان حيث عليه مائة كثيرة وله ضمير في مواضع متفرقة يستحق ان يفرق ما في حكمه
 ١١ في الموضع الذي فيه الماشية اذ اوجد مسكفة فيه فان كان له مثلا ثلثون شياه في بلد وطلبه
 ١٢ الساعي في كل بلاد شياه فقال اني اخرج منها في البلد الاخر قبل قوله ولا يلزمه عمر لقول امر المؤمنين عليه
 ١٣ السلام لساعيه المهتم ذكره فجعل الامر الى صاحب المال ولم يأمره بالتميز فان كان عنده
 ١٤ مال في ذكرانه وجمعه اوله فحل عليه الحول قبل قوله ولا يلزمه التميز لا وجوبا ولا استحبابا
 ١٥ والركوة يجب في الاعيان التي يجب فيها الركوة لا في الزينة لما روي عنهم صلواتهم السلام
 ١٦ ان الغنم اذ بلغت اربعين فيها شاة والابل اذ بلغت خمسا ففيها مائة والبقر اذ بلغت ثلثين
 ١٧ ففيها سبع او تبيعة والرايا اذ بلغت عشرين ففيها نصف دينار والدرهم اذ بلغت
 ١٨ مائتي ففيها خمسة دراهم وهذا مخرج بان الوجوب تغلوا لاعتبار الزينة في مائة مائة مائة
 ١٩ عنده ان يعور شياه فحال عليها الحول فولدت شاة منها فحال عليها الحول المائتي ثم ولدت شياه
 ٢٠ ثمانية فحال عليها الحول اذ كانت وجب عليه ثلث شياه لان الحول الاول الذي عليه وهي ان يعور في
 ٢١ عليه فيها شياه فلما ولدت تمت من الرايا رعين فلما حال الحول الثاني فحال على الامهات و
 ٢٢ السخا الحول وهي ان يعور فيجب فيها شياه اخرى فلما ولدت تمت ان يعور فلما حال عليها الحول
 ٢٣ وحيث عليه ثلث شياه فاما اذا كانت ان يعور ولم يلد منها شيئا فلا وجب فيها شياه فلما
 ٢٤ حال عليها الساعي والمائة لم يلزمه اكثر من شياه واحدة لان المال قد نقص عن النصاب هو فان كان
 ٢٥ معه مائتا شياه واحدة ومائة ثلث سنين فان عليه سبع شياه لانه يلزمه في السنة

١ ثلث مائة وفي كل سنة سائر سائر المال في الثاني والثالث قد نقص ما يبيع او احدى ما يلزمه
 ٢ اكثر من سائر وعلى هذا الترتيب بالعام المانع وبقي ما في هو ومن قال ان الزكاة تغلوا بالزينة في مائة
 ٣ على ذلك ثلث سنين فما زاد عليها كان عليه في كل سنة مائة في الاول فان استكمل اربع سنين
 ٤ ما ركلها الفقرا والمساكين من كان عنده نصاب من الماشية فغضبت به عادات ذلك في ملكه
 ٥ في مدة الحول استأنف بها الحول سواء كانت سامية عنده ومعلوفة عبد العاصي او
 ٦ بالعلم من ذلك وقيل انه اذا اكمل الحول فعليه الركوة لانه مالك النصاب وقد حال عليه الحول
 ٧ الاول الحوط لانه يراعى في المال امكن التصرف فيه حلول الحول وهذا المسمى وعلى هذا اذا كانت
 ٨ معه ديارا بلود راها نصابا فغضبت او شربت او دفنها فليس عليها الركوة ولا
 ٩ سعلق في اعيانها الركوة واذا عادت اليه استأنف بها الحول ولا يلزمه ان يركبها مضي وقد
 ١٠ روي انه يركب في سنة واحدة وذلك محمول على الاستحباب ومن اشترى في بلد الشتر وله في بلد
 ١١ الاسلام والاعلى ما اعتبر به من ان كان التصرف في المال لا ركوة عليه وعلى القول الثاني يركبها
 ١٢ مضي لحول الملك والنصاب ويحكم في القول الاخر قولهم عليهم السلام لا ركوة في مال عاب وهو
 ١٣ اذا كانت عنده ان يعور شياه فحجب شياه بمائة واحدة منها فلا يحلوا من ان يموت قبل الحول او
 ١٤ بعد فان مات قبله فليس فيها شي من اولاد الشاة في حال موت اخرى ولو عيها لان الحول ما حال على
 ١٥ النصاب كاملا والسخا لا تغني عن الامهات على ما سناه هو وان مات بعد الحول خدمته شياه
 ١٦ لانها وحيث فيها حوول الحول لا ان يحل على ما قلناه من ان الشاة يجب فيها حجب ان يقصر من الشاة
 ١٧ حزن من يعين لان الشاة ماتت من مال رب الغنم ومن مال المساكين لا من مالهم واحدة منها ومن كانت
 ١٨ عنده ان يعور شياه فضلت واحدة ثم عادت قبل حوول الحول او بعد فقد وجب عليه فيها شياه
 ١٩ لان النصاب والملك وحوول الحول قد حصل فيه فان لم يعد اليه اصلا فمما يقطع الحول لا به لم
 ٢٠ يتم من التصرف فيها مالا عاب فلا يلزمه شي وان عادت كان قوماهم والمسلم الذي ولد
 ٢١ على فطره الاسلام اذ ان يذله ماله لا يحلوا ان يكون قد حال عليه الحول ولم يحل وان كان قد حال
 ٢٢ عليه الحول وجب في ماله الركوة واخرب منه ولا يشرط عوده الى الاسلام فانه يجب قتله
 ٢٣ على كل حال وان كان لم يخلع على ماله الحول لم يجب فيه شي وكان المال لورثته يستأنف به الحول
 ٢٤ فان ملكه بالان تدا له ووجوب القتل له على كل حال وان كان قد اسلم عن كفره لم يترك
 ٢٥ ملكه فان كان قد حال على المال الحول خدمته الركوة وان لم يكن حال الحول انظر به حوول الحول

١ ثم يوصيه الركونه فان عاد الى الاسلام والاقل فان خولها الحرب ولا يفدر عليه نال ملكه
 ٢ واستقل المال الى ورثته ان كان له ورثه والا الى بيت المال فان كان حاله الخو لا يخدمه الركونه
 ٣ وان لم يحل له ملك عليه شيء من غل ماله او بعضه حتى لا يخدمه صدقة فاد او جلد احد منه
 ٤ الواجب من غير ربا دة عليه وعلى الامام وعرضه والتمتع على امر المسلمين ان احذر الاسلام
 ٥ صدقة ماله لم يخرج عنه ذلك وجب عليه اعادته لانه ظلم بذلك وقد روي ان ذلك تحريمه والاول
 ٦ احوط هو المتولد من الظيا والعتم ان كانت الامهات طبا لا خلاف انه ليس فيه ركونه وان كانت
 ٧ الامهات غنما فالاولى ان يحجب فيها الركونه لان اسم العتم يتناولها فانها تسمى بذلك وان قلنا لا يحجب
 ٨ عليه شيء لانه لا دليل عليه والاصل براءة الذمة كان قويا والاول احوط هو الخلطة بالناس لها
 ٩ الركونه سواء كانت خلطة اعيان او خلطة اوصاف بل يعسر ملك كل مالك على حده فاد
 ١٠ بلغ ملكه نصيبا يحجب فيه الركونه اخذ منه في موضع واحد كان او مواضع منه فاد وان
 ١١ لم يبلغ ملكه مفردا ان نصيب لم يلزمه شيء ولا يخدم ماله شيء وسوا كان الخلطة في الشيء
 ١٢ او الفلوات او الدواب والاراسر وعلى كل حال وصفه خلطة الاعيان ان يكون من سر يكره
 ١٣ مثلا ان يعور شياه وليس عليها شيء فان كان بينهما ما تمسور شياه كان عليهما شتان وان كان ما به
 ١٤ عتس من ماله كان عليه شياه فان كانت المائة والعتس من ماله كان عليهما سائان وان كان
 ١٥ لو احب كان عليه شياه واحدة وكذا حكم الاضناف الباقية من الاول والبقرة وعسر ذلك
 ١٦ تحري على هذا الممنهج واخلطه الاوصاف ان يكون الملك متميزا غير انهم يسر كونه
 ١٧ في مرقعي واحد او شرب واحد او مزاج واحد او محل واحد بالحكم من ذلك سواء هو بدنيا
 ١٨ ان الاراسر والدراهم في انه لا يحجب الركونه في نصيب واحد اذا كان من سر يكره حكم الراشي
 ١٩ سواء كان ذلك حكم الفلوات اذا كان وقف على انسان واحدا وجماعة ضبعة في حرمها الفلوات
 ٢٠ بلغت نصيبا فان كان لواحد يحجب فيها الركونه وان كان لجماعة وبلغ نصيب كل واحد نصيبا
 ٢١ كان عليهم الركونه وان نقص عن ذلك لا يلزمهم شيء لان ملك كل واحد من نقص عن النصيب وانما
 ٢٢ لوجبت الركونه لانهم يملكون العلة وان كان الوقف غير مملوك وان وقف على اسرار العتس
 ٢٣ متناه وحال عليها الخو لا يحجب فيها الركونه لانها غير مملوكة والركونه تتبع الملك فان لم يملك
 ٢٤ وحال على الاولاد الخو كانت نصيبا وجب عليه فيها الركونه اذا كان الواهب شرط ان
 ما يكون منها للموقوف عليه وان ذكر ان العتم وما سواها عنها وقف وانما لهم منها فاعلم من

١ للسر والصوف لا يحجب عليهم الركونه لما طناه من علم الملك ومعنى قول النبي عليه السلام لا تجمع
 ٢ بين مرفق ولا فقر وتجمع ان كان لا انسان مائة وعسرون شياه في يده مواضع لم يلزمه
 ٣ اكثر من شياه واحدة لانها تاجمعت في ملكه فلا فقر وعليه ويوحى له سياه وكذلك الخو
 ٤ ان يعور شياه من سر يكره فقد نفروا في الملك فلا تجمع ذلك لم يخدمه شياه وعلى هذا سائر الناس او
 ٥ لا فرق بين ان يكون الركونه من اول الخو او بعد الخو بل زمان وسوا كان يتبع او غير يتبع كل ذلك
 ٦ لا يعسر به فاد الله ذلك وكل ما تنفر على الخلطة وكيفه الركونه فيها سقط عنها
 ٧ وهي كثيرة من اسنرى ان يعور شياه ولم يرضها حتى حال عليها الخو فان كان من مكنافها
 ٨ اي وقت شيا كان عليه الركونه وان لم يتم مكناف فوضها لم يكره عليه شيء من كان له ان يعور
 ٩ شياه فاستاجر احب استاه منها لم حال عليها الخو لم يحجب فيها الركونه لانه قد نقص الملك عن
 ١٠ النصاب سوا لا يرد ذلك للسياه او لم يفرج والخلطة لا يتغلون بها ركونه على ما لناه ه الذات
 ١١ المسر وط عليه لا ركاه في ماله ولا على سيده لانه ليس بمالك الا حرمها ملكا صحيحا لا بعد
 ١٢ لا يملكه عندنا والمولى لا يملكه الا بعد عقره فاذ ابت ذلك فاذا اخذ السيد سياه
 ١٣ الخو ولذلك ان اذى مكاتبه اسنان الخو ما بقي معه وعلى هذا لا يلزمه ايضا الفطرة لانه
 ١٤ عسر مالك لا يلزم مولاه الا ان يكون في عيولته وان قلنا انه يلزمه فطرية كان فوا بالعموم
 ١٥ الاحيان في انه يلزمه الفطرة ان يخرج عر نفسه وعسر مملوكة والمسر وط عليه مملوك
 ١٦ وان كان غير مسر وط عليه يلزمه بمقدار ما يتجوز ويلزمه مولاه بمقدار ما يبيع وان قلنا لا يلزم
 ١٧ واحدا منهما لانه لا دليل عليه لانه ليس في يلزمه حكم نفسه ولا هو مملوك لانه تحريمه جبر
 ١٨ ولا هو من عيولته مولاه فطرية لم كان العيولة كان قويا اذ املك المولى عبده
 ١٩ مالا مملوكة ولما كونه التصرف فيه والتعير فيه اذا كان ذلك مطلقا ولم يملك المولى
 ٢٠ ركانه لانه ملكه لم يزل ملكه عنه واما فاضل الصربية واروس ما نصبه في نفسه من
 ٢١ الخانات فمن اصحابنا من قال انه يملكه وعلى قوله يلزمه الركونه ومنهم من قال لا يملكه وهو
 ٢٢ الصحيح وعلى المولى ركونه لانه له وكونه له ان يخدمه اي وقت شياه وسصرف فيه وان جار
 ٢٣ للعبد ايضا التصرف فيه من نقص ماله من النصاب كاحته اليه لم يلزمه الركونه اذ حال
 ٢٤ عليه الخو وان نقصه من عرجاحة فعلم كروها ولا يلزمه شيء اذا كان التفتق قبل
 الخو فاما اذا نقصه بعد الخو فانه يلزمه الركونه فاد انما احبنا محسن من القتل ان يفر

او يقر نعم او عمن يذهب او ذهبا بقصة او قصة يذهب استأنف الحول بالبدل وانقطع حول
 الاول وان بعد ذلك فزاي من الزكوة لزومه الزكوة وان يادى كغيره الزكوة من ذهب
 يذهب او قصة بقصة او عمن نعم وما تشبه ذلك ومن يادى بها تجب الزكوة في عينه
 بها تجب الزكوة في عينه لم يخل المادلة من احد من اهل ان يكون صحيحة او فاسدة فان كانت صحيحة
 استأنف الحول من حين المادلة فان اصاب بما يادى به عينا لم يخل من احد من اهل ان يكون طرقيقا
 الزكوة فيه او بعد وجوبها فان كان علم بالعيب قبل وجوب الزكوة فيه مثل ان يهدي من حين المادلة
 دور الحول كان له الرد بالعيب فاذا ردا استأنف الحول من حين الرد لا الرد بالعيب فصح
 للعقد في الحال وكذا ملك في الوقت واذا كان بعد وجوب الزكوة فيه لم يخل من احد من
 اهل ان يعلم قبل اخراج الزكوة منه او بعد اخراجها فان كان قبل اخراج الزكوة منه لم يكن
 لردده بالعيب لان المساكين قد استحقوا جزاء من المالك على ما يشاء من ان الزكوة تتعلق بالمالك
 لا بالذمة وليس له رد ما يتعلق بالغير فان اخرج الزكوة منها لم يكن لردده بالعيب وله
 المطالبة بانه من العيب لانه قد تصرف فيه وان اخرج من غيرها كان له الرد به وان كانت المادلة
 فاسدة فالمالك ما زال من واحد منهما وبني كل واحد منهما على حوله ولم يستأنف به من كان
 عنده نصاب من مال الحال عليه الحول ووجبت فيه الزكوة فباع رب المال النصاب كله وقد
 باع ما يملكه وما لا يملك من حق المساكين لاننا ان الحق يتعلق بالغير لا بالذمة فيكون العقد
 تابعا لما يملكه وفاسدا فيما لا يملكه فان اقام عوض المساكين من غيره معنى البيع صحها
 لانهم انهم حق المساكين من غير ذلك المالك وان لم ينفك ان للمستري رد المالك بالعيب لانه
 باع ما لا يملك وليس يمكنه مقاسمة المساكين لان ذلك الى رب المال وهو المطالب به
 اذا اصدق الرجل امراته شيئا ملكته بالعقد وصحته بالقصر وهو مرضاهة حتى ينفق اذا
 قصفت صار من مرضاهاتها فان طلقها لم يخل من احد من اهل ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان
 قبل الدخول استقر لها كله ولم تعبد له شي منه وان كان قبل الدخول عاد اليه نصف الصداق
 ولا يخلوا ان يكون العتق فيه فان كانت قائمة اخذ نصفها دون قيمتها وان كان لها ثمن نصف
 ثمنها وان كانت تالفة نظر وان كان لها مثل مثل الحبوب والادوية لا تملك له نصف المثل
 ولا لم يكن له مثل العبد والشيء وعبرهما رجع نصف القيمة لولا العقد لا بالعقد
 فصار ملكها وان كان قد زاد في الثمن كانت الزيادة لها وان نفق كان من مرضاهة لا رجع

44

١ علمناه وان كان اصدقها اربع سياه فعليه فقد ملكها بالعقد وحرب في الجوار
 ٢ حرم ملكها قبل الفجر وبعد فان طلقها بعد الدخول بها فقد اسفر لها الملك والصدوق
 ٣ فلا سله فيه فاد احوال الحول وجبت فيه الزكوة وان كان قبل الدخول لم يحل من احد امرين
 ٤ اما ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان قبل الدخول عاذا اليه النصف وان كان بعد الدخول لم يحل
 ٥ من يليه احوالا اما ان يكون فلا خرجت الزكوة من غيبها او من غيرها ولو لم يخرج الزكوة
 ٦ اصلا فان كان اخرجت من غيرها اخذ الزوج نصف الصداق لانه اصابه بعينه حين الطلاق
 ٧ وان كانت اخرجت الزكوة من غيبها وبقي سعة وثلثون شاه كاره منها عسر ولا ينفذ
 ٨ ما اعطاها وان لم تكن اخرجت الزكوة بعد نظرت فان اخرجتها من غيب المال كان كماله
 ٩ طلقها بعد ان اخرجتها من غيبه ما خذ ما بقي عشرين شاه وان اخرجتها من غيرها فهو كما لو
 ١٠ طلقها بعد ان اخرجتها من غيره وان لم تكن اخرجت الزكوة ولكن اقتسمت هو والزوج
 ١١ والصداق وكل ما اخذه الزوج صحبا وعليها فيما احبته حق اهل الصدقة فانها تصيبها
 ١٢ وبقي نصيب الزوج كان للساعي ان اخذ حقه من نصيب الزوج ويرجع الزوج عليها بقسمته
 ١٣ لان الزكوة اسحقت في العبد والذمة وهذا اذا اصدقها اربع سياه باعائها فاما اذا اصد
 ١٤ قها اربع سياه في الذمة فلا يتعلق بها الزكوة لان الزكوة لا يجب الا فيما يكون سائما وما يكون
 ١٥ في الذمة لا يكون سائما واما اذا قال لها اصدقك اربع سياه من جملة غنم له كثيرة كانه الصداق
 ١٦ باطلا لانه مجهول اذ اوجبت الزكوة في ماله فله ان يملك قبل اخراج الزكوة منه لم يبع
 ١٧ الرهن في قدر الزكوة ويصح فيما عداه وكذلك الحكم لو باعه صحح بما عدا مال المساكين ولا يصح
 ١٨ بما لهم ثم ينظر فان كان للرهن مال غيره واخرج حق المساكين منه سلم الرهن جميعه و
 ١٩ كذلك البيع وان لم يكن له مال سواه اخرج الزكوة منه فاذا فعل ذلك كان الرهن فيما عدا
 ٢٠ مال المساكين ومي رهن قبل ان يركب فيه الزكوة ثم حال الحول وهو رهن وجبت الزكوة وان
 ٢١ كان هنالك ان ملكه حاصل ثم ينظر فيه فان كان للرهن مال سواه كلف اخراج الزكوة منه
 ٢٢ وان كان معسر فعليه ان يعلق بالمساكين يوحد منه لان حق الرهن في الذمة بدلالة انه ان ملك
 ٢٣ المال رجع على الرهن ماله ثم يليه حق الرهن الذي هو رهنه فان كان على صاحبه دين اخر سواه
 ٢٤ تعلق بعد اخراج الفقير هـ فصل في زكوة الذهب والفضة
 ٢٥ سروط زكوة الذهب والفضة اربع الملك والنصاب والحول وكوبهما من وزن الايام

30

الدرهم منقوسين ولكل واحد منها انصافان وعقوان فاو انصاف الذهب عسرون مثقالا وفيه
 نصف دينار والثاني كلما زاد اربعة وفيه عسرون دينار بالغام بالغ والعقوان الاولى ما نقص عن
 عشرين مثقالا لوجه وجنس والثاني ما نقص عن اربعة مثاقيل مثل ما قلناه واو انصاف الفضة ما بين
 درهمين درهم خمسة عشر درهم والثاني كلما زاد اربعة عوز درهمين درهم والعقوان الاولى ما نقص عن
 الهامس ولو حبة وجنس والثاني ما نقص عن اربعة مثاقيل ذلك ولا اعتبار بالعدد في الجنس سواء
 الاسلام كانت خفافا او ثقلا واما المراسع والوزن والوزن هو ما كان من اوزان الاسلام كل درهم ستة
 دواوين وكل عشرة سبع مثاقيل اذا كان معه درهم جيدة مثل الرضوية والراضية ودرهم
 دونهما في القيمة ومثلها في الجار ضم بعضها الى بعض واخرج منها الزكوة والافضل ان يخرج من
 كل جنس ما يخصه وان اقتصر على الاخراج من جنس واحد لم يكره باس لانه عليه السلام قال في
 كل اثنى خمسة دراهم ولم يفرق وكذلك حكم الدراسر سواء كل الدرهم المحمول عليها لا يجوز
 انفاقها الا بعد ان ينصفها ولا يجب فيها الزكوة حتى تبلغ ما فيها من الفضة نصافا فاذا بلغ
 ذلك فلا يجوز ان يخرج درهمين مغشوشة وكذلك ان كان عليه درهمين درهم فضة لا يجوز
 ان يعطى مغشوشة وان اعطى لغيره من ادمته وكان عليه تمامها ومتى كان معه مثقالا الف درهم
 مغشوشة فالخرج منها خمسة وعشرين درهما فضة حالصه وهذا جراه لانه اخرج
 الواجب وزيادة وان ازيد اخرج الزكوة منها ففيه ثلث مسابيل احدها ان يحيط علمه
 بقدر الفضة فيها فيعلم ان في الالف ستمائة درهم فضة وفي كل عشرة ستة ما عدا عرف
 ذلك اخرج الزكوة منها خمسة وعشرين من الالف فيكون قد اخرج زكوة ستمائة
 خمسة عسرون نفرة مع الثاني ان لا يحيط علمه بالمقدار لكنه اذا استظهر عرف انه اعطى
 الزكوة وزيادة فانه خرج على هذا الاستظهار ما تقطع به اخرج قدر الواجب
 الثالث قال لا يعرف مبلغها ولا استظهر قبل له عليك ان تصفها حتى تعرف مبلغها حال
 فحسب تخرج الزكوة على ذلك ولا فرق بين ان يتولى ذلك نفسه او يحمله الى الساعي
 لان حمله على وجه التبرع دون الواجب لان الاموال بالظنة لا يلزمه حملها الى الساعي
 واما فسحت له ذلك واما سبائك الذهب والفضة فانه لا يجب فيها الزكوة الا
 اذا قصد بذلك الفرار بملزمه حينئذ الزكوة فاذا ثبت ذلك فمنى كان معه ذهب
 وقضه فخطب من مصر وبش دراهم ودينار يلزمه ان يخرج بمقدار ما فيه من الذهب

درهما وما فيها من الفضة فضة وان كانت اولى ومثلها وحلي وعسرون مثقالا فانه
 لا يلزمه زكوتها وكذلك الحكم فيما كان في حرفة الشقوق المذقبة وعسرون مثقالا
 فعاد لك محظورا لانه من السرف غير انه لا يلزمه الزكوة ومتى قصده ملكا للفرار به
 يكون في جميع ذلك فان تخفوا اخرج ما تخفوا والا حد بالاسطرها او حقاها اذ كان
 معه ما تاد به خالصه اخرج منها خمسة دراهم ومغشوشة لم يكره عليه انما الجهاد
 سواء كانت نصه او اقل او اكثر واذا كان معه خالصه ما بين اربعة مثاقيل الصعقة
 لتمامه لا يلزمه زكوة لانه ليس بمضروب فان كان قدره من الزكوة لزمه زكوة على
 قول بعض اصحابنا وعلى هذا يلزمه ربع عشرها وفيه خمس مسابيل فان كسرها لامله لانه
 يملك ماله ويملك قيمته فان اعطى قيمته خمس قيمتها سبع ونصف قبلت منه لانه مثل
 ما وجب عليه وان جعل للفقراء ربع عشرها الى وقت بيعها قبلت منه ذلك وان اعطىها
 قيمته ذهبيا او نسيئة وسبعة ونصف اجراه ايضا لانه يجوز اخراج القيمة عينيا وان كان مكا
 الخمسة سبع دراهم ونصف لم يملك منه لانه زكاة او اولى بالذهب والفضة محظورة استعمالها
 ولا قيمة للصعقة تتعلق الزكوة بها الا اذا قصدا الفرار فانه اذا قصدا الفرار لزمه ربع عشرها
 وفيه خمس مسابيل فان ازيد كسرها للزكوة جاز وان اعطى شتا عا حان ان اعطى غيره
 من جنسه وظبوحه اجراه وان اعطى بغيره ذهب او غيره جاز وان اعطى بغيره فضة
 لم يكره لانه زكاة ومتى انفقها لزمته قيمتها قيمة الفضة لان الصعقة محرمة لا يصح مما كانا
 وعليه ورثها من نوعها ومن قال بالانحادها مباح لزمه قيمتها مع الصعقة وبوجوده ورا
 مثل ورثه بخدا ورثه ولم يكن الصعقة من غير جنسه لئلا يؤدي الى الربا والا ولى ان يجوز
 ذلك لان الزيادة يكون له كان الصعقة لا للتفاضل ولا زكوة في مال العايب ولا في
 الدين لان الزيادة يكون خيره من جهته فاما ان يكون متمكنا فلا زكوة عليه في الحال فاذا
 حصل في يده استأنف به الحول وفي اصحابنا من قال يخرج لسنه واحدة هذا اذا جازا
 فان كان موحلا فلا زكوة فيه اصلا لانه لا يملك في الحال المطالبة به وقد روي ان مال
 الفرض الزكوة فيه على المسلم فرض الا ان يكون صاحب المال يضر الزكوة عنه فاذا
 كان معه بعض المصاب وبفضه دين يتم كمن جازته ضم الدين الى الحاصل واخرج زكوة
 جميعه وحكمه مال العايب حكم الدين سواء ان لم يكره منه لم يصير اليه وبغير نصيب

انما

الحاصل مفرداه ومن كان له مال ذمته وحلى عليه موضع سنين ثم وحده لم يلزمه
 ٢ ركوة ماضية ودرى اية تركبه لسنه واحدة هي كره ان يخرج الركوة من ردى
 ٣ ماله وبلغ ان يخرج من حده او من وسطه والافضل اخراجه من الجلس الذي وجب فيه
 ٤ ومنى اخرج من غير حسنه اخرجته بالقيمة اذ لم يكن مما فيه ربا فان كان مما فيه ربا اخرج
 ٥ مثلا مثل ويكوز نيك الاحتياط ه والجلي على صري من مباح ومحظور بالمحظور مثل
 ٦ حلى النساء للرجال مثل ان يجد الرجل خيالا او سوارا او غير ذلك ومثل حلى الرجال اذا احدثه
 ٧ النساء مثل المنطقة وحلى السيف والخاتم للسرا والكنار قبل من قول قد ذكر
 ٨ الخاتم لجهة الركوة لا لغيرها ومثل حلى الرجال اذا احدثه النساء للرجال مثل المنطقة
 ٩ ذلك وما اسبه ذلك فانه لا ركوة فيها لانها قد هيأ الى المسبوك لا ركوة فيه فان قصد الفرار
 ١٠ بذلك من الركوة لزمه ذلك هو اما الحلى المباح فهو حلى النساء للنساء وحلى الرجال للرجال
 ١١ وهذا ايضا لا ركوة فيه لما مضى ولما روى مرابه لا ركوة في الحلى وركوة اعاربه ه
 ١٢ حوز للرجال تحلى مثل المنطقة والخاتم والسكين والسيف مرفضة ولا يجوز ذلك
 ١٣ في البداهة وحلى الفرس لان ذلك من الايات واليات الفضة محرم استعمالها وان
 ١٤ فلما انه مباح لا دليل على تحريمه كان قويا هو واما الذهب فانه لا يجوز ان يحلى سبي منه
 ١٥ على حال لما روى على عمر النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج يوما وفي يده قطعة حرير وقطعة
 ١٦ ذهب فقال هذا حرام على نكوز امي لانها هاء ولا يجوز ان يحلى على المصفر بقصه
 ١٧ لان ذلك حرامه حلى النساء المباح مثل السوار والخيل والناح والفرط فاما اذا احدث
 ١٨ حلى الرجال مثل السيف والسكين فانه حرام وحكم المرأة حكم الرجل سوا والمقبرة
 ١٩ والمرأة والمشيطة والميل والمكحلة وغير ذلك فكله حرام لانه من الاواني والآلات
 ٢٠ عراه لا يحب فيه الركوة لانه ليس ينقوشه وتصيب الاواني بالقصه مكره والحاجة
 ٢١ وحس الحاجة ومنى حصل شيء من ذلك تحت موضع القصه في الاستعمال اذا انكر
 ٢٢ الحلى كثيرا ممنع من الاستعمال والملاح او لا يمنع من الاستعمال والصالح على جميع
 ٢٣ الوجوه لا ركوة فيه وسوا كسره او لم ينول له لسر يد رهم ولا دباسهم واذا وثب
 ٢٤ حليا فلا ركوة عليه فيها سوا نوى استعماله للزوجه او الجارية او لم سوا والعارية
 ٢٥ او لم ينول له لسر يد رهم ولا دباسهم اذا خلف دباسهم او رهم بقصه لعماله لسنه

ان هذا
 ص ٢١٢

اول سنين او اكثر من ذلك وكان نصابا فان كان حاضرا وجب عليه فيها الركوة وان كان
 عابيا لم يلزم فيها الركوة ه ومرويت مالا ولم يصل اليه الا بعد ان حوّل عليه الحول او
 حوّل من نكوز عليه ركوة الى ان يترك منه ويحول بعد ذلك عليه حوله وما لا يفرق ركوة
 على المستعير من دور المقرض الا ان يشترط على المقرض ركوة فيلزمه حله بحسب السرط
 ه واذا ملك من اجناس مخلفه ما يكون مجموعها اكثر من نصاب ونصاب ولا يسلع ه
 حلس نصابا لا يلزمه ركونها ولا يصير بعضها الى بعض بل يدعى كل حلس نصابا ه
 ان يكون معه ما يترج رهم الا عشرة وتسعة عشر دينار وتسعة وثلثون دينار
 عشرين دينارا واربع من الابل واربع او سبعة من الغناب لا يلزمه ركوة وكذلك من العلات يدعى
 في كل حلس منها نصاب مفرد ولا يصير بعضها الى بعض وكوز اخراج القيمة في سائر الا
 حاسر بقية الوقت سوا كان من حلس الا ثمان او من غير الا ثمان ه قص
 ٢ ركوة العلات ه سرط ركوة العلات اثنان الملك والنصاب والنصاب فيها واحد
 والعفو واحد والنصاب ما بلغ خمسة اوساق بعد اخراج حق السلطان والموز كلها و
 الوسط سنون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطلان وزع بالعراق فاد ابلغ ذلك ففيه
 للعسر ان كان سقي سيجا او شرب بعلا او كان عديا وار سقي بالغرب والردا الى وما يلزم
 عليه مؤز وفيه نصف العشر وما زاد على النصاب يحسبه بالغاما مبلغ والعفو ما نقص
 عن خمسة اوساق واذا كانت الغلة مما قد شرب سجا وغير سقي حكر فيها يحكم بالا
 غلب فان كان الغالب سجا اخذ منها العشر وان كان الغالب غير السج اخذ منها نصف
 العشر وان تساوا اخذ نصفه بحسب العشر والنصف الاخر بحسب نصف العسر
 والقول قول رب المال في ذلك مع ثمانية ه ووقف وجوب الركوة في العلات اذا كانت
 جنوبا اذا استندت في الثمار اذ ابدأ اصلها حيا وعلى الامام اربعة شعاعه يحفظها في
 للاحتياط عليها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخبر ه ووقف الاخراج اذا نكز الح و
 وصلى في الممره اذا خفف وسمست والمراعي في النصاب محققا متمسكا فان اراد
 صاحب الثمرة جرادا هارطبا خرصت عليه ما يكون ثمره واحد من الممر ركوة ه
 اراد ان يحد ثلجا او شرا مثل ذلك ووقف الاخراج في الحب اذا ذرى وصفي ه واد
 اخرج ركوة العلات فلا سبي فيها بعد ذلك وان بقيت احوالا الا اربعة ويصير ثمانية ه

من العلات

١ وحوال على التمر الحوله اذ اراى الغلات والمار مختلف اوقاتها باختلاف البلاد فتمره الكل
 ٢ تنهامة فلتمره الكل الحراق وبعض الارواح ايضا تقدم على بعض الشهور والشهور واکثر
 ٣ من ذلك وفي ذلك اربع مسائل اولها اذ اطلعت كلها في وقت واحد او اذ ركبت
 ٤ وقت واحد فانقوت اطلعاها وادراكها فهداه كلها ثمره عام واحد فان بلغت
 ٥ نصابا فيها الزكوة في السالى انقوا اطلعاها واختلف ادراكها مثل ان اطلعت دبعة
 ٦ واحدة ثم اذرك بعضها بعد بعض فمما بعضها الى بعض لا يها ثمره عام واحد الثالث
 ٧ اختلف اطلعاها وادراكها وهو ان اطلع بعضها وارطب بها اطلع الباقي بعد ذلك فانه
 ٨ يصير بعضها الى بعض وان كان بينهما الشهر والشهر اراى لها ثمره سنة واحدة الرابع
 ٩ اختلف اطلعاها وادراكها وهو ان اطلع بعضها وارطب بها اطلع الباقي بعد ذلك
 ١٠ الاول وكل هذا يصير بعضها الى بعض لانه ثمره عام واحد وكذلك ان كان له ثمر
 ١١ في بعضه رطب وفي بعضه يسر وفي بعضه بلخ وفي بعضه طلع فجز الرطب بمادرك
 ١٢ اليسر فجز بمادرك البلخ فجز بمادرك الطلع فجز بمادرك بعضها الى بعض لا يها ثمره عام
 ١٣ واحد وان كان له ثمره تنهامة وثمره تجراد ركب التنهامة وجزت بها اطلعت تجربه
 ١٤ بها اطلعت التنهامة مرة اخرى لا تصير الجديدة الى التنهامة الثانية وانما يصير الى الاولى لانها
 ١٥ لسنة واحدة والتنهامة الثانية لا تصير الى الاولى ولا الى الجديدة لانها في حكم سنة اخرى
 ١٦ ادا كانت التمره نوعا واحدا اخدمته وان كانت انواعا مختلفة اخذ على حساب ذلك
 ١٧ ولا يؤخذ كله جيدا ولا كله رديا به والتخل اذ اجمل في سنة واحدة فيعتبر كل كل
 ١٨ حمل حكم نفسه ولا يصير بعضه الى بعض لانها في حكم سنين اذ ايد اصلاح الممار حيث
 ١٩ فيها الزكوة ويغت الامام الساعي على ما قدمناه بخرض عليهم ثمارهم وهو الجزر وطر
 ٢٠ كرم وفيها من الرطب والعنب واد استمر كرم ينقص وماذا يبقى فاذا عرف هذا بطرقاذا
 ٢١ كانت التمره خمسة او ست وفيها الزكوة وان كان رطبها فلا يسي وفيها خير لرباب
 ٢٢ الارضين غير ان لاخذ وانما يحرض عليهم ويصيروا نصيب الزكوة او يؤخذ منهم ذلك
 ٢٣ ويصير لهم حقه من سها كما فعل النبي عليه السلام مع اهل حبيس فانه كان يقد عبد الله
 ٢٤ من راحة حتى يحرض عليهم وان اراد ان يترك في ايديهم امانة وتوهم في ذلك كما رايضا
 ٢٥ جائزا اذ اكانوا اهلا لذلك فمضى كان امانة لم يحرض لهم بالصرف فيها بالاكل والبيع والله

١ لا يملك الحق المساكين وان كان فيما حار لهم ان يعملوا ما ساءوا ومضى اصاب التمره افة شبيهة
 ٢ او ظلم ظالم وغير ذلك من غير تفريط منهم سقط عنهم مال الصمان لانهم اصابوا في المعنى
 ٣ فان اتهموا في ذلك كان القوا قواهم مع تسبهم ومضى حرص عليهم التمره لم يظهر
 ٤ التمره اماره اقصت المصلحة تخفف الحمل عنها خفف وسقط عنهم حساب ذلك
 ٥ هو واد اراد قسمه التمره على روستي الحل كان ذلك جائزا لا في الاولى وفي القسمه ان يكون
 ٦ افراد الحق وراي كونه يتعا ولاجل ذلك يصح القسمه ولو كان في عالم يصح لا يصح الرطب
 ٧ بالرطب لا يحوز واد اكار افرادا جان من الساعي مع نصيب المساكين من رب المال وعينه
 ٨ وهو توفيقها فيهم وراي في قسمتها خرضا على روستي الحل فيفرد المساكين بقسمهم من
 ٩ لحلات بعضها ففعل وراي اراى بعضها او لخذها ففعل وراي في قسمتها بعد الجراد كان ايضا
 ١٠ جائزا لانه افراد الحق ولا يبيع لرب المال ان يقطع التمره الا باذنه الساعي اذ لم يكن من
 ١١ حقه فان كان ضمنه جازله ذلك وانما قلنا ذلك لانه يتصرف في مال غيره بعير اذ
 ١٢ وذلك لا يحوز ومضى انك من التمره شتبا لزمه كصة المساكين وهو محتر من اراى خذفة
 ١٣ من التمره وسراى خذفت منه بقسمته ومضى اراى ركب التمره فقطعها قبل يد وصلاحها
 ١٤ من الاطلع لمصلحة جازله ذلك من غير كراهية ويكره له ذلك فرار من الزكوة وعلى
 ١٥ الوحيين مع الا يلزمه الزكوة واما قطع طلع الحل فلا يكره على حاله الرطب على صر
 ١٦ صرب حتى منه ثمر والسالى لا يخي منه فالاولى كل ما كثر لحمه وقوامه كالبنور والمغلي كانه
 ١٧ وعمر ذلك فالكلام فيه في طه فضول في حوزا للصرف وفي قدر الصمان في النوع الذي
 ١٨ يصممه فاما التصرف فلا يحوز فيه قبل قولا الصمان فالحرض لان فيه حق المساكين ومن حرص
 ١٩ عليه واخار ركب الحرض فمما انها وضمن جازله التصرف على الاطلاق ومضى انك التمره
 ٢٠ سبع او اكل وغير ذلك فان كان ذلك بعد الصمان فعليه قدر الزكوة على ما خرم عليه
 ٢١ وان ابلغه قبل الحرض في الصمان والقول قوله مع مميته ويصير قدر الزكوة ثمر او انما قلنا
 ٢٢ ذلك لان عليه القسام به حتى يصير ثمر او النوع الذي يخرج منه فانه يلزمه في كل ثمر حصته
 ٢٣ فان كانت الانواع كثيرة ضمن من اوسطها وكذلك الحكم في العنب سواء اذ اكان
 ٢٤ لحي منه رطب واما ما لا يجز منه التمره التي لا تنوي والابرهيمي والعنب الحمري فانها
 ٢٥ لا يخي منه ثمر ولا رطب مثل الاول لكر كنه حكم الاول سواء في انه يفقد ويجز ثمره

ص ٨٦

١ لان عموم الاسم في الفرض بها والكل وبلغ ان يحرم ما يحى منه التمر والربط من نوعه
 ٢ لا من نوع اخره ويكفي في الخمر خمر واحد اذا كان امساكة لا زالسي عليه السلام
 ٣ بعث عبد الله بن رواحة ولم ير وانه انقذ معه غيره وان استظهر باخره كان حوط
 ٤ لا ركة في شيء من الجوب عبر الحطة والسعر والشلت شعير فيه من ما فيه وكله
 ٥ نحو العلات الى وقت اخراج الركة على رب المال ورا المساكين والفقير نوع من الحطة
 ٦ يقال اذا دبر في كل حبس في كمام ولا يذهب ذلك حتى يدق او يطرح في رجا حقه
 ٧ ولا يبقى بقا الحطة وفلها في كمامها ويرعها لها اذا هربت او طرحت في رجا حقه
 ٨ خرجت على النصف فاذا كان كذلك خسرانها من ان يلقى عنها الكمام ونكال على ذلك
 ٩ فاذا بلغت النصاب اخذ منها الركة او يكال على ما هي عليه ويؤخذ عن كل عسر او من
 ١٠ ركة فاذا اجمع عنده حطة وتكسر صمعه الى بعض لا بها كلها حطة
 ١١ ووقت اخراج الركة عند التصفية والتدريه لان النبي عليه السلام قال اذا بلغ خمسة
 ١٢ اوسق ولا يملك الكيل الا بعد التصفية متى اخذ الساعى الرطب فلان يصير تمر او
 ١٣ عليه ردة على صاحبه فان هلك كان عليه فتمته فاذا رده او فتمته اخذ الركة وفيها
 ١٤ فان لم يردده وشمس عنده فصار تمرا بطرفان كان قد رجه فقد استوفى وان كان رده
 ١٥ ففي وان كان فوقه وجب عليه رده ه اذا كان له مال واحد روع في بلاد مختلفة
 ١٦ الاوقات في الزراعة والحصاد صمعه الى بعض لا الحطة والمتعير لا يكون في البلاد
 ١٧ كلها في السنة الا دفعة واحدة وان تقدم بعضه على بعض نال شي السيرة واذا اراد التصفية
 ١٨ يذابضاحب المال في كاله تسعة والمساكين واحدا اذا كانت الارض عشيرة واروجب
 ١٩ فيها نصف العشر كان له تسعة عسر والمساكين واحد الحطة والسعر كل واحد
 ٢٠ منها حبس مبرد يعتبر فيه النصاب مفردا ولا يصح بعضه الى بعض ه اذا باع التمر قبل
 ٢١ صلاحها من ذي منقطة عنه ركة منها اذا باع صلاحها في ملك الذي لا يؤخذ منها الركة
 ٢٢ لانه ليس بهر يوجد من ماله الركة ه فان استراها من الذي بعد ذلك لم يجب عليه الركة
 ٢٣ لانه دخل وقت وجوب الركة وهو في ملك غيره وكذلك ان كان عنده نصاب من
 ٢٤ الماشية فباعه قبل الحول من غيره انقطع الحوافيه فاذا حال الحول واستراها استأنف الحول
 ٢٥ ه ومن استراها لا يجب عليه ايضا لانه لم يتوفى في ملكه جولا كاملا ه اذا اخذ من الارض

الخراج وبقي بعد ذلك مقدار ما يجب فيه الركة وحب فيه العسر ونصف العسر فيها
 ١ سقى لا في جميعه ه اذا كان له ثمن عليه دين فتمتها ومات لم ينقل الثمن الى الورثة ه
 ٢ تقضى الدين فاذا ثبت ذلك فان اطلعت بعد وفاته او قبل وفاته كانت التمرة مع الثمن
 ٣ يتعلق به الدين فاذا قضى الدين وفضل شيء كان للورثة فان بلغت التمرة النصاب الذي يجب فيه
 ٤ الركة لم يجب فيها ركة لان مالها ليس بحى ولم يحصل بعد للورثة فلا يجب في هذا المال
 ٥ الركة ه ومتى بدا صلاح التمرة قبل موت صاحبه وجب فيه الركة ولم تسقط الركة بحول
 ٦ الدين لان الدين في الزمة والركة تسحق في الاعيان وجميع الدين والركة في هذه التمرة
 ٧ يحوط معا وليس احد مما بالقديم اولى من صاحبه فان لم تسع المال الركة والدين كان حساب ذلك
 ٨ ه اذا كان للمكان ثمن وكان مشروطا عليه او مطلقا ولم يؤد من مكانته سوا الركة طه
 ٩ لان الركة لا يجب على المالك وان كان مطلقا وقد يجوز منه ان يخرج من ماله حساب
 ١٠ جريته الركة اذا بلغ ما يصيبه بالحرية النصاب ه من استأجر ارضا رعاها كان الركة
 ١١ واحدة على الاربع في رعه دون مالك الارض لان المالك باخذ الاخرة والاخرة لا يجب فيها
 ١٢ الركة بلاحلاف لان النبي عليه السلام قال فما شقت السما العشر فاوجب العسر في شهر الربيع
 ١٣ دون احره الارض وعلى مذهبنا حوزا حارها طعاما وشعير على هذا ان اجرها بغلة منها
 ١٤ كانت الاخرة بلطلة والغلة للمزارع وعليه اخرة المنزل وعليه في الغلة الركة اذا بلغت النصاب
 ١٥ وان اجرها بغلة من غيرها كانت الاخرة صحيحة ولا يلزمه الركة ه مما باخذ من الغلة لانها
 ١٦ ما اخرجت ارضه وانما اخذت الاخرة لا يجب فيها الركة ه ومن استأجر ارضا
 ١٧ سد وصلاح التمرة لم يدا صلاحها كانت التمرة في ملكه وركونها عليه وكذلك لو اوصى
 ١٨ له بالتمره فقها بعد موت الموصي لم يدا صلاحها وهي على الثمن فانها ملك له لا يبيع وركونها
 ١٩ عليه لان ركة التمر لا تراعى فيها الحول ه وان استأجر التمرة قبل بدو صلاحها كان البيع باطلا
 ٢٠ والتمره على اصل المالك وركونها على مالكها وان استأجرها بعد بدو صلاحها وجوب الركة
 ٢١ فيها فان كان بعد الخمر وضمار رب المال الركة ه كان البيع صحيحا وجميعه والركة
 ٢٢ على المبيع وان عاقل الخمر وقبل صمان الركة بالخمر فان البيع باطل فيما يحرم مال المساكين
 ٢٣ وصححا فيما يباحه المال وان باعها قبل بدو صلاحها شرط القطع فقطعت قبل وجوب
 ٢٤ الركة فلا كلام وان توانا فلم يقطع حتى بدا صلاحها فان طلب المشتري الباع بالقطع او
 ٢٥

١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

انفقا على ذلك او طلب المستر يدلك كان لهم ذلك ولا زكوة على واحد منهما لانه
 لا دلاله على ذلك وان انفقا على التقية ويرضى البائع كان له ذلك وكان الزكوة على المستر
 لان التمرة في ملكه اذ ابدأ بصلاح التمرة فاهلكها ربحها كان عليه ضمان فالزكوة فاعلم
 تخرص بعد قبل قوله في مقداره وان كان بعد الخرص طوبى ما يجب عليه من الخرص وكل
 ما يكالها تخرج من الاضيقه الزكوة مستحقة وان كان في اجبة وكهنتها مثل العلات
 على ما يشاء واما الخضراوات كلها والفواكه والنقول ولا زكوة في مني منها
فصل في مال التجارة هل فيه الزكوة ام لا لا زكوة في مال التجارة
 على قول اكثر اصحابنا وحبوا وانما الزكوة فيها استحبابا وقال قوم منهم كسب فيها الزكوة
 في قيمتها تقوم بالدينار والدينار وهم وقال بعضهم اذ ابا عنه زكاة لسنة واحدة اذ اطلب
 نرخ او براس المال اذ اطلب بفصا ولا خلاف بينهم انه ليس فيه الزكوة فاذ الله هنا
 وعلى قول من اوجب فيه الزكوة او من استحب ذلك اذا استنرى مثلا سلعة مما يش
 لم يظهر فيما ربح فيه ثلث مسابا ولها استنرى سلعة مما سرقا قامت عنده حولا فاعلمها مع
 الحول بالغير تركي زكوة العاشر لحوله وركاه القادة من حيث ظهرت وستاء بالقائه
 الحول الثاني حال الحول على السلعة بما عاينها زكوة بعد الحول فلا يلزمه اكثر من ركاه العاشر
 وسابق بالقائه في الحول الثالث استنراها مما سرقا كان بعد ستة اشهر باعها بثلثها
 اسبقا بالقائه الحول واذا استنرى سلعة في حال الحول على السلعة كان حولا الاصل حولا
 السلعة لانها مردودة اليها لقيمة ولا ستانف وان كان استنراها بمحض كان
 للقيمة اسبقا بالسلعة الحول والزكوة تتعلق بغيرها التجارة لانها نفسا اذ املك عرضا
 للتجارة في حال الحول من حوله وقيمته انصاب وحب فيها الزكوة وان يهرل كسب قال
 بلع انصاب في الحول الثاني استانف الحول من حوله كمال انصاب اذ املك سلعة للتجارة في
 اول الحول لم يملك اخرى بعد شهر ثم اخر ثم بعد شهر ثم حال الحول فان كان حولا الاو
 قيمته انصابا وحول الثانية وقيمته انصابا وكذلك الثالثة زكي كل سلعة بحولها وان كانت
 الاولى انصابا في حال حولها وقيمته انصاب وحول الثانية والثالثة وقيمته اقل من انصاب
 اخذ من الاول الزكوة خمسة دراهم ومن الثانية والثالثة من كل اربعة دراهم اذ
 استنرى عرضا للتجارة بدينار او دينارين وكان انفق انصابا فان حولا العرض حولا الاصل لانه

وان كان
 السلعة
 قد اشترى
 قبل ان يملكها

مردود اليه بالقيمة وان كان استنراها بصل من حوله من الاصل او بلس من البصر
 او ان يعين من العمر استانف الحول لانه مردود الى القيمة فالدراهم والدينار لا الى
 اصله واذا كان معه سلعة اشهر باعها با على حولا الاصل لانه ثمنه من حوله
 ه اذ استنرى سلعة من حوله لانه في حال الحول قومها ما استنراها من الدراهم والدينار ولا
 تراعى بعد التملك وكذلك ان لم يكن انصابا فان استنرى الدراهم والدينار قومها ما استنراها
 من الدينار فان كان كل واحد منهما انصابا في الاصل زكاه وان بقى كل واحد منهما من انصاب
 لم يك فيه الزكوة وان بلغ احدهما ولم يبلغ الاخر الذي بلغه لا يضم اليه الاخره اذ استنرى
 سلعة ندر درهم في حال الحول وباعها بالدينار قومت السلعة دراهم وخرج منها
 الزكوة لان الزكوة كسب فيها وثمنها كان في درهم وان باعها في الحول بالدينار وحال
 الحول قومت الدينار درهم لانها من الدراهم التي حال عليها الحول واذا حال الحول على
 السلعة فباعها في البيع لان الزكوة كسب في بيع السلعة لا في عينها وليس كذلك اذا
 كان معه انصاب من المواسي فباعها بعد الحول لان الزكوة تسحق فيها وهو حرم الماسة
 في حق العقد فاما عدا مال المساكين ولا يصح في مال المساكين سلعة للتجارة
استانف الحول وقد ذكرنا في مال المساكين فان عوض المساكين من غير ذلك قال
 مصى البيع اذ اكا ب معه سلعة للتجارة فتوى به القنية سقطت زكوة وان
 كات عنده القنية فتوى بها التجارة لانصن تجارة حتى تنصرف فيها للتجارة اذ استنرى
 سلعة للقنية انقطع حولا الاصل وان استنراه للتجارة بى على الحول الاول وان كان المال اقل
 من انصاب اول الحول وانصابا اخر لم يعتد به وراعى كمال انصاب من اوله الى اخره وكنج
 في قيمة المالك اذ اكا نوا للتجارة الزكوة ويلزمه فطره ورووسهم لا سب وحولها
 مختلف كل من ملك حيا حب فيه الزكوة يلزمه زكوة الفرد وركاه التجارة
 ان استنرى اربعة ساه ساه او خمسة من الاصل ساه او بلس من البصر مثل ذلك في التجارة
 فانه يلزمه زكوة الاعيان ولا يلزمه زكوة التجارة لعدم تناول الاخبار لها فاذ انت ذلك
 فاستنرى اربعة ساه من انصاب فحوله هذا من حوله الماسة واخر زكوة الماسة
 وانقطع حولا الاصل وان ملك للتجارة اقل من اربعة ساه فقيمها ما سار اخرج زكوة التجارة
 استحبابا او على الخلاف فيه وعلى ما طناه من ان الزكوة تتعلق بعينها بحسب قول الزكوة

التجارة

فيها لا ينما قل من ينصاب به فان اتفق البصائر من ان يكون ان يعرض ساه بساوي ما بين احد كونه
 العبر لا ينما واحدة وركوة التجارة مستحبة او مخلفة فيها العموم الاخبار هذا اذا كان
 حولهما واحدا فان اختلف حولهما مثل ان يكون عنده ما تبادرهم سنة استمرى بها
 ان يعرض ساه للتجارة بناء على حول الاصل لا التجارة من دودة الى ثمنها وهو الاصل وعلى ما قلناه
 من ان الركوة معلوقا لعبر ينقطع حول الاصل اذا استمرى في التجارة فان تفرقت حول
 التجارة فانه لو حذمت ركوة الثمرة لتساو الظاهر له ولا يلزمه ركاه التجارة وفي تفرق
 النخل والارض لا ذلك تابع للنخل والزرع واذا كان عنده ان يعرض ساه شيئا للتجارة سنة
 اسهر واستمرى بها ان يعرض ساه شيئا للتجارة كان حول الاصل حولها في اخراج ركوة مال
 التجارة ولا يلزمه ركوة العبر لانه لم يكل على واحد منهما الحول وعلى ما قلناه انه متعلق
 الركوة بالعبر بل على ان يقول انه لو حذر ركوة العبر لا يملكها هو من حذره والركوة
 معلوقا للعبر وقد حال عليه الحول هو اذا استمرى غراسا للتجارة اخرج ركوة التجارة اذا
 حال الحول وكذلك اذا استمرى في التجارة وارضا بوزن المبرر في فيها فانه يخرج
 ركوة التجارة اذا حال الحول على ثمن الارض والنخل اذا استمرى ما في فطر طعام ما بين
 للتجارة وحال عليه الحول وقمته ما تبادرهم اخرج منه خمسة دراهم لان قيمته ما بين
 درهم واثني عشر اخرج خمسة افره فان عبد الى طعام جيد فخرج به ففرا ساوي حذر
 درهم كان جازا لا الذي وجب عليه خمسة دراهم وخو اخرج الهمة هو متى
 كانت المسئلة كالحال الحول وقيمة الطعام ما سال لكر يعثر الحال بعد الحول اما بغير
 قية لفصار السو او بغير ما زاد به او بغير قيمته لغيب جرت فان فضل بقصار السوف
 او لغيب فيه فلا تسقط عنه ركوة لانه فضل الصاب بعد ان وجب عليه هذا اذا كان
 بعد الامكان فان كان قبل الامكان لا فلا شيء عليه ثم ضمما ان بقصار لكر ما نقص
 نقص منه ومن المسالك فان زاد للسر عليه اكثر من خمسة دراهم لان الزيادة ما حال
 عليه الحول من اعطى غيره مالا مضاربة على ان يكون الرخ لله ما فاستمرى من لاله
 سلعة لحال الحول وهو يساوي الف من زكاة الالف على رب المال نصيبه وعلى العامل
 نصيبه اذا كان العامل مسلما فان كان ميا يلزم رب المال ما نصيبه ويسقط نصيب
 الذي لانه ليس من اهل الزكوة هذا على قول من وجب له الرخ من محابا وهو الصحيح

فاما من اوجب له اخرة القتل فركوه الا صلوا الرخ على رب المال وعلى القول الاول
 رب المال الخبار من اخرج الركوة من هذا المال ومن اخرج حذر غيره فاما العامل
 فلا يجوز له اراحه بغيره الا بعد القسمة لان ركه وقاية المال لعله يكون من الختل
 ولو قلنا ان ذلك له كان احوط لان المساكين فمكثون من ذلك المال اجرا واذا ملكوه
 خرج من اربكون وقاية لحسار يعرض ومن ملك نصيبا في الركوة اي حذر كل
 عليه دين كبط به فان كان له مال غير هذا الصاب بقدر الدين كان الدين مقابلة ما عدا
 مال الركوة فساو كان ذلك عقارا او اناتا او اتي شي كان بعد الا يجوز ان يسكن او جازم
 كدمه وكب الركوة في المال فان لم يملك غير ذلك الصاب بعد ما انه كب فيه الركوة
 ولا يسمع الدين من وجوب الركوة عليه لان الدين متعلق بالذمة والركوة كب في المال
 بدلالة قوله عليه السلام الركوة في سبعة اشياء فضل فقال في ما بين درهم وخمسة و
 عشرين موقعا نصف من قال وكذلك في الاجناس ولم يقل ان لم يكن عليه دين فاذن
 هذا وحال عليه الحول ولم يقض الحاكم عليه بالدين اخرج ركوة العبر وقصود ذلك ما
 عليه من الدين وان كان حكر عليه الحاكم به وحجر عليه فيه ملب مسال الاجلها حكر عليه
 وفروا له على الثبات لم حال الحول فلا ركوة عليه لانه حال الحول ولا مال له هو المانية عثر
 لكل ذي حق شيئا من ماله وقال هذا لك بمالك لحال الحول قبل ان يقبض لك فلا ركوة عليه لان
 الحول حال ولا مال له لا يملكه قبل القبض البات حكر ولم يعثر بحال الحول فها هنا المال له
 لكنه محصور عليه فيه ممنوع من التصرف فيه فلا ركوة عليه انما لانه غير متمكن من التصرف
 فيه وقد روي عنهم عليهم السلام في المال الغائب الذي لا يمكن التصرف فيه انه لا ركوة
 فيه هو واذا كان فعه ما بين فقال الله على ان يصدق ما بين حال عليها الحول لم يكن عليه
 فيها الركوة لانه رال ملكه عن ماله وما يلقى بلسن صاب وان قال الله ان يصدق ما بين ولم يقل
 بده الماس لزمه ركوة الماس لان الدين معلوق منه اذا ملك ما بين حال عليها الحول صدق بها
 كلما نظروا لم يسقط عنه فرض الركوة سواء ملك غيرها او لم يملك وكاتب الركوة في ذمته
 اذا كان معه ما بينا وعليه ما بينا وطالبه الدار عند الحاكم فاقبل عليه ركوتها او عليه ركوة
 مسر كثره فان كان اقراره قبل اخرج الحاكم فاقبل عليه كان القول قوله مع منسبه فاذا اختلف
 منه الركوة ونها سمي باقي العبر لان الركوة في العبر والدين في الذمة فان كان اقراره بعد ان

في هذا
 من
 في هذا

في هذا
 من
 في هذا

١ حجر الحاكم بدس لزمه مثل ذلك صح الزكوة وهي ذمته ويقاسم العرفاء المال من كان
 ٢ له اربعون شاة فاستاجر احبها برعاها سنة بشاة منها بعينه فان لا خير ملك تلك الشاة
 ٣ بالعقد فاداحال الحول لزمه في المال الزكوة لانه قد نفق عن البصاب وكذلك الحكم اذا
 ٤ استاجر ثمرة محلة بعينها ليطر الباني وكان باقى اقل من بصاب لا يلزم واحداهما الزكوة
 ٥ فان استاجر به شاة في الزمة او يترك في الزمة لم يسقط بذلك فرض الزكوة ه اذا استاجر
 ٦ باربعين شاة في الزمة او خمسة او سق من الثمرة لم يلزم الاخير الزكوة لان الغنم لا يحسب
 ٧ الزكوة الا اذا كانت سائمة وفي الزمة لا تكون سائمة والتمره لا يحسب فيها الزكوة الا
 ٨ اذا ملكها من ثمرها واما رب المال فعليه هذه الاجرة في ذمته وذلك لا يمنع من وجوب
 ٩ الزكوة على ما مضى القول فيه ه فان استاجر بما سق درهم او عشرين درهما وحال عليه الحول
 ١٠ كان على الاخير زكوة لانه ملكه بالعقد اذا كان في مكن من اخذه ه واما المستاجر
 ١١ والاخرة دس عليه والدين لا يمنع من وجوب الزكوة عليه على ما بيناه ه اذا كان له الف
 ١٢ درهم واستقرضها غيرهما وهن عنده هـ الالف بعد حصل له الفان فاداحال عليهما الحول
 ١٣ لزمه زكوة الالف التي في يده من مال القرض لان زكوة على المستقرض والالف الزهر ليس
 ١٤ متمم كرمه فلا يلزمه زكوة فاما المقرض فلا يلزمه سق لان المذهب ان الفارض لا يلزمه
 ١٥ الزكوة وانما على المستقرض هـ اذا وجد نصا في غير الحرم عرفها سنة لم هو وسيل
 ١٦ ماله اذا ملكه وهو ضامن لصاحبه فاداحال بعد ذلك عليه حوله واحوال الزمة مكانه
 ١٧ لانه ملكه واما صاحبه فلا يلزمه سق لان ماله غائب عنه لا يتمك من التصرف فيه
 ١٨ فلا يلزمه زكوة هـ اذا اكرى داره بمائة دينار ربع سنين معجلا او مطلقا فقد ملكه الاخرة
 ١٩ بالعقد فاداحال الحول لزمه زكوة الكال اذا كان متمكنا من قبضه واداناع ملحة بصاب
 ٢٠ وقبض الثمر ولم يسلم المبيع وحال الحول على الثمر لزمه زكوة لانه قد ملك الثمر لانه
 ٢١ ارله التصرف فيه على كل حال لا تترى ارك وطبها ان كانت جارية وهذا بعينه دليل
 ٢٢ المسئلة الاولى غير ان في المسئلة لا يحسب عليه اخراج الزكوة الا بعد ان يستقر ملكه
 ٢٣ على الاخرة والتمر لا بهما معرضا للتسخير بهلاك المبيع او هدم المسكن فادامسكه
 ٢٤ اخراج الزكوة من حين ملكه حال الغنم اذا جازا المسلمون اموال المسلمين فقد ملكه
 ٢٥ سواء كان ذلك قبل تقضي الحرب او بعد نقصه فاداملك من الغنم نصا واجب عليه

الزكوة اذ احال عليه الحول سواء كانت العينة اجناسا مختلفة ركبانية او جنسا واحدا
 بعد ان يكون له من كل جنس قدر البصاب وان قلنا لان زكوة عليه لانه غير متمك من التصرف
 فيه قبل القسمة كما قويا اذ اعزل الامام صنفا من مال العينة فهو حضور وكان من الاموال
 الزكائية حتى في حول الزكوة هـ واد اعزل صنفا من المال فهو غيب فلا زكوة عليه لا يهر
 عشر متمك من التصرف فيه وهو في حكم المال الغائب اذ اعزل الجنس لانه لا زكوة
 عليهم لا يهر عشر متمك من التصرف فيه قبل القسمة ولا يحسب نصا من جنس غيب
 بل كلهم مستتر كون فيه هـ ومال العينة يحسب من حضر القبالة واما الا فقال هو الامام
 خاصة فلزمه زكوة اذ احال عليه الحول لانه ملك البصاب فيها هـ اذ انما نصا ما يحسب فيه
 الزكوة فلزمه حوله الحول لسطر الحارمة محال عليه الحول في مدة الشريط للمستتر
 الحول فان كان المبيع عبدا وقد بيع بحبار الشريط للمستتر لزمه فطرته وان كان الحمار
 للبايع او لهما كان على البايع فطرته هـ العقار والديكا كبر والبرور والتمار الا ما كانا
 للغلة فانه سخط ان يخرج منها الزكوة ورجل البيت والهماس والفرس والاشنة من
 الصفر والحاسر والحديد والرقق في الماشية النعال والخمير كل هذا لان زكوة
 فيه بلا خلاف هـ واما الخيل فان كانت عتقا فاقى كل فرس في كل سنة دينار وان كانت
 برادير دينار واجدا اذا كانت سائمة انا فان كانت معلوفة فلا زكوة فيها حال
 هـ فصلا في وقت وجوب الزكوة ونهها قبل وجوبها او باحدا
 هـ الاموال الزكائية على ضرب من احدى ما راعى فيه الحول والاخر لا راعى فيه فاما راعى فيه الحول
 الاحناس الخمسة التي ذكرناها من المواشي والاثمار فها هذه صورته اذ استعمل السهم
 المالى عشر وقد وجبت فيه الزكوة واد امكن بعد ذلك اخراجها فلا يخرجها ان
 ضامنا لها اذا كان قبل اهل الضمان على ما نسرناه هـ وما لا يراعى فيه الحول فهي التمار والعلاب
 وحسب الزكوة فيها اذ ابدأ صلاحها وعلى الامام ان يبعث الساعي في الزرع اذ استند
 وفي التمار اذ ابدأ صلاحها كما فعل النبي صلى الله عليه واله ولا يجوز هدم الزكوة
 قبل محليها الا على وجه القرض فاد اجاوقها وكان الدافع على الصفة الى حجب عليه فيها
 الزكوة والميدوع اليه على الصفة التي معها يحسب له الزكوة احتسب به من الزكوة
 فان بعثت صفات الدافع من غنى الى فقر ومن جبهه الى موت جاز استرجاعها وكذا ك

في احوال الشريط
 في احوال الشريط
 في احوال الشريط

في احوال الشريط
 في احوال الشريط

في احوال الشريط
 في احوال الشريط

ان تعبر صفات المدفوع اليه من غير الى عني او اليها الى كفو او فسوقا ان يسترجعها منه
ولا يجوز احتسابها من الزكوة فان كان المدفوع اليه فانه ان كان بحسب به من الزكوة
فاد الله ذلك فان قيل الساعي الزكوة لم يخل من اربعة اقسام اما ان يكون بمسئله الدافع
او بمسئله المدفوع اليه او بمسئله من واحد منهما فان كان من غير مسئله
منهما مثل ان ياتي في اهل الصدقة حاجة وفاقه وازاقة كما يستسلف لهم نظرا فاق حال
الحول والدافع والمدفوع اليه من اهل الزكوة فقد وقعت مؤاخذتها وان جاوزت الجوب
وقد عبرت الحال لم يخل من احد من اهل ان يكون تعبرها بعد الدفع او قبل ان كان بعد
الدفع مثل ان اقرقر الدافع او مات او استعفى المدفوع اليه او ان يذم في تعبر حالهما او حال
احدهما لم يقع الزكوة هو وقعها فاد الله ذلك فان الامام يرددها من نظرها فان كان تعبر
حال الدافع او تعبر بها ردها عليه لانها لم تحجب عليه وان كان تعبر حال المدفوع اليه فانه
يدفعها الى غيره من اهل الصدقة وان تعبرت الحال قبل الدفع اهلك في يد الساعي من
غير يربط فان عليه صماته وكذلك ان كان يربط لانه اخذ من غير مسئله من الغير فمقتدر
احده مضمونا وان كان ياد اهل السهمان ورتب المال فان حال الحول والحال ما تعبرت
وقعت موقعها وان كانت الحال تعبر فان كان بعد الدفع فالحكم على ما مضى حر فالحرف
وان كان قبل الدفع وهلك في يد الساعي كان في ضمان اهل السهمان لا يهر صرحوا له بالاداء
وان كان ياد صاحب المال واد اهل السهمان فان لم تعبر الحال فقد وقعت موقعها وان
تعبرت الحال فاما ان يكون بعد الدفع او قبله فان كان بعد الدفع فالحكم على ما مضى في القسم
الاول وان كان قبل الدفع وهلك في يد الساعي فهي في ضمان رب المال والساعي امير لانه امنه
هم وان كان ياد من الغير فمقتدر فان لم تعبر الحال فقد وقعت موقعها وان تعبرت فاما ان يكون
بعد الدفع او قبله فان كان بعد الدفع فالحكم على ما مضى فان كان قبل الدفع وهلك والاول
ان يكون بينهما لان كل فرقة لها اذن في ذلك لان حجب لا حجبها على صاحبه اذ استسلف
الوالي يعبر الرحيل و سلمته اليها وماتا بعد ذلك فلا يخلو من ان ياتي قبل الحول او بعده
فان مات بعد الحول وبعد وجوب الزكوة وكانا من اهلها جبر الوجوب وكان الدافع من
اهلها جبر الوجوب وقعت الزكوة موقعها وان ماتا قبل الحول وقبل الوجوب فان الزكوة
لا تقع موقعها الا ان يكون لم يخلقا شيئا بعدنا يجوز ان يحسب به من الزكوة وان خلف

زكوة لا يجوز بيعها ولو كان جاز الزكوة استرجعت من تركه هو واد الله ان لم يسره
فلم يخل التعبر من احد من اهل ان يكون فاما او بالفاقان كان بالفاكان ان يسره فممنه من
تركه وطره فممنه يوم قصه لانه قصه على جهة القرض فطره فممنه يوم القرض وان
كان فاما بعينه اخذت عنه بلا خلاف هو ومنى استرد الوالي قيمة التعبر بطر في حال المال
فان كان ما بقي عنده بعد التعبر انصا با كاملا اخرج زكوة ما بقي عنده وان كان الباقي اقل من نصاب
لم يصرف هذه القيمة الى ما عند مليككم انصا به لانه لما هلك التعبر كان الواجب لرب المال
فممنه والقيمة لا تنضم الى الما منته ليكمل النصاب بلا خلاف من اصحابنا هو ومنى كان التعبر
قائما بعينه فلا كلام وقد يشاء لم يخلوا من عليه احوال اما ان يكون نقص او زاد او يكون
لحاله فان كان كاله اخذه ولا كلام وان كان نقص لم يلزمه اكثر من ذلك لانه لا دليل
على وجوب رد شي معه والاصل براءة الدمة فان كان ياد اعر من مضمير مثل الشجر والكبر فانه
برده بزيادة لانه غير صاحب المال وان كانت متميزة مثل ان كانت ناقة فواليت او تشاء فو
ارمه رد النما لانه تمام له فاد الله ان ياد بغيره زاد او نقص بطر ماله فان كان معه
نصاب كامل اخرج زكوة وان نقص عن نصاب الا انه يكمل بهذا التعبر نصاب وحت عليه
ذلك لان هذا ماله بعينه وكان حكم ملكه ثابتا وهذا اذا عملها الوالي فاما اذا عمل ب
المال زكوة نفسه لم تعبرت حال المدفوع اليه يعني او زكاة لم يقع الزكوة موقعها
ولم ان يسترد هامة لم يخلوا حاله من احد من اهل ان يكون اعطاه مقتدا او مطلقا
فان اعطاه مقتدا بان يقول هذه زكوتي فعملها لك فان هذا يكون دينا وله ان يسره بها
وان اعطاه مطلقا بان يقول هذه زكوتي ولم يقل عملها لي يكرهه مطالته لان قوله هذه
زكوتي فالظاهر انه كان واجبا عليه ولا يقبل قوله بعد ذلك انه عملها له فاد الله انه
للسر له الرجوع مع الاطلا وقال الدافع اخلف انك لا تعلم اني اما عملت زكوتي فلو جوب
كان له ذلك لانه قد عي على ما يقوله فاذا فقد السنة كان على المدعي عليه المبرق اذا
عمل الزكوة لم يسكن قبل الحول بل حال الحول وقد اسير لم يخل من احد من اهل ان يسره هذا
المال او غيره فان اسر منه مثل ان كانت ماسية فواليت او مالا فاجريه ورتج وقعت الصدقة
موقعها ولا يجب استرجاعها لانه يجوز ان يعطيه عبدا من مال الزكوة ما يعينه به
ان عبد الله عليه السلم اعطاه واعينه وايضا لو استرجعنا منه افقر وصار مستحقا

الا عطا و يجوز ان يرد عليه واذا جاز ذلك جاز ان يحسب به و ان كان قد ايسر بعد هذا المال
 ١ مثل اربوب او غير او وجد كثيرا وما تجرى مجراه لم يقع الصدقة موقعها و وجب استير
 ٢ جاعها لا زما كان اعطاه كان يباع عليه وانما يحسب عليه بعد جود الخول وفي هذه
 ٣ الحال لا يسحق الزكوة لعنايه فحب الاحتساب له به اذا عمل له مالا لم ييسر به او غير عند
 ٤ الخول جاز له ان يحسب به من الزكوة لان الزكوة في هذه المستحق حال جود الخول ولا
 ٥ اعتبار ما تقدم من الاحوال وفي هذه الوقت هو يسحق اذا عمل الزكوة ما في ذمهم
 ٦ ملكها خمسة دراهم فملك ما بقي من الخول كان له الرجوع فان كان قال لمن اعطاه هذه
 ٧ ركني عجلتها لك احتسبها لك عند الخول وله ان يسرد هاهم وان قال له هذه ركني مطلقا
 ٨ ولم يقل عجلتها لم يكره الرجوع لما مضى وان ساءخوا واحلفوا كان الحكم ما تقدم وان
 ٩ قال له هذه صدقة لم يكره ايضا الرجوع لان الصدقة يقع على الواجب والديب وليس
 ١٠ له الرجوع بواحد منهما على حال وان كان المعطي الوالي كان له ان يرجع اطلق القول و
 ١١ لم يطلو او قيد ورت المال قيد رجوع وان اطلق لم يرجع فان مات المدفوع اليه جاز
 ١٢ لرب المال ان يحسب به من الزكوة على كل حال عند الخول فان عمل الزكوة وفيه معه اقل
 ١٣ من المصاب فان كان في الموضع المذكور ان يسرد به وجب عليه ان يخرج من الراس وان كان
 ١٤ في موضع الدين له الاحتساب احتسب به لان ماله استرجاعه في حكم ما في يده ولو كان
 ١٥ في يده لو حب عليه اخراج الزكوة هذا اذا امكنه استرجاعه اي وقت شاء فان لم
 ١٦ يمكنه لم يلزمه الزكوة لان الدين الذي لم يتمكن من اخذه لان زكوة على صاحبه وذلك
 ١٧ الحكم في استلاف الهواشي وسواها كان له فاستحق القيمة او كانت العرفا به لان ذلك
 ١٨ دين له وهو في حكم ملكه تلزمه زكوة والدين يسحقه غير ما عطاها وانما يسحق الى القيمة
 ١٩ اذا فقد العبد اذا كان معه ماسا درهم فخرج منها خمسة دراهم واعطاها الفقير
 ٢٠ فخرج واحد منها زكوة يسحق قيمة اوله فتمه ينقص عن الهاتين كان له استرجاع ما اعطاه
 ٢١ هم اذا كان معه مائتان فعمل زكاة اربع مائة في حال الخول ومعه اربع مائة لا يلزمه اكثر
 ٢٢ من زكوة ما بين لان الاستيفاء لا نصم الى الاصل على ما بيناهم اذا كان عنده اربع مائة
 ٢٣ فعمل واحدة ثم حال الخول جاز ان يحسب بها لا يها بعد في ملكه فاذا ثبت عينها باقية فان
 ٢٤ انكفها المدفوع اليه قبل الخول فقد انقطع حوال الصاب ولا يجب على صاحبها زكوة وكان

استرجاع ثمنها فان كان عنده مائة وعسرون شيئا فعمل واحدة وثبتت اخرى وحال الخول
 ١ لم يلزمه اخرى لان التناج لا ينضم الى الامهات وكذلك اذا كانت عنده مائتان وعمل تس
 ٢ وولدت واحدة لا يلزمه شي اخر لم يمتل ما فناهم اذا مات المالك انقطع الخول واستانه
 ٣ الوراثة الخول ولا يبنى على خوله في فصل ٢ اعتبار النية في الزكوة
 ٤ هم النية معتبرة في الزكوة ونعسر نية المعطي سواء كان المالك او من يملكه المالك او من يملك
 ٥ امر مال التمس الذي يجب فيه الزكوة ومال المحصور وبلغ ان يقرر النية حال الاعطاء وبلغ ان
 ٦ سوى يماركوة او صدقة الفرض ولا يحتاج ان يعبر به بان يقول هذه زكوة ما لم يعبر ورواها
 ٧ لانه ليس على ذلك دليل من كان له مال غائب يجب فيه عليه الزكوة فخرج ركنه قال ان
 ٨ كان مالي باقيا وهذه ركنه او باقلا اجزاءه وبقيل لا يحرمه لانه لم يعبر النية في كونها فيها
 ٩ وان قال ان كان باقيا سالما فهذه زكوة وان لم يكن سالما فهو باقلا اجزاءه للاختلاف لانه امر
 ١٠ ان ذلك بالنية وان كان له مال غائب ومثله حاصر فخرج زكوة احدهما وقال هذا زكوة لهما
 ١١ اجزاء لانه لم يشرك بينه وبينه النفل فان قال هذه زكوة مالي ان كان سالما وكان
 ١٢ سالما اجزاء وان كان باقيا لغيره اجزاء الى زكوة غيره لان وقت النية قد فاته ومن كان
 ١٣ له والبغاي اتى ملكه فخرج ركنه وقال هذه زكوة ما ورت من ابي فان كان له
 ١٤ مات واسفل المال الى ملكه فقد اجزاعه وان كان لم يمت ثم مات بعد ذلك لم يكره لان
 ١٥ وقت النية قد فاته هذا على قول من يقول ان المال الغائب يجب فيه الزكوة فاما من قال لا يجب
 ١٦ فلا يجب عليه الزكوة الا بعد ان يعلم به ورثه ويمكن من التصرف فيه وان قال ان كان مات
 ١٧ فهدار زكوة او باقلا لم يكره لانه لم يكره نية الفرض من اعطاه زكوة لو كبله ليعطيه الفقير
 ١٨ ويؤى اجزاءه اذ ابوى الوكيل حال الدفع لان النية تنبعي ان يقرر حال الدفع الى الفقير وان لم يؤى
 ١٩ المال بكونه الوكيل لم يكره لانه ليس بالملك وان يؤى هو ولم يؤى الوكيل لم يكره لما قلناه لانه
 ٢٠ يدفعه الى الوكيل لم يدفعه الى المستحق وان يؤى بالاجزاء ومضى اعطى الامام والساعي معا
 ٢١ ويؤى جزا الاعطاء اجزاء لان فقر الامام والساعي فقر على اهل السهمان وان لم يؤى الامام
 ٢٢ ايضا اجزاءه لما قلناه هم وان يؤى الامام ولم يؤى اهل المال لم يكره فمما لينة وبن الله وان
 ٢٣ كان اجزاءه منه كرها اجزاءه لانه لم يباخذ الواجب وان كان اجزاءه طوعا ولم يؤى اهل المال
 ٢٤ لم يكره فمما لينة وبن الله عزانه ليس للامام مطالبة دفعه ثابته هو يجوز لرب المال ان
 ٢٥

١ يولي اخراج الزكوة بنفسه وتفرقها في اهلها سواء كان ماله ظاهرا او باطنا والافضل
 ٢ عمل الظواهر الى الامام والساعي من قبله ومنى طالبه الامام بالزكوة وجب عليه دفعه
 ٣ اليه واذا اراد ان يولي نفسه فلا بد من ان يوكل في ذلك لانه من قبله على نفسه ومن غير
 ٤ شك وان حملته الى بعض احواله من يولي به حان ايضا والافضل في هذا ان يعلموا بتوليها
 ٥ لانهم اعرف بمواضعهم اذا جمع الساعي السهمان من المواسي وعسرها من العلات والتمار
 ٦ ووجد مستحقها في المواضع الذي جمع فيه فبهم وان لم يجد حملها الى الامام ولا يجوز له سعيها
 ٧ الا ان يخاف عليها من هلاك في الجمل فان اعلمها من عرجوف كان البيع باطلا لا بالسهمان
 ٨ لمستحقها لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء ولا يجوز بيعها الا ما دبرها او باذرا الامام اذا
 ٩ البيع البيع رجع على المشتري واسترجع المبيع ورد الثمن ان كان من الاثمار والا
 ١٠ قيمته ان كان سبعة قد استعملها بغيره ان يسري الا لسانها اخرجها من الصدقة وليس يجوز
 ١١ ومن استراه كان سراه حكا اذا باعه ما ذرا الامام او باعه مستحقه واذا وجد الزكوة
 ١٢ وممكن من اخراجها وجب اخراجها على الفور والبدان فان عدم مستحقها صحتها ماله
 ١٣ وان نظره المستحق فان حضره الوفاة ومضى به ان خرج عنه وان عرجا لم يجب عليه حاران
 ١٤ بقره ما بينه وبين شهر وسهر ولا يكون اكثر من ذلك فاما حمله الى بلد اخر مع وجود
 ١٥ المستحق فلا يجوز الا بشرط الصمان مع عدم المستحق كونه جمل ولا يلزمه الصمان
 ١٦ فصل في مال الاطهار والمجانس مال الطفل ومن ليس بعاقل على ضربين احدهما ما
 ١٧ فيه الزكوة والاخر لا يجب فيه العلات والمواسي فان حكم جميع ذلك حكم اموال
 ١٨ البالغين على السواء وقد مضى ذكره غير ان الذي يولي اخراجها الوالي والوصي او ماله ولاية
 ١٩ على التصرف في امواله ولا يجوز لغيره ذلك على حاله والقسم التالي الدار والدار
 ٢٠ لا تعلقها زكوة فان اخرجها لغيرها لم ينظر اليها مستحب له ان يخرج منه الزكوة كما اظناه
 ٢١ في مال التجارة وطاره ان اخذ من الرخ بقدر ما يحتاج اليه على قدر الكفاية وان اخرج نفسه
 ٢٢ وكان في الحال متمكنا من ضمانه كالتكوة عليه والرخ كان له يكره متمكنا في الحال بما يصير
 ٢٣ به مال الطفل وتصرفه لنفسه من عروضة ولا ولاية له منه ضمانه وكان الرخ للتمسك وخرج
 ٢٤ منه الزكوة فصل في حكم اراضي الزكوة وغيرها من الارضين
 ٢٥ على اربعة اقسام حسب ما ذكرناه في النماذج فصر من اهلها اوطوا من قبله وسهم

عليها

الارضين التي يوليها من العسرة او نصف العسرة
 وكانت ملكا له ليعلم ان النصف بينهما البيع
 والشرا

١ من غير قال فترك والوقف وسائر اموال التصرف اذا غمرها وقاموا بعمارها ونحوها فان
 ٢ تركوا اعمارها وتركوا غيرها خراجا لغيره ان يوليها من غيرها ما يراه من المصدا والملك او الرخ
 ٣ وكان على المقتل بعد اخراج حق القبالة وموونه الارض ان يوليها النصاب العسرة او نصف
 ٤ العسرة على الامام ان يعطى اربابها حق الرقبة والضرب الا حرم الارض وهو ما لا يجوز
 ٥ بالنسبة فانما يكون للمسلمين فاطمة المقاتلة وغير المقاتلة وعلى الامام تعيينها لغيره
 ٦ رتبها بما يراه من المصدا او الملك وعلى المقتل اخراج مال المقاتلة وحق الرقبة وفيما يفضل في رده
 ٧ اذا كان نصيبا العسرة او نصف العسرة وهذا الضرب من الارض يوليها النصف فيهما ما يبيع
 ٨ والشري والوقف وغير ذلك والامام ان يقره من قبله الى غيره اذا انقصت مائة ضمانه وله
 ٩ الصرف فيه حسب ما يراه من مصلحة المسلمين وان يقع هذه الارضين يوليها الى المسلمين
 ١٠ والى مصالحهم وليس للمقاتلة حصة الا ما يوجبها العسرة والضرب المالك كل ارض من المقاتلة
 ١١ عليها وهي ارض الحرية بلزمهم فانها لهم الامام عليه من يوليها او ملك وليس عليه غير ذلك
 ١٢ فاذا اسلم اربابها كان حكم ارضهم حكم ارضهم طوعا او سفط عنهم اهلها له حرية و
 ١٣ قد سقطت بالاسلام وتصح في هذا الضرب من الارض التصرف بالبيع والشري والهدية وغير
 ١٤ ذلك والامام يزيد وينقص ما صالحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يراه من رايه لغيره
 ١٥ ونصاهاهم والضرب الرابع كل ارض الحلي اهلها او كانت لغرضه اليك فاجبت او كانت لاجاما
 ١٦ وعسرها مما لا يبرح فاستحدثت من ارض فانها كلها للامام خاصة لسر لا حرم مع فيها حسب
 ١٧ وكان له التصرف فيها بالتصريف والهبة والبيع والشرا حسب ما يراه وكان له ان يوليها ما
 ١٨ يراه من نصف او ملك او ربح ولجور له نزعها من يد من قبلها انما قبلها غيره فان اريد ذلك كان الامام
 ١٩ يرضها من يده ويقبلها من يراه وعلى المقتل بعد اخراج مال القبالة والرهن فما حصل في حصة
 ٢٠ العسرة او نصف العسرة وكل موضع او جبا فيه نصف العسرة او نصف العسرة او اقسام الارض
 ٢١ اخرج الانسان موته وموته عالة لسره وحب عليه فيما في بعد ذلك الحسرة لاهلها
 ٢٢ فصل في ذكر ما يجب فيه الحسرة والخسرة في كل ما يغمر من ارض الحرب ما
 ٢٣ تخويه العسرة وماله زكوة وما تمكركه الى دار الاسلام وماله لا يمكن من اموال الدار
 ٢٤ والارضين والعقارات والسلاح والكرام وغير ذلك مما يصح تملكه وكانت في ارضهم على وجه
 ٢٥ الا باحقه او الملك ولم يكره غضبا للمسلم ونحو انما الحسرة في جميع المعاد وما ينطبق

ان

انما يوليها من العسرة او نصف العسرة
 فان كان في ارضها من العسرة او نصف العسرة
 فان كان في ارضها من العسرة او نصف العسرة

منها مثل الذهب والفضة والحديد والصفير والنحاس والرصاص والبرق وما لا ينطق مثل
 الكحل والزرنيخ والنافوت والبرجد والبلختر والقيروخ والعقيق وحجرات القبر
 والنفط والبلخ والهومياء وكل ما يخرج من الجحور في العيين واراوح الثمارات والمكاسب
 وما يفصل من الغلات عرقوت السنة له ولعبياله وحج ايضا في الكنوز التي توضع في دار
 الحرب من الذهب والفضة والدراهم والدينار وما كان عليها انزل الاسلام او لم يكن عليها
 الاسلام فاما الكنوز التي توضع في بلاد الاسلام فان حذرت في ملك الانسان وحج ان يعرف
 اهله فان عرفه كان له وان لم يعرفه او حذرت في ارض لا مالك لها فهي على من في ارضها
 انزل الاسلام ومن ان يكون عليها مكة الاسلام فهي في حوزة اللفظة وسند كركها في كتاب
 اللفظة وان لم يكن عليها انزل الاسلام او كانت عليها انزل الجاهلية من الصور الخمسة وغير ذلك
 فانه يخرج منها الخمس وكان الباقي لمن وجدها واذا اخلط مال الجزار في حلال حكمه حكم
 الاغلب فان كان الغالب جراما احتاط في اخراج الحرام منه وان لم يتمزله اخرج للشمس
 وصار الباقي حلالا وكذلك ان ورث ما لا يعلم ان صاحبه جمعته من جهات بخطورة من عصب
 ورياء وعسر ذلك ولم يعلم مقدارها اخرج الخمس واستعمل الباقي وان غلب في طنه او علم ان
 الاكثر حراما اجتهد في اخراج الحرام منه هذا اذا لم يتمزله الحرام فان تمزله بعينه وجب
 زك اخراجه فليلا كان او كثيرا او زكاه الى ابيه اذا تمزق فان لم يتمزله واهب عنهم واذا استرك
 ذي من مسلم ارضا كان عليه فيها الخمس والعش على الذي يوجد في الحال وكذلك الخمر تخرج من الخمس
 واذا كان المحدث لها كتب اخذ منه الخمس لانه ليس بزكوة وان كان العامل في المحدث عبدا وجب
 فيه الخمس لان زكته له ولولا المحدث ملك منه اصحاب الخمس خمسهم والباقي لمن استخرج
 اذا كان في البهاج فاما اذا كان في الملك فله الخمس لاهله والباقي له الملك ولا يعتبر في سوا
 والكنوز التي يحج فيها الحول لانه ليس بزكوة ولا ينضم ايضا الى فامعه من الاموال الزكائية
 لانه لا يحج فيها الزكوة فاذا حال بعد اخراج الخمس منه جمل كان عليه هو الزكوة ان
 كان في درهم او دينار وان كان غيره فلا شيء عليه فيه واذا وجد بالكثر في ملك الانسان
 فقد قلنا انه يعرف فان قال ليس لي وانا استترت من الدار عرف البائع فان عرف كان له وان لم يعرف
 كان حكمه ما قدمنا واذا وجد في دابة مستاجرها كان واختلف المكري والمكثري
 في الملك فان القول قول المالك لان الظاهر انه ملكه وان خلفا في مقدار كان الفة او اكثر

وعلى المالك السنة لانه المديعي وجميع ما ذكرناه من فيه الخمس طرلا دار او كثيرا لا
 الكسور ومعادير الذهب والفضة كحج فيها خمس الا اذا بلغت القدر الذي يحج فيه الزكوة
 من الغوص لا يحج فيه الخمس الا اذا بلغ قيمته دينار او نصف طراد من الجحور وانواع الخواص
 لا خمس فيه لانه ليس بخير فاما ما يخرج بالعموم او يوضع في بيتا على راس الما فيه الخمس والعلاف
 والارياح يحج فيها الخمس بعد اخراج السلطان وموونه الرجل وموونه عياله بقدر احتاج
 اليه على الاقضاء والكنوز والمعادير في فيها الخمس بعد اخراج موونها ونفقانها ان كانت
 محتاج الى ذلك فان لم تكن في اليه وبلغت الجهد الذي ذكرناه كان فيها الخمس وسند كرك
 كفيه فسمه الخمس في كتاب فسمه الفة

كتاب الفطرة
 الفطرة واحدة على كل حر بالغ مالكا لما يحجب فيه زكوة المال مسلمانا كان او كافرا اعتزله لا يصح
 اخراجه الا سبعا نفرا الاسلام ولا ينضم الا لغير الاسلام ولزم من يحجب عليه ان يخرج عن
 وجميع من يعوله من ولد والزوج ووجه ومملوك وضيف مسلما كان او ذميا وكذا لزمه
 عن المديون والمكاتب المشروط عليه فان كان مطلقا وقد حرر منه جز لزمه بحسار ذلك
 ان لم يكن في عياله وان كان في عياله من كاه فطرية عليه ولزمه ايضا الفطرة عن عبد العبد
 لانه ملكه وللعبد لا ملك مشيا والولد الصغير يحجب اخراج الفطرة عنه معسرا كان او
 موسرا وحلم ولد الولد يحكم الولد للصلب سواء كان ولدا او ولدا لولدت لان الاسم يتناولها
 واما الولد الكبير فله حكم نفسه ان كان موسرا على نفسه وان فطرية كان تحت لزم الولد
 نفقة فعليه ايضا فطرية على ولده وكذلك حكم الوالدة وحكم الجد والجدوة من جهة ما دار
 عليا حكمهما على اسوا ولزم الرجل اخراج الفطرة عن خادم زوجته كان ملكا او مملوكا
 او مكررا لخدمتها لانه ليس بحج على المرأة الخدمة واما بحج على الزوج ان هو لم يخدمها
 او فتم من كنفها اذا كاتب امرأة ولم يخرج عايدة لها وعادة مثلها بالخدمة وان كان عايدة
 وعادة مثلها بالخدمة لا يحج عليه ذلك وفطرة خاد من المالك في مالها خاصة
 واما فليا لا يحج عليها الخدمة لقولنا العالي وعاشروهم بالمعروف وهذا من المعروف وان
 كان له مملوك عايب يعرف حياته وجبت عليه فطرية رجاء عوده او لم يرجع فان لم يعلم
 حياته لا لزمه اخراج فطرية وفي الاول يلزمه اخراج الفطرة في الحال ولا يلزم عود

المملوك اذا كان له عبد مملوك من ماله فطرته لعموم الاحبار وان كان موقفا وهو الموصى
 لا يلزمه فطرته لانه ينعى عليه وان كان موصيا لا يلزمه فطرته لانه ليس بمالك له ولا يلزم
 ايضا مالكة لانه ليس بمالك منه مع العبد اذا كان مملوكا من ماله فطرته وكذا ان
 كان كثر من اهل بيته وان كان عبد من اهل بيته فطرته عليهم وان كان بعضه حرا وبعضه
 مملوكا فان عليه بقدر ما يملك منه من اموالهم سواء اهل بيته او اهل بيته وعليه دين يلزم
 ماله فطرته وفطرة مملوكه ويكون ماله قسمة بين الذين في الفطرة مع اموالهم قبل هلاكه
 ولا دين عليه كانت فطرته على الورثة لانه ملكهم اذ اوصى له لعبد ومات الموصي قبل
 ان يهل شوال ثم قبله الموصى له قبل ان يهل شوال فطرته عليه لانه ملكه بلا خلاف وان قبله
 بعده لا يلزم احدا فطرته لانه ليس بمالك لاحد في تلك الحال فان مات الموصى له ايضا قبل ان
 يهل شوال قام ورثته مقامه في قول الوصية فان قبلوها قبل ان يهل شوال لزمهم فطرته لانه
 ملكوه وان قبلوها بعده فلا يلزم احدا لان المالك لم يحصل لاحد منهم ومن وهب لعبد
 قبل ان يهل شوال وقبله ولم يقبض العبد حتى يستحل شوال فطرته على الموهوب لانه ملكه
 بالاعتاق والقبول وليس القبض شرط في الاعتاق وقال
 على الواهب فطرته لانه ملكه وهو الصحيح عينا فان قبل ومات قبل القبض وقبل ان يهل
 شوال فقبضه ورثته بعدد حول سوال لزم الورثة فطرته مع لاجب الفطرة الاعلى من ملك
 النصاب من اهل الزكوة والفقر لا يجب عليه وانما يسحب له ذلك فان ملك قبل ان يهل شوال
 لم يخلط نصيبا وجب عليه اخراج الفطرة مع ذلك ان ملك عبدا قبل ان يهل شوال لم يخلط
 اهل سوال لزمه فطرته وانما عده بعد هلاله لم يسقط عنه فطرته واذا ولد له ولد بعد هلال
 سوال لم يلزمه فطرته وقد روي انه اذا ولد الى وقت صلوة العبد كان عليه فطرته وان ولد
 بعد الصلوة لم يكن عليه شيء وذلك كقولنا على الاستحباب وفي اصحابنا من قال يجب الفطرة
 على الفقير والصحيح انه يسحب من المرأة الموصية اذا كانت تحت معسر او مملوك ولا
 يلزمها فطرة نفسها وكذلك الامة الموصية اذا كانت تحت معسر او مملوك لا يلزمها
 فطرتها لان الزوج قد سقط عنه فطرتها ونفقها وسقط عن الزوج لا عساره مع
 الفقر الذي يجوز له اخذ الفطرة اذا تضرع باخراج الفطرة فرب عليه ذلك بعينه كره له
 اخذه وليس لمطوره اذا ائتمن قبل هلال سوال لم يخلط لزمه الفطرة وان اسلم بعد

في كل سنة

الاستحباب لا يلزمه وجوبا وانما يسحب له ان يصلي صلوة العبد ومن لا يجب عليه الفطرة انفق
 واجت اخرجها عن نفسه وعياله تذا وهاه اخرجوا راسا واحدا الى خارج وما اخرج
 الجميع مع والفطرة تحت صاع ورثة سبعة اوطال العبد في سنته اوطال المدي من المهر
 او الزين او الحنطة او الشعير او الارز او الاقط او القمح او القمح او القمح اوطال المدي
 الاصل في ذلك انه فضلة اقوات البلاد الغالب على قوته وقد خسر كل بلد شيئا من احوالها
 على اهل مكة والمدينة واطراف الشام والهمامة والخرنوب والعرافس وفارس والاهواز
 كرمان والهمز وعلى وسط اهل الشام ومن حراسان والري والزياب وعلى اهل الجزيرة واليمن
 والحبال كلها وافي حراسان الحنطة او الشعير وعلى اهل طبرستان الارز وعلى اهل مصر النبر
 ومن سكر الوادي من الاعراب والاكراذ عليهم الاقط فان عدموه كان عليهم النبر وان
 اخرج واحد من هؤلاء من غير ما ملناه كان جارا اذا كان من اجار الا جاس الى ما ساد كرها
 ولا يجوز ان يخرج صاعا واحدا من جيبه لانه مخالف الخبر فان كان مكرما عليه اصواع
 عز ووسر فخرج عن كل راس حنسا كان جارا فان غلب على قوته حنسا جارا فخرج ما هو
 دونه والا فضل اخرج من قوته ما هو اعلى منه وافضل ما خرج به التمر ولا يجوز اخراج
 المستور ولا الهدود لقوله تعالى ولا يسموا الخيل منه تفقوه والوقت الذي فيه
 اخراج الفطرة يوم الفطر قبل الصلاة يعني صلوة العبد فان اخرجها قبل ذلك يوم او شوال
 او من او السهم الى اخره كان جارا عارا الا فصل ما قدمناه فاذا كان يوم الفطر اخرجها
 وسلمها الى مسكفها فان لم يجد له مسكفا غير لها من ماله لم يسلمها بعد الصلوة او من غدا
 يومه الى مسكفها فان وجد لها املا واخرها كان ضامنا لها وان لم يجد لها املا وعرضا
 لم يكن عليه ضمان وتسحب خيل الفطرة الى الامام او الى العلماء ليعملوا بها وان لم يروا
 يعرفها بنفسه كان جارا ولا يجوز ان يعطيا الا مسكفها ومسكفها هو كل من كان
 بالصفة التي كل له معها الزكوة ويحرم على من حرم عليه زكوة الاموال ولا يجوز حمل
 الفطرة من بلد الى بلد الا بشرط الضمان فان لم يوجد لها مسكفا جاز ان يعطى المسكف
 من غيرهم ولا يجوز اعطاؤها لغيره لانه لا يعرفه له الا عند التقية او عدم مسكفها والاصل
 ان يعطى من جانه من غير الفطرة ويضع الفطرة مواضعها واول ما يعطى الفقير من الفطرة
 صاع وجوز اعطاؤه اصواعا وقد روي انه اذا حضر نساء من جنان حار ولم يكن

في كل سنة

الاراس واحد جار تفرقة بينهما وافضل من تصرف الفطرة اليه الا قارب ولا بعد عنهما
 الى الا باعد وكذلك لا بعد عن الجزاء الى الا قاصي فان لم يجد حاز ذلك وان خالف فانه يترأ
 د منه غير انه قد ترك الافضل ويحوز اخراج القيمة عن اجد الاحاسر التي قد منها مسا
 كان التمس سلعة او حيا او حيا او ثيابا او ديارا او شي له ثم تقمة الوقت وقد روى انه
 حوزا يخرج عن كل راسد بهما وروى اربعة دواوين في الرخص والعلا والاحوط الخ
 بسعر الوقت هو اذا اشترت المرأة عن الرجل سقط نفقتها فان اهل سوال وهي مقمة
 على الشئ لم يلزمه فطرتها لانه لا يلزمه نفقتها وان اتو عبد واهل سوال لم يسقط
 فطرية عنه لان ملكة ثابت فيه ويجب عليه اخرج الزكوة عن عبيده وهذا منهم
 اذا اطلق ووجهه بل ان اهل سوال فاهل سوال وهي العدة فان كان غدة فملك فيها
 ربحها الرمية فطرتها لا زعليه نفقتها وان كانت التطلقة باينة فلا فطرة عليه
 لانه لا يلزمه نفقتها

فسمه الزكوات والاجناس والافعال

المسحوق للزكوة هم الثمانية اصناف الذين ذكرهم الله تعالى في القران وقوله انما
 الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والموافقة طوبى لهم وفي الرقاب والغارمين
 وفي سبيل الله وابن السبيل ولا يجوز ان يعطى شي من الزكوات من ليس على ظاهر الاسلام
 سائر اصناف الكفار لا زكوة الفطرة ولا زكوة الاموال ولا شي من الكفارات
 والاموال على صري من ظاهرة وباطنه الديار والديارهم واموال التجارات فاما لك بالخيار
 هذه الاشياء من ان يدفعها الى الامام او من شوب عنه ومن ان يقرقها بنفسه على مسجده
 بالاحلاف في ذلك واما زكوة الاموال الظاهرة مثل المواني والعلات فالافضل اجماعا
 الى الامام اه الم يطلبها وان نقل نفقتها بنفسه فهذا اجر عنه ومي طلبها الامام
 دفعها اليه وان قرقها بنفسه مع مطالبة الامام لم تجزواذ اوجبت عليه الزكوة
 على دفعها الى من يجوز دفعها اليه اما الامام او الساعي فانه لا يجوز حبسها ويلزمه اخرجها
 اليه فاد ابلت ذلك فالاموال على صري من اجدها يعتبر فيه الحول والاخر لا يعتبر فيه
 ذلك فاما يعتبر فيه الحول المواني والاثمار واموال التجارات والذي لا يعتبر فيه الحول
 فانزوع والتمار وحب الزكوة فيها عند تكاملها على مالناه وعلى الامام ان يبعث

الساعي في كل عام الى ارباب الاموال الحياية الصدقات ولا يجوز له من كنه لا ان يبي صلى الله
 عليه واله كان يبعث بهم كل عام فاذا انقضى الساعي فمن دفع اليه احده ومن لم يدفع
 انه قد اخرج الزكوة صدقة على ذلك على ما بيناه فاد احد الامام صدقة المسلمين
 بعباله لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم وذلك
 على الاستحباب هو ومن يجب عليه الزكوة فلا يخلو من بلته احوال اما ان دفعها الى الامام او
 الى الساعي او يتولى بنفسه تفرقها فارجفعها الى الامام والفرض يسقط عنه والامام
 كيف سئلا له ما ذور له في ذلك وان دفعها الى الساعي فانه يسقط عنه ايضا الفرض
 دفعها الى الامام وان كان الامام اذ الساعي يفرقها على اهلها فارجعها على حسب ما بيناه من
 المصلحة حسب اجتهاده وان لم يكن ذلك في ذلك لم يجر له تفرقها بنفسه وان اراد
 رب المال تفرقها بنفسه وكان من الاموال الباطنة او الظاهرة اذ اقلنا له ذلك فانه يلزمه
 تفرقها على من توجب من التمسبه الذين تقدم ذكرهم الا العامل فانه لا يدفع اليه مسالا
 اما مسخو اد اعمل ولها هنا ما عمل سببا فان اخل يصنف منهم جاز عندنا لانه محترى ان
 يصنع في اي صنف شاء واد اوجبت عليه زكوة فعليه ان يفرقها في هذا المصلحة و
 مسخوها فان نقلها الى بلد اخر مع وجود المسحوق في بلده فوصل اليه بعد اخرجها وان ملك
 كان صامنا وان لم يجد لها مسجدا في بلده حاز له حملها الى بلد اخر ولا ضمان عليه على حال
 هو وانما قلنا ان تفرقها في اهل بلده اولى لقول النبي صلى الله عليه واله له جاز اعلمهم ان عليهم
 صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتتوزع في فقرائهم فبليت انه للحاضر من فاد ابلت هذا وكان الرجل
 يبلد والمال في ذلك البلد فعليه ان يفرقه في ذلك البلد ولا يجوز له نقلها الا على ما قلناه و
 ان كان هو في موضع وماله في موضع اخر وكان فله زرع او ثمار اخرج صدقة
 في موضع ماله وان كان غير ذلك من الاموال التي تعتبر فيها الحول فانه يخرج زكوة في الموضع
 الذي يحول عليه الحول واما زكوة الفطرة فانه ان كان هو وماله في بلد واحد اخرج
 زكوة الفطرة فيه وان كان هو في بلد وماله في بلد اخر اخرج الفطرة في البلد الذي فيه ماله
 المالا لا يعلق بالبلد بل بالمال في بلد اخر اخرج في البلد الذي فيه المال الاول ولا فرق
 ان نقلها الى موضع قريب او موضع بعيد فانه لا يجوز نقلها عن البلد مع وجود المسحوق
 بشرط الصمان ومع عدم المسحوق يجوز الا على غير الله في وصل الى مسجده في البلد الذي

حصل له فانه سقط الفرض عنه وادار ان يفرق الزكوة بنفسه فحقها في الاصناف السبعة
 ان كانوا موجودين وان لم يكونوا موجودين وضعها فممن يوجد منهم والافضل ان يجعل الكل من
 سهمي سهم من الزكوة فان لم يفعل وضعها في جنس او جنسين كان جازيا وان فرق في الجنس
 على جماعة كان افضل وان اعطاها الواحد وقد ثبت ذمته هم واما العامل فليس له شيئا منها
 هو اذا دفعها الى الساعي وقد سقط عنه الفرض اذا حصلت في يد الساعي وكان ما ذنبه في
 التفرقة فانه ياخذ سهمه منها ثم يصرف الباقي على حسب ما يراه وان لم يكن فادله في
 التفرقة دفعها الى الامام واداعه صنف من الاصناف فلا يخلو امر ان يعيد موافق سائر
 البلاد او في بلد المال وحده فان عذر من في سائر البلاد ان المولف فلو بهم والمكانس
 فان سهمهم ينقل الى باقي الاصناف فيقسم بينهم لانهم اقرب وان عذر موافق لبلد المال
 كانوا موجودين في بلد اخر فرقهم بين من في الاصناف في بلد المال ولا يحمل الى غيره الا سطر
 الصمار في سبب استحقاق الزكوة على ضربين سبب مستنفر وسبب مراعي فالمستنفر
 الفقر والمسكنة وعذر ذلك فان الفقر والمسكين باحد والصدقة اخذ مستفرا ولا
 مراعي ما يفرقونه فيه سواء فرقونها في حاجاتهم او لم يفرقوها لا عتراض عليهم
 والمراعي مثل الغارم والمسكين فانه مراعي حالهم فان صرف قوتها في فصا الدار فقال الكفاية
 والا استرجعت عنهم الفقير اذا اطلق في حل فيه المسكين وكذلك المعسر اذا اطلق
 في حل فيه الفقير لا ينفقها في المعنى فاما اذا جمع بينهما كاية الصدقة وغيرها
 فبعض خلاف من العلماء فقال قوم وهو الصحيح ان الفقير هو الذي لا شيء معه والمسكين
 هو الذي له ثلثة من العيش لا تكفيه وهم من قال بالعكس من ذلك والاول اولى لقوله تعالى
 اما السفينة فكانت لمساكن وهي قباوي جملة مع فخر الصدقة على من يقدر على التمسك
 الذي هو ياديه وادع عياله واداع جاره الى الامام والساعي وذكر انه لا مال له
 لا كسب وساله ان يعطيه شيئا من الزكوة فان عرف الامام صدقة اعطاه وارعف
 كذبه لم يعطه وان جهل حاله نظر فان كان جلد في الظاهر اعطاه وقبل انه يخلف لانه
 يتبع امر الخالف الظاهر وماله لا يخلف وهو الاقوى هو واما اذا كان يعطيه فانه يعطيه
 من الصدقة ولا خلفه لان الظاهر موافق لما يدعيه فان ادعى هذا السائل انه يحتاج الى الصدقة
 لاجل عياله فهل ينقل قوله قبل قولنا احدهما ينقل قوله بلائنة والسائل لا ينقل قوله



الابنية لانه متعدد وهذا هو الاحوط فممن لا يعرف له اصله مال فاما اذا عرف له اصل
 مال فادع عليه ملك وانه يحتاج فلا ينقل قوله الابنية لان الاصل في المال وهذا الحكم
 العبد هو اذا ادعى من ماله اعقبة او كاتبة وانه يستحق الصدقة فانه لا ينقل ذلك الابنية
 لان الاصل في الرقة ويعتبر مع الفقر والمسكنة الايمان والعبد الذي لم يكن مؤمنا او
 كان فاسقا فانه لا يستحق الزكوة هم والمخالف اذا اخرج زكوة ثم استصوب كان عليه
 اعادة الزكوة لانه اعطاها الغير مستحقها وخور لا طفال المؤمنين ولا خور لا يعطى اطفال
 المسكرين ولا خور لا يعطى الزكوة من كان فقيرا ويستحق من اخذته على وجه الصدقة وان لم
 يعلم انه من الزكوة المبرورة ومن اعطى زكوة لغيرها وكان يحتاجا حازه ان يخلو من
 ما يعطى غيره فان غلبه على احواله لم يجز له ان ياخذ منها شيئا هو والعامل هو الذي ينجي الصدقة
 فاداعها استحق سهمها منها ولا يستحق فيما باه احد الامام بنفسه او فرقة رب المال
 بنفسه لانه لم يعمل وادار الامام ان يولي رجلا على الصدقات ايجاج ان جمع بين
 سرابط البلوغ والعقل والحرية والاسلام والامانة والفقرة فان اخل في منها لم يجز ان يولي
 باحد منها شيئا بل خلاف عذنا لان الصدقة محرمة عليه عند الفقهاء لان رقامت اليه المال
 على يوله امر المسلمين ولا يجوز ان ياخذ شيئا اخر وكذلك خليفة الامام على اقليم او بلاد او
 عمل على الصدقات وجباها فلا يستحق عوضا على ذلك لكن ان تطوع به حاز لانه قائم
 مقام الامام واداعى الامام رجلا للعماله فانه يستحق العوض ثم لا يخلوا حاله من بلده
 اما ان يكون من ذوى القرى او من موالهم ولا منهم ولا من موالهم فان كان من اهل ذمت
 القرى فانه لا يجوز ان يتولى العمال له لا يجوز له ان ياخذ الصدقة وقال قوم يجوز ذلك لانه
 باخذ على وجه العوض والاجرة وهو كسائر الاجارات والا والى لان الفصل في العباس و
 المطلب من ربيعة سالا النبي عليه السلام ان يوليها العمال فقال لهما الصدقة انما هي ايجاج
 الناس وانما هي لاجل الحمد والحمد هذا اذا كانوا ممن كسب من الاحاسن فاما اذا لم يكونوا
 فانه يجوز لهم ان يوليوا الصدقات ويجوز لهم ايضا اخذ الزكوات عند الحاجة فاما
 موال ذوى القرى فانه يجوز ان يكونوا العمال ويجوز لهم ان ياخذوا منها مالا عماله فاما
 سائر الناس عدا ذوى القرى وموالهم فانه يجوز ان يكونوا عمالا وياخذوا من الصدقة
 لعموم الاخبار والانه فاداعى هذا فالامام في العامل والخيار ان يتاخره مده معلومة

١ وان ساعد معه عقرب جاله اذا اذوا العمل دفع اليه العوض الذي سطره اذا عمل العامل
 ٢ العمل واستقر له العوض في نظر السهم من الصدقة فان كان قدرا لا حرة دفع اليه وان كان
 ٣ اكثر دفع اليه فذرا جنة وصرف الباقي الى اهل السهم وان كان اقل فتم له اخرته من
 ٤ سهمان الصدقات لعموم الامة وهل اليه من سهم المصالح هو فلا يصح الساعي الصدقات ولا
 ٥ في يده فانها تملك من حق المساكين لا من ائمتهم وقبضه عنهم وهو المولف فلو بهم عندنا هم
 ٦ الكفار الذين يشتمون من مال الصدقات الى الاسلام وتناهلون المشغعان بهم على مال
 ٧ اهل الشرك ولا يعرف اصحابنا مولفه اهل الاسلام والمولف سهم من الصدقات كان يابنا
 ٨ في عهد النبي عليه السلام وكل من قام مقامه عليه السلام جازيتا فهو بمنزلة ذلك ويعطى سهم
 ٩ الذي سماه الله تعالى لهم ولا يجوز لغير الامام الهادي مقام النبي عليه السلام ذلك وسهم
 ١٠ مع سهم العامل ساقط اليوم وقال الساعي المولف فلو بهم ضرر من مسلمون ومشركون والشرك
 ١١ ضرر اجمعها قوم لهم شرف وطاعة في الناس ونبأته في الاسلام يعطون اسما له لقلوبهم و
 ١٢ برعيتا لهم في الاسلام مثل صفوان بن امية وعمره والثاني قوم من المشركين لهم قوة ومنزلة
 ١٣ وطاعة اذا اعطاهم الامام كقوا شربهم عن المسلمين فاذا لم يعطوا انا لقوا عليه وقالوه
 ١٤ فهو لا كان النبي عليه السلام يعطيهما استنفا فالنشرهم وبعد النبي لهم مقام مقامه اعطاهم
 ١٥ ذلك فيه فولا من ايرتط بهم من سهم المصالح او من سهم الصدقات فيه فولا واما ما
 ١٦ الاسلام فلو انهم اصاب احبها قوم لهم شرف وسداد لهم نظر اذا اعطوا هو الا نظر
 ١٧ اليهم نظرا ولهم ورع عول في الاسلام فهو لا اعطاهم النبي عليه السلام من الزبير قاراس
 ١٨ بدر وعبد بن جابر وغيرهما والصرب الباقي قوم لهم شرف وطاعة اسما وادبيا لهم
 ١٩ ضعف اعطاهم النبي عليه السلام لتقوى نبأهم مثل شقيق بن حرب اعطاه النبي عليه السلام
 ٢٠ مائة من الابل واعطى صفوان مائة واعطى الاقرع بن حابس مائة واعطى عيينة بن الحصنة مائة
 ٢١ واعطى العباس بن مرداس اقل من مائة فاستعنت فتمت المائة فلم يبق مقام النبي عليه السلام
 ٢٢ ان يعطى هذا من سهم فولا ومن ايرتط به فيه فولا من الصرب البالت هم قوم من الاعراب
 ٢٣ في طرقت بلاد الشام وبارانهم قوت من المشركين اعطاهم فأنزلوا عن المسلمين وان لم يعطوا
 ٢٤ لم يقاتلوا واحتاج الامام الرضا في تجهيز الجيوش اليهم فهو لا يعطون وتناهلون
 ٢٥ ليعانوا المشركين وقد دفعهم والاصرب الرابع قوم من الاعراب في طرف من بلاد الاسلام

٢٩٨

١ انهم قوم من اهل الصدقات اعطاهم الامام حمو الصدقات وحملوها الى الامام وان كان
 ٢ لم يحوها واحتاج الامام في انقاذ من يحتمل الى موونه كثير فيكون يعطيه من سهم المصالح
 ٣ ومن ايرتط بهم اعني هذه الفئتين في اربعة اقوال احدها من سهم المصالح الباقي من سهم
 ٤ المولف من الصدقات البالت يعطون من سهم سبيل لانه في معنى الجهاد الرابع يعطون
 ٥ من سهم المولف ومن سهم سبيل الله وهذا التفصيل في ذكره اصحابنا عساه لا يمنع
 ٦ ان يقول الامام ان سالف هؤلاء القوم يعطيهما ارستنا من سهم المولف وانما من سهم المصالح
 ٧ لان هذا من فرائض الامام وصلة حجة وليس يعلو علينا في ذلك حكمة اليوم فانها من سلفنا
 ٨ على ما سناه وفرصنا تكون ذلك والتك فيه والا انقطع على احد الامور وهو انما سلفنا
 ٩ فانه يدخل فيه المكاتون بخلاف وعندنا انه يدخل فيه العبيد اذا كانوا في سيرة مشرب
 ١٠ ويعطون عن اهل الصدقات ويجوز ولا لهم ان يارب الصدقات ولم يجد لك صاحبنا
 ١١ وروى اصحابنا ان من وحث عليه عتوق رقه في كفارة ولا يهدى على ذلك جازان ليعتق عنه
 ١٢ والا حوط عندى ان يعطى من الرقة لكونه فقرا فيستري وهو يعتق عنه سهمه واما
 ١٣ المكاتون فانما يعطى من الصدقات اذا لم يكن معه ما يعطى ما عليه من مال الكفاية وفي
 ١٤ كان معه ما يودي به مال الكفاية فانه لا يعطى شيئا هذا اذا حل عليه خم وليس معه ما يعطيه
 ١٥ او ما يلقبه لخمه وان لم يكن معه من الرقة لم يحل عليه عتوقه كونه كورا ان يعطى لعموم الامة
 ١٦ ومن اعطى المكاتون وصرفه فما عليه من مال الكفاية فانه قد وقع موقعه وان صرفه في غير
 ١٧ ذلك استرجع منه عند الفقهاء ويقوى عندي انه لا يسترجع لانه لا دليل عليه وسوا
 ١٨ ذلك غير نفسه او تطوع انسان عنه وانه ما لكه من مال الكفاية هو واما الغارمون
 ١٩ فصنفان صنف استدانوا في مصلحتهم ومعروف في عمر معصية من عمر واعدا به فهو لا
 ٢٠ يعطون من سهم الغارمين بخلاف وقد اخبرني هذا قوم اذا نوا ما لا في ديار واحد قتل
 ٢١ لا يدرى من قله وكذا ان يقع بشبه قتل فيحمل رجل دية لاهل القتل فهو ايضا يعطون
 ٢٢ اغنيا كانوا اوقفوا قوله عليه السلام لا تحل الصدقة لغني الا لخمسة عاين في سبيل الله
 ٢٣ او عامل عليها او غارم والحق به ايضا قوم يحملوا في صمان مال ما تملك مال الرجل ولا يدرى
 ٢٤ من ابله وكذا ان يقع بشبه قتل فيحمل رجل قتلته واطفا القتل هو والغارمون في ماله
 ٢٥ ان سهمهم على يده امرب صرب انفقوا المال في الطاعة كالحج والصدقة وغير ذلك

وضرب انفقوه في المباحات من الهالك والهلوس وهذا رذيلة البها مع الفقر لا يجر
 ولا يرفع البها مع العبي والصرب الثالث من اهل ماله في المعاشي كالزنا وسر الخمر
 واللاواط فان كان غنيا لم يرفع اليه مني وان كان فقرا نظر فان كان فقرا على المعصية لم يرفع
 لانها عانة على المعصية وان كان ثاب فانه يجوز ان يعطى من سهم الفقرا ولا يعطى من سهم
 الغارم من وكل من قلنا انه يعطى من الصدقات من مكاتب وغارم وغيرهما فانما يعطى اذا
 كان مسلما ومواليا فاما اذا كان كافرا فانه لا يعطى وكذلك الخمر والمجالس والفاسق
 واذا اعطى الغارم فانما يعطى هذا ما عليه من الدين لا يراى عليه لقوله عليه السلام او رجل
 جعل حاله لجلسه المسئلة حتى يود بها ميتة هو واذا اعطى فقصى به دينه فقد
 موقعه وان لم يقضه بان يرى منه او يطوع غيره بالفضا عنه فانه يستخرج منه كمالا
 والذي يقوى في نهي ايه لا يستخرج لانه لا دليل عليه واما اذا اقصاه من ماله او في
 عنه غيره فلا يجوز ان يأخذ من مال الصدقة عوضه واما سبيل الله فانه يدخل فيه الغرة
 في سبيل الله المطوعة الذين ليسوا بامير اي طريق لا الرباطين واصحاب الديور لهم سهم من
 الغنائم والفقير دور الصدقات ولو جعل على الكل العموم لانه كان قوياهم ويدخل في سبيل
 الله معونة الحاج وقضا الديور عن الحى والميت وجميع سبيل الخير والمصالح وسواها كان
 المست الذي يقضى عنه اذا لم يخلف شيئا من حجب عليه نفقته في حيوته او لم يكن له ولد
 فيه معونه الا لو اراد المحجج وعمارة المسجد والمستأهل لاصلاح القطار وغير ذلك
 من المصالح هو والغرة تأخذ من الصدقة مع الغنى والفقر ويدفع اليهم قدر كفايتهم
 لذاتهاهم ومجيبهم على قدر كفايتهم من كونههم رجالة وقرشانا ومن له صاحب دور
 لسر له كذلك وعلى قدر السفر كان طويلا او قصيرا ومن اعطى العازي ذلك
 خرج وغزا وقعت الصدقة فموقعها وانما له فلم يخرج او رجع من الطريق استخرج
 منه واما ان السبيل وعلى صير من اجلهما المنسحق للسفر من يملكه المحتار عند ما لا يملك
 الثاني المحتار بعينه كمالهما يسحق الصدقة عند ان يبيعه والشافعي ولا يملك المحتار
 عند ملك وهو الا مع لا يملكه السليم فيسروه وهما لها هو المنقطع به وان كان في
 يملكه ذاتي ان يملك ذلك على ايه المحتار وقد روى ان الصدقة داخل فيه والمنسحق للسفر
 من يملكه ان كان فقرا حاز ان يعطى من سهم الفقرا ومن سهم اير السبيل والسفر على

عدد اهل الصدقات واسماهم وانسابهم وجلاهم وقد دخلهم حتى اذا اخطوا احد
 سهم الله استمه وسنته وجلسه حتى لا يعود فباخذ دفعه اخرى ونحو ذلك حتى
 حتى تقسم الصدقة سهم على ذلك ثم يدرى وفرغ او لا من جبايتها اذا كانت تساعل
 نفقته في حقها عفت حصولها ولا تؤخر فربما استنصرتها خرها وربما تلفت الصدقة ولزمه
 عرامتها اذا عرفت ذلك وحصلت الصدقات فان كانت الاصناف كلها موجودين
 فالافضل ان يرفع فيها على ثمانية اصناف كما قال الله وان يتوى بينهم حان وان فضل منها
 على صنف كان ايضا حائرا وان فقد منهم صنف فاستمها على شيعه وان فقد صنف فاستمها
 على سنة ولو انه قسم ذلك في صنف من ارباب الصدقة على حسب ما يراه من المصلحة
 كان حائرا وفصل بعضهم على بعض ايضا حائرا وان كان الا فضل ما قلناه هو ويدخل في استمها
 او لا يخرج منه سهم العامل لانه باخذ عوض عمله فان كان قدر الصدقة وفوق اجرته
 دفع اليه وان كان اكثر صرف الفضل الى ارباب الاصناف وان كان اقل فليشبهه الا انهم من
 المصالح وان اخرج الى كمال او زان في قدر الصدقة فعلى من يجب قبله وجهه وحوايل
 على ارباب الاموال لان عليهم ايضا الزكوة كاجر الكيال والوزان في البيع على البائ
 والاخرانه على ارباب الصدقات لان الله تعالى اوجب عليهم قدر ما معلوم ما من رزق
 فلو قلنا ان الا حرة يجب عليهم لزيدنا على قدر الواجب والاول اشبه هو وان نول الامام
 نفقته اعطى العامل اجرته وصرف الباقي في باقي الاصناف على قدر حاجاتهم وكفايتهم
 فان كانوا اوفر اعطى قدر كفايتهم وان كانوا اغارم من على قدر ذنوبهم وان كانوا
 غراهم على قدر حاجتهم لغزوهم واذا افرق في صنف دور حاجتهم وكفايتهم
 وفضل فرق في الباقي فان فضل عن الجميع بقدر حاجتهم وكفايتهم صرفه الى المستحق
 اقرب البلاء اليه لم لا يراى كذلك حتى يستوفي مال الصدقة هو وان يصر صنفها اليه
 فرفها على حسب ما يراه ويظهر سهام الباقي من سهم المصالح او من يملك مال الصدقة
 ه والغنى الذي يخرج من معه اخذ الصدقة ان يكون فادرا على كفايته وكفاية من يملكه
 كفايته على الدوام وان كان كقيا بضعه وكانت صنعة تزد عليه كفايته
 كفايته من يملكه نفقته حرمت عليه وان كانت لا تزد عليه جلت ذلك فكذا
 حكم العقارة وان كان من اهل الضايع احتاج ان يكون معه بضاعة تزد عليه قدر

كرو حيا واما النفقة فانه يجوز ان يعطيا وان لم تكن واجبة عليه والعصيان لا يمنع
 من النفقة فاما اذا اراد ان يعطيا من عرسهم الفقرا فلا يتصور ان يكون عاملة لان المرأة لا تكون
 عاملة ولا مولقة ولا عازية ويتصور مدانته يجوز ان يعطيا من عرسهم الزنايا لانه لا يلزمه
 ان يفك عنها الدين وكذلك ان كانت غارمة جاز ان يعطيا ما نفقضي دينها وان كان من اهل السبل
 فقد ذكرنا حكمها واد اكانت المراه غنية وروحها فقير جاز ان يدفع اليه ركنها
 بسهم الفقير هي الصدقة المفروضة محرمة على النبي واله وهم ولدها سم ولا حرم على من يملكه
 اسم من المطلبين وعسرهم ولا يوجد لها شئ الا من ولد ابى طالب العلوي والعقبين والجمع بينهما ومن
 ولد العباس بن عبد المطلب ومن اولاد الجار بن عبد المطلب ويؤخذ من اولاد ابى لهب ايضا
 فاما صدقة التطوع فانها لا تحرم عليهم ولا تحرم الصدقة الواجبة من عسرهم على بعض اهلهم كرم
 صدقة فقيرهم عليهم فاما الصدقة على موالهم فلا تحرم على حال هذا في حال عسرهم من الاجناس واما
 اذا ميعوا من الخس فانه لخل لهم ركة الاموال الواجبة واد اجمع استحقوا احد سائر
 بكل واحد منهما الصدقة مثل ان يكون فقيرا او فقيرا او فقيرا او فقيرا او فقيرا او فقيرا او فقيرا او فقيرا
 سبيلين وخوفا على سبيل واحد ولا مانع يمنع منه واد اكان الرجل من اهل البيت
 في النجور فاد ان يصير من اهل الصدقات يغري اذا استقط وياخذ سهمها منها كان له ذلك وان
 كان من اهل الصدقات فاد ان يصير من اهل التي كان له ذلك ايضا واد اجمع اهل السهام
 فان كانت الصدقة مما يقسم ويخزى كالدرهم والدينار والغلات او صل الى كل واحد
 سهم قدر ما يراه الامام او رب المال او الساعي ولا يعطى فقير اقل مما يجب في نصاب وهو
 اول ما يجب في نصاب الدينار نصف دينار وبعد ذلك عشرة دنانير ومن الدرهم ما يجب
 في مائة خمسة دراهم وبعد ذلك درهم درهم واحد في كل درهم وخوفا الزيادة على
 ذلك ويركة الدينار والدرهم حصصها اهل الفقر والمسكينة الذين يتدلون وسلون
 وصدقة الهاشي تحصر بها اهل العفا والمجملين الذين لا يتدلون ولا يسلون وخوفا لسر
 من جماعة في صدقة المواسي وان اعطى ما يجب في كل نصاب كان ايضا حائرا واد اعطى جماعة
 من المواسي فان شئوا واد خجوا واد خجوا واد خجوا واد خجوا واد خجوا واد خجوا واد خجوا واد خجوا
 المال ان يعطيا قيمته ما يحسب عليه كان ذلك حائرا فاما الامام والساعي ولا يجوز ان يسرع ذلك
 ونفقته على اهل السهام لانه لا دليل عليه وان ظن له ذلك من حيث كان حيا كما عليهم

وناظر لهم كان قويا واد دفع الامام الصدقة الواجبة الى من طهره الفقر فان كان
 غنيا في تلك الحال فلا ضمان عليه لانه امين وماتعدى ولا طريق له الى الباطن فان كانت
 باقية استرجعت سوا كان الامام شرط حال الدفع انها صدقة واجبة او لم شرط
 وان كانت نالفة رجع عليه بعينها فان كان موسرا جذا واد دفعها الى مسكين اخر وان لم
 يكن موسرا او كان قد مات فقد تلف المال من المتساكين ولا ضمان على الامام لانه امين واد
 تولى الرجل اخراج صدقة بنفسه فدفعها الى من طهره الفقر ثم رآه غني فلا ضمان عليه ايضا
 لانه لا دليل عليه فان كان شرط حال الدفع ايضا صدقة واجبة استرجعت سوا كانت
 باقية او نالفة فان لم يقدر على استرجاعها فقد تلف من مال المتساكين وقبل ان يتلف من ماله
 لانه كان يمكنه استيفاء الفرض عن نفسه بدفعها الى الامام والا والى من واما ما رجع عنها
 مطلقا ولم شرط انها صدقة واجبة فليس له الاسترجاع لان دفعه بحمل الوجوب والتطوع
 فاما ما رجع عنها شرط له الرجوع واد دفعها الى من طهره الاسلام ثم رآه كان كما هو الاول
 طهره الحرية ثم رآه عبدا او الى من طهره العدالة ثم رآه كان فاسقا او ابا من ذوى
 الفري كان الحكم فيه مثل ما قلناه في المسئلة الاولى ومتى لم يأت السعاة او يتحون في
 وقت لا يكون فيما مام على رب المال ان يتولى فقرتها بنفسه ولا يدفعها الى سلطان الخور
 فان اخرج رب المال الركة ثم جالس الساعي وادعى رب المال اليه اخراجها صدقة الساعي
 ليس عليه تسليم واحدة ولا مستحبة واهل السهام لا يستحقون شيئا من مال الصدقة الا بعد
 القسمة لانه لا يتعثر مستحقهم سوا كانوا كثيرين في بلاد كثيرة او قليلين في بلاد صغيرة
 ومتى مات واحد منهم لم يشترط حقه الى ورثته لا يملكه لم يتعثر ولا يورث المال الا ما مام الخور
 بها فوما دور قوم وتعمل الى بلاد اخر بشرط الصمان ويلمع لو الى الصدقة ارسيم كل واحد
 منها من مال الصدقة وبقرها وغنمها لاروى ان سائر رسول الله صلى الله عليه واله يسير اهل مكة
 ولا يها اذا قسمت تمر من غيرها في المراع والشرب ويلمع ان يشربا في اقوى موضع واقبله
 واعجراه من الشعر لئلا يضر الوشم بالحيوان وتطهر السهم فالأول الفقير توسم في الخاذها
 والعنم في اصولها وكونهم الاكل والنهار كبر من يسير العنم لانها اضعف وتكن
 في السهم اذ اكل من الصدقة صدقة او نكوه وان كان للحرية جربة او صغار وتكن لله فامه
 تبركنا باسم الله تعالى في فصل في ذكر قسمة الاجناس وقد ذكرنا

في كتاب الزكوة ما يحب فيه الجسر وما لا يحب وغير ذلك من الان كيفية قسمته الخمس اذا
 اخذه الامام يعني ان يقسمه سنة اقسام ستم لله وسهم لرسوله وسهم لذى القربى وهذه
 الثلثة الاقسام للامام القابض مقام النبي عليه السلام نصيبه فيما يشاء من نفقته ونفقة عياله
 وما يلزمه من تحمل الاثقال وموخر غيره وسهم لبيتاى المحمد وسهم لمساكينهم وسهم لينا
 سبلهم ولغيرهم من سائر الاصناف سى على حال وعلى الامام ان يقسم هذه السهام بينهم
 على قدر كفايتهم وموتهم في السنة على الاثصاد ولا تخفى بقايتهم بذلك وشرهونك
 يعطى جميعهم على ما ذكرناه من قدر كفايتهم ونسوي قدر الذكر والانسى فان فضله سى
 كان له حصة وان نقص كان عليه ان يتم من حصة خاصة والبيتاى واما السبل فيهم مع
 الفقر والعلى لان الظاهر لنا ولهم ومسيح هو المحسن لهم الذين قد منادى كرههم من غير علمهم
 الزكوة الواجبة ذكر اكان او انتى ومن كانت امه هاشمية وابوه عاميا لا يستحق سى
 ومن كان ابوه هاشميا وامه عامية كان له خمس وكذلك من ولد من هاشميين ومن حله المحسن
 حرم عليه الصدقة ومن حلت له الصدقة حرم عليه المحسن ولا يستحق سوا المطلب وسر عبد
 شيا من المحسن ولا يحرم عليهم الصدقة ويمنع ان يهرق المحسن في الاولاد او الاولاد ولا
 تخفى تلك الاقرب فالاقرب لان الاسم لها والجميع وليس ذلك على وجه المراتب ولا
 يفضل ذكر على اى من حيث كان ذكر لان البرقة انما هي على قدر حاجتهم الى ذلك وذلك
 لاختلاف حسب احوالهم وتعطى الصغير منهم والكبير لتساو الاسم لهم والظاهر يقتضى
 انه يفرق في جميع مراتب الاسم ويولد المحسن كان او في غيره من الاولاد قريبا او بعيدا
 الا ان ذلك يشق والاولى ان يقول المحسن من حقت البلد الذى فيه المحسن ولا يحمل الى غيره مع عدم
 مسحقه ولو ان انسانا حمل ذلك الى بلد اخر ووصل الى مسحقه لم يكن عليه من الا انه
 يكون ضامنا ان يهلك مثل الزكوة فعلى هذا اذا غنم من الروم قسم للمحسن على من كان سلك
 الشام واذا غنم في بلاد الهند والترك لم يحمل الى بلاد الشام بل يفرق في بلاد خراسان والى
 ان يعطى الامم كان مومنا او كافرا فمكون عبد لا مريض فان فرق في الفساو لم يكن
 عليه ضمان لان الظاهر لنا ولهم ومنى فرق في الحاضر ومن فضل منه سى جاز حمله الى البلد
 الذى يفرق منه اعطى هذا التدرج الاقرب فالاقرب ومنى حقت البلد اصناف بل على الاخص
 بها قوم دون غيرهم يفرق في جميعهم وان لم يفرق في ذلك البلد الاقرب منه جاز ان يفرق

فيهم ولا يستر غيرهم ولا يحمل الى بلد اخره فصلا ذكر الانهال ومن
 مسحقها الانهال هو كل ارض خربة باذا اهلها وكل ارض لم يوحده عليها قبل ولا رباب او
 اسلمها اهلها طوعا بعرف قال وروى من الجبال وبطون الاخ ودينه والاحبار والارض من الهواد الى
 لان باب لها وضوا في الملوك وقطاعهم الى ابراهيم لاهلى وجه الغصب وميراث ميراث
 وارت له وله من العنابر قبل ان يقسم الجارية الحسناء والفرس الفارة والنوت للرفع وما شئت
 منها لا نظير له من فوق او مناع فاد اقل يومه ما لم يجرى بغير ادخال امام فمما كان العنمة
 للامام خاصة دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للنبي صلى الله عليه واله خاصة وهي
 لمقام مقامه من الامة في كل عصر ولا يجوز التصرف في سى من ذلك الاما دة من صرف
 سى من ذلك بغير اذنه كان خاصا وما حصل فيه من الفوائد والتما كان للامام دون غيره
 ومتى تصرف في سى من ذلك بامر الامام وباجته او بضمائه كان عليه ان يردى ما حصل له من الامام
 عليه من صرف او ملت والباقى له هذا اذا كان في حال ظهور الامام وانسأط بده فاما في حال
 الغيبة فقد رخصوا السبعين ان تصرف في حقوقهم فيما يعلون لا خاص وعرفا مما لا بد
 له من المناكح والمساكن والمساكن فاما ما عدا ذلك فلا يجوز التصرف فيه على حال وما سحر
 من الاجناس في الكون والمعادين وغيرهما في حال الغيبة وهذا حمله اقوال السبعة في ذلك
 وليس فيهما نص يعين بها ان يصحهما جاز في حال الاستئذان بحرى ما اتفق لنا من المناكح والمتاجر
 وهذا يجوز العمل عليه لانه صبرا الاحتياط وتصرف في مال الغير بغير اذنه قاطع وقال قوم انه
 يجب حفظه ما دام الانسان حيا فاذا حضرته الوفاة وصي به الى من يتوبه من احواله لم يكن
 الى صاحب الامر اذا ظهر او توصى كما وصى اليه الى ان يصل صاحب الامر وقال قوم يجب
 دفنه لان الارضين يخرج كنوزها عند قيام القائم وقال قوم يجب ان يقسم الخمس سنة لاسم
 عليه اقسام للامام يدعى او يودع من ثوبت امانته والى عليه اقسام الاخرى وعلى اقسام العبد
 ومساكينهم وابنا سبلهم لانهم المستحقون لها وهم ظاهرون وعلى هذا الجواب ان يكون العمل
 لان مسحقها ظاهروا انما المتولى لقيضها وتفرقها لسطر ظاهروا فهو مثل الزكوة في انه يجوز
 تفرقها وان كان الذي تجب الصدقات لسطر ظاهروا ان عمل عامل على واصر من القسمين
 الاولين من اهل البيت لم يكن له باس فاما القول الاول فلا يجوز العمل على حال
 كتاب الصوم

نص في ذكر حقيقة الصوم وسرايا وجوبه في الصوم في اللغة هو الا
 مساك والكف يقال صام المال اذا سكر وصام النهار اذا قام في وقت الظهيرة وهو استد
 الا وفاب جراحة وفي التشرع هو امساك مخصوص على وجه مخصوص في زمان مخصوص
 من هو على صفة مخصوصه ومن شرط انعقاده النية المقارنة فعلا او حكما لانه لو لم ينو
 وامساك عن جميع ذلك لم يكن صائما وقولنا امساك مخصوص ارادنا الامساك عن الهطالات
 التي سبقت ذكرها وارادنا على وجه مخصوص العبد والسيار لانه لو تناول جميع ذلك لم يمسك
 لم يطل صومه وقولنا في زمان مخصوص ارادنا النهار والليل فان الامساك عن جميع ذلك
 ليجل لا يسمى صوما وقولنا من هو على صفات مخصوصة ارادنا به من كان مسلما لا كافرا
 لو امسك عن جميع ذلك لم يكن صائما وارادنا به ايضا لا تكون حائلا لانها لا تصح منها
 الصوم وكذلك لا يكون صائما في شهر او فصلا لان المسافر لا ينعقد صومه
 الفرض ولا يكون حائلا لان الحب لا ينعقد صومه مع التمك من الغسل وقولنا من شرطه
 النية له فعلا او حكما معناه ان يفعل النية في الوقت الذي يجب فعلها فيه وحكما ان يكون
 متمسكا عن جميع ذلك وان لم يفعل النية كالتايم طول شهر رمضان المعظم عليه فانه
 لانه لهما ومع ذلك يجمع صومهما وكذلك من امسكه غيره عن جميع ما يجب امساكه
 يكون في حكم الصائم ارادنا في اوله ان يكون في الحقيقة متمسكا لانه لا يمكن مباذون
 شرط وجوبه كمال العقل والاطاقة والبلوغ وليس الاسلام شرط في الوجوب لان الكافر
 عتدا لم يجب عليه العبادات الشرعية وان لم يكن مسلما الا انه لا يلزمه القضاء في اسلامه لان
 القضاء فرض تارة من شرطه الاسلام واما التردد عن الاسلام اذا رجع فانه يلزمه قضاء
 الصوم وجميع ما فاته من العبادات في حال ارتداده لانه كان يحكم الاسلام لا لزامه
 له او لا فلا بد من ذلك وجب عليه القضاء فاما ان يتدبر عادا الى الاسلام قبل ان يعلم بانقطره
 فلا يطل صومه بالارتداد لانه لا دليل عليه واما كمال العقل فانه شرط في وجوبه عليه
 لان من ليس كذلك لا يكون مكلفا من المجانب والبله ولا فرق بين ان يكون كمال العقل في الاصل
 او بين ان عقله فيما بعد في التكليف بل وعينه اللهم الا ان ينزع عقله بفعل يعله على وجه
 ينعني زواله فنجزي العادة فانه اذا كان كذلك لم يلزمه قضاء جميع ما يقوته في تلك الاحوال
 وذلك مثل السكران وغيره فانه يلزمه قضا ما فاته من العبادات كلها وان كان في حياته

قال معها عقله على وجه لا يعود بان يصبر محض فانه لا يلزمه قضا ما يقوته
 في تلك الاحوال ولما اراد ان عقله يفعل الله مثل الاعمال والحق وغير ذلك فانه لا يلزمه
 قضا ما يقوته في تلك الاحوال فعلى هذا اذا دخل عليه شهر رمضان وهو مخملي عليه او مجنون
 او نائم ونقي كذلك يوما او اياما كثيرة افاق في بعض ما اوله يقول يلزمه قضا ما يقوته ولما
 اراد ان عقله يتقوا من به الا ما افطره او طرح في طريقه على وجه المداواة له فانه يلزمه
 حيدا لقضائه لان ذلك الحية ومنفعته وسوا افاق في بعض ما اوله يقول يلزمه قضا ما يقوته
 فيه واما البلوغ فهو شرط وجوب العبادات الشرعية وجده هو الاختلاف في الرجال
 والحضرة النساء والابنات او الاستعانة بذكر كقولهم خمس عشرة سنة والبراه تبلغ عشر
 سنين فاما قبل ذلك فاما مسكت اخذه به على وجه التميز والتعلم وسكت اخذه
 بذلك اذا اطاقه وحيد لك يتبع سنين فصاعدا وذلك لحسب حاله في اطاقه
 فصل في ذكر علامة شهر رمضان وفي الصوم والافطار علامته
 شهر رمضان ونية الهلال او قمار البينة برويته فان اراد ان يمسك شهر رمضان وكفاه
 وجب عليه الصوم متواراه معه غيره او لم يره وادار ان يمسك في كل سوال او طر مسرا او غيره
 او لم يره فان اقام بذلك الشهادة فرددت لم يسقط فرضه فان افطره وجب عليه القضاء
 والكفارة ومقوله لم يره وراى في البلد روية مساعة وجب ايضا الصوم فان كان في السما
 علة من غير او قمار او غير وشهد عدلان مسلمان في رؤيته وجب ايضا الصوم وان لم يمسك
 هناك علق لم يقبل الا شهادة الشمامسة خمسين رجلا ومضى كالم في السماء على ولده
 البلد اصلا وسهدهم من خارج البلد فسان عدلان قبل قولهما وجب الصوم وان لم يمسك
 على غير انهم لم يروه لم يقبل من خارج البلد الا شهادة الشمامسة خمسين رجلا ولا قبل
 شهادة النساء في الهلال الا مع الرجال ولا على الاصل فان اخبر من النساء جماعة بوجوب
 العلم بروية الهلال او جماعة لا كفار كذلك وجب العلم له لمكان العلم ورواية
 هكذا الحكم فمركب من شهادة النساء والصبيان ولا يجوز العمل في الصوم العبد لا على
 الحدود ولا على غيره وقدرت روايات بانه اذا تحقق في العام لما مضى غير خمسة
 ايام وصام يوم الخامس او كقوله لا انجب عدتة وجمسون يوما وصام يوم الستين
 وذلك محمول على انه لصوم ذلك عليه معيار انية طهارا فاما بانه من رمضان فلا يجوز

حال ومي غم الهلال بعد من سعيان بلير يوما ونصوم بعده نفسه رمضان فان غم الهلال سعيان
 غدا رجب ايضا بلير يوما ونصام فان راي بعد ذلك هلال سوال الله سبع وعشرين يوما ولو ابط
 لال الشهر لا يكون اقل من سبعة وعشرين يوما ولا يكثر من ثمانية وعشرين يوما واحدا لان اليوم
 الواحد من شهر رمضان عليه ليس عليه دليل متى غممت السهور كلها عدد هلال ليس فان
 مصمت السنة كلها ولم تحق فيها هلال شهر واحد وفي احكامنا من قال انه بعد السهور كلها
 ليس وجور عندي ان يعمل على هذه الرواية التي وردت بانه بعد من السنة الهامية خمسة
 ايام ونصوم يوم الخامس لان من المعلوم انه لا يكون الشهر كله تاما واما اذا راي الهلال
 وقد تظلم او راي ظل الراس فيه او غاب بعد السقوط فجميع ذلك لا اعتبار به ولا العمل
 بالرواية لان ذلك يختلف بحسب اختلاف الطالع والعمود ومن لم يزل الهلال في البلد
 ورأي خارج البلد على ما سناه وحسب العمل اذ ان كان البلد الذي راي فيها متقاربة بحيث لو
 لاتفق كاست السمتا متجهة والموانع من رايه في ذلك البلد ايضا خروضا ونقارا فمثل
 بغداد واسط والكوفة وتكريت وموصل واما اذا بعدت البلاد من بغداد وخراسان
 وبغداد ومصر فان كل بلد حكم نفسه ولا يجب على اهل البلد العمل بما رايه اهل البلد اخر
 ومتى راي الهلال قبل الروا او بعده فهو ليلة المسيلة دور الهاضي وصوم يوم الشك
 ارضامه ثلثه سعيان يوما رايه من رمضان فقد اخرج عنه وان ضامه ثلثه رمضان فخر واحد
 او ايامه اجماله ايضا لانه يوم من رمضان فاما مع عدم ذلك فلا تحريم لانه فلهي عزمه
 على هذا الوجه والهي يدعي على فساد المني عنه ومتى بعد سعيان بلير يوما ونصام بعده
 ثم قامت الليلة بانه راي الهلال قبله يوم قصي يوما بدله وليس عليه شيء ومن كان اسيرا او
 محبوسا بحيث لا يعلم شهر رمضان فليتوخ شهر ابل صمه ثلثه القرية فان وافق شهر
 بعد اجماله وان وافق بعده كان قضا وان كان قبله لم يحرمه وعليه القضا والوقت الذي
 فيه الامساك عن الطعام والشراب هو طلوع الفجر الباقي الذي يجب عنده الصلوة فان
 طلع الفجر وفيه طعام او شراب لفظه ونه صومه واما الجماع فانه مباح الى ان يمشي
 مقدان علة فامكنه الاعتسال بعده فاذا جامع بعد ذلك فبفساد صومه وكان عليه
 القضا والكفارة ووقت الافطار سقوط القرص وعلامه روال الجمرة من اجماله السرى
 وهو الذي يجب عنده صلوة المغرب ومي استنبه الى الجواب وحسب ان يستظهرت

ان يفرج حول الليل ومتى كان بحيث يرى الافاق وغامت الشمس عن الابصار ورأي صوما
 على بعض الحال من بعيد او بجال مثل منارة شديدة في احكامنا من قال يجوز له الافطار
 والا حوط عندي ان لا يفرج حتى يغيب عن الابصار في كل ما شاهد فانه يدور معه ما هو
 مع ومي نيك في الحجر وكل راي على نيكه فلا قضا عليه وان علم فيما بعد انه كان طالع اعطه
 القضا ومتى طرأ به في وقت الى الحجر جامع وطلع الفجر وهو جامع تزع واعتسل وقد صح
 صومه لانه لم يتعمد ذلك والافضل ان يقدم الصلوة على الافطار لان يكون من لا يصبر
 عليه او يكون هناك من ينظره من الصائم فعند ذلك يقدم الافطار فاذا فرغ من الافطار
 والشكر ربه فضل كثير ولو بشره من ماه فصلا في ذكر ما يستحب
 عنه الصائم ما يستحب عنه الصائم على صبر من واجب وبذلك قالوا حب على صبر
 فعله نفسه والاخر لا نفسه والذي يفسده على صبر من احدهما يصادف ما يتغير
 مثل شهر رمضان وصوم يدر معين يوم ايام والاخر يصادف ما لا يعبر صومه
 ما عدا هذا من النوعين من انواع الصوم فما يصادف شهر رمضان والنذر المعبر على صبر
 بوجوب القضا والكفارة والاخر بوجوب القضا والكفارة فما بوجوب القضا والكفارة
 فمتعة اسباب الكل ما يكونه اكله سوا كان مطعوما معناه امثل الحنظل والتمر وغير ذلك
 اوله يكون معناه امثل التراب والحجر والجمرة والحصى والخرف والبرد وغير ذلك والسر
 جميع ما يكون به سارا سوا كان معناه امثل الماء والاشربة المعطاة او لم يكن معناه
 مثل ما السجود والهواكه وما الورود وغير ذلك والجماع في الفرج انزل اوله سوا كان
 قبله او دبره فخرج امرأه او غلام او مته او بهيمة وعلى كل حال على الظاهر من المذهب وقا
 روي ان الوطى الذي لا يوجب نقص الصوم الا اذا انزل معه وان المعصية لا ينقص صومه
 حال الا حوط الاول وانزل الماء الدافق على كل حال عامدا مباشرة وغير ذلك
 انواع ما يوجب الانزال والكذب على الله وعلى رسوله والامنة عامدا وفي احكامنا
 من قال ان ذلك لا يفسد الصوم وانما ينقصه والامر بما سن في الماء على اظهر الروايات وفي احكامنا
 من قال انه لا يفسد الصوم وانما ينقصه الى الخلق من غير عمد امثل عيال الدقوع وعيال النقص
 وما جرى مجراه على ما تضمنه الروايات وفي احكامنا من قال ان ذلك لا يوجب الكفارة و
 انما يوجب القضا والنهائم على الحباية متعمدا حتى يطلع الفجر من غير ضرورة الى

هذا لم يعلم ان العرق قد قرب فان غلب في ظنه ذلك او علم وجب عليه القضاء والكفارة اذا جامع
 لانه حرم عليه الاقدام عليه اذ المزني ومقدار ما اذا فرغ تمكرا لاغتساله ومتى تكررت منه
 ما نوجب الكفارة فلا يحلوا ان يتكرر ذلك في يومين او ايام من شهر رمضان واجدا وتكرر
 في رمضان مع غير ذلك او تكررت منه قبل التكفير عن الاول او بعده ولا خلاف ان التكرار في رمضان
 نوجب الكفارة سواء كثر عن الاول او لم يتكرر واما اذا تكرر في يومين في رمضان واحد
 نفسه بخلاف ولا خلاف من الفرقه ان ذلك يوجب تكرار الكفارة سواء كثر عن الاول
 او لم يتكرر واما اذا تكرر ذلك في يوم واحد فليس لا محابا فيه نص معين والذي يقتضيه
 مذهبا انه لا يتكرر عليه الكفارة لانه لا دلالة على ذلك والاصل ثبوت الذمة وفيها
 من قال كثر عن الاول فعليه كفارة وان لم يتكرر كثر فالحال تجزئه واما قاله قياسا وذلك
 لا يجوز عندنا وفيه امتحاننا من قال يوجب تكرار الكفارة عليه على كل حال ورجع الى عموم
 الاحبار والاولا حوطهم فاما فعلمنا نوجب عليه الكفارة في اول النهار ثم سافر او مرض
 بطله الا فطار او حاصت المرأة قال الكفارة لا تسقط عنه حاله ومرضه او اهلها او
 شهاده فردت سعادته وجب عليه الصوم فان افطر فيه كان عليه الفضا والكفارة
 ومرضه فقامت عليه السنة فافطر في رمضان من غير عذر سئل هل عليه في ذلك جرح فان
 قال وجب قلبه وان قال نعم عزه الامام بتعليق العقوبة فان فعل ذلك مرات وعثر
 في نعتن كان عليه الفتل ومرضه جامع وجهه في شهر رمضان وكانت هي ضامة ايضا
 فطاوعته له كان عليها ايضا الكفارة مثل ما عليه فان كثرها على الجماع كانت عليه كفارة
 واحدة عنه والآخرى عنها وقد روي انه يضرب اذا اكرهها خمس سوطا واذا
 ضرب كل واحد خمسة وعشرين سوطا وان اكرهه اجنبية على التجوز بها السك
 مجابا فيه نص والذي يقتضيه الاصل ان عليه كفارة واحدة لا رجلاها على الزوجية قياسا
 به فاما على ما روي من ان من افطر كان عليه الجمع من ثلث كفارات فوجب على هذا لكفارات
 واد اوجبت عليه الكفارة فجمع عن الثلث التي ذكرناها فقد روي انه لصوم عايد عسر
 يوما وكذلك كل من وجب عليه الصوم شهرين متتابعين بصوم مثل ذلك فان عجز عن ذلك
 استعفى الله ولا يعود واد اوجب على الرجل والمرأة كفارة فاعتقوا لهما واطعم
 الاخر او صام كان جائزا ولا يلزم الرجل ان يحمل عن المرأة ما كتب عليها واما يلزمه ما اكرهها

ان كان

فان
 فلو اننا
 علمنا ان
 كان
 فلو اننا
 علمنا ان
 كان

عليه فقط وما عداه فعلمنا في مالها من ومن حنت عليه كفارة فسرع عليه انسانا اذا جازا
 في ذكر السنة وسائر احكامها في الصوم والصوم على صير من
 ومسوقا لم يروى على صير من متعبر وغيره من المتعبر على صير من متعبر من
 نصه والمتعبر من ما على صير من احدهما لا يمكن ان يقع فيه غير ذلك الصوم والسرع
 على ما هو عليه والاخر متعبر فيه او كان يمكن الا في الصوم شهر رمضان فانه لا يمكن ان يقع
 فيه غير شهر رمضان اذ اكان فيهما في بلد فاما اذا كان مسافرا مسافرا مخصوصا جازا ان
 يقع فيه غيره على ما ينسب فاما ان كان حاضرا فلا يمكن ذلك فيه وما هذه الحالة لا تحتاج
 انعقادها الى ثبوت التعيين ويكفي فيه ثبوت القرينة ومعنى ثبوت القرينة ان يولى له صام فقط
 من هربا الى الله تعالى مع ثبوت التعيين ان يولى له صام شهر رمضان فان جمع بينهما كان الفضل
 وان اقصى على ثبوت القرينة اجزائه ونبه القرينة افضل ان يكون مقارنه ومجملها ليلة الشهر من
 اولها الى آخرها اي وقت فعلها الجزاءه ستوانا بعدد ما اوله من تجزئه ان يولى له شهر
 الصيام الشهر كله وان جدد ما كل ليلة كان افضل ونبه القرينة يجوز ان يكون متقدمة
 فاذا كان من ثبوت الصوم السهر اذ احضره دخل عليه الشهر وان لم تجدد هالته وبقية
 او يوما واعيا كان صومه ما ضا محجا فان كان اكره فلا يقرب خبرها ومن يولى يوم
 شهر رمضان البذر والقضاء وغير ذلك او فلا فانه يقع عن شهر رمضان من غيره فان كان
 تلكا فصام بنية النفل الجزاءه وان صام بنية الفرض روى محابا انه لا تجزئه وان صام بنية
 الفرض ان كان فرضا ونبه النفل ان كان بنية تجزئه ومنى يا حرت به الفرض عن طلوع
 المحر لسهوا وعدم علمه بانه من رمضان فحددت قبل الزوال كان محجا ويكون ضاميا
 من الزوال الي اخره وهكذا ان جدد سنة الصوم في انواع الفرض والنفل قبل الزوال كان
 محجا ومنى فانه السنة الى بعد الزوال في شهر رمضان جدد السنة وكان عليه الفضا
 اذا اصبح بنية الا فطار مع عدم علمه بانه من الشهر فاما ان صام بنية النفل والنطق فانه
 تجزئه على كل حال ومنى نوى الا فطار مع العلم بانه من الشهر جدد السنة فما بعد
 لم ينعقد صومه على حاله وكان عليه القضاء واما اذا كان مسافرا مسافرا نوجب الفضا
 فان صام بنية رمضان لم تجزئه واذا صام بنية النطق كان جائزا وان كان عليه صوم بنية
 معين وافق ذلك شهر رمضان فصام عن البذر وهو حاضر ووقع عن رمضان ولا يلزمه القضاء

في شهر
 ٢١٦

١٠٧
١ لمكان النذر وان كان مسافرا وقع عن النذر وكان عليه القضا لم يصان فذلك الحكم اجماع
٢ وهو خاص بربه صوم واحد عليه غير رمضان وقع عن رمضان ولم يحركه عما نواه وان كان
٣ مسافرا وقع عما نواه على الرواية التي روت انه لا يصام في السفر واجب فانه لا يصح هذا
٤ الصوم كماله واما الضرب الاخر من الصوم المتغير فهو ان يكون نذرا في صوم يوم ما
٥ بعينه فهذا يحتاج الى نية التعبد بنية القرينة معا ومتى الى نية القرينة لم يحركه عن نية التعبد
٦ وان الى نية التعبد اجراه عن نية القرينة لانه نية التعبد لا تنفك من القرينة وهذه النية لا حور
٧ ان تكون مقدمة بل وقتها ليلة اليوم الذي يند صومه من العبد من اول الليل الى طلوع الفجر
٨ التالي وقت جابها كان جابرا فان كانت جارية قبلها الى الزوال فاذا زالت فقد قاربت
٩ النية واما المتغير بصفة فهو ما يحب بالنذر وما يقول في قوله على ان الصوم
١٠ يوما او اياما فان هذا القسم مع باقي الاصنام من المفروض في المستوف فلا يفرقها من نية التعبد
١١ والقرينة ولا تخفى نية القرينة عن نية التعبد وخرى نية التعبد عن نية القرينة لانها لا تنفك
١٢ عن القرينة على ما قلناه من وجوب تحديد هذه النية الى بعد الزوال ايضا وحملها ليلة الصوم
١٣ ومتى قات الى بعد الزوال بعد قات وقتها الا في النوافل خاصة فانه روي في بعض الروايات
١٤ جواز تحديد بعد الزوال وتحققها انه حور تحديد بها الى ان يلقى من النهار فذلك ما ينبغي
١٥ زمان بعد ما يمكن ان يكون صوما فاما اذا كان انتهاء النية مع انتهاء النهار فلا يصوم
١٦ على حاله واد احدث نية الا في حاله في حال النهار وكان قد عقد الصوم في اوله فانه لا يصوم
١٧ مفطر حتى يتبين ما يخطر وكذلك ان كره الامتناع من الاسبا المحصورة لانه لا دليل
١٨ على ذلك من والنية وان كانت ارادة لانه لا يكون النية فاما متعلق في الصوم بالبركات
١٩ فوطيل النفس وفقرها على الامتناع بخبر الحروف من عقاب الله وعند ذلك لا يفعل كل الهمة
٢٠ لحدوث هذه الاسبا فيكون متعلقة على هذا الوجه ولا تنافي في الاصول مع النص في ذلك
٢١ فتح ذلك منه وكان هو ما سر عباد فصلا في ذكر اقسام الصوم
٢٢ الصوم ينقسم خمسة اقسام مفروضة ومسبوبة وفتح وصوم اذ في صوم ما يجب به ما لا
٢٣ على من مطاوع عن سبب واجب عند سبب فالمتطوع عن سبب في صوم شهر رمضان
٢٤ وسرايط وخوته سنة خمسة مستكره من اشياء النساء وواحد كسر النساء فالتحريم
٢٥ اللوع وكمال العفوان والهمة والاقامة ومن حكمه من المسافرين وما كسر النساء

٢٨٧
١ فلوها طاهر وهذه شروط وجوب الادب واما صحتها الا اذا هذه شروطها ايضا مع
٢ الاسلام واما القضا فلو حوته ثلث شروط الاسلام والبلوغ وكمال العقل والنسب
٣ والرجال والواجب عند سبب على من احدهما ما كان سببه نذر طارئا او معصية والآخر
٤ ما لم يكن كذلك فالاول سنة اقسام صوم كفارة الطهار وصوم كفارة من افطر يوما
٥ من شهر رمضان من عمدا او صوم قضاء من افطر يوما بقضيه من رمضان بعد الزوال او صوم كفارة
٦ الفلح وصوم جزا الصبيح وصوم كفارة اليمين في الصبر الاخر خمسة اقسام قضا
٧ ما فات من شهر رمضان بعد من من صام او سفلر وصوم النذر وصوم كفارة اذى جوارح
٨ وصوم من المصونة وصوم الاعتكاف وهو ينقسم هذه الواجبات اقسام فاصوب وخير
٩ ومن ثب في المصونة اربعة اقسام صوم شهر رمضان وقضا ما يهوب من رمضان في صوم النذر
١٠ وصوم الاعتكاف هو والمخير اربعة صوم كفارة اذى جوارح وهو وصوم كفارة
١١ من افطر يوما من شهر رمضان من عمدا على خلاف فيه من الطائفة هو وصوم كفارة من افطر
١٢ يوما من رمضان بعد الزوال من عمدا العسر عذر وهو عليه ايام وصوم جزا الصبيح
١٣ والمزب اربعة صوم كفارة اليمين وصوم كفارة الخطا وصوم كفارة الطهار
١٤ وصوم دم الهدي في سبب كسبه النحر في ذلك فيما عدا في ابوابه ليس الله به ينقسم
١٥ الصوم الواحد قسمين اخر من احدهما متعلق بافطاره من عمدا من غير ضرورة وقضا وكفارة
١٦ والاخر لا متعلق بذلك في الاخر اربعة اجناس صوم شهر رمضان وصوم من يد العبد
١٧ يوما واما من وصوم قضاء شهر رمضان او افطر بعد الزوال وصوم الاعتكاف وما
١٨ لا متعلق بافطاره كفارة فلهما عدا هذه الاربعة اجناس من الصوم الواحد وهي
١٩ على ما قلناه وينقسم هذا الواجب قسمين اخر من احدهما نراعي فيه المتاع والاخر
٢٠ لا نراعي فيه ذلك فالاول على من احدهما متى افطر في حاله في حاله في الاخر يستأنف
٢١ على كل حاله فالاول سنة موامع من وجب عليه صوم شهر رمضان من سبب ما في دل الخطا
٢٢ او الطهار او افطار يوما من شهر رمضان او نذر معين صوم او وجب عليه صوم شهر
٢٣ من سبب نذر غير معين متى صادف الافطار في الشهر الاول او قبل اربعة من النيات
٢٤ صام من غير عذر من من او حصر استأنف وان كان افطاره بعد ان صام من الباقي ولو يوما
٢٥ واحدا او كان افطاره من الشهر الاول لم يصر في حاله في حاله في ذلك من افطر

يوم في شهر رمضان مساعيا أو فحسب عليه ذلك في كفارة قتل الخطأ أو انظر لغيره
 مما لو كان قبل ان يصوم خمسة عشر يوما من غير عدد من من اراد حجب استئناف وان كان بعد
 ان صام خمسة عشر يوما او كان افطاره قبل ذلك لم يرد او حجب في كل حال وصوم يوم
 التمتع ان صام يومين ثم افطرت في ان صام يوما ثم افطرا عاده وما نوجب الاستئناف
 على كل حال ثلثة صوم كفارة المهر وصوم الاعتكاف وصوم كفارة من افطر يوما
 بقضيه من شهر رمضان بعد الزوال وما لا تراعي فيه السابغ اربعة مواضع السبعة ايام في
 التمتع وصوم البذلاد المشرط السابغ لقاومعني وصوم جزا الصيد وصوم فطاهر
 رمضان لم افطر بعد زوال كان السابغ فيه افضل فان اراد الفضل فليصم ستة ايام او خمسة ايام
 بعانت ثم تفرق الباقي ومن وجب عليه من هذه الانواع فلا تصمه في شهر ولا في يوم العيد
 ولا في ايام السرقة ان كان في غير من الامصار حار ان يصوم ايام السرقة و
 لا يصوم المراه ايام حجبها فان وافق الصوم احد هذه الاوقات افطر وقضى يوما مكانه الى
 القابل في اقهر الحرم فانه يجب عليه صوم شهر رمضان من اشهر الحرم وان دخل في شهر
 يوم العيد واما السرقة فان وجب عليه الصوم بتدبيره وقدره فان صومه في شهر
 كان او حضر فانه يلزمه صومه في الشهر فاما يوم العيد فان كان في شهر رمضان فليصم عليه
 الفضا وان علو البذر يصوم العيد فليصم عليه لانه مذر في معصية وان بذر
 يصوم يوم تقدم ولا يرد ولا في الاو في بعض النهار لا يلزمه صوم ذلك اليوم لان بعض
 النهار لا يكون صوما وان كان قدومه ليل فما وجد شرط البذر فان وافق قدومه في بعض
 النهار قبل الزوال ولم يكن له ان يصوم فليصم في السنة وصام ذلك اليوم وان كان بعد الزوال
 افطر ولا قضاء عليه فيما بعد وان كان يدر ان يصوم بعد قدومه فانه يلزمه ان يصوم
 ثم يظن ان لم يتغير ما يصوم صام اقل ما يكون صام اياها وهو يوم واحد وان كان في شهر
 ما عثر في كمال القول في سائر الاستباب التي علق المذنب بها ولا يجب الصوم بالبركة في
 صام فيه الطلوع كان له ان يفطر في وقت سنا ولا قضاء عليه الا ان يكون بعد الزوال فان افطراه
 مكروه وما افطره للمراة في ايام الحيض فصمه اذا ظهر ومن وجب عليه صوم شهر
 مساعين في او اشعار بركته الى شهر رمضان ثم يصومها فان صام سبعين يوما لم
 حركه الا ان يكون مع سبعين مساعيا ما تقدم من الايام فيكون قد زاد على الشهر يكون

له البناء عليه وسهر شهر رمضان ومن يدر ان يصوم ويهراق لا يخلو من احد من اهل بيته او يظلمه
 فان عينه فان يقول سحار او حجب او غيره فانه يلزمه الوفاة وصوم اذ اراد الهلال من ذلك
 الشهر الى ان يرى الهلال من الشهر الا حرسوا مكانها او ناقصا وان عينه فان قال بوقت قد مر
 او صلاح عمره وما حركه فوافق ذلك في بعض الشهر يلزمه ان يصوم طين يوما لان الهلال لا
 يمكن اعتباره والاخذ بالاحوط اولى في الترخيع هو ان اطلق البذر ولم يعينه كان حجب ان يصوم
 شهر من هلاله او يصوم طين يوما ومن يدر ان يصوم يوم يعينه فقد صومه لم يحركه فان بذر ان
 يصوم زمانا صام خمسة اشهر ومن يدر ان يصوم حينا صام ستة اشهر ومن يدر ان يصوم كله
 او يدره او احد المواضع الثمانية شهر او حجب عليه ان يحضره فان حضره وصام يعينه
 ولم يمكنه المقام حار له الخروج ونقص اذ اعاد الى اهله فاقاته هو واذ اند بان يصوم من
 الحرس فوافق ذلك شهر رمضان فصامه عن رمضان لم يجب عليه الفضا للبذر لانه لا دليل عليه
 وان صامه ليلة البذر وقع عن رمضان ولا قضاء عليه ايضا وان بذر ان يصوم عبدا وحر عيدا لا يجب
 ولم يعلم يلزمه فضاؤه والاحوط فضاؤه وان بذر ان يصوم لا على وجه القرية بل وجه المهر
 ومنع القس لم يعقد نذره لخاله واما المستنور فجميع ايام السنة الا الايام التي كرم فيها
 الصوم غير ان فيها ما هو اشد تاكيدا واكثر توابا مثل ليلة ايام من كل شهر او ايام
 عشر الاول والاربعاء والعشر الثاني واخر خمسين في العشر الاخير وصوم يوم العيد ويوم
 التمتع وهو السابع والعشر من رجب ويوم مولد النبي عليه السلام وهو يوم السابع عشر
 من شهر ربيع الاول وصوم يوم دخول الارض من تحت الكعبة وهو يوم الخامس والعشرين
 من ذي القعدة وصوم يوم عاصور على وجه المعصية والحرم وصوم يوم عرفه لم يرد
 بصحة عن الاربعة واول يوم من ذي الحجة واول يوم من رجب ورجله وسحار كله
 وصوم ايام البيض من كل شهر وهو الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر واما
 الصوم الهبج فعشر ايام يوم الطور ويوم الاصح ويوم التثنية على انه من شهر رمضان
 ليلة ايام السرقة وان كان في يوم من المعصية وصوم للصمت وصوم الوصال
 هو ان يجعل غنائه سكره وصوم الدهر لانه يدخل في العبدان والسرقة واما صوم
 الاذن فليصم اقسام احدها صوم المرأة تطوعا ما ذكر وجهها فان صامت بعد اذنه لم يعد
 صومها وكان له ان يفطرها واما ما هو واجب عليهما من انواع الواجب فلا تعتبر اذ لا راجع
 فيها

١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وكذلك المملوك لا يظوع الا باذن سيده ولا يعترا دته في الواجبات من الصوم
كذلك نطوعا الا باذن مضيفه ولا اذن عليه في الواجبات من واما صوم الياض خمسة
اقسام المسافر اذا قدم اهله وقد افطر امسك بقية النهار تاديبا وان لم يسكن او جامع
فيما بعد لم يكر عليه شي وكذلك الحائض اذا طهرت والمرضى اذا برأ والكافر اذا اسلم
والضبي اذا بلغ **فصل في حكم المريض والمسافر والمعمي عليه والمحذور**
عشرهم وامتحانات الاعذار من كل مرض يخاف معه من الهلاك او الزيادة فيه وجب عليه
الافطار فان تكلف الصوم مع ذلك وجبت عليه الاعادة وكذلك المسافر الذي
عليه الافطار من صامه وجبت عليه الاعادة اذا كان عالما بوجوب ذلك عليه فان
لم يعلم لم يكر عليه الاعادة وهو كل سافر بحج معه البصير في الصلوة وقد ينأخذه
في كتاب الصلوة وكل شرط راعيناه في السفر الذي يجب فيه البصير في الصلوة فهو راعى
فيما نوجب الافطار من كونه طاعة او مباحا ولا يكون معصية فاذا ادرى الى وطئه نارا
وقد اكلى في صدره امسك عن الاكل والشرب وما جرى مجراها بقية النهار وعليه الفضا
وكذلك حكمه اذا ورد الى بلد يريد الإقامة فيه اكثر من عشرة ايام فان خالف واكمل او سرب
لم يلزمه الكفارة هذا اذا كان افطر في اول النهار فاذا امسك في اول النهار لم يدخل البلد وجب
عليه الامتناع وتخير السنة ان كان قبل الزوال ولا فضا عليه وان كان بعد الزوال امسك وعليه
الفضا والافضل لم يعلم وصلة الى البلدان تنوي صوم ذلك اليوم وحكم المريض ان يترك
حكم المسافر اذا قدم اهله فانه تمسك بقية النهار وعليه الفضا ومن سافر عن بلده في شهر رمضان
وكان خروجه قبل الزوال وان كان في ليلة السفر افطر وعليه الفضا وان كان بعد الزوال لم
يفطر ومتى لم يلبث السنة للسفر وانما حددت له اتم ذلك اليوم ولا فضا عليه فان جامع
او افطر فيه فعليه كفارة في الفضا وكلم من وجب عليه من الصوم الواجب **فصل في**
السفر لا التدر المعين المقتضى صومه كمال السفر وجب ان يصوم المسلم اياما لم يبلغه
وان كان مسافرا وجب الايام في الصلوة والصوم على عشرة من بل المسافر من ايامها
يقصر سفره عن ثمانية فرائض ومن كان سفره معصية كاله ومن كان سفره للصيد لهوا و
بطرا ومن كان سفره اكثر من حضره وجده الاقصر في بلده عشرة ايام والمكاري
والملاح والبدوي والذي يلد في امانته والذي يلد في خارجه من سوي الى سوي والبريد

١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

ولا خور البصير ولا الافطار الا ان خرج وينوارى عنه خذرا بلده او يحل عليه اذا انقضت
من ويكره النساء السفر في شهر رمضان الا بعد ان تمسكت وعسر ورمته فان دعه للحاجة
الى الخروج من حج او عمره او زيارة او خوف فذلك مال او هلاك اخ جاز له الخروج اي
وقت شتا ومتى كان السفر لعدة فرائض ولا يترك الرجوع من يومه لم يكر الافطار وهو محرم
في البصير في الصلوة وهو ويكره صوم المطوع في السفر وروى جواز ذلك في واما السج
الكبير والمرأة العكرة اذا عجزا عن الصيام افطرا وتصدقوا عن كل يوم من طعام فالحق بهذا
فمد منه وكذلك الحكم من لحقه الغطس ولا يقدري معه على الصوم ولا يخرج من ربه وليس
على واحد منهم القضاء والحامل المقرب والمريض مع الفلأله اللين اذا امتنع بها الصوم وخافا على
الولاء افطرا وتصدقوا عن كل يوم ونقصا من ذلك فيما بعد وكذلك من غطس في ربه
وكل من ارجله الافطار لا ينعى ان يروى من السراب ولا ان ينعى من الطعام ولا خور من قرب
الجماع والمعمي عليه اذا كان مقيما في اول الشهر ونوى الصوم بما عني عليه واستمر
ايام لم يلزمه فضا في انه لانه تحكم الصائم وان لم يكر مقيما في اول الشهر بل كان معمي
عليه وجب عليه الفضا على فوا بعض اصحابنا وعندي ابيه لافضا عليه اضافة لارثته المهرمة
كافية في هذا الباب وانما يجب ذلك على مدطب من راعى تعيين السنة او مقارنته السنة التي هي القرية
ولست اتراعى ذلك هو ومخرج اياما متوالية ثم افاق لا يلزمه ما فانه ان افطر فيه لانه ليس بملك
هم ومن بقي بما قبل دخول الشهر او بعده اياما وقد سبق منه سنة القرية فلا فضا عليه
وكذلك ان اصبح صائما ثم خرج في بقية اوائع عليه بالحكم سواء في ان صومه صحيح
فصل في حكم فضا ما فات من الصوم من فاته من شهر رمضان من كل
لاخلوا حاله من بلده اقسام امارتين من مرضه او يموت فيه او يستمر به المرض الى رمضان اخر
فان برأ وجب عليه الفضا فان لم يقصر وما ب فيما بعد كل على ولبه القضاء عنه والولي هو
اكبرا ولا بد من الزكوة فان كانوا جماعة في سن واحد كان عليهم القضاء الحاضر وهو
به بعضهم فسقط عن الباقي وان كانوا اوقاتا لم يلزمهم الفضا وكان الواجب القدية من
عن كل يوم من طعام واقلة مدهم وان لم تمت في غزوه القضاء من غير توان ولحقه
احر صام الثاني وقضا الاول ولا كفارة عليه وان اخره توانا صام الحاضر وقضى الاول
وتصدق عن كل يوم من طعام واقلة مدهم وان لم يبرأ ولحقه رمضان اخر صام الحاضر

٢٥
٢٤
٢٣
٢٢
٢١
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣

عليه ويلزمه ان يصبر عليه حتى يمضي مدة الاذنين فان لم يكن قد واطلوا لزمه ان يصبر عليه ايام
وهو اقل ما يكور اعتكافه وهي كان يصبر عليه مملوكا وعصه جرافا فان جرى عليه ويلزمه
مهاياها بان يكون له من نفسه ايام فصاعدا وليس له مثله حتى منه الاعتكاف في ايامه
عبر اذ من سببه وان لم يكن بينهما مهاياها او كان اقل من ليلة ايام كان كالقنبر سواه وهي اعتكاف
المملوك ما دون مولا فاعتقه مولا لزمه اتمامه وان كان عبر اذنه واعتقه في الحال لزمه
التمام والاعتكاف حوري في جميع ايام السنة وان كان في بعضها افضل منه في غيرها ولا
خوفا الاعتكاف في الايام التي لا يصح صومها كالعبد لزمه شرطه الصوم في العسر
الا واخر من شهر رمضان افضل منه في غيره ليدخل ليلة القدر فيها ما وافق الاعتكاف في الايام
واكثره لا يجزئله فان راى على الليلة يوم اخر لزمه اتمام ليلة اخر وان كان اقل من ذلك كان
له الرجوع مع الشرط على ما يشاءه ولا يصح الاعتكاف الا مع الصوم وعلى هذا لا يصح
اعتكاف الليلي مفردا من الايام ولا يكتفي ايضا بيوم واحد لان ليلة ايامه وهي بدر
اعتكاف شهر رجب وحك طه ليدخل مع طلوع الهلال من ذلك الشهر فاذ اهل الشهر
الذي بعده فسد في وخرج من الاعتكاف ويلزمه الليلي والايام لان الشهر عبارة عن جميع
ذلك وان بدر اياما بعضها لم يدخل فيه ليلاتها الا ان يقول العشر الا و اخر او ما جرى مجراه فليز
حسد الليلي لان الايام يقع عليه واذ اندر اعتكاف شهر محرم كان الجار من ان يعتكف شهر
هلالا على النصفه التي قد منها ودر ان يعتكف ثلثين يوما عشرين لا يندى بانضاف النهار
ولا يعتد من اولها لانه لا بد من الصوم والصوم لا يكون الا من اول النهار وان بدر
اعتكاف شهر او اياما مطلقا ولم يشرط فيه السابغ كان محرم من السابغ والشرط
عبرانه لا يشرط في ليلة ايام ليلة ايامه فان شرط السابغ فاما ان يفقد وقت او شرط
فانقذه بوقت من الله على ان يعتكف العسر الا و اخر من شهر رمضان فانه يلزمه الا
اعتكاف فيها وعليه المتابعة من جهة الوقت لا من جهة الشرط ولا يجوز له ان يخرج
فان حاله وخرج بطل ودر ما خرج اذا كان اعتكف ليلة ايام ولا يطل ما مضى وان كان
دونها استأنف الاعتكاف وان كان شرط السابغ مثل ان يقول الله على ان يعتكف
شهر المحرم من ايامها ان يعتكف او لا يعتكف فان عتبه مثل ان يقول ستعبر او شهر رمضان
لزمه ان يعتكف الشهر الذي عتبه وعليه متابعتها من جهة الوقت لا من جهة الشرط

مسألة ايام متتابعة في حكم
الاعتكاف
مسألة ايام متتابعة في حكم
الاعتكاف

لانه علقه برمان عتبه فان ترك يوما منه لم يلزمه الاستئناف بل يصح ما ترك واعتكف
ما ادركه واذ قال الله على ان يعتكف شهر رمضان فاما عتبه المتابعة لهاها
من ناحية الشرط فان اخل بها استأنف لان المتابعة من ناحية الشرط واذ لم يعلقه شهر
اعتبه لم يخل من احد امرين اما ان يطلو او بشرط السابغ فان شرط السابغ لزمه ان ياتي به
متتابعاً في افسد سبامه لزمه الاستئناف فان صار شهر من الشهرين اجزاء فاصا كان او
تاما فان صار بالعدد ليس يوماً وان لم يهل متتابعات نظرت فان قال اعتكف شهر رمضان في
هذا فهد عتبه برمان عتبه فعله ان ياتي به متتابعاً من ناحية الوقت لا من ناحية الشرط في
اوفر يوما منه فعليه ما ترك واعتكف ما بقي وهذا كله لا خلاف فيه واذ قال الله
على ان يعتكف شهر رمضان فلهذا السنة نظرت فان كان رمضان قد مضى وان بدر
باطل وان كان لم يصر لزمه الوفاة فان لم يعلم حتى خرج لزمه فصاوه واذ اندر اعتكاف
ليلة ايام وجب عليه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر من اول يومه الى بعد الغروب من ذلك
اليوم وكذلك اليوم الثاني والثالث هذا اذا اطلقه وان شرط السابغ لزمه السنة
ايام بينها اللتان ومتى اخل يوم من ايام الاعتكاف الذي نذر وجب عليه ان يصبر
بتمه ليلة ايام لان الاعتكاف لا يكون الا من ليلة ايامه المسافر وكل من لا يجب عليه
الجمعة يصح اعتكافه من عيد او امرأة او من يص او مسافر عتبه لا يعتكف الا في السابغ
التي قد مناد كرهاه ولا يصح الاعتكاف على وجه اليمن ومنع النفس والغضب مثل ان
يقول ان دخلت الدار وان كلمت ريذا الا اذا تقرب به الى الله تعالى فاذ لم يتقرب به قصد
منع النفس ولا يلزمه ولا كفارة عليه في عتبه ومن بدر ان يعتكف شهر رمضان فانه
قضى شهر اخر بالصوم وان اخره الى رمضان اخر فاعتكف فيه اجراه واذ اندر ان
يعتكف يوم يقدم ولا يفقد ليل او يوم يعصر النهار لا يلزمه شيء وان بدر ان يعتكف يوم
يقدّم ولا يذيقه لم لا يلزمه شيء وان قدم في بعض النهار صام ذلك اليوم فيما بعد عتبه
بتمه ليلة ايام الا ان يكون نوى ان يعتكف يوما واحدا فانه لا يعتكف نذره وان بدر ان يعتكف
بعد فزوم ولا يلزمه ذلك فان كان قبله لزمه بحسب ما قد وان لم يفقد اعتكاف او
يكون الاعتكاف ليلة ايامه واذ اندر ان يعتكف في احد المساحد وجب عليه الوفاة فان
كان نوى ان يدخل ليله فان كان المسجد الحرام لم يدخله الا حجة او عمرة لانه لا يجوز هذا

مسألة ايام متتابعة في حكم
الاعتكاف

في كل يوم من هذه الايام
التي هي في شهر ربيع
الاول من كل سنة
الحج

في كل يوم من هذه الايام
التي هي في شهر ربيع
الاول من كل سنة
الحج

في كل يوم من هذه الايام
التي هي في شهر ربيع
الاول من كل سنة
الحج

مكة الاحرماه فتـ لما منع الاعتكاف منه وما لا يمنع الاعتكاف
منع من الوطى وسائر ضرور المياسرات والقلعة والملازمة واستئذان المأجور
من الخروج من المسجد الذي اعتكف فيه الا لضرورة كالبول والغائط وغسل الجنابة
او اخلاء بوليه او عيادته او اذا فرصة كالجمعة والعديد وحواله ان شهد الخاتمة و
يعود المريض عن ربه لا يخلس تحت الطلال الى ان يعود الى المسجد الا بمكة فانه يصلي في
اي سوتما شاء واذا اعتكف عليه اقامة شهادته او تحملا جازله الخروج ولا يفسد اعتكافه
وبقيتها فانما يعود الى موضعه ولا يجوز له البيع والشراء وحواله ان يبيع وشيئا ويشتري
في امره عيسته وضيعة ويتحدث ما شاء من الحديث بعد ان يكون مأجورا وبطل الطيات
وتسم الطيب وقد روي له حبل ما تحلبه المحرم وذلك مخصوص بطلبه لان الحرم المصد
الحرم عليه وعقد النكاح مثله والجمعة ان اقيمت فيه دخل فيها وان اقيمت في غيره
خرج اليها وان اقيمت بعض المسجد تحول الى موضع العمارة فان اقيمت كله جاز ان يعتكف
في عرسه وقد قل انه يخرج فاد العديناوه عاد وقضى اعتكافه وجميع ما يمنع
الاعتكاف منه فالليل فيه كاليوم الا ما هو ممنوع لاجل الصوم من الاكل والشرب
فانه يمنع منه النهار والليل ومضى عرض للمعكف مريض او جوار او غما او حرج او
طلبه سلطان او خوف على نفسه او ماله فانه يخرج من موضعه فان كان حرج وجه بعد
مضى اكثر من اعتكافه عاد بعد رواله عذره ونفى على ما تقدم ونهى ما نفي وان لم يكن
مضى اكثر من نصف استأنف الاعتكاف سواء كان الاعتكاف واجبا او مندوبا اليه سواء
كان مع الشترط او عدمه فانه يجب بالرجوع فيه على ما تقدم وكل من خرج من الاعتكاف
بعد رواله عذره وجب عليه قضاؤه سواء كان واجبا او مندوبا اليه لا فائده له
بالرجوع فيه الا ما استلزمه الشترط ومنى خرج من الاعتكاف قبل ان يقضى اليه ايام استأنف
الاعتكاف لان الليلة ايام فتواله لا يجوز الفضل بينها سواء كانت مساعه او غير مساعه
على ما فصلناه وانما يقضى ما يقوته بعد ان يزيد على الليلة ايامه وهرقات قبل ان يقضاه اعتكافه
في ما قبلنا من قال يقضى عنه ولله او خرج من ماله الى من وثق عنه قدر كفايته ليحرم ما روي
من ان هرقات وعليه صوم واجب وجب على وليه ان يقضى عنه او يصد عنه وقضاؤه
ما فات من الاعتكاف يدعى ان يكون على الفور والبدار ومنى كان حرج وجه من الاعتكاف

في كل يوم من هذه الايام
التي هي في شهر ربيع
الاول من كل سنة
الحج

بعد الفجر فان حوله في قضاؤه من الفجر وصوم يومه ولا يعتد الاعتكاف ليله وان كان حرجه
ليلا كان قضاؤه من مثل ذلك الوقت الى اخره الاعتكاف المصروبه وان كان حرجها
من مده الاعتكاف بما فسحه به ثم عاد اليه بعد هت مده من التي عقدتها ثم راي المده و
راد في اخرها مقدار ما فاته من الوقت فصل في ما يفسد الاعتكاف وما
يلزمه من الكفارة فما لا يعتكاف يفسد الجماع وجبه القضاء والكفارة وذلك كل
مما سوة تؤدي الى انزال الماعدا عن محرمه وفيه احواسا من قال ما عبد الجماع بوج القضاء
دور الكفارة وكذلك الخروج من المسجد بعد عذر ولا يبرطاعة يفسد الاعتكاف
تفسد الاعتكاف والارتياد لا يفسده فان رجع الى المسجد منى عليه ومضى وطى المعكف
ناسيا او اكل نهارا ساهيا او خرج من المسجد كذلك لم يفسد اعتكافه ومن جامع نهارا
لزمه كفارتان ومن جامع ليلا لزمه كفارة واحدة فان اكرهها على الجماع وهي معكفه
نامره نهارا لزمه اربع كفارات وان كان ليلا كفارتان على قول بعض احواسا وان كان اعتكافها
بغير اذنه لم يلزمه الا كفارة نفسه والكفارة في وطى المعكف هي الكفارة في اوطار
يوم من شهر رمضان سواء على الخلاف من الطائفة في كونها من تبه او غير ايامها وكون الكفارة
مععود المباركة والاذان فيها سواء كانت داخل المسجد او خارج المسجد او خارجه لانه
من الهربات واذا اخرج الى دار الوالي وقال حي على الصلوة ايها الامير او قال الصلوة ايها الامير
بطل اعتكافه واذا اطلقت المعكفه او مات زوجها فخرجت واعتكف في بيتها استقلت
الاعتكاف واذا اخرجته السلطان ظلما لا يطل اعتكافه وانما يقضى ما يقوته هو وان اخرج
لا فائده حرجها او استتفاد منه يقدر على قضاؤه بطل اعتكافه لانه اخرج الى ذلك مكانه
خرج مختارا اذ احرمة محبة او غيرة وهو معكف لزمه الا حرام ونهى في اعتكافه ان
اخرج منه لم يقضى في اجرامه الا ان يخاف الموت في الحج فيترك الاعتكاف ثم يساق
عند الفراع عبران هذا لا يصح عندنا الا اذا كان في المسجد الحرام فاما في غيره من المساجد
التي تعقد فيها الاعتكاف فلا ينعقد فيها الا حرام لا يها قبل المواقف اذ انعم على
المعكف انا ما نرا فاق لم يلزمه قضاؤه لانه لا دليل عليه واذا اخرج رأسه الى بعض امله
فيسلوه لم يطل اعتكافه لمثل ذلك وراي واسترى في حال الاعتكاف والظاهر انه لا
يعقد لانه منى عنه والهي يد على فساد المنى عنه وقال قوم احطوا بكون ما

في كل يوم من هذه الايام
التي هي في شهر ربيع
الاول من كل سنة
الحج

والنظر في العلم ومذاكرة أهله لا يسطر الإعتداف وهو افضل من الصلوة بطوعا عدا جميع
الفقه ولا يفسد الاعتكاف جبال ولا حصومة ولا شبات هـ

كتاب الحج

فصل في حقيقة الحج والعمرة وشرايط وجوبها الحج في اللغة هو التقيد وفي التسمية
كذلك الا انه اخضر يقصد اللبس للحرام لا اماناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص
والعمرة هي الزيارة في اللغة وفي السيرة عبارة عن زيارة البيت الحرام لا اماناسك عنده ولا
لخص بزمان مخصوص وهما على ضربين مفروض ومسبور والمفروض منهما على ضربين مطلق
من غير سبب وواجب عند سبب فالأول مطلق من غير سبب هي حجة الاسلام وعمرة الاسلام
وشرايط وجوبها ثمانية البلوغ وكمال العقل والحرية والصحة ووجود الراد والراحلة و
الرجوع الى هامة اماناسك الصناعات او الجزية وتخلية الشرب من الهوانع وانكار السير
ومتى اخلى من هذه الشرايط سقط الوجوب ولم يسقط الاستحباب ومن حجة شرط
اذا ابهما الاسلام وكمال العقل لان الكافر وان كان واجبا عليه لكونه مخاطبا بالشرع فلا
يصح منه اداؤها الا بشرط الاسلام وعند تكامل الشروط يجزى في العمرة واحدة
وما زاد عليها مستحب مندوب اليه ووجوبها على الفور دون التراخي هـ واما ما كان عند
سبب فهو ما يجب بالنذر والعهد او افتتاد حج دخل فيه او عمرة ولا سبب لوجوبها
عند ذلك وذلك بحسب ما كان واحدا او اثنان كان اكثر فاكثروا ولا يصح التردد بها
الا من كان كامل العقل خيرا اماناسك كذا فلا تعقد نذره ولا يراعى في صحة انعقاد
النذر ما روي في حجة الاسلام من الشروط لانه يتعقد نذر من ليس بواجب للنذر والراحلة
ولا ما يرجع اليه من كفارة وكذلك يتعقد نذر اليمين بذلك عثرانه اذا عقد نذره بذلك
بشرع عن اليمين فيه او جليليته او منعه مانع او نذر في حال الصحة ثم مرض فله سقط
عنه في الحال ويحسب عليه ان ياتي به في المستقبل اذا زال العارض اللهم الا ان تعقد نذره انه
الحج في سنة معينة في قاته في تلك السنة بتقريب منه وجب عليه ان ياتي به في المستقبل
وان منعه مانع من ذلك او حال يتيه وينفعه جبال من عدا او من عدا غير ذلك فله لا
يلزمه فيما بعد لانه لا دليل عليه ومتى نذر الحج ولم يعقد ان الحج زيدا على حجة الاسلام
بمخرج يتيه النذر اجرائه عن حجة الاسلام وان نذر الحج حجة زائدة على حجة الاسلام

بمخرج يتيه النذر لم يكره عن حجة الاسلام والاولى ان يقول لا تجزى الصاعير البذر لانه
يصح منه ذلك فلان يتيه حجة الاسلام ولو قلنا بصحة كان قويا لانه لا مانع من ذلك هـ
واما المسنون فهو ما زاد على حجة الاسلام وعمرة ولم يكن نذرا فيه فان ذلك مستحب مندوب
اليه ونحو ذلك الى ذكر سائر الشروط التي اعتبارها في وجوب حجة الاسلام والشروط
التي اعتبارها على ثلثه اضرب احدها شرط في الصحة والوجوب وهو العقل والآخر
شرط في الصحة بوجوب وهو الوجوب وهو الاسلام لان الكافر يجب عليه وان لم يتيه منه وبالها
شرط في الوجوب بوجوب الصحة لان الصبي والمملوك ومن ليس بمع راد ولا راحلة ولا يخل
السرب ولا يمكنه المسير لو تكلفوا الصبي منهم الحج عثرانه لا تجزى به عن حجة الاسلام
وراعيا البلوغ والحرية وكمال العقل لا رهولا لو تكلفوا الحج وحجوا خلافا في اية لا تجزى
وجوب عليهم اعادته حجة الاسلام فان بلغ الصبي او اعتق العبد او رجع اليه العقل فان
نذره المسعر الحرام فوقف بها واتى بما في المناسك فانه تجزى به عن حجة الاسلام هـ والنذر
والراحلة شرط في الوجوب والمراعى في ذلك نفقته ذاهبا وحاييا وما خلفه من كل من
عليه نفقته فدر كفايتههم وبفضل معه ما يرجع اليه يستعير على امره او صناعه
التي اليها فان كان له ضياع او عقار او مسكن يمكنه ان يرجع اليها ويكون فدر كفايته
لزمه ولا يلزمه سغ مسكنه الذي يسكنه ولا مع خادمه الذي تجزى به في الراد والراحلة و
يلزمه مع ما زاد على ذلك من ضياع وعقار وغير ذلك من الزحائر والاثاث التي له منها
نذر اذا تقي معه ما يرجع الى كفايته وان كان له دين حال على مؤسرا بالزمنه فرض الحج و
ان كان على ملي جاد احد ومعتزف معسرا او الى اهل المركب عليه الحج لانه عاجزه وان
كان عليه دين له مال بقدر الدين لا يلزمه فرض الحج سواء كان خالا او موحلا هـ واذا لم يكن
له مال لا يجب عليه الحج وان كان قادرا على الفرض لا يجب عليه الاستسلاف وفرض
حوال الاستدانة في الحج وذلك يجوز على انه اذا كان له ما يقضي عنه ان حدث به حدث
الموت فاما مع عدم ذلك فلا يلزمه ذلك فان قدر على زاد وراحلة ولا زوجه له لزمه فرض
الحج وبعد عنه على الكاح لانه فرض والنكاح مسنون سوا خاف العنت او لم ينف و
يلزمه الصبره من وجب عليه الحج مع غيره في نفقته اجراءه عن حجة الاسلام فان
أجر نفسه من غيره لخدمته لم يخرج اجراءه ايضا وانما يعتبر الزاد والراحلة في وجوبه وان

على مسافة تحتاج فيها الى الراد والراحلة فاما اهل مكة ومن يلبسها ومن مكة قريب ولا يحتاج الى ذلك وليس ذلك من شرط وجوبه عليه اذا كان قادرا على المشي لانه لا يمسقه عليه واعتبار الزاد لا بد فيه على حال وان كان لا يقدر على المشي لم يلزمه وان كان من هذه صورة ذاب صاعه وجرقة لا يقطعها الخ عنها ويكون كسبه حاضرا ومسا فرا على جرد واحد لزمه وان قطعها عن كسبه لم يجب عليه فرض الخ اذا بذل الاستطاعة قدر ما يكفيه داهيا وحاييا وكلف لم يجب عليه لقته لزمه فرض الخ لانه مستطيعه اذا علم ان له من يطيقه في الخ عنه لا يلزمه فرضه لانه ليس مستطيع بنفسه ولذا كان اذا قرأه وقد روى احكاما انه اذا كان له ولد وله مال وجب عليه ان يأخذ من ماله ما الخ به ويجب عليه اعطاؤه المعوض الذي لا يقدار ان يمسك على الرحلة من كبر وضعف الامشفة عظيمة وله مال لزمه الخ عنه غيره وكوزان يكون ذلك لغير ضرورة لا يجب عليه الخ لعدم الاستطاعة وكوزان يكون غير ضرورة والخناح ان يعطيه ما يكفيه لنفسه داهيا وحاييا وكله لاهله اذا كانت به علة يخرج والها يستحب له ان الخ رجلا عن نفسه فادفعه وبرأ وجب عليه الخ بنفسه وان مات من تلك العلة سقط عنه فرض الخ والمعضوب الذي خلق نصرا ولا يخرج من الخلقه كان فرضه ان الخ رجلا عن نفسه فادفعه وبرأ وجب عليه الخ بنفسه لان ما فعله كان واجبا في ماله وهذا يلزمه في نفسه المعضوب اذا وجب عليه حجة بالنذر او باسناد وجب حجة عليه ان الخ عن نفسه رجلا فادفعه فادفعه فادفعه فان برافما بعد تولاهما بنفسه وحجة التطوع يجوز ان يعطيه غيره لم يجب عليه وكل الخوزان يوصي بالخ عنه تطوعا ويكون ذلك من يلبسها وينفع الخ عن الامرد والفقير وهي اشياء انسانا في ذلك كتاب الاحارة صحة وسخو الخ حر المسمى واذا اوصى بالوصي ان يكثر فاذا اكثرى كان من اللت وسخو الخ حر الذي يسمى له حر العقد المسمى فان تعبد الواجب رد الى اجرة المتل واد اجره عن استناجره سوا كانت في حجة العرض او حجة التطوع لم يقل الا حمله الى نفسه لم يصح نقله ولا فرق بين ان يكون الا حمله الخ بالعمرة فان النقل لا يصح ابدا فان مضى على هذا التبعة وصحت الحجة عمر بدليله لا النقل ما هو واما قلنا ذلك لان حجة النقل يحتاج الى دليل فادلت هذا فالاحرة سخرها على من في الحجة عنه لا راعنقاده انه الخ عن نفسه لا يؤثر في وقوع الحجة عن غيره فلم يفسد الحجة

كالحال اما كان المسير اجد سروط الخ على ما قلناه ومعناه ان يجد رفقته معك المسير معهم ويسرع له وقت المسير على محرى العادة مثله فان لم يجد من يخرج معه اوصاف عليه الوقت حتى لا يخلو الا بان يصعب المشير لظنه تلك السنة وسرابط الوجب ودرساها وسرابط الاستقرار ان يصح من الزمان ما يمكنه فيه الخ بعد الوجب ولا يفعل فانه يستقر في دمه لا يلب هذا وكان له مال وذهب الخ في دمه وان مات حج عنه من تركه من اصل المال وان لم يترك له مال اسحب لوليه الخ وقد قلنا ان كان المسير شرط الوجب وهو عند وجود الاستطاعة تتم مكر من المسير وتخصيل الاكث الى الخناح اليها للطريق وبعد ذلك الخ النقطة فان حصلت له الاستطاعة وحصل يلبسها وسر الرقعة مسافة لا يمكنه الخناح بهم او خناح ان سكلف اما المناظرة او جعل منزلين من لا يلزمه الخ تلك السنة فان بقي على حاله في راحته العلة الى السنة المقبلة لزمه فان مات قبل ذلك لا يجب الخ عنه فان فاتته السنة المقبلة ولم الخ وجب حمله ان الخ عنه في الرحلة المعصرة في الاستطاعة راحلة مثله ان كان ستا بانقدر على ركوب الترحيل او القتب وجب عليه عند وجوده وان كان اصعب منه فراهلته وما اشبهها وان كان ضعيفا لكثيرا وضعف خلقه فراحلة مثله ان يكون له حمل وما في معناه واما الراد فهو عبارة عن الماكول والمشروب فالما كوزان هو الراد فان لم يجد له حاله وحده ثم نصربه وهو ان يكون في الرخص اكثر من غيره وفي العلة مثل ذلك في كونه عليه وهكذا حكم المشروب واما المكار الذي ليس وجوده فيه فانه كلف اما الراد او غيره في اقرب البدار الى البئر فهو واحد وكذلك ان لم يجد له الا في بلدة فحمله معه ما يملك لطول طريقه اذا كان معه ما يحمل عليه واما الما فان كان خيره في كل منزل او في كل منزلين فهو واحد فان لم يجد له الا في اقرب البدار الى البئر او في بلدة فهو واحد والعبر في جميع ذلك العادة فما جرت العادة تحمل مثله وجب حمله وما لم يجر سقط وجب حمله واما علف البهايم ومشتروها فهو كما للرجل سواء ان وحده في كل منزل او في منزلين لزمه وان لم يجد الا في اقرب البدار الى البئر او في بلدة سقط العرض لا اعتبار العادة هذا كله اذا كانت المسافة بعيدة فاما ان كان في بلدة بالقرب من الجيرة على منزلين نحو عشرين ميلا او بليس من محامي لم يجد كل ذلك الا في اقرب البدار الى البئر من راحته فانه هو واحد عليه ممكنة نقله وهكذا اما لا بد من ظرف الزاد والماء اذا عذرت سقط الخ لانه لا بد

منظرف فاذا تعدد تعدد الامكان فوجد بها شرط في الاستطاعة واما عليه الطريق
 فشرط في نظرفه فان كان له طريقان سلوك وغير سلوك للكون العبد وفاته يلزمه القدر
 وان كان السلوك ابعد من الخوف لانه طريقا محلا لله وبله فان لم يجد الا طريقا واحدا
 فيه عذرا او لم يجد على وجهه سقط فرض الحج لان العلة لم تحصل وان لم يدفع العذر
 الا بما يبيد له او يخافه وهو عسر واجبالا في الحيلة لم يحصل وان تحمل ذلك كان حسنا فان تطوع
 بالنسبة عنه غيره لزمه لان الحيلة حصلت وطريقا للحريته فانه كان له طريقان احدهما
 في البر والاخر في الحر لزمه الفرض وان لم يكن له غير طريق الحر من سبيل كان الحر والخير
 لزمه ايضا لعموم الاحبار المتضمنة لتكليف الطريق اذا غلب في ظنهم السلامة فان غلب
 في ظنهم الهلاك لم يلزمهم ما اذا وجب عليه الحج ومات وخلف عليه دين فان كان الهالك
 لهما قصي الدين وجب عنه والحج ان يقضي عنه من الهيات باقل ما يكون لجرة من الحج هناك
 ولا يجب من بلده الا ان يسرع به الوزنه لانه لا دليل عليه وان لم يسرع المال لها سبيلها
 بالسوة وجب بما يخصه من الموضع الذي تم كره هذا اذا لم يوص به فان اوصى به حكم
 مفرد سند كرهه فما بعد من وجب عليه حجة الاسلام لا يجوز الحج عن غيره
 ولا يجوز له ان يحج تطوعا فان تطوع وقعت حجة الاسلام وان حج عن غيره لم يكره عن
 غيره ولا عنه لا بشرط الاجرا عن الغير لم يحصل ولا سخر عليه الاجرة بذلك وشرط
 الاجرا عن نفسه من التبع لم يحصل ولا كرهى عن واحد منهما ومن لم يجد عليه الحج جاز
 ان يحج عن غيره ويجوز له ان يحج عن نفسه بطوعا ولا كرهى ذلك عن حجة الاسلام وما بعد
 ويجوز له ان يحج عن غيره من غير حجة الاسلام ويجوز ان يتطوع بها ولا كرهى عملك
 عليه اذا وجد الاستطاعة من ماله فانما في الحج سواء المستطيع للحج والعمره لا يجوز
 ان يتوب عن غيره فلهما على ما بيناه فان حج عن نفسه في العمره ولو لم يحج جاز ان يحج
 عن غيره ولا يجوز ان يحج عن غيره وان لم يحج عن نفسه ولم يحج جاز ان يحج عن غيره ولا
 يجوز له ان يحج عن غيره هذا اذا كان له افراد احدا لا من عن الاخر لعذر فاما من رآه
 الاحذر فلا يجوز له غير التمتع واما المأوى فانه يتقدر جميع ما قلناه
 فيهم من حج حجة الاسلام من يذبح الحج لم يكره ان يحج عن غيره الا بعد ان يقضي ما عليه
 من التمتع فان عجزه الاستطاعة في التذبح جاز ان يحج عن غيره هذا اذا نذر بشرط الاستطاعة

جاز الحج عن غيره ولا يجوز ان يحج
 حجة الاسلام عن نفسه ولا يحج
 عنه وان لم يحج عن نفسه ولا يحج

فان يذبح على كل حال لزمه مع فقد الاستطاعة على الوجه الذي يمكنه ولا يجوز ان يحج عن
 غيره ولا يجوز ان يحج الرجل عن الرجل عن المراد والمراد ان يحج عن من يملكها وعن الرجل لا يملكها
 يجوز ان يحج العبد عن غيره اذا ادله مولاه فيه لعموم الاحبار فاما الصبي فليحج عن
 غيره لانه ليس بمالك نص من العباد ولا لينة القرية والضرورة اذا حج عن غيره
 لعذر الاستطاعة وجدها كان عليه اعاده الحج عن نفسه ومن كان مستطاعا للراي و
 الراحلة وخرج ما شيا كان افضل له من الركوب اذا لم تضعفه عن القيام بالقران فان
 اصعبه عن ذلك كان ركوبه افضل ومن لا يملك الاستطاعة وخرج ما شيا او مستكفا
 وجب كان له فيه فضل كبير الا انه اذا اشترى كان عليه حجة الاسلام لانها حجة لم يكره
 واحدا عليه وانما يتبع به ومن يذبح الحج ما شيا وحب عليه الوفاة فان عجز عن ذلك ركب
 وساقبته كفارة عن ذلك وان لم يحج وحب عليه الوفاة فاد انتهى الى مواضع العبور
 قام قايما وان ركب نادر المشي مع القدره على المشي لم يكره وعليه ان يعيد الحج بركب
 مامشي ومشي ماركب وقد بينا ان حجة الاسلام ركب في العمر مرة واحدة وسحب
 لزوي الاموال الزكواكل سنة اذا قدر واعليه ومن حج وهو مخالف للحق راسخ
 فان كان في حج جميع شرائط الوجوب ولم يكمل شي من اركانها احرازه وسحب له اعادته
 وان كان اخل شي من ذلك فعليه الاعادة على كل حال وقد بينا ان الحج والعمره واحدا على
 النساء والرجال وسر وط وخويلهما عليه من مثل سروط الرجال سواء وليس بشرط
 الوجوب ولا من سروط صحة الادب او حود محرم لها ولا زوجه ومتى كان لها زوج او
 ذو ومكره عليه ان لا يخرج الامعة فان لم يساعد بها على ذلك جاز لها ان تحج حجة الاسلام
 بنفسها ولا طاعة للزوج عليها في ذلك وليس لها ذلك في حجة التطوع واذا كانت
 في عده الطلاق وكان للزوج عليها رجعة لم تجز لها ان تحج في حجة التطوع الا مادته تكون
 لها ذلك في حجة الاسلام وان لم يكن له عليها رجعة جاز لها ان تحج في حجة التطوع
 بعزادته واما التي في عدة المتوفى عنها زوجها فانه يجوز لها ان تحج على كل حال
 في حجة التطوع وحجة الاسلام من وجبت عليه حجة الاسلام لموات لم يسقط
 عنه الموت لم يخلوا اما ان يوصى ما حج عنه او لا يوصى فان لم يوصى لا اخرجت حجة
 الاسلام من صلب ماله وما يهي يكون تركه واما ما يجب ان يخرج من ثبات اياه من حجة

لا يحب اكثر من ذلك وان اوصى بالرجع عنه ولا خلوا من ان يقول من اصل المال او من البنت فان قال
من اصل المال فعل كما قال من المنقات وان قال من دوبر ما هله نظرا فان كان ما زاد على
المنقات يسعه الثلث فعل كما قال وان لم يسعه الثلث لم يحب اكثر من اضافة الثلث الى
قدر ما يلحق به من المنقات ه وان قال حجوا عني من البنت فعل ذلك من المنقات وان قال من دوبر
اهله وكان الثلث فيه كفاية لذلك فعل كما قال وان لم يترك فعل من حيث يسعه المهر
ومن قرى بالحق في الوصية اجبا نواب البر من الصدقة وغيرها بدي بالحق او لا وان قرره امورا
واحبة عليه من الركوة والدين والكفارات جعل ذلك بالخصم وددنا ان العبرة
فريضة مثل الحج وان سروط وحويلها واحده ومن تمتع بالعبرة الى الحج سقط عنه فيها
وان اورد او فرق كان عليه ان يعتمر بعد انقضاء الحج ان اراد بعد انقضاء ايام السر بوفاء شيا
اخرها الى استيفاء المحرم ومن دخل مكة بعمره مفردة في عرس اسهر الحج لم يحرم ان يمتنع
بها الى الحج وان اراد الممتع اعتمر بعمره اخرى في اسهر الحج وان دخل مكة بعمره مفردة
في اسهر الحج حازه ان يهتفها ويخرج الى بلده واي موضع شأوا لافضل ان يهتف حتى يحج ويجعلها
منعه واداد حله لانه التمتع لم يحل ان يجعلها مفردة ويخرج من مكة لانه صار من نظام
الحج وافضل العبرة ما كانت في رجب وهي تلحق بالحج في الفضل ويسحب ان يعتمر في كل شهر
مع الامكان وقد روي ابيه لحوار يعتمر في كل عشرة ايام من عمل يد لك فلا شيء عليه ه
سعى اذا احرم المعتمر ان يذكر في دعائه انه محرم بالعبرة المفردة ه واداد دخل الحرم وقطع
البلية فاداد دخل مكة طواف بالبيت طوافا واحدا للزيارة وسعى بين الصفا والمروة بهتف
ارتياء وان شأوا خلق والخلق افضل وحسب عليه بعد ذلك لتجدة النساء طواف اخر فاداد فعله بعد
اجل من كل شيء حرم منه ه الكافر لا يصح منه الحج فان احرم من المنقات لا منعقد احرامه فاسلم
بعد ذلك وحسب عليه الحج والعبرة معا على الفور فان امكنه الرجوع الى المنقات وال
حرام منه فعل وان لم يمكنه اجرم من موضعه فان لم يجد الموقوف في وقته فقد ادر الحج
وتبقى بعد ذلك العبرة وارقانه الحج واسلم يوم اخر كان عليه الحج في العام المقبل متمقا
ان كان في الاقاف وان كان من حاضري المسجد الحرام قرآن او اورد وعليه العبرة بعد ذلك ويجوز
له ان يعتمر في الحال العبرة المفردة ه والمهرت اذ احج حجة الاسلام في حال اسلامه ثم
عاد الى الاسلام لم يحب عليه الحج وان قلنا ان طيه الحج كان فوبلا الاسلام الاول لم يكن اسلاما

طه

عندنا لانه لو كان كذلك لما حار ان يكفر واد الم يكن اسلاما له حجة واد البصير فالحج
باقية في دمنه ه فاما ساب العبادات التي يفوت في حال الايراد من الصلوة والركوة
وعبرهما فانه يحب عليه الفضا في جميع ذلك وكذلك ما كان فانه في حال اسلامه ثم اريد
به رجوع الى الاسلام يلزمه فضاوه ه ومنى اجرم المرتد في حال ارتداده ثم اسلامه
الاحرام وان احرامه لم يقصر فان احرم به ارتد ثم عاد الى الاسلام حار ان يبنى عليه لانه لا
دليل على فساد الا على ما استخرجاه في المسئلة المتقدمة في فضا الحج فان على ذلك التعليل
معقدا حرامه الا والاضغرابه يلزم عليه اسقاط العبادات التي فاته في حال الارتداد
عنه لمثل ذلك لاننا اذا لم نحكم بالاسلام الا في مكانه كان كافرا في الاصل وكافر في الاصل
لا يلزمه فضا ما فانه في حال الكفر وان قلنا بذلك كان خلاف المعهود من اليهود في المسئلة
نظروا لا يفرقها على المسئلة عن الامم عليهم السلام ه اذ اوصى الانسان بحج نطوع اخرج
من البيت فان لم يبلغ الثلث ما يلحق عنه من موضعه حج عنه من بعض الطرق فان لم يحضر الحج به
املا صرف في وجوه البره ومن اراد ان يحج ثم مات قبل الحج ولم يكن اصاح حجة الاسلام
اخرجت حجة الاسلام من اصل المال وما ندر فيه من ثلثه فان لم يتركه من المال الا قدر ما يلحق
عنه حجة الاسلام حج به ه وسحب لوليه ان يحج عنه ما ندر فيه ومن وجب عليه حجة
الاسلام فخرج لاد اياتها في الطريق فان كان دخل الحرم فهذا اجرا عنه وان لم يدخل
الحرم فعلى ولية ان يقضي عنه حجة الاسلام من تركه ه ومن اوصى ان يحج عنه كل سنة من وجب
بعنه فلم يسع ذلك المال الحج في كل سنة حار ان يجعل ما يسير لسنة واحدة ه ومن اوصى ان
يحج عنه ولم يذكر كرمرة ولا يكسر ماله حج عنه ما بقي من ثلثه حتى يحج به عنه ه
فصل في ذكر انواع الحج وسرايطها ه الحج على ثلثة اصناف تمتع
بالعبرة الى الحج وفراد افراد والتمتع فرض لم يكره حاضري المسجد الحرام وهو كل من كان له
يسر المسجد الحرام اكثر من اربع عشرين ميلا من اربع جهاته فهو لا فرضه الممتع مع الامكان ولا
حري عنه الفزان والافراد فان لم يتمكوا من ذلك حار لهم الفزان والافراد من كل من حاضري
المسجد الحرام وهو كل من كان له يسر المسجد الحرام من اربع جهاته ايا عشرين ميلا فماده ه
فهو لا يحب عليهم الممتع على وجهه وانما يحب عليهم اجبا النوعين الذين ذكرناهما فان مع
من قلناه من محابا من قلنا لا تحريمه ومهم من قال تحريمه هو الصحيح لان من تمتع في الحج

يتمتع

28

عند الضرورة
الافراد

وجميع افعاله واغما اضاف اليه افعال العمرة قبل ذلك ولا ياتي في ذلك ما ياتي به من افعال الحج في
 المستقبل في الناس من قال المكي لا يصح منه المنع اصلا ومنهم من قال يصح ذلك منه
 عنانه لا يلزمه دم المنع وهو الصحيح لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد
 الحرام يعني الهدى الذي تقدم ذكره فلهذا الكلام بلا فصله وشروط المنع ستة خمسة
 بلا خلاف والسادس فيه خلاف فالخمس ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج وحج من سنته و
 لحرم بالحج من جوف مكة ولا يكون من حاضري المسجد الحرام ويحرم بعمرته من المقات والسابع
 انه وفيها خلاف فعندنا انها شرط في المنع والافضل ان يكون مقارنته للاحرام فان
 حار تجديدها الى وقت التجلل فاذا فعل العمرة في غير اشهر الحج بتمامها او فعل عظم افعالها
 او احرم في غيرها واتى بباقي افعالها من الطواف والسعي في اشهر الحج لا يكون متمعا و
 لا يلزمه دم خلافه ومن احرم في اشهر الحج لم يحج من القابل لا يكون متمعا ولا يلزمه دم
 فعاد الاحرم المتمتع بالحج من مكة ومضى الى المقات ومنه الى عرفات كان ذلك صحيحا
 ويكون الا عندا بالاحرام من عند المقات ولا يلزمه دم والمكي لسرقة المنع
 بلا خلاف وهل يصح منه المنع فيه خلاف وقد لبس المذهب فيه وسرايا القار والمفرد
 على حد سواء وهي اربعة احكامها ان يحرم في اشهر الحج وثانيها ان يحرم من مقات اهله ان لم
 مكنا وان كان مكيا من ديرة اهله وبالتسها ان الحج من سنته ورابعها النية وافعال الحج على
 صريح مفروض ومستنون في الانواع السبعة والمفروض على ضربين كركوع عشرين ركعا
 المتمتع عشرة النية والاحرام من المقات في وقته وطواف العمرة والسعي من الصفا والروه
 لها من الاحرام بالحج من جوف مكة والنية له والوقوف بعرفات والوقوف بالمسعر وطواف
 الرابرة والسعي للحج وما ليس بركن فتمتبه استباي الليالي الاربع مع امكان او ما يقوم مقامها
 مع العجزه وركعتا طواف العمرة والتقصير بعد السعي واللبسة عند الاحرام بالحج
 او ما يقوم مقامها والهدى او ما يقوم مقامه من الصوم مع العجز وركعتا طواف الرابرة
 وطواف السنن وركعتا الطواف له وان كان القار والمفرد سنة النية والاحرام والوقوف
 بعرفات والوقوف بالمسعر وطواف الرابرة والسعي وما ليس بركن فتمتبه استباي الليالي
 اربع استباي الليالي او ما يقوم مقامها من تقليد او اشعار وركعتا طواف الرابرة وطواف
 وركعتا الطواف له وتتم القار من المفرد سبعا والهدى وسجدة لهما عند اللبسة

عند كل طواف ومن حاد زمكة سنة واحدة او سبعا حاد له ان يمنع فتخرج الى المقات و
 يحرم بالحج متمعا فان جاوز بها ملت سبعا لم يحرم ذلك ومن كان من اهله او خاص بها من
 ناي عن منزله الى مثل المدرسة او غيرهما من البلاد ثم اراد الرجوع الى مكة واراد الحج متمعا طار
 له ذلك فان كان له منزل بمكة ومنزل بمكة فان كان مقامه في لحيهما الاثر كان حله
 حله وان كان مقامه فيهما سواء صح منه الانواع السبعة ومنظر فان اراد الاحرام من منزله الذي
 ليس من خاصته احرم متمعا ولزمه دم وان اراد الاحرام من منزله عمله احرم متمعا
 قارنا او مفردا وان احرم متمعا صح على ما ظناه عن رايه لا يلزمه دم ومن جاز الى مكة متمعا
 وفي ليلة المقام بعد الفراغ لا يكون من الحاضرين ويلزمه دم الهدى المكي اذا سفل الى غيرها
 من البلدان ثم جاز متمعا لم يسقط عنه الدم وان كان من غيرها واسفل الى مكة فان اقام بها ملت
 سبعا عدا كان من الحاضرين وان كان اقل من ذلك كان حله طم اهل بلده على ما ظناه و
 واسهر الحج سؤال ودو والفعدة والى يوم الخوف طلوع الحرميه فاذا طلع فهدى من اشهر
 الحج ومعنى ذلك انه لا يجوز ان يقع احرامه بالحج الا فيه ولا احرام التي تمنع بها الى الحج الا فيها
 هو واما احرام العمرة المبسوطة فجميع السنة وقت له واقل ما يكون من عمره من عشرة ايام
 ولا تتركه العمرة في شئ من ايام السنة ولا يجوز ادخال العمرة على الحج ولا ادخال الحج على
 العمرة ومعنى ذلك انه اذا احرم بالحج لا يجوز له ان يحرم بالعمرة فان نزع من سبعا للحج وتلك
 اذا احرم بالعمرة لا يجوز ان يحرم بالحج حتى يفرغ من مناسكها فان فاته وما التجلل حتى على
 احرامه وجعلها حجة مفردة ولا تداخل افعال العمرة في افعال الحج والتمتع اذا احرم
 بالحج من خارج مكة وحج عليه الرجوع اليها مع الامكان فان عذر ذلك لم يلزمه شئ
 ونهجه ولا دم عليه سواء احرم من الجبل والحرمه والمفرد والقار اذا اراد الواتبا
 بالعمرة بعد الحج وحج عليها ان يحرجا الى خارج الحرم والحرمه فان احراما من جوف
 مكة لم يحرمها فان خرج بعد احرامه من مكة الى خارج الحرم عدا كان احرامه من
 حروجه الى الجبل اذا حاد وطاف وسعي قصر وتمت عمرته وان لم يخرج وطاف وسعي
 لم يكن ذلك عمرة لانه لا دليل عليه ولا يجز ذلك بدم لها فلنا من انه لا دليل عليه و
 المسحب لهما ان ياتيا بالاحرام من الجبل لانه لا يثبت احرامه عليه السلام فان فاته من التعميم
 وكفيه افعال المنع ان يها فيوفى شعرا راسه وحريمه من اول ذي القعدة ولا يمين سبعا

العمرة

منها فاذا انتهى الى ميقات بلده احرم بالحج ممنعا ومضى الى مكة فاذا استأهل سوت مكة قطع
 التلبية فاذا دخل المسجد الحرام طاف بالبيت سبعاً وصلى عند المقام ركعتين ثم خرج الى المسجد
 فسعى بين الصفا والمروة نسجاً وقصر من سحر راسه ودا حل من جميع ما احرم منه من النساء
 الطيب وعرد ذلك الا الا صلياً لكونه في الحرم فاذا كان يوم التزوية عند الزوال
 صلى الظهر والعصر واحرم بالحج ومضى الى منى وبات بها ثم غدا منها الى عرفات فصلى بها الظهر
 والعصر ووقف الى غروب الشمس ثم افاض الى المسجد الحرام فوقف بها تلك الليلة فاذا أصبح
 يوم النحر غدا منها الى منى وقضى مناسكته هناك ثم مضى يوم النحر ومن العبد لا يؤخر ذلك الى
 مكة ويطوف بالبيت طواف الحج ويصلي ركعتي الطواف ويسعى وقد فرغ من مناسكته كلها وحل
 له كل شئ الا النساء والصيد ثم يطوف طواف النساء في وقت شامدة مقامه بمكة فاذا اطافه
 حلت له النساء وعليه هدي واحد وهو نسك ليس بخبران بخبره منى يوم النحر فان لم يتحل منه
 كان عليه صيام عشرة ايام ببلدة في الحج يوم قبل التزوية ويوم التزوية ويوم عرفة وسبعة
 اذار حج الى اهله هو الممنوع اذا اكل بالحج وحل عليه الهدي فان فقده او فقد ثمنه حازله ان
 ينقل الى الصور وان كان واجداً له في بلده غير اهله اذا كان واحداً له لم يحل له احراجه الا
 يوم النحر فان دخل قبله لا حريمه واذا اصام بعد ايام السرقة كوزاد او لا سمي فصلا له
 لا دليل عليه وسنقر الهدى في ذمته بهلال المحرمه اذا احرم بالحج ولم يكن صاماً يوم
 الهدى لم يحل له الصوم فامات وحل ان يسرى الهدى من تركته من اصل الهال لانه دين الله
 عليه قد طنا انه تسنقر الهدى في ذمته بهلال المحرم فان عاد الى وطنه قبل الهلال ولم يصم
 التنية لا بمكة ولا في طريقه صام العشرة في وطنه التنية مباحة والسبعة ان شاملة
 وان شاملة متفرقة فان تابع العشرة كان افضل وان مات بعد تمكنه من الصيام كان على وليه
 ان يصوم عنه او تصدق وان مات قبل تمكنه من الصيام لا يجب ذلك هو والقارن هو الذي
 يقرر باجرامه بالحج مفرداً او متبوعاً بالهدى وعليه انصاف حرم من ميقات اهله ويسو والهدى
 بشعوره من موضع الاحرام فسوق نسائه وبلغته بالدم وتعلق في رقبته نعل لا كان يصلي
 فيه ويسو والهدى معه الى منى ولا يحوز له ان يحل حتى يبلغ الهدى محله فان اراد دخول مكة
 حازله ذلك لكنه لا يقطع التلبية وان اراد الطواف بالبيت تطوعاً فعلا لانه كلما
 طاف بالبيت لبي عند فراغه من الطواف ليعقد احرامه بالتلبية لانه ان لم يفعل ذلك صار

الحج

محلاً وسطل محته ونصر عمره وهديا له ليس له ان يحل حتى يبلغ الهدى محله من يوم النحر
 بقى مناسكته كلها من الوقوف بالموقفين والمناسك حتى يبري عودا الى مكة فطواف بالبيت
 سبعاً وسعى مثل ذلك بين الصفا والمروة ثم يطوف طواف النساء ودا حل من كل شئ احرم منه
 وعليه العمرة بعد ذلك هو والممنوع يسقط عنه فرض العمرة لانها حلت والحج هو الهدى
 عليه ما على القارن سوا ذلك حكيمهما في منى مناسك الحج وانما يتم القارن بها
 فقط ولا يحوز لهما معا قطع التلبية الا بعد الزوال من يوم عرفة وليس عليهما الهدى وسحب
 لهما الاضحية وان لم يكن واحدة فصلى في ذكر المواقف والظاهما
 هو لا سجد الاحرام الا من المواقف التي وقفها رسول الله صلى الله عليه واله ومنى احرم قبل
 الميقات لم يبرع هذا حرامه وحجاج الى اسبائه من الميقات الا ان يكون قد نذر ذلك فانه
 يحل عليه الوقافه وتحريم من الموضع الذي نذر وروى جواز الاحرام قبل الميقات ليراد
 عمرة رجب وقد قارب نفيه ليحصل له ملك ثواب عمرة رجب هو ومنى منع مانع من الا
 حرام عند الميقات حازله ان يؤخره عن الميقات فاذا زال المنع احرم من الموضع الذي انتهى
 اليه ومن احرم قبل الميقات واصاب صيدا لم يكن عليه منى ومن اخر احرامه عن الميقات
 منعدا او ناسيا وحل عليه ان يرجع فحرم منه ان امكنه فان لم يمكنه الرجوع لصلى الوقت
 وكان تركه عامدا فلا يحل له ودخل اهله بجرحه ندم وقد تم حجه هو وان كان تركه ناسيا
 فاحرم من موضعه فان دخل مكة وذكر له لم يحرم ولم يمكنه الرجوع الى الميقات لصلى
 الوقت او الخوف فان امكنه الخروج الى خارج الحرم خرج واحرم منه وان لم يمكنه احرم
 من موضعه وليس عليه منى والمواقف التي وقفها رسول الله صلى الله عليه واله خمسة اهل
 العراق ومرجج على طريقهم العقوق وله تنية مواضع اولها المسيلج وهو اقصاها ويطعن ان لا يحرم
 الاحرام منها الا لضرورة واوسطه غيرة واخره ذات عرق ولا يحل احرامه من ذات
 عرق الا لضرورة او تنية ولا تحاوز ذات عرق الا محرماته ووقت لاهل المدينة ومرجج على
 طريقهم ذالحقة وهو مسجد السجدة مع الاحسان وعند الضرورة المحقة ولا يحوز
 تاخره عن المحقة ومرجج على طريق المدينة كره له ان يرجع الى طريق العراق لتحريم من العقوق
 هو وقت لاهل الشام المحقة وهي المهيعة ولا عمل الطائف فزاد المنار ولا لاهل اليمن بل
 الميهم ومن كان منزله في هذه المواقف الى مكة فمقامه منزله وانعد هذه المواقف

الحج

الحج

منها فاد التمسى الى منقاب بلده احرم بالحج ممنعا ومضى الى مكة فاذا استأهله سوت مكة فطع
الليلة فاذا دخل المسجد الحرام طاف بالبيت سبعاً وصلى عند المقام ركعتين ثم خرج الى المسجد
فصلى بين الصفا والمروة تسعاً وفصل من سحر راسه وقد اطل من جميع ما احرم منه من النساء
الطيب وغير ذلك الا الا صطباذ لكونه في الحرم فاذا كان يوم التزوية عند الزوال
صلى الظهر والعصر واحرم بالحج ومضى الى منى وبات بها ثم غدا منها الى عرفات فصلى بها الظهر
والعصر ووقف الى غروب الشمس ثم افاض الى المسجد الحرام فوقف بها تلك الليلة فاذا أصبح
يوم النحر غدا منها الى منى وقضى مناسكته هناك ثم مضى يوم النحر او من العبد لا يؤخر ذلك الى
مكة ويطوف بالبيت طواف الحج ويصلي ركعتي الطواف ويسعى وقد فرغ من مناسكته كلها وحل
له كل شئ الا النساء والصيد ثم يطوف طواف النساء وقت شامة مقامه بمكة فاذا طافه
حلت له النساء وعليه هدى واحب وهو نسك ليس بخبر ان يحرمه هدى يوم النحر فان لم يتمكن منه
كان عليه صيام عشرة ايام بيلة في الحج يوم قبل التزوية ويوم التزوية ويوم عرفه وسبعة
اذا رجع الى اهله هو الممنوع اذا اهل بالحج وحل عليه الهدي فان فقده او فقد ثمنه حازه ان
ينقل الى الصور وان كان واجدا له في بلده غير انه اذا كان احدا له لم يحل له احراجه الا
يوم النحر فان دخل قبله لا يحرمه واذا اصام بعد ايام السر بكونه اذ اول اسمى فصلا له
لا دليل عليه وسنقر الهدي في ذمته بهلال المحرمه اذا احرم بالحج ولم يكن صام يوم
النحر لم يحل له الصوم فامات وحل ان يسرى الهدي من تركته من اصل الهال لانه دين الله
عليه فدلنا انه تسنقر الهدي في ذمته بهلال المحرم فان عاد الى وطنه قبل الهلال ولم يصم
الليلة لا بمكة ولا في طريقه صام العشرة في وطنه الليلة سابعة والسبعة ان شامعة
ولن شامعة فان تابع العشرة كان افضل وان مات بعد تركته من الصيام كان على وليه
ان يصوم عنه او تصدق وان مات قبل تركته من الصيام لا يجب ذلك هو والفار وهو الذي
يقرر باحرامه بالحج مفردا بسبب الهدي وعليه ايضا ان يحرم من منقبات اهله ويسوي الهدي
بشعره من موضع الاحرام تسنق سنائه وبلطحة بالدم وتعلق في ذمته نعل لا كان يصلي
فيه ويسوي الهدي معه الى منى ولا يحوز له ان يحل حتى يبلغ الهدي محله فان اراد دخول مكة
حاز له ذلك لكنه لا يقطع الليلة وان اراد الطواف بالبيت تطوعا فعلا لانه كلما
طاف بالبيت اتي عند فراعته من الطواف ليعقد احرامه بالليلة لانه ان لم يفعل ذلك صار

محلا وسطل حخته ونصير عمره وهذا انه ليس له ان يحل حتى يبلغ الهدي محله من يوم النحر
بعض مناسكته كلها من الوقوف بالموقفين والمناسك حتى لم يعود الى مكة فطوف بالبيت
سبعاً وتسعى مثل ذلك بين الصفا والمروة ثم يطوف طواف النساء وقد اطل من كل شئ احرم منه
وعليه العمرة بعد ذلك هو الممنوع يسقط عنه فرض العمرة لانها دخلت في الحج والمفرد
عليه ما على القارر سوا ذلك حكاهما في منى مناسك الحج وانما يتم القارر في سائر
فقط ولا يجوز لهما معاقبة الليلة الا بعد الزوال من يوم عرفه وليس عليهما الهدي وسحب
لها الاضحية وان لم يكن واحدة فصلا في ذكر المواقيت والاطامها
هو لا ينعقد الاحرام الا من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه واله ومنى احرم قبل
المناجات لم يسع هذا احرامه واحتاج الى استبانه من المنقبات الا ان يكون قد نذر ذلك فانه
حب عليه الوفا به وتحريم من الموضع الذي نذر وروى جواز الاحرام قبل المنقبات لمراد
عمرة رجب وقد قارب تقضيه ليحصل له ذلك ثواب عمرة رجب وهو منى منع مانع من الا
حرام عند المنقبات حازه ان يؤخره عن المنقبات فاذا زال المنع احرم من الموضع الذي انتهى
اليه ومن احرم قبل المنقبات واصاب صيدا لم يكن عليه شئ ومن احرامه عن المنقبات
منع ما او ناسيا وحل عليه ان يرجع فحرم منه ان امكنه فان لم يمكنه الرجوع لصلى الوقت
وكان تركه عامدا فلا حج له وقد قلنا به تجزئه ندم وقد تم حجه هو وان كان تركه ناسيا
فاحرم من موضعه فان دخل مكة وذكر له لم يحرم ولم يمكنه الرجوع الى المنقبات لصلى
الوقت او الخوف فان امكنه الخروج الى خارج الحرم خرج واحرم منه وان لم يمكنه احرم
من موضعه وليس عليه شئ والمواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه واله خمسة اهل
العراق ومرج على طريقهم العتق وله ليلة مواضع اولها المسيلج وهو افضلها وبلغى ان لا يحرم
الا حرام منها الا لضرورة واوسطه غيرة واخره ذات عرق ولا يحل احرامه من ذات
عرق الا لضرورة او تقية ولا تخاور ذات عرق الا محرماه ووقت لاهل المدينة ومرج على
طريقهم ذا الخليفة وهو مسجد السجدة مع الاحبار وعند الصرورة الخيفة ولا يجوز
ناخريه عن الخيفة ومرج على طريق المدينة كره له ان يرجع الى طريق العراق للحرم من العتق
هو وقت لاهل الشام الخيفة وهي المهيعة ولاهل الطائف قرى المنازل ولاهل اليمن بلال وبل
المليهم ومن كان منزله في هذه المواقيت الى مكة فمقاه منزله واعد هذه المواقيت

الى مكة ذوالخليفة لا بها على ميل من المدينة وثلاثا وست مائة وعشر من اهل وبعد الحجة
 بليها في البعد والثلاثة الاخرى يملحهم وقرر المنار وذات عرف على مسافه واحده ولا خلاف
 ان هذه المواقيت ثبتت توقيفا كذا ورد لفظ الحرس الا ذات عرف فان ذلك خلاف ما
 الفقهاء وعندنا ثبت سنة هكل من عرف على مقيات وحسب عليه ان يهل منه ولا يلزمه مقيات
 اهل بلده ولا خلاف فان قطع الطريق من المقياس ام على طريق البحر نظر الى ما يغلب في طهانه
 يجازي اقرب المواقيت اليه محرم منه والمواقيت في الحج على اختلاف ضروبه والعبارة
 المفردة على حد واحد بلا خلاف وقد قلنا ان من اراد الحج او العمرة احرم من المقيات فان
 حازه مجزأ رجوع اليه مع الامكان وكذلك ان حازه غير مريد للحج ولا العمرة لم يجزئ له
 نية الحج او العمرة رجوع اليه فاحرم منه مع الإمكان فان لم يمكنه خرج الى خارج الحرم
 مع الإمكان ولا يتغير المقيات بتغير البدار وحراياها واثناها في غير موضعها ويرجأ
 الى المقيات ولم يمتنع من الإحرام لمرضا وغيره احرم عنه ولله وجبته ما تخلفه المحرم وقد
 تم احرامه الحاضر والنفسا اذا جاء الى المقيات اغتسل واخر ما منه وترك صلوة الاحرام
 وخوذة الصبيان فرج اذا اراد الحج بهم وخشعوا ما تخلفه المحرم وفعل بهم جميع ما فعل به
 اذا فعلوا ما يحب فيه الكفارة كان على اوليائهم ان يكفروا عنهم فان كان الصبي لا يحسن
 ولا يتأتى له ليقى عنه ولله وكذلك تطوف به ويصلي عنه اذا لم يحسن ذلك وان حج بهم معبر
 وحج ان لم يحج عنهم اذا كانوا اصغارا وان كانوا اكبارا حاز ان يؤمنوا بالصيام وسعى ان ينفوا
 بالموقوفين معا وحصر والمشاهد كلها وترعى عنهم ويناب عنهم في جميع ما تنوله
 البالغ نفسه واداءه ووجد لهم هدي ولا تقدر روز على الصوم كان على وليه ان يصوم عنهم
 هـ فصل في ذكر كفنه الاحرام الاحرام ركز من لا كان الحج
 او العمرة من تركه متعمدا فلا حج له وان تركه ناسيا كان حكمه ما ذكرناه في الباب الاول
 اذا ذكره فان لم يذكره اوصلا حتى فرغ من جميع مناسكه وقد ترجمه او عمرته ولا شيء
 عليه اذا كان قد سبق في عمره الاحرامه ومن اراد ان يحرمه متعمدا فاذا انتهى الى المقيات
 تنظف وقصر اظفاره واخذ سببا من ساربه ولا يمس شعر راسه وثريل الشعر من جسده تحت
 ابطيه وان تنظف او اظلى قبل الاحرام يومين او يومين الى خمسة عشرين يوما كان خيرا واعاد
 ذلك في الحال افضل وسحب له ان يغتسل عند الاحرام فان لم يجد ما يهرم ولبس ثوبا

انما
 الحرام
 الموضع
 الحرام
 اذا اراد
 الحج او العمرة
 انما المواقيت
 احرام
 انما المواقيت
 احرام

ياتر باحديهما وتنوح بالاحرا ويريد به وخور ان يغتسل قبل المقيات اذا خاف عوز الماء وان
 لم يسر فمضه وساه فان انتهى الى المقيات نزع ثيابه ولبس ثوبا احرامه وان لبس الثوبين مع
 الاغتسال كان ايضا جائزا وان وجد الماء عند الاحرام اعاد الغسل استحبابا ومن اغتسل
 بالغداة احراه غسله ليومه اي وقت احرم فيه وكذلك اذا اغتسل او اللب احراه الى اخر
 الليل ما لم يتم فان نام استحب له اعادة الغسل لان يكون غدا الاحرام بعد الغسل واد
 اغتسل الاحرام من كل طعام لا يحون للمحرم اكله او ليس ثوبا لا يحور لسه استحب له اعادة
 الغسل وكور للمحرم ان يلبس اكثر من ثوب احرامه ليلة او اربعة وما اراد ان يتي بذلك الحرا ويرد
 وخور ايضا ان يغتسل ثيابه وهو محرم واد اقبل مكة واراد الطواف طاف في ثوبه الذي احرم
 فيها وافصل الاوقات التي تحرم فيها عند الزوال ويكون ذلك بعد فرصة الظهر فان افق
 ان يكون في عسر هذا الوقت جاز والافضل ان يكون عقب فرصة فان لم يكن وقت فرصة صلى
 ست ركعات من الوافل واحرم في دبرها فان لم يتمكن من ذلك اجزأه ركعتان في الاول
 منهما بعد النوحه الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد لم يحرم
 عقيبهما بالمتنع بالعمرة الى الحج فقول اللهم اني اريد ما امرت به من المنع بالعمرة الى الحج على
 كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه واله فان عرض لي عارض فحسني فحلي حيث حسنتي لله
 الذي قدرت على اللهم ان لم تكن حجة فعمرة احرم لك سعري وحسدي وبشري من النساء
 الطيب والساي اتبعي بذلك وجهك والدار الآخرة وان كان قارنا فاللهم اني اريد ما امرت
 به من الحج قارنا وان كان مفردا ذكر ذلك ومن احرم من عرس صلوة او غسل كان احرامه متعمدا
 عرابه تسحب له اعادة الاحرام بصلوة وغسل وخور ان يصلي صلوة الاحرام اي وكان
 من الليل او نهارا لم يكره وقت فرصة وقد تصبى فان تصبى الوقت بدأ بالعرض بصلوة الاحرام
 وان كان اذ الوقت بدأ بصلوة الاحرام بصلوة العرض وسحب له ان يشرط في الاحرام ان
 لم يكن حجة فعمرة وان تجله حيث حبه سوا كانت حجة متعمدا او قارنا او افرادا وكذلك
 في احرام العمرة لا يسقط عنه فرض الحج في العام المقبل فان حج حجة الاسلام فاحضر لزمه
 الحج من قبل وان كان لظنوعا لم يلزمه ذلك وخور ان كل الحر الصبد وبنا النساء وسم الطيب
 بعد الاحرام ما لم يلبس فاذا لبس حرم عليه جميع ذلك لان الاحرام لا يسقط الا بالنية
 او سببا الهدى او الاستعار والتقليد فانه اذا فعل ذلك متيا بعد ان عقد احرامه

حرام

والاستعارة ان يسوق سنام العبر من الجانب الاخر فان كانت بدا كثيرا حار له ان يدخل من كل بيتين
 وتسعر احدهما من الجانب الاخر والاخرى من الجانب الايسر وتسعرهما وهي باركة ونحوها
 وهي فائمه ويكور التقليد نعل ودرصلي فيه ولا يجوز الاستعارة الا في البدر فاما النهر والعمر
 فليس فيهما غير التقليد واد اراد المحرم ان ياتي فان كان حار على طريق المدينة فلا فصل ان ياتي
 اذا اتى البدر عند الميل ان كان اكبوا وان لتي من موضعه كان حاربا والمأشئ كور له ان ياتي من
 موضعه على كل حال وان كان على طريق المدينة لتي من موضعه ان تبا وان مشى خطوات ثم لتي كان
 افضل واللسة فريضة ورفع الصوت بها سنة مؤكدة للرجال والنساء والمهروص
 اربع طليات وهي قولك لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والبيعة لك والملك لا سر لك
 لبيك وما اراد عليها سنة وفصيلة وافصل ما يذكره من اللبسة الخ والعمره معا فان لم يكن
 للثنية او غيرها واقصر على ذكر الخ فاذا دخل مكة وطاف وسعى وقصر وجعلها
 عمره كان ايضا حاربا وان لم يذكر لا حجا ولا عمره ونوى المنع حار وان لتي بالعمره وحدها
 ونوى المنع كان حاربا واد الى المنع ودخل مكة وطاف وسعى لم ياتي بالخ فلو ان
 بطلت مسعته وصارت حجة منقولة اذ افعل ذلك منعدا وان فعله ناسيا مضي بها
 اخذ فيه وتمت مسعته ومضى لتي بالخ مفردا ودخل مكة وطاف وسعى حار له ان يصير
 ويجعلها عمره ما لم يلب بعد الطواف فان لتي بعده فليس له منعة ومضى في حجة هو في
 نوى العمره ولي بالخ او نوى الخ ولي بالعمره او نوا ١- فاما ولي باحدهما او نوى لهما
 ولي لهما كان ما نواه دون ما نلفظ به وان تلفظ به ولم ينو سبيل المنع فحرامه فلهذا
 لا خلاف فيه اذا احرم منهما ولم ينو لا حجا ولا عمره كان حاربا من الخ والعمره ابهما سنا
 فعلا اذا كان في شهر الخ فان كان في غيرها ولا ينعقد احرامه الا بالعمره وان احرم
 وقال احراما حراما فلا يفان علم بماذا احرم فلا يرجح او عمره فزار او افراد او
 تمنع غير عليه وان لم يعلم ذلك بان يهلك فلان لم يمنع اجناط الخ والعمره واما فلان
 حواريك لا حراما من الموهين عليه السلام حين جامر الهم وقال اهلا لا كما هلا انيتك ولاحه
 النبي صلى الله عليه واله وان ازاله ان فلانا ما احرم لصلاته كان احرامه موقوفا في شراح وان
 سنا لغيره لانه لو ذكر انه احرم ما حار له ان يفتح ويجعله عمره على ما قدمناه
 ومضى احرم بهما فقد قلنا انه لا يصح ومضى في ابهما سنا وكذلك ان ساق هل احرم بهما

او واحد بهما فعل ابهما سنا وسحق للمحرم اللبسة في كل حال فاما وقاعد وراكبا وما سنا
 وعند الصعود والنزول وفي جميع الاحوال لا يلا كان او بهار اذ لا خلاف طاهر ان
 حيا به ويلمح ان لا يتخلل بين اللبسات الاربع كلاما فان سلم عليه حاربا من الجواب وسحق
 الاكثر من قول لبيك ذا المعارج لبيك م وتلبسة الاخر من تحريك لباسه واساره بالاصبع
 م ولا يقطع المنع اللبسة الا اذا شاهد صوت مكة وان كان قريبا او مفردا او طعما يوم
 عرفه عند الزوال وان كان معتمرا فقطعها اذ اوصعت الا بالحقاقها في الحرم وان كان
 المعتمر خرج من مكة ليعتمر فقطعها اذ استأهل الكعبة فقص
 فاما حب على المحرم احتياجه فدلنا ان الاحرام لا ينعقد الا باللبسة او الاستعارة والتقليد
 فاذا عهده بشئ من ذلك حرم عليه لسر الخط من الباب وحرم عليه وطو النساء وما ستر
 سهوة وحرم عليه العقد عليهن لنفسه ولغيره فمضى عقد على امرأة لنفسه او لغيره كان
 العقد باطلا ولا حور له ان يشهد ايضا على عقد فان شهد لم يفسد بذلك العقد لان العقد
 ليس من شرطه الشهادة عندنا فان اقام الشهادة بذلك لم يفسد سعادته النكاح اذا
 كان كمالها وهو محرمه اذ احصل العقد واشتكل الامر فلا علم هل كان في حال الاحرام
 او في حال الحلال والعقد صحيح والاحوط بخبر هذا العقد فان اختلفا فقال الزوج عقد
 حلالا والتمت المرأة كئت محرمات والقول بالرجل لانه اعرف بحال نفسه وهي مدعية
 في كونه محرمات وعليها البينة ولا يلزمه البينة لانها اقربت له بالعقد وادعت ما يفسد
 فاحتاجت الى بينة فان ادعى الرجل انه كان محرمات وادعت هي انه كان حلالا على الرجل
 السنة لانه اقربا للعقد وادعى ما يفسده ليسقط عن نفسه فرض الزوجة من المهر وغيره
 فعليه السنة عساه يحكم عليه بحرم وطبها لانه اقربا بذلك حرام عليه واما المهر
 فانه يلزمه له فانه ان كان قبل الرجول وان كان بعده لزمه كله اذ اوكل محرمه فحلالا في
 النكاح وسقط له الوكيل فان كان ذلك في حال احرام الموكل كان العقد فاسدا وان كان ذلك
 بعد ان تحلل الموكل صح النكاح لان العقد وقع في حال الاحلال وهو كره للمحرم ان
 يحط به امرأة للعقد وكذلك ان كانت هي محرمه وهو محلل اذ اوطي العاقد في حال الاحرام
 لزمه المهر فان كان في سبيل لزمه ما سمي وان لم يكن سمي لزمه مهر النفل ونحوه الولد و
 نفس حجة ان كان قبل الوقوف بالموقفين يلزمها العدة وان لم يدخل بها لم يلزمه من ذلك

ولا بأس ان يراجع امراته سواء اطلقها في حال الحلال او في حال الاحرام وادان الزوج امره
 وهو محذور في ربهما ولا تجل له ابداد اذ كان عالما بتحرمة ذلك فان لم يكن عالما به حار
 له ان يعقد عليها بعد الاحلال والمحرمة اذ اعقد لعينه كان العقد فاسدا بم نظر فيه فان
 كان المعقود له محرما ودخل بها الزنا العاقد بدنه " وحوز مقارفة النساء سائر انواع الفر
 ولحوز له نشر الجوارى غير انه لا يحوز الاستمتاع بهن وحرم عليه الطيب على خلاف
 اجناسه واعلظها خمسة احناس المسك والعنبر والزعفران والكافور والعود وند
 الحوندك الورش واما خلوق الكعبة فانه لا بأس به وحرم عليه التطيب بالطيب واكل
 طعام يكون فيه شيء من الطيب وممنه ومباشرة فان اضطر الى اكل طعام يكون فيه
 طيب اكله وقصر على انيقه ولا بأس بالسعوط وان كان فيه طيب عند الحاجة اليه وادا
 اصاب ثوبه طيب ازاله وادا اجتاز في موضع يباع فيه الطيب لم يكن عليه شيء فابشره
 نفسه امسك على انيقه منه ولا تمسك على انيقه من الروائح الكريهة فاما الراح الطيبه
 فمكروه استعمالها عرايا لا ينجو في الخطر بما قدمناه من الطيب ولا حوز له الصيد ولا
 الاسارة اليه ولا اكل ما صاد به غيره ولا دخل شيء من الصيد فان دخله كان حكمه حكم
 الممنه لا يحوز لاحد الاستماع به وافضل ما يحرم فيه من السباب ما كان قضا محضا فان كان
 غير محض كان جائزا الا اذا اصاب شواذ فانه لا يحوز الاحرام فيها او يكون مصبوعة
 تصبغ فيه طيب مثل الزعفران والمسك وغيرهما وادا صبغ تصبغ فيه طيب وذهب
 رائحته لم يكن بأس وكذلك ان اصاب ثوبه طيب وذهب رائحته جاز الاحرام فيه
 ويكروه الاحرام في الثياب المصبوعة مثل العصفرو ما اشبهه لاجل الشهرة وليس
 ذلك محظورا وكل ما يحوز الصلوة فيه من الثياب يحوز الاحرام فيه وما لا يحوز الصلوة
 فيه لا يحوز الاحرام فيه مثل الخزامى معشوش بوبر الاراب والابرسم المحض وغير ذلك
 ولا ينعى ان يحرم الا في ثياب ظاهرة نظيفة فان توشح بعد الاحرام فلا غسل الا اذا
 اصابها شيء من النجاسات ولا بأس ان يستند لثيابه في حال الاحرام غير انه اذا طاف لا
 يطوف الا فيما احرم فيه وحوز اربطس طيلسانا له ان يراى غير انه لا يزره على نفسه
 ويكروه له التوجه على الفرس المصبوعة وادان لم يكن معه ثوبا الاحرام وكان معه قبالة
 مقلوبا ولا يدخل يده في كفي القبا ولا يلبس السراويل والبرص فان لم يجد حذاه حار له

لثيابه ويكروه له لبس السباب المعلمة بالابرسم ولا يلبس الخاتم للزينة وحوز لثيابه لثيابه
 ولا يحوز له لبس الخفين يلبس عليهما فان لم يجد الخفين لبس الخضر عند الضرورة وسقط ظهر
 قدميهما ولا يلبس التمشك على كماله ويحرم عليه الزفت وهو الجماع وكذلك لباسه
 وملا مسنهن سهوة ويقبله على كماله وحوز لمسنهن من عرسهوه وحرم عليه القسوف
 والكذب والجدال وهو قول الدحل لا والله وبلى والله ولا يحوز له قتل شيء من القمل والبراغيث
 وما اسبغها ولا ينجسها عريته ولا بأس ان ينجس عريته الفرد والخلمة وحوز له استعمال
 الخنا للزنا ويكروه ذلك للزينة وحرم على المرأة في حال الاحرام جميع ما يحرم على
 الرجل وحل لها ما حل له وقد حصر لها في الفم والسر او بل وليس عليها رفع الصوت
 باللسنة ولا كشف الرأس واحرامها في وجهها وحوز لها ان تستد على وجهها اسدا لا
 ثوبا ومعه بيد هار ان ياتسرو وجهها او خشبة فان ياتسرو وجهها التوب الله سبحانه الذي
 كان عليها دم ولا يحوز لها ان تنفق ولا يحوز لها لبس القفاز بزر ولا سائر الخيل التي لم تحتر
 عادتها فاما ما كانت تعاد فلا بأس بغيرها لا تطهره لزوجهها ولا تقصد به الزينة ولبسه
 يكره لها لبس السباب المصبوعة المقدمة وحوز لها لبس الخاتم وان كان من ذهب وحوز لها لبس
 اربطس كسبائها غلالة يفي ثيابها من النجاسات ويكروه لها الخضاب اذا قل حال
 الاحرام ولا يحوز للرجل والمرأة اذا كانا محترمين ان يكتحلا بالسواد الا عند الضرورة
 وحوز لهما الا كحال غير السواد الا اذا كان فيه طيب فانه لا يحوز على حال ولا يحوز
 للمحرم والمحرمة النظير والمرأة ولا استعمال الادها التي فيها طيب قبل ان يصير محرما
 اذا كان فيما ينفق رائحته الى بعد الاحرام وما ليس بطيب حوز له الادها من مالم تلبس
 فاذا لبس حرم عليه الادها من سائر انواع الدهن الا عند الضرورة الى ذلك فله حديد
 مما ليس بطيب مثل السبج والسمن فاما اكلها فلا بأس به على حال والدهن الطيب اذا
 رأت رائحته جاز استعماله ولا يحوز للمحرم ان يحترم الا عند الضرورة ولا ازاله شيء
 السعرمادام محرما فان اضطر الى ذلك يارب يدان يحترم لا يمكنه الا بالزينة السعر
 عن موضعه حار ان يزره ولا شيء عليه ولا يحوز للمحرم ان يغطي رأسه فان غطي رأسه
 بأسيا التي الفناع عرائسه وجب دالسه ولا شيء عليه ولا بأس ان يغطي وجهه وبعض
 رأسه عند الحاجة اليه ولا يحوز للمحرم ان يظلل على نفسه الا عند الضرورة وحوز

له ان يمسح تحت الصلابة ويضعه في الحبال والخمر والبيوت واذا كان من راي لا يطيل ظله على الطريق
 ولا يطيل على نفسه وقد احرص في الطل للسيا والافضل حمله على كل حال ومن سئ عليه
 كسف الصلابة فداه بدم وطل ولا تحك المحرم جلده حدا يدميه ولا سياك سوا كادي
 فاه ولا يبدل وجهه ولا راسه في الوضوء والغسل لا تسقط شي من شعره ولا خوله فخر
 الاظافر ويكره له دخول الحمام فان دخله فلا يبدل حمله بل يصب عليه الماء
 واذا مات المحرم غسل كغسل الحلال وتكفن بكفنه ولا تقرب سائر الكافور بكرة
 للمحرم ان يلبس من دعه بل يحبه بغير التلبس ولا يجوز للمحرم لبس السلاح الا عند الحرب
 وخوله ان يودع علامة وولده غير ربه لا يزيد على عشرة امشاط لجور المحرم ان لبس
 المبطقة ويشد على سطره القطار لانه لا مانع منه في ذلك
 الاستنجار للمحرم الاستنجار للمحرم عن الفم بنفسه وخوز استنجاره عن الفم
 يصح النية فيه ان ينظر في المستحار فان مات بعد ذلك سقط فرضه وان صلح وجب عليه
 الفضا بنفسه وتلزم الاحارة بالعقد ويسحقها الاجبر ولا يلزمه ان يرد ما فضل وان
 نفقته استحق للمستحار ان يهرمه وليس بواجب ذلك عليه ويتأب على فعله من التماسك
 ولا حرم الامر بالمعقبات فان شرط عليه ان يخرم قبل المعقبات لم يلزمه ذلك لانه باطل
 هو متى فعل من محظورات الاحرام ما يلزمه به كفاره كان عليه في ماله من الصيد والناس
 والطيب وان افسد المحبة وجب عليه فضاؤها عن نفسه وكاتب المحبة باقعه عليه
 ينطرونها فان كانت معيته افسحت الاحارة ولم يرد المستحار ان يستأجر من موث
 فيها وان لم يكره معيته بل يكون في الذمة لم يتسحق وعليه ان ياتي بحجة اخرى في المسفل
 عن استأجره بعد ان يقو المحبة التي افسدها عن نفسه ولم يكره للمستحار فتح هذه
 الاحارة عليه والمحبة الاولى مفسودة لا تحرى عنه والثانية فضا بها عن نفسه
 اما نفقته عن المستحار بعد ذلك على ما يلباه هو اذا استأجره لا يخلوا ان يقول استأ
 حرتك لنج عني في هذه السنة فان هذا افسد عثر السنة فلا يصح الاجارة الا بعد
 ان يكون الاخر على صفه بمكته التلبس بالاحرام في استنهار الحج فان لم عليه ذلك بطل
 عقد الاجارة لانه عقد على ما لا يصح فاذا عقد على وجه يصح فيه الاحرام في اسهر
 الحج مع ما خالف وخرج السنة ولم يكره افسحت الاحارة لا زال الوقت الذي عساه

وفاقیہ

٢

۷۷۷

وقد فات هو ان استأجره بحجة؟ الدمه بان يقول المستأجر انك على ان يخرج عني من العقد وانصر
 العمل؟ هذا العام وان شرط الناحي الى عام او عامين حارفا او صحيحا مطلقا فانفسه
 قبل عمل الحج لم ينطأ الا حارة لان الا حارة؟ الدمه لا ينطأ الا حارة وليس للمستأجر ان يخرج
 هذه الحارة لم كان الناحي فاذا احرزه؟ السنة الثانية كان احرامه صحيحا عمل مستأجره
 ه اذ استأجره اثنان رجلان ليجعلاهما فاحره عنهما لم ينعج احرامه عنهما ولا عن واحد منهما
 لان حجة واحدة لا تصور عن نفسه وليس احدهما اولى بهما صاحبه ولا عن نفسه لانه
 مانواها عن نفسه وان دللنا الى لا دليل عليه وان احرز لا جرع عن نفسه وعن مستأجره لا بعد
 انصاعهما ولا عن واحد منهما لما قلناه او لا فاد احرز الا حرة كان له التخلل بالهدى ولا نصا
 عليه لانه لا دلالة على وجوبه عليه والمستأجر على ما كان عليه ان كان مطوعا كان
 بالخيار وان كان وجب عليه حجة الاسلام لزمه ان يستأجر من يوثق عنه عرابه بلزم
 الا حرة ان يرد مقدار ما بقي من الطريق او يفيم الحج فيما يستأنفه ونسوله بنفسه ه اذ امان
 الا حرة وان كان قبل الا حرام وجب على ورثته ان يرد جميع ما احدث ولا يستحق شيئا من الا حرة
 لانه لم يفعل شيئا من افعال الحج وان كان بعد الا حرام لا يلزمه شي ولا حرج عن المستأجر وسوا
 كان ذلك قبل استيفاء الاركان او بعد بها من التخلل او بعده وعلى جميع الاحوال العموم الا حرة
 ذلك هذا اذا استأجره على ان يخرج عنه واطلوا ان يستأجره على ان يخرج عنه مثلا من بعد
 او حارسا لم يقطع المسافة الى الهيفات استحوذ الا حرة بمقدار ما قطع من المسافة ه اذ
 استأجره على ان يخرج عنه من بعد اذ جاء الهيفات فاحرم بالعمرة عن نفسه محبب فادخلها
 واحرم بالحج عن مستأجره فان كان رجع الى الهيفات اجراه وان لم يرجع مع نفسه من الرجوع
 لم يحرمه وان لم يركبه الرجوع احراز عن المستأجر ولا يلزمه دم ولا حرج عليه ولا حرج
 سي من الا حرة لانه لا دليل عليه اذ استأجر رجلا لنفسه لم يكل من ليه احوال اما ان استأجره
 لقرع عنه او لفرد او تمتنع فان استأجره للفرد وفرق مع لانه استأجره له فدلنا
 كسبه القران ه والهدى الذي يكونه فان يلزم الا حرة لان اجارته تضمنه فان شرط الهدى
 على المستأجر كان جائزا فان خالفه وتمتع كان جائزا لانه عبد الله ما هو افضل وانفع السكان
 معا عن المستأجر وان افرد لم يحرمه لانه لم يفعل ما استأجره فيه ه وان استأجره لمتنع فعمل
 وقد احرراه ويلزم دم لمتنعه الا حرة لانه من متضمن العقد الا ان شرط المستأجر على

62

على نفسه ذلك فحرى عنه وان حاله الى الفرار لم يحركه لانه لم يفعل ما استباحه فيه وان استباحه
 لغيره فممنوع او فريده لانه عبد الى الافضل والى ما استوحش فيه وريادة ادا او صوارح
 عنه حجة واجبة من نيل اوقضا حجة الاسلام ولا تخلوا اما ان لا يعبر الاجير والاحرة او يعبر
 معا او يعبر الاجير والاحرة فان اطلق ولم يعبر الاجير ولا الاحرة فقال حجوا عني او حجوا
 عني انما انا فانه حج عنه باقل ما يوجد من حج عنه من الهنات وان عثر الاجير والاحرة معا فقال حجوا
 عني ولا تامة فانه يعطى من الزكاة لجرته مثله من الهنات وما زاد فهو وصية فاقام بالحج وحب
 له ما وصى به وان لم يقم بالحج لم يسحق من هذه الوصية شيئا لانه وصى به بشرط فامه بالحج ولا فرق
 بين ان يكون وانما وعبروا رتبهم وان عثر الاجير والاحرة فقال حجوا عني فانا ولم يذكر
 مبلغ الاحرة فانه حج عنه باقل ما يوجد من حج عنه فان رضى الاجير بذلك وقام لم يرضى المولى
 العدول عنه الى غيره لانه مخالفة للوصية وان لم يقبل ذلك ولم يقم به كان على المولى الحج
 عنه باقل ما يوجد من حج عنه وكذلك الحكم ان كاتب الوصية بحجة تطوع الا ان الواجب
 من اصل المال والتطوع من الميت فهاذا اوصى بشي من ماله للحاج ففرق فيهم والافضل ان يعطى
 الفقير لانهم احوج وان اعطى الاغنياء والفقراء معا كان جازيا لان الاثمة يساويهم اذ اقال
 لغيره حج عني لما شئت لم ينعقد الا حارة لانه لم يسم العوض فان حج عنه وجب له احرة
 القتلى وصحت الحجة عن المستأجر وكذلك الحكم ان قال حج عني بنفقك او بنفوسوا وادا
 قال حج عني او اعتمر مائة فالا حارة باطلة لان العمل مجهول فان حج واعتمر دفع عمر حج عنه لانه
 اذ له فيه ولم يمه احرة المنزل ولا سحر المسمى لفساد العقد وان قال ان العقد صحيح ويكون
 في ذلك كان قويا وادا قال من حج عني فله مائة صح ذلك وكان ذلك جهالة لا لعمرة فاذا
 فعل الحج اسحق المائة وان قال الاول من حج عني فله مائة كان ذلك صحيحا وادا قال من حج عني فله
 عبد او دينار وعشرة دراهم كان ذلك صحيحا ويكون مختارا في ذلك كله متى حج اسحق
 واجدا من ذلك ويكون المستأجر بالحار من كان عليه حجة الاسلام وحجة الدر لم يحرك
 الحج او لا الاحجة الاسلام فان حج بليته الدر وجب عليه حجة الاسلام ولا ينقلب فان كان
 لم يلقها من حج عنه كان احرام الاجير كاحرامه لا حرم حجة الدر قبل حجة الاسلام فان حاله
 لم يلقها الى حجة الاسلام فان استأجر الحج عنه فاعتمر او اعتمر عنه في لم يسمع عن الحج
 عنه سوا كان حيا او ميتا ولا يسحق شيئا من الاحرة فان استأجره لغيره عنه من مائة لانه

١٢٤

سلك طريقا احرا واحرم من مائة احراه ولا يلزمه ان يرد من الاحرة ما من الهنات ولا ان يطالب
 بالقبض لان لا بد له من دليل عليه فان استأجر للحج والعمرة فاجر وعنه به ثم انفسه انقلب اليه ولا
 احرة له وكذلك ان اقامه الحج بشرط كان فيه فاما ان اقامه بغير شرط فله احرة مثله الى حين
 العوات وكذلك الحكم في المحصور سوا اذا كان تحت حجة الدر وحجة الاسلام وهو عليه
 معصوب حار ان يستأجر رجلين تحت حجة في سنة واحدة ويكون لكل واحد منهما
 وانما حسب بليته سقوا ولم يسق بليته لم يحج عن غيره ان ذكره في الوامع كلها فهو عند
 الاحرام اللهم ما اصابني من تعب او لغوب او نصب فاحر فلان ولا ان واجرن في سبب عنه وذلك
 بذكره عند الملية والطواف والسعي والمرفوع وعند الدخ والرعي وجميع المناسك فان لم
 يذكره وكانت نيته الحج عنه اجراه وادا امره الحج عنه بنفسه فليس له ان يستأجر غيره
 تلك النية فان قوض الامر اليه في ذلك حار ان يتولاه بنفسه وان استتيب غيره فاد الخ
 حجة عن غيره لم يجز ان يأخذ حجة اخرى حتى يقضى التي اخذها ولا يجوز لا حار ان يطوف عن غيره
 وهو بمكة الا ان يكون الذي يطاف عنه مبطونا لا يقدر على الطواف بنفسه ولا بمش
 حمله لفقد طهارته وان كان غايبا حار ان يطاف عنه ويرجى عن غيره من اخ له او اب او
 قرابة او اخ مؤمن فانه يصل ذلك الى من يوثق عنه والهنات عمله من غير ضمان ومن
 عمر وجب عليه الحج بعد موته تطوعا منه سقط بذلك فرضه عن الميت ومن كان عنده
 ودعيه ومات صاحبه وله ورثة ولم يكن حجة الاسلام حار له ان يأخذ منها بعد ما حج عنه
 ويرد الباقي على ورثته اذ اطلب على طلبة اللهم لا يقضون عنه حجة الاسلام فان غلب على طلبة
 ائمه يتولون القضاء عنه لم تجز له ان يأخذ منها شيئا الا بامرهم ولا يحج احد عن مخالفة في الاخذ
 الا ان يكون اياه فانه يجوز له ان الحج المرأة عن الرجل اذا حجت حجة الاسلام وكانت عارفة ان
 لم يكن حجت حجة الاسلام لم يجز لها ذلك ولا عن غيرهما من النساء قص
 في علم العبيد والمكاتب والمدرسين في الحج لا يجوز للعبد ان يحرم الاما ذنبيه فان احرم
 بغير اذنه لم ينعقد احرامه وللسيد منعه منه ولا يلزمه الهدى ولا بدله لان احرامه
 ما لا يقد فان اذنه سيد فاحرم لم يكره فيما بعد منعه منه وان اذنه لم يرجع عن الاذن
 فان علم بالرجوع زال الاذن فان احرم بغير اذنه لم ينعقد احرامه وان لم يعلم بالرجوع بامر
 بعد الرجوع وقتل العلم به فالاولى ان يقول بغير اذنه احرامه غير ان للسيد منعه منه وقد

١٢٥

١٢٤

لا يقدر
ان يركب

قبل ان لا يعقد احرامه اصلا وهذا الحكم في المديرة والمدينة وام الولد والمعتق بعينه لا
 يحلف الحكم فيه والامة المروجة لها الحكم من غير الاحرام والزواج انصام معهما منه
 والمكان لا يعقد احرامه سوا كان مستر وطاعليه او مطلقا لانه ان كان مستر وطا
 عليه فهو حكم الزواني وان كان مطلقا وقد حرم منه بعضه فهو غير معتبر فانها باه على ايام
 معلومة معينة يكون لنفسه لا يمتنع ان يقول عن عقد احرامه فيها ونحو حجة فيها بعد ان
 سيده؟ ومتى احرم بعد ان سيده لم يعتقه قبل الموفيق لم يخر احرامه ونحو عليه الحج
 الى المنفقات والاحرام منه ان امكته فان لم يمكن احرامه من موضعه فان فاته المشعر
 الحرام فقد فاته الحج وان احرم ما ذر سيده لم يلزمه الرجوع الى المنفقات لان احرامه صحيح
 منعقد فان ادرك المشعر الحرام بعد العتق فهذا كحجة الاسلام وان فاته المشعر
 فقد فاته الحج وعليه الحج فيما بعد واذا احرم بعد ان سيده لم يفسد الحج لم يتعلق حكم
 لان احرامه غير منعقد وان احرم ما ذر سيده فافسد الحج لزمه القضاء وعلى سيده تكميله
 منه واذا افسد العبد الحج ولزمه القضاء على ما قلناه فاعتقه السيد فلا يحلوا ان يكون
 بعد الوقوف بالمشعر او قبله فان كان بعده كان عليه ان يتم هذه الحجة ويلزمه حجة الاسلام
 فيما بعد وحجة القضاء هو حكم عليه البقاء بحجة الاسلام ثم لحجة القضاء وذلك حكم الصبي
 اذ بلغ وعليه قضاء ولا يفتى قبل حجة الاسلام فان اتي حجة الاسلام بغيره بقي عليه حجة القضاء
 وان احرم بالقضاء انعقد حجة الاسلام وكان القضاء دمنة وان طأها لا يحرم عن واحد
 منهما فان قويا وان اعتوق قبل الوقوف بالمشعر فلا فضل بين ان يفسد بعد العتق او قبل العتق فاته
 بمضى فائتبه ولا تحريمه الفاسدة عن حجة الاسلام ويلزمه القضاء في القابل وكبره القضاء
 عن حجة الاسلام لان الفاسدة لو لم يفسده لكان تحريمه عن حجة الاسلام وهذه قضاهما
 هو ادا احرم العبد ما ذر سيده فباعه سيده قبل الوقوف بالمشعر صح بيعه فان كان المشرك
 عالما بخاله فلا حار له لانه دخل على بصره وبذلك منه ما كان ملكه منه ولا حول للمشرك
 ان يخله كالبائع وان لم يعلم المشتري بذلك وكان احرامه ما ذر سيده كان الحان عليه لانه لا يفسد
 على بطله ويكون ذلك نقضا بوجوب الرد وان كان احرامه بعد ان سيده صح البيع ولا
 خيار له ولا حكم لاحرامه لانه لم ينعقد على ما سناه ادا احرم ما ذر مولاه فان تكب محطورا
 بلزومه دمه مثل اللباس والطيب وحلق الشعر وتقليم الظفر لاظهار اللبس سهوة والوطي

الفرج او فمادور الفرج وقتل الصيد او اكله ففرضه الصيام وليس عليه دمه وليس عليه
 منعه لانه فعله بعد ان نه فان ملكه سيده بهذا الحرحه فاحرحه حان وان ارح لم يفسد احرامه منه
 انصا وان مات قبل الصيام كان سيده ان يطعم عنه ودم الميعة فسيده بالخيار ان يطعم عنه
 او يامر به بالصيام وليس له منع من الصوم لانه باذنه دخل فيه وقص
 في ذكر حكم الصبيان في الحج في الصبي الذي لم يبلغ قد سألنا به لا يحج عليه ولا ينعقد احرامه فان
 كان طفلا لا يحج حان ان يحرم عنه الولي وان كان مميضا من اهلها حان ان يركب فحرمه هو نفسه
 هو والولي الذي يصح احرامه عنه واذا نه له الاب والجد وان عدا فان كان غيرهم لم يلح الاجاز
 الاخ والعم وابن العم فان كان وصيا وله ولاية عليه ولها فهو بمنزلة الاب وان لم يكن ولها
 ولا وصيا ويكون اخا او ابا او عمو او ابا عم فلا ولاية له عليه وهو والاخي سوا ابا
 تنزع به عنه انعقد احرامه هو والام لها ولاية عليه بغير تولية وصح احرامها عليه طهرت
 المراه التي سالت النبي صلى الله عليه واله عن ذلك هي النفقة الزائدة على نفقته في الحضر
 يلزم ولله دونه وكما امك الصبي ان يفعله من افعال الحج فعليه ولم يمكنه فعله عليه ان
 يتوب عنه اما الاحرام فان كان مميضا احرم بنفسه والوقوف بالموقفين يحصر على كل
 حال مميضا كان او غير مميض وزه في الجمار ان يتر زهاها بنفسه وان لم يتر زه عن نفسه
 ان شرك الحص في كفه لم يؤخر منه والطواف ان كان مميضا طاف بنفسه وان لم يكن
 كبر لك طاف عنه ولله ومن طاف به وتوى به الطواف عن نفسه اجر اعنيهما وحكم
 السعي مثل ذلك ورهنا الطواف ان كان مميضا صلاهما وان لم يكن مميضا صلى عنه ولله
 هو واما محظورات الاحرام وكل ما يحرم على المحرم البالغ حرم على الصوم والنكاح ان
 عهده له كان باطلا هو واما الوطوء فمادور الفرج واللباس والطيب واللبس سهوة وحلق
 الشعر وتقليم الظفر لاظهاره متعلق بكفارة على ولله وان قلنا
 لا متعلقه شي لهما روى عنهم عليهم السلام من ان عمدا الصبي وخطاه سوا والخطايا هذه
 الاشياء لا متعلقه كفارة من الباطل غير كان قويا وقتل الصيد بمتعلقه الحرام على كل حال
 لان الباطل لا متعلقه كفارة من الباطل الحرام وهو من الصيد بمتعلقه الحرام على كل حال
 حال لا الباطل لا متعلقه من الباطل الحرام واما الوطوء في الفرج فان كان باسما لا شيء عليه
 ولا يفسد حجة مثل البالغ سوا وان كان عامدا فعليه ما ظاه من ان عمده وخطاه سوا

لا يعلمونه ايضا فساد الحج وارقبنا ان عمده عند اعموم الاخبار هو وطى عامدا في الفرج والله سبحانه
 حجه فقد فسده وبلغ منه الفساد اقوى الا ولازاجا في القضاء توجه الى المكلف وهذا
 ليس مكلفه فصل في ذكر حكم النساء في الحج مع الحج واجتنب
 النساء وجوبه على الرجال وسرايط وجوبه عليهن سرايط وجوبه على الرجال وسواوليس
 من سرايط وجوبه عليهن وجوب محرم ولا زوج ولا طاعة للزوج عليها في حجه الاسلام
 ومعنى ذلك انها اذا ارادت حجه الاسلام فليس لها وجهان معهما من ذلك ويتبعان ساعدها
 على الخروج فان لم يفعل خرجت مع بعضهن وى ارجامها فان لم يكن لها محرم خرجت مع
 الثقات من المؤمنين وارا ارادت ان الحج تطوعا لم يكن لها ذلك وكان له معهما من
 ندرت الحج فان كان يادر زوجها كان حجه الاسلام وان كان غير اذنه لم
 يتعقد زرها وان كانت في عده الطلاق جاز لها ان تخرج في حجه الاسلام سوا كل الزوج
 عليها رجعة اولم ينكر ولاس لها ان تخرج في حجه التطوع الا في التطليقة الباتة فاما
 عده المتوفى عنها زوجها فانه يجوز لها ان تخرج على كل حال فرضا كان او نفلا م وادا
 حجت المرأة بادر الزوج حجه الاسلام كان قد رتبته الحضر عليه وما زاد لاحل السفر
 عليها فان افسدت حجه بان مكنت زوجها من وطئها مختارة قبل الوقوف بالمسجد
 لزمها القضاء وكان في القضاء مقرر رتبته الحضر على الزوج وما زاد عليه عليها في
 مالها وبلغها مع ذلك كفارة وفي مالها خاصة ومدينه كفه احرامها في مالها
 حرام وان عليها ان تحرم من المقات ولا تؤخره فان كانت حائضا نوصات وضو الصلوة
 واغتسلت واستنشرت واحرمت الا انها لا تنظر في معنى الاحرام فان تركت الاحرام
 ظانها انه لا يجوز لها ذلك حتى جازت المقات فطهرها وترجع اليها وتحرم منه مع الا
 مكان فان لم تكن الحرامت من مومعهما لم يدخل مكة فان دخلت اخرجت الى الحج
 الحرم واحرمت مرفها فان لم تكن الحرامت من مومعهما وادا دخلت المرأة
 مكة متمسكة طافت بالبيت وسعت من الصفا والمروة وقصرت وودا حلت
 من كل ما احرمت منه مثل الرجل سوا فان حاضت قبل الطواف انتظرت ما لها من
 الوقت الى تخرج الى عرفات فان ظهرت طافت وسعت وان لم يظهر هدمت
 منعها ويكون حجة مفردة تقضى المناسك كلها ثم تقضى العمرة بعد ذلك

وان طافت بالبيت عليه اسواط لم حاضت كان حلتها حله من لم يطف واد اطاق
 اربعة اسواط لم حاضت قطعت الطواف وسعت وقصرت ثم احرمت بالحج وقد
 تمت معنها فاد افرغت من المناسك وظهرت تمت الطواف واد اطاق الطواف
 مكة ولم تصل عبد المقام لم حاضت خرجت من المسجد وسعت وقصرت واخر
 بالحج وقصت المناسك كلها ثم يقضى الركعتين اظهرت مع واد اطاق بالبيت وسعت
 من الصفا والمروة وقصرت ثم احرمت بالحج وخافت ان يجها الحضر فيما بعد فلا يخرج
 من طواف الزيارة وطواف النساء جاز لها ان تقضي الطوافين معا والسعي ثم يخرج يقضى
 باقي المناسك ويمضي الى منزله فان كانت طافت طواف الزيارة وبقي عليها طواف
 النساء فلا يخرج من مكة الا بعد ان يقضيه وان كانت طافت منه اربعة اسواط
 وارا ردت الخروج جاز لها الخروج وان لم يتم الطواف في وجوب المستحاضة ان يطوف
 بالبيت ويصلي عبد المقام وتشهد المناسك كلها اذ افعلت ما تفعله المستحاضة
 لانها حكم الطاهرة واد ارادت الحاضر وداع البيت فلا يدخل المسجد بل يودع
 من ادنى باب من ابواب المسجد وينصرف واد اكانت المرأة علية لا تقدر على الطواف
 طيف بها وتسلم الاركان في الحجر وان عليها حجه كفاهها الاسارة ولا تراجر الرجال
 وان كان بها علة تمنع من حجلها والطواف بها طاف عنها ولها وليس عليها شئ وان كانت
 علية لا يعقل عند الاحرام احرمت عنها ولها وجبها ما تحت المحرم ونهر احرامها
 وليس على النساء مع الصوت باللبية ولا كشف الرأس وجوز لها السر المحيط وجوز لها
 في تطليل المحمل وليس عليها حلق ولا دخول البيت فان ارادت دخول البيت فلتدخلها
 لم يكن حرام ولا يجوز للمستحاضة دخول البيت على حال فصل في
 حكم المحضون والمصدود من الحضر عند اصحابنا لا يكون الا بالمرض والصد يكون
 من جهة العدو وعند الفقهاء الحضر والصد واحد ولهما من جهة العدو والمذنب الاول
 فاد احرمت الحج او عمره فحضره عدو من المشركين ومنعوه من الوصول الى البيت
 له ان يحلل للعموم لانه لم يطره فان لم يكن له طريق الا الذي حضره فله ان يحلل بالعدا
 وان كان له طريق اخر فان كان ذلك الطريق قبل الطريق الذي صد عنه لم يتركه الحلال
 لانه لا فرق بين الطريق الاول والثاني وان كان الطريق الاخر اطول من الطريق الذي

في حجة
 ١٢٤

صد عنه فان لم يكن له نفقة ممكنة ان يقطع بها الطريق الاخر فله ان يتجمل لانه مصدر ودع
 الاول وان كان معه نفقة ممكنة فقطع الطريق الاول لانه يخاف اذا سلك ذلك الطريق
 فانه لم يكن له التجمل لان التجمل انما يحوز بالحضر لا بخوف الحفوات وهذا غير مصدر ود
 هاهنا فانه يجب ان يمضي على احرامه في ذلك الطريق فان ادرك الحجاز فانه لم يجز
 لزومه الفضا ان كانت حجة الاسلام وان كانت تطوعا كان الجواز ههنا في الحضر العام
 فاما الحضر الخاص وهو ان تجلس بين عليه او غير ذلك فلا تخلوا ان تجلس بحق او غير حق فان
 تجلس بحق فان يكون عليه دين فيفقد على قصابه فلم يقضه لم يكن له ان يتجمل لانه ممنوع من
 الخلاص وهو جالس بنفسه باحتنائه وان تجلس طالما او يدبر لا يفقد على ادائه كانه ان يتجمل
 لعموم لانه والاحبار يانه مصدر ود وكل من له التجمل ولا يتجمل الا بهدي ولا يحوز له بل
 ذلك من احضر عن البيت وقد وقف بعرفة والمسعر وعن الرمي ايام البسرى فانه يتجمل
 فان لحق ايام الرمي رمي وحلق ودخ وان لم يلحق امر من يوجب عنه فادامته في مكة و
 طاف طواف الحج وسعى وقد تم حجه ولا فضا عليه هذا اراقا على احرامه حتى يطوف
 ويسعى وان لم يتم على احرامه ويتجمل كان عليه الحج من قابل لانه لم يشوف ان كان الحج من
 الطواف والسعي فاما اذا طاف وسعى ومنع من البيت والرمي فقد تم حجه لان ذلك
 من المنسوبات واما ان كان من متمكنا من البيت ومصدودا عن الوقوف
 بالموقفين او عن احدهما جاز له التجمل لعموم لانه والاحبار فان لم يتجمل واقام على احرامه
 حتى فاته الوقوف فقد فاته الحج وعليه ان يتجمل بعمل عمرة ولا يلزمه بد من لهو بالحج
 يلزمه الفضا ان كانت حجة الاسلام وان كانت تطوعا كان الجواز وادامته في مكة
 عن العمرة جاز له ان يتجمل مثل الحج سواه ومضى له تخلف فوات الحج فافصل الاجل
 يبقى على احرامه فادامته في مكة وسعى على احرامه وتم حجه فانصاق الوقت واليسر
 من الحج وتخلل ادا احضر فاستدحجه فله التجمل وذلك ان استدحجه به احضر كان
 له التجمل لعموم لانه والاحبار ويلزم له التجمل وبدنه بالافساد والفساد في السفل
 هو فان انكسفت العدو وكان الوقت واستعا وامكنه الحج قصي من سنه ولشها
 حجة فاستدحجه في سنه الا هذه وانصاق الوقت من قابل وان لم يتجمل من الفاسد
 وانزال الحضر والحج لم يفت في الفاسد ويتجمل وان فاته تجمل بعمل عمرة ويلزمه بدنه

ذلك

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

للافساد ولا سعى عليه للهوات والفساد من قابل على ما شاء وان كان العدو باقيا فله التجمل فادامته
 تجمل لعمدة التجمل وبدنه لافساد والفساد من قابل وليس عليه اكثر من قضا واحد
 وادامته تجمل المحضر الهدي ولا يفقد على منه لا يحوز له ان يتجمل حتى يهدي ولا يحوز
 له ان يهدي الى بدل من الصوم او الاطعام لانه لا دليل على ذلك وايضا قوله تعالى فان احضر
 فما استسمر من الهدي ولا يحل له وارو وسلم حتى يبلغ الهدي محله فمنع من التجمل الى ان يهدي
 وبلغ الهدي محله وهو يوم الحرج ولم يذكر البذل فادامته التجمل من حضر العدو فلا
 بد منه من به التجمل قبل الرجوع فيه وكذلك اذا احضر بالمرض ومضى سري في حال
 الاحرام ان تجله حيث جلس به من ذلك ومحوره التجمل ولا بد ان يكون للشرط فائدة
 من ان يقول ان مرضت او في نفقي او فاني الوقت او صاق على او منعي عن عمرة
 فاما ان قال ان تجلي حيث شئت فليس له ذلك فادامته احضر فاشترط فلا بد له من الهدي
 لعموم لانه فادامته الاحرام وادامته العدو ولم تجل ان يكونوا مسلمين او مشركين فان كان
 العدو مسلما كالاعراب والاعراب واهل البادية فالا ولى ان يتركوا اذ الهدي ونصرفوا
 الا ان يدعوهم الامام او من نصبه الامام الى فادامته وان كان العدو مشركا لم يجز على الحج
 فادامته لان المشركين لا يجب الا باذنه الامام او الدفع عن النفس والاسلام وليس لها
 واحد منهما وادامته يجب فلا يجوز ايضا سواها كابوا واطلبوا وكسروا المسلمين اكثر
 او اقل ومضى يدو وهم بالقتال حان لهم قالهم فان ليسوا لوجه القتال كالحجاب والبرقع و
 الخواصر والمحيط فعلى من عد ذلك الهدية لعموم الاحبار فان قتلوا انفسا وانفقوا
 اموالا فلا ضمان عليهم في نفير ولا مال وان كان هناك صديق قتلوه فان كان لا مال الحزب
 ففنه الحزب ووالقيمة لانه لا حرمة لهالكه وان كان لم يسلم ففنه الحزب والقيمة له الله
 فادامته لعموم العدو وتخلية الطريق وكانوا معروفا في العدو جاز لهم ان يصراف
 وان كانوا معروفا في الوفا لم تجز لهم التجمل وعليهم المضي في اجرامهم فان طلب العدو
 على تجله الطريق فاما لا لم يجب على الحاج بدله فله كان او كثيرا ونكره بدله لهم
 اذا كانوا مشركين لانه تقوية المشركين فان بدلوهم ذلك حان لهم التصرف
 فيها لانه كالهدية وان كان العدو مسلما لا يجب البذل لكن يجوز ان يبدلوا ولا يكون
 مكروها واما المحضون بالمرض وهو ان يمرض من صلا لا يفقد على الهدي الى مكة
 القود

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

بعد احرامه فان كان قد ساق هديا بعث به الى مكة ويحلب هو جميع ما يحلبه المحرم
الى ان يطلع الهدي بحله ومحلته متى يوم الحرام كان حيا وان كان معتمرا فمحلته مكة فوالله
واذا بلغ الهدي محله قصر من شعره وحل له كل شئ الا النساء وحلب عليه الخ من قبل ان كان
ضرورة وان لم يكن ضرورة كان عليه الخ قابلا اسحيا بالاول لم يحل له النساء الى الحج في
القبائل او يات من بطون عنه طواف النساء ان كان من طوعا فان وجد من يسهه حقه بعد ان
بعث هديه فليحلق ناصحاه فان ادرك مكة قبل ان يخرج هديه قضى ميا سكه كلها وقد
اجراه وليس عليه الخ من قبل ان وجد من قد ذبحوا الهدي ففداه الخ وكان عليه
الحج وانما كان الاثر على ذلك لان الذبح لا يكون الا يوم الحرام فاذا وجد من ذبحوا
فقد فاته الموقف وان لم يذبحه قبل الذبح حوز ان لم يذبحه قبل الذبح حوز واحد
منها ففداه الخ وان لم يكن ساق الهدي بعث بتمته مع اصحابه وبواعدهم وقتا بعينه
ان يستروه وينذروا عنه لم يحل بعد ذلك فاردوا عليه التمر ولم يكونوا وحدا
الهدي وكان قد اجل لم يكن عليه شئ ويجب ان يبعث به في القابل ومسيك ما مسكه
المحرم الى ان يذبح عنه وان كان المحصور معتمرا فعلى ما ذكرناه وكاتب عليه العمرة
في السهر الداخل ان كانت عمرة الاسلام وان كانت نفلا كان عليه ذلك نفلا في المحصور
ان كان احرم الخ فان لم يحرم الخ في المستقبل من تغافل عن مثل ما خرج منه ومرارا
ان بعث هديا بطوعا بعته وقاعد اصحابه يوما بعينه ويحلب جميع ما يحلبه المحرم
من الثياب والنساء والطيب وغيره غزاة لا يلبس فان فعل شيئا مما يحرم عليه كاتب عليه
الكفارة مثل ما على المحرم سوا فاذا كان اليوم الذي واعدهم على ان يذبحوا الهدي
من افقر الا فان يواعدهم يوما بعينه باستنعاره ونقله فاذا كان ذلك اليوم اختب
ما يحلبه المحرم الى ان يذبح الهدي بحله ثم اية اكل من كل شئ في قص
في ذكر ما يلزم المحرم من الكفارة مما يفعله من المحظورات عمدا او ناسيا مما يفعله
المحرم من محظورات الاحرام على ضرب من اكله مما يفعله عمدا والآخر يفعله ناسيا فكل
ما فعل من ذلك على وجه السهو لا يعلق به كفارة ولا فساد الخ الا الصبي خاصة
فانه يلزمه فداؤه عامدا كان او سهوا وما عداه اذا فعله عامدا لزمه الكفارة واذا
فعله سهوا لم يلزمه شئ من ذلك اذا جامع المرأة في الفرج قبل ان كان او دبر قبل الوقوف

لا يشترط

الجامع

بذره

في هذا

بالمسعر عامدا سوا كان قبل الوقوف بعرفة او بعده قبل الوقوف بالمشعر ما شهد
حجه ويحلب عليه المصبي في فساده وعليه الخ من قبل ان يذبح هديه المحرم سوا كانت
حجته فريضا او تطوعا ويلزمه مع ذلك كفارة وهي بدنه او المرأة ان كانت حلالا
سعلق نواشني وان كانت محرمة فلا تخلوا ان يكون طاعة له او مكرهه عليه فان
طأ وحته على ذلك كان عليه ما عليه من الكفارة والخ من قبل ان يذبح هديه فان
اسهبها الى المكار الذي فعله فافعله الى ان يقضي المناسك وهو وحده الا ان يخلو
بانفسهما الا ومعهما بالث واذ اكرهها على ذلك لم يكن عليها شئ ولا يعلق به فساد
حجها ويلزم الرجل كفارة اخرى بحمله عنها وهي بدنه اخرى فاما حجة اخرى فلا يلزمه لان
حجتها ما فسدت ه وان كان جماعة في فساد من الفرج كان عليه بدنه ولم يكن عليه الخ
من قبل ه وان كان الجماعة في الفرج بعد الوقوف بالمشعر كان عليه بدنه وليس عليه الخ
من قبل سوا كان ذلك قبل الحمل او بعده وعلى كل حاله واذ قضى الخ في القابل فافسد حجه
ايضا كان عليه مثل ما لزمه في العام الاول من الكفارة والخ من قبل ان يذبح هديه او اذا
جامع امته وهي محرمة وهو محجل وان كان احرامها بدنه كان عليه كفارة بحمله عنها
وان كان احرامها من غير بدنه لم يكن عليه شئ لان احرامها لم ينعقد فان لم يذبح على بدنه
كان عليه دمساة او ضياء بدنه انما وان كان في احرامها معلق به فساد حجه والكفارة
مثل ما قبلناه في الحرة سواه واذا وطئ بعد وطئ من منه كفارة بكل وطئ سوا اخر عن
الا والاول لم يكن كفرا لعموم الاحبار ومن افسد الخ واراد القضاء احرم من المنقات وكذلك
من افسد العمرة احرم فيما بعد من المنقات ه واليه من اذا جامع امرأته بعد فاسد
عمرة فضاها واحرم من ارجى الخ والمتمتع اذا احرم الخ من مكة ثم افسد حجه
فصاه واحرم من الموضع الذي احرم منه متى جامع قبل طواف الزيارة كان عليه جزو
وان لم يتم حجه كان عليه بكرة فان لم يتم حجه كان عليه مائة ه ومتى طاف من طواف الزيارة شيئا
ثم رجع الى مكة فمات كان عليه بدنه واعادة الطواف وان كان سعي من سعيه شيئا
ثم جامع كان عليه الكفارة وبني على ما سعى وان كان قد انصرف من السعي طائفة له
ثم سعى ثم جامع لم يلزمه الكفارة وكان عليه تمام السعي لا هذا في حكم النساء ه واذا
جامع بعد قضاء المناسك قبل طواف النساء كان عليه بدنه فان كان قد طاف من طواف النساء

في هذا

١ سياتان كان اكثر من النصف بنى عليه بعد الغسل ولم يلزمه الكفارة وارطاف اقل من
 ٢ النصف لزمه الكفارة واعادة الطواف هو ومتى جامع وهو محرم بمكة منبولة
 ٣ فلان يفرغ من مناسكها بطلت عمرته وعليه بدنة واليهام بمكة الى الشهر الذي
 ٤ لم يهضى عمرته ومرتبت بذكره حتى امني كان حكمه حكم من جامع على السوا في اعتدال
 ٥ ذلك قبل الوقوف بالمستعرج انه يلزمه الحج مقابل وان كان بعده لم يلزمه غير الكفارة
 ٦ ومن نظر الى غير اهله فامني فعليه بدنة فان لم يجد فقرة فان لم يجد فتاة ه واد انظر الى
 ٧ امراته فامني او امدي لم يكن عليه شيء الا ان يكون نظرا سميوية فامني فانه يلزمه الكفارة
 ٨ وهي بدنة فان متها شهوة كان عليه دم بئر يفة وان لم يزل وان متها بغير شهوة لم
 ٩ يكن عليه شيء وان امي هو من قبل امراته من غير شهوة كان عليه دم فتاة فان كان عسيرة
 ١٠ كان عليه جروره ومتى لا غلب امراته فامني من غير جماع كان عليها الكفارة وسمع
 ١١ لكلام امراته او استمع على من جامع من غير روية لهما فامني لم يكر عليه شيء ويكون
 ١٢ له ان يقبل المحرمات عليه من الام والبلت ه ادا احرمت النطوع فوطي قبل الوقوف
 ١٣ بالمستعرج في الفرج افسدها وعليه الحج مقابل وبدنة على ما بيناه وعليه المضى في فسادها
 ١٤ فان خصر قبل الوقوف فخلل منها بدمي وعليه القضا وجره قضا واحد عا فساد الحج
 ١٥ وعن الحصر والجوار على صر من فاكول وغير ما كوال والمأكول على صر من اسي وحي
 ١٦ فالاسي هو النعم من الابل والبقر والغنم فلا يحب الجرا بهل سي منه والوحشي هو القبيح
 ١٧ المأكولة مثل العرلان وخمر الوحش وبهر الوحش وهر ذلك فحب الجرا في جميع ذلك
 ١٨ على ما بينه بلا خلاف هو ما ليس ياكل على يده اصرب اجدها لاجزافيه بالانوار
 ١٩ ذلك من الحية والعقرب والفارة والغراب والحذأة والكلب والذئب ه والسابع
 ٢٠ فيه الجرا عند من حالفا ولا نصر لا محابا فيه والا فلا ينهول لاجزافيه لانه لا دليل عليه
 ٢١ والاصل ليرة الدمة وذلك مثل المتولد من ما يحب الجرا او ما لا يحب فيه ذلك كما السبع
 ٢٢ وهو المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الجمار الالهلي وجمار الوحش والص
 ٢٣ الثالث مختلف فيه وهو الجوارح من الطيور كالباري والصفر والسنابل والعقاب وكحو
 ٢٤ ذلك والسباع من الهائم كالاسد والثمر والفهد وغير ذلك فلا يحب الجرا عند
 ٢٥ في سي منه ومدروى ان الاستد خاصة كبتا هو الجوارح المحرم قتل جميع الود

١ كالذئب والكلب العقور والفار والعقارب والحيات وما اشبه ذلك ولا حرا
 ٢ عليه وله ان يقتل صغار السباع وان لم يكن محروما منها هو وخور له قبل الراس والبراعت
 ٣ والغمل الا انه اذا قتل الغمل على يده لاشي عليه وان ازاله عن جسمه فعليه الهدى والاولى
 ٤ الا يجوز له ما لم يؤذ به ه الصيد على صر من اجد هاله مثل ميل النعام وجمار الوحش
 ٥ والغزال وهو مضمون مثله من البدنة والبقرة والسياسة ه والتالي لا مثاله مثل العضائر
 ٦ وما اسبها فهو مضمون بالقيمة فماله مثل فظا هرقان يد على انه محترق بطنه اسبا
 ٧ احدها اخرج المثل والتالي ان يقوم ويستري بعمته طعاما بصدقة على كل مسكر
 ٨ نصف صاع والثالث ان يصوم عن كل يوم يوما والذي واه اصحابنا انه يلزمه المثل فان
 ٩ عجز عنه اخرج الطعام بدله فان لم يقدر صام على ما بيناه والذي يقول عجزنا هو المثل
 ١٠ دور الصيد نفسه وما لا مثاله محترق بطنه لاجزافيه بعمته ويستري به طعاما وصد
 ١١ به هو والسابع ان يصوم عن كل يوم يوما وماله مثل من صوم عليه بذكره هو وما لا مثاله على
 ١٢ صر من اجد هاله ما مضمون على قيمته بذكره والا حرا لا نصر على قيمته فانه يرجع الى قول
 ١٣ عدلين ويجوز ان يكون لاجزافيه ما قاتل الصيد ه اذا قتل عامه كان عليه جرور فان لم يدر
 ١٤ قومه الجرا وقض عنته على الخطاة وتصدق على كل مسكر نصف صاع على ما بينا
 ١٥ فان زاد على طعام ستر مسكينا لم يلزمه اكثر منه وان كان اول منه وهذا حرا فان
 ١٦ لم يقدر على طعام ستر مسكينا صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك
 ١٧ منه عسر يوما ه فان قتل بقرة وحش او جمار وحش فعليه دم هرة فان لم يقدر فوطها
 ١٨ وصر نهيها على الطعام واطعم كل مسكر نصف صاع فان زاد على طعام ستر مسكينا
 ١٩ لم يلزمه اكثر منه وان قص عنه لم يلزمه اكثر منه فان لم يقدر على ذلك صام عن كل
 ٢٠ نصف صاع يوما فان لم يقدر صام تسعة ايام ه ومن اصاب ظبيا او غيلبا او انبا كان
 ٢١ عليه دم سنا ه فان لم يقدر على ذلك قومه الجرا وقض عنته على الشرا واطعم كل مسكر
 ٢٢ منه نصف صاع فان زاد على طعام عسيرة مسكينا لم يلزمه اكثر منه وان قص عنه
 ٢٣ لم يلزمه اكثر منه فان لم يقدر صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يدر صام ليلة ايام
 ٢٤ ه ومن اصاب قطة وما اشبهها كان عليه كحل وقطر وعي من السحر ومن اصاب بوطا
 ٢٥ او فهدا او صبا وما اشبهه كان عليه كدي ه ومن اصاب عصفورا او دجاجة او فهدا

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

وما اشبهها كان عليه مد من طعامه ومن قتل حمامه كان عليه دم لا غير اذا كان في
 البئر او اصابها وهو محلي في الحرم كان عليه درهم فان اصابها وهو محرم في الحرم كان
 عليه دم والقمة وان قتل وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقمة وان اصاب بغير
 الحمام الحرم فسرى قيمته علف لحمام الحرم والا هلى بصدقه ثمينة على السائر
 وكل من كان معه شيء من الصيد فادخله الحرم وجب عليه تخلته والملك عنه
 فان اخرجته وهلك كان عليه فداؤه فان كان معه طير مقصود في الجاه تركه حتى
 يشبه به ثم تخلته ولا يجوز صيد حمام الحرم وان كان في الجبل ومن تنف رسته من حمام
 الحرم كان عليه صدقة يتصدق بها باليد التي تنف بها ولا يجوز ان يخرج شيء من حمام الحرم
 من الحرم فان اخرجته فعليه فداؤه فان هلك كان عليه ثمينة ونكره شتر القمار والديار
 مكة واخراج حمامه ومن اعلق نائبا على حمام من حمام الحرم وفراخ ويبيع بهلك
 غير ان حمام الحرم فان كان اعلق عليها قل الحرم فعليه لكل طير درهم ولكل فرخ نصف درهم ولكل
 بصة ربع درهم وان كان اعلق عليها بعد ما اجرم فعليه لكل طير شاة ولكل فرخ
 حمل ولكل بصة درهم ومن نقر حمام الحرم فان رجع فعليه دم شاة وان لم يرجع فعليه
 لكل طير شاة ومن ذل على صيد فقتل كان عليه فداؤه واد الخمر جماعة محرمين
 على صيد فقتلوه فعلى كل واحد منهم فداءه واد الشتر والخمر صيد فأكوه لزموا ايضا
 كل واحد منهم فداءه كامل واد ارضي اثنان صيدا فاصاب احدهما واجطا الاخر لزم كل
 واحد منهما الفداء واد اقتل اثنان صيدا احدهما فمحل والاخر محرم في الحرم كان على
 المحرم الفداء والقمة وعلى المحل القمة ومن خيخ صيدا في الحرم وهو محلي كان عليه
 لا غيره واد او قد جماعة بارا موقع فها طير فان قصدا ذلك لزم كل واحد منهم فداءه
 كامل وان لم يقصد فادلك فعليه كلهم فداؤه وفي فراخ النعام مثل ما في القطة
 سوا وندروى ارضه بوضعها لابل والاول احوطه وكل ما نصيبه المحرم من الصيد
 في الجبل كان عليه الفداء لا غير وان اصابه في الحرم كان عليه الفداء والقمة معاه ومن
 بطير الارض وهو محرم فقتله كان عليه دم وقمتهان فمة الحرم وقمة لا
 سخطانه به وعليه التعزير ومن شرب ليرطبه في الحرم كان عليه دم وقمة الشتر
 معا وما لا يحب فيه دم مثل العصور وما اشبهه اذا اصابه المحرم في الحرم كان عليه

وهو محرم في الحرم
 فان اصابها وهو محرم في الحرم كان عليه دم والقمة وان قتل وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقمة وان اصاب بغير الحمام الحرم فسرى قيمته علف لحمام الحرم والا هلى بصدقه ثمينة على السائر

مرفقا وهو محرم في الحرم
 الحبل كان عليه حمل
 وان حمله في الحرم وهو محرم
 كان عليه نصف درهم وان قتل

٢٧
 ٣

لم يكن له ان يختار غير ماله من الصيد لان ذلك لا يملكه في حراده بوجه او كس
 طعام وفي الكثير منه دم وفي الديار مثله لعموم الاحبار الراسخين اذا وطئ دابة
 حراد الزمته فداؤه وكذلك ان كان شاة او فداؤه فان كان الحراد منه وساق الطير
 لا يمكن السلوك الا بوطيه لاشي فيه حراد الحرم لا يجوز احده للحم فان احده له
 حراره مع اذا اكسر بغير ما يؤكل لحمه من الطير غير ما ذكرناه من المصوم على ان
 عليه ثمينة اذا اخذ البصر وتركه تحت طير اهل بيته فقتله وجرح الفرج سالما
 وعاش لاشي عليه وان قتل فعليه ثمينة وان اخذ منه طيرا اهل بيته فقتله
 فان خرج الكل صحيحا وبما شرب لاشي عليه وان قتل الجميع فعليه صماته وان قتل بعضه
 فعليه صماته فان قتل بعضه وان اصاب صيد في الحرم في دار انسان فقتل البصر مع الى مع
 فقتل الصيد فلم يخضه فعليه صماته فان اصاب على راسه فقتله ولم يخضه الصماته
 ايضا صماته لعموم الاحبار اذا اكسر المحرم بصله بخراله اكله ولا لمخاض البول
 ما يؤكل لحمه ولا يؤكل لحمه بقلنا الا حراره فقتله ولا لمخاض اكله وان كان بول اكله
 شرب بغيره يؤكل لحمه ما وجب فيه الحراره اذا اراد بخله من صيد من يبيع به
 من بكة او خيل او شتر او جابط او غير ذلك فمات بكمية الطير لزمه الحر العوم
 الاحبار اذا جرح الصيد وبقي في يده فمات حنف انقله لزمه صماته وكذلك ان قلته
 غير لزمه صماته وان قلته جرح اخر لزمه صماته اذا جرح الصيد وثقت بمر احده
 وسقاء واطعمه فبنت رسته ويجوز جافا فاد بخله جرحه واد اطعمه حتى يمل
 جرحه او بنت رسته وبقي غير مهنه لزمه صماته جميعه اذا قتل المحرم واستل
 في كونه صيدا وغير صيد لا يجب عليه الجرا لا الا على يراه الزمته وكل من صيد
 يكون في البر والحرم معا فان كان ما يصير ويخرج في الحرم فلا بأس بأكله وان كان في
 بصر وشرخ في البر لم يخضره ولا اكله ومن قتل زورا او زاسر خطا لاشي
 عليه فان قتل عمدا تصدق على استنطاعه ولجوز دخل البجاح الحشيش للحرم وفي
 الحرم واد اضطرا الى اكل الميتة والصيد اكل الصيد وفداؤه ولا ياكل الميتة فان
 لم يمكن من الاكل جاز له اكل الميتة واد ادخ الحرم صيدا في غير الحرم او قتل غير
 الحرم لم يترك اكله لا جذا وكان يترك الميتة ومن قاتل طهرا من الظفار فعليه فداؤه

٧٥٨

من طعام وكذلك اللحم فماراد عليه فاد اكل اطفاق يديه جميعا كان عليه دم شاه فان طار
 يديه ورجليه جميعا في طهر واحد لزمه دم وان كان في مجلسين فعليه دمان وهو من ثوب غيره
 نفاه طهر فعمله المستسقى فادى اصبعه لزم البقي دمساة وهو من خلق راسه لا ذى عليه
 دمساة او صيام يلبه ايام او تصدق على سبعة مساكين كل مسكين من طعام وقد
 روى عشرة مساكين وهو الا حوط وهو من طلل على سبعة فعليه دم يهرقه ومن جاد مرة
 او من صا دقا ليس عليه شيء وليست بحرامه فان جاد ليلت مرات فصاعدا فعليه دم
 ساة وان جاد لمرة كاد بافعليه دمساة وان جاد من ثوب كاد بافعليه دم يهرقه فان
 جاد ليلت مراد كاد بالزمن بدنة ومن خشي جسده قبله فرمى بها او قتلها كان عليه
 من طعام وخوران حولها من موضع من جسده الى موضع اخر ولا بأس ان يشرع الفلاد عن
 يديه وعريه وادامس المحرم كحنته او راسه فوقع منها شيء من شعره كان عليه
 ان يطعم كفلم طعام او كفين فان سقط شيء من شعر راسه او خبثه نسيته لها في حال
 الوضوء فلا شيء عليه اذ انثف ابظه فعليه ان يطعم يلبه مساكين وانثف ابظبه معالومه
 دمساة ومن ليس بمحطا او اكل طعاما لا يحل له اكله لزمه دمساة ومن لم يفرغ طهره
 كان عليه دم واد استعمل فيها طيبا لزمه دم وان كان في حال الضرورة من ليس
 او التمسك من عسر ضرورة لزمه دم والتطيب ممنوع منه للمحرم ابتداءه و
 استدائه سوا كان مضبوعا به كالزعرور والتمسك والمغسول ومغسوفه
 كما يجسر في ما الكافور وما الوردي او مكرز به مثل البند والعود فان خالف لزمه الفدا
 فاما ما غمس في ما الهواكه الجلصة كالانرج والنفاح وغير ذلك فلا بأس به وما ليس
 بطيب مثل المشق وهو المغرزة والعصفرة فانه يكره ولا يتعلق به الفدا ولا كورس
 السواد على حال فان خالف لزمه الفدا من خضب راسه او طيبه لزمه الفدا كمن عطاء
 ثوب بلا خلاف وان عطاء بعصابة او من خبز او قرطاس مثل ذلك فان طلاه جسمه
 او الزوق عليه قرطاسا او مرهما لم يكره عليه شيء فان كان الدوافه طيب لزمه الفدا في
 اي موضع استعمله وان حمل على راسه ثوبا غطي راسه لزمه الفدا فان عطاء يديه
 او شعره لم يكره عليه شيء وان ارتسنت في المال لزمه دم لانه عطار راسه فاد الخاج
 المحرم الى السر ثوب لا يحل له لبسه لبس او جرد او غطي الرأس لم يلد لك فعل وفدا ٢٥

٤

طينة

ولا يبر عليه بخلاف اللبس والطيب ونفاه الاطفاق كل واحد من ذلك حرام
 اذ اجمع بينهما لزمه عن كل جنس قد سوا كان ذلك في وقت واحد او اوقات
 متفرقة وسوا كقرع كل فعل اوله يكفر ولا يتدخل اذ ان اذنت وكذلك كل احد
 فاما جنس واحد فعليه اضراب احدها بالاف على وجه التعديل مثل قبل الصديق فقط
 لانه بعد له وكره فيه ماله وخلف بالمعز والكبر فعلى اي وجه تعاد دعة
 او دعتن اذ دعة تعد دعة في كل صيد حر ان لا خلاف التالي ان لا يصر
 لا على سبيل التعديل وهو خلق التعذر ونفاه الاطفاق فقط فاما حسان فان طوا او فامر
 دعة واحدة فعليه فدية واحدة وان فعل ذلك في اوقات خلق نعصه بالعداة
 ونعصه الظهر والساق في العصر فعليه لكل فعل كفارة هي المالت وهو الاستمناع
 باللباس والطيب والفيلة فان فعل ذلك دعة واحدة ليس كلما احتاج اليه او تطيب
 بانواع الطيب او قل في كثر من لزمه كفارة واحدة وان فعل في اوقات متفرقة لزمه
 عن كل دعة كفارة سوا كقرع الاولي او لم يكفر به تسبب للمحرم اذ
 فتى ونظف ان تكلف محلا غسله ولا يباشره بنفسه فان باشره بنفسه فلا شيء
 عليه في الطيب على ضربين احدهما كره في الكفارة وهي الاجناس الستة التي ذكر
 ماها المسك والعنبر والكافور والزعفران والعود والورس والصبغ الاخر على
 يلبه اضراب اولها يلبس للطيب ويحذر منه الطيب مثل الورد والياسمين والبخور
 والكارز واللبان فلهذا مكره ولا يتعلق باستعماله كفارة الا ان يخدمه الادقان
 الطبية بيد يهر بها فيتعلق بها كفارة هي وبانيها لا يلبس للطيب ولا يخدمه الطيب
 مثل الهواكه كالنفاح والسهرجل والبارنج والبارنج والبارنج والمصطلي والرجل
 والسنج والقبضوم والاذخر وحبها والسعد كل ذلك لا يتعلق بكفاره ولا
 هو محرم بلا خلاف وكذلك حكم انوارها واورادها وكذلك ما يعترضها من المياه
 فالاولى يجب ذلك للمحرم في المالت ما يلبس للطيب ولا يخدمه الطيب مثل الركن
 الفارسي لا يتعلق بكفاره ويكره استعماله وفيه خلاف الدهر الطيب او ما فيه
 طيب يكره استعماله ويتعلق به الفدية وما ليس بطيب مثل التبرج والسمن وعطره
 خوز اكله ولا يجوز الادب هاربه لا في الراس ولا في الجسد من كل شيء طيب لزمه

او لم

الخبر

٢٥

الكفارة سواء مسه النار او لم يمسسه في الجناس من الطيب ان مس طيبا من عودا او طيبا كالفخار
 والمسك والكافور اذا كان مبلولا او في ماء وادخل من طيب فقه الفدية في اي موضع
 من ربه كان طاهرا وباطنا وكذلك لو شعثه او اخضره وان كان يابساً غير مسحوف
 وتعلق بيده فعليه الفدية وان لم يعلق ولا شئ عليه فحلوه في الصحة لا بتعلقه فيه عاملاً
 او ناسياً ويكره للمحرم الفغود عبد العطار الذي يابس العطر فان كان عليه امسك على الله
 وكذلك يكره الخلو من عبد الرجل المظلي اذا قصد ذلك غرضه لا بتعلقه فيه فدية لا يجوز ان
 يجعل الطيب في خرفة ويمسه فان فعل ربه الفدية ولا يابس بشر الطيب من كل وقت يطيب له
 فدينار فان خلق مقدار ما يقع عليه اسم الحيوان لم يمسسه الفدية فان كان اقل من ذلك تصدق بها
 في محو المحرم ان يخلو راس المحل ولا يحور له ان يخلو راس المحرم ولا يحور للمحل ان يخلو راس
 المحرم فان خالف لم يلزمه الفدية لان اصل راحة الدمة سواء كان يمسره او يغني امره ملها
 كان المحرم او مختاراً ساكناً وان كان المحرم امره فادله فيه لزمه المحرم الفدية في محو المحرم
 ان يحكم ويفتصد ويرحل الحمام وتربل عن نفسه الوسخ ويعسل بعد ان يمس فيهما
 فان سقط منه شعر عينا لا عسل لم يلزمه شئ في سحر الحرم ومضمون الا اذا حرما الله
 وما لبنته الا دسور من سحر الفواكه كلها غير مصهور وما لبنته تعالى في الجراد اقلعه لكل
 ونقله الى الحرم وقطعه ولا ضمان عليه وما لبنته الله اذ لبنت في ملك الامم حلاله فله
 وانما لا يجوز قطع ما لبنت في المباح والسمان في الشجر الكثير بقرة وفي الضعيف شاة وفي عص
 من اعصابها الفضة ولا يجوز ان يخذ من اعضاء السحر الممنوع منه ولا من ورقه ومن
 سحر من الحرم وغرسها في غير فعله ان يردّها الى مكانها فادفعه بطرفه عادت ذلك
 ما كانت لم يلزمه شئ وان لم يجد وجفت لزمه ضمانها وحشيش الحرم ممنوع من قطعه
 فان قطعه او شيا منه لم يمسسه فدية ولا يابس ان يخلو الا ان يردّ محورا حراجه ما من من الحرم
 يتركه في صيد المدينة فحرم ما صيد منه من الجربن وسجده ممنوع منه ما من ظلاله الى
 نور وقيل وغيره لا يتعاون في كفه صمغ صيد وجع ولد بالمر غير محرم
 وكذلك حرم الامم عليهم السلام ومشتا لهم لا يحرم شئ من صيده ولا قطع سحره
 وان كان الاولي تركه في وحد الحرم مكة الذي لا يجوز قطع سحره يردّه اذا
 جرح بعد احراره ففعل ما يفسد الحج من ان يخطى لم يفسد لانه مثل الناسي وكهولته مع العلم

308

سواء ما عدا الصبر عما
 يتعلق به

كفاية لا يتعلق عليه بهاسي اذا حصر الرجل

١ عن المحرم حتى يشق فاما الصيد خاصة فانه يلزمه الحرام لا حله العمد والسيان والمراه
 ٢ راسه زبقاوه وجلال ففعل الفم العدا حرامه لم يكن عليه شئ وكذلك ان يمس صيدا
 ٣ وهو حلال فاصاب الصيد وهو محرم لم يلزمه شئ ومن جعل ذلك في راسه بعد الاحرام
 ٤ ففعل الفم لزمه الفدية فصل في دخول مكة والطواف بالبيت
 ٥ الممنوع بحسب عليه اولاد حول مكة ليطوف بالبيت وسعى ويصبر ثم يمشي والاحرام
 ٦ من المسجد على ما لبنته في والهارن والمهر د لا تحب عليهما الا ان الطواف والسعي اياهما
 ٧ بعد التوفيق ونزولنا وقضا بعض الناسك بها لكر يجوز لهما ان يصاد حرم مكة والقامر
 ٨ على احرامهما حتى يخرجوا الى عرفات فان اراد الطواف بالبيت استحب ان لا يمسها
 ٩ كلما فرغ من طواف وسعى عقدا احرامهما بالثنية على ما لبنته في ولا يحور لاجل رجل
 ١٠ مكة الا محرمها اما مح او عمره ويدرؤى جواز دخولهما العصر احرام الجفانه والمرضى ومن
 ١١ اراد دخول مكة استحب له العسل اذا لم يكن ذلك فان لم يمسح اخره الى بعد الدحول
 ١٢ لم يعسل اما من سر وممور او فخ فان لم يمسح اعسل فيمسه له ومما اراد دخول الحرم فموضع
 ١٣ سبام من الادخل طيب الفم واد اراد مكة دخلها من اعلاها واد اراد الخروج خرج
 ١٤ من اسفلها واستحب ان يخطاها فاما ما سبى على سكنته ووفار ومن اعسل لاجل مكة
 ١٥ لم يرام قبل دخولها اعاد العسل استحبنا واد اراد دخول المسجد الحرام جرد عسلا
 ١٦ اخر له حول المسجد وليد حله من باب بني سبسة حافيا على سكنته ووفار فاد انتمى الى الباب
 ١٧ قال السليم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى احرام الدعا الذي ذكرناه في عديب
 ١٨ الاحكام واد ما يبدل به اذا دخل المسجد والطواف بالبيت الا ان يحور عليه صلوة فانه
 ١٩ فريضة فانه يبدأ بالصلوة او يكون قد دخل وقت الصلوة فانه يبدأ بالصلوة او وح
 ٢٠ الناس في الجماعة فانه يدخل معهم فيها وكذلك ان خاف فوت صلوة الليل او فوتر رفق
 ٢١ المحرمانه يبدأ بذلك او لا فاد افرغ من ذلك يبدأ بالطواف فاد اشرع في الطواف اسلاه
 ٢٢ من الحجر الاسود فاد اذ نامنه رغب يديه وحمد الله واتى عليه وصلى على النبي صلى الله
 ٢٣ عليه واله وسأله ان يسهل منه ويسلم المحرم جميع يديه فان لم يتمكن الا ببعضه كان
 ٢٤ فان لم يقدر استلمه بيده فان لم يقدر اشار اليه وقال امانى اذ تتها وميتا في تعالونه تشهد
 ٢٥ الى المواناه اللهم رصدها نكائبك الى احرام الدعا ثم يطوف بالبيت سبعه اطواف ويقول

309

310

في طوافه اللهم الى اسلك باسمك الذي نمتني به على ظلال الماكما بمسبي به على حديد الاضراس
 احرار دعا وكلمها انتهى الى باب الكعبة صلى على النبي محمد واله وسلم ودعا فاذا الى موخر الكعبة
 وبلغ الموضع المعروف بالاستحار وركب الركن اليماني في الشوط السابع سبط يديه على الارض
 والزوج حذو وبطنه باليت وقال اللهم البنت تلك والعهد عبدك الى احرار دعا فان لم يمتدح
 من ذلك لم يكر عليه شي وان جاز الموضع ثم ذكره بكرة لم يمتدح عليه الرجوع ونمطه
 سبعة استواط وختم بالحجر كما بدا به وسبح استلام الاركان كلها واشهرها اذا
 الركن الذي فيه الحجر ولعده الركن اليماني فانه لا يترك استلامها مع الاحتياط فان كان يطوع
 البدر استلم الحجر بموضع القطع فان كان مفضوفا من المرفق استلمه بشماله وفذروا
 بدخل ازاره نحو منكبه الامر ويجعله على منكبه الاسير ويسمى ذلك اضطباغا وسبح
 اربيعا ملكتا ونمتني ان يعا في الطواف هذا في طواف القدم وحسب اقتداء بالشي عليه
 السلام كانه كذلك فعل رواه جعفر بن محمد عن ابنه عرجان وليس على النساء والمريض
 رمل ولا على من حمله او حمل الصبي وطوف به والربو من البيت افضل من التناعد منه
 ويسعى ان يكون طوافه بهما من المقام والبيت ولا تجوزه فان جاز المقام وتناعد عنه لم
 يصح طوافه ويسعى ان يكون طوافه على سكون لا سرع فيه ولا ابطا وبحسب ان يطوف بالبيت
 والحجر معا فان سلك الحجر لم يجزه وان مشى على نفس اساس البيت وطاف لم يجزه وان مشى
 على حائط الحجر مثل ذلك لا يجزه اذا طاف بالبيت مستديرا للكعبة لا يحربه وذلك
 ارطاف بالبيت مقلد بالزجره وهو ان يجعل نسائه الى المقام وطوف على سبيله لانه يحسب
 ان جعل مسبه الى المقام وساره الى البيت وطوف في خالف لم يجزه ومن شتر طامحة الطواف
 الطهارة فان طاف به حيا او على غير وصول لم يجزه وعليه عادة الطواف ان كان
 طواف فريضة وان كان طواف نافله تطهر وصلى ولا إعادة عليه هو اجزى في
 طواف الفريضة وفي طواف بعثه فان كان قد طاف اكثر من المصنف تطهر ونهض ما لم يزل
 احدث قبل المصنف اعادة الطواف من اوله ومن طرأ به على وضوء طاف ثم ذكره
 طواف كان يجدي تا تطهر واعاد الطواف ومن زاد في طواف الفريضة حتى طاف عنه اسواط
 عامدا اعادة الطواف وان تنك فيما ذكره السبعة ولا يدرى كم طاف اعادة الطواف
 من اوله وذلك ان تنك من العتمة والسبعة والثمانية اعادة وان تنك من السبعة والثمانية

305

قطع ولا سعي عليه ومن تنك بعد انصرافه في عدد الطواف لم يلحق به ومن تنك
 طوافه ثم ذكره ثم انقصر اذ اكار في الحال وان انصرف فان كان طواف اكثر من المصنف طواف
 ثم وان كان طواف اقل من المصنف ثم ذكره بعد انصرافه اعادة من اوله فان لم يذكر
 حتى يرجع الى اهله ام من طوف عنه ومن تنك فيما ذكره السبعة في النافله يني على
 الاكل وان زاد في الطواف في النافله ثم اشبعه ولا يجوز الفراق في طواف الفريضة
 ويجوز في ذلك في النافله ويسعى ان لا ينصرف الا على وتر مثل ان يتم ثلثة اسابيع ومن ذكر
 انه نقص سبعا من الطواف في حال السعي قطع السعي ورجع فان كان طواف اكثر من المصنف
 ثم ان طواف ورجع فتم السعي وان كان اقل من المصنف اعادة الطواف ثم ساه
 السعي ومن زاد في الطواف ناسبا ثم اسبوعا وصلى بعد ذلك ركعتين فصل في نفس نعلي
 عند الهراغ من الطواف لطواف الفريضة ومضى في السعي فاذا فرغ من السعي عاد فصلى
 ركعتين حررت ومن ذكر في الشوط الثامن قبل ان يبلغ الركن اياه طواف سبعا وقطع
 الطواف وان جازه ثم ذكره ثم اسبوعا على ما ساه ومن قطع طوافه بدحواليت
 او بالسعي في حاجة له او لعنه فان كان جاز المصنف يني عليه وان لم يكن جاز وكان طوافه
 الفريضة اعادة وان كان طواف نافله يني عليه ومن كان في الطواف بدحواليت الملوقة
 قطعته وصلى ثم ساه الطواف من حيث انتهى اليه وكذلك من كان في الطواف ونصق عليه
 وقت الوتر بان قارب طلوع الفجر او طلع عليه الفجر او تروا وصلى الفجر ثم يني على طوافه
 المريض على من ين احب ما يقدّر على امساك طهارته والاخر لا يقدّر عليه والاول
 لطاف به ولا يطاق عنه والتسا في بطنه زوال المريض فان صلح طاف بنفسه وان لم
 يصلح طيف عنه وصلى هو الركن خمس وند اجزاء اذا طاف اربعة اسواط ثم اعاد النظر
 به يوما او يوما فان صلح فتم طوافه وان لم يصلح ام من طوف عنه ما بقي عليه وصلى هو
 الركنين وان كان طوافه اقل من ذلك وبنا اعادة الطواف من اوله وان لم يزل امره في
 عنه اسبوعا ومن حمل غيره وطاف به ونوى لنفسه الطواف احرأ عنه ولا يطوف الرجل
 باليت الا محتونا وكور ذلك للنساء ولا يجوز ان يطوف وفي نوبة سي من الخامسة فان
 لم يعلم دراي في حال الطواف الخامسة رجع بغسل ثوبه ثم عاد فتم طوافه فان علم بعد
 فزاعه من الطواف مضى طوافه ويصلي في ثوب طاهر وحكم البدن حكم الثوب سواء

303

ويكره الصلوة في حال الطواف الا بذكر الله وقراه القرآن ويكره انشاد الشعر في حال
 الطواف ومن سعى طواف الزيارة حتى يرجع الى اهله وواقع اهله كان عليه فيه والر
 جوع الى مكة وقضا طواف الزيارة وان كان طواف النساء وذكر بعد رجوعه الى مكة
 حار لستفد غيره فيه ليطوف عنه فان ذكره الموت قضى عنه ولبه من طواف البيت
 حار له ان يؤخر السعي الى بعد ساعة ولا يجوز ان يحر ذلك الى غد يومه ولا يجوز ان يترك
 السعي على الطواف فان قلتم سعيه على الطواف فعليه ان يطوف ثم يعيد السعي الممتع
 اذا اهل بالحج لا يجوز له ان يطوف وتسعى الا بعد ان ياتي منى ويهتف بالوقوف في الارض
 سبعا كسبعا لا يقد على الرجوع الى مكة او مريضا او امرأة تخاف الحيف فيكون ذلك
 ومن الطواف فلا يناسيهم ان يهدموا طواف الحج والسعي هو فاما المفرد والفار فانه يجوز
 لهما ان يهدما الطواف فلان رايتهما عرفان هو واما طواف النساء فلا يجوز الا بعد الرجوع من
 منى مع الاختيار فان كان هناك ضرورة تمنعه من الرجوع الى مكة او امرأة تخاف
 الحيف جاز لهما ان يهدما طواف النساء باتباع الموقفين ومنى ونقصان الهاتيك ويدعيان
 شافعا ولا يجوز بعد طواف النساء على السعي من قبله عليه ان عليه اعادة طواف النساء
 وان قدمه ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء وقد احرأه ويدعي ان يتولى الانسان عيدين الطواف
 بنفسه فان عول على صاحبه في تعدادها كان جائزا ومنى شكا جميعا اعادة الطواف
 من اوله ولا يطوف الرجل وعليه برطلة ثم وسحب للانسار ان يطوف بالبيت ثمانية
 وسبعين مرة بعد ايام السنة فان لم يتمكن طواف ثمانية وسبعين شوطا فان لم يتمكن طواف
 مائة مرة ومن اراد ان يطوف على اربع وجب عليه استبوحا استبوح ليريه واستبوح ليريه
 هو وطواف النساء فريضة في الحج على اختلاف ضروريه وفي العمرة المبسوطة وليس بواجب
 في العمرة التي تمتع بها الحج على الاستبوح الروايات وان مات من وجب عليه طواف النساء
 كان على وليه الصاعقة وان تركه وهو حي كان عليه القضاء وان لم يتمكن من الرجوع الى مكة
 حار له ان ياتي منى من يوجب عنه فيه فاذا طاف التائب عنه جلت له النساء وطواف النساء
 على الرجال والنساء والصبيان والبالغين والشيوخ والخصيار لا يجوز لهم تركه على حاله فاذا
 فرغ من طوافه اتى مقام ابراهيم وصلى فيه ركنين هذين في الاول الحمد لله وحده وفي الثاني
 الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

الركن الثاني

حيث هو الساعة ومن سعى هاتين الركنين وصلهما في غير المقام ذكرهما عاد الى المقام
 وصلى فيه ولا يجوز له ان يصلي في غيره فان خرج من مكة وقد سعى ركعتي الطواف فان امكنه
 الرجوع الى مكة وجب عليه ان يصلي في مكة وان لم يتمكن من الرجوع صلى حيث ذكره ولا سعى عليه
 من واد اكان في موضع المقام رجاء ما حاز ان يصلي خلفه فان لم يتمكن من ذلك صلى حيث رغب الطواف
 اذا فرغ منه اي وقت كان من الليل او نهارا سوا كان بعد العصر او بعد الغداة الا ان يكون طواف
 النافلة فان كان كذلك احرى ركعتي الطواف الى بعد طلوع الشمس او بعد انقراض المغرب ومن
 سعى ركعتي طواف الفريضة ومات قبل ان يقصها فعلى وليه القضاء عنه ومن دخل مكة على
 اقسام اربعة اهلها فاحلها في فلاحها الا باحرام لا خلاف في ذلك والناس في اهلها اربعة
 الحاجة الداعية اليه حار ان يدخلها فحلا كما دخل النبي عليه السلام عام الفتح وعليه المغفر
 على راسه لا خلاف في ذلك فاحلها لخاصة يتكرر مثل الرعاة والحجطاة حار لها ان يدخلها
 عندنا بعد احرامه ويدعيان من يدخلها الحاجة لا يتكرر مثل تجارة وما جرى مجراها فلا يجوز
 عندنا ان يدخلها الا باحرامه فمن سعى في السعي واحكامه في السعي من
 الصفا والمروة ركنين كان الحج من تركه معصية فلا حرج له ولا افضل اذ افرغ من الطواف وان خرج
 الى السعي ولا يوحره ولا يجوز بعد السعي على الطواف فان قلتم لم يكرهه وكان عليه اعادة
 فاذا اراد الخروج الى الصفا استحب له استلام الحجر الاسود او لا واما في رمزه فليس
 من ما بها ويصب على يديه دلوانه ويكون ذلك من الدلو الذي لحد الحجر ولخرج من الباب ليل
 الحجر الاسود حتى قطع الوادي فاذا صعد الى الصفا نظر الى البيت واستقبل الركن الذي
 الحجر وحمد الله واسئله وذكروا الآية وحسن بلايه ما صنع به ما قدر عليه ويستحب ان
 يطبل الرقوق على الصفا فان لم يتمكن وقف بحسب ما ييسر له وكر الله سبحانه وعلمه بها
 وهو لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء
 قدير ثلاث مرات يصلي على النبي واله عليهم السلام ويدعو ما يحب ويستحب ان يدعو ما يحب
 في الكتاب المقدم ذكره ثم يحدوا الى المروة فاستبوا ان يركبوا منه فان شق عليه حار له ان يركب
 فاذا انتهى الى الحدار فاقع عن جنبه بعد ما تجاوز الوادي الى المروة سعى ما دنا منى اليه كسعى
 ومنى فاستبوا واداءا من عند المروة بدأ من عند الزفاو الذي وصفناه فاذا انتهى الى الدار
 الصفا بعد ما تجاوز الوادي كسعى عن السعي ومنى سبعا والسعي هو ان يسرع الانسان في سعيه

او غير ذلك

الى هنا

انما كان فاسيا واذا كان اكبا حرك دابته وذلك على الرجال دور النساء ومن ترك السعي
 ناسيا كان عليه اعادة السعي لا غير فان خرج من مكة ثم ذكر انه لم يسع وحرك عليه الرجوع
 والسعي من الصفا والمروة فان لم يتمكن من الرجوع حازله ان يات من سعي عنه والرجوع مستحب
 من تركه لم يسع عليه شي وجب البداية بالصفا قبل المروة والختم بالمروة فان بدأ بالمروة قبل
 الصفا وجب عليه اعادة السعي واد اطاف من الصفا والمروة ولم يصعد عليهما احراه
 والصعود عليهما افضل والسعي المفروض من الصفا والمروة سبع مرات يبدأ بالصفا فاذا
 جال الى المروة كان ذلك مرة فاذا عاد الى الصفا كان من ثم هكذي حتى ينهي في السابع الى المروة
 فيكتم بها فان سعي اكثر منه مستحبا وحب عليه اعادة السعي من اوله وان فعله ناسيا او ساهيا
 اسقط الرادة واعيد بالسبعة وان شئ ان يماري عشرين حاز وان قطع واسقط الرادة كان
 ايضا حازا اذا كان بدأ بالصفا والسعي ثمان مرات وهو عند المروة اعادة السعي لانه بدأ بالمروة
 وان سعي تسع مرات وهو عند المروة ساهيا فلا اعادة عليه وان سعي اقل من سبع مرات
 ناسيا وانصرف ثم ذكر انه نقص منه شياء رجع فمهم ما ينقص منه فان لم يعلم كم نقص منه
 ففطر اعادة السعي وان كان واقع على اهلكه قبل ان يات السعي فعليه دية ثمرة وذلك ان قصير او قلم اطاره
 كان عليه دية ثمرة واما ما ينقص من السعي والافضل ان يكون على وضوء اسعي فان سعي على
 صبر وصو كان مجزيا فان حل عليه وقت فريضة قطع السعي وصلى ثم عاد فمهم السعي وحوز
 ان يخلص من الصفا والمروة للاستراحة ولا بأس ان ينقطع بقضا حاجة له او لبعض احواله ثم
 يعود فيتم ما قطع عليه وان شئ الرمل في حال السعي حتى حوز موضعته ثم ذكر رجع الفهم
 الى المكان الذي نزل فيه فاذا فرغ من السعي ففطر فاذا قصر هذا اجل من كل سعي احرم منه ولا
 يجوز في عمرة التمتع الحلق بل يقصر على التقصير فان حلق كان عليه دية اذا كان عامدا
 وان كان ناسيا لا سعي عليه وفي الحلق افضل والتقصر مجزى والفرق ان الله اشعر سوا كان
 موسى او النور او بالنسبة فان كل ذلك حلق واد في ما يكون به حالقا اذا زال سبب
 سعي راسه فلا كان وكسرا والتقصر ان يقطع سببا من السعي فلا كان او كثيرا
 بعد ان يكون جماعة شعرو سوا كان من السعي الذي على الراس او مما نزل من الشعر مثل
 الدواة فان جميع ذلك تقصير والاصح هو موسى على راسه استحبابا لا حوبا يوم
 الحرو عبد التقصير باحد من شعر الحنة او جاحية او قلم اطاره وليس على النساء حلق

ودر مهر البصير ومن حلق راسه في العمرة حلقه يوم الحرة فان لم يلبس شعرا موسى على
 راسه ومن نسي التقصير حتى حلق كان عليه دية ثمرة وقد تمت منعه وان تركه منعرا
 فقد بطلت منعه وصار حجة مفردة وهو يصح للممنوع الا يلبس المحظوظ ونسبه بالحرمين
 بعد احلاله قبل الا حرام الحلق فان لبسها لم يكرها يوما ومنى جامع قبل التقصير كان عليه دية ان
 كان مرسرا وان كان متوسطا فبشرة وان كان فقرا فاشاءه فان قبل امراته قبل التقصير كان عليه
 دية ساه فاذا قصر فقل من كل شيء احرم منه من النساء والطيب وعرد ذلك من اكل اللحم الصيد
 فاما الا صطاد فلا حوز لانه في الحرم فاما ما يصد ودخل في غير الحرم لحوز له اكله ولا سعي
 للممنوع بالعمرة الى الحج ان خرج من مكة قبل ان يقضي مناسكته كلها الا لصورة فان اضطر
 الى الخروج خرج الى حيث لا يفوته الحج وكخرج من حرم ما لم يحج فان امكنه الرجوع الى مكة والامسى
 الى عرفات فان خرج بعد احرامه عاذا فان عودته في الشهر الذي خرج فيه لم يضره ان كان
 يدخل مكة بعد احرامه وان كان عودته اليها في غير ذلك الشهر دخلها محرما بالعمرة الى الحج
 ويكون العمرة الاخيرة هي التي يسمع بها الى الحج وخو للمحرم الممنوع اذا دخل مكة ان
 يطوف وسعي ويقصر اذ علم انه يقدر على التمتع الا حرام الحلق بعده والخروج الى عرفات
 والمسعر والا يفوته سعي من ذلك فان غلب على طنه انه يفوته ذلك اقام على احرامه وجعلها
 حجة مفردة اي وقت كان ذلك والافضل اذا كان عليه زمان ان يطوف وسعي ويقصر
 كل ونسبوا الاحرام يوم التروية عند الروا والار لم يلحق فلكه الالة عرفة او يوم عرفة حاز
 ايضا ان يطوف وسعي ويقصر لم يلبس الاحرام ما لبسه وبدر الروا فاذا زالت الشمس يوم
 عرفة قاسه العمرة ويكون حجة مفردة هذا اذا غلب على طنه انه يلحق عرفات على ما ظاه
 فان غلب على طنه انه لا يلحقها فلا حوز له ان يخلط بينهما على احرامه على ما قلناه
 في ذكر الاحرام والحج ونزل منى وعرفات والمشعر مقد
 فلنا ان الافضل ان يحرم بالحج يوم التروية ويكون ذلك عند الدوال بعد ان يصلي الفريضة ويكون على
 غسل فان لم يتمكن من ذلك في هذا الوقت حاز ان يحرم بنية نهاره واي وقت شئ بعد ان علم
 انه يلحق عرفات وسعي ان يعمل عند الاحرام بالحج جميع ما يفعله عبد الاحرام الا ان الغسل
 والسطف وان الله اشعر عن حسده واخذ من شاربته وقلم اطاره وعرد ذلك لم يلبس
 ثوب احرامه ويدخل المسجد جافا عليه السكينة والوقار وصلى ركعتين عبد التمام لا وفي الحج

الحج

الحج

الحج

وار صلى سب ركعات كان افضل وار صلى فيه الطهر واحرم عفشها كان افضل وافضل الو
 اصح الى تحريمها المسجد الحرام عند المقام فان احرم من غير المسجد حار واد اصلي ركعتي
 الاحرام احرم كنهه او يدعوا ما دعبه عند الاحرام الاول وعشراته بذكر الحج مفرد الان
 عشرته قد مضت فان كان ما شئت من موضع الذي صلى فيه وان كان راكبا لئلا يذنبه غيره
 فاذا انتهى الى التردم وانصرف على الاطح رفع صوته بالبسة ثم يخرج الى منى ويكون على
 بلسه الى زوال الشمس من يوم عرفه فاذا زالت قطع البسة ومن سعى في حال الاحرام فاحرم
 بالعمرة ومن سعى في افعال الحج وليس عليه شيء واذا احرم بالحج لم يجز له ان يطوف بالبيت الحرام
 يرجع من منى فان سعى وطاف بالبيت لم يفسد احرامه وعشراته كعبده بمحدد البسة هو ومنى
 الاحرام بالحج الى ان يحل عرفات حديد الاحرام بها ولا سعى عليه فان لم يذكر حتى يرجع
 الى بلده فان لم يقض مناسكه كلها لم يكن عليه شيء وسحب اذا اراد الخروج الى منى الا
 خرج من مكة حتى يصلي الظهر يوم التروية بها وهو يوم التمان من ذي الحجة وعسرد في الحجة
 يسمى الايام بالمعلومات والمعدودات ليلة ايام بعدها وتسمى ايام الدخ والشرع
 ايام منى وهو يوم التمان من التروية والتاسع يوم عرفه والعاشر يوم النحر وهو يوم الحج
 الاكبر وليلة الجادى عسر ليلة النحر والسالى عسر يوم النحر الاول والثالث عسر يوم النحر
 الرابع وليلة الرابع ليلة التخصيب وتسمى للامام ان يخطب في اربع ايام من ذي الحجة يوم
 السابع منه ويوم عرفه ويوم النحر منها ويوم النحر الاول يعلم الناس ما يجب عليه من
 مناسكههم فاذا صلى الظهر يوم التروية بمكة خرج متوجها الى منى وعلى الامام ان يخرج
 من مكة قبل الظهر حتى يصلي الظهر والعصر معا في هذا اليوم منى وتقيم بها الى طلوع الشمس من
 يوم عرفه فاذا طلعت عدت منها الى عرفات فان اضطر الى الخروج فان يكون عليه الخاف
 ان يلحق او يكون شكا كبيرا او خاف الزحام حازله ان يتجمل قبل ان يصلي الظهر فاذا توجه الى منى
 طفق اللهم اياك ارجوا واياك ادعوا بلبغى املى وافضل الى عملى فاذا انزل منى قال اللهم
 منى وهى مما ملئت بها علبا من المناسك فاسلك ان ترضى على تمامتها به على اناسك فانما
 عبيدك وفي قصتك هو وجد منى من العقبه الى وادى محبت فاذا طلعت الشمس من يوم
 عرفه خرج الامام منها متوجها الى عرفات ومن عدا الامام بحوله ان يخرج بعد ان يصلي
 النحر وتوسع له ذلك الى طلوع الشمس ولا يحوز له ان يحوز وادى محسرا لا بعد طلوع الشمس

واقبله

ومن اضطر الى الخروج قبل طلوع النحر حازله ان يخرج ويصلي في الطريق فاذا توجه الى عرفات
 قال اللهم اياك صمدت واياك اعتمدت ووجهك اردت اسالك ان تبارك لي في خطي وان تسق
 لي حاجتي وان تجعلني مبرئا هي به اليوم من هو افضل منى ويكون على بلسه على ما ذكرناه
 الى زوال الشمس فاذا زالت اغتسل وصلى الظهر والعصر جميعا جمع بينهما وهو الموقوف
 ويدعو لنفسه ولوالديه ولاخوانه المؤمنين بالجرى الله على لسانه فان الادعية للصوة
 هذا الوقت كثره موجودة في كتب العبادات وسحب ان يضرب حياه بمنه و
 هي بطن عرته دور المرفق ودور عرته هو وحده عرفه من بطن عرته وثوبه ومرة
 الى ذى الحجاز ولا يرفع الى الجبل الا عند الضرورة الى ذلك ويكون وقوفه على السهول ولا
 يترك خطلا ان وجدته الاسد به نفسه ولا يحوز الوقوف تحت الاراك ولا في غمره ولا
 في بؤنة ولا في ذى الحجاز فان هذه المواضع ليست من عرفات اوقف بها فالحج له ولا بأس
 بالانصر وانها عشراته اذا اراد الوقوف حال الموقوف فوقف هناك والوقوف بعرفات
 من منى كان الحج من تركه من عمدا فلاح له ومن تركه باسباب عدا اليها فوقف بها ما
 اذا امر عليه وقف فان صا على الوقوف ولحق المسعر الحرام فانه كبره الوقوف بها على الوقوف
 بعرفات ويحوز الوقوف بعرفه راكبا وقاما والقيام افضل لانه استقر ولا يقصر من عرفات
 قبل غروب الشمس فان افاض قبل الغروب عامدا لزمه بدنة فان عدا اليه قبل الغروب سقط
 عنه وان عدا بعد غروبها لم يسقط عنه لانه لا دليل على سقوطه وان لم يذبح على البدنة
 صام بمائة عسر يوما اما في الطريق او اذا رجع الى اهله والبدنة تجزها منى وان افاض
 قبل الغروب ساهبا او جاهلا فانه لا يجوز له تركه شيء فاذا اراد الافاضة قال اللهم لا تجعله
 احرا العهد من هذا الموقوف وارزقنيه ابدا ما بقيتي واقلبي اليوم فالحج امحى مستحبابا
 امر حوما مغفور اليه افضل ما ينقلب به اليوم احد من وفدك عليك واعطى افضل ما اعطى
 احدا منهم من الخير والبركة والرحمة والرصوان والمعزة وبارك لي فيما رجعت اليه من مال
 او اهل او نسل او كسر وبارك لهم في حقى هو وبلغ ان يقصد في السير ويسير سير احملا فاذا
 بلغ الى الكلب الاحمر عن منى الطريق قال اللهم ارحم موقفي وزدني في عملى وسلم لي في
 فعل مناسكتي ولا تضلني المعرف والعست الا حرة الا بالمرزقة وان ذهب من الليل ربه او
 ماتته فان عاقه عاتق عن المحي اليها الى ارضه من الليل كثر من البت جاز ان يصلي المغرب

الحج

الطريق ولا خور ذلك مع الاختار وجميع من الصلوات بالهزلة باذان واحد واقامته ولا
 يصلي بينهما نوافل بل يؤخر نوافل المعزب الى المذبح من العيشة الاخرة فان خالف وفضل بينهما
 بالنوافل لم يكن مأثوما وان كان نازكا فضلا والهزلة تسمى المشعر الحرام وتسمى ايضا
 جمعهم وحده ما بين الهار من الحياض والى وادي محسن ولا يسمي ان يقف الا فمما بين ذلك
 فان ضايق عليه الموضع جاز ان يرفع الى الجبل فاذا أصبح يوم النحر صلى النحر ووقف للدعا
 ارسيا فربما من الجبل وان شابه موضعه الذي بات فيه وليحمد الله تعالى فلو عليه ويذكر
 الاله ويطلبه ما قدر عليه ونصلي على النبي صلى الله عليه واله ونسبح للصورة ان يطا
 المشعر الحرام ولا يتركه مع الاختار والمشعر الحرام جليلهاك يسمى قرح و
 يستحب الصعود عليه وذكر الله عنده فان لم يمكنه ذلك فلا يسمي عليه لان رسول الله
 صلى الله عليه واله تعالى لم يعل ذلك في رواه جابر وعلم ان الوقوف بالمسعر ركز على ما في
 القول فيه وهو اكذب من الوقوف بعرفة لان من فاه الوقوف بعرفة اجراه الوقوف بالمسعر
 ومن فاه الوقوف بالمسعر لم يحركه الوقوف بعرفة والى اي وقت يلحق الوقوف بسلسه
 ارسيا لله تعالى في فصل في ذكر بدو من بعد الافاضة من المسعر
 قضا المناسك بها لا خور للامام ان يخرج من المسعر الى بعد طلوع الشمس وعلى من
 الامام ان يخرج قبل طلوعها بقليل ويرجع الى منى ولا يجوز وادي محسن الا بعد طلوع
 الشمس فان اخرج من بعد الامام اخرج الى بعد طلوع الشمس لم يكن عليه منى ولا خور
 اخرج من المشعر قبل طلوع الحج فان خرج قبل طلوعه فتعمد الزمه دمساة وان اخرج
 ساهيا وناسيا لم يكن عليه شئ ومن حصر للمرأة والرجل اذا خاف على نفسه ان يهجم
 الى منى قبل طلوع الحج فادابله وادى محسن وهو وادى عظيم من جمع ومنى وهو الذي
 اقرب منى فيه حتى يجوزوه ويقول اللهم سلم عهدي واقبل توبتي واجب دعوتي واحلفني
 فم نركت بعدى فان ترك السعي في وادي محسن رجعت يسعي فيه ان تمكث فيه فان لم
 يتمكث فلا يسمي عليه وينبغي ان ياحد على الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى وعليه
 يسمي يوم النحر ليلة مناسك اوله رمي الجمرة الكبرى والسالى الدخ والبالي الجبل او البصر
 واما ايام الشمر فيكون عليه كل يوم رمي البلات جمار على ما ترتبه وخور اخذ حصي الجمار من
 الحرم سوى المسجد الحرام ومسجد الخيف ومن حصي الجمار ولا خور اخذ الحصى من الحرم

١٣٦
 ١٣٦

لج

١٣٦
 ١٣٦

ولا خور ان رمي الجمار الا بالحصي وسحب ان يكون الحصى نريشا ويكره ان يكون نحاو
 يكون قدرها مثل الامثلة منقطة تجلية ويكره ان يكسر من الحصى بل يلفظ بعد ما خاج
 الله وسحب الا يرمي الجمار الا على ظهره فان ماها على غير ظهره لم يكن عليه شئ فاذا اراد
 الرمي بعليه ان رمي الجمرة العظمى يوم النحر سبع حصيات يرميها خذا يصنع كل حصاة على
 بطن يدها ويدفعها بظهر السبابة ويرميها من بطن الوادي من قبل وجهها ويدعي ان يكون
 ستة ومن الجمرة مقدار عشرة اذ رجع الى خمس عشرة ذراعا وهو احسن من ان يرمي الحصى
 اللهم هو لا حصياتي فاحصه لي وان فعمه في عملي وهو مع كل حصاة اللهم ادرجني
 السطار اللهم تصدق بكتابك وعلى سنة نبيك صلى الله عليه واله اللهم اجعله حيا
 مبرورا وعملا مقبولا وسعيامسكورا وذنبامغفورا ولا خور ان يرميها راجبا وماتيا
 والركوب افضل لان النبي صلى الله عليه واله رماها راجبا ويكون مستقبلها مسبورا
 الكعبة وان رماها عن يسارها جازة وجميع افعال الحج تسحب ان يكون مستقبلها القبلة
 من الموقف بالموقفين ورمي الجمار الا ترى من جمرة العقبة يوم النحر فان النبي صلى الله عليه
 وسلم رماها مستقبلها مستقبل الكعبة ولا يباحد الحصى من الجمع التي يكون فيها كاسنة
 فان احدثها وغسلها اجراما وان لم يغسلها ترك الافضل واجزاه لان الاسم يتناولها اذا
 ارمى واصاب شيئا لم يقع على المرمى اجراه وان رمى فوقع على غير فقصر عنه فاصاب
 الجمرة او وقعت على ثوب اسان فقصره فاصاب الجمرة لم يجزه واد ارمى فلا يعلم ما وقع
 على الجمرة ام لا لا يجزئه وان وقعت على مكان اعلى من الجمرة وتدرجت اليها اجزاه
 واد اوضعها على الجمرة وضعا لا يجزئه واد اوقعت على حصاة اخرى فطيرت الثانية الى
 الجمرة وبقت الى رمي بها في مكان تلك لم تجزه فان اخرج من جمرة العقبة فخرج هديه ان
 كان من متعافا الهدى واجب عليه وان كان قارنا فخرج هديه الذي ساقه وان كان من ذكرا لم يكن
 عليه شئ وان طوع بالاصح كانه فضل كبره ومن وجب عليه الهدى فلا قدر عليه فان
 كان معه ثمنه خلقه عند من يتوبه حتى يشتري له هديا يذبح عنه في العام المقبل في ذى الحجة
 فان اصابه في مدة مقامه بمكة الى ان يقضى ذى الحجة جاز له ان يشتريه ويذبحه وان لم يصبه فعل
 ما ذكرناه فاذا لم يهدر على الهدى ولا على ثمنه وجب عليه صيام عشرة ايام ليلة في الحج وسبعة

١٣٦
 ١٣٦

ادارجع الى اهله فالبس به ايام يوم من التزوية ويوم التزوية ويوم عرفة فارائه صوم
 هذه الايام صام يوم الحصة وهو يوم النحر ويوم من بعده متواليات فارائه ذلك ايضا
 مهر في بقيقه دي الحجة فان اهل المحرم ولم يكر صام وحسب عليه دمساة واستقر في دمنه
 الدم وليس له صوم فامات من وجب عليه الهدي ولم يكر معه ثمنه ولا يكون صام ايضا
 صام عنه ولبه السنة ايام ولا يلزمه قضا السبعة ايام بل فسحت له ذلك هذا اذا كان
 يكر من الصوم فلم يصم فاما اذا لم يكر من الصوم اصلا لم يرض فلا يحك القضاء عنه وانما
 فسحت ذلك واد اصام السنة ايام ورجع الى اهله صام السبعة ايام فاجاوز بمكة اسطر
 مدة وصوله الى اهله او شهورا ثم صام بعد ذلك السبعة ايام ولا يجوز ان يصوم الله
 ايام بمكة ولا من ايام السريق ومرفاهه صيام يوم من التزوية صام يوم التزوية ويوم عرفة
 ثم صام يوما اخر بعد ايام السريق فارائه صوم يوم التزوية فلا يصوم عرفة بل يصوم الله
 ايام بعد انقضا ايام السريق فمتابعات وقد روت رخصه في بقيقه يوم من الله ايام من اول
 العسر والاحوط الا واد لا يلهي بها حصل الهدي ومن طراه ارضاه يوم التزوية ويوم
 عرفة اضعفه عن الهام والمناسك اخرها الى بعد انقضا ايام السريق ومن صام هذه الله ايام
 بعد ايام السريق في اول العسر على ما قلناه من الرخصة فلا يصح له الا متابعات ومن صام
 السنة ايام وخرج عقت ايام السريق صامها في الطريق ان لم يكر من ذلك صام مع السبعة
 ايام اذا رجع الى اهله اذا كان ذلك قبل ان يهل المحرم فان اهل المحرم استقر في دمنه الدم على
 ما قلناه ولا بأس بنهر بقصود السبعة ايام ومن لم يصم الله ايام بمكة ولا في الطريق رجع
 الى اهله وكان متمكنا من الهدي تحت به فاته اصل من الصوم ومن صام بلبه ايام من السريق
 او وحده في الهدي لا يلزمه الانتقال الى الهدي ويجوز ان يصوم ما بقي عليه والافضل ان يسري
 الهدي هو الامتنع اذا كان مملوكا وخرج ما ذكر من مولاة كان الهدي فحجر اسرار بلخ عنه او يهره
 بالصوم فان اصدق العبد من انقضا الوقوف بالموقف كان عليه الهدي ولم تجزه الصوم مع
 الامكان فان لم يكر يهدر عليه كان حكمه حكم الا حجاز في الاصل على ما قلناه واد لم
 يصم العبد اني انقضا ايام السريق فالافضل لمولاة ان يهدي عنه ولا بأس بالصوم وان لم
 لم يكر به ماس وانما الخبر قبل انقضا هذه الايام وهو الصوم بعد انقضا ايام السريق

ادالاقصا واد الحرم والحج ولم يكر صام ثم وجد الهدي لم يجز له الصوم فامات وحسب
 سنن الهدي من تركه من اصل المال لانه ذبح عليه ولا يجوز ان يدخل الهدي الواحد
 الحج الامتنع في يوم النحر او بعده فاد اذخ بمكة لم تجزه وما ليس بواجب حاز دمه
 او حره اذ اساق هديا في الحج فلا يذبحه ايضا الامتنع في شاة في العجرة تجزه بمكة فانه
 الكعبة للحزورة هو واما النحر عن اربعة ايام يوم النحر ولبه ايام بعده وفي غيره من
 البلدان بلبه ايام يوم النحر ويومان هدا في التطوع فاما هدي المنع فانه يجوز دخه
 طول دي الحجة الا انه يكون بعد انقضا هذه الايام قضا والتطوع قد يكون فوضي وقتها ولا
 قضا فيها ولا يجوز في الهدي الواحد الا واجد عن واحد مع الاختيار سواء كانت نذرا او هبة
 وجوز بعد الصرورة عن خمسة وعن سبعة وعن سبعة وعن سبعة وعن سبعة وعن سبعة
 بعد الصرورة اجزاه عنهم سواء كانوا متفقين في النسك او مختلفين ولا يجوز ان يذ
 بعضهم اللحم واد اذ ذكاه اسدوه الى واحد منهم بنور عن الجماعة وبسليم متناعا
 اللحم الى المساكين وان كان تطوعا حاز ان ستر كوافيه اذا كانوا اهل حواء واجمع
 الاختيار وان لم يكونوا اهل حواء واحد حاز لهم مع الضرورة ولا يجوز في الهدي ولا
 الاصححة العرجا اليس عرجها ولا العوزا اليس عوزها ولا العجفا ولا الخوما ولا الجذرا
 هي مقطوعة الادر ولا العضبا وهي المكسورة الفرس فان كان الفرس الراحل محججا اليه
 به بأس وان كان فاطهر منه مقطوعا ولا بأس به وان كانت اذنه مشلوبة او مشلوبة
 اذ الهدي قد قطع منها شيء ومن استنرى هدا على اية تام فوجد انها قصا لم تجزه اذا
 كان فاحبا فان كان تطوعا لم يكر به بأس ولا يجوز الهدي اذا كان خصبا ولا التضحية
 به فان كان موحوا لم يكر به بأس وهو افضل من الشاة والساة افضل من الخشي وافضل الهدي
 البدر فان لم يجد من القران لم يجد فحج لا من الضان فان لم يجد فقسا من المعرفان لم يجد الا مائة
 كل حازر بعد الصرورة وافضل ما يكون من البدر والبقر ذواب الارحام من العنبر المحولة
 ولا يجوز من الخيل الا التي لها فوقة وهو الذي تمل به خمس سنين ودخل في السادسة وكذلك
 من البهر لا يجوز الا التي وهو الذي تمت له سنة ودخل في الثانية وخري من الضان الجزع لسته
 وبلغ ان يكون الهدي شميا فان كان من العنبر يكون لحلا اقرن ينظر في سواد ونسبي
 فان اسرى امجبه على انها شميه فخرجت مهرولة اجزت عنه وان استراها على انها مهرولة

37

37

فخرجت سمينة كات حارة انصاوان استراها على انما مهرولة وكانت كذلك لم تحرمه
 وحده الهزال الذي لا يجوز الا بكونه على طيبته من السحر واد الهزال على هذه الصفة الهزا
 كما ينبغي ولا يستري الا ما كان عتق به وهو الذي يكون احضر عرفات فان اتيه على
 انه عتق به فقد اجراه ولا يلزمه ان يعرف به وقد بينا ان الهدى لا يجوز ان يكون
 فان دخل خصيا وقد رعى ان يتم بدله لم تحرمه وعليه الاعادة وان لم يتم كراجه
 هو ومن استري هديا اراد ان يستري اسم من به استراه وباع الاول لثمنها وان دخلها
 كان افضل ولا يجوز ان يدخل ما يلزم الحاج على اختلاف ضرره من الهدى والكفار والالا
 منها وما يلزمه في احرام العبرة فلا تحرمه الاممكة هو ومن استري هديه فذلك فان كان
 وحب عليه ان يتم بدله وان كان تطوعا فلا يسي عليه هو والهدى الواجب لا يجوز ان ياكل
 منه وهو كماله من التهور والكفارات هو وان كان تطوعا فلا بأس بأكله منه هو اذا
 هلك الهدى قبل ان يبلغ محله تحرمه او دخله وغنم العلف في الدم وضرب به ضربة سنامه
 لم يعلم بذلك انه هدى هو واذا انكسر الهدى جاز بيعه والتصدق به منه ونهى عن اكله
 وان ساقه على ما به الى المحرم فقد اجراه هو واذا اسرق الهدى من موه مع حصر اجراه
 وان اقام بدله كان افضل هو ومن وجد هديا ضالا عرفه يوم النحر والباقي والبالت فان وجد
 صاحبه والادخل عنه وتذاجزا عن صاحبه اذا دخل بمشي فان دخل بعينه لم يحرمه واذا
 عطب في موضع لا يوجد فيه من تصدق عليه بخبز وكنت كفافك بوضع عليه لعلم من
 بتمت به انه صدقة هو واذا ضاع هديه واستر بدله لم يجر وحده الا وكان الجواز ان شادخ الاول
 وان شادخ الا حرا لانه متى دخل الاول اجراه ببيع الاجير ومتى دخل الاجير لزمه ان
 الاول ولا يجوز له بيعه هذا اذا كان قد اسعره او قلده فان لم يكن اسعره ولا قلده جاز له بيع
 الاول اذا دخل الثاني ومن استري هديا ودخه فاستحقه رجل وذكر انه هديه حل
 عنه واذا لم يملك شاهد من كان له لجمه ولا جرى عن واحد منهما هدايا واذا اتي الهدى كان
 ولده حتمه في وجوب تحريمه او دخه ولا بأس بركوب الهدى وشرب لسه فانه يصرفه
 ولا يولده واذا اراد جحر البنية لحرقها ومضى فامة مرق المير ويربط يديها ما بين الخف
 الى النكبة ويقطع عن لبنتها وشيح ان يتولى الدخ او الحرق لنفسه فان لم يكن حسنة جعل
 بدله مع بد الدخ وتسمى الله تعالى ويقول وجهت وجهي الى قوله وانما من المسلمين يقول

اللهم منك ولك سبب الله والله اكبر اللهم تقبل مني ثم من المسلمين ولا يجمعه حتى يرب
 ومن احط في الدخ فذكر عن صاحبها اجراء عنه بالنية وبلغ ان يدا المني بالادخ والخلق
 وفي العقيقة بالخلق قبل الدخ فان قدم بالخلق على الدخ ناسيا لم يكن عليه شيء ومن السنة ان
 ياكل من هديه لمنعته ونظم القناع والمعتز باكل ثلثه ونظم القناع والمعتز بثلثه ويذكر
 للاصدق ثلثه وقد بينا ان الهدى المضمون لا يجوز ان ياكل منه وهو ما كان جازا فان اضطر اليه جاز
 ان ياكل منه وان اكل كل من غير ضرورة كان عليه فمته وجوز اكل لحم الاضاحي بعد ثلثه لانه
 واذا خاربها ولا يجوز ان يخرج من منى من لحمه وابيضه ولا بأس باخراج السنام منه ولا بأس
 باخراج لحمه قد صحاه غيره وشيح الا باخذ شيئا من جلود الهدى والاضاحي لا تصدق
 بها كلها ولا يجوز ان يعطينا الجزا فان اراد ان يخرج شيئا منها لاحتاجه الى ذلك بصدقه
 ولا يجوز ان يخلو ناسه ولا ان يورثه الا بعد الدخ او ان يبلغ الهدى محله وهو ان ياكل
 ٢ رحله فاد حصل في رحله بمنا واد ان يخلو جاز له ذلك والافضل لا يخلو حتى يدخل في
 حلقه فان حصل الهدى في رحله لم يكن عليه شيء ومن وجبت عليه بدله في ذراعه فاد
 كرها كان عليه مسخ شياء فان لم يجد صام عنه عشرين يوما اما مكة او اذ رجع الى
 اهله هو والصياد اخرج به متمتعا وجب على ولده ان يدخل عنه ومن لم يمتنع من سائر الهدى
 الا ببيع ما يتجمل به من ثيابه لم يلزمه ذلك واجراه الصورة والهدى كحري عن الاضاحي
 بينهما افضل هو ومن يدر ان تحريمه فان سمي الموضع الذي يحرقه فعليه الوفا به وان لم يسم
 لا يجوز ان يحرقها الا بقنا الكعكة هو ويكره ان يدخل شيئا تولى تربته بل يبيع ان تسريه
 الحال الهدى على ثلثه اصرب تطوع ونذر في نفسه ابتداء وتعين هدى واجبة في
 فان كان تطوعا لميل ان يخرج حاجا او معتبرا فساق معه هدايا بنية انه تحرمه في منى او
 مكة من غير ان يشعره او يقلده فهذا على ملكه يتصرف فيه كيف شامر مع وهبة و
 له ولده وشرب لبنه وان هلك فلا يسي عليه هو الساقى هدى او حبة بالندر ابتداء عنه
 مثلا ان قال الله على ان الهدى هذه الساة او هذه البقرة او هذه الناقة فاد اقال هذا الملك
 عنها وانقطع تصرفه في حق نفسه فيها وهي امانة للمساكين في يده وعليه ان يسوقها
 الى المحرق فان وصل بخروان عطب في الطريق تحرمه حيث عطب وجعل عليه علامة
 على ما قدمناه لتعرف انها هدى للمساكين فاد او حدها للمساكين حل لهما البصر فيها وان

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

ملكته فلا شئ عليه وان تحت هذه النافذة ساقف معها ولها وهي الولد للمساكين فان صعدت
عن المني معها حملته على امه ولبسها ان كان وفقاً للرأي الفصل وقد راحته فالولاد احق به
فان شرب منها شرباً ضمه وان كان اكثر من حاجة الفصل فالحكم فيه وفي الفصل اذا هلك
واحد وهو بالخيار بين ان تصدق به وبين ان يشترطه ولا شئ عليه والا فضل ان تصدق به
بالتب ما وجب في ذمته عن نكاحه مخطور كاللباس والطيب والصيدا ومثل ذلك
المسعة فمضى عليه في هدي بعينه ونعير فيه فاذا غلبه راي ملكه عنه وانقطع تصرفه فيه
وعليه ان يسوفه الى المخير فان وصل كرهه واجراه وان عطب في الطريق او هلك سقط العير
وكان عليه اخراج الذي في ذمته واذا تحت حكم ولها حكمها وكل هدي كان حراماً
او نذر مطلقاً كان او معيناً لا يجوز الاكل منه وما كان بطوعاً او هدي التمتع كان
الاكل منه اذا وصل الهدى الواجب الى المحل والمتطوع به قدّم الواجب اولاً للذبح فانه
افضل واحوط فربما ان الافضل ان يتولى الذبح بنفسه فان لم يفعل جعله مع بدا الذبح
فان لم يفعل حضره ويشترط ان يفرد للكم بنفسه ويجوز الاستئابة فيه وان تحر وخلافه
وبن المساكين كان ايضاً حراماً اذا نذر هدياً بعينه راي ملكه ولا يجوز له بيعه واخراج
بيده على ما ينشأه هو اذا فرغ من الخلق الذبح خلق نذرته ان كان ضرورة ولا كرهه غير الخلو وقد
قدم معناه وان كان خرج حجه الاسلام حازه النقص والافضل ان يذبحه لكرهه غير
الخلق على كل حال ومن ترك الخلق عامداً او التقصير حتى يزور التبت كان عليه دمته وان
فعله ناسياً لم يكن عليه شئ وعليه اعادة الطواف ومن خرج من مي قبل الخلق خرج اليها
ولا يخلق الا بما مع الاحتياط فان لم يكن خلق رأسه مكانه وانفذ سعيره الى مي لئلا
يها فان لم يكن فلا شئ عليه وكفى المرأة النقص وليس عليها خلق وحزنها من النقص
مثل عملة واذا اراد الخلق بذناً صيته من القران لا يمر وحلقه الى العظمين يقول اذا خلق
الله امر اعطيتي بكل سعيرة نوراً يوم القيامة ومن لا شعر على رأسه امر موسى عليه السلام
واذا خلق رأسه او قصر فقد حل كل شئ حرم منه الا النساء والطيب وهو التحلل الاول
كان فممتعاً وان كان غير ممتع حل له الطيب ايضاً ولا تحلل له النساء والطيب والممنوع طواف
الزيارة حل له الطيب ولا تحلل له النساء وهو التحلل الثاني فاذا طاف طواف النساء طاف
ايضاً وهو التحلل الثالث الذي لا يبقى بعده شئ من حكم الاحرام وهو يستحب الا يلبس المحيط

الا بعد الفراع من طواف الزيارة وليس ذلك لمخطور وذلك يستحب الامر الطيب الا بعد
طواف النساء وليس ذلك ايضاً لمخطور على ما فصلناه فاذا فرغ من مناسكته من يوم الترويح
الى مكة لزيارة التبت يوم الترويح لا يجوز الا بعد زيارته بعد زيارته العبد ولا يجوز
اكثر من ذلك اذا كان متمتعاً فان كان مفرداً او قارناً جاز ان يوجه الى اي وقت سأل الا قبل
الهديم صرانه لا تحلل له النساء ويستحب الغسل المراتب ثلث قبل دخول المسجد والطواف
ويطهر الا طفاً واحداً السارب فاذا فعل ذلك زار وخور ان يغسل ممي يجرى الى مكة
مطوف بذلك الغسل ولا بأس ان يغسل بالنهار ويطوف بالليل ما لم يحدث فان احدث او امر
ايعاد الغسل استحباباً لا يطوف على غسل والغسل مستحب للمرأة ايضاً قبل الطواف
واذا اراد ان يدخل المسجد وقف على يابه وقال اللهم اعمى على فسلك الى احرارها ثم يدخل
المسجد ويأبى الحجر الاسود فيستلمه ويقبله فان لم يستطع استلمه بيده وقبله فان
لم يمس من ذلك استقبله وكبر وقال ما قال حشر طاف يوم قدم مكة ثم يطوف اسبوعاً على
ما مضى شرحه ويصلي عند المقام ركنين ثم يرجع الى الحجر الاسود فيقبله ان استطاع
والا استقبله وكبر ثم يخرج الى الصفا فيضع عنده ما صنع يوم دخل مكة ويطوف بين
الصفا والمروة سبعة اسواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة على ما مضى وصفه فاذا فعل ذلك
قد حل له كل شئ احرم منه الا النساء ثم يرجع الى التبت فطوف به طواف النساء سعي
ويصلي ركنين عند المقام وقد حلت له النساء فاذا فرغ من الطواف فليرجع الى مي والتبت
لنالي السريون الا بها فان بات في غيرها كان عليه دمته فان بات بمكة لنالي السريون مشظاً
بالطواف والعبادة لم يكن عليه شئ وان كان اخبر ذلك كان عليه ما ذكرناه وان خرج من مي
بعد نصف الليل حازه ان يلبس بعد ما صرانه لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر وان تمخر الا
خرج منها الا بعد طلوع الفجر كان افضل ومن بات عن مي ليلة كان عليه دمته على ما قلناه فان
بات عنها الليل كان عليه دمته فان بات ليلة الثالثة لا يلزمه شئ لان الفري الاول والنقر الاول
يوم الثاني من ايام التشرى بخلاف والنقر الثاني يوم الثالث من ايام التشرى وقد روي في
نعم الاخبار من ان من بات ثلثه لئلا عن مي فعليه طهه وما وذلك مجموع على الاستحباب او ان
من لم ينقر في النقر الاول حتى غابت الشمس فانه اذا غابت ليس له ان ينقر فان نقر فعليه دمته
الا فضل الا يبرح الا نساء من مي ايام التشرى فان اراد ان ياتي مكة للطواف فالتب يطوعاً

حاز والافضل ما قدمناه هو الواجب عليه ان يرى بلبه ايام السرقة الثاني من النحر والثالث والرابع كل يوم احدى وعشرين حصاة تلت حمار كل حمة منها سبع حصيات ويكون ذلك عند الزوال فانه افضل فان قامها بطولوع الشمس الى غروبها لم يكن بأس فاذا اراد ان يرى بدنا الجمرة الاولى وماها عن سارها من طر المسيل بسبع حصيات ثم يمشي على ما قدمناه ويكر مع كل حصاة ويدعو بما قدمناه ثم يقوم عن نثار الطريق ويستقل القبلة ويحمد الله تعالى فتلقى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه واله ثم يتقدم قليلا ويدعو ويسله ان يتقبل منه ثم يتقدم ايضا ويرمي الجمرة الثانية ويضع عندها كما صنع عند الاولى وتقف ويدعو ان يرمى على الثالثة فترميها كما رمي الاولى وتسوي ولا تقف عندها فان عاتت الشمس ولم يكن رمي فلا يرميها الا بقل يقضيها من العبد فاذا كان من العبد رمي ليومه مرة ومرة فصا لما فانه يفصل بينهما ساعة وتسحب ان يكون الذي يرمى لامتية بكرة والى طوبى منه عند الزوال فانه رمي يومين وماها كلها يوم النحر ولا شيء عليه هو ويدرخص للعليل والخائف والرعاة والعبد الذي لم يله ومن نسى رمي الحمار الى ان اتى مكة عاد الى رمي وماها ولا شيء عليه وحكم المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرجل سوا فان لم يذكر حتى يخرج من مكة فلا شيء عليه فارجح في العام المتقبل اعاد ما كان فانه من رمي الحمار وان لم يخرج امرؤ لبله ان رمي عنه فان لم يكن له ولا يستعان بغيره من رمي عنه من رمي يومه فانه رمي يوم وقصاه من العبد على ما قلناه وبدا بالقائمة او لا فان بدا الذي ليومه لم يخره عن يومه ولا عن امسية وازيما جمرة واحدة باربع عشرة حصاة سبع ليومه وسبع لامتية بطلت الاولى وكانت الثانية لامتية هو والتزيت واحب في الرمي بحاريدا بالجمرة العظيمة ثم الوسطى ثم جمره العقبة ثم خالف سبامها او رماها لمنكوسة كان عليه الاعادة ثم ويرى بالجمرة العقبة ثم الوسطى ثم الاولى اعاد على الوسطى ثم جمره العقبة فان نسى فرمى من جمره الاولى ثم جمره الثانية وكذلك ان رمي من الوسطى اول من الله اعاد عليها وعلى ما بعدها وازيما باربعه ثمها ولا اعادة عليه في الثالثة وان رمي الاولى على التمام ورمى الثالثة ناقصة ثمها على كل حال لانه لا شترتب عليها رمي اخر من جمره ثلث حصيات وضاعت عنه واحدة اعاد عليها كخضاه وان كان من العبد فان لم يبد من اي الجمار ضاعت رمي كل حمة كخضاه هو ولا يجوز ان اخذ من حمى الجمار

الذي

كل ما ذكره في رمي الجمرات من اولها الى آخرها

ان رمي بها فان رمي بحصاة فودعت في محمله اعاد ملكا لها حصاة اخرى فان اصاب انسانا او دابة ثم ودعت على الجمرة اخراه وكحور ان رمي باكبا وما شيا هو وكحور الرمي عن العلل والمطوب والمحمى عليه والضى ولا بد من اذنه اذا كان غفله ماتا وتسحب ان ترك المحمى كفه ثم يوحده ويرمي وينبغي ان يكبر الانسان مني عقب خمس عشرة صلاة من الغرابين الى الاخير يوم النحر بعد الظهر الى صلاة الفجر من اليوم الثاني من ايام السرقة ويقول في الكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هداها والحمد لله على ما اولانا ورعا من الامم الانعام ومن اصحابنا من قال ان التكسر واجب وهم من قال انه مستور وهو الاظهر ولا تكسر عصب التواكل ولا في الطرقات والشوارع لا جل هذه الايام خصوصا ولا يكثر اقبال يوم النحر في سى من ايام العشر بحال ه فصل في ذكر النحر من رمي وداع التلث ودحوال المعية ه التفرقة ان اولها اليوم الثاني من ايام السرقة في هو الثالث من يوم النحر والثاني يوم الثالث من السرقة هو الرابع من النحر والمقام الى النفر الاخر افضل وكحور النفر في الاول الا لمن اصاب النساء او الصيد في احرامه فانه لا يجوز لهما ان ينهرا في الا ولهم وتسحب للامام ان يخطب يوم النفر الاول ويعلن الناس حوز النجمل والثا حرواد ارا دار نقر في الاول ولا ينهرا الا بعد الزوال الا ضرورة من خوف وعبره فان عند ذلك خول ان ينهرا قبل الزوال وله ان ينهرا بعد الزوال فابينه وينعزوب الشمس اذا غابت لم يخرجه النفر وعليه ان يبيت معنى الى الغد واذا نقر في النفر الاخر جاز ان ينهرا من بعد طلوع الشمس ان يبيت شا فان لم ينهرا واراد المقام معنى جاز له ذلك الا الامام خاصة فان عليه ان يصلي الظهر وعكسه ثم ومن نهرا من رمي وكان قد قضي مناسكه كلها جاز له الا يدخل مكة وان كان قد بقي عليه من لباسك فلا بد له من الرجوع اليها والافضل الرجوع اليها لوداع التلث على كل حال وطوبى الوداع وتسحب ان يصلي الانسان في مسجد منى وهو مسجد الخيف وكان رسول الله صلى الله عليه واله في حجة الوداع الى وسط المسجد وفوقها الى القبلة نحو من يلبس ذراعا عن يمينها وسارها مثل ذلك فمن استطاع ان يكون صلاة فيه فليفعل وتسحب ان يصلي الانسان ست ركعات في مسجد منى فاذا بلغ مسجد الحنينا وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه واله فانه دخله واستنحاح فيه قليلا واستلقى على فخاه فاذا اجال الى مكة فليدخل المعية ان لم يكن منه سنة واستحب ايامه والضرورة لا تترك دحوال مع الاختيار فان لم يكن من ذلك فلا شيء عليه

الى هضامه

الى هضامه

١ ومصلحاً وصلى ليلة الجمعة عند مقام النبي صلى الله عليه وآله وهو مسح ان يكون هذه الله
 ٢ ايام معتكفا في المسجد ولا يخرج منه الا ضرورة وهو مسح اتيان المشاهدة كلها بالعبادة مسجد
 ٣ قبا ومشرية اميرهم ومسجد الاحراب وهو مسجد الفتح ومسجد القضيح وقبور الشهداء كلهم
 ٤ وباني قرحمة باجر ولا تركه الا عند الضرورة ان شاء الله تعالى

كتاب الصبايا والعقيقة

فصل في ذكر حقيقة الصبايا جمع صبيحة مثل هديته وهذا بالامام جمع
 ١ اصحبه من امته واماني واصحبي جمع اصحابه مثل اخطاه وارطى لضرب من السحر فاد الله ذلك
 ٢ وهو سنة مؤكدة وليس يرضى ولا واجب وروى الشيخ عن النبي صلى الله عليه وآله انه صلى على
 ٣ اقرين المجرى والافرن معروف واما الامام فقال ابو عبد الله عليه السلام في سواد والبياض اهلك
 ٤ وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر بكسر اقرين بطا في سواد وبطير في سواد وروى
 ٥ في سواد فاني فصحته فاصحبه وذبحه وقال سمع الله اللهم يقبل من محمد والمحمد وماله
 ٦ محمد وروى ان اصحاب النابيطا في سواد وينظر في سواد معاة لكثرة سمحه ولحمه ما
 ٧ بطا في ظل نفسه وينظر فيه ويترك فيه من استرى صيحة في الا عشر لا يكره له ان يخل
 ٨ راسه ولا يعلم اطفاره حتى تضيئ بلفعله حار ولا يدل على كراهته من حور دخل الاصحه
 ٩ وجربها في منزله وعمر منزله اظهرها او سترها وليست كالهدايا التي من شرطها الحرم
 ١٠ لا ان النبي عليه السلام ضحك بالمدينة على ما رويناه وعليه الاجماع عملا وقولا والاصحه
 ١١ تختص بالنعم والابل والبقر والغنم ولا حور في غيرها بخلاف والكلام في اربعة
 ١٢ فصول في اسنانها وبيان الافضل منها والوايهما وصفتها بها واما البقر فاول ما تحرى النبي
 ١٣ من الابل والبقر والمعز والجذع من الصان فالتى من الابل ما استكمل خمس سنين ودخل
 ١٤ في السادسة والتى من البقر والغنم ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة من الجذع
 ١٥ من المعز والغنم ما استكمل سنة ودخل في الثانية ومن الصان فان كان نرثا بغير ودخل
 ١٦ في الثانية اجذع لسته اسهرا وسبعة وان كان نرثا فهو قايه يجذع لثمانية اسهرا واما
 ١٧ الجذعة من المعز لا تحرى واما الافضل والتى من الابل والبقر والجذع من الصان التي
 ١٨ من المعز هذا اذا اراد الانفراد باليدنة فان اراد الاشتراك في سبع بدنة او ثمانية والا
 ١٩ نفراد بالجذع من الصان افضل والالوان افضلها ان يكون بيضا فيها سواد في المواضع

بمع
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

١ التي ذكرناها ٢ الجوز وان لم يكن والعقد اوان لم يكن والسو ذاه واما الصفات فان لم يكن
 ٢ مع اللون جيدة السم لقلوبه تعالى ومنع طمر سعادته فانها من تقوى القلوب قال ابو عباس
 ٣ يعنى اسلمتها بها واسلمت بها وروى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال لا يفتح الا منته
 ٤ ولا يفتح الا منته فان اكلت طيبا وازاط عمت طيبا واما العيوب فصران احداهما مع
 ٥ الاجرا والباقي ما نكره وان احدا والى تمنع الاجرا ما رواه البراء بن عازب عن النبي عليه
 ٦ السلام في حديثه العور البصر عور ما والمرصه السن من ضنها والفرج السرة عرجها وروى
 ٧ البصر طلعها والكسير التي لا تنقي وفي بعضها والعجفا التي لا تنقي احد والعجفا التي
 ٨ الهول وكذلك الكسير يعنى تحطمت وتكسرت وقوة التي لا تنقي يعنى التي لا تنقي
 ٩ لها والبق الخ والعجفا لا تجرى هي التي انكسر قرننها الطاهر والباطل ولا يجوز الخ
 ١٠ ويجوز ما هو وافضل الاضاحي ذواب الارحام اذا كان من الابل والبقر ومن الغنم
 ١١ تحل له ولا يجوز النضحية بالنور ولا بالجمل يعنى ويجوز ذلك في الامصار وما
 ١٢ ما نكره ولا تمنع الاجرا فاجلها وهي التي لم تخلو لها قرن وانقصا وهي التي قد انكسر
 ١٣ عند القرن الباطل فان هذا القرن خلاف للقرن الاخر ومن العيوب ما رواه في عيبه
 ١٤ قال الامير رسول الله صلى الله عليه وآله ان تشرف العز والاذن ولا يضيئ عور او لا يفتنه
 ١٥ ولا مدبرة ولا خرقا ولا شرقا قوله عليه السلام ان تشرف العز والاذن معاة تشرف عليها
 ١٦ وبما لها من النقصان فاقطع من مقدم اذنها شيئا وتقي مقلها بها كالثمة من والمدايرة
 ١٧ مسدود اذنها كذا والخرقا التي انفتحت اذنها من الكبر والتشوقا مشوارها
 ١٨ وبست كالتشاخير فكل هذا مكروه فان ضحك على طار ومن العيوب ما رواه في عيبه من عيب
 ١٩ السامي واليهي رسول الله صلى الله عليه وآله والمعر المصفره والمستاصلة والخفا والاشيعة
 ٢٠ والكسرام والمصفرة التي تستاصل اذنها حتى يبدوا ضما حها وهذه لا تحوى لا بها
 ٢١ بافضه عضوم والمستاصلة هي التي تكسر قرننها وعضب من اصلها وهذا انما لا تحرى
 ٢٢ من والخفا هي التي قامت عنها وهذه لا تحرى والمشيعة هي التي تاحر عن الغنم وتكون
 ٢٣ ايدا في اخر الفطيع وان كان هذا الناحية لا حرك سلا لخر وان كان الهزال من غير كبره والشر
 ٢٤ ذكرناها في وقت الذبح يدخل وجهه في يوم الاضحي اذا انفتحت الشمس ومضى مقدار
 ٢٥ ما يمكن من العبد والخطبة في بها اقل ما يحرى من تمام الصلاة وخطبة من جفت

٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩

واداراد حول الكعبة اغسل سنة مؤكدة فاداد خلفا فلا يخط فيها ولا يصق ولا يحل
 د حولها جذا ويقول اذ دخلها اللهم انك قلت ومن دخله كان امنا فامني من عذابك عارب
 النار ثم يصلي بين الاسطوانتين على الرخامة الجمرات ثم يقرأ في الاولى منهما حم السجدة وفي
 الثانية عدد اياتها ثم يصلي في زوايا البيت كلها ثم يقول اللهم من نهيها ونعيا الى احرارها فاداد
 صلى عبد الرخامة على ما قدمناه وفي زوايا البيت قام فاسبق في الجايطاس الركن اليماني والعري
 ويرفع يده عليه وبلنصق به ويدعوهم نحو الركن اليماني فيفعل به مثل ذلك ثم ياتي الركن
 العري ويصلي ايضا مثل ذلك ثم يخرج ولا يجوز ان يصلي الفريضة خوف الكعبة مع الاحتياط
 فان اضطر الى ذلك لم يكن به بأس وان اولها فيها مندوب اليها فاداد اخرج من البيت ونزل عن
 الدرجة صلى عن يمينه ركعتين فاداد اخرج من مكة حيا الى البيت فطاف به اسبوعا طواف
 الوداع سنة مؤكدة فان استطاع ان يستلم الحجر والركن اليماني في كل سبوط ففعل الا ان
 به وختمه وقد اجراه فان لم يتمكن من ذلك ايضا فلا شيء عليه ثم ياتي المشعر ويصنع عبده
 كما صنع يوم قديم مكة ويختبر نفسه من الدعاء ما اراد ثم يستلم الحجر الاسود ثم يودع
 البيت ويقول اللهم لا تجعله اخر العهد من بيتك ثم ياتي من منى فيشرب منه ثم يخرج ويقول
 ايوننا سور عابذ ورنا حامد ورنا راغبون الى ربنا راغبون فاداد اخرج من مكة الى مكة
 فليكن خروجه من باب الجنابتين فخير ساجدا ويقوم مسبقا الى الكعبة فيقول اللهم اني اطلب
 على الا اله الا الله ومن لا يتمك من طواف الوداع او شغل عنه شغل عن ذلك حتى يخرج من مكة
 عليه شي فاداد اخرج من مكة استري يدركهم ثم او تصدق به لم يكون كفارة لما فعله
 دخل عليه في الاحرام ان ساء الله م فصل في ذكر تفصيل احكام الحج
 م من ذكرنا في احكام ما تقدم في اختلاف ضرور الحج وفصلنا بين الاركان وما ليس بركن
 ونحو ذلك ان ذكر تفصيل احكامها ان ساء الله م اما النبي في ركعتين في انواع الثلاث من ركعاتها فاداد
 عاملا كان او ناسيا ادا كان من اهل البيت فان لم يكن من اهلها اجرات سنة عبره عنه وذلك
 المغني عليه تحريمه عليه وسوى ويتعقد احرامه وكذلك الصبي تحريمه عليه وعلى هذا
 اذا فقد النبي لكونه شكرانا وان حضر للمشاهد وقضى المناسك لم يصح حجه كاله ثم
 الاحرام من النيات وهو ركعتين من تركه مع عدم اطلاق له وان نسبه لم يذكر وعلمه الوقت
 فاحرم من النيات فان لم يتمكن احرامه من الموضع الذي انتهى اليه فاداد لم يذكر حتى يقضي

في كل سبوط ففعل الا ان به وختمه وقد اجراه فان لم يتمكن من ذلك ايضا فلا شيء عليه

المناسك كلها روى اصحابنا انه لاسي عليه وتبرحه م واللسنة الاربعة فريضة وليس
 بركن ان تركه منعدا فلاح له ادا كان قادرا عليه فان كان عاجزا فعلى ما يقوم مقامها
 من الاستعانة والتقليد وان تركها ناسيا لتي حرد كرو لاسي عليه م والطواف بالبيت
 ادا كان متعمدا فاداد اوله طواف العمرة وهو ركعتان فان تركه مع عدم اطلاق
 عمرته وان تركه ناسيا اعاد م والثاني طواف الزيارة ان تركه مع عدم اطلاق له وان تركه
 ناسيا اعاد على ما مضى الهول فيه م والثالث طواف النساء فهو فرض وليس بركعتان فان تركه
 منعدا لم يخل له السباحة حتى يقضي به ولا يسلح حجه وان تركه ناسيا فضاء م وان كان قاربا
 او مفردا طواف طواف الحج وطواف النساء وحكمهما ما قلناه في التمتع وعي مع كل
 طواف ركعتان عبد المقام وهما فرضان فان تركهما مع عدم اقصاءهما في ذلك المقام فان
 خرج شال من يتوب عنه فمهما ولا يسلح حجه م والسعي من الصفا والمروة ركن فان كان
 ممنعا لم يركه شعيا ركنهما للعمرة والآخر للحج وان كان مفردا او قاربا سعى واحدا للحج فان
 تركه مع عدم اطلاق له وان تركه ناسيا فضاء اي وقت ذكره والوقوف بالمزينة
 عرفات والمسير الى الجمرات ركنان فان تركهما او واحد منهما مع عدم اطلاق له فان ترك
 الوقوف بعرفات ناسيا وح عليه ان يعود فيقف بها ما بينه وبين طلوع الشمس يوم النحر
 فان لم يذكر الا بعد طلوع الجمر وكان قد وقف بالمسعر فقد تبرحه م ولا شيء عليه ولا
 ورد الحاح له ولا علم له ان مضى الى عرفات ووقف بها وان كان قبلها لم يعد الى المسعر المقضي به
 فان قلت في ظنه ان مضى الى عرفات لم يلحق المشعر قبل طلوع الشمس اقتصار على الوقوف بها ثم يعود
 بالمسعر وتبرحه م ولا شيء عليه ومن ادرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد ارك الحج
 وان ادركه بعد طلوعها فقد فاته الحج م ومن وقف بعرفات ثم فصل بالمسعر الجمر
 تعاقبه في الطريق غاب فلم يلحق الوقوف الى الزوال فقد تبرحه م ويقف قليلا بالمسعر
 ثم مضى الى منى ومن لم يرك وقف بعرفات وادرك المشعر بعد طلوع الشمس فقد فاته
 الحج لانه لم يلحق احدا الموقوف في وقته م ومن فاته الحج اقام على احرامه الى انقضاء يوم النحر
 لم يرك الى مكة فيطوف بالبيت وسعى ويحلق بعمره وان كان قد سبق معه هديا بحره بمكة
 وعلمه الحج من قبل ان كانت حجة الاسلام وان كانت تطوعا كان الخيار من ارجح وان
 لم يحج م ولا يلزمه ان كان الفوب حجة اخرى م ومن فاته الحج سقطت عنه نوافع الحج م

في كل سبوط ففعل الا ان به وختمه وقد اجراه فان لم يتمكن من ذلك ايضا فلا شيء عليه

الرمي وغير ذلك وانما عليه المقام عن استحبابا وليس عليه بما خلق ولا تقصير ولا بدخ
 انما يقصر اذا تجل العمرة بعد الطواف والسعي ولا يلزمه ذلك لو كان الهوات في مكانها
 فماتة الحج فان كانت حجة الاسلام فلا تقصها الا متمتعاً لان ذلك فرضه ولا يجوز غيره و
 كحاج ان يعيد العمرة في اسهر الحج في السنة المقبلة وان لم يكن حجة الاسلام وان كان من اهله
 وحاضرها حازان تقصها مفردا او قارنا وان فاته القران او افراد حازان تقصها متمتعاً
 لانه افضل المواضع التي يجب ان يكون الانسان فيها مقيماً حتى يجزيه اربعة الاحرام
 والوقوف بالموقفين والطواف والسعي فان كان محبوا او مغلوبا على عقله لم ينعقد احرامه
 الا انشؤا ولنه على ما قدمناه وما عداه يصح منه وضوء الطواف حكمها حكم الاربعه
 سوا وكذلك طواف النساء وكذلك حكم النوم سوا والاولى ان نقول يصح منه الوقوف
 بالموقفين وان كان نائماً لا لا لغرض الكون فيه لا الذكره فقص
 في الريادات من هذه الحج في من اجرت حدثا في غير الحرم والتحا الى الحرم وضوء عليه في المظهر
 المشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد فان اجرت في الحرم ما تجب عليه الحد اقم عليه فيه
 لا ينعى لا ينعى الحاج سباً من دور مكة وشار لها لا الله تعالى قال سوا العاكف فيه والباد هو
 لا ينعى لا جدار ترفع بنا فوق الكعبة هو من وجد شيئا في الحرم لا يحور له احده فان احضره
 سنة فان صاحبه والا كان فحجرا من شجر احده ما يصد وعرض صاحبه بشرط الصمان
 لم يرضه صاحبه والا خرا كقطه على صاحبه حفظ الامانة وان وحده في غير الحرم
 عرفه سنة لم هو فحجرا من شجر احده ما يصد وعرض صاحبه بشرط الصمان
 بشرط الصمان ويزان ثمنه لنفسه وعليه ضمانه هو ويكره الصلاة له في طريق مكة
 في اربعة مواضع البسبب وذايت الصلاة وصل وصحان ووادي الشقرة هو وسحب الامان
 في الحرم مكة والمدينة ما دام وقفا وان لم يبق المقام عشرة ايام وان قصر فلا يسي عليه وكذلك
 يستحب الامان في مسجد الكوفة وفي الجائر على سلكه السلام وقد روي رواه
 في الامان في حرم امير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين عليهما السلام فعلى هذه الرواية كور
 الامان في نفس المشهد بالجف وخارج الجبر الا ان الاحوط ما قدمناه هو ويكره الحج
 والعمره على الاصل الجلالات هو ويستحب الحج على طريق العراق ان يبدأ بالزيارة
 التي عليه السلام في المدينة فانه لا يأمرا لا يتم من العود اليها فان بدا بمكة فلا بد من

العود اليها للزيارة هو واذا ترك الناس الحج وحج على الامام ان يخرجهم على ذلك وذلك
 تركوا زيارة النبي صلى الله عليه واله وكان عليه اجبارهم عليها وخوارهم
 الاسار ما لحج به اذا كان من ورايه ما اوقات قضى عنه فان لم يكن له ذلك كره له الاستدانة
 هو وسحب الاجتماع يوم عرفه والبرعاع عند المساهد وفي المواضع المعظمة وليس ذلك
 بواجب هو ويستحب لمن انصرف من الحج ان يعزم على العود اليه وسئل الله تعالى ذلك
 هو ومن حاور بمكة بالطواف له افضل من الصلوة ما لم تجاور تلك سبب فان حاورها او كان
 اهل مكة كانت الصلوة له افضل ولا يامر ان الحج عن غيره تطوعا اذا كان متبائها لمخفه
 بوانه الا ان يكون مملوكا فانه لا لحج عنه هو ويكره المخاورة بمكة ويستحب ادفع
 من ميا سكه الخروج منها ومن آخر خرج متيامر حتى المسجد الحرام كان عليه ردة ويكره
 ان يخرج من الحرم بعد طلوع الشمس قبل ان يصلي الصلوة فادامه لا هما خرج ارشاه ولا عزم
 كراهيه ان يقال لم يحج ضرورة بل زوايتنا وردت بذلك ولا يقال حجة الوداع حجة
 الوداع ولا ان يقال شروطا واشتراط بل ذلك كله في الاحبار ولا عرف استحبابا بالنسب
 بسبب الشفاعة هو فاذا خرج الاسار من مكة فليوجه الى المدينة لزيارة النبي عليه السلام
 فاذا بلغ الى المجرش دخله وصلى فيه ركعتين استحبابا باليلا كان او نهارا فان خاره وضي
 رجوع وصلى فيه واضطجع فليلا واذا انتهى الى مسجد العذير دخله وصلى فيه ركعتين وعلم
 ان المدينة حرم مثل حرم مكة وجده ما من لا ينها وهو من طاعة غير الى طاعة غير لا يفتد
 سحرها ولا يامر ان يوك كل صيدها الا ما صيد بين الحرمين هو وسحب لمن اراد دخول المدينة
 ان يغسل وكذا ذلك اذا اراد دخول مسجد النبي عليه السلام فاذا دخله اتي قبر النبي عليه السلام
 وراه فاذا فرغ من زيارته اتي المنبر فمسحه ومسح رما يديه ومسح الصلوة من القبر
 والمسير فغسل في روضه من رايام الجنة وقد روي ان فاطمة عليها السلام مدفونة هناك
 وقد روي انها مدفونة في بيتها وروي انها مدفونة بالبقيع وهذا بعيد والروايات
 الاولى ان يشبه الى الصواب هو ويبلغ ان يروى فاطمة عليها السلام من عمار روضه هو وسحب
 المخاورة بالمدينة واكثر الصلوة في مسجد النبي عليه السلام ويكره النوم في مسجد
 النبي عليه السلام ويستحب لمن لمع مقام بالمدينة ان يصوم ليلة ايامها الاربعاء والخميس
 والجمعة ويصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابى لهانة وهي اسطوانة التي يلي مقام رسول الله

في شهر ربيع الثاني ١٤١٥ هـ

واقر

الاسطوانة التي يلي مقام رسول الله
 الاربعة ايام من شهر ربيع الثاني

عدها عواما كسبه الدخ فلا تخسر الا ضحية بل لا ضحية وعسرها سوا وموضعها ^{الزجاج}
 غير ان يدكرها لهاها والكلام في الدكاة في فصل الكمال والاحراق الكمال يقطع
 اربعة اسيا الخلقوم والمرى والودجين والخلقوم فخرى النفس والشفس من الزينة و
 المرى تحت الخلقوم وهو فخرى الطعام والشراب والودجان عرقان فخطان بالخلقوم
 وعندنا ان يقطع الاربعة من شرط الاجراء فيه خلاف لا عند قطعها جميعا على ذواتها
 من السنة في الابل النحر وفي الفرو والغنم الدخ بخلاف والخنزير واحد جزية او سكتنا
 في عجزها في نخرة الخروف هي الوطءة التي في اعلا الصدر واصل العنق الدخ وهو الشق
 والفتح وموضع اسفل جماع الحبيب وهو اجر العنق فان دخل الكلال او خرا الكلال اخرج
 عن ذبا ولا يجوز يقطع لحمها قبل ان يبرد فان خولف وقطع قبل ان يخرج الروح لا يجوز
 والتخع مكره ولا خلاف وهو الفرس وهو بالبيع بالدخ بعد قطع الخلقوم وعسر
 حتى تصل الى الخاع وهو العرق الابيض في حوف خزان الظهر وهو من عجب الدن الى الدماغ
 هذا قول ابي عبيدة وقال ابو عبيد التبع كما قال والفرس هو الكسر يقال فرس السبي
 اي كسرتة ومنه فرسته الاسد وهو مكره ولا خلاف في وسخت ان يذبحه
 اصحبه يده لا ربي عليه السلام كذا فعل في اقتتات العبر جاز ولسعي ان يكون
 مسلما عارفا فان كان خلاف ذلك فانه لا يخري وذباحه المرأة جارة بلا حلا وسوا
 كانت جاملا او جابلا او طاهرا او جايضا ونفسا وروى ابي السبي عليه السلام ان
 ان يلبس دخن يده به ودمحه الصبي لو كل من اهلها كان او عسر من اهلها اذا كان حسن
 ذلك من والاخر من لو كل دبحه وان لم يسم لانه من اهل التسميه وبيكره ذباحه
 السكران والمجور لا يهر لا يعرفون موضع الدخ ولا خلاف ان الاصل ان يكون الدخ
 مسلما بالعاقيتها لانه صحيح الاعتقاد والقصد عارف بوقت الدخ ويجوز الذكاة
 وما يجاح ان يذكا ويذكا به فان لم يكونوا رجالا فالسنة لا يهرن كلفات فان لم تكن
 فالصبيان فان لم يكن السكران والمجور في اصحابنا من اجاز ذباخ اهل الكتاب والا
 حوط الا يجوز استفعال الفلاة والتباحة مستحبة عند الفقهاء وعندها شرط في الاجرا
 والتسميه واحدة وهي شرط في الاستباحة والذعام مستحب في الدخ من الفقهاء
 له الفقهاء في ذكها من غير الدخ من الفقهاء ومن غير صحة العنق جزاؤها فان كان
 النفقة

ملا

موقعها اذ ادخل الضحية مسنونة وهذا بطوعا سحت ان ياكل من الفلاة تعالى فقلوا
 منها واطعموا الفانع والمعسر وروى عن النبي عليه السلام انه اهدى ثيابه بدينه فاما خرب
 امر ان يؤخذ من كل واحدة بضعة ثم امر بقطع فاكل من لحمها وتجتامر من فيها وخرج
 انه امر عليا فاخذ من كل دينه بضعة فطبخ فاكل من لحمها وتجتامر من فيها والاصل
 مسحت عسر واجب هو الكلام في فصل اكلها ما لم ياكله والاحراما شيت منه
 واما الحوار فلو اكل الكل الا اليسر تصدق في المسحت ان اكل التلت وتصدق بالتلت
 يهدي التلت ولو تصدق بالجميع كان افضل وان حاله واكل الكل غنم ما كان تحريمه الضرب
 وهو السببر والافضل ان يغرم التلت من وان يذرا ضحية فليس له ان ياكل منها ووالهدي
 على صرس بطوع وواجب فان كان بطوعا لم يحرم فيه كالا ضحية المسنونة سوا
 وان كان واحدا لم يحل له الاكل منه في والحكم في حله الا ضحية كالحكم في لحمها
 ولا حور بيع حلهها سوا كانت واجبة او بطوعا لم لا حور بيع لحمها فان حاله تصدق
 بمه في العبد الفرو المديروا المولد كل هو لا عسر يحاطب بالاحقة لانه لا ملك لهم
 فان ملكه السيد ما لا يابى بملك الصراف فيه فان كان عليه مطلقا فجميع وجوه الفرو
 يحرم منه الاضحية وان كان ملكه تصرفا مخصوصا لم يتجاوز ما ملكه اياه واما الهكات فان
 كان مسر وطاعا عليه فانه لا يصح بيعه من سببه لانه يحكم المملوك وان كان مطلقا
 وقد تجرر منه شئ فانه يصح ان يملكه مما فيه من الحرية فاذا ملك به سببا كان ملكا
 من وكور ان يصح كما حور ان تصدق بملكه من الحرية من كور للبيعة ان يستركوا في دينه
 او هره في الصحايا والهدايا كانوا مقتضين عن يدها وهذا بالخ او مطوعين الهدايا
 والصحايا المطوعة سوا كانوا اهل حوران واحد او خلاف ذلك والاحوط اذ كان
 الاخرى الواحد الا عن واحد وانما الاشتراك بخري في المسنون ودرؤي حوالا لاسر
 من سبيهم فاد التلت هذا متى خرسعة دينه او هره فان كانوا مقتضين من منظور
 او سبها سلمت بعد النحر الى المساكين ليقتسموها كذا اجبوا وائر واوروا في
 القسمة بنفسه كان افضل وان كان فيهم من يديها فانما الجور ذلك في المطوع بها دون
 المقرص فاد اكان كذلك فلا يهر القسمة فان قسم واعطى حقه جاز وان سلم الى المساكين
 فقام صاحب الجور انصاه وقد بينا ان الايام المعلومات عسر دي الحجة اخرها عو

3/8
3

١ الشهر يوم الحرم والاباء المعدودات انما السرى بوقا حرها غروب الشمس من السرى
 ٢ هم ويوم الحرم من ايام النحر لا خلافه ولا ناس من كل الحوم الا صاحب بعد ثلثة ايام واخبارها
 ٣ ولا يجوز ان يخرج من مي من الحرم ما يصح ولا ناس من ارجح السن من منه ولا ناس ايضا خارج
 ٤ الحرم فتحاه غيره ومن لم يجد الاضحية حاز ان يصدق ثمنها فان اختلفت انما بها طر الى
 ٥ الثمن الاول والثاني والثالث وجمعها لم يصدق ثمنها ولا يسي عليه
 ٦ فصل في ذكر العقيقة واحكامها والعقيقة عارة عر دخ شناه عند
 ٧ الولادة كما ان الوليمة طعام النكاح والعقيقة في الالة شجر المولود اذا جمع من
 ٨ شانه وهو المسحك ان يخلو يوم السابع ويدخل عنه في يوم جلفه فسميت عقيقه لما
 ٩ ورثها يوم الخلق كما قالوا للزوجة طعينة والطعينة الباقية التي تحملها وتطعم عليها
 ١٠ فادانت ذلك فهي شنه موكلة تائنه ولست بفرض ولا واجب وهو الكلام فيما في بعض
 ١١ في المقدار والوقت فالمقدار ان يدخل عن العظم لم يخل وعن الالة ياتي ويكر ذلك القان
 ١٢ لا غير الوقت فالمسحك ان يعق يوم السابع لما روي عن النبي عليه السلام انه قال كل عام
 ١٣ رهينة لعقيقة تدلخ عنه يوم تباعة وخلق وسمي وروي عنه عليه السلام انه عن المختار
 ١٤ عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يمس رأسه شئ من مهاد ومو لم يعق الوالد عن ولده عن نفسه
 ١٥ استحبابا ولا يفور مقام العقيقة الصدقة شتمها ومن لا يقد عليها فلا يسي عليه في ذلك
 ١٦ فيما بعد قضاها وتسحك ان تصدق بوزن شعير راسه ذهب او فضة ويكون مع العقيقة
 ١٧ موضعاً واحدا وكل ما تحرى في الاضحية تحرى في العقيقة وما لم تحركها لم تحركها
 ١٨ هم ومي لم يوجد اللبن ولا النعجة خارج جمل كبير وتسحك ان يفصل الاعضاء بصل
 ١٩ ولا يكسر لها عظمًا نقا لا بالسلامة ترك الكسرة وبلغ ان تعطى الهائلة زعمها فان
 ٢٠ كانت ذممة اعطيت زرع منها وان لم تكن له قابله اعطيت امة زعمها تصدق
 ٢١ ولانا كل منها فان كانت الهائلة ام الرجل او من هو في عاله لم يعط من العقيقة ولا
 ٢٢ يجوز ان ياكل الابوان منها سبعا على حال وتسحك ان يطبخ اللحم ويدعى عليه المومنين
 ٢٣ كلما كثر عدد هم كان افضل فارق اللحم على الفقرا كان ايضا حائرا
 ٢٤ **كتاب الجهاد وسيرة الامام**
 ٢٥ **فصل في فرض الجهاد ومن يجب عليه الجهاد ومن في اصل الاسلام اجماعا**

الحرم

جماعة

الى هذا انتهى

١ ولهوله تعالى كنت عليكم القتال وهو كره لكم وقوله فاقبلوا المسركم حيث وجبتم
 ٢ وهو فرض على الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي وعليه اجماع ايضا قال الله تعالى
 ٣ لا تسوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله ناموا اليهم
 ٤ وانفسهم الاله ففاضل من المجاهدين والقاعدون ولو كان فرضا على الاعيان لكان من بركة
 ٥ عاصبا ولم يصح المقاضاة به قال وكلا وعد الله الحسي والهد الذي يسقطه فرض
 ٦ الجهاد عن اليها قبران يكر على كل طرف من اطراف بلاد الاسلام قوم يكونوا اهلها
 ٧ لم يلهم من الكفار وعلى الامام ان يغزو نفسه ويشرابه في كل سنة دفعه حتى لا
 ٨ يعطل الجهاد اللهم الا ان تعلموا خوفا فيك من ذلك وكان الفرض في عهد النبي
 ٩ عليه السلام في زمانه وورثه من بعده وورثه من بعده وورثه من بعده وورثه من بعده
 ١٠ في الاسهر الحرم وهي اربعة رجب ودوالقعدة ودوالحجة والحرم لهوله تعالى فاذا
 ١١ اسلم الاسهر الحرم فاقبلوا المسركم ولهوله يسلمونك عن اسهر الحرم قاله فل
 ١٢ قال فيه تسلم الى الاله واما المكان فانه كان مطلقا في سائر الايام الا في الحرم
 ١٣ فانه كان لا يجوز القتال فيه الا ان يبدوا بالقتال لهوله تعالى ولا تقابلوهم عند المسجد
 ١٤ الحرام حتى تقابلوكم فيه ثم نسخ ذلك واجاز القتال في سائر الاوقات وجميع الاماكن
 ١٥ لهوله تعالى ولا تقابلوهم حتى لا تكون فينه ويكون الدين لله وقال النبي هو اذن في شوال وقت
 ١٦ خالد بن الوليد الى الجاهل في ذي القعدة بثلث ذلك انه مسوخ وقدر روى اصحابنا ان حكم
 ١٧ ذلك بات فميرى لهذه الاسهر حرمة فاما من لا يرى ذلك فانه يدافع بالقتال هو لما
 ١٨ نزل قوله تعالى ان يكرار من الله واسعة قنفا حروا فيها فاحك الكفرة وكان الناس على
 ١٩ بلبه اصرب منهم من تسحك له ولا تحب عليه ومنهم من لا تسحك له ولا تحب عليه ومنهم
 ٢٠ من تحب عليه من ماله من تسحك لهم ولا تحب من اسلم من ظهر الى المسركم وله قوله ما لهله و
 ٢١ حسرته ويقدّر على اظهار دينه ويكون امتا على نفسه مثل العباس بن عبد المطلب و
 ٢٢ عمن كان تسحك له ان بها حربة لا تكسر سواد المسركم ولا يلزمه لانه قادر على اظهار
 ٢٣ دينه هو واما الذي لا تحب ولا تسحك فهو ان يكون ضعيفا لا يقدر على المجردة فانه يقر الى ان
 ٢٤ يمشي ويقدر هو واما الذي يلزمه المجردة وتحب عليه من كان قادرا على المجردة ولا يامر على نفسه
 ٢٥ من المقاتل من الكفار ولا يتم من اظهار دينه بل يقر من ان لها حوله لهوله تعالى ان الذين يوفوا لهم

الجهاد

الجهاد

١ الملائكة طالعهم قالوا نعم كنتم قالوا كنتم مسجعة في الارض قالوا البر
 ٢ ارض الله واسعة فتناحر وانما هذا على وجوب الحجة على المستضعف الذي لا يدرك
 ٣ على اظهار دينه ودليله ان لم يكن مستضعفا لا يلزمه ان يستني من لم يقدر وقال الاستضعف
 ٤ من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فاولئك عسى الله ان يعفو
 ٥ عنهم وهو الحجة بآية ابراهيم عليه السلام انه قال لا يقطع
 ٦ الحجة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها وما روى من قوله
 ٧ عليه السلام لا فجرة بعد الفتح من مكة لانها صارت دار اسلام ولا يحل الجهاد الاعلى
 ٨ حرا بائع عاقل فاما المملوك فلا جهاد عليه له قوله ولا على الذين لا يحدون فاسفهم
 ٩ حرج وروى عن النبي عليه السلام انه كان اذا اسلم الرجل عنده قال اخرا ومملوك فاركب
 ١٠ والجهاد جرا بايعه على الاسلام وان كان مملوكا بايعه على الاسلام هو واما النساء فلا جهاد عليهن
 ١١ وسئل النبي عليه السلام هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة هو والصبي
 ١٢ لا جهاد عليه وروى عن ابن عمر عرفت على رسول الله يوم واحد وانا ابرار بع عشرة سنة وروى
 ١٣ ولم يرد في بلغت وعرفت عليه يوم الحد وانا ابرار بع عشرة سنة فاجازني في المقاتلة هو و
 ١٤ المجنون لا جهاد عليه لانه غير مكلف فان راى الامام ان يعز ويهم وخرجهم للمحاجة الله
 ١٥ حان ذلك الا المحاسن فانه لا يقع فيهم وكان النبي عليه السلام يحمل معه النساء في العزوات
 ١٦ هو والا عذر ان النبي سخط معهما فرض الجهاد العمي والعرج والمريض والاعسار فاما الاعور
 ١٧ فلزمه فرضه لا يملك الصحيح في تمكينه والا عرج صرمان احد ما لم يقدر لا يظن النبي
 ١٨ الركوب فالجهاد تسقط عنه وان كان عرجا خفيفا يظن معه الركوب والعذر وفاته
 ١٩ يلزمه الجهاد هو واما المريض فصرمان ثقيل فالتفيل كالبرسام والحجى المطبقة والجهاد
 ٢٠ عليه له قوله ولا على المريض حرج وان كان خفيفا كالصداع ووجع الصرع والحجى الخفيفه
 ٢١ فالجهاد لا تسقط معه لانه كالصحيح هو فاما الاعسار فانه ينظر ان كان الجهاد قريبا
 ٢٢ من البلد وحوله لزمه كل احد ولا تعتبر فيه وجوب المال وان كان على تعبد نظر فان كان
 ٢٣ مسافة لا تقصر فيها الصلوة فمن شرطه الراد ونفقة الطريق ونفقة من يجب عليه
 ٢٤ شيء له قوله تعالى نفقته الى جبر العود ونزع السلاح فان لم يجد فلا يلزمه ولا على الذين لا يحدون فاسفهم
 ٢٥ حرج اذا انكحوا الله ورسوله وان كانت المسافة اكثر من ذلك فمن شرطه ان يكون واجدا

ما ذكرناه في المسألة القريبة وزيادة راحلة لقوله ولا على الذين لا يحدون فاسفهم
 ما ذكرناه في المسألة القريبة وزيادة راحلة لقوله ولا على الذين لا يحدون فاسفهم

١ لما ذكرناه في المسألة القريبة وزيادة راحلة لقوله ولا على الذين لا يحدون فاسفهم
 ٢ طلب لا احد ما حملكم عليه هو ومرا ان الجهاد وعليه الذين لا يحدون فاسفهم
 ٣ فان كان حاله لا يملك ان الجهاد لا يحدون فاسفهم
 ٤ ليس لصاحبه منع لانه بمنزلة من لا يحدون فاسفهم
 ٥ السهادة هم فاما الانوار فان كانا مسلمين لم يكره ان يجهدا الا بامرهما ولهما منع
 ٦ روى انه جاز حل الى النبي عليه السلام فقال يا رسول الله اجاهد فقال لك ابوان فقال نعم فقال نعم
 ٧ فجاهدا وما طلب العلم والاولى لا تخرج الا مادما فان منعاه لم يخره عنه محالهما هذا
 ٨ كله اذا لم يتعين الجهاد فان تعين الجهاد واحاط العدو بالبلد فعلى كل اجدان بغزو وليس
 ٩ لاحد مسعة الا الانوار ولا اهل الدين وان كان الانوار مشركين او اجدان مائة محالهما
 ١٠ على كل حال فاذا خرج الى الجهاد ولا يمنع هناك ولا عذر به رجعت عذر فان كان ذلك
 ١١ ان يلقى الرخص فان كان ذلك العذر من غير ان يكون صاحب الدين له لم يرجع او كان
 ١٢ ابواه كافرين فاسلما ومنعاه فعليه الرجوع مثل الاول وان كان العذر من قبله فاسفهم
 ١٣ والمريض فهو بالخيار ان شاق فقد وان شاق رجع وان كان بعد التقا الزحف وحصول القتال
 ١٤ فان كان المريض في نفسه كان له الانصراف لانه لا يملك القتال وان كان للدين والابن
 ١٥ فليس له ما ذلك لانه لا دليل عليه وقوله ومن يؤلفهم يومئذ يره الا محروقا القتال ومحروقا
 ١٦ الى فيه وذلك عامر واداك ان له اب كافر شحبه له ان يؤلف قتله فانظرهم منه ما لا يحرم
 ١٧ الصرع عليه كسب الله ورسوله والامم فحاز له قتله هو وروى ان ابا عبيدة قتله اياه حين سمعه
 ١٨ سب رسول الله فلما قال النبي عليه السلام لم يقتله فاسفهم فسبكت عنه هو من
 ١٩ وجب عليه الجهاد لا يجوز ان يعز وعز غيره فاحل عليه فان كان من لا يجب عليه لا
 ٢٠ عساره حازه ان اخذ الخلع من غيره وكاهد عنه وتكون الاحارة صحيحة ولا يلزمه
 ٢١ الاخرة ويكون ثواب الجهاد له وللمستطيع آخر النفقة واما ما باخره اهل الدين من الا
 ٢٢ راق فليس باجرة بل هم يخافون انفسهم واما ما باخره اهل الدين فليس باجرة بل هم يخافون انفسهم
 ٢٣ انفسهم للقتال واقاموا في الثغور فهم اهل الله شههم من الذي يدفع اليهم وان كانوا مسلمين
 ٢٤ في بلادهم يعز واد اخفوا فهو لا اهل الصدقات يدفع اليهم منهم واما ما باخره
 ٢٥ المحاهد من فيها فضل من السلطان والعوام وكل احد ويستحقون الواب هو روى

ما ذكرناه في المسألة القريبة وزيادة راحلة لقوله ولا على الذين لا يحدون فاسفهم
 ما ذكرناه في المسألة القريبة وزيادة راحلة لقوله ولا على الذين لا يحدون فاسفهم

العسرة او السرايا وانما اراد الحملة وان جيش المسلمين اذا كان نصف جيش المسلمين لا زيادة
 وحسب التناز وان كان اكثر من ذلك لم يلزم وجاز الانصراف ومعنى لزوم التناز انه لا
 حوز الانصراف الا في موضعين احدهما ان تحرق لاهل المدينة نار تحرق عن مضمون الشئ
 لجوار الجبل او من معاطن المياه او كانت السمير والرخ في وجوههم فاستدبروها وما سبه
 ذلك والتناز ان يتخير والرفق وجماع لقوله تعالى لا تمسكوا بالاموال ولا بالانفس التي فقه هو
 لا فرق بين ان يكون الفقه فريسة او بعيدة فليمة او كثيرة لعموم الالة فان انصرف على غير
 الوجهين كان قارا وقسوتك وارثك كبره وبأعصب من الله هو واذا غلب على طنه
 انه اذا ابت فلو هلك فالاولى ان تقول لسرته ذلك لقوله تعالى اذا الفتنه قد فالتوا
 وقبل انه لحوز له الانصراف لقوله تعالى ولا تلهوا باديكم الى الهلكة هو واما اذا كان
 المسلمون اكثر من ضعف المسلمين فلا يلزم التناز وهل سخط ذلك ام لا فان غلب
 على طنه انه لا تغلب والمستحب ان يثبت ولا ينصرف ليليكس المسلمين وان غلب على طنه
 انه تغلب وتهلك فالاولى له الانصراف وقيل انه يحب عليه الانصراف وكذلك القول
 فمن قصده رحل وغلب في طنه انه ان ثبت له قتله فعليه الهرب هو واذا نزل الامام على بلد
 فله محاضرة ومنع ان يدخل اليه احد او يخرج منه لقوله تعالى واحضروهم وحاضروا
 اليه صلى الله عليه واله اهل الطائف وله ان ينجب عليهم من خيافا وعزادة وبهذه
 السور والمنازل وتفضل في الاغاما كما فعل النبي عليه السلام بالطائف فاذا ثبت ذلك
 فان لم يكن في القوم مسلمون زما لهم بكل حال وان كان فيهم ساء وصيبار كما فعل النبي
 عليه السلام باهل الطائف وكان فيهم ساء وصيبار وان كان فيهم اسارى مسلمين فان كان
 مضطرا الى ذلك بان تحاف ان لم يلزمهم نزلوا وظهر وابه حار الرمي وان لم يكن ضرورة
 نظري المسلمين فان كانوا انقرا بسيرا جاز الرمي لان الظاهر انه بضرب غيرهم الاله
 بكرة ذلك لئلا تضرب مسلما وان كان المسلمون اكثر لم يجر الرمي لان الظاهر انه
 بضرب المسلمين ولا يجوز قتل المسلمين بغير ضرورة وله ان يفتح الماعلهم فيغيرهم
 بربهم بالنار والمجطب والحيات والعقارب وكل ما فيه ضرر عليهم وكبره اصحابا
 القاتل السيم في بلادهم وله ان يغير علمهم وهم غار في وضع السيف وهم فان النبي عليه السلام
 اغار على بني المظلق وزوي ذراهمه النبيه له حتى يفتح والوجه فيه اذا كان مستظرا

وفيه قوة ولا حاجة به الى الاغارة لئلا يمنع واذا كان بالعلم من دار الحار الاغارة
 لئلا يروى ان عباس بن الصعب بن جبابه قال قلت يا رسول الله نبيت المسلمين وفيهم
 والنصار فقال انهم منهم واما نحن بن النصار والحضور وفتح السحرة للمزقه فانه
 حابر اذا غلب في طنه انه لا يملك الا بذلك فان غلب في طنه انه يملكه فالافضل الا
 سعال فان فعل جاز كما فعل النبي عليه السلام بالطائف وبني النضير وخيبر واجرق
 على بني النضير وخرت ديارهم هو واذا انشروا من المشركون باطفا لهم فان كان ذلك حال
 الخمار الفنا لجاز منهم ولا يقصد اطفال بل يقصد من خلفه فان اصابه وقتله لم يضر طنه
 لانا لو فعل ذلك ادى الى بطلان الجهاد واما اذا لم يكن الحرب قائمة فانه يجوز ان يرموا
 والاولى لجنبه هو واذا انشروا من المشركون باطفا لهم فان كان ذلك حال
 الرمي فان خالف كان الحكم فيه كالحكم في غير هذا المكان ان كان الفل عمدا فالقود
 الكفارة وان كان خطأ فالدية والكفارة لانه فعل ذلك من غير حاجة وان كان الحرب
 ملحمة فان الرمي جائز ويقصد المشرك ويتو في المسلمين لان المنع منه بطلان الجهاد
 فاذا ثبت حواره فاذا رمى فاصاب مسلما فقتله فلا فرق عليه وعليه الكفارة والدية
 لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحربوا معه ولم يذكروا الدية في واذا
 وقع في الاسر متج من اهل الحرب فقه ان يعر مسايلا جديها ان يكون له راي وقال الحليمه
 حلم النساء والامام محمدر بن الفضل والاستزفاء والمز والهدام والناسه ان يكون فيه دنا ولا
 راي فيه يجوز قتله اصابه والناسه له راي ولا قال فيه يجوز قتله بلا خلاف لا بد من
 قتل يوم خيبر وهو انما به وخمس مائة او خمسة وخمسين فله تترك النبي عليه السلام
 الرابعة الا يكون له راي ولا فيه قتال وهو الشيخ القالي فهذا لا يجوز قتله عندنا وفيه خلاف
 في هكذا القول في اهل الصوامع والرهان فانهم يقتلون كلهم الا من كان سحا فاسا هرقا
 عادما الذي لعموم الانات والاحبار وقد روي ان هؤلاء يقتلون واما الاسارى فعندنا
 على ضربين احدهما اخذ قبل ان تضع الحرب اوزارها وبهذه الحرب فانه لا يجوز للامام استبقاؤه
 بل يسله بان يضرب رقبة او تقطع يديه ورجليه وتتركه حتى يتوفى ويموت الا ان يسلم
 فسقط عنه القتل والضرب الا حر هو كل امير اخر بعد ان تضع الحرب اوزارها فانه يجوز
 الامام محمدر بن الرمي عليه فطلقة وسرا من سترقه وسرا في اذنيه وليس له قتله على

عنه

١ فان خرج الى دار الحرب نظر فان خرج باذنه الامام في رسالة او حارة او حارة فهو على
 ٢ الامان من الذي اذا خرج الى دار الحرب لتجارة او لحق بدار الحرب للاستبطان انتقض امانه
 ٣ في نفسه ولا ينقض في ماله مما دام حيا بالامان فان مات انتقل ميراثه الى ورثته
 ٤ من اهل الحرب ان لم يكن له وارث مسلم وينقض الامان في المال لانه مال الكافر لا مال مسلم
 ٥ وولته في نفسه ولا ماله كسائر اهل الحرب وتبصر في الامان خاصة لانه لم يوجبه بالسيف
 ٦ فهو بمنزلة مترات من لا وارث له فان عقد امانا لنفسه فمات عتقا وله ماله وله ورثته
 ٧ في دار الحرب كانت مثل المسئلة الاولى سواء في الناس من قال انه يرد الى ورثته لانه مات
 ٨ على الامان والا لا في القوي فان عقد الامان لنفسه وماله ولحق بدار الحرب للاستبطان انتقض
 ٩ امانه في نفسه دون ماله على ما قلناه ثم ظهر في وقوع في الاسر فملكه لا يبرؤ من ماله
 ١٠ لانه لا دليل عليه من فان قودى به او من عليه زك الله المال ان قتل الملك عتقه ماله الى
 ١١ وارثه وكان الحكم ما قلناه وان استرق في الملك لا يملكه لان الملك لا يملك شيئا وصار
 ١٢ ماله فئا فان اغتصب بعد ذلك لم يرد الله وكذلك ان مات لم يرد الى ورثته سواء كانوا
 ١٣ مسلمين او كفارا لانه لم يترك شيئا مما اذا دخل مسلم دار الحرب بامان فسرقت منه شيئا
 ١٤ او استقرض من جزئي مالا وعاد النبا فدخل صاحب المال بامان كان عليه رده عليه
 ١٥ من جزئي لان الامان يقتضي الكف عن امواله واداء اقرض جزئي مالا لم يدخل النبا بامان كان على
 ١٦ المقترض رده على المقرض لانه لا دليل على براءة ذمته بذلك والاصل وجوب الرد
 ١٧ وكذلك لو تزوج امرأة وامهرها مهورا واسلما وترافعا النبا الزمنا الروح المهر لان
 ١٨ مما يملك والافقمة ان كان لا يملكه مسلم وان تزوج جزئي خرسه ودخل بها ومات
 ١٩ لم يمس زوجه ودخل النبا وحياتها بطل المهر لم يلزمه دفع ذلك اليهم لان الورثة
 ٢٠ اهل حرب ولا امان لهم على هذا المهر وان كان لها ورثة مسلمون كان لهم مطالبة المهر
 ٢١ بالمهر اذا دخل جزئي النبا بامان فقال له الامام ان رجعت الى دار الحرب والاحكام عليك
 ٢٢ حكم اهل الذمة فاقام سنة خازنا خذ منه الجزية ثم وان قال له اخرج الى دار الحرب فالتفت
 ٢٣ عتقا صيرت نفسك دما فاقام سنة ثم قال فمت الحاجة فلقوله ولم يخرج احد الخلية
 ٢٤ منه بل ورد الى مأمنه لان الاصل براءة الذمة وان قلنا انه يصير دميما كان فبقوله خال الامام
 ٢٥ م وادى دخل المسلم او الذي دار الحرب مستنما فخرج بماله المهر ليشترى المهر به شيئا

فانه لا يتغير صله سواء كان مع المسلم او الذي لان ذلك امانة معهم وللجور ان يبيع
 ١ الجور الى الذي دار الاسلام شيئا ويبيعه كان في امان لا خلاف م اذا حضر الامام
 ٢ بلدا وعقد عليهم على ان ينزلوا على حكمه فحكمهم وهم عاصرون وهو وعصر اصحابه حاز ذلك
 ٣ كما نزلت سورة بنطه على حكم سعد بن معاذ فحكم عليهم بقتل حالهم وسبى ذرارهم قال
 ٤ النبي صلى الله عليه وسلم فيهم حكم الله من فوق سبع سموات فاذلته حارة
 ٥ فالكلام بعد ذلك في فصلين في صفه الحاكم وفيما يحكم به هم اما الحاكم فلا بد ان يكون
 ٦ حرا مسلما بالغائقة من اهل العلم فان كان صبيا او مجنونا او امرأة او عبدا او فاسقا او كافرا
 ٧ لم يحرم فحوز ان يكون له لانه لا يحتاج في ذلك الى روية وكذلك ان كان مجرورا او ذوقا
 ٨ وثاب حاز فان نزلوا على حكم رجل منهم نظر فان كان على حكم من كتاره الامام حاز لانه لا
 ٩ خيار الامان يصلح وان كان على حكم من كتاره لم يحرم حتى يوصف فان نزلوا على حكم كافرا او ان حكم
 ١٠ بغيرهم كافر ومسلم لم يحرم لان الكافر لا يكون حكما وان نزلوا على حكم مسلم لم يحرم
 ١١ الراي فيهم كره ذلك وكان جابرا اذا كان الصفة التي ذكرناها وان نزلوا على حكم من لا يحرم
 ١٢ ان يكون حكما كان فاسدا غير انهم يكونون في امان لانهم نزلوا على هذا الشرط في غيرنا
 ١٣ الى مواضعهم حتى يرضوا بحكمهم من يجوز ان يكون حكما فان نزلوا على حكم من يجوز ان يكون
 ١٤ حكما فلم يحكم به حتى مات لم يحكم بهم غيره ويرد الى مواضعهم حتى ينصب غيره
 ١٥ ويرضوا به فينزلوا على حكمه فاقام ما يحكم به فانه لا يجوز ان يحكم الامام بغير مخطا للمسلمين
 ١٦ عاين الصالحهم بغير نظر فان حكم بقتل الرجال وسبى النساء والولدان وعينه المال فقد فعل ذلك
 ١٧ كما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة وان حكم بامتنان الرجال وسبى النساء والولدان واخذ
 ١٨ الاموال جازا ايضا وان حكم بالمرقة والسبي بكل حال جازا ايضا اذ راه خطاهم وان حكم
 ١٩ بان عقده واعقد الذمة على ان يودوا الجزية لزمهم ايضا لانهم نزلوا على حكمه فان حكم
 ٢٠ على ان يمسلم منهم بحقد منه جاز لان هذا يجوز من غير حكمهم فان حكم على من اسلم منهم ان
 ٢١ يسرق ومراقم على الكفر فقتل جاز فان اراد ان يسرق بعد ذلك مراقم على الكفر فقتل
 ٢٢ له لانه لم يدخل على هذا الشرط وان اراد ان يمسلم جاز لانه ليس فيه ابطال متى شرطه
 ٢٣ بل فيه اسقاط ما كان شرط من الفلح فان حكم بقتل الرجال وسبى النساء والذرية وراي الامام
 ٢٤ ان يحبس على الرجال او على عتقهم جاز ذلك لان سعد بن معاذ حكم على بني قريظة بقتل حالهم بغير

ورحل المسلم
 وهو خير الراي
 في غيرنا
 في غيرنا
 في غيرنا

في غيرنا
 في غيرنا
 في غيرنا

١ بان انصارى سبال النبي صلى الله عليه واله ان يهب الزنبر بن ياطا اليهودي له ففعل فانزلوا
 ٢ على حكم الحكم فقبل ان يحكم وهو يشي اساموا عتقه واد ما هم واماو الههم ولم يحل سبي ذرية
 ٣ هم وار اساموا بعد ان حكم فقبل الرجال وسبي النساء والولدان واخذ الاموال بسقط الفل
 ٤ وسبي النساء والولدان واخذ المال وان اراد الامام بها هاتان بسنن الرجال بعد ما اسلموا
 ٥ لم يحركوا بهم وانزلوا على هذا الحكم فان حكم وهو يهب الرجال وسبي النساء والذرية وان
 ٦ المال كان المال غنيمه ونحوه لا يخذ فلهذا بالسيف فان نزلوا على ان يحكم وهو يهب الله
 ٧ والقرار كره ذلك لان هذا الحكم ليس بمخصوص في كتاب الله او القرار فيحصل فيه اخلاو
 ٨ فان نضوا حكمهم جاز لانه لما كان الواحد حان الاشارة فان نضوا على الحكم جاز وان ما لم
 ٩ لم يحكم الاخر حتى يتفقوا عليه فان لم يمت فوا خلفا لم يحكم حتى يجمعوا فان اجمعوا
 ١٠ اخلف الفيتان فقالت احدهما احكم بهذا وقال الاخرى لا تحكم بهذا لم يحكم احكما
 ١١ حتى يتفقا عليهما **فصل ٥** في حكم المبارزة في المبارزة على صر
 ١٢ ومباحة والمستحب ان يدعو المشرك الى البراز **فصل ٦** في حكم المسلم ان يبارزه كما فعل حمزة
 ١٣ وعلى وعبيد عليهم السلام يوم بدر **فصل ٧** في المباحة ان يخرج المسلم الى المشرك ابتداء يدعو
 ١٤ الى البراز فلهذه مباحة وينبغي ان لا يخرج احدا الى طلب المبارزة الا باذن الامام لانه امر
 ١٥ بفرسان المسلمين وفرسان المشركين ومن يصلح للبراز ومن لا يصلح فان بارز مشرك مسلم
 ١٦ فان بارز مطلقا جاز لكل احد رمية وقلة لانه جاز لا امان له الا ان يكون العادة قد حرت
 ١٧ الا يقتل عند البراز الا المبارزة وحده فيسحب الكف عنه فان شرط بشروط بان يقول
 ١٨ لا يقاتلني غير صاحبي وفي له شرطه ولم يحرك لغيره رمية لانه قد عقد لنفسه امانا فان
 ١٩ عنه المسلم فختارا او متحيزا فطلبه المشرك لبقوله كان للمسلمين دفعه لا لشرط قتال
 ٢٠ فانه شرط الا مان فادام في القتال فادان في الشرط فقال كون في امان حتى اجمع
 ٢١ الى موضع من الصدف وفي له ذلك اللهم الا ان تولى عنه المسلم مختارا او متحيزا فطلبه المشرك
 ٢٢ لبقوله او خشني عليه فحبس للمسلمين دفعه باستنفاذه منه فان قال لهم في هذه الحالة قالوا
 ٢٣ لانه نقض الشرط فان خرج وشرط ان لا يقاتله غير مبارزه ثم استنجد اصحابه فاعانوه
 ٢٤ او ابتدوا وامتعاونته فلم يمنعهم فقد نقض امانه ويقابل معهم فان منعهم فلم يمنعوا فامانه
 ٢٥ باق فلا يجوز قتاله ولكن تقابل اصحابه مولاذا اشتبهه قلى المسلمين فقللى المشركين من منهم من كان

١ صغر الذكركم وسحب الا يواخذ في القتال الا بعد الزوال فان اقتضت المصلحة ساقية
 ٢ ذلك ولا يجوز التمسك بالثقة ولا العذر بهم ولا الغلو فيهم **فصل ٨** في حكم الاسارى
 ٣ في حكم الاسارى هو الاداء مبور على يده اضرب نسا ودرية ومستكل وبالغ عرسه
 ٤ فاما النساء والذرية فانهم يهتدون في مالهم بنفس السبي واما من استكل بلوغه فان كان له
 ٥ الشعر الحشن فوق الذكر حكمه بلوغه وان لم يلب ذلك جعل في جملة الذرية لان سجد
 ٦ حكمه في سيرة طه هذا واجازة النبي عليه السلام واما من لم يستكل امر بلوغه فان كان اسير
 ٧ قبل تقضي الصل فالامام فيه بالخيار من القتل وقطع اليد او يتركهم حتى يفرقوا الا ان
 ٨ يسلموا فمسقط ذلك عنهم وان كان الاسير بعد انقضا الحرب كان الامام مخيرا من
 ٩ القتل والهرق والاسير فان ولسن قتلهم اى هذه السبله راي صلا حاو خطا للمسلمين فعليه
 ١٠ وان اسلموا لم يسقط عنهم هذه الاحكام اللينة واما يسقط عنهم القتل الا غير وقد
 ١١ قيل لانه ان اسلم يسقط عنه الاسترقاق لان عقبة اسلم بعد الاسترقاق انه الذي والى
 ١٢ فانه فان اسروا له روجه فانها على الروح حية مالم يحتر الامام الاسير فان كان عليه
 ١٣ وفاد ايه عاد الى روجه وان اختار استرقاقه الفسخ البكاح هو وان كان الاسير
 ١٤ صيا او امرأة من روجه فان النكاح يفسخ بنفس الاسير لا يفسخ بغيره وان اسير رجل
 ١٥ بالغ فان كان من اهل الكتاب او من له شبهة كتاب فالامام مخير فيه على ما مضى من الله
 ١٦ اسيا وان كان من عبيد الاوثان فان الامام مخير فيه من القادة والمرفق بسقط الاسير
 ١٧ لانه لا يفر على ربه بالجزية كالمترد هو فان فاد رجل واخذ المال كان ذلك غنيمه ولا يكون
 ١٨ محررا في القتل كما يكون محررا في الاسير لان ذلك وبما كان مصلحة وليس في ذلك
 ١٩ مصلحة هو فان اسير رجل من المشركين فله مسلم قبل ان يختار الامام شيئا مما ذكرناه كان
 ٢٠ ولا يحك عليه الذرية ومن اسلموا قبل الاسترقاق فلهما ما هم واما الله **فصل ٩** في حكم
 ٢١ وسوا الجيت بهم في مصير او حصر البان واحذروا دينا انه مي جبت الرق في الزوجين
 ٢٢ واحدهما انفسه النكاح بينهما وذلك يكون عند جيتان العنيمه وجمعها والفساد في
 ٢٣ نفس الاختيار والرجال يرفقون باختيار الامام استرقاقهم فاد احدث الرق انفسه النكاح
 ٢٤ فعلى هذا اذا سبي الزوجان انفسه النكاح في الحال لان الروح حية صارت مملوكة بنفس
 ٢٥ وان كان السبي الرجل لا ينفسخ النكاح الا اذا استرقه الامام وان كان السبي المرأة انفسه

الى فضاء ١٩

٢٠

فيها لان ذلك ليس فيه بقره فانما سباعا فعا ونفرد هو حصتها فان انا ع حاربه
 فاب تولد مملوك في يد المشتري وعلم بغيرها لم يكن له رد لها بالعبد لانه قد يولد لها
 ومن ولدها ولا يلزمه رد الولد لانه ملكه ويتقطر الرد ويكول له الارض فان عا بالعبد
 وهي حامل كان مخبرا من ردها ومن الارض الطفل اسبي لم يخل اما ان سبي مع ابويه او
 احدهما او سبي منفردا عنهما فان سبي مع ابويه او مع احدهما كان رد ثمة على ربهما
 فادانت ذلك فلا يجوز ان يفرق بينهما وسراية في البيع لعموم الخبر فان عا معا حار
 البيع من المشتري والمسلمين لانه محكوم بغيرهما فان مات ابواه فانه لا يتعبر عن
 حكم دينه كالنهي اذ امان وله ولد فانه لا يتعبر بولد له فاشيع هذا الولد من مسلم
 حار واربع من كافر كان فكروها ونصح البيع وفي الناس من حرمة فاما اذا سبي الصبي
 منفردا عن ابويه فانه يتبع السبي في الاسلام لا يجوز ان يباع الا من مسلم فان بيع من كافر
 بطل البيع وهو روي اصحابنا ان الجليل هو الذي تجلب من بلاد الشرك فان جلبت منه فمروا
 بفار فوا السبا توجب التوارث قبل قولهم بذلك سواء كان ذلك قبل الجنود او بعده
 وبورثون على ذلك لانه لا يملك اقامة السنة من المسلمين على صحة الشايعهم وسواء
 كان الذي سبب الوالد او الولد او من يفرق بهما الا انه لا يتعدى ذلك مسلم الى
 غيرهم ولا قبل اقرارهم به اذ السحر المبرك كونه مسلما فافكرهوه على عقد الا مان
 لمسرك فمحل كان الا مان باطلا فاع فان اطلقوه بعقد الا مان مطلقا فاعقد الا مان لانه
 عهده بل حصاره فان كان مجبوسا ففقد الا مان بعتر اكراه الاولي انه لا ينعقد الا مان
 للمسلم الا كراه وقد قبله به يتعقد كما قبل اقراره فان دخل رجل من اهل الحرب اليها
 امانا على اربعة العسرا والخمس فكسده مائة في ذمة الحرب نظره فان كان
 شرط اخذ العسرا من المال اخذ منه العسرا وان كان شرط اخذ العسرا من ثمن المال او لا
 سى عليه لانه ما وجد الثمن وان اطلقوا قضى ذلك اخذ العسرا كل جارية وار سبي
 ان مسلموز وحة مشرك فاشترقت فدخل وجها بطلبها وذكر ان عهدهم في الاسر
 فلانا فقلنا فاطلقوها الى حتى احضرنهما فقال له الامام احضرنهما فاداعل اطلبهما
 الامام ولم يطلعهما لانهما جاران لا يجوز ان يكونا من مملوكه ونفاله ان اجتزبت
 ان يشتريها فابلقا ثمنها مالا اللهم الا ان يكون قد اخذها مسلم فصارت امة له

ما جرت زواجها لانهما كانا رقيقين قبل ذلك فاداعل المراه وولدها في السبي
 فلا يجوز للامام ان يفرق بينهما فيعطى الامر لواحد والولد لآخر لكن ينظر فان كان العا
 ثمن من سباع الامر والولد اعطاهما اباه وان لم يكن اعطاهما اباه واخذ فضل القيمة
 او جعلهما في الخمس فان لم يفعلهما باعهما ووردت بينهما في النكاح وهذا اذا كان
 لرجل امة وولدها فلا يجوز ان يفرق بينهما ببيع ولا هبة ولا غيرهما من اسباب الملك هم روي
 ابواب الانصارى ان السبي عليه السلم فلان مرقق يفرق والدته وولدها فوالله لله ورس
 اجنة يوم القيامة وفي اصحابنا من قال ان ذلك مكروه ولا يفسد البيع به فان بلغ
 الصبي سبعا او مائة سنين فهو السبي الذي يخرجه من الابوين فحوز ان يفرق بينهما وفي الناس
 من قال لا يجوز ما لم يبلغ هو وكذلك لا يفرق ثمة ومن الجدة ام الامر لانها بمنزلة الامر
 في الحضانية واما النفرقة ثمة ومن الولد فانه جابر لان الاصل حواره فان خالف وباع حار
 ان يبع على ايطاها من المذهب وفي الناس من قال لا يبيع فاسد لما رواه علي عليه السلام انه
 فرق بين حاربه وولدها فبها رسول الله عن ذلك ورد البيع هو ومن خرج عن عمود الولد
 من فوق فاسهل مثل الاخوة واولادهم والاعمام واولادهم لا يمنع من الفرقة فاما
 جنت حاربه وتعلقوا برش الحنانية ثمنها ولها ولد معه لم تعلق الارش به فان ولدها السبي
 فلا كلام وان امتنع لم يخرسها دور ولدها لارفة بغير ثمنها لانهما سباعا وعطى
 المجنى عليه ما يقابل قيمة حاربه ذات ولد والباقي للسيد فان ذلك ان حال كرمه الحاربه
 ولها ولد دور ولدها فقال مائة فقال كرمه ولدها فقال خمسين فخصما ثلثا الثمن والولد
 الثلث فان كان ثلثا الثمن في الارش وهذا مستوفى وان كان اقل فلا سبي له غيره وان كان اكثر
 رد الفضل على السيد فان كاتب محالها وكاتب الجارية حاملا فان ولدها السيد فلا كلام
 وان امتنع لم يخرسها ان كاتب حاملا يخرس حتى تصمح ويكون الحكم كما لو كان
 وان كاتب مملوك جارية معها ما مضى اذا كان الولد منه فلا عا اذا باع حاربه
 حاملا الى اجل ففلس المتاع وقد وضعت ولدا مملوكا من ربا او زوج ففلس الرجوع منها
 دور ولدها فيه وجها احدهما للسبي لانه يفرق بينهما ومن ولدها ويكون الجارية من ربا
 ثمة ولدها وباحدهما ومن ان يذبح ويضرب مع العزما بالثمن والوجه الثاني له الرجوع

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

حاله فان دخل البناجرى بامان فقتل واخذ المال وسرق وهرب الى دار الحرب ثم عقد الامان
 لنفسه ودخل البناقل بالقتل وغرم المال وقطع بالسرقه به اذ اكان القوم على القتال فاهرب
 حرب الى مسلم من الصف شيئا كان غنمه لانه امانا فعل خوفا من اهل الصف وهكذا اراهم
 الى الامان في هذه الحال وان اهدى حربى من دار الحرب الى مسلم في دار الاسلام او الى
 مام في ضر زمان القتال فانه لا يكون غنمه بل ينسب اليه الهدى اليه لانه لم يفعل ذلك لاجل الحرب
 فان اسر المشركون مسلما لم يطلقوه على ان يكون منه في امان ونقم عندهم ولا يخرج الى
 دار الاسلام كما لو امنه في امان فاعلم ان يخرج السامى فبرز ولا يلزمه الاقامة بالنسبة لانه
 جرم وان كانوا اسرى فقتلوه لم يطلقوه على انه عبد لهم كان له ان يهرب ويسرق ويهرب
 ما امكنه لان اسرقا فانه لا يبيع به فان غضب مسلم فربا وغزا عليه وغنم فاسهر له بله
 كان له ذلك كله دون صاحب الفرس فان دخل دار الحرب بفرس نفسه فغزا به غضبه عامه
 من اهل الصف فرسه يبيعها فاسهر للذى في يده الفرس بيه اسهر كان له من ذلك سهم وسهم
 لصاحب الفرس والفرق بينهما ان في المسلة الاولى الغاصب هو الخاص للقتال دون صاحب
 الفرس انما في القتال حضوره فاشا فكان السهم له دون صاحب الفرس والمسلة الثانية صاحب
 الفرس حضر القتال فاشا واثر في القتال والغضب حصل بعد ذلك وكان السهم له دون
 الغاصب به اذ اسر المسلم فاطلعه المشركون على ان لا يخرج من دارهم كان له الخروج
 والجرى الى دار السلام في دار الحرب فان لم يكن مستصفا فاعلم ان لا يخرج من دارهم فخرج
 عنه ويقدر ان يظهر دينه فالاولى ان يخرج من دار الحرب ويحوز له ان يقيم وان كان مستصفا
 لا يهبط له ولا عبره ولا يمكنه اظهار دين الاسلام فان قد رجع على الهجرة ووجد رفقته
 او طريقا خروجه عليه المقام ووجت عليه الهجرة وان لم يكن له طريق ولا يهر على الهجرة
 لم يخرج عليه المقام لانه مضطر وعليه ان يحال في الخروج متى امكنه هو وامام اسير
 المسلمين وحصل في دار الحرب فهو على صريح احدهما ان يكون مستصفا فله فاذر
 الهجرة والاخر مستصفا عرفا في وجوههما على ما ذكرناه وجملة اقامته في
 دار الحرب امام مكرهه او محرمه على من يهدى على الخروج وان كان عاجزا غير قادر فهو
 مضطر وروى عن امي عليه السلام انه قال ان اباى من كل مسلم مع مشركي قتل باس
 ولم قال لا ترا اثارهما يعني يكثر سوادهم فاذا لب هذا فالاسير اذا اخلى لم يخل امان

كبر

شرط عليه المقام في دار الحرب او لا شرط فان لم شرط بطرفا فاطلعه على امان
 ٢ امان صار امانه في امان وليس له ان يهاجم في ما ولا يفسد الحكم في مقامه على ما مضى
 فان خرج لم يرب فاذر كونه فله ان يبيع عن نفسه فان قيل الذي ادركه لاسي عليه لا يملك
 بعض عهده ورا امانه وان اطلق من غير امان فله ان يهاجم في امواله ويأخذ ما قدر عليه
 من ولدا لهم ويسايرهم لانه ليسوا امانه في امان وان شرطوا عليه المقام عندهم بطرفا
 كان يعبر من حرمه عليه المقام ولا يلزمه الوفاء بالشرط وان حلفوه على ذلك فان اضره
 على المين لم ينفذ منه لانه مكره والحكم في حروجه على ما ذكرناه وان لم يكره
 على المين وجلف محار اكان له الخروج ايضا ولا كفاره عليه لان الخروج افعال هو الواجب
 به وان اطلقوه على ما كمله اليهم من دار الاسلام فان لم يفعلوا الا عاذ فلا يلزمه الوفاء بذلك
 لا يحمل المال ولا يعود به واما الفداء فانه ان كانوا اكرهوه على الضمان لم يلزمه الوفاء لانه
 امر مكره ومجهر وان كان طوع سيد الفداء فقد عقد فاسدا لا يلزمه الوفاء وهذا
 الامام اذا شرط ان يقاتل في قوم من المسلمين في العقد فاسدا ولا يملك المشركون ما
 باخذ منه ومتى ظهر المسلمون به لم يقيم وكان قد ودك الى بيت المال فـ
 ٢ حكم الحرب اذا اسلم في دار الحرب والمسلم اذا اخذ ماله المشركون الحرب اذا اسلم
 في دار الحرب فانه يعظم ما سلا مة دمه وجميع امواله التي يمكن نقلها الى بلاد الاسلام و
 معار ولده وكذلك حكمه ان اسلم في بلاد الاسلام فاما اولاده الكبار فله حكمهم
 واملاكه التي لا يمكن نقلها الى بلاد الاسلام مثل الارض والعقارات في غنمه ومضى
 وله حمل صار الحمل مسلما باسلامه فان غنمت روجه واسترقف مع ولده لم يصب اسرا
 الولد لانه محكوم باسلامه ولو تروج مسلم جريته فاجلها مسلم لم يصب حاملا
 واسترقف لم يضر ولدها واما روجه فانه حري عليها احكام اهل الحرب واسترقف
 فاذا استرقف انفسه النكاح بينهما فان كان لمسلم دار استاجرها في دار الحرب غنمها
 المسلمون فاليهم ملكون رقبتهما ويكون عقدا لا حارة باقيا بحاله استبقاؤها الى
 انقضا المدة هي متى اعتق مسلم عبدا مشركا وثله له عليه ولا يلحق بدار الحرب برونه
 في الاسر لم يضر ولده فدينه عليه ولا المسلم فلا يجوز ابطاله ولو طنا به بغير وصال ولا
 المسلم كان قويا وان كان الولد لم يرب لحي المعتق بدار الحرب فبني اسير ولا يمسكه

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣

١٥٥

لو لم يجدوا الحرب استروقه ادا طهر المشركون على المسلمين و جازوا اموالهم و انهم لا يملكونها
سوا جازوها الى دار الحرب او لم يوزوها و يكون اجرها غاصبا ان ظهر عليه و غنم و
عرفه صاحبه فان له اخذه قتل القسمة و حب دفعه اليه ان قامت له سنة و ان كان بعد القسمة
فهو له ايضا لكن يعطى الامام من حصل في سهمه فممنه من بيت المال لا ينقص القسمة و ان
اسلم فهو في يده اخذ منه بلا قيمه فهو و قد روي انه اذا قسمت كان صاحبها اولى بها القسمة
هو ان دخل مسلم دار الحرب هربته او نهته او استتره ثم اخرجته الى دار الاسلام فصاحبه
اخره و لا يلزمه قيمته فان اعتقه فهو في يده او تصرف فيه بيع او هبة او عتق ذلك
مسد جميع نصرة فهو و ادا اخرج المشركون خارية رجل مسلم فوطبها المحرر لها فقلت
بمظهر المسلمين عليها كاتب هي و اولا ذهابها لملكها فان اسلم عليها لم يزل ملك صاحب
الخيارية عن اولاده الا ان يسلم بربطها بعد الاسلام و طئمت منه اية ملكها فجلت بعد الاسلام
فان ولده منها يكون ايضا السيد الخارية لكن تقوم على الاب و تؤخذ منه قيمته فهو و يدره الولي
عقرها لولاها و ادا اسلم عند الجري في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام و اياه نصير
خرا لا سبيل عليه لمولاه بحال و لو لم يخرج الى دار الاسلام فهو على اصل الدوق و ان غنم كان غنمه
للمسلمين و الفرق بينهما انه ادا اخرج الى دار الاسلام فقد قهر سيده على نفسه فصاحرا
و ادا قام في دار الحرب فلم يغلب مولاه على نفسه يبقى على اصل الدوق و ان طنا انه يصير حرا على كل
حال كان قويا و ان دخل حربي الشيا بان فاسترى عبدا مسلما و لم يجد دار الحرب و غنمه المسلمين
فانه باق على ملك المسلم لان الشرا فاسد لان الكافر عبد بالاملاك مسلما و كثر عليه المال
الذي اخذه المسلم ثمنه في امان فان تلف العبد كان لسيد قيمته و عليه رد ثمنه في دار
العقله ففصل في مال الامام و خلقه ان جعل الجعاب للمرد له على طي
اولاه يكون لالامام و خلقه ادا دخل دار الحرب ان جعل الجعاب على ما فيه مصلحة المسلمين
فهو في دارنا على قلعة كذا و كذا و كذا على طريق غامض له كذا و ما اشبه ذلك لم يخلو
اما ان يجعله من ماله او من مال اهل الحرب فان جعله من ماله لم يصح حتى يكون معلوما موصوفا
في الذمة او مشاهدا معبولا به عقد في ملكه فلا يصح ان يكون مجهولا و ان كان من مال
المسركين جاز مجهولا و معلوما فهو من دارنا على القلعة الفلانية وله جارية منها او
فلان و روي في الشئ عليه السلم جعل للبيدة الربع و للرجعة الثلث و ذلك القدر مجهولا

الصلح

و عن مملوك و جارية فهو روي ان ابا موسى صالح دققا على ان تفتح حصانا لا هو لعل ان
له ان يخنار من اهلته ان يعين نفسه فجعل خيار فقال ابو موسى اللهم اني نسيته نفسي نفسي ما
خذه ابو موسى و ضرب عقه فماد اذنت ذلك و دل على قايعة و شوهة لم يستحق شيئا
فيلصقها لان تحت قوله جارية منها تنصم انما تفتح و ينصم من يسلم الجارية اليه و لا يرضى له
شيء فان فتح القلعة لم يخل الفسخ صلحا او عتوه فان فتح صلحا و سوطا ان صاحب القلعة
اهله و كاتب الخارية من اهلته فانه قال للدليل و جعلنا لك هذه الخارية و قد ضمخ صاحب القلعة
علما فترضى ان اخذ قيمتها لبيم الصلح فان فعل ذلك جاز و ان طنا لصاحب القلعة اتبع ان
ما حد قيمتها و تسلمها الى الدليل فان في جاز و ان الى كل واحد منهما قبل لصاحب القلعة ارجع
الى قطعك ما هلك و نزول الصلح لانه و اجمع امر ان يفتا فان لا يملك الجمع بينهما و هو
الدليل ساو و حب تقدمه فاما اذا فتحت عتوه نظري الخارية فان كانت على التمسك
سلمت الى الدليل و ان كانت سلمت فانها ان سلمت قبل الظفر بها فهي حرة لا تدفع الى
الدليل لكن تدفع اليه قيمتها لان الشئ عليه السلم صالح اهل مكة ان ترد عليهم من حرا
اليه من المسلمين فنهى الله عن ذلك و نسخ ما كان عقده و امره بترده فهو روي على ارجح
و ان سلمت بعد الظفر بها نظرا الى الدليل فان كان مسلما سلمت اليه لانها مملوكة
و ان كان مشركا لم يسلم اليه لان الكافر لا يملك مسلما لكن تدفع اليه قيمتها و ان
ماتت الخارية اما قبل الظفر او بعده فلا شيء له من قيمتها لان اصل العقد وقع بغير طر يكون
له مع وجودها الا ترى انها لو لم تفتح لم يسحق شيئا و هاهنا ما وحدث القدرة عليها
فصل في حكم ما يعم و ما لا يعم و ادا فتح بلد من بلاد الحرب
فلا يخلوا ان يفتح عتوه و صلحا فان فتح عتوه كاتب الارض المجيئة و غيرها من اموالهم ما
حواه العسكر و ما لم يحوه العسكر قيمته فجميع الجميع فكون الحسن لاهله الذين
فرمنا ذكرهم في كتاب قسمة الصدقات ثم نظري الباقي فكل ما حواه العسكر و ما لم
يحوه العسكر مما يملك من ثقله الى دار الاسلام فهو للغانم خاصة و تقسم و هم على ما فيه
هم و اما الارضون المجيئة فهي للمسلمين قاطبة و لا امام النظر فيها بالتقيل و الضمان على ما
براه و ان راعها يعود على المسلمين باجمعهم و ينصرف الى مصالحهم انما يفتقر و غير الغنم
فهو سواهم فاما المولت فانها لا تقسم و هي لالامام خاصة فان اجابا من المسلمين احد كان

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

1 اولى بالصرف فيها ويكون للامام طسقاها من وان فتحها صلحا فان صلحهم على ان يكون الدار
 2 انما يتلونها بعد الجربة فهي دار الاسلام الموت منها الامام على ما قلناه والباقي للمسلمين
 3 وان كان الصلح على ان الدار لهم بالموت فالموت منها لهم ليس للمسلمين ان يكونها للمسلمين
 4 ان اكلوا ويعلقوا في دار الحرب دوائهم وان اصابوا طعاما فلهم اكله قدر الكفاية مع
 5 الاعتناء واليسار وسوا كان معهم طعام او لم يكن ولا ضمان عليهم وروى ابو داود ما عني وطعاما
 6 وعسلا فلم يلخذ النبي عليه السلام منهم الخبز وان اخذوا طعاما واخرجوه الى دار الاسلام
 7 او شئ منه وجب ان يردوه الى العنينة لان الحاجة قد زالت سوا كان فليلا او كثير البهائم
 8 من المأكولة اذا احتاج الغنم والحمور الى لخبها واكل لحمها جاز لهم ذلك كالطعام وسواهم
 9 ليس عليهم فممنها فاما جلودها فان اخذ منها شيئا او شئ او شئ او ركة فعليه رده
 10 في المعن والنياب فان قامت في يده مدة يلزمه احره ميتا وعليه ضمان ما تنقص منها فان اذ
 11 يصنع احدها فمما لا يخلع فيها لانه بعدى فيها فاما لبس الثياب فليس له لبسها لقوله
 12 عليه السلام من كان يومنا لله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من ثياب المسلمين حتى اذا خلفه
 13 رده فيه ولا تسعمل شيئا من اذنية الغنم ولا يلبس شئ من رده منه لان نفسه ولا دوابه
 14 لا يشترط الضمان لانه ليس بفقير وكذلك ان كان معه براءة او صفورة او غير ذلك من الخ
 15 لم يكن له ان يطعمها من الغنم لانه ليس له ذلك ضرورة فان اقرض بعض الغنم لغيره شيئا
 16 من الغنم او خلف الدابة حار ولا يجوز قرضه لانه مملوكه حتى يقرضه لكن يرد عليه
 17 فاذا اسلمه الى غيره فصار رد الغنم عليه ويكون رد الثاني عليه وهو احرى به وليس له رده على
 18 الاول وان رده كان المردود عليه احرى به لثبوت اليد فان خرج المقرض من دار الحرب
 19 والطعام رده وجب عليه رده في المعن ولا يردده على المقرض ولا يجوز ان يبيع بعض الغنم
 20 طعاما من غيره فان خالف لم يكن ذلك بيعا وانما يكون انتقا لا مبيعا فاحصل في ذلك واحد
 21 منهما ما يكون احرى بالصرف فيه وعلى هذا الواعى احدهما ما عني من طعامه يصاع منه كان جازا
 22 لانه ليس ببيع في الحقيقة فان اقرض من الغنم من هذا الطعام رجة من غير الغنم
 23 انما فاحذر طعام الغنم لم يقرضه عليه لانه ليس له في الاصل احده وكل ذلك لواعه
 24 ومنى كان السارق من غير الغنم فانه من طرفه ان كان من سهره في المحسن كان حله ما قدمناه
 25 من اياه ان يشرى اكثر من سهمه مقدار نصاب وجب قطعه وان كان اقل من ذلك فلا قطع عليه

انما يتلونها بعد الجربة فهي دار الاسلام الموت منها الامام على ما قلناه والباقي للمسلمين
 وان كان الصلح على ان الدار لهم بالموت فالموت منها لهم ليس للمسلمين ان يكونها للمسلمين
 ان اكلوا ويعلقوا في دار الحرب دوائهم وان اصابوا طعاما فلهم اكله قدر الكفاية مع
 الاعتناء واليسار وسوا كان معهم طعام او لم يكن ولا ضمان عليهم وروى ابو داود ما عني وطعاما

وكذلك المصاحف وعلوم الشريعة كالقصة والحديث ونحوه لان هذا مال باع وبشئ
 كالنياب وان كانت كتابا لم يمسكها كالقصة والزيقة وما اشبه ذلك فكل ذلك
 لا يجوز بيعه ونظر فيه فان كان مما ينتفع باوعيته اذا غسل كالجلود ونحوها فانها غنمه
 وان كان مما لا ينتفع باوعيته كاللغدة فانه يمزق ولا يخرق ولا يهضم ما من كان عدا لاوله فممنه
 حكم التورية والاحتياط كذا كذا كذا فانه يمزق ولا يخرق ولا يهضم ما من كان عدا لاوله فممنه
 يكره عليه ان يملك فهو لمن اخذه كالحجر والشجر والصيد ولا يكون غنمه لانه انما يكون
 غنمه ما كان ملكا للكفار وان كان عليه ان يملك كالصيد المفهوظ والحجر المنجوت والخبث
 المنجوت وكل ذلك غنمه لان عليه ان يملك فان وجد ما يملك ان يكون للكفار والمسلمين
 كالوند والحمة والخرج ولم يعلم عرف سنة كاللغة فان لم يظهر صاحبه الحق بالغنمة
 فان كان في المعن بهمة واراد واخذها واخذ طودها لسيور الركاب والنعال لم يجر ذلك
 لان النبي عليه السلام نهى عن دبح الحيوان غير ما طه فان وجد لهم الجوارح كالبراة والصفورة
 واليهود كل ذلك غنمه لانها شاع وتشتري وكذلك السنانير لانها ملك فان كان ما
 غنموا كلاب فما كان منها كلاب الصيد او الماشية فهو غنمة وما عداها لا يكون غنمه
 لانها لا تملك وتخليد واما الخارير فانه يبيع ان يفتلها فان عجله السرطون يكره عليه
 واما الخمور فانه يترأى وخرقها فان كان المسلمون استوطنوا بلادهم وصالحوهم عليها
 فلا يسيرونها لانها غنمه وان كانوا على الانصاف كسروها واداغهم المسلمون خرج
 من المنسربين وموانعهم يرد كهم المشتريون وخافوا ان يفتلها من ايدىهم ولا يجوز لهم قتلها
 ولا عقربها وان كانوا رجالا او على خيل قتل وقت وجب ان يشرى والخلل من كونهما
 مطهر وروى به فانه يجوز لموضع الضرورة قتلها واداغها على الخيل جاز عقربها وقتلها واداغها
 سرق واحد من الغنم من الغنم شيا فان كان غنما ما نصيبه من الغنم فلا قطع عليه
 كذلك ان كان الرزاة اقل من نصاب يجب فيه القطع وان زاد على نصيبه بنصاب يجب فيه القطع
 وجب قطعه وان عثر المحسن منها سرق واخذ من الغنم من الدين ليس له من المحسن نصيبا
 وجب عليه القطع على كل حال وان سرق من اربعة اجناس الغنم كان الحكم ما قدمناه
 ومنى كان السارق من غير الغنم فانه من طرفه ان كان من سهره في المحسن كان حله ما قدمناه
 من اياه ان يشرى اكثر من سهمه مقدار نصاب وجب قطعه وان كان اقل من ذلك فلا قطع عليه

انما يتلونها بعد الجربة فهي دار الاسلام الموت منها الامام على ما قلناه والباقي للمسلمين
 وان كان الصلح على ان الدار لهم بالموت فالموت منها لهم ليس للمسلمين ان يكونها للمسلمين
 ان اكلوا ويعلقوا في دار الحرب دوائهم وان اصابوا طعاما فلهم اكله قدر الكفاية مع
 الاعتناء واليسار وسوا كان معهم طعام او لم يكن ولا ضمان عليهم وروى ابو داود ما عني وطعاما

١ ويكون الامام المظفر فيها ونفسها ونصمها مائتاً وياخذ ارتقاها وتصرفه في مصالح المسلمين
٢ وما يتوهم من سب النحور ومعونه المجاهد من ونبأ القناطر وغير ذلك من المصالح وليس الغرض
٣ في هذه الارض خصوصاً سبى بلهم والمسلمون فيه سواء ولا يصح سب من هذه الارض
٤ لاهنته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وقفه ولا رهنه ولا اجارته ولا رتبته ولا يصح ان يبيع دورا
٥ ومنازك في مساحد وشقاقات ولا غير ذلك من انواع المصروف الذي يتبع الملك ومضى فعل
٦ سب من ذلك كسب المصروف باطلا وهو باق على الاصل وعلى الرواية التي رواها المحققان كل
٧ عسكر او قرية غزت بعين امير الامام نعمت تكون العنينة للامام خاصة هذه الارض
٨ وغيرها مما فتح بعد الرسول لا ما فتح في ايام امير المؤمنين عليه السلام ان فتح من ذلك
٩ يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال خاصة لا يشترط فيها غيره واذا اراد على
١٠ بلد وارا دبحه ضلحا فلا يجوز ذلك الا بشرط ان تضرب عليهم الجزية وان تجرى احكامنا
١١ عليهم وان لا يحتملوا مع المشركين على قتال المسلمين وهو بالخيار ان يضع الجزية على رؤسهم
١٢ او على ارضهم ولا يجمع عليهما فان وضعها على ارضهم ثم اسلم بعضهم فان الجزية تسقط عنه
١٣ ويكون الارض عشيرة يؤخذ منه الزكوة كما يؤخذ من ارضي المسلمين التي هي املا لهم ويكون
١٤ مصرفه الى المجاهدين القائمين مقام المباحرين والانصار في عهد النبي عليه السلام واذا صالح
١٥ المشركين على ان يكون الارض لهم بحرية التزموها وضربوها على ارضهم فحوز للمسلمين اسما
١٦ منهم بعض تلك الارض لانها املاكهم فان اسرلها منهم مسلم صح الشراء ويكون ارضاً عشيرة
١٧ فقط في قسمة العنينة في دار الحرب واقامة الحدود فيها سبب
١٨ ان تقسم العنينة في دار الحرب ونكرة تاحرره الا لغدر من ذلك ان تخاف كفرة المشركين او
١٩ الكمن في الطريق او ناله غلب وانقطاع ميرة وروى ان النبي عليه السلام قسم غنيم بدر بين
٢٠ من شيعاب الصقرا قرية مريية وكان ذلك دار حرب ومارى نك كبيرة حجب عليه فيها الحد
٢١ لم يجز في دار الحرب واخرجني يعود الى دار الاسلام ولم تسقط بذلك الجزية سواء كان
٢٢ هناك اماماً او لم يكن فان رأى المصلحة تقدم الجذب ذلك وسواء كان الفاعل اسيراً او اسلمهم
٢٣ ولم يخرج اليها وخرج من عند التجاره وغيرها واد اقل في دار الحرب فحكمه حكم الفيل
٢٤ في دار الاسلام ان قتل مسلماً عمداً فاقضاص او الدية والدية وان كان خطأ فالدية والدية
٢٥ على الرواية الاولى لا يؤخر الاقتصاص منه لانه انما كره اقامة الحد عليه بذلك لئلا يحمله

انهم على دينه وسد الجرية لم يفسل منه لانه حكم نفسه ودحو له في الدين بعد السبع
 لا يصح فان كانت المسئلة كالحالها فدخل ابوهم في دين اهل الكتاب لم مات بها الاسلام
 بلع الصبي واخار دين ابيه سد الجرية افر عليه لانه نعه في دينه فلم يسقط بموته والكبر
 فلا تفر كحال لا حكم نفسه ه فصل في كيفية عقد الجرية والامان
 ومقدار الجرية ومن يجب عليه الامان على ضربين هدية وعقد جرية والهدية عقد امان
 اليه اما على عوض او على غير عوض وسنذكر حكمه واما عقد الجرية فهو الدية ولا
 يصح الا بشرطين التام للجرية وان جرى عليهم احكام المسلمين مطلقا من غير استثناء لان
 الجرية وصماها لا بد منه لقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالقول حتى يعطوا الجرية وحققه
 الا عطاها هو الدرع غير ان المراد بها الضمان وان لم يحصل الدرع واما التام احكامنا وجرى
 بانها عليهم ولا بد منه ايضا وهو الصغار المذكور في الآية وفي الناس من قال الصغار
 هو وجوب جري احكامنا عليهم ومنهم من قال الصغار ان تؤخذ منه الجرية فانما والمسلمين
 م وليس للجرية جد محدود ولا قدر مقدور بل تضعها الامام على ارضهم او على رؤسهم
 على قدر الجواهر من الضعف والقوة بمقدار ما يكون صاعدا عنده وقد روى اصحابنا ان
 امير المؤمنين عليه السلام وضعها على امير المؤمنين وانه جرد رهما وعلى المتوسط اربعة
 وعشرين من رهما وعلى المجمل اثنى عشر من رهما والمذهب الاول وانما فعل عليه السلام
 اتباعا لغيره او لما رآه في الحال من الصلحة والفقر الذي لا يسي معه حب عليه
 الجرية لانه لا دليل على اسقاطها عنه وعموم الآية تقتضيه من شرط ان لا يهدر على
 الا اذا كان في دينه فاذا استغنى اخذت منه الجرية من يوم ضمها وعقد العقلة
 هذان نحو اعلمه الحول واما النساء والصبيان والبله والمجانين فلا جرية عليهم كحال
 اذا عقد الصلح على ملك من لا جاهل الحرب على ان يكون الارض لنا او لهم وعقد لهم الدية
 بخربة اتفقوا عليها فبحور ان شرط عليهم ضيافة من قتلهم من المسلمين مجاهد وغير
 مجاهد بل لا ينبغي عليه السلام ضرب على نصارى ايلة لثمانه دينار وان يرضوا من قتلهم
 من المسلمين ثلثا ولا يغتوا فاذا ثبت ذلك احتاج الى شرطين احدهما ان يكون ذلك
 زيدا على اقل ما يجب عليهم من الجرية وان يكون معلوم المقدار وانما قلنا ذلك لان الصفاة
 ربحا لم يتفق فحصل الجرية اقل مما يجب عليهم ولا يضرب الصفاة عليهم الا برضاهم لان

اصل الجرية لا يتم الا بالراضي فاذا التزموها ورضوا بها لم يكن لهم بعد ذلك الامتناع
 منها فان امتنعوا بقول العقد بذلك وتبذروا لهم وان طلبوا بعد ذلك ان يعقد العقد على كل
 ما يكون من الجرية اجيبوا اليه وان التزموا زيادة على ما يكون اقل الجرية لزمهم ذلك وان
 امتنعوا بعد ذلك فطلبوا عليه فانما يتعوا بقصوا العقد فان طلبوا بعد ذلك العقد
 على اقل ما يراه الامام ان يكون جرية لهم لزمه اجابتهم اليه ولا يتعبر في ذلك بدار او اقل
 او اكثر على ما يشاء من الشرط البالي ان يكون معلوما لانه لا يصح العقد على مجهول طبر
 معلوما ان يكون عيدا انا او الصفاة من الجول معلومة فيقال لهم تصيبون من السنة خمس
 يوما او اقل او اكثر ويكون عدد من يضاف معلوما فقال كذا كذا تقسم من الرجال
 ومن النساء كذا وكذا ويكون القوت معلوما لكل رجل كذا وكذا من خبز وكذا
 من الاجر من لحم وخبز وسم وزيوت وشيخوخ وكون مبلغ الاجر معلوما ويكون علف
 الدواب معلوما الف والشيعة والبنوع عسرك ذلك لكل دابة سبي معلوم وان يرضوا بهم
 ولم يوافقوا مبلغ العلف فافروا ان الصلح وقع على علف الدواب لزمهم عليه الخيل
 لزمهم اقل ما يقع عليه اسم العلف من ثياب وقت لم ينظر في حالهم وان كانوا ملبسين وبن
 في قدر الجرية لم يفضل بعضهم على بعض في الضيافة بل ينزل على كل واحد منهم ما ينزل
 على الاخر وان كانوا متفاضلين في الجرية كانت الضيافة ايضا مل ذلك ومبلغ الضيافة
 نه بلبه ايام لما تضمنه الخبر وما زاد عليه فهو مكرمة ه واما موضع النزول فيجب ان يكون
 فصول منار لهم وبيعتهم وكنائسهم ويومرون وان يؤسبوا ابواب البيع والكنائس
 لمن يحتاجهم من المسلمين وان يهلوا ابوابها ليدخلها المسلمون ككنائسهم لم يستعصموا
 الاعبياء لولا في بيوت الفقراء ولا ضيافة عليهم وان لم يستعصموا بكر لهم اخراج
 ارباب المنازل مما كان كثير او قل من نصيبهم فمن سبق الى النزول كان اخرا والى وان
 قلنا يستعملون الفرعة كان احوط وكذلك ان جاءوا معا فخرج بهم فانزلوا بعد ذلك
 فمواخر من اهل الدية قروا الذي لم يقرروا ويترك الذي قروا فان مات الامام قاصمه
 مقامه ولبست عنده مبلغ الجرية وما ضوخوا عليه من الضيافة اقرهم على ما كانوا عليه
 ولم يتغير عليهم الا بعد انقضاء المدة لم له الخيار بعد ذلك ولبت ذلك عنده ما يرضى
 اليها الامام المتقدم او يستهد به مسلمان عدا لان لم يوجد ذلك رجح الى قولهم

١ ٥٤
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

فما خبر ورية تعمل فارتار له فمما بعد خلاف ما قالوا طالعهم بما مضي به وقد سئل ان الحرية لا
 من المرأة ولا منور حتى تقوى ولا مملوك حتى يعفو وادانت المرأة لا حرية عليها فان عتق
 من دار الحرب بطلب ان يعقد لها الذمة لتصل الى دار الاسلام عتق لها الذمة بشرط ان
 تجرى عليها احكامنا ولا يشرط عليها الحرية ولا فضل من ان تجر وحدها او معها غيرها
 فان نزلت الحرية وسالت عقد الذمة لها بالحرية عرفها الامام انه لا حرية عليها فان
 عرفتها غير ان اجاز ان اوذي قبل ذلك منها ويكورهية لا حرية تلزم بالفقر وان
 امتنع قبل الاقباص لم يجز عليه ولو ان اهل الدار من اهل الكتاب معهم النساء والصبا
 فامتنع الرجال من الصلح على الحرية ونزلوا الرضا الحوا على ان الحرية على النساء والولدان لا تجز
 لان النساء والصبا ما لا يملك الا تؤخذ منه الحرية فان اخرجهم على ذلك بطل الصلح ولا تلازم
 النساء شي فارتطلب السيد ذلك ودعوا الى ان تؤخذ منهم الحرية ويكون الرجال امار
 لم يصح منهم الحرية فان قيل الرجال وسالت السيد ان يعقد لهم ليكره منات في دار الاسلام
 عقد لهم بشرط ان تجرى احكامنا عليهم وليس له سبيلهم ولا ان يخدمهم سبيلهم فان اخرجهم
 ردة وقد قبل ان يمتنع عليهم حتى يفتحوا فيستبشروا ولا يعقد لهم الامام فاما المملوك فلا حرية
 عليه لقوله عليه السلام لا حرية على العبيد ولا يكون الامام فيه بالخيار اذ او فغنى
 الاستر بملك فان اعنوقه لانه لا يقر في دار الاسلام حولا بلا حرية فاما ان يسلم او يعقد
 الذمة واما المحزون فلا حرية عليه لانه غير مكلف ثم يطرح في جنونه فان كان مطبقا
 فلا شيء عليه وان كان حزين في بعض الحول ويقوى في البعض حكمه لا غلب وتسقط الاثارة
 وقد قلنا انه ينفق ايام الافاقه فاد ابنته سنة اخذت منه الحرية فاما ان افاق فصنف الحول
 وحرر نصفه فان كانت الافاقه في الاول وجزئها بعد واطبق فلا حرية عليه لانه ما لم
 وان كان جنونه في الاول وافاقه في باقية واستمرت الافاقه فانه اذ حال الحول في
 الافاقه اخذت منه الحرية فاما الصبي فلا حرية عليه فاد ابنته بالسرا والاختلاف
 او الابات نظر فان كان من اولاد عباد الاوتار قبل له اما ان يسلم او يبتد اليك تصير
 وان كان من اولاد اهل الكتاب قبل لها ان يسلم او يبتد الحرية او يبتد اليك وتصير حرة
 فان اجاز الحرية عقد معه على حسب ما سراه الامام ولا اعتبار بحرية ابيه فادام
 الحول عليه من وقت العقد اخذ منه ما وقف عليه فاد اصالح الامام فوما

البيك

يؤيد والحرية عن ان يهر سوى ما يوجد عن انفسهم فان كانوا يؤيدونه من اموالهم جاز ذلك
 ويكون زيادة في جرتهم وان كان ذلك من اموال الاولاد هرب لا يجوز ذلك لانه تصيبه لا اله
 ثم ليس بواجب عليهم هرب واد ان حرت امرأة بماله في غير الحجاز لم يكن عليها ان تؤذي سبا
 الا ان تشاء لا لئلا ان تخار في ذلك المكان ونهيه فيه غير اذ به فان قالت ادخل الحجاز
 على سي يوحدي والزمته نفسها حار ذلك لانه ليس لها حول الحجاز والاقامة فيه فاذا
 بدلت عن ذلك عوضا حار ذلك هذا عند من قال ليس للمشتري حول الحجاز وساد ذكر
 ما عني فيه فاد ابنته المولود سفيها من اهل الذمة ففسد الماله ودينه او احدهما
 لم يهر في دار الاسلام لا حرية لعموم الذمة فان اتفوع وليه على حرة عقبة لاجاز
 وان اختلف هو والولي قد مناقضوا له على وليه لانه يتعلق بغيره وان لم يعقد لنفسه
 ذمة ينداه الى دار الحرب ويكون حرثا لانه والسبيح الثاني والزم من اهل الصوامع والرواق
 الذين لا مال فيهم ولا راي لهم يؤخذ منهم الحرية لعموم الذمة وكذلك اذا وقعوا في الاسر
 حار لا مال فيهم وقد روي انه لا حرية عليهم والمولود اذ بلغ في دار الاسلام وابواه
 كانوا من طرفان كان من اهل الذمة او احدهما مخالف الاخر في دينه فانه يستأنف معه
 عقد الحرية والامان ولا يحمل على حرية ابيه فقال له انت بالخيار من ان يعقد امانا على
 حرية تنفوع عليها او تنصرف الى دار الحرب فان انصرف الى دار الحرب فلا كلام وان رضى
 بعقد الحرية عقد معه على ما يراه في الحال ولا اعتبار بحرية ابيه لان له حكم نفسه الا انه
 في امان لا يعرض له ولما له الى ان تنصرف او تعقد الحرية فاذا انقضى عقد الحرية لله ما كان
 اول الحول فاذا حال الحول استوفاه وان كان في اثناء الحول عقده الذمة فاذا حال الحول
 وحال الساعي فان اعطى يفتد ما مضي من حوله اخذ منه وان امتنع حتى يحول عليه الحول لم يهر
 ذلك هو واما ان كان احد الاقارب يقر على دينه بذل الحرية والاخر لا يقر من ان يكون من رضى
 وكان او مجوسى الجوابية فان كان وتبنا لم يهر منه الحرية وان كان ثانيا او مجوسيا اخذ
 من الاخر الحرية هو واد الاسلام الذي بعد الحول سقطت عنه الحرية وان مات لم يسقط وخذ
 من ركنه فان لم يترك سببا فلا شيء على ورثته هو وان اسلم وقدم حتى يحول الحول ولا يهر
 من ذلك وان مات قبل الحول لا يجب اخذها من تركته لانها ايمان لا يجب الحول وما حال
 فاما المستأمن والمعاقد فهما عيانان عن معنى واحد وهو من دخل ايمان امان لا للبقاء والتبديد

٢٠٥٥

٢٠٥٦

٢٠٥٧

٢٠٥٨

٢٠٥٩

٢٠٦٠

٢٠٦١

فلان كور الامان نقره في بلد الاسلام سنة بلا جربة لكن نقره اقل من سنة على ما يراه عموم
 او غير عموم فان خاف الامانة منه الجانة نقص امانه وردته الى امانته لقوله واما خاف من
 فوم حسانه فابعد الهم على شواه قصه
 في عقد الدمة ضربان احدهما يجب عليه فعله والاخر يجب عليه تركه
 عنه فما يجب عليه فعله على ضرب من احدهما بل الجربة والاخر التام احكام المسلمين ولا بد
 من ذكره في الشرطين في عقد الجربة لفظا ونطقا فان قيل ذكرهما او ذكر احدهما لم
 يتعقد لقوله حتى يعطوا الحرية عزير وهم صاعرون والمعار التام احكام المسلمين
 واجراوها عليهم واما ما يجب الكف عنه فعلى يله اصرب ضرب فيه منافاة الامان
 وضرب فيه ضرر على المسلمين وضرب فيه اظهار منكر في دار الاسلام وذكر هذه
 الاشياء كلها نافية وليس شرط في صحة العقد فاما منافاة الامان فهو ان يجمعوا على
 قتال المسلمين في قتلوا ذلك تقصوا العهد وشوا شرط ذلك في عقد الدمة او لشرط
 لان شرط الدمة يقتضي ان يكونوا في امان من المسلمين والمسلمون في امان من غيرهم واما ما
 فيه ضرر على المسلمين فيذكر فيه سنة اشياء الا يترى بمشيمة ولا يصيبها باسم يتكاح
 ولا يقتل مسلما عزير به ولا يقطع عليه الطريق ولا يئوي للمشر كبر عتيا ولا يعسر على
 المسلمين بدلالة او يثبت كتاب الى اهل الحرب باخبار المسلمين ويطلبهم على عورائهم وان
 خالفوا شرط من هذه الشروط بطرطان لم يكر مشروطا في عقد الدمة لم ينهض العهد
 لكن ان كان فاعله نوجب جدا فتم عليه الحد وان لم يوجه عزير وان كان مشروطا
 عليه في عقد الدمة كان نقضا للعهد لانه فعل ما يبا في الامان فاما اذا ذكر الله تعالى والله
 بالسب فانه يجب قتله ويكون نقضا للعهد وان ذكرهما بما ذكر في السب او ذكر به
 وثابهما لا ينعى فان كان شرط عليهم الكف عن ذلك كان نقضا للعهد وان لم يكر
 عليهم لم يكر نقضا للعهد وعزير فاعله واما منافاة اظهار منكر في دار الاسلام
 ولا ضرر على المسلمين فيه فهو واجبات البيع والناس واجالة البنان وضرب النوا
 واجمال الخارب واطهار الخمر في دار الاسلام فكل هذا عليه الكف عنه سواء كان
 مشروطا او غير مشروط فان عقد الدمة يقتضيه وان خالفوا ذلك لم ينهض دمة
 سواء كان مشروطا عليه او لم يكر لكن عزير فاعله او تجد ان كان مباحا بوجوب الحديع وقد

170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180

روي احكامنا انهم مني بظاهر واسرب الجمر والجرم الحبر او تكاح المحرمات في شرع الاسلام
 بقصواند لك العهد هو وكل موضع قلنا ينقض عهدهم فاو لا ينعى لانه يستوفى منه
 الجرم بعد ذلك يكون الامام بالخيار بين القتل والاسترقاق والمرفاق او خور له ان يجر
 الى امامهم من دار الحرب ويكون حرا لانه يفعل من ذلك ما يراه صلاحا للمسلمين فان لم
 فعل ان يحار الامام مسيا فيمقتط عنه الاما بوجوب القواك والحد فان احكاما ووالا اسلامه لا ينقط
 عنه الحد وان اسلام بعد ان استرقه الامام لم ينفعه اسلامه وبلغى للامام ان يشرط على اهل
 الدمة انهم يفرقون بين لما يشهرون ولما سار المسلمين بفرق ظاهر يعرفونه يكون في القاتل بينهم
 على حسب ما يراه من المصلحة في الحال فان الزمة لهم ان يلبسوا والملوك حراما خذهم بشدة الزمان
 في اوساطهم وان كان عليه رد استبد به فوو جميع الثياب وفوق الردا الكيل بحقي الزمان هو
 خور ان يلبسوا العمامة والبطيلسان لانه لا مانع من ذلك فان يلبسوا قلا يشا شدوا في راسها غلما
 لحالف فلا تفر القضاة وان راى ان تختم في رقابهم نجاشا او رصاصا او حرسا جان وكمالك ان
 بامر ساهم يلبس ستم يفر وتبهر بين المسلمات من شد الزمان تحت الارزاد ويعتبر اجبا الخفين
 فان يكون احدهما الجمر والاخر الجبر ويجعل في رقبتهما خاتما يعرف اذا دخلت الحمام وحمله
 ان ذلك من راى الامام واجتهاده ولا ينعى لانه سمي منه بل يفعل من ذلك ما يراه هو وروى عن
 النبي عليه السلام انه قال في اهل الدمة لا يلبسوا السكلم واضطروهم الى ضيق الطريق في ذلك
 واداعقد الامام الدمة وعرف ملبسها كتب اسماءهم واسماهم وادياهم وكتب جالهم لا
 يسكن الامر عليه فيدلسون فاذا فعل ذلك فارجعوا على كل عدد عزير فاعلى ما يري
 من عشرة وعشرين يري عزيرهم ونضبط من دخل في الجربة ومن خرج عتيا فاعلى ما يري
 نفسه حازه وموت مات الامام وقام بعده غيره فان كان الاول اهل الدمة على امر معلوم
 مدة معلومة امضاه ولم يكر له نقضه وان لم يكر ذلك او لم يلبس عند ابتداءه وعقد
 الدمة وان كان عقد الاول يلبس فاد الفضة المدة كان له ان يستاقف عقدا اخر فاد
 او نقض ان على ما يراه من المصلحة وان كان الامام الاول اعقد لهم الدمة على التاميد انعقد
 ولم يكر للتالي عسر شيء قصه في حكم البيع والكناسير وحظر البلاد و
 المساحد والبلاذ التي ينفذ فيها حكم الاسلام على يله اصرب ضرب استاها المسلمين
 واحد ثوه وضرب فتجوه عنوة وضرب فتجوه صلحا فاما البلاذ التي استاها المسلمون

171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180

١ وأحرقوا مومل الصرة والكوفة فلا يجوز لأهل المدينة على استباحة ولا
 ٢ كنيسة ولا صومعة راهب ولا صومعة راهب ولا صومعة راهب ولا صومعة راهب
 ٣ ولا خلاف والبلاد التي فيها البيع والكتابر كانت في الأصل قبلنا بها وأما البلاد
 ٤ التي تحت عبوة فإن لم يكن فيها بيع ولا كتابر وكانت لكن هدموها وقت الفتح
 ٥ حكم بلاد الإسلام لا يجوز صلحهم على أحداث ذلك فيها وإن كانت فيها بيع وكتابر
 ٦ فصالح الإمام أهل الزمة على القيام فيها بأقرار بيعه وكتابته على ما هي عليه لم يصح لأن
 ٧ قد ملكوها بالفتح ولا يصح إقرارهم على البيع فيها والكتابر من الأول هو وأما ما فتح صلحا
 ٨ وهو على صير من أحد ما أن تصالحهم على أن تكون البلاد ملكا لهم ويكونوا فيها مواعير
 ٩ على ما أن يملوه وجزية عقدوها على أنفسهم فيها خور إقرارهم على بيعهم وكتابهم
 ١٠ وأحداثها واستباحها وأطهار الخمر والخارب وضرب النواقيس فيها كيف شئوا والألحاح
 ١١ لهم يصنعون ما يحبون من طهار الستة الاستباحة التي تقدم ذكرها وإن كان الصلح
 ١٢ على أن يكون ملك البلد والسكنى لهم على جزية الترموها فإن شرط لهم أن يقرهم على البيع
 ١٣ والكتابر على ما كانت حاز وكذلك أرض الحمر على أحداث البيع والكتابر حازوا
 ١٤ لم يشرط ذلك لهم لم يكن لهم ذلك لأنهم صاروا للمسلمين والموضع الذي ظنوا أنه
 ١٥ إقرارهم على ما هي عليه أن يقرهم منها شي لم يكن لهم إعادتها لأنه لا دليل على ذلك وسأله
 ١٦ فحرم ممنوع منه وأرسلنا أن لهم ذلك كان قولنا إقرارناهم على التبنقة فلو مضاهم
 ١٧ من العمارة الخربة هو وأما دور أهل الزمة على بلته أصرب دار محدثة ودار متاعه
 ١٨ ودار محدثة فبأما المجدته فهو أن يسترى حصة يساهف فيها بنطلسرل انعلوا
 ١٩ على بنا المسلمين لقوله عليه السلام لا تملكون ولا تملكون ولا تملكون ولا تملكون
 ٢٠ ولم يعل عليه فحله أن يقصره عنه وقيل أنه يجوز ذلك والأول أقوى هو وأما الدور المتاع
 ٢١ ما بها تفر على ما كانت لأنه هكذا ملكها هو وأما البنا الذي أعاد بعد إهدامه فالحكم
 ٢٢ فيه كالحكم في المحدثات لا يجوز أن يعلوا به على بنا المسلمين والمساواة على ما ظنوا
 ٢٣ ولا يلزم أن يكون قصر من بنا المسلمين أهل البلد كلهم وإنما يلزمه أن يقصره عن باطنه
 ٢٤ هو والمساواة عليه أصرب المسجد الحرام ومسجد الحجاز ومسجد سائر البلاد فاما
 ٢٥ المسجد الحرام فهو عبارة عن الحرم عند الفقه فلا بد من شرك الحرم بحال لقوله إنما

إلى هنا ص ٤٦
 ٤٦

١ المسجد الحرام فلا يقرروا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وأما الحجاز فليس لهم دخولها إلا
 ٢ على ما سنن فيه فيما بعده فاما سائر المساجد فإن أرادوا دخولها لأكل والنوم وما شئت
 ٣ ذلك ممنوعا منه وإن أرادوا دخولها للسمع فإن وعلم وحديث ممنوعا منها لا يتم إباحة
 ٤ والخامسة تمنع المساجد وقد قبل بهم بدخولها لذلك لكن بإذن في المذهب أنهم ليس لهم
 ٥ ذلك ولا جبان إذا زلهم في ذلك فأنفقهم وقد من المشركين على الإمام أن لهم دخول
 ٦ سائر المسلمين وإن لم يكن لهم فصول سائر أجاز أن يقرهم في دار ضيافة إن كانت وإن لم يكن
 ٧ حاز الإمام أن يقرهم في المساجد لأن رسول الله صلى الله عليه وآله أنزل في بني قريظة
 ٨ البصير في مسجد المدينة حتى أمر ببيعهم والأجود الأسير لهم فيها وهذا الفعل من النبي كان
 ٩ في صدر الإسلام مقلد من زوال الآية التي تلونها هم كل مشترك ممنوع من الاستيطان وحرم
 ١٠ الحجاز من جزيرة العرب فإن صلح على أن يقيم بها وسكنها كان الصلح باطلا لما روي عن ابن عباس
 ١١ قال أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله أسيا فقال أجزوا المشركين من جزيرة العرب
 ١٢ وأجزوا الوفد ما كفت أجزهم به وسكت عن البالت أو قال أقتلونها وهي مسلمة أجماع
 ١٣ والمراد لجزيرة العرب الحجاز لا جزيرة العرب كلها لأنه لا خلاف أنهم لا يخرجون من اليمن
 ١٤ وهي من جزيرة العرب قال الأصمعي جند جزيرة العرب من عبد بن الزيف عباد طولا
 ١٥ ومن قهامه وما والاهما إلى أطراف الشام عرضا وكذلك قال أبو عبيد وعمره وقال بعضهم
 ١٦ الحجاز مكة والمدينة واليمن ومخالفها فاما دخولهم الحجاز لحاجة أو عابر سبيل والحرم
 ١٧ ممنوع من الاجتياز به بكل حال وقيل إن لهم دخول حوله للاجتناب والافتقار إليه بعد الإجماع
 ١٨ فيها والأول أقوى لأنه هو فإن وافا ومعه ميرته بعث بها مع مسلم وإن كان معه رسالة ورد
 ١٩ بها خرج إليه مسلم فسمعها منه وإن كان لا يبدل شاة الإمام فسمعها منه فإن خالفه وجب
 ٢٠ الحزم لخرج فإن عاد غزيره فإن مرضا خرج منه وإن مات أخرج ودفع في الجبل فإن دفعه
 ٢١ فإليه يفسق والمرفق قطع والأولى تركه لأن الشتر ممنوع منعا عاما هو فإن أذله الإمام في الدخول
 ٢٢ على عموم واقفه عليه جاز له ذلك ووجب عليه دفعه إليه وإن كان خليفة الإمام واقفه
 ٢٣ على عموم فامسك بطل المسمى ولزمت أجرة التل فاما غير الحرم من الحجاز فليس لأحد منهم دخول
 ٢٤ سائر أذن الإمام ولا يجوز ولا اجتياز منه لأنه لا دليل عليه فإن اجتاز فيها لم يكن من المقام
 ٢٥ من يملكه أبدا فإن قل من يملكه إلى بلد في الحجاز فأما في كل بلد بلته أبدا لم يمنع منه هو وكوب

في هذا ص ٤٦
 ٤٦

١ حجر الحجار لا يسمعون منه فان كان في حجر الحجار حزاب وحوال معوام سكنها وكذلك حكم سوا حجر
 ٢ حجر الحجار لا يملك في حكم الابد لا حوز الحجر في حجر الحجار الا بالاسلام الا ما ذكره الامام والحدود
 ٣ ان يدخلها ياديه لمصلحة من ادان رساله او عقد هدية وما تشبه ذلك فان دخل بعضهم فلا يحلوا ان
 ٤ يدخلوا دار او غير دار فان كان يدرج فيه في رساله او امان كان لا يملكه
 ٥ واسترقاقه وسبي ماله لانه جازي لا امان له ولا عهد وان ادعى انه دخل في رساله او امان مسلم
 ٦ قبل قوله في الرساله لانها لا يمكن ان يعلم الا من جهة وان ادعى انه دخلها امان من مسلم
 ٧ قبل قوله لانه يمكن ان يقع عليه شبهة وقبل ان ينفذ قوله لان الظاهر ان الحجر لا يدخل في الاسلام
 ٨ الا امان والا لا قوي فاما ان امتداد في الجوار فان كان في رساله لعقد هدية او امان الى
 ٩ مدة ترك بعض عوم وان كان ليقول ميرة الى المسلمين بهم غنائمها او تجارة لم يتركه الا هو
 ١٠ بشرط عليه حسب ما يراه الامام من المصلحة سواء كان غنما او اقل او اكثر فاذا دخلوا
 ١١ بلاد الاسلام فلا يجوز ان يظهروا منكرات الجور والفساد وما تشبه ذلك فاما اهل الدية
 ١٢ اذا اخرجوا في سائر بلاد الاسلام فاعدا الحجاز لم ينعوا من ذلك لانه مطلق لهم والجور
 ١٣ لهم الإقامة فيها ما شاؤا فاما الحجار فلا يدخلون الحرم منه على حال وما عداه على ما يشاء
 ١٤ في دخول اهل الحرب بلاد الاسلام في اكثر الاحكام فلا يجوز ان يدخلوا الا ما ذكره
 ١٥ في حوزة غير دار غنم ولا يقتلون ولا يسترقون كاهل الحرب لان لهم دمه وان دخلها
 ١٦ ما ذكره في طرق فان كان لمصلحة المسلمين مثل رساله لعقد ذم او هدية او نقل ميرة فالمسلمين حرم
 ١٧ اليها دخلها عبر عوض وان كان بالمسلمين غنى فالحكم فيها وفي دخولها للتجارة واجل لسر له
 ١٨ ثمنهم بعض عوم فاذا دخل بلادهم التي في بلاد الحجاز اكثر من ثلاث والجرى فيهم
 ١٩ ببلاد الاسلام ما شاؤا اذا دخل اهل الدية الحجاز واهل الحرب دخلوا بلاد الاسلام من غير
 ٢٠ في الامام ان يخدمهم والودخلوا ما ذكره في قوله لسر له ان يخدمهم شيئا وهو قوي لا اهل
 ٢١ براءة الدية ومن اهلهم يعاملون بها معاملة المسلمين وان دخلوا بلاد الحرب سواء اذا اخرج
 ٢٢ اهل الدية في الحجاز فانه يؤخذ منهم ما يجب عليهم في السنة مرة واحدة فلا خلاف واما
 ٢٣ اهل الحرب اذا اخرجوا في بلاد الاسلام فلا حوط ان يؤخذ منهم كل دية مدعاه مدعاه
 ٢٤ لانهم لا يملكون العود ومن قبل ان لا يؤخذ منهم الا في السنة دية واحدة وبكت لهم
 ٢٥ براءة الى قتله من الجوار لئلا يتردى منهم من المطالبة يكون ونبهه مدة يعلم بذلك من في

بعده وهو مقامه واما نصارى تغلب وهم تنوخ وبنو تغلب وهم من العرب اسفلوا الى
 ١ دير نصارى وامرهم مشرك والظاهر يقتضي انه جرى عليهم احكام اهل الكتاب لانهم
 ٢ نصارى عراني فبالحكم ودنيا لهم لا يحل الا خلاف وينبغي ان يؤخذ منهم الجزية ولا يؤخذ
 ٣ منهم الزكوة ولا ضعفها باسم الزكوة لان الزكوة لا يؤخذ الا من مسلم ومصر والجزية
 ٤ مصرف العسمة سواء للمجاهدين وكذلك ما يؤخذ منهم على وجه المعاوضة لا جوار
 ٥ بلاد الاسلام لانه ما خوذ من اهل الشرك في بلادهم في ذكر الهاديه
 ٦ واحكامها الهدي والمعاودة واحدة وهو موضع القتال وترك الحرب الى مدة من عوم و
 ٧ ذلك حارس لقوله تعالى وان حكو الاسلام فاحج لها ولا ان السبي عليه السلام صالح في سائر اهل الدية
 ٨ على ترك القتال عسر سبيل واحد البتة حواره قال كلام في فضل لخصهما في بيان الموضع الذي
 ٩ حوز ذلك فيه والذي لا يجوز والسبي سائر المدة وليس في حوز الا ما ذكره مستظهر او غير
 ١٠ مستظهر فان كان مستظها او كان في الهدي مصلحة للمسلمين ونظر لهم بان حوز اهل الجوار
 ١١ في الاسلام او بدلا للجزية فعل ذلك وان لم يكرهه نظر للمسلمين بان كانت المصلحة في تركه
 ١٢ بان يكون العبد وقليل الضعفاء وان ترك قتالهم استندت شوكتهم وقوا فلا يجوز الهدي
 ١٣ لان فيها نصرا على المسلمين فاذا اهاديهم في الموضع الذي حوز في حوز ان يهاديهم اربعة
 ١٤ اسهر نصرا للفران وهو قوله في شيوخ في الارض اربعة اشهر ولا يجوز الى سنة وزيادة عليها
 ١٥ بلا خلاف لقوله فاذا انسحق الاسهر الحرم واقلوا المشركين حيث وجدوه وهم فاقضي ذلك
 ١٦ بملهم بكل حال وخرج قدر الاربعه اشهر بل لا بد الا في الاولى وفي ما عداه على عومه فاما
 ١٧ اذا كانت المدة اكثر من اربعة اشهر واقل من سنة فالظاهر المتقدم يقتضي انه لا يجوز
 ١٨ قتله لجور مله الجزية فاما اذا لم يكره الامام مستظها على المشركين بان كانوا مستظها
 ١٩ عليه لهونهم وضعف المسلمين او دار العبد والبعده منهم وفي قصدهم الترامون وكثرة الجور
 ٢٠ ان يهاديهم الى عشرين سنين لا السبي عليه السلام فاذا في سيا عام الحد منه الى عشرين سنين وهو
 ٢١ من قبل يهونهم فان يهاديهم اكثر من عشرين سنين بطل العقد فاما ان ادعى على الصبر سنين في
 ٢٢ العشر سنين ولا بد من ان يكون مدة الهدي معلومة فان عقد ما مطلقه الى عمره كان
 ٢٣ العقد باطلا لان اطلاقها يقتضي الباطل وذلك لا يجوز في الهدي فاما ان يهاديهم على الجوار
 ٢٤ اليه متى شاء فنص فانه يجوز روى عن النبي عليه السلام انه فتح خيبر عنوه الا حصانها فقتلوه
 ٢٥

في حوز الجوار

١ الى ان يفرهم ما اقرهم الله وروى انه قال تفركم ما شئتم والحزبي اذا اراد ان يخلط للاسلام
 ٢ يسوة او مستانما فان كان لخصا حاحة من ثقل ميرة او خارة او اذ ارسله ولم يطلب منه معلوم
 ٣ جاز ان يخل يوم ويومين وثلاثة الى العسرة وان اراد ان يفر ميرة والحكم فيه كالحكم في الامام
 ٤ اذا اراد ان يعقد الهدنة وهو مستطهر وكان في ذلك نظر للمسلمين فيكون الى اربعة اشهر
 ٥ على ما قدمناه من زيادة اذا اراد الامام ترك القتال والموادعة على ما ينزله للمسلمين
 ٦ فان لم يكن مضطرا الى ذلك لم يجز سوا كان من حاجته او عسر حاحة لقوله تعالى حتى
 ٧ تعطوا الحرية عنيد والحرية تؤخذ من المشركين صغارا فلا حور ان يعطيه من خرد لك وان كان
 ٨ مضطرا كان ذلك جائزا والصورة من وجوه منها ان يكون امير في ايدى يفر منها به
 ٩ ويستخدم ويسرق ويضرب فيكون الامام ان يبدل المال ويستفده من ايدى يفر من ايدى يفر
 ١٠ من استفادته نفسا مؤمنة من العذاب ومنها ان يكون المسلمون في حصر ولجأط يفر
 ١١ واشترى فوعلى الظفر يفر او كانوا خارجين من المضروقة ولجأط العدو يفر او لم يحط الله
 ١٢ ما كان مستطهر اعلمهم في حوزها هذا ان تبدل المال على ترك القتال الذي عليه السلام
 ١٣ في مثل هذا عام الخندق فاذا اراد ان يصالحهم على شرط تميز المدينة حتى امتنع الانصار من ذلك
 ١٤ فله حواره فاذا اخذ المشركون هذا المال كلكوه فان ظفروا بهم فيما كان مردودا
 ١٥ الى موضعه م اذ اصالح اهل الذمة على ما لا يجوز المصالحاة عليه من ان يصالحهم على الاخرى
 ١٦ عليهم احكامنا ولا يمتنعوا من اطهار المناجير او على ان لا ترد واما ما اخذونه من الاموال
 ١٧ او ان ترد اليهم من خارج عندهم مسلم ما حرا او باخذ جرية اقل مما يحتمل حالهم وما ليه
 ١٨ ذلك كان ذلك كله باطلا وعلى من عقد الصلح نقضه وابطاله لان النبي عليه السلام
 ١٩ الصلح عام للخدمة على ان ترد اليهم كل من جاءهم مسلم ما حرا ممنعه الله من ذلك
 ٢٠ ونماه عنه لقوله ما بها الذين امنوا اذا احاكمهم المومنان مما جرات الآية فاذ انك
 ٢١ كل من جاء من المشركين مسلم ما حرا وكان قد شرط الامام رد من جاءهم فانه ان كان
 ٢٢ له رهط وعشرة بامر ان يقتلوه عندهم حاله رده وان لم يكن له رهط وعشرة بامر
 ٢٣ بامر ان يقتلوه عندهم لم يكن رده فاذا ائت به لا يجب رد من لا عسرة له لا يجب رد الله
 ٢٤ منه م واذ او فعت الهدنة على وضع الحرب ولف العجز عن بعض حاجتنا امره منهم
 ٢٥ مسلمه ما حرة لا حور ردها حال سوا كان لها رهط وعشرة او لم يكن لها رهط

في حوزها هذا ان تبدل المال على ترك القتال الذي عليه السلام في مثل هذا عام الخندق فاذا اراد ان يصالحهم على شرط تميز المدينة حتى امتنع الانصار من ذلك فله حواره فاذا اخذ المشركون هذا المال كلكوه فان ظفروا بهم فيما كان مردودا الى موضعه م اذ اصالح اهل الذمة على ما لا يجوز المصالحاة عليه من ان يصالحهم على الاخرى عليهم احكامنا ولا يمتنعوا من اطهار المناجير او على ان لا ترد واما ما اخذونه من الاموال او ان ترد اليهم من خارج عندهم مسلم ما حرا او باخذ جرية اقل مما يحتمل حالهم وما ليه ذلك كان ذلك كله باطلا وعلى من عقد الصلح نقضه وابطاله لان النبي عليه السلام الصلح عام للخدمة على ان ترد اليهم كل من جاءهم مسلم ما حرا ممنعه الله من ذلك ونماه عنه لقوله ما بها الذين امنوا اذا احاكمهم المومنان مما جرات الآية فاذ انك كل من جاء من المشركين مسلم ما حرا وكان قد شرط الامام رد من جاءهم فانه ان كان له رهط وعشرة بامر ان يقتلوه عندهم حاله رده وان لم يكن له رهط وعشرة بامر بامر ان يقتلوه عندهم لم يكن رده فاذا ائت به لا يجب رد من لا عسرة له لا يجب رد الله منه م واذ او فعت الهدنة على وضع الحرب ولف العجز عن بعض حاجتنا امره منهم مسلمه ما حرة لا حور ردها حال سوا كان لها رهط وعشرة او لم يكن لها رهط

في حوزها هذا ان تبدل المال على ترك القتال الذي عليه السلام في مثل هذا عام الخندق فاذا اراد ان يصالحهم على شرط تميز المدينة حتى امتنع الانصار من ذلك فله حواره فاذا اخذ المشركون هذا المال كلكوه فان ظفروا بهم فيما كان مردودا الى موضعه م اذ اصالح اهل الذمة على ما لا يجوز المصالحاة عليه من ان يصالحهم على الاخرى عليهم احكامنا ولا يمتنعوا من اطهار المناجير او على ان لا ترد واما ما اخذونه من الاموال او ان ترد اليهم من خارج عندهم مسلم ما حرا او باخذ جرية اقل مما يحتمل حالهم وما ليه ذلك كان ذلك كله باطلا وعلى من عقد الصلح نقضه وابطاله لان النبي عليه السلام الصلح عام للخدمة على ان ترد اليهم كل من جاءهم مسلم ما حرا ممنعه الله من ذلك ونماه عنه لقوله ما بها الذين امنوا اذا احاكمهم المومنان مما جرات الآية فاذ انك كل من جاء من المشركين مسلم ما حرا وكان قد شرط الامام رد من جاءهم فانه ان كان له رهط وعشرة بامر ان يقتلوه عندهم حاله رده وان لم يكن له رهط وعشرة بامر بامر ان يقتلوه عندهم لم يكن رده فاذا ائت به لا يجب رد من لا عسرة له لا يجب رد الله منه م واذ او فعت الهدنة على وضع الحرب ولف العجز عن بعض حاجتنا امره منهم مسلمه ما حرة لا حور ردها حال سوا كان لها رهط وعشرة او لم يكن لها رهط

١ وعسرتها لا يمتنعونها من التزويج بالكافر وذلك عسر حابر وبفارق تلك الرجل اذا
 ٢ ائت بها لا ترد فان جاء عسر زوجها بطلبها الى ما الا ب الا والاخ او العمد او الروح ولم
 ٣ يكر اقبضها المهر فانه لا ترد عليه سى وان جاء زوجها وكان قد دفع اليها مهرها وطالب المهر
 ٤ رد عليه لقوله تعالى ولا ترجعوا اليكم عاقرات النواصر ما انفقوا وقد قال الله
 ٥ انفقها لا ترد لافوت البضع ليس مال ولا في معنى المال ولا يجب رده وهذا ما سوي وعي لا
 ٦ الطاهر للفاس فان ائت به تزد المهر فحاشا امراته ما حرة مسلمة نظروا ان كان عسر
 ٧ الروح او الروح ولم يدفع المهر او لم يسم المهر لا ترد عليه سى لان الله تعالى قال ولو مهر
 ٨ ما انفقوا وهذا ما انفقوا وان كان سمي مهر فاسدا واقبضها كالحمر والحبر وعسر
 ٩ لم يكر له المطالبة لانه ليس مال ولا قيمة له في شرعنا وان كان اقبضها مهر اصح
 ١٠ كان له المطالبة بما دفع اليها لانه هذا اذا قدمت الى بلد الامام او بلد خلقه ومنع
 ١١ مردها واما اذا قدمت الى غير بلد لهما فمنع عن الامام وعسر خلقه من ردها فلا يلزم
 ١٢ الامام ان يعطيه م سوا كان الهانج مردها العامة او رجال الامام لان الله تعالى
 ١٣ الامام من المصالح ولا تصرف لغير الوالى فيه م واما ما انفق من غير المهر من نفقة عرس
 ١٤ او كرامة فانه لا ترد لانه تطوع به فان قدمت مخونه او عاقلة فحقت له الرجوع لانه
 ١٥ ار ما يكون وراسلمت وحت بعد الاسلام فلا حور ردها احتياطا والمهر طاركا
 ١٦ بعد اسلامها فله مهرها فان لم يعلم ذلك كان الامم لم يعط سوا من المهر لحوار ان يفر
 ١٧ فقول الله الميراث كافر م رد عليه ويتوقف عر الرد حتى يفرق ويبرأ منها فاذا اقامت
 ١٨ سبيلت فارد كرت انها اسلمت اعطى المهر وان كرت انها لم تزل كافره ردت عليه
 ١٩ لم فاما ان قدمت معبرة فوضفت الاسلام فانها لا ترد ولم يحكم راسلا منها لا انها اذا
 ٢٠ وصفت الاسلام رجونا ان يقيم عليه بعد بلوغها فان ردت رماقتوها عر ردها وان
 ٢١ زوجها بطلبها ويطلب المهر في لا ترد والمهر اصيل يتوقف عر رده حتى يبلع ما يلع
 ٢٢ واقامت على الاسلام مرد المهر وان لم يفر ردت هي وجدها فان قدمت مسلمة فارجعها
 ٢٣ بطلبها فان ردت فانها لا ترد عليه لانه حكم لها بالاسلام لا لم يردت فوجب عليها
 ٢٤ ان تنوب او تفعل بها من الجس ما يفعل بالمريدة ويترد على زوجها المهر لا يخطا منه وفيها
 ٢٥ فان جاء زوجها بطلبها فاما ان او ماتت فان كان مات او ماتت قبل المطالبة فلا سى له لانا

في حوزها هذا ان تبدل المال على ترك القتال الذي عليه السلام في مثل هذا عام الخندق فاذا اراد ان يصالحهم على شرط تميز المدينة حتى امتنع الانصار من ذلك فله حواره فاذا اخذ المشركون هذا المال كلكوه فان ظفروا بهم فيما كان مردودا الى موضعه م اذ اصالح اهل الذمة على ما لا يجوز المصالحاة عليه من ان يصالحهم على الاخرى عليهم احكامنا ولا يمتنعوا من اطهار المناجير او على ان لا ترد واما ما اخذونه من الاموال او ان ترد اليهم من خارج عندهم مسلم ما حرا او باخذ جرية اقل مما يحتمل حالهم وما ليه ذلك كان ذلك كله باطلا وعلى من عقد الصلح نقضه وابطاله لان النبي عليه السلام الصلح عام للخدمة على ان ترد اليهم كل من جاءهم مسلم ما حرا ممنعه الله من ذلك ونماه عنه لقوله ما بها الذين امنوا اذا احاكمهم المومنان مما جرات الآية فاذ انك كل من جاء من المشركين مسلم ما حرا وكان قد شرط الامام رد من جاءهم فانه ان كان له رهط وعشرة بامر ان يقتلوه عندهم حاله رده وان لم يكن له رهط وعشرة بامر بامر ان يقتلوه عندهم لم يكن رده فاذا ائت به لا يجب رد من لا عسرة له لا يجب رد الله منه م واذ او فعت الهدنة على وضع الحرب ولف العجز عن بعض حاجتنا امره منهم مسلمه ما حرة لا حور ردها حال سوا كان لها رهط وعشرة او لم يكن لها رهط

١ الى ان يفرهم ما اقرهم الله وروى انه قال يفرهم ما شئنا من الخزي اذا اراد ان يخلط للاسلام
 ٢ رسول او مستنمنا فان كان لفضاححة من نكاحه او حارة او اذ ارسله ولم يطلب مده معلومة
 ٣ جاز ان يخل يوم او يومين وتلبه الى العسرة وان اراد ان يفرهم مديدة والحكم فيه كالحكم في الامام
 ٤ اذا اراد ان يعقد الهدنة وهو مستظهر وكان في ذلك نظر للمسلمين فيكون الى اربعة اشهر
 ٥ على ما قدمناه من زيادة اذا اراد الامام ترك القتال والموادعة على ما يبدله للمسلمين
 ٦ فان لم يكن مضطرا الى ذلك لم يجز سوا كان من حاجته او عسرة حاجته لقوله تعالى حتى
 ٧ يعطوا الحرية عن يد والحرية تؤخذ من المشرق كبر معارا فلا يجوز ان يعطيه من غير ذلك وان كان
 ٨ مضطرا كان ذلك جائزا والصورة من وجوه منها ان يكون اميرا في ايدى يفرهم منها
 ٩ ويستخدم ويُسرق ويضرب فيكون الامام ان يبدل المال ويستفده من ايدى يفرهم لا رفق
 ١٠ من استفادته نفسا مؤمنة من العذاب ومنها ان يكون المسلمون في حصر ولجأط يفرهم
 ١١ واشتر فوعلى الظفر يفرهم او كانوا خارجين من المضر وقد احاط العدو بهم او لم يحط اليه
 ١٢ ما كان مستظرا عليهم فيكونها هذا ان يبدل المال على ترك القتال الذي عليه السلام
 ١٣ في مثل هذا عام الخندق فاذا اراد ان يصالحهم على شرط تميز المدينة حتى امتنع الانصار من ذلك
 ١٤ فثبت حواره فاذا اخذ المشركون هذا المال كلكوه فان ظفروا بهم فيما كان مردودا
 ١٥ الى موضعهم اذ اصالح اهل الذمة على ما لا يجوز المصالحاة عليه من ان يصالحهم على ارضي
 ١٦ عليهم احكامنا ولا يمتنعوا من اطهار المناكير او على ان لا ترد واما ياخذونه من الاموال
 ١٧ او ان ترد اليهم من خارج عندهم وسلمامها حرا او باخذ جرية اقل مما يحمل حالهم وما يسه
 ١٨ ذلك كان ذلك كله باطلا وعلى من عقد الصلح نقضه وابطاله لان النبي عليه السلام
 ١٩ الصلح عام للخدمة على ان يرد اليهم كل من جاءهم وسلمامها حرا فمنعه الله من ذلك
 ٢٠ ونماه عنه لقوله ما بها الذين امنوا اذا حاكمهم المومات مهاجرات الآية فاذ انك
 ٢١ مكل من حاكم المشركين وسلمامها حرا وكان في شرط الامام رد من جاءهم فانه ان كان
 ٢٢ له رهط وعشرة يامن ان يقتلوه عند بيحانه رده وان لم يكن له رهط وعشرة يامن
 ٢٣ يامن ان يقتلوه عن يمينه لم يكن رده فاذا ثبت انه لا يجب رد من لا عسرة له لا يجب رد الله
 ٢٤ منه واذ او فعت الهدنة على وضع الحرب وهب العجز عن بعض حاجات امرائه منهم
 ٢٥ مسلميه مهاجرة لا يجوز ردّها حال سوا كان لها رهط وعشرة او لم يكن لها رهط

في هذا صريح
 في هذا صريح

١ وعسرتها لا يمتنعونها من الترويح بالكفر وذلك عسرة حارب وبقا ذلك الرجل اذا
 ٢ ثبت انها لا ترد فارجع عسرة زوجها بطلبها اليها ما الا بالاخ او العمد او الروح ولم
 ٣ يكر اقبضها المهر فانه لا ترد عليه سي وان جاز زوجها وكان يرد فعليه المهرها وما لا يفر
 ٤ رد عليه لقوله تعالى ولا تردن عسرة عسرة من الكفر بما قاله انوهي ما انفقوا وقد قال الله
 ٥ انفقها لا ترد لان قوت البضع ليس مال ولا في معنى المال ولا يجب رده وهذا ما سوي في كل
 ٦ الطاهر للفناس فاذا ثبت انه ترد اليها فحاشا امرائه مهاجرة مسلميه نظروا ان كان غير
 ٧ الروح او الروح ولم يرد فعليه المهر او لم يرد المهر لا ترد عليه مني لا والله تعالى قال وان يفر
 ٨ ما انفقوا وهذا ما انفقوا ان كان سمي مهر فاسدا واقتضاها كالحجر والحجر وعسرة
 ٩ لم يكن له المطالبة لانه ليس مال ولا قيمة له في شرعنا وان كان اقتضاها مهر اصح
 ١٠ كان له المطالبة بما دفع اليها لانه هذا اذا قدمت الى بلد الامام او بلد خلقه ومنع
 ١١ مردها واما اذا قدمت الى غير بلد فاما منع غير الامام وغير خلقه من ردّها فلا يلزم
 ١٢ الامام ان يعطيه ميسا سوا كان المانع مردّها العامة او رجال الامام لان الله تعالى
 ١٣ الامام من المصالح فلا تصرف لغيره الى فيه واما ما انفق من غير المهر من نفقة عرس
 ١٤ وكرامة فانه لا ترد لانه تطوع به فان قدمت مخونه او عاقلة فثبت له الرجوع لانه
 ١٥ انما يكره وراسلتمت وجبت بعد الاسلام فلا يجوز ردّها احتياطا والمهر طاركا
 ١٦ بعد اسلامها فله مهرها فان لم يعلم دفع كان الامر لم يعط سببا من المهر لجوار ان يفر
 ١٧ فهو ليهال يترك كافرة فرد عليه ويتوقف عرسه حتى يفرق ويشر امرها فاذا اقامت
 ١٨ سبيلت فارد كرت انها اسلمت اعطى المهر وان كرت انها لم تترك كافرة ردت عليه
 ١٩ فاما ما اقدمت معيرة فوصفت الاسلام فانها لا ترد ولم يكره راسلا منها لا بها اذا
 ٢٠ وصفت الاسلام رجونا ان يقيم عليه بعد بلوغها فان ردت رماقتوها عندها فانها
 ٢١ زوجها بطلبها وبطلب المهر في لا ترد والمهر انما يتوقف عرسه حتى يطلع فان لم
 ٢٢ واقامت على الاسلام مرد المهر وان لم يفر ردت هي وجدها فان قدمت مسلميه جازها
 ٢٣ بطلبها فان ردت فانها لا ترد عليه لانه حكم لها بالاسلام ولا يردت فوجب عليها
 ٢٤ ان تتوب او تفعل بها من الجس ما يفعل بالمريدة ويترد على زوجها المهر لا يخطا منه ومنها
 ٢٥ فان جاز زوجها بطلبها فاما ان اومت فان كانت اومت قبل المطالبة فلا شيء له لانه

في هذا صريح
 في هذا صريح

ما قبلنا منه وملكها وارما بعد المطالبة استقر له المهر فان كانت الروح حية ما اعطى
 المهر لعموم الالة وان كان الروح مات فالمهر لورثته فان قدمت مسلمة وطلبها
 زوجها ثانيا او حالها قبل المطالبة بها لم يكره المطالبة بالمهر لان الروح حية فرائت
 فزال الخيلولة فان كان البطلان رجعا فراجعا عادت المطالبة بالمهر لانها عادت
 روحه فان قدمت مسلمة فجار زوجها فاسلم بطرفه فان اسلم في وقت خيمع كان على
 الكاح فان اسلم قبل ان يقضا عدتها ردت اليه وان كان طالب للمهر فاعطياه فان
 عليه رد المهر لان المهر للخيلولة وما قبلنا منه وان اسلم بعد ان يقضا عدتها لم يجمع بينهما
 لم يطر فان كان طالب بالمهر قبل ان يقضا عدتها فبعثه كان المطالبة لان الخيلولة حصلت
 قبل اسلامه وان لم يكره طالب قبل ان يقضا عدته لم يكره المطالبة بالمهر لانها لم
 حكم الاسلام وليس من حكم الاسلام المطالبة بالمهر بعد البيونة وهكذا
 اذا كانت عن مدخول بها واسلم بعد ذلك لم يكره المطالبة بمهرها لانه اسلم
 بعد البيونة وحكم الاسلام يمنع من وجوب المطالبة في هذه الحال فان قدمت
 امة مسلمة مهاجرة ولها زوج لم ترد عليه لان اسلامها يمنع من ردّها وحكم
 بجرّتها فان جاسستها بطلبها فلا يحب ردّها ولا فتمتها فاما المهر فان كان زوجها
 جارا فله المطالبة به وان كان عبدا فليس له المطالبة به فاد اجاز امره مسلمة
 فجار زوجها فادعاه لم يثبت ذلك الا باحد شهودا بان تشهد شاهدان مسلمان انها
 رخصته او تغترب المرأة بذلك فاما قول المسركين وان كثر عدد مهر فانه لا يقبل واد
 ادعى دفع المهر وطالب به فانه يثبت بشاهدين وسأهدوا من نرس وشاهد واحد من المال
 بلس يهدى البنات الثلاث فان اختلفا في قدر المهر فلا ينظر الى ما وقع بعد العقد واما
 سطر الى ما وقع فيه الفسخ فليلا كان او كثر لان الواجب رد ما وقع الفسخ عليه
 فان خالفته في ذلك كان القول قولها انها ما قصت الا هذا القدر لان اصل الاصل
 هو فان اعطياه بما ذكرنا فقامت السنة ان المفقود كان اكثر كان له الرجوع
 بالفصل وكل مواعيد كذب فيه رد المهر فانه يكون ذلك من بيت المال المعد للمصالح
 هو فاما رد الرجال فانه ان شرط في عقد الهدنة ان ترد من جانا من الرجال بطرفه
 رد من له رهط وعشرة حار ذلك لانه لا يخاف ان يهتد عنده به وان شرط رد من له

له

انها لو
 كان
 المهر
 من
 بيت
 المال
 لم
 يرد
 من
 بيت
 المال
 الا
 ما
 كان
 من
 بيت
 المال

عشرة له كان الصلح فاسدا لانه صلح على ما لا يجوز فان اطلق رد الرجال ولم يقبل
 كان الصلح باطلا لان اطلاقه رد الجميع وذلك باطل فاد ابطال الصلح لم يرد من
 جانا منهم رجلا كان او امراه ولا يرد البطل عنها لجان لان البطل استحق شرط
 وهو مفقود هاهنا كما لو جانا من غير ههنا هو واد ارد من له عشرة فمعى الرد
 ان لا يكرهه على الرجوع ولا يمنع من ان اخذ ردك فقولك في الارض من غير كثر
 وسعة ولا يمنع منه من جانا يرد به ويوصيه ان يهرب فاذا هرب منهم ولم يكر
 في قصه الامام لم يتعرض له فان انا يصير جانا الى النبي صلى الله عليه واله فريده يهرب
 منهم واتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال وقت لقتلهم وجاتي اليه منهم فلم يردّه ولم يعر
 ذلك عليه وتركه فكان في طريق السام فقطع على فرس حتى سألوا النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يصنم اليه هو فان قديم علينا مملوك لهم فسلمنا صار جارا فان جاسسته بطلبه لم يرد
 اتهمه لانه صار جارا لاسلامه ولا دليل على وجوب ردّ منه هو وان جاسسته بطلبه
 الاسلام لم يرد لجوار ان يقيم على وضعه بعد البلوغ وكذلك ان كان عند المرد
 المهر لم يترك الصبي حتى تبلغ فان وصف الاسلام والا امرناه بالانصراف وهكذا
 المحنوز بعد الافاقه سواء لا يجوز لا جدار عقد الهدنة والكف عن الفصال
 الاهل فلم اوضع من الاضغاع الا الامام او من يقوم مقامه بامرّه واما عقد الامان
 لا جاد لهم والنقل اليسير منهم فانه يجوز لا جاد المسلمين على ما مضى في كتاب الجهاد
 فان خالف غير الامام من اجاد الامة وعقد الهدنة لا فليكن كانت الهدنة باطلة لكل
 من جانا بعد ذلك كان عترة من جانا منهم وليس يلزمنا بطلبهم عقد هو واد عقد الامان
 الهدنة الى مدة ومات وقام غيره مقامه لم يكره تقصير تلك الهدنة الى ان يقضا مدتها
 هو اذ ان الامام على بلد وعقد معهم صلحا على ان يكون البلد لهم ويضرب على ارضهم
 خراجا يكون قدر الحرية ويلزمهم ان يحكمنا وتجربها عليهم كان ذلك جارا ويكون
 ذلك جربة ولا يحاج الى جربة الرووس من اسلم منهم سقط ما ضربه على ارضه
 من الصلح وصار اب الاربع عشرة هو فان شرط عليهم ان اجد منهم العشرة من عهدهم
 على اية مني قصير لك عراقل ما مضى المصلحة ان يكون جربة كان جارا وكذلك ان
 طنه ان العشرة وفق للجربة كان جارا وان غلب في طنه ان العشرة بغير ما توجه المصلحة

فان كان
 المهر
 من
 بيت
 المال
 لم
 يرد
 من
 بيت
 المال
 الا
 ما
 كان
 من
 بيت
 المال

من الحرية لا يجوز ان يفتقد عليه وان اطلق ولا يغلب على ظنه الريادة او النقصان فالظاهر من ذلك
 انه يجوز ان ذلك مرفوع ورضي الامام واجتهاد فاعمله داعي على صحة لانه معصوم
 فصل في سبيل اهل الذمة في دينهم من كان مقيما على دين سبيل الحرية فدخل
 في جرحه وابتغى الله له كل ما اراد ينقل الى دين يقرأ اهله عليه سبيل الحرية او دين لا يقرأ عليه
 اهله فان ينقل الى دين يقرأ عليه اهله كاليهودي ينقل الى النصرانية او المجوسية فظاهر
 المذهب يقتضي انه يجوز ان يقرأ عليه لان الكفر عندنا كالملة الواحدة ولو قيل انه لا يقرأ عليه
 لقوله تعالى ومن يبدع غير الاسلام دينا فلن نقبل منه ولقوله عليه السلام من ادركه فاقبلوه
 وذلك عام لا من اخرجه الدليل كان قويا فاذا قلنا بالظاهر من المذهب وانقل الى بعض
 المذاهب اقر على جميع احكامه وان ينقل الى مجوسية فمثل ذلك غير ان على اصلنا لا يجوز
 منا كحهم بحال ولا اكل ذبايحهم ومن اجار اكل ذبايحهم من اصحابنا ينبغي ان يقول ان ينقل
 الى اليهودية والنصرانية اكل ذبايحهم وان ينقل الى المجوسية لا يؤكل ولا يباح واذا قلنا
 لا يقرأ على ذلك وهو الاقوى عندى فانه يصير من يد اخرج منه وبطال اما ان يرجع الى الاسلام
 او الى الدين الذي خرج منه ولو قيل انه لا يقبل منه الا الاسلام او ان ينقل الى دار الحرب لا يقرأ عليه
 فعلى هذا ان يرجع الى الدين الذي خرج منه فقتل لم ينفذ الى دار الحرب لان فيه نفقة
 لاهل الحرب وتكثير العدد منهم واما اذا انقل الى دين لا يقرأ عليه اهله كالوثنية فانه لا يقرأ
 عليه والا فاقوى ان لا يقبل منه الا الاسلام وعلى ما تقدم ان يرجع الى ما خرج منه اقر عليه
 وكذلك ان يرجع الى دين يقرأ عليه اهله اقر عليه والا لا يحوط فان اقام على الامتناع فله
 ما دفعناه من وجوب القتل عليه واما اولاده فان كانوا اقرارا او اعلى منهم ولهم حكمهم
 هو سبيلهم وان كانوا معار انظر في الامر فان كانت على دين يقرأ عليه اهله سبيل الحرية اقر ولله
 الصعوبة في دار الاسلام مساومات الامم او لم تمت وان كانت على دين لا يقرأ عليه اهله
 كالوثنية وغيرها فانه يقرأ ورضي الامام سبيلهم من الذمة والامر لا يحب عليها القتل
 فصل في نقض العهد من ادعى هذا الاما بعد من المشرق عقد الهدنة الى
 مدة فعله الوفاء بموجب ذلك الى انقضاء المدة لقوله تعالى او قوا بالعقود وعليها ايضا
 الوفاء لذلك فان خالف جميعهم في ذلك انتقضت الهدنة في حق الجميع وان وجد من بعضهم
 نظر في الباقي فان لم يكن منهم انكار بقوله او فعل ظاهرا او اجترار بلاجهما ومن سلك الاما

بابه

١ فانهم على خلاف كان ذلك نقضا للهدنة في حق جميعهم وان كان منهم انكار ذلك لما شاهد
 ٢ كان الباقي على صلحه دون الناقض لان النبي عليه السلام صالح فربما دخل في صلحه خراعة
 ٣ ووصلهم بنو بكرهم اربى بكره فالتوا خراعة واعانه قوم من فارس واعاروهم السدح
 ٤ فقصر سول الله صلى الله عليه واله الهدنة وسار اليهم ففتح مكة ثم فاما اذا انكر الباقي
 ٥ والهدنة بانه في حقهم لانه لا يمنع لهم ففما فعله فاذا ثبت هذا فكل موضع حكمنا ان الهدنة
 ٦ زالت في حق الكل فانهم يصيرون بمنزلة اهل الحرب الذين لم يعقد لهم هدنة ولا امامان يسير
 ٧ اليهم ونفاههم وكل موضع حكمنا بنقضها في حق بعض دون بعض نظر فان اعتبروا وافاروا
 ٨ بلاجهما سارا الاما الى الناقض وقائلهم على ما ذكرناه وان لم يعتبروا ولم يعتبرهم الاما
 ٩ لم يكن للامامان يسير اليهم لئلا ولا يثبتهم لكن يثبتهم بقابل الباقي فان عرفت ذلك وان
 ١٠ اسكن عليه والقول ولهم لانه لا يتوصل اليه الا من جهنم اذا اخاف الامام من المهادين
 ١١ احسانه حازله ان ينقض العهد لقوله واما الخاف من قوم خيانه فابند اليهم على قواه ولا ينقض
 ١٢ يسير الخوف بل لا امام بنقضها فاذا انقضها رد هم الى قاصدهم لا يهر دخلوا اليه من قاصدهم
 ١٣ كان عليهم رد هم اليه وادار العقد الهدنة لحوف الامام بظنهم انهم انهم
 ١٤ وخوب حق عليه مثل ان اوى لهم عينا او عاون ردوا اليه فانه ولا يسي عليه وان كان ذلك بموجب
 ١٥ احقا بطرف كان حقا لا يجرى كقتل يسير واتلاف مال يستوفي ذلك منه وان كان حقا لله
 ١٦ كحد الزنا والسرقة لم يجرى عليه ولا خلاف عند الفقهاء وعندى انه يجب ان يقيم عليهم الحدود
 ١٧ العموم الا ان كان حقا مشتركا مثل السرقة قطعه فبدلنا فمما تقدم ان على الامام ان
 ١٨ يعز وكل سنة اقل ما يحب عليه وان اكر من ذلك كان افضل ولا يجوز ترك ذلك الا لضرورة
 ١٩ منها ان ينقل عدد المسلمين ويكثر المشركون فانه يجوزنا خبره وحوزا ايضا اذا توفع محي
 ٢٠ مبدد فيتفقوا بهما او يكون الما والعلف متعذرا في طريقه فحوزنا خبره حتى يتسرع او حوا
 ٢١ ان يسلم منهم فومر اداناهم بالقتال ليسا واولهنا اخرا النبي عليه السلام قال فسر لهدنة و
 ٢٢ اخرها السيد وطى وقبر بلا هدة فقلت حواره واداعقد الذمة للمشركون كان عليه ان
 ٢٣ عليهم كل من فصد المسلمين لزمه ان يثبت عنهم ولو عقد الهدنة لقوم منهم كان عليه ان يث
 ٢٤ عنهم من يحري عليه احكامه من المسلمين واهل الذمة وليس عليه ان يدفع عنهم اهل الحرب ولا
 ٢٥ بعضهم عن بعض والفرق بينهما ان عقد الذمة يقتضي ان يحري عليهم احكامنا فكانوا كالمسلمين

والهبة تعقد أمار لا تنضم جري الاحكام فانقصى ان يامر من جهة من اخرى عليه علم الامام
 ١٠ دور عسوة فاذا ثبت هذا ليس نخلوا حالهم من اربعة احوال اما ان يكونوا في جوف بلاد
 الاسلام او في طرف بلاد الاسلام او بين بلاد الاسلام كما عبروا في جوفها او في طرف
 بلاد الاسلام فعليه ان يدفع عنهم لان عقد الدمة اقضى ذلك فان شرط الا يدفع عنهم
 لم يجوز لانه لم يدفع عنهم تحيط اليه من الاسلام وان كانوا بين بلاد الاسلام وبلاد اهل الحرب
 او في جوف دار الحرب فعليه ان يدفع اذا امكنه ذلك لان عقد الدمة اقضى هذا فان شرط
 في عقد الدمة ان لا يدفع عنهم اهل الحرب لم يفسد العقد لانه ليس في ذلك تمكين اهل الحرب
 من دار الاسلام فاذا ثبت هذا فمن قضيته اهل الحرب ولم يدفع عنهم عنه حتى مضى حول
 فلا جرية عليهم لان الجرية تنسخ بالدفع فان سبوا اهل الحرب فعليه ان يسترد ما سبوا منهم
 من الاموال لان عليه حفظ اموالهم وان كان في جملته خيرا وخيرا لم يلزمه ولا عليه ان يسترد
 ذلك منهم لانه لا يجال مسباكه واد اخذ الحربة منهم اخذها كما اخذ غيرها ولا يضر
 ١٢ منهم اجداد ولا يتلهم بقولك فيج والضعف ان اخرى عليهم الحكم الا ان يضربوا
 ١٣ في الحكم بين المعلمين واليهاديين لا خلاف بين اهل العلم بالسيرة
 ان رسول الله صلى الله عليه واله لما نزل المدينة وادع يهود اكاكفة على عرجة و المواقعة
 واليهاديين في واحدة منهم سوفرطة والضير والمصطلق لان الاسلام كان معها
 بعد وفهم من افعله تعالى فاحل بينهم او اعرض عنهم فاذا اختلف اهل الهبة السالمة على
 الحاكم حكم بينهم بل هو بالخيار في ذلك فاما اهل الدمة فالحكم بينهم ايضا مثل ذلك وقد
 روي اصحابنا انهم اذا اختلفوا الى حاكم المسلمين حكمهم على حكم الاسلام واهل الله
 اذا اختلفوا ما لا يجوز في شرع الاسلام من طرفه فان كان غير حاب في شرعهم ايضا كالزنى
 واللواط والسرقه والقتل والقطع كان الحكم في ذلك كالحكم بين المسلمين في اقامه
 الحدود ببلادهم عقدا والدمة تسقط ان اخرى عليهم احكام المسلمين وان كان ذلك ما حور
 في شرعهم مثل سرب الخمر ولحم الخنزير ونكاح ذوات الحارم فلا يجوز ان تغرمهم
 ٢٢ في ظهوره وبليسه فوه لانهم في شرعهم عليه وشرك المقرض لهم فيه لانهم عقدوا الدمة وبلادوا
 ذلك الجرية على هذا فان اظهروا واعلنوه منعهم الامام وادبهم على اظهاره وقد روي اصحابنا
 ٢٣ انه نفيهم علم الحدود بذلك وهو الصحيح م اذا جانا بصرا في دباع من مسلم حبرا

في جوف بلاد الاسلام او في طرف بلاد الاسلام او بين بلاد الاسلام كما عبروا في جوفها او في طرف بلاد الاسلام فعليه ان يدفع عنهم لان عقد الدمة اقضى ذلك فان شرط الا يدفع عنهم لم يجوز لانه لم يدفع عنهم تحيط اليه من الاسلام وان كانوا بين بلاد الاسلام وبلاد اهل الحرب

ولا جرية عليهم لان الجرية تنسخ بالدفع فان سبوا اهل الحرب فعليه ان يسترد ما سبوا منهم من الاموال لان عليه حفظ اموالهم وان كان في جملته خيرا وخيرا لم يلزمه ولا عليه ان يسترد ذلك منهم لانه لا يجال مسباكه واد اخذ الحربة منهم اخذها كما اخذ غيرها ولا يضر منهم اجداد ولا يتلهم بقولك فيج والضعف ان اخرى عليهم الحكم الا ان يضربوا في الحكم بين المعلمين واليهاديين لا خلاف بين اهل العلم بالسيرة

انه نفيهم علم الحدود بذلك وهو الصحيح م اذا جانا بصرا في دباع من مسلم حبرا

او استنرى من مسلم حبرا ابطلنا به بكل حال تقاضا او لم تقاضا ورد دنا التمر الى المستنرى فان كان
 ١ مسلما استرجع التمر وان قنا الخمر لانا لا نقضي على المسلم برد الخمر وجوزنا اراقتها الا الذي
 ٢ عصي باحراجها الى المسلم فان بقيت عليه فان كان المستنرى المستنرك رد دنا التمر ولا يامر
 ٣ الذي يرد الخمر بل يرد فيها لانه ليس كمال الذي يكره للمسلم ان يقارض النصراني ويشاركه
 ٤ لانه ربما استنرى ما ليس بمباح في شرعا فان فعل مع القراض لا الظاهر انه لا يفعل الا المباح
 ٥ ويطيع اذا دفع اليه المال الى شرط الانتصاف الا فيما هو مباح في شرعا لان الشرط مخرج
 ٦ من ذلك لكن للزوم الضمان متى خالف فاذا دفع اليه المال لم يخل اما ان يشترط او لا يشترط
 ٧ فان شرط عليه ذلك وابتاع خمر او خنزيرا فالابتاع باطل سواء ابتاعه بعين المال او بالدية
 ٨ لانه حاله الشرط ولا يجوز ان يقبض التمر فان قبضه فعليه الصمان وان دفع اليه المال مطلقا
 ٩ فابتاع ما لا حور ابتاعه فالبيع باطل فان دفع التمر فعليه الصمان ايضا لانه ابتاع ما ليس بمباح
 ١٠ عندينا واطلا والعقد يقضي ان يباع لرب المال ما يملكه رب المال فاذا خالف فعليه الصمان
 ١١ واما استرجاع المال عند المفاضلة فانه يشترط ان كان رب المال علم انما تصرف الا في مباح
 ١٢ فعليه فخر ماله منه وان علم انه تصرف في محظور او خالف محظورا جرّم عليه ان يقبض منه
 ١٣ وان استكمل كرهه لكنه حابر واد اكري نفسه من دمي فان كانت الاحارة في الدمة صح لا الحق
 ١٤ ثابت في دمنه وان كانت معينة فان استجاره ليحرمه شهرا او بلي له شهر او صح ايضا وكون
 ١٥ اوقات العبادات مستثناة منها فان اوصى بعبد مسلم لم يشرك له لان الشرك لا يملك
 ١٦ المسلم وقد ملأه بملكه اذ اقبل الوصية ويلزم دفع البيعة كما لو ابتاعه والاول اوصى به
 ١٧ وعلى الوحة السالي انه ان اسلم وقبل الوصية صح وقبله بعد موت الموصي وعلى الوحة الاول
 ١٨ لا يملك وان اسلم لان الوصية وقعت في الاصل باطله فان اوصى مسلما او مشركا لم يشرك العبد
 ١٩ مشركا فاسلم العبد قبل موت الموصي لم يات قبله الموصي لانه لا يملكه وقبل ملكه و
 ٢٠ يلزم دفع عنه بالبيع والاول صح لان الاعتناء في الوصية حال اللزوم وهي حال الوفاة
 ٢١ والمشتري ممنوع من شراء المصاحف اعراضا للفرار فان استنرى لم يصح البيع وفي الناس من قال
 ٢٢ ملكه ويلزم الفسخ والاول صح وهكذا حكم الدنانير التي فيها احاديث رسول الله صلى الله عليه
 ٢٣ عليه واله وانما السلف واقا ويلزم حكمها حكم المصاحف سواء واما كتب السيرة والادب
 ٢٤ واللغة والحدود فكشرواها جابر لانه لا جرمة لها م اذا اوصى ان يبيعه او يهبه او
 ٢٥

في جوف بلاد الاسلام او في طرف بلاد الاسلام او بين بلاد الاسلام كما عبروا في جوفها او في طرف بلاد الاسلام فعليه ان يدفع عنهم لان عقد الدمة اقضى ذلك فان شرط الا يدفع عنهم لم يجوز لانه لم يدفع عنهم تحيط اليه من الاسلام وان كانوا بين بلاد الاسلام وبلاد اهل الحرب

ولا جرية عليهم لان الجرية تنسخ بالدفع فان سبوا اهل الحرب فعليه ان يسترد ما سبوا منهم من الاموال لان عليه حفظ اموالهم وان كان في جملته خيرا وخيرا لم يلزمه ولا عليه ان يسترد ذلك منهم لانه لا يجال مسباكه واد اخذ الحربة منهم اخذها كما اخذ غيرها ولا يضر منهم اجداد ولا يتلهم بقولك فيج والضعف ان اخرى عليهم الحكم الا ان يضربوا في الحكم بين المعلمين واليهاديين لا خلاف بين اهل العلم بالسيرة

انه نفيهم علم الحدود بذلك وهو الصحيح م اذا جانا بصرا في دباع من مسلم حبرا

١ موضع صلوة أهل الدمة فالوصية باطلة لأن ذلك معصية والوصية بمعصية الله باطلة
 ٢ بلا خلاف وكذلك إذا وصى أن يستأجره خذماً للبيعة والنكيسة وتعمل به صلواتاً أو يستصحبه
 ٣ أو يستنصره أو يوافق عليه أو ما كان في هذا المعنى كانت الوصية باطلة لأنها إغارة على
 ٤ معصية من وكبره للمسلم أن يعمل بها أو يخاره أو غيره في بيعهم وكنا سهمهم الذي يخذونها العالم
 ٥ فأمّا إذا وصى ببنائب أو نكيسة لهما أو لطريق أو مختار منهم أو من غيرهم أو في غيرها على قوم سكنها
 ٦ أو جعل كراماً للنصارى أو لمساكينهم جارت الوصية لأنه ليس في شيء من ذلك معصية
 ٧ إلا أن يوصى بصلواتهم وكذلك إذا وصى للزهاد والشماسية جارت الوصية لأن صدقة
 ٨ التطوع عليهم جائزة مادام وصى بشيء يكتبه التورية والاحيل والزيور وعسر ذلك الله
 ٩ القدمة فالوصية باطلة لأنها كتبت معجزة مبدلة قال الله تعالى تحرقون الكلم عن أشجاره
 ١٠ وقال خول الذين يلقون الكتاب بأبداهم ثم يقولون هذا من عند الله وهي أيضاً منسوخة فلا يجوز
 ١١ نسخها لأنه معصية والوصية بها باطلة فإن وصى أن يكتب خط أو حساب ويوفيه جاز
 ١٢ لأن ذلك منافع مباحة والوصية بها جائزة

قسمة الفى والغنائم

١٣ **كتاب**
 ١٤ **فصل في حصة الفى والغنيمه** ومن سحقتها الفى مستوفى ما بقي إذا رجع والمراد به في
 ١٥ الشروع فيما قال الله تعالى ما أقال الله على رسوله الآية فما حصل ورجع إليه من غير مال ولا كاف
 ١٦ نخل ولا ركاب فمأخذ حكمه كان رسول الله خاصة وهو من قام مقامه من الأئمة عليهم
 ١٧ السلام ليس غيرهم في ذلك نصيب وقد ذكرنا ذلك في كتاب قسمه الصدقات وأما
 ١٨ الغنيمه فمستققة من الغنم وهو ما يستفيد به الأسارى وسائر وجوه الاستفادة سوا كان
 ١٩ براس مال أو عسر راس مال وصدا لفقها أنه عبارة عما يستفاد بعسر راس مال وإذا ذلك
 ٢٠ قال الغنيمه على ضربين أحدهما ما يؤخذ من دار الحرب بالسيف والفهر والغلبة والآخر
 ٢١ ما يحصل من غير ذلك من الكنوز والمعادن والغوص وإراجح التخارات وعسر ذلك ما
 ٢٢ ذكرناه في كتاب الركوات في باب ما تحب فيه الخمس فيما يؤخذ من دار الحرب يخرج
 ٢٣ منه الخمس سوا كان مأثماً من نقله إلى بلاد الإسلام أو لا ثم يكتسب في أهله الذين
 ٢٤ ذكرناهم من هذا كالأربعة أحماص الباقي على من من فيها يكتسب نقله إلى بلاد الإسلام قسم
 ٢٥ من الغنائم من على ما سنلينه وما لا يكتسب نقله إلى بلاد الإسلام من الأرضين والعقارات التي

١ لجميع المسلمين على ما شاء في كتاب الجهاد ويكون لأمام المظفر فيها وصرف أرباحها إلى
 ٢ جميع المسلمين وإلى مصالحهم وليدلاً بالآثار والأهم وما يؤخذ بالفرغ من مال من المسلمون
 ٣ على حصر في هرب أهله وتركوا أموالهم فيها فرغاً منهم فانه يكون من حمله الغنائم التي
 ٤ والأربعة أحماص للمقاتلة وقد قيل ذلك من حمله الفى لأن الفى ما حصل فيه وهو الأقوى وهو
 ٥ الغنيمه كاست محرمه في السرقة المتقدمة وكانوا يجمعون الغنيمه فينزل النار من السماء
 ٦ فأكلمها ثم أكرم الله على النبي فجعلها له خاصة بقوله تسليطك عن الإقبال قال الله والرسول
 ٧ وروى عن النبي عليه السلام أنه قال لجلب إلى الخمس ثم تجل لا يجزئ فلي وجعلت لي الغنائم فكانت في
 ٨ عليه السلام تقسم الغنيمه أولاً لمن شهد الواقعة لأنها كانت له خاصة وسمح بقوله وأعلموا
 ٩ أنها غنيمتهم من متى فإن لله خمسة أسهام فإضاف المال إلى الغنائم من حيث يرجع الخمس لأهل السهام
 ١٠ وفي الباقي على ملكهم وعليه الإجماع والغنيمه تقسم خمسة أسهام والخمس تقسم ستة
 ١١ أسهام سهم لله وسهم لرسوله وسهم لذي الفى فهذه الثلثة أسهم لأمام الفايه ومقامه اليوم
 ١٢ وفي أصحابنا من قال تقسم الخمس خمسة أسهام من ماله للرسول أو لأمام والثلثة أسهم الباقي
 ١٣ للسامي والمساكين وأنا السبيل من الرسول خاصة لا شريك لهم فيها أحد وعلى الإمام
 ١٤ أن يسم ذلك سهم على قدر حاجتهم وموونهم من قلة وكثرة فإن نقص سهم عن كفايتهم كان عليه
 ١٥ أن يتم من نصيبه وإن فضل كان له وقد بينا فيما مضى من كتاب قسمه الصدقات والأحكام وأما
 ١٦ ما كان للنبي عليه السلام خاصة من أملاكه وأمواله فهو لورثته لأن واهبه من ذلك الثمن الباقي
 ١٧ لثنته عليها السلام النصف فالسهميه والباقي بالرد وكان عليه السلام موزوناً وكان للنبي عليه السلام
 ١٨ الصفايا وهو ما اختاره من الغنيمه من الأسهم من عبد أو ثوب أو دابة فباخذ من ذلك ما يختاره
 ١٩ فلم يسم عليه بلا خلاف وهو عبدنا لمقام مقامه من الأئمة عليهم السلام وأما يؤخذ من الخبرة
 ٢٠ والصلى والاعتشار فانه خمس لاه من حمله الغنائم على ما فسرناه ٥ وأما ميراث من لا وارث
 ٢١ ومال الميراث إذا لم يكن له وارث مسلم فهو للأمام خاصة به وأما الخراج فهو لجميع المسلمين
 ٢٢ فإن كان قد خمس الأرصون لا خمس فإن كانت له خمس خمس الباقي للمسلمين ومصرفه في مصالحهم
 ٢٣ **فصل في حكم السلب** هو السلب لا خمس السلب إلا بان يسرطه له الإمام
 ٢٤ فإن سطره له كان له خاصة ولا خمس عليه وإن لم يسرط كان غنيمه من الغنم والقتل هو إذا اشتراط قبول
 ٢٥ الإمام في البلاد الأربع وفي الرجعة اللك والاولى أن يقول لا أسرط إلا ما في ذلك استحقاقه ولا

في حصرها

في حصرها

١٦٨
١ محسّر عليه هو والسلب انما استحقه على ما قلناه اذا قتل في حال القتال فاما اذا قتل وقد ولو الله
٢ فانه لا يستحقه الا ان يكون قد شرطه الامام له ذلك فيستحقه جليد ويستحق السلب
٣ احدها ان يقتل المشرك والجرم قائمة فادافله في هذه الحال اخذ سلته سواء قتل مقتلا او قتل
٤ فاما ان قتله وقد ولو الدين والحرب عرقا فانه لا سلب له ويكون غنيمته وخناج ان يغزى نفسه
٥ مثل ان يقاتل في صف المشركين او الى مبارزة من يارزهم فيكون له السلب فان لم يغزى نفسه بل
٦ لم يقاتل في صف المشركين من صف المسلمين فقتل مشركا لم يكر له سلته وبلغ في الاطوار
٧ مجر وحاف فقتل يكون قادر على القتال فادافله يكون له سلته واما صفة القتال الذي
٨ يستحق السلب فانه لا يخلو من احد من اهل البيت يكون في اشهر من الغنيمه او غير ذي سهم
٩ فان كان في اشهر كان السلب له وان كان غير ذي سهم لم يخل من احد من اهل البيت يكون في اشهر
١٠ له لا يربط به او نقص فيه فان كان لا سهم له اما بان يكون كافرا او لا يربط به كالمخزوم مثل
١١ عبد الله بن الحارث كان في الحرب تدور ولا تقدر على الخروج ومثل ذلك والعبد وقبيلة
١٢ لا يشهر له ولا يستحق السلب لان هذا ما عاين المسلمون على ما عاينهم وان كان لا سهم له
١٣ لنقص فيه مثل المجنون والمراه فالاولى ان يقول له سلته لعموم قوله من قتل قادر فادافله سلته
١٤ هو واما الصبي فله سهم ويستحق السلب هو واما المقتول فيبطل فان كان من المقاتلة فالقاتل
١٥ يستحق سلته سواء قتلته المسلم وهو يقاتل ولا يقاتل بعد ان يكون من المقاتلة وان لم يكن
١٦ من المقاتلة مثل ان كان صبيا او امرأة قطرت فان كانت تقابل مع المشركين فقتلها المسلم
١٧ كان له سلته لان قتلها مباح في هذه الحال وان قتلها من غير ارتقاء والمشركين فلا يستحق
١٨ السلب لان قتلها محظوره فاذا ثبت ان السلب يستحقه القاتل بالسروط الذي ذكرناها
١٩ فان قتله واحد كان السلب له وان قتله اثنان كان السلب لهما مثل ان جرحاه فمات من جرحهما
٢٠ او ضرباه وقتلاه فارجحه احدهما وقتله الاخر بطرقت فان كان الاول جرحه لم ينقض
٢١ كان السلب للقاتل وان كان الاول صبيته فمستعجل جرحه كان السلب له مثل ان قطع واحد
٢٢ يده وجلبه به وقتله اخر كان السلب للاول لانه صبيته زمنا فقتله فان قطع اخرى يده
٢٣ واحد وجلبه وقتله اخر فالسلب للثاني لانه قادر على الامتناع والسلب للقاتل والا
٢٤ قطع يده او رجله وقتله اخر فالسلب للثاني لانه قادر على الامتناع والسلب للقاتل والا
٢٥ قطع يده او رجله وقتله اخر فالسلب للثاني لانه قادر على الامتناع والسلب للقاتل والا

١ بان يحدو ويقطع الرجل فمتنع باليد من تقابل يدهما ويبري هو واما السلب الذي يستحقه القاتل
٢ فكل ما كان يده عليه وهو جنة للقتال او سلاح كان له مثل الفرس والبضة والخوذة
٣ والحوشن والسيف والرمح والدرقة والنباب الى عليه فان جميع ذلك له وما لم يكن يده
٤ عليه مثل المضرب والرجل والجناب التي تساق خلفه وغير ذلك فانه يكون غنيمته ولا
٥ يكون سلبا وما كان يده عليه وليس جنة للقتال مثل المنطقة والخاتم والسوار والظوف
٦ والشفة التي معه فالاولى ان يقول الله له لعموم الخبر فاما اذا اسر المسلم كافرا او قتلنا
٧ ان كان قتل نصي الحرب كان الامام مخيرا ان يقتله وقطع يده ورجله ويسرق اخذ الفداء منه
٨ وان اسر بعد نصي القتال فهو مخير بين المرق والاسترقاق والعدا فان استرقه او فاداه عمال
٩ للغانم بين ذوال الذي اسره لانه لم يقتله وان شئ عليه السلم جعل السلب لغيره فادافله السلب
١٠ له لانه لو اراد قتله قتله واما حمله الى الامام فالاسترا عظم من القتل والاولى ان يجمع
١١ فص في ذكر النفل واحكامه في النفل هو ان يجعل الامام لعموم من الجاهل
١٢ سبام الغنيمه بسروط مثل ان يقول من تولى السرية فله كذا ومن دلى على القلعة الفلانية فله
١٣ كذا ومن قتل فلانا من البطارقة فله كذا فكل هذا نقل بحركة الفا ويقال يسكنونها وهو مشتق
١٤ من الناطقة وهي الزبادة ومن هذا سميت نوافل الصلوات الزائدة على الفرائض وهو حابر
١٥ عبدنا ويستحقه زائد على السهم الراتب له وروى ان رسول الله صلى الله عليه واله بعث
١٦ سرية فقتل جدي فنها ابن عمر فغنى وابل كثره فكان سهمان من سهمي عيسى بن عيسى
١٧ رسول الله بعث ابن عمر وروى جليد بن مسلمة القهري قال سمعت رسول الله وقد نقل
١٨ في البداية الرابع وفي الرجعة الثلث وبلغ في الامام ان نقل اذا كثر عدد المسلمين واستدت
١٩ شوكهم وقتل من ياربهم من المسلمين وخناج الى سجنه وان يطلع كسبا الحفظه المسلمين
٢٠ واذا لم يكن به حاجة لم يجر ان ينقل لان النبي عليه السلام عز عزوات كثيرة لم ينقل فيها
٢١ ونقل بعضهما عند الحاجة فادانت حواره فذلك موكول الى ما يراه الامام وروى
٢٢ اليه احشاده قليلا كان او كثيرا ولا ينقل ولا ينقل لان النبي عليه السلام جعل في البداية
٢٣ الرابع وفي الرجعة الثلث لما رأى ذلك مصلحة ومعنى البداية السرية الاولى التي يبعثها
٢٤ الى دار الحرب اذا اراد الخروج اليهم والرجعة هي السرية الثانية التي يبعثها بعد رجوع الاولى
٢٥ من دار الحرب الى السرية التي يبعثها بعد رجوع الامام الى دار الاسلام والبيداء الحظ

١ تحبس عليه في السلب انما يستحقه على ما قلناه اذ اقل في حال القتال فاما اذا قتلته وقد ولو الله
 ٢ فانه لا يستحقه الا ان يكون قد شرطه الامام له ذلك فيستحقه جليد ويستحق السلب في
 ٣ احدها ان يقتل المشرك والجزء قائمة فاد اقله في هذه الحال اخذ سلبه سوا قتلته مقبلا او مقبلا
 ٤ فاما ان قتلته وقد ولو الدين والجزء غير قائمة فلا سلب له ويكون غنيمته ويحتاج ان يغزر نفسه
 ٥ مثل ان يبارز الى صف المشركين او الى مبارزة من يبارزهم فيكون له السلب فان لم يغزر نفسه لم
 ٦ يرزى سهمها في صف المشركين من صف المسلمين فيقتل مشركا لم يكر له سلبه وينبغي الا يور
 ٧ فجر وحا فمحتاجا يكون فاد اقله على القتال فاد اقله يكون له سلبه واما صفة القاتل الذي
 ٨ يستحق السلب فانه لا يخلو من احد من اهل البيت او من اهل بيته او من اهل بيته او من اهل بيته
 ٩ فان كان ذاسهم كان السلب له وان كان غير ذاسهم لم يخل من احد من اهل البيت او من اهل بيته
 ١٠ له لا يتياب به او نقص فيه فان كان لا سهم له اما بان يكون كافرا او لا يتياب فيه كالمختل مثل
 ١١ عبد الله بن ابي طالب كان يهول الحرب تدور ولا تقدر على الخروج ومثل ذلك والعبد وكثيره هذا
 ١٢ لا يسهم له ولا يستحق السلب لان هذا ما عاين المسلمون على ما ورثه عنهم وان كان لا يسهم له
 ١٣ لنقص فيه مثل المجنون والمراه فالاولى ان يقول له سلبه لعموم قوله من قتل قاتل فاد اقله سلبه
 ١٤ هم واما الصبي فله سهم ويستحق السلب هم واما المفقول فيبطل فان كان من المقاتلة فالقاتل
 ١٥ يستحق سلبه سوا قتلته المسلم وهو يقاتل ولا يقاتل بعد ان يكون من المقاتلة وان لم يكن
 ١٦ من المقاتلة مثل ان كان صبيا او امرأة تطرت فان كانت تقاتل مع المشركين فقتلها المسلم
 ١٧ كان له سلبها لان قتلها مباح في هذه الحال وان قتلها من غير ان تقاتل ولا يستحق
 ١٨ السلب لان قتلها محظوره فاد اقله ان السلب يستحقه القاتل بالسروط الذي ذكرناها
 ١٩ فان قتلته واحدا كان السلب له وان قتلته اثنا كان السلب لهما مثل ان جرحاه فمات من جرحهما
 ٢٠ او ضرباه وقتلاه فان جرحه احدهما وقتله الاخر بطرت فان كان الاول جرحه لم ينقص
 ٢١ كان السلب للقاتل وان كان الاول صبيته فمستعانه جرحه كان السلب له مثل ان قطع واحد
 ٢٢ يديه وجلبه به فله اخر كان السلب للاول لانه صبيته زمنا فقتله فان قطع احدى
 ٢٣ واحد يديه وجلبه به فله اخر بالسلب الثاني لانه قادر على الامتناع والسلب للقاتل والا
 ٢٤ قطع يده او رجله وقتله اخر بالسلب الثاني لانه قادر على الامتناع والسلب للقاتل والا
 ٢٥ قطع يده او رجله وقتله اخر بالسلب الثاني لانه قادر على الامتناع والسلب للقاتل والا

١ ما يحدو ويقطع الرجل فمتنع باليد يبارز قاتلها ويبري هم واما السلب الذي يستحقه القاتل
 ٢ فكل ما كان يده عليه وهو جنة للقتال او سلاح كان له مثل الفرس والبضة والخوذة
 ٣ والحوشن والسيف والدرج والدرقة والنياب الى عليه فان جميع ذلك له وما لم يكن يده
 ٤ عليه مثل المضرب والرجل والجناب التي تساق خلفه وغير ذلك فانه يكون غنيمته ولا
 ٥ يكون سلبا وما كان يده عليه وليس جنة للقتال مثل المنطقة والخاتم والسوار والظوف
 ٦ والبقعة التي معه فالاولى ان يقول له لعموم الجرح فاما اذا اسر المسلم كافر او قاتل
 ٧ ان كان قتلته في الحرب كان الامام مخيرا ان يقتله وقطع يده ورجله واسرله اخذ الفداء
 ٨ والاسير بعد بعض القتال وهو مخير من المرق والاسترقاق والفداء فان استرقه او فاداه مالا كان
 ٩ للعتا مبرج ومن الذي اسره لانه لم يقتله وان شئ عليه السلم جعل السلب لغير قاتل او قاتل السلب
 ١٠ له لانه لو اراد قتله قتله واما حمله الى الامام فالاسير اعظم من القاتل والاولى ان يجره
 ١١ فصل في ذكر القتل واحكامه في القتل هو ان يجعل الامام لقومه من الجاهل
 ١٢ سبام الغنيمه بسوط مثل ان يقول من تولى السرية فله كذا ومن دلتني على القلعة الفلانية فله
 ١٣ كذا ومن قتل فلانا من البطارقة فله كذا فكل هذا نقل بحركة القاتل يقال يستويها وهو مستوي
 ١٤ من النافذة وهي الزيادة ومن هذا سمت نوافل الصلوات الزائدة على الفرائض وهو جابر
 ١٥ عبدنا ويستحقه زائد على السهم الزائد له وروى ان رسول الله صلى الله عليه واله بعث
 ١٦ سرية فقتل جديها ابن عمر وعمر بن الخطاب فله كذا فكان سهماهما اثني عشر غير انهما
 ١٧ رسول الله بعثا بعثا هم وروى جليد بن مسلم الفهرى قال سمعت رسول الله وقد نقل
 ١٨ في البداية الرابع وفي الرجعة الثلث وبلغ الامام ان نقل اكره عدد المسلمين واستد
 ١٩ شوكهم وقتل من اربابهم من المسلمين ونحتاج الى سجنه وان يكره كسب الحفظ به المسلمين
 ٢٠ واد اله يكره حاحة لم يجر ان ينقل لان النبي عليه السلام عزا عزوات كثيرة لم ينقل فيها
 ٢١ ونقل بعضهما عند الحاجة فاد اقله حواره وذلك موكول الى ما يراه الامام ويؤذي
 ٢٢ اليه احشاده قليلا كان او كثيرا ولا ينفذ ولا ينفذ لان النبي عليه السلام جعل في البداية
 ٢٣ الرابع وفي الرجعة الثلث لهما في ذلك مصلحة ومعنى البداية السرية الاولى التي بعثها
 ٢٤ الى دار الحرب اذ اراد الخروج اليهم والرجعة هي السرية الثانية التي بعثها بعد رجوع الاولى
 ٢٥ وروى في الرجعة هي السرية التي بعثها بعد رجوع الامام الى دار الاسلام والبيعة لاطاف

فيهم والنقل كور اما ما يبدل الامام من سهم نفسه الذي هو الانفال والفقير وان جعل ذلك
 العنمة حار والاولى ان يجعله من اصل العنمة وقيل انه يكون من اربعة اجناس المتفائلة
 اذا قال الامام قبل الفداء العدو من اخذ شيئا من العنمة فهو له بعد الجحش كان جازا لانه
 معصوم وعمله حجة وفيه خلاف **فصل في اقسام العنمة** هي العنمة
 على ثلث اقسام احدها ما يكون ما يحسنه الى دار الاسلام من مثل الدنانير والدرهم
 والاثاث وغير ذلك والثاني ما يكون من جثثها مثل النساء والولدان والثالث ما لا يحسنه
 ولا تحوله مثل الارض والعقارات والشجر والنباتات فما ينقل ويحول يخرج منه الجحش
 ويكون له والاربعة اجناس يقسم بين العائمين بالسوية ولا يفضل راحل على راحل
 ولا فارس على فارس وانما يفضل الفارس على الراجل على ما يبينه ولا يجوز ان يعطى مناهم لم
 يحضر الواقعة واما النساء والولدان استبوا فانهم يرقون بنفس السبي من غير ان يسترقوا
 وملكهم من العائمين في الوقت الذي يكون الاموال التي قد مناهما الى تحول ونقل ولا يكون
 فلهما بحال لا راسي عليه السلام نهى عن قتل النساء والصبيان واما الرجال البالغون اليها
 ستور وقد بينا انهم على صير من ضرب اسير واقبل ارتفع الحرب او رهاها والاخير من
 بعد ذلك فالاول الامام محترس من الفتل وقطع اليد والارجل وتركهم حتى يفرقوا
 والقسم الاخر محترس من اسباب الاسترقاق والموت والنفاد اذ خير استرقاقا من الموت
 من ذلك هو الاصل للمسلمين واما ما لا ينقل ولا تحول من العقارات والبدور فانه لا يبيع
 المسلم من حضر القتال ولم يحضر ويكون الناطقة الامام ولا بد من اخراج الناحل
 منه وهو محترس من اخراج الخمس منها فمحلها لارباب الجحش خاصة وسائر سركها
 ويخرج الجحش من الارباع اى ذلك فقل قد جاز به فاما حكم متوادر العراق وهي
 من الموصل وعباد اوطول واخلوا وانفاذ سنة عزضا فمد لنا الكلام فيه فلا معنى
 لاعاديه وذلك حكم ما فتح عنوه ويوجد فلهما بالسيف والعلية هي
في كيفية قسم العنمة هي العنمة اذا اجتمعت فاول ما يدرى الامام
 بها ان يعطى السالب سلب المقتول اذا كان شرطه له على ما مضى القول فيه لارحمة
 معجز ثم بعد ذلك ما تخياح اليه العنمة من الانفال عليه كاجرة الخفاط والنقل
 غير ذلك من الموزن ذلك من مصلحة العنمة ثم يرضخ من اصل العنمة لاهل الرخ وهم

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

ثمة العبيد والكفار والنساء لان هؤلاء لا سهم لهم فاما الصبيان فلهم سهم من الاجال
 والرمح ان يعطى الامام كل واحد منهم ما يراه من المصلحة في الحال ثم بعد الجحش لا يملكه والا
 ربعة اجناس للعائمين فيلزم ان يقسمها بينهم ولا يؤخر قسمة ذلك وان كانوا في دار الحرب
 لان اهلها حاصرون واهل الجحش اربابا حاصرين قسمة فيهم وان لم يكونوا حاصرين
 اخذ ذلك الى العود ويطاير الله من الله الرضى ثمة العبيد سوا اخرجوا اذ سبوا من غير
 ادبهم فانه لا سهم لهم واما الكفار فلا سهم لهم لانهم اربابا فاقبلوا العنم اذ الامام
 فلا سهم لهم ولا ارضاخ وان قاتلوا معه بامر يرضخ لهم ارضاء ولا سهم لهم والارضاخ
 يجوز ان يكون من اصل العنمة وهو الاول وان اعطاهم من ماله خاصة من الف والاهل كاله
 وقال قوم انه يكون من اربعة اقسام المتفائلة هو الاول والرضخ لانه لمصلحة العنمة لا هم
 يعينونه هم واما خمس الجحش فهو الامام خاصة مع سهمين اخرين على ما تقدمناه فيصير
 الجحش فان الرضخ لهم من ذلك فهو له وان لم يفعل فلا يلزمه هو وينبغي ان يدفع الامام الى كل
 واحد منهم بحسب الحاجة فمن حضر ولم يقاتل دفع اليه سببا سيرا وان قاتل دفع اليه اكثر
 من ذلك وان ايكلا بلا حسنا اعطاه اكثر من ذلك هو اذ اراد قسمة الاربعة اجناس
 على العائمين احصى عدد الفرس والرجال فاعطى كل رجل منهما ولكل فرس سهمان
 وقد روى عن الفرس سهمين والاولا حوط فيحمل الفارس سهمان وعلى الرواية الاخرى يله سهم
 وللراجل سهم واحد هو اذ اكار الفارس معه افراس كثيرة لم يسهم الا الفرس له وادان قاتل
 على من غصوب لا يستحو له شيئا لا هو ولا الغصوب منه وان استأجره او استغاره لقاتل
 عليه استهم وادان قاتل على من غصوب لا يستحو له شيئا لا هو ولا الغصوب منه وان استأجره او استغاره لقاتل
 والمستعير دون المجر والمغير وان استأجره او استغاره لا يقاتل عليه وهو مثل المعصوب سوا
 لا يستحو له سهمان ولا يسهم لشي من المربوب من الابل والجمال والحمير الا للفرس خاصة لا
 طرافه وعلى الامام ان يعاهد جنيل المجاهدين اذ اراد بالرحول الى دار الحرب للقتال ولا يترك
 ارضها جثما وهو الذي تكسر ولا يجمأ وهو الكبير الذي لا يمكن القتال عليه لكبر سنه ومرضه
 ولا ضعفه ولا ضرعا وهو الذي لا يمكن القتال عليه لصغره ولا عجزه وهو المهر والوكلا
 رازجا وهو الذي لا جراك به لان هذه الاجناس لا يمكن القتال عليها بخلاف ما قاله
 وادخل ابنه هذه الصفة فانه يسهم لها العموم الاحبار وقال قوم لا يسهم له لانه لا ياد

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

١ منه ما اذا دخل رجل من الحرب فارسا لم يذهب قتل نفسه القتال بقضى القتال وهو
 ٢ لم يذهب قتل نفسه سوا نفق قريسه او شرف او قهره عليه المستركون او واجه او وجهه او
 ٣ اجرة بعد ان خرج عن يده لم يذهب قتل نفسه وان دخل اجل دار الحرب لم يملك قريسا وكان معه بعد
 ٤ تقضى الحرب اسهم له فلا اعتبار بحال تقضى الحرب فان كان حال تقضى القتال واجلا لم يذهب قتل نفسه
 ٥ وان كان حال دخول الدار فارسا وان كان يقضى الحرب فارسا اسهم له وان كان حال الدخول
 ٦ واجلا هذا اذا كان القتال في دار الحرب وما اذا كان في دار الاسلام فلا خلاف انه لا
 ٧ اسهم الا للمسلم الذي يحضر القتال في دار الحرب وهو صحيح اسهم له سوا قاتل او قتيل
 ٨ في قتال وان دخل دار الحرب مجاهدا لم يرض ولم يرض من القاتل فانه اسهم له عندنا سوا
 ٩ كان رضا بفتح من الجهاد اوله بفتح هاء اذا استأجر رجل جيرا ودخل معادار الحرب فانه
 ١٠ الا جيرا والمستأجر سوا كانت الاجارة في الزمة او معتنة ويستحق مع ذلك الاجرة
 ١١ لا يرضى حضوره ولا اسهم له مستحق بالحضور اذا انفلت استبرأ من يد المستركون ولحق الغائبين
 ١٢ فيه ثلث مسائل احدها ان يلقى بهم قتل نفسه القتال وجبارة المال يحضر معهم الفداء وسهل
 ١٣ اسهم له الوعدة اسهم له لا لا اعتبار بحال الاستحقاق في الماتية ان يلقى بهم بعد تقضى
 ١٤ القتال وبعد جيرة العنينة فانه اسهم له ما لم يقسم العنينة في الثالث اذا لحق بهم بعد
 ١٥ تقضى الحرب وقبل جازة المال فانه اسهم له ايضا اذا دخل قوم تجارا وصناعا مع المجاهدين
 ١٦ في دار الحرب مثابة العسكرة كالحجاز والبقال والبزار والشتوا والخياط والبطارو
 ١٧ غير ذلك من فتح العسكرة وحجم المجاهد ونظروهم فان حضروا للجهاد مع كونه تجارا
 ١٨ وجب ادور فانه اسهم لهم وان حضروا لا للجهاد بل لغيره فاجاهدوا اسهم لهم وان لم يجهدوا
 ١٩ لم يذهب قتل نفسه القتال ولا يندى لشيء حضره او اظاها به فانه اسهم لهم وان
 ٢٠ جاورا بعد قسمة العنينة فلا اسهم لهم واما الصبيان ومن ولد في تلك الحال فانه اسهم
 ٢١ لهم على كل حال ومن ولد بعد قسمة العنينة فلا اسهم له واذا قاتلوا في المراتب وغير
 ٢٢ وفيهم الرجال والفرسان كاب العنينة من اموال القاتلوا في السر للرجال اسهم لهم وللنساء اسهم
 ٢٣ ما اذا خرج الامام جيشا الى جهة من جهات العدو وامر عليهم امير او امير الامير
 ٢٤ اسهم له بفتح سرية الى العدو وقبيل ما عمن السرية او غنم الجيش اسهم له
 ٢٥ في السرية البنية والسرية لا لهم جدر واحد وكل فرقة منهم فدية للآخرى وهذا

٢٨٧

١ اما ثلث وعملك بقضى الاوقات او كان بها فدية ولا يملك فان كان بها لاسف ولا
 ٢ يعبر في العادة كالضفر والنحاس والاراضي وما اشبه ذلك فان البيع يصح لان الظاهر
 ٣ من مخرج البيع السلامة ثم ينظر عند روثه فان وجدته على حاله احده واروجه باقيا
 ٤ عماراته كان له رده فان اختلفا فقال المبتاع نقض وقال البائع لم ينقص والقول قول المبتاع لانه
 ٥ الذي يشرع التمر منه ولا يجب استراعه التمر منه الا ما قرره او يثبت تقويمه عليه واما ما يبيع
 ٦ اليه التلث من الهواكه والخضر والبقول وما اشبه ذلك فانه ينظر فان اتاعه بعده
 ٧ بزمان يعلم انه قد تلف مثل ان يراه يربطه بعد شهرين او ثلثة فالا يبيع باطل بانه اتاع
 ٨ ما يعلم تلفه وان اتاعه بعد مدة يجوز ان يكون ثالفا وعسرا تلف والحكم فيه في القسم
 ٩ الثالث وهي الاموال التي قد تلف وقد لا تلف كالحبوان وما اشبهه واحدا فادارها ثم
 ١٠ اتاعها بعد مدة فانه يصح بيعه لان اصل السلامة والسلامة يجوز فيه من غير امانة في
 ١١ على الاصل في فسخ البيع الخيار وذكروا العقود التي يدخلها الخيار
 ١٢ ولا يدخل في بيع الخيار على ثلثة اصرب احدها ان يعقد العقد بالاجاب والقبول في ثلثي
 ١٣ الخيار ما لم يشترقا بانهما ويسمى هذا خيار المجلس ما ابلت بينهما العقد واذا ان
 ١٤ توجبا العقد وينظر الخيار جان لهما ان يقولوا او يقول احدهما ويرضى به الاخر فذا وجبا
 ١٥ العقد وابطلنا خيار المجلس فانه يثبت العقد وينظر خيار المجلس الثاني وان شرط اطل
 ١٦ العقد الا بثلث ثلثي خيار المجلس فان ذلك جائز ايضا الثالث ان يشرط في حال
 ١٧ العقد مدة معلومة قل ذلك ام كثر فلا تا كان او اكثر او اقل هذا فيما عدا الحبوان
 ١٨ فاما الحبوان فانه يثبت فيه الخيار بلا شرط او بشرط للمشتري خاصة وما زاد عليها
 ١٩ على حسب ما يشرط بانه من الخيار اما لهما او لواحد منهما فان اوجبا البيع بعد شرط
 ٢٠ لمدة معلومة ثلث العقد وينظر الشرط المفسد اذا اراد ان يسري لولده من نفسه
 ٢١ وان ادا العقد بغير ان يختار له العقد عند انعقاد العقد واختار بشرط بطلان
 ٢٢ الخيار على كل حال وقد قيل انه ينتقل من المكان الذي يعقد فيه العقد فحري ذلك بحرك
 ٢٣ نهر أو مينا عبره فاما العقود التي يدخلها الخيار فحري ان يعقد العقد او يبيع فيه
 ٢٤ الخيار وما لا يبيع ماما البيع وان كان يبيع الا عيان المشاهدة دخلها خيار المجلس باطلاق
 ٢٥ العقد وخيار المدة ثلثا كان او ما زاد عليه فحسب الشرط وان كان خيارا دخله

٢٨٧

لانه ما بعد تقص او سقط

٧٨٧

١ خيار المجلس وخيار الثلاث باطلا ولا يرد على الملت بحسب الشرط وان كان بيع خيار
 ٢ الرونة دخله الخياران معا ولا خيار الرونة اذ اراده ويكون خيار الرونة على الفور دون
 ٣ خيار المجلس واما الصرف فمدخله خيار المجلس لعموم الخبر واما خيار الشرط فلا يدخله
 ٤ اصلا اجماعا لان من شرط صحة العقد القبض واما السام فمدخله خيار المجلس للخبر
 ٥ وخيار الشرط لا يمنع من حوله ايضا مانع وعموم الخبر يقتضيه واما الرهن فعلى
 ٦ صري من رهن يدنو ورهن في بيع فان كان يدنو من ان كان له عليه الف دينار فقال اهتسك
 ٧ بها هذا العبد فاذا قل صح العقد وكان الرهن بالخيار من ان يقبض او لا يقبض فان اقبضه
 ٨ لزوم من جهة وكان من جهة المرنه حائرا ان شاء امسك وان شاء فسخ والرهن يلزم
 ٩ بالقبض من جهة الراهن وهو جابر من جهة المرنه والاحوط ان يقول ان الرهن يلزم من
 ١٠ قبل الراهن بالقول ويلزمه اقباضه من جهة المرنه فهو جابر على كل حال وان كان رهن
 ١١ في بيع مثل ان قال بعثك دارى هذه بالف على ان ترهن عديك هذا فاذا وقع البيع على
 ١٢ هذا الشرط نظرت فان قال في مدة خيار المجلس او الشرط والرهن بالخيار من ان يقبض
 ١٣ الرهن او يدع فان اقبض من جهة كونه رهنا والبيع كماله في مدة الخيار لكل واحد
 ١٤ منهما الفسخ وان لم يقبض او باقضا خيار الشرط فقد لزم الراهن على ما كان
 ١٥ فسخا او احدى كما البيع بطل الرهن وان لم يقبض الرهن حتى لزم البيع بالرهن او باقضا
 ١٦ الخيار فالراهن بالخيار من ان يقبض او يدع فان اقبض لزم الرهن من جهة الراهن وان امتنع
 ١٧ لم يخبر عليه وكان البايع المرنه بالخيار ان شاء اقام على البيع بعين رهنا وان شاء فسخ
 ١٨ فلنا ان الاولان يقولانه لزم الراهن من جهة الراهن بالقول ويلزمه الاقباض فعلى هذا
 ١٩ متى لزم البيع لزمه اقباض الراهن واما الفسخ فعلى من احدى ابراء وخطيئة
 ٢٠ ولا حرم معاوضة فان كان ليرا وخطيئة مثل ان قال في عديك الف قد ابرأتك
 ٢١ خمس مائة او خطيئة عنك خمس مائة واعطيتي الباقي فلا خيار له فيما وقع الخط
 ٢٢ منه وله المطالبة بما بقي وان كان الصلح معاوضة مثل ان اقر له بغير او دين ثم
 ٢٣ صالحه على بعض ذلك فهو مثل ذلك سواء لزمه الرجوع فيه لان البيع عليه
 ٢٤ قال الصلح حائرا من المسامحة ولا دليل على اجزاليه مجرى السويع واما الخس
 ٢٥ فاذا احوال غيره بما عليه وقبل المحال الحوالة لم يدخله خيار المجلس لانه كخس

في هذا ص ١٧٩

وخيار الشرط حائرا لقوله عليه السلام المومنون عند شروطهم واما الصمامان
 وعلى صري من مطلق ومقيد في نفي مطلق مثل ان يقول على رجل دين فله عشرة ١٧٧
 ان يصممه له عنه فهو بالخيار ان شاء من وان شاء امتنع فان صممه من جهة دور جانب
 المصموم عنه وان كان في بيع مثل ان يقول بعثك على ان يصممه لي الف دينار او بغيره
 ضامنا فاذا فعل انظر فان صممه في مدة الخيار في البيع لزم من حيث الصمامان فان لم
 العقد فالكلام وان فسخ العقد او احدى ما زال الصمامان والرهن يصح حتى لو البيع كان
 بالخيار ان يصممه او يدع فان صممه فلا كلام وان امتنع كان البيع بالخيار من امصاه بلا
 ضمان ويلزم فسخه مثل ما قلناه في الرهن سواء واما خيار الشفعة على الف ١٨
 فان اخيار الاخذ فلا خيار للمستبري لانه يتبرع منه الشفعة فخره واما الشفعة ١٩
 فقد ملك الشفعة بالتمتع وليس له خيار المجلس لانه ليس بمشتري واما احدى بالشفعة ٢٠
 واما المساقاة فلا يدخلها خيار المجلس ولا يمنع من حوله خيار الشرط فيه لقوله ١١
 عليه السلام المومنون عند شروطهم واما الاحكام فاعلم ان خيار الشرط لا يمنع من
 مثل ان يقول بعثك دارى هذه او قري هذا او عدي هذا سهرام وفي هذا او بوي ١٣
 هذا فيذكر مدة فعينه هذا لا يدخله خيار المجلس لانه ليس ببيع وخيار الشرط لا مانع ١٤
 منه وعموم الخبر يقتضيه والتالي اجازة في الدمة مثل ان يقول بعثك بثلثي ١٥
 هذا الثوب او بثلثي اجابط من صفته كذا فلا يدخله خيار المجلس لانه ليس ببيع وخيار ١٦
 خيار الشرط بالخبر ولا لانه لا مانع منه واما الوقف فلا يدخله الخياران معا ١٧
 لانه من شرط فيه لم يصح الوقف وبطله واما الهبة فله الخيار قبل القبض وبعد ١٨
 القبض ما لم يتعوض او يتصرف فيه الموهوب له او لم يترك الهبة لوليه الصغار على ١٩
 ما سلبه فيما بعده واما الكساح فلا يدخله الخياران معا لاجماع على ٢٠
 ذلك واما الصداق فانه اذا اصدقها بشرط الخياران معا لاجماع على ٢١
 فان كان الشرط في النكاح بطل النكاح وان كان فيهما فمثل وان كان في الصداق وجده ٢٢
 كان بحسب ما شرط ولا يبطل النكاح واما الخلع فعلى صري من يخرج وخلع ٢٣
 بصفة فالمخرج قولها طلقني طلاقه بالف فقال طلقك بها طلاقه وليس له الخيار ولا ٢٤
 متاع من قبل الف ليكون الاطلا في خعباه واما الخلع بصفة فعلى صري من عاجل ٢٥

في هذا ص ١٧٩

واجل والعاجل قوله ان اعطيني الان الفاقابت طالق والاحل ان يقول متى اعطيني الفاقابت طالق وكلاهما لا يصحان لانهما لا يخلجان في طلاق نصفه وذلك باطل عندنا
 ٢ هـ واما الـ طلاق والعنف فلا يدخلهما الخياران اجماعا هـ واما السبق
 ٣ والتمية فلا يدخلهما خيار المحل ولا يمنع د حول خيار الشرط فيه هـ واما الوكالة
 ٤ والعارية والوديعة والقراض والوكالة فلا يمنع من د حول الخيارين معا فاما منع
 ٥ واما الفسمة فعلى ضربين قسمه لانه قد فيها وقسمه فها د وعلى الوجهين معا
 ٦ لا خيار فيهما هـ المجلس لا يثبت ببيع واما خيار الشرط فلا يمنع د حوله للمحل
 ٧ ولا فرق بين ان يكون القاسم الحاكم او الشريك او غيره هـ ما مبرر بضاربه هـ وله
 ٨ الكتابة وعلى ضربين شروط ومطلقة فالمشروطة ليس للمحل فيه خيار المجلس
 ٩ ولا مانع من د حول خيار الشرط فيه هـ واما العيب فله الخياران معا لانه ان عجز
 ١٠ نفسه كان الفسخ حاصلا وان كانت مطلقة وادى من مكالته شيئا فقد انقضت
 ١١ ولا خيار لهما فيهما فاما لانه لا يجوز له في الرقة العيب فلا يدخله
 ١٢ الخياران معا لان خيار المجلس يخرى البيع وخيار الشرط يفسد العتق لان العتق شرط
 ١٣ لا يصح عندنا هـ روى صاحبنا ان البيع بشرط خور وهو ان يقول بعثتك الى شهر والآخر
 ١٤ عندك ان يكون المراد بذلك ان يكون للبايع خيار الفسخ دوز ان يكون ما يعاين
 ١٥ انعقاد العقد اذ ابلت خيار المجلس على ما ينشأه فانما يقطع باحدا من الطرفين
 ١٦ او خياره واما الفرق السدي ببيع وبيع وبيع وبيع طبع به الخيار في د ففارقة المجلس
 ١٧ فضا عدا ومتى يتما موضعهما ونبي بينهما حايط لم يطل خيار المجلس ولو طال مقامهما
 ١٨ في المكان شهر افا ما اراد عليه لم يطل ذلك خيار المجلس لعموم الاخبار هـ واما
 ١٩ التخابر فعلى ضربين بخلاف العقد وخياره نفس العقد فاما كان بعد العقد فقول
 ٢٠ احدهما الصاحبه في المجلس بعد العقد وقبل الفرق اختر الاما اذا قال هذا
 ٢١ فان قال الآخر اخترت امضا البيع انقطع الخيار ولنز العقد وان سلت ولم يختر الاما
 ٢٢ ولا الفسخ خيار الساكن باق محاله ولم يطل خيار الاول لانه اذ ابلت خيار احدهما
 ٢٣ بطل خيار الآخر لان النبي عليه السلام ابلت لهما الخيار هـ وما كان فيه في نفس العقد
 ٢٤ مثل ان يقول بعثتك بشرط الا يبلت بئنا خيار المجلس فاذا قال المشتري قلت بئنا
 ٢٥

الى هنا ص ٨٢

ولا خيار لهما حاله واذا قال بعثتك بشرط ولم يذكر مقدار الشرط كان البيع باطلا
 ١ وقال بعضهم انه يصح البيع ويرجع ويثبت بشرط فقط هـ البيع ان كان مطلقا
 ٢ من غير شرط فانه يثبت بنفس العقد ويلزم بالفرق والابدان وان كان مشروطا ولو
 ٣ بنفس العقد لم يفسد العقد و
 ٤ ان كان مقيدا بشرط ولو كان مقيدا
 ٥ الشرط فاذا ابلت ذلك فلا يخلو ان يتصرف المشتري فيه او لا يتصرف فان تصرف فيه
 ٦ بالهبة والمليك والعنف غير ذلك لانه العقد من جهة وسطل خياره ونقد تصرفه
 ٧ وكان خيار البايع باقيا فان تصرف فيه البايع بالهبة او التملك او العتق او غير ذلك كان
 ٨ ذلك فسخا للعقد فان حدث بالبيع هلاك في مدة الخيار وهو ب يد البايع كان من مال
 ٩ البايع د ومن مال المشتري ما لم يتصرف فيه فان اختلفا في حدوث الحادث فعلى المشتري
 ١٠ التمسك به حدث في مدة الخيار دوز البايع لانه المذعي وكذلك الحكم في حدوث
 ١١ عيبه بوجوب الرد هـ ومتى وطى المشتري في مدة الخيار لم يفسد البيع ولم يملك عليه
 ١٢ شيئا ولا حق له الولد ما لم يفسخ البايع فان فسخه كان الولد لا خفايا به ولزمه للبايع قيمته
 ١٣ وان لم يكن هناك ولزمه عسر قيمتها ان كانت بئنا وان كانت عسر قيمتها عسر
 ١٤ قيمتها وبطل خياره هـ واما خيار البايع فانه لا يطل بوطى المشتري سواء وطى
 ١٥ تعلمه او غير علمه الا ان يعلم رضاه به لانه لا دليل على ذلك ومتى وطى البايع في
 ١٦ مدة الخيار كان ذلك فسخا للبيع اجماعا هـ وحسب هذه الباب ان كل تصرف لو
 ١٧ وقع من البايع كان فسخا مثل العتق والوطى والهبة والوصية وغير ذلك متى
 ١٨ وقع من المشتري كان امضا واقرارا بالرضا بالبيع لزمه بذلك العقد من جهة فاما اذا
 ١٩ اتفقا على التصرف وتراضيا مثل ان عتق المشتري او باع في مدة الخيار اذن البايع
 ٢٠ او وكل المشتري البايع في عتق الجارية او بيعها فان الخيار يقطع في حقهما ويلزم البيع
 ٢١ وينفذ العتق والبيع لان تراضيهما بذلك رضاهما بقطع الخيار ووقوع العتق والبيع
 ٢٢ بعد ذلك هـ خيار المجلس والشرط مورد اذ اقامت المتبايعان او واحد منهما
 ٢٣ سوا كانا حرزا او مملوكين فاذ وقع في الحارة او احدهما جارا والآخر مملوكا او مكانا
 ٢٤ فانه يقوم شئبه مقامه هـ فاما ان خيرا او عتق في مدة الخيار فانه يقوم مقامه
 ٢٥ بفعل ماله الخط فيه هذا اذا كان الآخر من لا يعرف استانه فان عرفت اسارته او كان

الى هنا ص ٨٣

١ الخسران كنت كان خياره باقيا ومضى تصرف الولي في ذلك ثم زال العقد فهو لا خيار لهم
 ٢ ولا غير ارض لهم فيما فعله الولي فان اكرهها او احدهما على التفرق في المكان فان
 ٣ مباعا الخائر والفسخ معا كان وجود هذا التفرق وعدمه سواء اذا زال الاكراه
 ٤ بغير قاع كان لهما الخيار في بخرن والله عنه مالم يفرقا وان كان الاكراه على التفرق لا يمنع التمكن
 ٥ من الخيار والفسخ بقطع الخيار لانه اذا كان من كتمان الامضا والفسخ لم يفعل حتى
 ٦ وقع التفرق كان ذلك دليلا على الرضا والامضا فذلك كسرنا ان خيار الشرط
 ٧ موروث فاذا ثبت ذلك تطرت في الوارث فان كان حاضرا عند موت مورثه فانه
 ٨ مقامه فيه فان كان قد مضى منه بعضه كان للوارث بقية وان كان الوارث غائبا
 ٩ فبلغه موت مورثه بعد ان مضت مدة الخيار وقد بطل خياره لان المدة قد مضت
 ١٠ وديننا ان الملك لا يلزم الا بعد مضى مدة الخيار واما الحمل ولا حظ له في
 ١١ ان التملك لا يفتشط عليهما بل يكون التملك في الاصل والحمل تابع فاذا ثبت ذلك فهي وقع
 ١٢ الحمل في مدة الخيار فلا يحلوا ان يترى العقد اوله وان كانا معا للمستري وان سخر
 ١٣ كان للبايع وهو في كلهما والحمل بعد لزوم البيع وانقطع الخيار ووضع
 ١٤ لم يطل البيع كان التملك للمستري خاصة في ذل البايع وان حملت ووضع في يد البايع
 ١٥ قبل القبض لم يملك بطل البيع وكان الولد له واد استرى خلة بكر ثم فسد
 ١٦ يد البايع حتى حملت وحملت وحصل منها كثر ثم يهلك الحلة فان البيع بطل
 ١٧ تلفها قبل القبض ويترى المشتري عن التمر ويكون ثمرة الحلة له لا يملكه
 ١٨ ه ومتى باع بشرط الخيار متى شاء فالبيع باطل لانه مجهول في حوزة البايع
 ١٩ المتبايعان التمر والمبيع في مده حيا المحاس وحيا الروية وحيا الشرط ويكون الخيار
 ٢٠ باقيا على ما كان حيا المحاس ثبت للمبايعين وحيا الشرط ان شرط لهما او لاحدهما
 ٢١ ثبت لحسب الشرط فاذا ثبت ذلك فيكون مدة الشرط من حين العقد لا من حين
 ٢٢ التفرق والاولى ان يقول ان يثبت من حين التفرق لان الخيار يدخل اد ثبت العقد والعقد
 ٢٣ لم يثبت قبل التفرق فان شرط ان يكون من حين العقد صح ذلك للخبر في جواز الشرط
 ٢٤ فان وقع العقد بها او شرطاه الى السيل انقطع بدحوال الكل وان وقع له لا وشرطاه
 ٢٥ الى السيل انقطع بطلوع الفجر الثاني اذا شرط لكل واحد منهما مالا او

١ مالا او عليه صح وان شرط للاحد مالا والآخر اكثر من مال سيطر للاحد مالا او
 ٢ لومر والآخر لينا صح فاذا مضت المدة القصيرة لزم العقد من جهة وكان لصاحبه
 ٣ الخيار حتى تنقضي مدته واد استرط الخيار لينا او مالا او عليه لكل واحد منهما
 ٤ كان لكل واحد الفسخ والامضا فان اختار الامضا من جهة لم يفسخ الى حصول
 ٥ صاحبه بلا خلاف وان اختار الفسخ كان له ذلك ولم يفسخ ايضا الى حصول صاحبه
 ٦ وهكذا فسخته بالغيب له الفسخ ولا يفسخ الى حصول صاحبه من قبل الفسخ وعنده
 ٧ سواء وهكذا لو وكل ان يفسخ بغير حصول صاحبه وكذلك لو مضى ان يفسخ انفسه
 ٨ متى شاء ولا يفسخ ذلك الى خارج ولا غيره وفيه خلاف ه اذا باع سبوا وشرط
 ٩ الخيار لاحد صح ذلك بشرط فان شرط له وحده لم يكر له الخيار وان شرط له
 ١٠ ولنفسه كان لهما وان اطلق كان لمرجع له ه واد او كسبه في البيع فباع وشرط
 ١١ الثلاث لم يملكه صح وان شرط له احده لم يملكه ذلك فان شرط الوكيل
 ١٢ الخيار لنفسه في ذل موكله كان ذلك صحيحا فاذا قال بعنتك هذه السلعة على ان
 ١٣ استأمر فلانا في الرد كان على ما سيطر وليس له الرد حتى يستأمر لانه شرط الان يكون
 ١٤ له الرد الا باحتمالهما وليس في استئماره جدد الا ان يذكر زمانا معينا ومن لم يذكر
 ١٥ كان له ذلك ابد حتى يستأمر ه واد ابا عبيد بن بشرط مدة الخيار في احدهما
 ١٦ وانهم ولم يفسخ مباعه منهما بشرط الخيار والبيع باطل لانه مجهول وان عثر فقال
 ١٧ على لك الخيار في هذا العبد وور هذا لك الخيار فماعتير ولم يفسخ في الآخر وكان
 ١٨ لكل واحد منهما التمر بالفسط سواء قدر ذلك بان يقول ثم كل واحد منهما الف او قول
 ١٩ منهما الفان ولا فرق بينهما ه اذا كان المبيع شيئا عينه فملك بعد العقد لم يخل من احد
 ٢٠ امر اما ان يكون قبل القبض او بعده فان كان قبل القبض بطل البيع وسواء كان الثلث في مده
 ٢١ الخيار او بعد ان مضت مدة الخيار فاذا تلف ملك على ملك البايع وبطل التمر وان كان التمر
 ٢٢ مضمونا رده وان كان غير مضمون سقط عن المستري وان كان الهلاك بعد القبض
 ٢٣ لم يطل البيع سواء كان في يد المستري او في يد البايع مثل ان قبضه المستري ثم رده
 ٢٤ الى البايع ودعيه او عارية الباب واحد فاذا تلف به لا يفسخ نظرت فاذا كان
 ٢٥ الهلاك بعد ان مضت مدة الخيار فلا كلام وان كان في مده الخيار لم يفسخ الخيار ثم لا يحلوا

١٧٣
١٧٣

من احد من بر اما ان يجزى البيع او ينسحقا فان نسحاها او لحدتهما سقط الثمن ووجبت القيمة
 على المستري وان اجازا امضا البيع او سكتا حتى مضت مدة الخيار فانه يلزم الثمن ولا
 يلزم القيمة لانه مسمى ولا يسقط مع بقا العقد عقد النكاح بعقد
 بالاحاب والفتوى سواء تقدم الاحاب فقال وحيثك بلى فقال فليت النكاح او باخر
 الاحاب كقول زوجهي بلك فقال وحيثك بالاحلاف فامسا البيع فان تقدم الاحاب
 خاب فقال بعثك فقال فليت صح بالاحلاف وان تقدم القول فقال بعثك بالفتوى فقال
 بعثك صح والاقوى عندي انه لا يصح حتى يقول المستري بعد ذلك اشترت فاذا
 بليت هذا فكل ما جرى بين الناس انما هي استباحات ونواصي دون ان يكون ذلك
 منعقدا بل يعطى دهما للخيار فيعطيه الخبز او قطعه للبقل فيأوله البقل وما سبه
 ذلك ولو ان كل واحد منهما رجع فيما اعطاه كان له ذلك لانه ليس بعقد صحيح هو
 بيع ٥ واداف اليمينك على ان تهدي الثمن الى ثلث فان تهدي والاولا بيع لك صح البيع
 ثم شرط فان جاز الثالث فانه بالثمن كان البيع له وان لم يخط بطل البيع ٥ وروى ابي حنيفة
 انه اذا اشترى شيئا بعينه ثم معلوم وقال للبايع اجنك بالثمن ومعنى فان جاز مده
 الثلث كان البيع له وان لم يخط في هذه المدة بطل البيع ٥ واد اشترى شيئا فاره الفرس
 فانه فان كان من اهل الخيرة لم يكن له رده وان لم يكن من اهل الخيرة نظر فان كان مثله
 لم يجز العادة بمثله فصح العقدان شيئا وان كانت جرت العادة بمثله لم يكن له الخيار
 وفيه خلاف لان اكثرهم اجازة ٥ فـ
 وما لا يصح الربا في كل ما كان لا يؤزر ولا يافهما عداهما ولا علة لذلك الا ان تصرفا ذابت
 ذلك فمضى اراد بيع فضة بفضة او ذهب بذهب لم يخل من احد من بر اما ان يكون مضر
 او غير مضر وانه فان كانت غير مضر وانه وهو البئر والابيه والمضاع لم يجز بيعه
 الا مثلا لمثل الخبز ونحو الاسم له وبيع المضاع من الاواني وغير ذلك لا يجوز اكثر
 خمسة وان كان اكثر فتمه منه لاجل الصنعة فاما من اختلف على غير مضاع فانه يلزم
 فتمه فان كان فتمه البلد من غير جنسه فتمه ولا يابا وان كان فتمه في البلد جنسه
 فتمه وان فضل عليه لان يابا لحداف لانه ليس ببيع ٥ وان كانت مضر وانه هو الذي
 والربا لم يخل من احد من بر اما ان يكون مختلفا او غير مختلفه فان لم تكن مختلفة

نحوه

١٧٥

نوع ولا منعه ولا غش بيع متواستوام غير تفاصل يابا وان كان مختلفا لم يخل من يابا
 احوال اما ان يكون الاختلاف من حيث نوع الجوهر او الصنعة او العشر فان الاختلاف
 من حيث النوع والجوهر وهو ان كان احدهما فضة فاعلمه زينة والاخرى يابا
 حسنة خازن بعه مثلا لم يخل من غير تفاصل للجنس ونحو الاسم له وان كان الاختلاف
 من حيث الصنعة والحدوث ٢ بحسن الصرب وكذلك اصابع بلا تفاصل وان كان
 الاختلاف من حيث العشر لم يخل من احد من بر اما ان يكون العشر مستهلكا او غير
 مستهلك فان كان غير مستهلك ومعايه لم يهلك فتمه كالربا من النحاس لم يخل من
 احدهما بالآخر لان فتمه من الفضة مجهول فان اشترى بهذه الممغنوسة غير الفضة
 كالسبب والحوار وغير ذلك واشترى بها ذهبا حاز وان كان العشر مستهلكا لم يخل من
 بيع احدهما بالآخر بمثل ما قلناه ويجوز بيعها لجنس اخر اذا كان متماثلا اذا اتابعا
 عينا لم يخل من يابا احوال اما ان لا يكون ٢ واحده منهما الربا او ٢ واحدة منهما
 الربا او ٢ كل واحدة منهما الربا فان لم يكن ٢ كل واحدة منهما الربا مثل الثياب والحيوان
 وغير ذلك مما لا يابا فيه جاز بيع بعضه ببعض متماثلا ومتفاضلا نقدا وبكره ذلك
 لسنه ويجوز سلاف احدهما في الاخرى والا فتراق قبل القيمة في الجنس الواحد
 والجنس لانه لا مانع منه ٥ وان كان الربا في احدهما دون الاخرى كالانعام والنبات
 والمكبل والمورد والحيوان حاز ايضا متماثلا ومتفاضلا نقدا وسنة ويجوز التسليم فيه
 الفرق قبل القبض والحكم فيه مثل الحكم الذي قبله الا ان هاهنا لا يتم الا ٢ حسن
 لان ٢ حسن واحد من الانعام والربا ٥ والثالث ان يكون ٢ كل واحد منهما الربا لا يخلو
 من احد من بر اما ان يكون انما او غير انما فان كان انما جاز لستري بها المكبل والمورد
 متماثلا ومتفاضلا نقدا وسنة وحاز الفرق قبل القبض كما تقدم سواء فاما بيع بعضه
 بعض فحوز متماثلا اذا كان الجنس واحدا وان اختلف جنسهما حاز متماثلا ومتفاضلا
 نقدا ولا يجوز نسبة فان تفاضل الفرق صح البيع وان افرق قبل التقابل بطل البيع
 ٥ وان كان من غير جنس الانعام مثل ان يباع ثمر او مكبل امورد وغير الانعام فتمه
 مثلا او متماثلا حاز فان تفاضلها هو الا حوط قبل الا فراق وان افرق قبل القبض لم يخل
 البيع وان باع بعض الجنس بحسن مثله غير متفاضل حاز مثل ذلك والاحوط ان يكون يابا

١٧٦

من احد من اهل الجبل البيع او يفسح فان فسحاه او احدهما سقط الثمن ووجب القيمة
 على المستري وان افسح البيع او فسح حتى مضت مدة الخيار فانه يلزم الثمن ولا
 يلزم القيمة لانه مسمى فلا يسقط مع بقا العقد عتد النكاح بعقد
 بالاحاب والفتوى سواء تقدم الاحاب فقال وحنك بلى فقال قبلت النكاح او باحر
 الاحاب كقول زوجه بلى فقال وحنك بلا خلاف هـ فام البيع فان تقدم الاحاب
 حاب فقال بعتك فقال قبلت صح بلا خلاف وان تقدم القول فقال بعتك بالفتوى فقال
 بعتك صح والاقوى عندي انه لا يصح حتى يقول المستري بعد ذلك اشترت فاذا
 بلى هذا فكل ما جرى بين الناس انما هي استباحات وبراى دور ان يكون ذلك
 منعقد من البيع في رهما للخيار فيعطيه الخيار وقطعه للبقي فبناولة البطل وما سبه
 ذلك ولو ان كل واحد منهما رجع فيما اعطاه كان له ذلك لانه ليس بعقد صحيح هو
 بيع هـ واداف البعك على ان يهدى الثمن الى ثلث فان يهدى والا فلا بيع لك صح البيع
 ثم شرط فان جاز الثالث فانه بالثمن كان البيع له وان لم يهدى بطل البيع هـ وروى احمدا
 انه اذا اشترى شيئا بعينه ثم معلوم وقال البياع اجنك بالثمن ومضى فان جاز مده
 التلت كان البيع له وان لم يهدى هـ هذه المدة بطل البيع هـ واد اشترى شيئا بالثمن
 فانه فان كان من اهل الخيرة لم يكن له رده وان لم يكن من اهل الخيرة نظر فان كان مثله
 له بخر العادة مثله فصح العقد استنا وان كانت جرت العادة مثله لم يكن له رده
 وفيه خلاف لان اكثرهم اجازة هـ فـ في ذكر ما يصح فيه الربا
 وما لا يصح هـ الربا في كل ما يكال او يوزن ولا يافهما عداهما ولا علة لذلك الا انفق فاذلت
 ذلك فمضى اراد بيع فضة بفضة او ذهب بذهب لم يخل من احد من اهل ان يكون مضر فيه
 او غير مضر فيه فان كانت غير مضر فيه وهو البخر والابيه والمضاع لم يجر بيعه
 الا مثله لمثل الخبز ونحوه والاسم له وبيع المضاع من الاواني وغير ذلك لا يجوز بيعه
 لحسنه وان كان اكثر قيمة منه لا حظ للصنعة فاما من انفق على غيره مضاعا فانه يلزمه
 قيمته فان كان ثمنه اقل من ثمنه فؤمته ولا يوان كان قيمته في البلد الجلسه
 فؤمته وان فضل عليه ولا يملك خلاف لانه ليس ببيع هـ وان كانت مضر فيه وهي الدرهم
 والدرهم لم يخل من احد من اهل ان يكون مختلفه او غير مختلفه فان لم يكن مختلفه هـ

بموجب

بموجب

نوع ولا صنعة ولا غش بيع ستواستوام غير تفاضل يدايد وان كان مختلفه لم يخل من بيعة
 احوال اما ان يكون الاختلاف من حيث نوع الجوهر او الصنعة او الغش فان كان الاختلاف
 من حيث النوع والجوهر وهو ان كان احدهما قصه ناعمة ونظيفة والاخرى باسنة
 خسنة خازنعه مثلا فمثل من غير تفاضل للخبز ونحوه والاسم له وان كان الاختلاف
 من حيث الصنعة والحد في تحسب الصرب وكذلك اصابع بلا تفاضل وان كان
 الاختلاف من حيث الغش لم يخل من احد من اهل ان يكون الغش مستهلكا او غير
 مستهلك فان كان غير مستهلك ومعايه لم يملك قيمته كالرصاص والنحاس لم يجر بيع
 احدهما بالآخر لان ما فيه من الفضه مجهول هـ فان اشترى بهذه الممنوعة غير الفضه
 كالسبب والحوار وغير ذلك واشترى بها ذهبها حان وان كان الغش مستهلكا لم يجر بيعا
 بيع احدهما بالآخر بمثل ما قلناه ويجوز بيعها لغيره اذا كان مستهلكا اذا اتبعها
 عينا غير لم يخل من ثلثه احوال اما ان لا يكون في واحد منهما الربا او في واحدة منهما
 الربا او في كل واحد منهما الربا فان لم يكن في كل واحد منهما الربا مثل الثياب والحيوان
 وغير ذلك مما لا رافيه جاز بيع بعضه بمثل الا ومنفاجنلا نقدا وبكره ذلك
 لسنه ويجوز اختلاف احدهما في الاخرى والا فتراق قبل القبض في الجنس الواحد
 والخسيرة لانه لا مانع منه هـ وان كان الربا في احدهما دون الاخرى كالانعام والثياب
 والمكبل والمورور والحيوان جاز ايضا متمايلا ومنفاجنلا نقدا وبكره ذلك
 الفرق قبل القبض والحكم فيه مثل الحكم في الذي قبله الا انهما لا يتم الا في حسن
 لان في حسن واحد من الانعام والربا هـ والثالث ان يكون في كل واحد منهما الربا فلا يخلو
 من احد من اهل ان يكون انما او غير انما فان كان انما جاز ان يشتري بها المكبل والمورور
 متمايلا ومنفاجنلا نقدا وبكره ذلك وبكره ذلك وبكره ذلك وبكره ذلك وبكره ذلك
 بعض فحور متمايلا اذا كان الجنس واحدا وان اختلف جنسهما جاز متمايلا ومنفاجنلا
 نقدا ولا يجوز نسبة فان تفاضل الفرق صح البيع وان افسر قاضل الثمن بطل البيع
 هـ وان كان من غير جنس الانعام مثل ان يباع بقر او مكيلا لموزون غير الانعام متمايلا
 ضالا او متمايلا حان فان تفاضل هو الا حوط قبل الاوراق وان افسر قاضل الثمن لم يطل
 البيع وان باع بعض الجنس بحسن مثله غير متماثل حان مثل ذلك والاحوط ان يكون يدايد

بموجب

بموجب

١ الذهب والفضة حسان والبشر والشعير روى اصحابنا انهما حلس واحل في الربا وحسان
 ٢ في الزكوة والمز والمز حلسان فكل جنس من جنس حور النفاصل بينهما يد بيد والسنة على
 ٣ ما مضى من الكراهة ما يكال ونوز فيه الربا كما كان فيه رطباً حور مع مثل مثل والحلس
 ٤ واحل يد بيد ولا حور ذلك متفاضلا وان كان يابساً حاراً يصابع بعضه بعضاً والحلس
 ٥ واحد متمائلاً ولا حور متفاضلاً ولا حور مع بعض الحلس حلس آخر متفاضلاً ولا حور
 ٦ ذلك نسبة ولا حور مع الرطب بالتمسك لا متمائلاً ولا متفاضلاً على حاله الا هليلج
 ٧ البليج والسفوفيا وحود ذلك من النفاض فيه الربا لانه من الموزون فاما الطبر الذي يذوق
 ٨ به من الكرامى فمثل ذلك وغيره من الحراساني لا حور فيه لانه محرم واذ اخرج
 ٩ سبعة فلا اعتبار للربا في ذلك واما الهات فانها لا ربا فيه لانه لا يكال ولا يوزن في المائلة
 ١٠ شرط في الربا واما يعنى المائلة فعرف العادة بالنجار على عهد الرسول عليه السلام
 ١١ فان كانت العادة فيه الكيل لم تجز فيه الا كلاً في سائر البلاد وما كان العرف فيه
 ١٢ الوزن لم تجز فيه الا وراً في سائر البلاد والكيل في اهل المدينة والميزان في
 ١٣ اهل مكة فمما حله لا خلاف فيه وان كان مما لا يعرف عاداته في عهد النبي عليه السلام
 ١٤ على جعل كفاية البلد الذي فيه ذلك الشيء فاذ ابدت ذلك فما عرف بالكيل لا يصح الا
 ١٥ كلاً وما كان العرف فيه وراً لا يصح الا وراً به مع الخبز من الحور كونه
 ١٦ بسنة متمائلاً وباسنة بياضه متمائلاً ولا حور متفاضلاً ولا حور مع لينة بياضه
 ١٧ لا متمائلاً ولا متفاضلاً فان كانا من جنس حور متفاضلاً ومتمائلاً مثل خبز الحطة
 ١٨ الحنطة والشعير الحنط لانه لا مانع منه حور مع الحنطة بدقيها فاما
 ١٩ ولا حور متفاضلاً يد بيد ولا حور نسبة والاحوط ان يصاع مثله بعضه بعضاً وراً
 ٢٠ مثلاً مثل الاراكيل تؤدي الى التفاضل لانه لا فرق احف وراً من الحنطة ومضى كان
 ٢١ احدهما يصاع وراً والاخر كيلة فلا يباع احدهما صاحبه الا وراً بالبر والفاضل
 ٢٢ مثل الحنطة والخبز وما اشبههما الحور مع الحنطة بالسوف والخبز وبالفال والخبز
 ٢٣ من ثمنها مثلاً مثل ولا حور متفاضلاً يد بيد ولا حور نسبة فاما الفال والودق فحور به
 ٢٤ بالحنطة والدم متفاضلاً ما لم يوزن الى التفاضل في الحس لان فيه غير الثمن والحور
 ٢٥ في الحنطة والدم الحنطة ويبيع وهو الشعير يد وهو الشعير مثلاً مثل حور به

السوف والسوف ويبيع الدمن بالسوف مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور
 ١ مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٢ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٣ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٤ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٥ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٦ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٧ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٨ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٩ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٠ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١١ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٢ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٣ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٤ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٥ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٦ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٧ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٨ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ١٩ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٢٠ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٢١ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٢٢ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٢٣ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٢٤ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور
 ٢٥ حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور العنب مثلاً مثل حور به حور مع حور

١ مثل الظبا جتر آخر وليس البقر الا هلي حسن اخر سوا كان جاموسيا او غير جاموسي وليس
٢ بقر الوحي حتى جتر آخر وليس الا بل جتر مفرد وليس في الابل وحتى فاذ انت
٣ ذلك فبيع بعينه بعض جابر ان كان جتر واحد كور بيع بعينه بعض منها بلا ولا يجوز
٤ متفاضلا وان كانا حنسين كور متفاضلا وسوا كان ذلك كجنيثا او زاييا او باسبا او رطبا
٥ لا يختلف الحال فيه وسوا اعل على احدهما اوله يغلب وما يتخذ من الالبان من الرشد والسم واللا
٦ فط والمض او غير ذلك لا يجوز بيع بعينه بعض الامتات لان الجتر واحد فان اختلف
٧ جلسه جاز متفاضلا كور بيع مدين مفرد ودرهم مفرد من درهم وبيع مد خطه ودرهم
٨ بمد خطه ومقد شعير ودرهم مفرد من درهم وهكذا اذا كان يد للدرهم في هذه المسائل
٩ ثوب او خشنه او غير ذلك مما فيه الربا او لا راي فيه وهكذا يجوز بيع درهم وثوب
١٠ درهمين وبيع دينار وثوب دينارين وبيع دينار قاساني ودينار ايراني يد دينارين ليسا ثوبا
١١ وجملة انه يجوز بيع ما تجزى فيه الربا بجنسه ومع احدهما غيره مما فيه ربا او لا راي فيه
١٢ ولا بأس ان يبيع شاة في ضرعها ليرقد على حلبة بلين لانه لا مانع منه وسوا باعها
١٣ بلين شاة او بلين بقره او غيره ذلك وسوا كابت الشاة مذبوحة او حية وعلى كل حال
١٤ يجوز بيع شاة في ضرعها ليرقد شاة في ضرعها ليرقد ما قلناه في الفسامة
١٥ ليس الجدر الجفس من الاخر وليس يبيع فاذا كان كذلك يجوز فمافيه الربا وما لا
١٦ راي فيه على كل حال وفما يجوز بيع بعينه بعض وفما لا يجوز كالرطب بالتمر والعنب بالزبيب
١٧ وكور فسمنه كبلا ووربا وعلى كل حال اذا كانت ثمرة على اصول مستزكة
١٨ صح قسمتها بالخرق سوا كان فيها العشر او لم يكن يبيع الرطب بالتمر لا يجوز اذا
١٩ كان خرصا مما يؤخذ منه فاما اذا كان خرصا موضوعا على الارض فايه تجوز به قال
٢٠ السافعي فاما يبيع العنب بالزبيب والكمثرى الرطب والتمر الرطب بالمقدد منه وما
٢١ اسبه ذلك فلا ينظر لاحصافه والاصل جواره ولفظه واجل الله البيع ولا يجوز
٢٢ مع الخطه المبلولة بالخافه وراي من لا عمل لانه يودي الى الربا لان مع احدهما ما يقهر
٢٣ اذا خفت والفاصل لا يجوز لفقدا الطريق الى العلم بمقدار الماء كور بيع الرطب
٢٤ بالرطب سوا كان مما يصير تمرا او لا يصير كذلك لان الاصل جواره فكذلك القول
٢٥ والفواكه التي تباع وزا وكبلا كور بيع بعينه بعض ولا مانع يمنع منه

١ المغروش في الارض والسلم والجزر اذا استوى ورقه واصله بشرط القطع والتفقه
٢ حاز ولا مانع من الدراهم والدراسين شعبان فاذا استوى سلعة دراهم او
٣ دنانير باعها بالجرار فسلم غيرها الا برضاها فاذ انت ذلك وتبايعا دراهم
٤ دنانير او دنانير دراهم باعها بالجرار فسلم غيرها الا برضاها فاذ انت ذلك وتبايعا دراهم
٥ من احد من امان يكون من غير جتر المعفود عليه او من جلسه فان كان من غير جتر
٦ المعفود عليه مثل ان يستري دنانير فخرج نجاسا او يستري دراهم فخرج رصا
٧ فان البيع باطل وهكذا اذا قال بعنك هذه البغلة فخرجت حمرا او باع ثوبا على ثوب
٨ انه فخرج كنانا او كنانا فخرج فراغانه اذا انشأ به من الجتر الا حركا بالبيع باطلا
٩ في الجميع فان كان البعض من غير جلسه بطل البيع فيه ولا يطل في الباقي كما قلناه
١٠ في بعض الحقيقة وباخذ حصته من الثمن ويكون الخيار بين ان يردده ويفسخ البيع و
١١ بين ان يرضيه حصته من الثمن هذا اذا كان العيب من غير جلسه فان كان العيب من
١٢ جلسه مثل ان يكون فضة خشنه او ذهبا خشنا او يكون سكره مضطربة خالفة
١٣ لسكه السلطان فهذا عيب وهو بالخيار بين ان يردده ويسير جرح ثمنه وبين ان يرضيه
١٤ وليس له ان يطالب ببدله لان العقد وقع على عينه فلم يحرا اليه فان كان العيب في الجميع
١٥ كان بالخيار بين رد الجميع وبين الرضا وان كان العيب في البعض كان له رد الجميع او رد
١٦ العيب في الصنفه وليس له ان يرد البعض بالعيب ونسبك الباقي اذا استخري
١٧ دراهم بدراهم او دنانير بدنانير فوجد بعضها عيبا من جلسها او من غير جلسها
١٨ كان البيع صحيحا والمستري ان يرد العيب بالعيب او يسير العقد في الجميع هذا
١٩ كله اذا تبايعا دراهم باعها بدنانير باعها فاما اذا تبايعا في الدرهم بعينها
٢٠ فلها فلا يخلو من احد من امان ان يطلو البيع فبيع دينار درهم وهذا بطريقه
٢١ فان كان هذا البلد واحدا لا يختلف او كان مختلفا الا ان واحدا منهما هو الغالب
٢٢ الاطلا واليه ووجب منه وان كان مختلفا وليس بعضها باعلا من بعض لم يصح
٢٣ البيع واما ان يصف البيع فيقول بعني دينار قاشانيا بعسره دراهم راضيه او
٢٤ فيقدرية فيصح البيع وينعقد على هذا التقدير هو موقوف فاذ انت ذلك فلا يجوز
٢٥ ان يسرقا حتى يتفاضلا فاذا تفاضلا لم يضر واحد منهما باصا رايه عينا فلا يخلو ان يكون

١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

١ ذلك قبل الفرو او بعده فان كان في المجلس كان له ابداله سوا كان العيب من جنسه او من
 ٢ عر جنسه لان العقد وقع على ما في الذمة صحح لا عيب فيه فاد افسر معيا كان له
 ٣ ان يطالب به ما في ذمته مما شاوله العقد وان كان ذلك بعد التفريق فلا حوا ولا حرج
 ٤ امن من امار يكون العيب من جنسه او من عر جنسه فان كان من عر جنسه بطل المص
 ٥ لانها تفرق عن غير فم فيها شاوله العقد ونظر فيه فان كان ذلك في الكل بطل العقد
 ٦ الصرف وان كان في البعض بطل العقد فيه ولا بطل في الباقي كما قلناه في تعيم العقد
 ٧ وان كان العيب من جنسه فلا حوا ولا حرج اما ان يكون في الكل او البعض فان
 ٨ كان في الكل كان له رده واسترجاع ثمنه وكان له الرضا به لانه من جنس ما شاوله
 ٩ العقد وان اراد ابداله بغير معيب كان له ذلك وان كان العيب في البعض فله ابداله
 ١٠ العفر وله ان يفسخ البيع في الجميع ه خوز ان يدع ما في ذمته جديده ومائة رديه
 ١١ ما في ذمته وسكا لاية ولانه ذهبت بذهب من غير تفصيل وظاهر الحنيفة على
 ١٢ هذا الخور مع دينار صحيح ودينار فراضة بدينار صحيح او ردينار وكوز بيع درهم
 ١٣ صحيح ودرهم فليس بدينار صحيح او مئتين ودينار او اباغ دينار جدا بدينار
 ١٤ المجلس جائز لا خلاف ه واد اباغ سيفا مجالا بفضه بدرهم او كان في ذمته فباعه
 ١٥ بدينار و كان فاقه من الذهب او الفضة اقل من الثمن في الوزن كان جائزا وكان القام
 ١٦ من الثمن من الفضل والفقر لا فقه ما كان مثله او اكثر منه لم يجز وانما عيبه حرج
 ١٧ مثل ان يكون في ذمته فباعه بدينار مجالا بدينار فباعه بفضه كان جائزا على كل حال
 ١٨ واناع هذا السيف هو من جاز لا خلاف ه اذ استنري خاتما من فضه مع فضه
 ١٩ بفضه جاز اذ كان الثمن اكثر مما فيه من الفضة اذ كان معه مائة درهم صحاحا
 ٢٠ بدينار استنريها مكسرة اكثر منها وزنا فاستنري بالصحيح ذهبا لم استنري
 ٢١ بالذهب مكسرة اكثر من الصحيح كان جائزا اذ انقاصا وافتراقا بالدينار ولا فرق بين
 ٢٢ ان يكون ذلك مائة او مئتين او لا لافتراقا بالدينار لا يذم منه فان لم يفسد الكسرة
 ٢٣ فقال له اخبر ما سيب من امضا البيع وفسخه فان ارجار امضا البيع لم يفسد البيع وسقط
 ٢٤ الخيار وقام الخيار مقام البصر والانه يكون الخيار بعد التقاضي فان خيار اقبل القام
 ٢٥ بطل الصرف ه واما اذ انقاصا ولم يفسد فاولم يجزى الكسرة استنري منه بالذهب

من جنسه او من عر جنسه

من جنسه او من عر جنسه

الذي قصه دراهم مكسرة صح الشرا لان شروعهما في البيع قطع للخيار وامضا
 ١ للبيع لانا قلنا انه اذا تصرف فيه او احدث المشتري فيه حدا بطل خياره وهما
 ٢ قد حصل التصرف منهما فبطل خيارهما وصح الشرا الثاني وان اعقبه قبل الخيار
 ٣ او البصر من غير باعه لم يصح لان الباع حق الخيار هذا اذا استنري من باعه درهم
 ٤ فاما اذا لم يفعلا هكذا الكسرة اقرضه الصحيح التي معه واستقرض منه مكسرة
 ٥ اكثر منها لم يبرأ كل واحد منهما صاحبه كان جائزا وكذلك اذا وهب كل واحد
 ٦ منهما لصاحبه واقضه كان جائزا وكذلك اذا وهب كل واحد منهما باع الفحاح
 ٧ بوزنهما من الكسرة ثم وهب له الفاضل من المكسرة كان جائزا اذ اكان مع رجل
 ٨ عشرة دراهم ومع احد دينار فمعه عشرة دراهم فان اراد ان يستنري منه
 ٩ الدينار بعشرة دراهم فاستنري نصف دينار بعشرة دراهم وسلم العشرة اليه
 ١٠ لم يفسد الدينار منه فيكون نصفه عن بيع ونصفه ودية في يده ان تلف لم يضر
 ١١ استقرض العشرة التي دفعها اليه واشتري بها النصف الاخر من الدينار صح ذلك
 ١٢ فيكون جميع الدينار للمشتري والبايع قد استوفى جميع الثمن وله على المشتري عشرة
 ١٣ دراهم من جهة الفرض وان لم يفعل هكذا الكسرة استنري جميع الدينار بعشرة دراهم
 ١٤ وسلم اليه العشرة التي معه لم استقرضها منه وفقضا بماله من العشرة في ذلك
 ١٥ المجلس كان الصا حائرا وكان مثل الاولى اذ اكار له رجل على رجل عشرة دنانير
 ١٦ فاعطاه عشرة دنانير عدد اقصا لما عليه فوز بها القام فوجدها اربعة عشر
 ١٧ كان الدينار الزائد للفا فمقتا عاقبها ولا يكون مضمونا على القام لاجل اية اخذه
 ١٨ عوضا ونكون منزلة الامانة في يده فاد ابلت هذا فان استرجع منه دينار وان
 ١٩ شتا وهبه له وان شتا استنري منه عوضا به وان شتا اخذه درهم ويكون صرفا
 ٢٠ ولا يجوز ان يفارقه قبل ان يفسد الدرهم وان جعله ثوبا يوضوف في ذمته الى اجل يكون
 ٢١ سلما ه اذ استنري دينار بعشرة دراهم ومعه تسعة عشر دراهم وامنع
 ٢٢ من اقباضه فالوجه ان يقاسم الصرف لم يستنري منه بقدرها فيكون حراما من
 ٢٣ حراما من الدينار في ذمته مقوضا عرو دية والبايع عن الصرف فاد ابلت هذا عمل في
 ٢٤ الخيار ما ذكرناه في المسئلة الاولى سوا في الدينار الزائد ه وان لم يقاسمها واكنه

من جنسه او من عر جنسه

من جنسه او من عر جنسه

من جنسه او من عر جنسه

١ قصر الديار وفارقه لوفه الدرهم الذي في عليه فان صرف نفسه ٢ قدر الدرهم
 ٣ لا يفسح ٤ الباقي كما نقوله في نفرو الصفقة ٥ اذ انصار فاعلا باكر ان يطول مقامهما
 ٦ محسبهما ولا باس ان يضطجبا من محسبهما الى غيره ليوفيه لانهما لم يقترقا وان سلم
 ٧ ما بيده ووطر حلا في قسما ٨ بدضا حبه ثم فارقه نظرفان فارقه قبل ان يقصر وكله
 ٩ بطل الصرف لانه فارضا حبه قبل القصر لان التوكيل ١٠ القصر لسرف صرف وان فارقه بعد
 ١١ ان يقصر وكله صحيح لان قسرو كليه بمنزلة قبضه وان لم يكن له يد من مفارقه ولم يكن
 ١٢ قاسمه قبضه في الحال لم يكن له ان يفارقه قبل المفاضة لانه لا يافا اذ كان كمال قاسمه و
 ١٣ وكل رجلا ١٤ استيف عقد الصرف معه اذ امكنه تسليمه اليه ثم فارقه فاذا
 ١٥ فعل هذا لم يكن عليه ان يره اذ اكان له عند صبر في دينار فقص منه من غير
 ١٦ البيع لم يكن ذلك صرفا وكان للصبر ١٧ في ذمته درهم وله عند الصبر في دينار
 ١٨ ولا يجوز ان يتقاضا لانهما جبران مختلفان فاذا اراد الرضا ان ياكل واحد منهما
 ١٩ صاحبه ماله عليه ٢٠ اذ اشترى من رجل عشرين درهما نقول بدنيا فقال له
 ٢١ رجل ولا يصفها بنصف البضاعة والتولية بيع ٢٢ وان قال له اشتر عشرين درهما
 ٢٣ نقرة دينار لنفسك ثم ولني نصفها بنصف الثمن لم يكن لانه اذ استرها لنفسه ثم
 ٢٤ ولاه كانت التولية بيعا من الغايب وذلك لا يجوز ٢٥ اذ قال رجل لصايع صعد لي
 ٢٦ خاتما من فضة لا عيطتك ورتها فضة واجرتك للصباغة فعمل الصانع ذلك لم
 ٢٧ يصح وكان الخاتم على ملك الصايع لانه شرا فضة مجهولة نصفه مجهولة و
 ٢٨ تفرق قبل التقا بصر وذلك بفسد البيع فاذا اصاعه فان اراد ان يستريه استراه
 ٢٩ شرا مستانقا بغير حسنة كيف شاء وحسنة كمثل ورنه ٣٠ فرع اذ اباع ثوبا
 ٣١ بمائة درهم من صرف عشرين درهما بدينار لم يصح الشرا لان الثمن غير معين ولا
 ٣٢ موصوف بصفة بصريه معلوما ٣٣ اذ اشترى ثوبا بمائة درهم الا بدينار
 ٣٤ او مائة دينار الا درهما لم يصح لان الثمن مجهول لانه لا بدري كم حصه الدرهم من
 ٣٥ الدينار ولا حصه الدينار من الدرهما الا بالتقويم والرجوع الى اهل الخبرة فان
 ٣٦ استثنى من حسنة فباع مائة دينار الا بدينار او مائة درهم الا درهما صح البيع
 ٣٧ لان الثمن معلوم وهو مائة فيعد الاستثناء ٣٨ اذ اشترى من رجل ثوبا بمائة دينار

١٧٨
١٧٩
١٨٠

١ لوفه شوب دينار ولا يلزمه من دينار صحيح وكذلك اذا اشترى اذ اشترى اذ ١٧٩
 ٢ اشترى منه ثوبا اخر بنصف دينار لوفه نصف دينار اخر فليسوز ولا يلزمه دينار
 ٣ صحيح لان نصف دينار ينقص فنقد اوان وفاه دينار اخر فحاجا فهد لانه خير اوان
 ٤ شرط ٥ البيع الثاني ان يعطيه دينار اخر فحاجا عن الاول والثاني بطرفان كالاول
 ٦ فدلزم وانقطع الخيارات بينهما فان البيع الثاني لا يصح والاول صحيح لان كماله لانه
 ٧ لم يرض بان يكون ٨ الثوب الثاني نصف دينار صحيح حتى يزيد في ثمن الثوب الاول
 ٩ فحعل الميسوز من دينار صحيح وهذه الرابطة لا تلحق بالاول لان التزامه ولا الرابطة
 ١٠ مجهولة واذا لم يكن الاول ولم يكن الثاني كان الثمن في الثوب الثاني مجهولا فلم يصح وان
 ١١ كان الاول لم يضره وكان الخيارا قبا بينهما ففسد الاول ولم يصح الثاني لان زيادة الصفقة
 ١٢ مفردة عن العبر مجهولة ولا يصح الجا فله بالتمسك والاول الميسب هذه الرابطة
 ١٣ فلم يرض بان يكون نصف دينار ثوبا حتى يكون معه هذه الرابطة في ثمن الثوب الآخر
 ١٤ كان الثمن مجهولا فلم يصح ١٥ اذ اشترى من غيره ثوبا بعشرين درهما وجاهة عشر
 ١٦ درهما كحاجا ورتها عسرون درهما ونصف وقصر نصف درهم فضة حار ١٧
 ١٨ وان كان ذلك اصل بيع الثوب لم يصح البيع لانه شرط عليه بيع نصف درهم شرط
 ١٩ منه وهذا بيعتان في بيعه وذلك لا يجوز ٢٠ الحما ان اجناس مختلفة فلم
 ٢١ الابل جسر واحد عرايتها ونجاستها وشاير انواعها واحد ولحم البقر عرايتها وحوا ٢٢
 ٢٣ ميسها صنف واحد ولحم الغنم ضائبها وما عررها صنف واحد والوحشي من
 ٢٤ البقر صنف غير الانسي والوحشي من الغنم صنف غير الغنم الانسي وعلى هذا ٢٥
 ٢٦ لحم الارانب صنف ولحم البقر اربع صنف ولحم الضبايع صنف ولحم النعال صنف
 ٢٧ وان كان كل ذلك محرما ولا يجوز بيعه ومن البظير لحم الكراكي صنف ولحم الجراكي
 ٢٨ صنف ولحم الخجل صنف ولحم الحمام صنف ولحم الفواخت صنف ولحم القماري ٢٩
 ٣٠ حشر ولحم الدجاج صنف ولحم العصافير صنف ومن الخبز كمالا خضر ٣١
 ٣٢ وصفه فهو صنف هو فاذا اشترى هذا فباع صنف صنف اخر جاز البيع مثلا ٣٣
 ٣٤ مثل طير كانا او بابسير او احدهما رطت والاحرا بابسير ورتا وحرافا لان الثمن
 ٣٥ لهما محوره فاما بيع نغضه بعض فانه لا باس شوا كانا طير او بابسير لقوله ٣٥

١٧٨
١٧٩
١٨٠

عليه السلام اذا اتفق الجنس مثلا مثل وان اختلف بيعوا كيف شئتم ه ولجوز البايع
 ١ لحم وطبوح بعينه ببعض وكذلك المستوي يجوز بيع بعينه بعضه وكذلك بيع المسوك
 ٢ بالمطبوح وبيع المطبوح بالمستوي وبيع المطبوح بالنبي واللحم اذا كان حسبا واحدا
 ٣ فهو شوا نسوا كان احمر او ابيض او بعينه احمر وبعينه ابيض فاما الالنية فهي حس
 ٤ اخر والشحم الذي في الجوف يكون جنس اخر وجوز بيع كل حس من ذلك بالآخر متفاضلا
 ٥ ولا يجوز بيع اللحم بالحوان من جنسه مثل اربيع شاة بلحم شاة او بقرة بلحم بقرة او جمل
 ٦ بلحم جمل وان باع شاة بلحم بقرة او بقرة بلحم شاة او جمل بلحم شاة فانه يجوز لانه
 ٧ فيه الربا وعلى هذا اذا باع لحما مذكرا بحوان لا يוכל لحمه مثل الحمار والبعل والعبد
 ٨ فانه لا يابسه ه واذا باع سمكة حية بلحم شاة او بقرة او جمل او باع حيوانا للحمار
 ٩ لم يكره يابسه ولجوز بيع دجاجة فيها يبيع بلحم لانه لا مانع منه ه
 ١٠ فصل في اقسام العقود وما يدخل فيها وما لا يدخل ه اذا باع بخلا
 ١١ فلا يطلع فان كان قد اكبر فتمت له البايع وان لم يكن اكبر فتمت له المستري وكذلك لو
 ١٢ باع امراه على خلة مطلعة او تمساح رجلا من بني على خلة مطلعة او مستاجر دار امده
 ١٣ بخلة مطلعة فجميع ذلك ان كان اكبر فتمت له باو على ملك المالك الاول والآخر
 ١٤ اكبر وهو لم ينتقل اليه الخ لا حد هذه العقود ه واذا انتقل ملك الخ من غير عقد معا
 ١٥ من ارستري رجل من رجل خلة جارية فاطلعت في ملك المستري لم يفسد بالمبيع
 ١٦ البايع بالخلة وليس له ان يرجع عليه بالطلع لانه لا دليل عليه وكذلك اذا اطلو
 ١٧ وقد اطلعت الخلة في يدها فان الرجوع يرجع بصف الخلة ولا يرجع بالطلع لهما
 ١٨ قلناه ه واذا وهب خلة مطلعة لم يوترها ثم سلمها فانه لا بدجل الطلع في الهبة
 ١٩ لانه لا دليل عليه وكذلك اذا وهب عليه خلة حابله لم له الرجوع في هبته
 ٢٠ فاطلعت في يدها فهو بيه ثم رجع الواهب في الخلة فليس له الرجوع في الطلع
 ٢١ لان الطلع حصل في ملك الواهب له ه واما اذا ارهن خلة مطلعة قبل التاخير
 ٢٢ فلا بدجل الطلع في الرهن لان عقد الرهن لم يتناول ه واذا ائتم بعض ما في البستان
 ٢٣ مثل خلة واحدة لم يضر البايع معنى الموتر فاذا باع نخلا البستان كاتب ثم
 ٢٤ الخلة الموتره للبايع والبايع للمستري وظاهر قوله عليه السلام ان كان

او خاله المزارعي
 كانه مطلوعه

والهبة للبايع يتناول غير ما ائتم من غيره ه وحكم سائر المار حكم الخل وتمرتها
 ١ لان احدا لا يفضل ه واذا باع الموتر لو ائتم والبايع لا حر كانت ثمرة الموتره للبايع
 ٢ وثمره غير الموتر للمستري الاخر وكذلك ابيع الخلة الموتره دور غيرها
 ٣ كاتب ثمرتها للبايع وان باع غير الموتر فتمرتها للمستري ولا يتعدا خطرا حياها
 ٤ الى الاخرى ه اذا ائتم بعضها باع الخلة كله واطلع بعض الخل في ملك المستري
 ٥ كان للمستري واذا كان سنيان فائتم نخيل احدهما لم يكر ذلك ناشر الما في البستان
 ٦ الاخر لا خلاف ه اذا تشقو طلع الخلة او شئ منه وظهرت الثمرة بالرباح اللوح
 ٧ وهو ان يكون نخول الخل في ناحية الضا وطبت الضا وفي الاخر فان ائتم
 ٨ ه واذا كان فيها نخول الخل بعد ان يوتر الاناث منها فتمرتها للبايع ه واذا باع خلة
 ٩ من الخول كان الطلع للبايع سوا تشقوا ولم يفسد لانه لا دليل على انتقال ملكه
 ١٠ الى المستري ه الكسر سف هو القطن وهو ضربان ضرب له اصلان يبي
 ١١ سنن كثيرة ويجعل في كل سنة القطن كما يحمل الخل يكون ذلك بالبصرة وارض الحجاز
 ١٢ فاذا باع اصله وقد خرجت جوزه فان كان قد تشقو القطن للبايع الا ان شرط
 ١٣ المستري وان لم يكر تشقو وهو للمستري الا ان يشترط المستري وان لم يكر
 ١٤ تشقو البايع لنفسه ه والضرب الثاني ان يكون القطن زرعا لا اصل له ثابته مثل
 ١٥ ما يكون في عباد وخراسان وسائر الارض فاذا بيعت الارض وفيها القطن بطرت
 ١٦ فيه فان كان زرعا وجوز له ان يشقوا به للبايع الا ان يشترط المستري وان كان
 ١٧ قد قوى وتشقو وظهر القطن فيكون ايضا للبايع الا ان يشترط المستري فيكون
 ١٨ له بالشرط وان كان قد قوى جوزه واستند ولم يفسد ولم يظهر القطن كان البايع
 ١٩ للبايع والارض للمستري فان شرط المستري ان يكون القطن له لم يصح شرطه لان
 ٢٠ القطن مفسود وهو مغيب فلا يصح شراؤه فيبطل البيع فيه ولا يبطل في الارض
 ٢١ وهكذا اذا باع ارضا وفيها حطة فلا خرجت السابك واستندت وشرط السابك
 ٢٢ السابك للمستري فان البيع في السابك يبطل ولا يبطل فيما عداها من الارض واما
 ٢٣ ما عدا الخل من الاسحار النابتة اليها فجمل في كل سنة خمسة اصرا واحدا
 ٢٤ مثل الخل والقطن وقد بنا حلتها والسالي لخرج الثمرة بارزة لا يكون في كمام
 ٢٥

١ ولا ورد مثل الغيب والتبر وما أشبه ذلك فاذا باع أصل الغيب والتبر فإني
 ٢ قد خرجت الثمرة فهي للبائع إلا أن يشترط المشتري وإلّا لم يخرج خرجت وإنما
 ٣ خرجت في ملك المشتري فهي للمشتري وبالنسبة لخرج الثمرة في ورد فاذا
 ٤ باع الأصل وقد خرج ورد ما وتناثر وظهرت الثمرة فهي للبائع إلا أن يشترط
 ٥ المبتاع وإن لم يتناثر ورد ما ولم تظهر الثمرة ولا بعضها فإن الثمرة للمشتري
 ٦ والصبر — الرابع ما يخرج الثمر في كمام مثل الجوز واللوز وغيرهما دون
 ٧ قشر يواريه إذا أظهر ثمرة فالثمره للبائع إلا أن يشترطها المبتاع
 ٨ والصبر — الخامس ما يقصد ورد ما مثل سحر الورق واليا شمر والمشتري
 ٩ والبنفسج والتبرجس وما أشبه ذلك مما يبقى أصله في الأرض ويحمل حملا بعد
 ١٠ حمل ما إذا بيع أصله بطرفان كان ورد ما قد يفتح فهو للبائع وإن لم يفتح
 ١١ وإنما هو جند فهو للمشتري وإذا باع أصل الثوب وقد خرج وثقة فانه
 ١٢ يكون للمشتري على كل حال يفتح أو لم يفتح لأن الورق من السحر بمنزلة الاعمار
 ١٣ وليس ثمره وإذا باع أرضا وكسها ريع تنقي عروقه وجزيرة لعدمه فإن
 ١٤ كان مخزوزا فهو للمشتري وما يلبث يكون في ملكه وإن لم يكن مخزوزا
 ١٥ وكان ظاهرها جزءا لا ولي للبائع والباقى للمشتري لأنه يلبث في ملكه
 ١٦ وإذا باع نخلة مؤثرة فقد قلنا إن الثمرة للبائع والأصل للمشتري وأدلت
 ١٧ هذا فلا يجب على البائع نقل هذه الثمرة حتى يبلغ أو أن الجداد في العرف هو
 ١٨ وهذا إذا باع ثمرة مفردة بعدد المصالح منها وجب على البائع تركها
 ١٩ حتى يبلغ أو أن الجداد في العرف والعبادة فإن كان مما يصير طبيا فهو إلى المشتري
 ٢٠ بغيره ولو يلوغ وإن كان شرا فلا يعتبر أن يصير طبيا لأن الجشع وإن ما جرى
 ٢١ محراه لا تراعى فيه ذلك فهي تبلغ أو أن الجداد وسال التيقن حتى يأخذ منها
 ٢٢ أو لا أو لا وقال تركها على الأصل يقالها لم يلزمه تركها وكان له مطالبة
 ٢٣ بتقلها إذا أعطيت الثمرة الباقية على ملك البائع وإراد سقيها لم يكن
 ٢٤ للمشتري منعه منه لأن ذلك من صلاح الثمرة ومونة السقي يكون على
 ٢٥ البائع وإن عطشت الأصول وإذا المشتري لا يسقي الأصول لم يكن للبائع

معه منه ويكون مونة السقي على المشتري وإن كان السقي ينفع أحدهما دون
 ١ الآخر مثل أن يسقى الأصول ويضر بالثمرة أو يضر بالأصول ويسقى الثمرة وينفع
 ٢ فسحق العقد بينهما وقيل إنه خير الممنوع عليه وإذا أحطنا للبائع سقي مونة ومغارة
 ٣ المشتري من معارضته فأنما له أن يسقي الظرف فلا رافيه صلاح الثمرة ولا يرد عليه
 ٤ وإن اختلفا في قدر رافيه صلاح فقال للبائع في كل خمس أو أقل أو أكثر وظالفة
 ٥ المشتري رجع إلى أهل الخبرة فإذا شهد رجلان من أهل الخبرة بقدر من ذلك خلا
 ٦ عليه وقد قلنا إن البائع إذا لم يوتر بالثمرة للمبتاع فإن شرط البائع أن يكون له
 ٧ كان ذلك جائزا وإذا باع من رجل جملا ظاهرا من الثمرة مثل التبر فإن سدد أو
 ٨ صلاحه بشرط القطع أو بعدد أو صلاح مطلقا فلم يلقطه المشتري حتى يخط
 ٩ به حمل آخر للبائع فإن كان يميز بالصغر والكبر كان للمشتري البائع وللبائع
 ١٠ الصغار وإن كان لا يميز يفسخ البيع أو يقول البائع سلمت الجميع إلى المشتري
 ١١ أخبر المشتري على قوله ومضى البيع لأنه رآه فضلا وإن امتنع البائع من ذلك ففسخ
 ١٢ البيع لأن المبيع لا يمكن تسليمه لأنه غير مميز وإذا باع سحرة يزرع عليها سحر ظاهر
 ١٣ فإن الأصل للمشتري والتبر الظاهر للبائع فإذا لم يلقطه حتى يحدث جمل آخر فإن كان
 ١٤ يميز كان الحمل الموجود جالا العقد للبائع والحادث للمشتري وإن اختلف
 ١٥ الحادث بالموجود اختلاطا لا يميز ففسخ العقد أو سلم البائع كما قلنا في المسئلة
 ١٦ الأولى سواء وهكذا القول في مبيع جزئية مرقق مني خلط ما وقع البيع عليه مما يحل له
 ١٧ كان حكمه ما قلناه وكذلك لو باع خنطة معينة فاشالت عليها خنطة طه الخيل
 ١٨ في أن سلم له الرأية أو يفسخ لا يخلط ما باع بماله يبيع وإذا اختلفت الثمرة بعد
 ١٩ قطعها وقسمها لم يفسخ البيع ويكون القول قول الذي في يده الثمرة في مقدار ما يدعيه
 ٢٠ لنفسه وصورته أن يكون المشتري تركها بعد القدر ودعة عند البائع لم يخلط
 ٢١ يكون القول قول البائع في مقدار ما يدعيه مع ماله وإن كان البائع ترك الباطن في يد
 ٢٢ المشتري ودعة عنده فاخلط كان القول قول المشتري مع ماله إذا باع أرضا
 ٢٣ وفيها بنا وشجر فلا حلوا من أحد من إمامان يقول بعثك هذه الأرض بحقوقها أو لا
 ٢٤ يقول بحقوقها فإن قال بحقوقها دخل البنا والشجر في البيع وصار الجميع للمشتري لأن
 ٢٥

٢٢١

١٨

وهكذا القول في الباطن

٢٢١

١ البنا والشجر من جهو الارض وان قال بعك هذا الارض ولم يقل فوقها فلا يدخل البنا
 ٢ والشجر في البيع ٥ واذا قال بعك هذا السنان دخل الشجر مع الارض لان السنان
 ٣ اسم الارض والشجر وان الارض لا يشترطه لا يسمى سنانا ٥ واذا قال بعك هذه
 ٤ القرية فاسم القرية يقع على البوت دون المزارع ولا يدخل المزارع في البيع الا
 ٥ بالقسمة وان قال كحقوقها لم يدخل ايضا في البيع لان المزارع ليست من حقوق القرية
 ٦ فان كان البوت سحر كان لك داخل في البيع لانه من حقوق القرية والبوت ٥ اذا
 ٧ باع دارا فانه يدخل في البيع الارض والبنا لان الدار اسم الارض والبنا وان كانت فيها
 ٨ حلة او سحر كان ايضا داخل في البيع لانه من حقوق الدار واما البنا فانه يدخل في البيع
 ٩ جميع ما كان مبنيا من حيطان وسقوف ودرج معقودة وابواب منصوبة وان
 ١٠ كان فيها سلم وان كان منسجرا دخل في البيع وكان من حمله البنا وان كان غير منسجر
 ١١ واما ينقل من مكان الى مكان لم يدخل في البيع وكذلك ان كان فيها باب مقلوع لم يدخل
 ١٢ في البيع البيت والاوتاد المفترزة في الحيطان تدخل في البيع والرفوف التي عليها ان كانت
 ١٣ اطرافها في البنا او كانت مستمرة دخلت في البيع وان كان على الاوتاد من غير شجر
 ١٤ ولا بنا لم يدخل في البيع وان كانت فيها خزان مدفونة دخلت في البيع لانها محارة
 ١٥ كالخزائن وان كانت فيها حجارة مدفونة او اجر مدفون لم يخرج وتسعمل لم يدخل
 ١٦ في البيع وان كانت فيها حبال لغير مبنية واما ينقل من مكان الى مكان لم يدخل في البيع
 ١٧ وان كانت مبنية دخلت في البيع والفوق في البيع لانها ينصب والاغلاف
 ١٨ تدخل في البيع وكذلك المفتاح ولا يدخل في البيع الحبل والدلو والبركة لان
 ١٩ يمكن نقله ويبر الما يدخل في البيع وكذلك ما فيها من الاجر والطين والما الذي في البر
 ٢٠ مملوك لصاحب الدار بدلالة ان له مع العير منه ويدخل فيه لانه ملك لا المستاجر
 ٢١ ارضيه وينصرف فيه من غير ادن صاحب الدار والاول اقوى وينصرف
 ٢٢ المستاجر فيستباح لعرف العادة واذا بليت انه مملوك ولا يصح بيعه لانه
 ٢٣ اناع الجميع وهو محمول لانه مدد اواناع الموجود منها ذلك لا يمكن
 ٢٤ تسليمه الا بان يخلط بعنه ٥ واما العيوب المستندة فان قرارها مملوك
 ٢٥ وماؤها مملوك الا قدر ما يسرب منه ويوح منه لمخرى المعادة فاما صرف

١ من غير الى غير فلصاحب العير المبيع منه ٥ وخور بيع العير او سهم منها ٥ واما
 ٢ الماه التي تخرى في الانهار مثل القراب والرجلة ويجوها من الانهار الكسار و
 ٣ الصغار فليست مملوكة لاحد بل احلاف لانها تبيع في المواضع التي ليست
 ٤ بجاه ملكه واذا جرى ما من هذه الانهار الى ملك اسنان فلا ملكه الا بالاجازة
 ٥ وكذلك نزول السيل في ارضه وتوغل الطير في ملكه وتقتسب الطير في سحره
 ٦ او ثيابه ٥ واذا احسب من نهر او جرى فيه من هذه الانهار ما لا يرى ان يؤول اليه
 ٧ ملكه لانه جاز ٥ وقال الفقهاء انه لا ملك له لان القطن ان يشرب منه غير ادن وذلك
 ٨ مستعمل بالعادة ٥ واما المعاهد التي تظهر في ملكه فان كانت اعيانها مع
 ٩ من النقط والفسر وما استعمله ذلك فهو بمنزلة الما وقد قلنا انه مملوك ولا خور
 ١٠ بيع ما ظهر منه الا ان تقرر وتبين لانه يخلط بعنه فلا يمكن تسليمه ٥ وان كانت
 ١١ معادن الحامدات مثل الذهب والفضة والفيروز وسائر الحجار فان الحامد من اجزاء
 ١٢ الارض المملوكة مملوك وحكمه حكم الارض وعرضها مع الارض في سطر
 ١٣ فان كان معدن الذهب جاز يبعه بغير الذهب والفضة ولا خور ببعه كسسه
 ١٤ من الذهب لانه لا يورث في الحار بالانه متمسك بعنه فانه ماله من الذهب او
 ١٥ الفضة فيباع باكثره ويقتطع عليه وعلى الارض وخور ببعه بالفضة وان
 ١٦ كان المعدن الفضة جاز يبعه بالذهب وبغير الفضة ولم يجر ببعه بالفضة لما
 ١٧ قلناه ٥ اذ اناع محلا لم يورث في الثمرة للمستبري فان هلك الثمرة في يد البائع قبل
 ١٨ التسليم كان للمستبري الخيار ان يفسخ البيع لتلفه مع المبيع قبل التسليم وان شأ
 ١٩ احاز البائع في الاصول لجميع الثمر او بجزء منه من الثمر فجزاها وان اسير
 ٢٠ فطعت بده من الثمر فليس للمستبري بالخيار من يفسخ البيع لتلفه مع المبيع ومن اجازته
 ٢١ جميع الثمر لار الثمر يفسخ على الاطراف وينقسم على الاصل والثمر في المسئلة
 ٢٢ الاولى ٥ واناع محلا موثرا فالثمره للبائع على ما مضى وان عطشت وانقطع
 ٢٣ الما ولم يتمسك من شقيها وكان تركها على الاصول بغيرها فان كان قد استسرا
 ٢٤ احرا المستبري عليه وان كان كثير ان كان على الاصول الجفاف او فضل حملها
 ٢٥

٢٨

١ البنا والشجر من حقوق الارض وان قال بعتك هذا الارض ولم يقل فوقها فلا يدخل البنا
 ٢ والشجر في البيع ٥ واذا قال بعتك هذا الستان دخل الشجر مع الارض لان الستان
 ٣ اسم للارض والشجر وان الارض لا يشترط فيه لاسم في سنانا ٥ واذا قال بعتك هذه
 ٤ القرية فاسم القرية يقع على السوت دون المزارع ولا يدخل المزارع في البيع الا
 ٥ بالقبض ٥ وان قال بعتك فوقها لم يدخل ايضا في البيع لان المزارع ليست من حقوق القرية
 ٦ فان كان البيوت سجر كان لك داخل في البيع لانه من حقوق القرية والبيوت ٥ اذا
 ٧ باع دارا فانه يدخل في البيع الارض والسائر الدار اسم للارض والبيان وان كانت فيها
 ٨ حلة او سجر كان ايضا داخل في البيع لانه من حقوق الدار واما البنا فانه يدخل في البيع
 ٩ جميع ما كان مبنيا من حيطان وسقوف ودرج ومقنونة وابواب منصوبة فان
 ١٠ كان فيها سلم وان كان مشمرا دخل في البيع وكان من جملة البنا وان كان غير مشمرا
 ١١ واما ينقل مكان الى مكان لم يدخل في البيع وكذلك ان كان فيها باب مقلوع لم يدخل
 ١٢ في البيع البيت والاوتاد المفترزة في الحيطان تدخل في البيع والرفوف التي عليها ان كانت
 ١٣ اطرافها في البنا او كانت مضمرة دخلت في البيع وان كان على الاوتاد من غير شمر
 ١٤ ولا ينال لم يدخل في البيع وان كانت فيها خواويص مدفونة دخلت في البيع لانها محارر
 ١٥ كالخرايز وان كانت فيها حجارة مدفونة او اجر مدفون لم يخرج وتستعمل لم يدخل
 ١٦ في البيع وان كانت فيها حبال للبيوت مبنية واما ينقل من مكان الى مكان لم يدخل في البيع
 ١٧ وان كانت مبنية دخل الشغلاني والقوالب في البيع لانها كذا ينصب والاغلا
 ١٨ تدخل في البيع وكذلك المفتاح ولا يدخل في البيع الجبل والدلو والبركة لانه
 ١٩ مملوك بقله وبيروا لم يدخل في البيع وكذلك ما فيها من الاجر والطين والما الذي في البر
 ٢٠ مملوك لصاحب الدار بدلالة ان له منع العير منه ومقتلانه لا يملك الارض المستاجر
 ٢١ ارضه ونصرف فيه من عرادن صاحب الدار والاولا قوي ونصرف
 ٢٢ المستاجر يستباح لعرف العادة واذا ثبت انه مملوك ولا يبيع بعه لانه
 ٢٣ اناع الجميع فهو محمول لانه مدد اواناع الموجود منها ذلك لا يملك
 ٢٤ تسلمه الا بان يخلط بغيره ٥ واما العيوب المستبظة فان قرارها مملوك
 ٢٥ وماؤها مملوك الا قدر ما يسرب منه ويوجد منه لم يحرر المعادة فاما صفة

٢٨

من عير الى عير فلصاحب العير المنع منه ٥ وخور بيع العير او سهم منها ٥ واما
 ١ المساه التي تخرى في الانهار مثل القرب والرجلة ويجوها من الانهار الكبار و
 ٢ الصغار فليست مملوكة لاحد بلا خلاف لانها تنبع في المواضع التي ليست
 ٣ بمملوكة من الجبال والنبع والصحور وعبر ذلك ومن استقر فيها سنا و
 ٤ جازر ملكه واذا جرى ما من هذه الانهار الى ملك انسان فلا يملكه الا بالقبض ٥
 ٥ وكذلك نزل الملح في ارضه وتوكل الطير في ملكه ونقش الطير في سحره
 ٦ او ثيابه ٥ واذا جرحه بغيره او جرحه فيه من هذه الانهار ما لا يملكه الا بالقبض ٥
 ٧ مملوكة لانه جازر وقال الفقهاء انه لا يملكه لان القطن انما يشتري منه بغير ادراك ذلك
 ٨ مستثنى بالعادة ٥ واما المعادن التي تظهر في ملكه فان كانت اعينها ما بيع
 ٩ من النقط والفسر وما استعمله ذلك فهو من ماله وما قلنا انه مملوك ولا يجوز
 ١٠ بيع ما ظهر منه الا ان يفرق وتبين لانه يخلط بغيره فلا يملكه بغيره وان كانت
 ١١ معادن الحامدان مثل الذهب والفضة والفيروز وسائر الحجار فان الحامدان من اجزاء
 ١٢ الارض المملوكة مملوك وحكمه حكم الارض ويحرم بيعها مع الارض بغير شرط
 ١٣ فان كان معدن الذهب جازر بغيره بغير الذهب والفضة ولا يجوز بيعه بغيره
 ١٤ من الذهب لانه لا يفرق بين الذهب والفضة بل يخلط بينهما ولا يملك بغيره بغيره
 ١٥ الفضة فيباع باكثره ويقتطع عليه وعلى الارض ويحرم بيعه بالفضة وان
 ١٦ كان المعدن الفضة جازر بغيره بالذهب وبغير الفضة ولا يجوز بيعه بالفضة وان
 ١٧ قلناه ٥ اذ اناع محلا لم يفرق بين الثمرة للمسري فان هلك الثمرة في يد البائع قبل
 ١٨ التسليم كان للمسري الحبار من الثمرة الباع لانه يملك الثمرة في يد البائع قبل
 ١٩ احراز البيع في الاصول لجميع الثمر او بجزء من الثمر فجزء الثمران وان كان
 ٢٠ مقطوعا بانه من الثمر والمسري بالحبار من بيع البيع لنقصار المنع وبما جازر
 ٢١ جميع الثمر لان الثمر يفتقر على الاطراف وينقسم على الاصل والثمر في المسئلة
 ٢٢ الاولى ٥ واناع محلا لم يفرق بين الثمرة للمسري على ما مضى فان عطفست وانقطع
 ٢٣ الما ولم يمتك من شقيها وكان تركها على الاصول بغيرها فان كان قد راى سيرا
 ٢٤ احرا للمسري عليه وان كان كثير ان كان على الاصول الجفاف او فضل حملها
 ٢٥

١ مستقبلا بقصا أكثر فانه تحبزه المستري على القطع لانه لما دخل في بيع الاصول
 ٢ مفردا غير الثمرة فقد رضى بها نودي في الثمرة اليه من الضرر وقال قوم بخر البايع
 ٣ على نقل الثمرة وتفرغ الاصول لان الثمرة لا تخلو من الضرر على كل حال ترك او
 ٤ ضرر به وادابا عارضا وفهاررع ظاهرا فلا تخلو من احد من امان ان يكون
 ٥ مما تحصد منه واحدة او يكون له اصل يبقى في الارض وتحصد منه اخرى
 ٦ فان كان مما تحصد منه واحدة مثل الحنطة والسعير وما اشبههما فلا تخلو
 ٧ البيع من احد من امان ان يكون مطلقا او مقيدا بشرط الررع فان كان مطلقا
 ٨ فالزرع للبايع ولا يدخل في البيع لان اسم الارض لا ينسب اليه والزرع فادانته للبايع
 ٩ فانه يبقى في الارض الى اوان الحصاد ولا يلزمه اجره المثل للمستري لان هذا مستقلا
 ١٠ لم يملكه المستري فادانته هذا وحصد البايع الررع وهو فضل ما اراد
 ١١ الاستماع بالارض الى وقت الحصاد لم يكره لانه لا يرى استحقاقه ببقية الزرع المحصول
 ١٢ وان اخرج الى اوان الحصاد فانه يلزمه حصاده في اول وقت الحصاد ولا يجوز
 ١٣ تبنيه ذلك وان كان الخبز له في تبنيه وتأخيرها لان الواجب ان الله الضرر
 ١٤ فاما التوفيق فلا يجب ولا يطلب الخير فاذا حصده في اول وقت الحصاد فانه لم يكر
 ١٥ عروقه تضرب بالارض فلا يلزمه نقل العروق وان كان تضرب بالارض قبل عروق الفل
 ١٦ والذرة فانه يلزمه نقله لانها للبايع ويلزمه نقله فادانته العروق وفارضا
 ١٧ الارض خفر الزمة فسوتها وهكذا اذا باع دارا وفيها قناسية لزمه نقله فان
 ١٨ كان فيها جث كبير لا يخرج من الباب وجب نقض الباب حتى يخرج الجث ويلزم
 ١٩ البايع ما ينقص من الباب والاولى ان يقول يلزمه بناؤه وان غصب فصلا فليس
 ٢٠ في دانه فاحصا حقه بطالبه به فلم يخرج من الباب نقض الباب لم يكر على صاحب
 ٢١ الحمل سى لان هذا متعدي حتى على نفسه فادخل عليه من الضرر وليس كذلك البايع
 ٢٢ في المسئلة الاولى في هذا اذا كان البيع مطلقا فاما اذا باع الارض مع الررع
 ٢٣ فلا تخلو الررع من ان يكون حشيشا لم يستنبل او سنبلا ولم يستنبل او سنبلا
 ٢٤ استنجد به فان لم يستنبل او سنبلا ولم يستنجد به فما سوا ويكون السنبلة
 ٢٥ ويكون الررع مع الارض للمستري بلا خلاف وان كان قد استنجد الجث فان كان الجث

١ طاهر الاكمام له مثل السعير والذرة والارز في كمامه يخرجه فهو منزلة الطاهر
 ٢ وكور بيعه وبشرطه مفرد او ان كان الجث في كمامه لا يخرجه من الحنطة وسبيلها
 ٣ فانه يجوز عندنا ايضا بيعه لانه لا مانع منه وقال قوم لا يجوز بيعه لانه غير مري ولا
 ٤ موصوف في الذمة فهذا اذا كان الررع تحصد منه واحدة فاما اذا كان يحصد منه
 ٥ بعد اخرى مثل القث ومن القول الكرات والتعناع والسذاب والكرفس والهنداوما
 ٦ اشبه ذلك فانه ينظر فيه فان كان مجردا دخلت العروق في بيع الارض لا بها من
 ٧ طاهرة في الحال فلم يدخل في البيع الا بشرط فادانته ذلك طول البايع كرها في الحال وليس
 ٨ لان الزيادة التي تحصل للمستري ثبتت على اصوله وادابا عارضا وفيها بدو ولا تخلو
 ٩ مما جرد عنه بعد اخرى وان كان هكذا فانه يدخل في البيع لانه من جفوفه وهكذا
 ١٠ اذا عرس في الارض غرسا وباع الارض قبل ان يثبت العرس ونسخ عروقه فانه يدخل
 ١١ في البيع وان كان يذرا لهما تحصد منه واحدة مثل الحنطة والسعير فلا تخلو من احد من
 ١٢ امان بيع الارض مطلقا او مع البذر فان باع الارض مطلقا لم يدخل البذر في البيع لان اسم
 ١٣ الارض لم يساوله وادانته هذا ينظر في المستري فان كان عالما بدركه لم يكره الحصاد
 ١٤ لانه قد رضى بضرره وحسب عليه تركه الى اوان الحصاد وان كان جاهلا به كان له الخيار
 ١٥ ان يفسخ البيع وان شأنا اجاره فان اجاره لحده لجميع الثمر لان النقص الذي في الارض ترك
 ١٦ الررع الى الحصاد لا ينقص عليه الثمر بل هو عيب محصله الخناس والرد والامساك وان
 ١٧ قال البايع انا انقله وامكنه ذلك في مدة يسيرة ونقله لم يكر للمستري الخيار لان العيب قد
 ١٨ نال وان اشترى الارض مع البذر كان البيع صحيحا وقال الفقهاء لا يفسخ لان ذلك مجهول
 ١٩ هاد المستري في المصلحة ولم يقل للمستري انها مؤبدة ولم يعلم المستري تناسرها
 ٢٠ لم يعلم كانه الخيار ان يرضى به وان شأنا فسحه لانه يفوتة ثمرة عامه ولم يعلم منه انها
 ٢١ به وادابا عارضا في حجارة فلا تخلو الحجارة من طلبة اقسام امان ان يكون مخلوقة او منسوبة او
 ٢٢ مستودعة للنقل فان كانت مخلوقة في الارض دخلت في البيع لانها من احرار الارض وعلى هذا

١٨٢

١٨٢

١ المعاد وكلها من الذهب والفضة يدخل في بيع الارض فلا يخلو من احد من اهل ان يضر الشجر
 ٢ والرجح او لا يضرهما فان كانت لا يضرهما لم يبعد عن وجه الارض وان العروق لا تنصل اليها
 ٣ فالمستري لا خيار له ولا يكون هذه الحجارة عيبا في الارض وان كانت تضر بهما او بواحدة
 ٤ مثل ان يضر الشجر لان عروقها تنصل الى الحجارة ولا يضر بالرجح لان عروقها لا تنصل اليها فان كان
 ٥ المستري عالما بها حال العقد لم يكر له خيار لانه دخل في شراء عمارا يضر بهما وان كان
 ٦ جاهلا به ابليت له الخيار فان شتر رضى بهما مع عيبها وان شتر ادّها واسترجع الثمن فارضى
 ٧ واجاب بالبيع لحدتها بجميع الثمن وان كانت حجارة مبنية مثل ان يكون في اساس مبنى من
 ٨ حجارة او اخر او دكة مبنية او مسبة مبنية فهذا يدخل ايضا في البيع وكان الحكم فيها مثل
 ٩ الحجارة المخلوقة سواء واما القسم الثالث وهو اذا كانت الحجارة مستودعة في الارض
 ١٠ للنقل والتحويل اذا اخذها الباع فاباها فلا يدخل في بيع الارض ويكون باقية على
 ١١ ملك الباع لان اسم الارض لم يمتد لها وعلى هذا اذا كان في الارض كثر مدفون من الياسر
 ١٢ والبراهم فلا يدخل في البيع ويكون باقية على ملك الباع فاذا ابليت هذا فان الارض يكون
 ١٣ للمستري والحجارة للباع ولا يخلو من احد من اهل ان يكون هذا او ذاك
 ١٤ شجر فان كانت ايضا لا يضر فيها فلا يخلو من احد من اهل ان تكون الحجارة مضره بالرجح
 ١٥ ان زرعتها المستري او بالغير من غير سها او لا يضر فان كان تضر بهما او بواحدة هما فان كان
 ١٦ المستري عالما بالحجارة ويضربها حال العقد فلا خيار له لانه رضى بعيبها والباع
 ١٧ الحجارة لانه عيب ماله والمستري مطالبة بنقلها لان ملكه مشعول بملك الباع ولا عاة
 ١٨ في تركه فكار له المطالبة في الحال بنقلها وكذلك ان اشترى دارا وفسها فماتش وعلائك
 ١٩ المطالبة بنقل جميع ذلك واذا نقلها لزمه تسوية الارض ووردها الى حالها لانه حفها
 ٢٠ لاسي لا صملكه واما ان كان النقل فلا اخيرة لصاحبه وان كان زمان النقل طويلا لانه اذا
 ٢١ علم بالحجارة فهدى بالضرر الذي لحقه زمان النقل وان كان جاهلا بالحجارة او علم بها ولم
 ٢٢ يعلم ضررها لم يعلم بذلك فهو عيب فان والباع انا انقل الحجارة وكان زمان النقل سيرا
 ٢٣ لا يطل فيه منفعة الارض لم يكر للمستري ردها لان العيب يزول بذلك من غير ضرر
 ٢٤ وكذلك اذا غصب المبيع من الباع فبفول الباع من يد الغاصب في الوار السير
 ٢٥ لم يكر للمستري الخيار وان كان زمان النقل طويلا مدة يفوت فيها منفعة الارض كان

١ بالخيار سرحد الارض بالعيب ويضمنه بها واجارة البيع فان ردها فلا كلام وان اجاز البيع
 ٢ اخذ الارض بجميع الثمن ولا يلزمه الاجرة وقيل ان كان نقل الحجارة قبل تسليم الارض لا يلزمه الاجرة
 ٣ وان كان بعد التسليم لزمه اجرة المنزل وان كانت الحجارة لا تضر بالارض لا يضرها بعدة من رده
 ٤ الارض فلا تنصل اليها غير الشجر والزرع فان اراد الباع نقلها كان له ومضى كان زمان النقل سيرا
 ٥ لا يطل فيه منفعة الارض لم يكر للمستري الخيار وان كان زمان النقل طويلا يطل في مثله منفعة
 ٦ الارض كان له الخيار ان شتر بالبيع وان شتر اجاره وان اجازة والحجر في الاجرة على ما تقدم
 ٧ بيانه وان اراد الباع تركها فلا خيار للمستري لانه لا يضر عليه في تركها ولا ينقل الملك
 ٨ بالسبقه الى المستري لانه لا دليل عليه هذا كله اذا كانت الارض مضافا لا شجر فيها
 ٩ فاما اذا كان فيها شجر فلا يخلو من احد من اهل ان يكون الشجر كان موجودا في حال البيع
 ١٠ او اجبرته المستري بعده فان كان موجودا في حال البيع فلا يخلو من احد من اهل ان يكون
 ١١ اما ان يكون تركها في الارض لا يضرها وقطعها لا يضرها واما ان يكون تركها وقطعها يضر
 ١٢ معا واما ان يكون تركها يضر الشجر وقطعها لا يضره واما ان يكون تركها لا يضر وقطعها
 ١٣ يضره فان كان تركها وقطعها لا يضر مثل ان يكون بعدة من الشجر فلا يضر الباع بها عروق
 ١٤ الشجر والزرع ويكون الشجر مكر قطعها من غير ان يقطع عروقها والشجر فاذا كان هكذا كان
 ١٥ الحكم فيه كالحكم في الارض ايضا اذا كانت الحجارة لا تضر بها شجرت فيها من رده وجر
 ١٦ فدان قطعها لا يضره ويكون الحكم ما ذكرناه وان كان تركها يضر وقطعها لا يضر فالحكم
 ١٧ ما ذكرناه في الارض ايضا وان كان تركها يضر وقطعها يضر فلا يخلو للمستري من اخراجه
 ١٨ اما ان يكون عالما بالحجارة وضررها حال البيع او لم يكر عالما بها فان كان عالما فلا خيار له للباع
 ١٩ لعل الحجارة والمستري المطالبة بنقلها وليس له ان يضر ولا الاجرة لانه اخذ على بصره بالضرر
 ٢٠ ورصاه به وان كان جاهلا بالحجارة او عالما بها وجاهلا بضررها كان للمستري الخيار ان شتر
 ٢١ ردها وان شتر امسكها فان ردها فلا كلام وان امسكها كان للباع ان ينقل الحجارة والمستري
 ٢٢ ان يطالب به ويكون الكلام في تسوية الارض والاجرة على ما مضى واما ان يضر الشجر الذي
 ٢٣ يدخل في الشجر يقطع العروق فلا يخرجه قبل القصر ويحبه وفي الناس من قال اذا كان في القصر
 ٢٤ لا يلزمه واركان بعده يلزمه وان كان تركها لا يضر وقطعها يضر فان اراد الباع قطعها كان
 ٢٥ للمستري الخيار لانه يدخل النقص عليه بقطع عروق الشجر وان ترك الحجارة فلا خيار له لان

لر = ٢٤

١ الصرر زال ولا يملك المحارة بذلك هذا اذا كان الشجر للبايع باعه مع الارض وان كان الشجر
 ٢ للمستري اجبرته بعد شرا الارض به علم المحارة فلا خيار له لانه علم بالغيب بعد ما انقضى
 ٣ فيه تصرفا فنقص قيمتها لان قيمة الارض وفيها شجر اقل من قيمتها وهي ضمان فان كان الشجر في القلع
 ٤ بضران للبايع القلع لانه ما اخذ ملكه والمستري المطالبة بذلك لازالة ضرر الشجر فاذا قلع
 ٥ وعلى البايع ان يرضى بالنقص لان النقص اقل من غير البيع وان كان قلعهما بضر وتركها لاضر
 ٦ فان رضى سزا كما فلا خيار للمستري وان اراد قلعهما كان ذلك له وله تسوية الارض وان شتر النقص
 ٧ الباطل في الشجر وهو ان يشرط ثمة الشجر قبل القلع وكم قيمته بعد القلع فيلزمه ما يضمن
 ٨ فصول في بيع الثمار اذ اباغ مرة مفردة عن الاصل مثل عصرة النخل
 ٩ والكرم وسائر الفواكه فلا تخلو من احد من امان ان يكون سني فضا عدا او سنة
 ١٠ واحدة فان كان سني فضا عدا فانه يجوز عدا خاصة وان كان سنة واحدة فلا تخلو
 ١١ البيع من ثمة اقسام امان يبيع بشرط القطع او مطلقا او بشرط التيقن فان باع بشرط
 ١٢ القطع في الحال اجماعا وان باع بشرط التيقن فلا يجوز اجماعا وان باع مطلقا فلا يجوز
 ١٣ عدا وادق فيه خلاف هذا اذ اباغ الثمرة دون الاصل فاذا باع الثمرة مع الاصل مطلقا
 ١٤ صح البيع ولا يحتاج الى شرط القطع بخلاف فان كانت الاصول الواحدة والثمرة لآخر
 ١٥ باع الثمرة من صاحب الاصول لم يصح كما لا يصح من غيره لعموم الاخبار واذا كان البيع
 ١٦ بعد بدو الصلاح فانه جائز وبدو الصلاح يختلف بحسب اختلاف الثمار فان كانت الثمرة
 ١٧ مما يجمر او يشود او تصفر قبل صلاحها كالحمرة او السوداء او الصفرة وان كانت مما
 ١٨ يبيض فهو ان يمتو وهو ان يمتو فيهما الما الخلو ويصفو الونه وان كان مما لا يسلو مثل
 ١٩ التفاح والبطيخ فيان يخلو او يطيب اكله وان كان مثل البطيخ فيان يبيع فيه النجس لانه نجس
 ٢٠ كصح الرطب وتدرى اصحابنا ان الثمر يعتبر في ثمرة النخل خاصة فاما ما يتوزد في بدو
 ٢١ صلاحه ان يشر الثمر وتدرى في الكرم ان ينعقد الحصرم وان كان مثل الفتا والخيل
 ٢٢ الذي لا يتغير طعمه ولا لونه فان ذلك يوجب صغارا بعد صلاحه ثم ان ينتهي عظم بعضه
 ٢٣ ولا اعتبار بطلوع الشربا على ما روي في بعض الاخبار واذا كان في البستان ثمار مختلفة
 ٢٤ وبدا صلاح بعضها جاز بيع الجميع سواء كان من جنسه او من غير جنسه وان كان بستانا

١ بدأ صلاح الثمرة في احد ما ولم يظهر في الاخر لم يجز بيع ما لم يصر صلاحه لان كل بستان اكل
 ٢ نفسه سواء كان من جنس ما ظهر صلاحه او من غير جنسه وفيه خلاف اذا كان في الارض اصول
 ٣ النطج او الفتا او الخار او الباذخا في عقد جملت باع ذلك فلا تخلو من امان ان يبيع الحمل
 ٤ الطاهر او يبيع الاصول فان باع الحمل الطاهر دون الاصول نظرا فان كان قبل بدو الصلاح فيه لم يجر
 ٥ بعه الا بشرط القطع فاما ببعه مطلقا او بشرط التيقن الى اوان اللقاط فلا يجوز وان كان قد
 ٦ بدأ صلاحه جاز ببعه بشرط القطع وبشرط التيقن الى البلوغ واوان اللقاط وكور بعه مطلقا من
 ٧ غير شرط فاذا اشتراه ولو لقطعة فقد استوفى حقه وان تركه حتى اختلط حمل جازت بعه
 ٨ فان كان يشر لخذ الحمل الاول وكان الحادث للبايع وان كان لا يميز فعلى صريحا ان يقال للبايع ان سلمت
 ٩ الجميع الى المستري فان فعل الجير على قوله ونفذ البيع لانه زيادة وان امتنع البايع
 ١٠ فسح الحاكم البيع وان باع الاصول جاز بيعها مع الثمرة فاذا ثبت ذلك كان الاصول للمستري
 ١١ والحمل الموجود للبايع وما بعده من الباطل للمستري لان بشرط المستري الحمل الموجود
 ١٢ والثمرة الموجودة اذ اباغ الاصول فالحمل للبايع فان لقطعة فقد استوفى حقه فاذا
 ١٣ وان تركه حتى اختلط مما كبرت بعه لانه لا يميز فانه ان سلمه البايع فانه ينفذ
 ١٤ البيع ويجز للمستري على الثمر وان لم يسلم فسح البيع هذا اذ اباغ الحمل الموجود او باع
 ١٥ الاصول فاما اذا باع الحمل الموجود وما كبرت بعه من الاجمال دون الاصول جاز البيع
 ١٦ عدا وادق في القلق لا يجوز لانه مجهول وهو قوي في الثمر على صريحا بادر لا يجر
 ١٧ عليه وصرب عليه كما هو الباز الذي لا يجر عليه مثل التفاح والشمش والسكر والخبز
 ١٨ والكمثرى والرطب والعنب والتين وما استنبه ذلك فانه يجوز بعه موضوعا على الارض
 ١٩ وعلى الشجر مفرد او مع الاصل على ما معنى والذي في الكماه فعلى صريحا اجماعا تمامه
 ٢٠ مصلحة له لحفظ رطوبته وصحته ونقاؤه فاذا اخرج منه اسرع اليه البعير والفساد و
 ٢١ ذلك مثل الجوز في شتره الثاني والثور في شتره الثاني وهذا الجوز بعه في كمامه ويكون
 ٢٢ حكمه حكم الباز الطاهر من الثمرة والثاني كمامه لا مصلحة له فيه مثل الفستق الاضمر
 ٢٣ على الجوز والثور فان ذلك تركه عليهما مفسدة لها فحجور ايضا بعه في هذا الفستق وهو
 ٢٤ على الارض وعلى الشجر مفرد او مع الشجر او مع الشجر كل ذلك يجوز ولذلك يجوز بيع الباطل
 ٢٥ الا حصري في الفستق الفوقاني المستعمل على صريحا بادر يكون حقه طاهر مثل السعير

سليمان
 ١٨٤
 ١٨٥

والذرة وصرب — حه في كمامه مثل الحطة والارز ويجوز بيع جميعه على كل حال سواء كان
 فيه مما يدخر عليه مثل الارز ولا يدخر عليه مثل الحطة فاما في الارض ومجسودا ويدر
 مذكراته يجوز ان يبيع ثمرة سستان ويستثنى منها ارباعا معلومة ولا مانع منه وان استثنى
 ثمة او ثلثه او اقلها باعيا بها حان لا خلاف وهو احوط لان في الاول خلافه وان باع
 ثمرة سستانه الا حلة لم يعينها لم يصح لان ذلك مجهول ^{هو مثلا} وادان قال يعتك فبقرام هذه
 الصبرة الامكو كما صح البيع لان ذلك معلوم واما ادان قال يعتك هذا الثوب بدينار الا
 درهم لم يصح لان الدرهم ليس من جنس الدينار ولا هو معلوم كمنه في الحال ان قال
 يعتك هذه الثمرة باربعة الف الا ما يحتمل ان يبيعها صح ويكون البيع له ان باعها لانه
 يساو كحص الفامنها ربعها وان قال يعتك هذه الثمرة باربعة الف الا ما تسوى الفامنها بسعر
 اليوم لم يجز لانها تساوى الف درهم من الثمرة لا يدري قدره فكون مجهولا وكذا
 اربع شاة ويستثنى حلتها ولا راسها ولا اكارعها ولا فرق بين ان يكون ذلك بخص
 او بغيره متى فعل ذلك كان شريكا بمقدار الراس او الجلد او ما يسه من الاطراف
 وادان استثنى ثمرة على رءوس النخل والسيجر بعدد وصلاح او قبله وصلاح شرط
 القطع الا انه لم يقطعها فاصابها جاجة فلا خلوا من احد من رءوس النخل او من رءوس
 فان كان قبل التسليم وانها لك المبيع بطل البيع ووجب رد الثمن وان تلف البعض انقص
 البيع في التالف ولا يفسخ في الباقي وباحظه كحصته من الثمن وان كان بعد التسليم
 وهو النخلة منها ويدر المستثنى فانه لا يفسخ لانه لا دليل عليه لا في جميعه ولا في
 التالف وان قلنا انه يفسخ في مقدار التالف كان قوله قويا والا والحوطه واما اذا
 عجز البائع عن سقي الثمرة وتسليمها فانه يثبت للمستثنى الخيار لعجز البائع عن تسليم
 بعض ما تاوله البيع اذا تلف المبيع قبل القبض فلا خلوا من ان يكون ثمرة او غيرها
 فان كان غير الثمر من الحبوب والعروض والعقار فلا خلوا من اربعة احوال اما ان تلف
 بامر ماموي او بانلاف البائع او بانلاف الاجنبي او بانلاف المستثنى فان كان بامر ماموي
 فبطل البيع لانه لا يملكه الا باذن فعلى هذا ان كان المستثنى لم يسلم الثمن فقد
 سقط عنه ويدر منه وان كان قد سلمه وجب على البائع ردّه عليه ^{هو} وادان الله البائع
 فهو كذلك يفسخ لما ذكرناه من اشتجالة التفسير ^{هو} وادان الله الاجنبي كان المستثنى

الاجنبي يفسخ البيع ويسترجع الثمن من البائع لما قلناه ويدر ان يجزى البيع ويرجع على
 الاجنبي بالقيمة لان الاجنبي يفسخ الرجوع عليه بالقيمة ويكون الفسخ في القيمة قاعدا
 مقام الفسخ في المبيع لانها تملكه وادان الله المستثنى فانه يفسخ به البيع ويجوز
 ان يفسخ بغيره الفسخ ولهذا يقولون ان المستثنى اذا اعتق قبل القبض فانه يفسخ عنه
 ويكون ذلك قصدا وان كان المبيع ثمرة فلا خلوا من ان يكون محدودا مقطوعه على
 الارض او يكون على الشجر فان كانت موضوعه على الارض فان الفسخ فيها النقل لانها
 مما سفل ويجوز ان تلف قبل النقل فقد تلفت قبل القبض ويكون فيها الاقسام الاربعة الى
 قد نصاد كرها وان كانت على رءوس السكر فان الفسخ فيها النخلة بينها ويدر المستثنى فان
 تلف قبل النخلة كان فيها الاقسام الاربعة فاذا تلفت بعد النخلة قبل الجذاز يكون
 تلفها من صهار المستثنى بكل حال لان النخلة صارت مقبوضة وتلف المبيع بعد القبض
 بعد القبض لا يؤثر في البيع لا خلاف في بيع المحساة والمزانية محرم لا خلاف وان
 خلتها في يده فغيره ان المحساة بيع السائل الى الفقد فها الجب واشتد نجس من ذلك
 السائل ويجوز بيعه نجس من حسنه على ما روي في بعض الاخبار والاحوط ان لا يجوز
 بيعه نجس من حسنه على كل حال لانه لا يؤمن ان يودي الى الربا والمزانية هي مع الثمرة
 على رءوس السكر ثمرة فاما بغير موضوع على الارض فلا يبرم والاحوط الاجوز ذلك
 لمثل ما قلناه في بيع السائل سواء فاما ان يقول المثل لك فبترتك هذه بعسر صاعا
 فماراد فلي وما نقص على انما فانه جراه لا خلاف ^{هو} وكذلك اذا قال عبد قاتك او
 بطحك المجرع فما نقص من مائة فعلى تمامه وما زاد فلي واظن خطتك هذه فماراد على كذا
 فلي وما نقص على ذلك جراه لا خلاف ^{هو} ويجوز بيع العزبا وهي جمع عزبه وهو ان يكون
 لرجل في سستان عزبه حلة يستوعبها الدجول لها جوارب معهما منه خوصها ثمر او لا يجوز
 في عزب ذلك وان كان له ثلث من ثمر في كل سستان حلة جاز ان يبيع كل ذلك واحدة واحدة
 لخصها بامر اسوا ببيع الاوساق او لم يسلع ^{هو} وان كان له طين خلتان عليها ثمرة فخرهما
 مرقا فان كانا غير ملتصقين بغيرهما وان لم يكونا عزبا لم يجز لان النبي صلى الله عليه وسلم عن
 عامر جميع ذلك ولا يجوز بيع رطب في رءوس النخل خرصا برطب موضوع على الارض
 كبلال لانه من المزانية ^{هو} وادان الله ان لا يسار ان يسري العزبه وجب ان ينظر المتاع

ص ١١٧
٢٢

جلد

١ الى التمر والى على النخلة وتجزأ بها فاذا عرف مقدار الرطب واد اجف صار كذا انما يقع
 ٢ ثقله من التمر كيلا او ونا حسب ما يقع الجزر عليه ومن شرط صحة البيع ان يقابل
 ٣ الثمن ولا ينافيه الربا لا يجوز التفرقة فيه قبل التقابل والقبض في التمر الموصوع على الارض
 ٤ النقل وفي الرطب النخلة والتمر من شرطه ان يحضر التمر وموضع النخلة لانهما اذا انعقد
 ٥ البيع وخلا البايع من المشتري ومن التمر حان ان يصبأ الى موضع التمر ويستوفيه لا الفرق
 ٦ انما هو بالبدن وذلك لا يحصل اذا انفكلا جميعا عن موضع البيع الى موضع اخر وجعله له
 ٧ براءى شرطان احدهما التماثلة من طريق الخرض والثاني التقابل قبل التفرق والبدن والغرض
 ٨ لان يكون الا في الحل خاصة فاما في الكرم وسجرا الفواكه فانه لا دليل عليه ٥ واد باع
 ٩ ضيرة من طعام بضمه فان كانا من جنس واحد نظروا كانا اكالا وعزفا نشأ بينهما
 ١٠ في المقدار جاز البيع وان جهلا مقدارهما ولم يسرطا النساء وى لم يجز لان ما جرى فيه الربا
 ١١ لا يجوز بيع بعضه بغير جزافا قال العتق هذه الضيرة بهذه الضيرة كيلا يكل سوا
 ١٢ بسوا فقال استرث فانما ياكلان فان خرجتا سوا حار البيع ٥ وان كانت احدهما الكرم
 ١٣ من الاخرى فان البيع باطل لانه ربا ٥ واما اذا كانا من جنس مختلفين فان لم يسرطا كالا ياكل
 ١٤ ٥ سوا بسوا فان البيع صحيح لان التقابل جائز في الحسبي ٥ فان استرطا ان يكون كلا
 ١٥ بكيلا سوا فان خرجتا متساويتين في الكيل جاز البيع وان خرجتا متفاضلتين فان شرع عاين
 ١٦ الضيرة الزائدة بالزيادة جاز البيع وان امتنع من ذلك وصح صاحب الضيرة بالافاضة
 ١٧ بان يأخذ بقدرها من الضيرة الزائدة جاز البيع وان تفاهما فسخ البيع بينهما لا لاجل الربا
 ١٨ لكن لان كل واحد منهما باع جميع ضيرة جميع ضيرة صاحبه وعلى انهما سوا
 ١٩ المفيد انهما اذا انفاضا وتماثلا وجب فسخ البيع بينهما فصار
 ٢٠ في حكم بيع مال لم يقبض ٥ اذا استاع سوا وان اذ بيعه قبل قبضه فلا يخلو البيع من اجل ان
 ٢١ اما ان يكون طعاما او غيره فان كان طعاما لم يجز بيعه حتى يقبضه اجماعا ٥ واما غير
 ٢٢ طعام من سائر الاموال فانه يجوز بيعه قبل القبض لانه لا مانع في الشرع منه ٥ واما
 ٢٣ اذا قبضه فانه يجوز بيعه بلا خلاف ويغيبه القبض بغيره في البيع فان كان مالا
 ٢٤ ينفك ولا يجوز فالقبض فيه التخلية وذلك مثل العقار والارضين وان كانا مائيقا يخل
 ٢٥ فان كان مثل الدار والاهل والجوهر وما يشا واليد والقصر فهو الشاؤ وان كان

ثقله

ص ١٨٦

ص ١٨٦

١ مثل الخوان كالعبد والبهمة فان القبض في البهمة ان يمسى بها الى مكان اخر وفي العبد ان يمسى
 ٢ الى مكان اخر ٥ وان كان استتره جرافا كان القبض فيه ان يتقله من مكانه ٥ وان استتره مكانه
 ٣ فالقبض فيه ان يكيله هذا كله في كفيه القبض فاما القبض الصحيح فصرحوا ان احدهما ان يسلم
 ٤ المبيع باختياره فيصح القبض والثاني ان يكون التمر موقلا او جالا الا ان المشتري او فاه
 ٥ فاذا قبضه المشتري فحين اختيار البايع صح القبض فاما اذا كان التمر حالا ولم يوقفه
 ٦ التمر فقبض المبيع بعين اختيار البايع لم يصح القبض وكان البايع مطالبا به من المبيع الى يده لا
 ٧ له حق الجبس والتوقف الى ان يستوفي التمر وهذا في بيع المبيع قبل القبض وبعد فاما
 ٨ احازته قبل القبض فانه يصح ايضا الا فيما ائتمعه قبل القبض لان الحارة ضرب من البوع
 ٩ وكذلك الكناية يصح لانها نوع من البوع الا فيما استديناه ٥ واما البرهان فانه يصح على
 ١٠ كل حال لانه ملكه فصح منه التصرف فيه ويصح منه من بيع الامنة قبل قبضها ويكون
 ١١ وطى المشتري او الزوج قبضا ٥ ويجوز للمرأة بيع الصداق قبل ان يقبضه ٥ ويجوز للرجل
 ١٢ ان يبيع مال الخلع قبل قبضه ٥ واما التمر اذا كان معينا فانه يجوز بيعه قبل قبضه وان كان في
 ١٣ الذمة فذلك يجوز لانه لا مانع منه ما لم يكن ضرة فاما اذا كان صرا فلا يجوز
 ١٤ بيعه قبل القبض او رث طعاما او اوصى له به ومات الموصي وقبل الوصية او اغتتمه
 ١٥ ونفس عليه ملكه فانه يجوز له بيعه قبل قبضه ٥ واذا اسلم في طعام بمرأغه من اخر
 ١٦ لم يصح الا ان يجعله وكيله في القبض فاذا قبض عنه صار حيد قبضا عنه ٥ واذا اسلم
 ١٧ من طعام معلوم واستسلمت من رجل فملكه فلما حل عليه الطعام قال لعن اسلم اليه احضر
 ١٨ معي عبد من اسلمت اليه فان لم يقبض من طعام حل عليه حتى اكاله لك فانه يجوز له ان
 ١٩ يكتاله لنفسه ويقبضه اياه بكيله اذا شاهدته وان امره بان يكتاله عن ذلك العبد
 ٢٠ ووكله فيه فاذا قبضه احتسب به عنه كان ايضا حائرا وان كان هو لنفسه منه ٥
 ٢١ وتوبه ذلك العبد الذي له عليه كان ايضا حائرا لانه لا مانع منه وان قال له امض اليه
 ٢٢ واكتل لنفسك لم يصح لانه تكيور فرباع طعاما قبل ان يكيله ويحتاج ان يرد من اخذه
 ٢٣ على صاحبه وبكاله اما عن الامر بقبضه او بكتاله الامر بفتح لم يقبضه منه اما بطل
 ٢٤ تحدد او بصدقة فيه ٥ وان اكاله الامر ثم كاله المشتري منه كان صحيحا بلا خلاف
 ٢٥ طوال حوطه اذا حل عليه الطعام بعد اسلم فذرع الى المسلم رالم نظر فان قال

٢٤١١٠

١ حذرها بدل الطعام لم يجز لان بيع المسلم فيه لا يجوز قبل القبض سواء اعه من المسلم اليه او من
 ٢ الاجنبي اجماعا وان قال اشترى بها الطعام لنفسه لم يصح لان الدراهم باقية على ملك المسلم
 ٣ اليه فلا يبيع ان يشتري بها طعاما لنفسه وان اشترى الطعام بنظر فان اشتراه بعينها
 ٤ لم يصح البيع وان اشتراه في الذمة ملك الطعام ومنه ان الله الذي عليه لا غنا مضمونة عليه
 ٥ ويكوز المسلم اليه في ذمته درهم وله عليه الطعام الذي كان له في ذمته وان قال
 ٦ له اشترى هذا الطعام لي ثم اقبضه لنفسك صح الشراء لانه وكيل في شرا الطعام واذا
 ٧ قبضه منه لنفسه فهل يصح ام لا على ما ذكرت في المسئلة التي قلها وان قال اشترى بها طعاما
 ٨ واقبضه لي ثم اقبضه لنفسك من نفسك لم يجز قبضه من نفسه لنفسه لانه لا يجوز ان يكون
 ٩ وكيل لنفسه في قبض حق نفسه من نفسه ٥ اذا كان لرجل على غيره فحضر طعام من
 ١٠ السلم والذي عليه الطعام من جهة السلم له على كل اخر طعام من جهة القرض واصله
 ١١ على من له عليه من جهة القرض كان جازيا وكذلك ان كان الطعام الذي له قرضا والذي
 ١٢ سلما كان جازيا لانه لا مانع منه ٥ وان كان الطعامان فرضين يجوز لا خلاف وان
 ١٣ كانا سامين لا يجوز لا خلاف لان بيع السلم لا يجوز قبل القبض اجماعا لانه لا يملكه
 ١٤ فصح لان المسلم فيه اذا انقطع لم يفسخ السلم ويبقى في الذمة وله الخيار اما ان يخرجه
 ١٥ الى المقابل او يفسخ البيع ٥ واذا كان لا ضمان على غيره طعاما بكل معلوم فقبضه
 ١٦ منه جازيا من غير كل كان القبض قاسدا اجماعا وان قال في كلفه انا وهو عشرة افقر
 ١٧ فقبل قوله وقبضه كان القبض صحيحا فاذا انقضى هذا نظر في الطعام وان كان باقيا وكيلا
 ١٨ وان خرج وقبضه بعد استوفى حقه وان خرج اقل من حقه رجع على صاحبه بما
 ١٩ وان خرج اكثر منه رد الرابطة وان كان قد استملكه فالقول قوله مع عيبه وفي رد
 ٢٠ وان ادعى قدر حقه فقد سقط حقه عن ذمة من كان عليه وان ادعى نقصان والقول
 ٢١ قوله مع عيبه سوا كان سيرا وكثيرا ٥ واما ان حضر اكله مهر اشتراه فاخذ
 ٢٢ بالكيل الذي احده به كان ذلك صحيحا فان ادعى النقصان وان كان سيرا يبيع مثله
 ٢٣ في بخير الكيل كان الفوق قوله مع عيبه وان كان كثيرا لا يبيع مثله في بخير الكيل لا قبل
 ٢٤ قوله والفرق بينهما ان هذا سائر اكله اكله من باعه فلا يقبل قوله الا في قرضه
 ٢٥ الكيل وليس كذلك في المسئلة الا في لانه قبض جازيا او قبل قوله فيما كاله واما

١٢٩

١ التخصر في الطعام الذي قبضه من غير كل فان باع الجميع نفذ البيع فيما يحقوا به حقه
 ٢ وما من عليه لا ينفذ بعهده وان كان قد اشترى او اقل صح ذلك اذا كان له على غيره
 ٣ طعام قرضا فاعطاه ما لا ينظر فان كان ما اعطاه طعاما من جنس ما عليه فهو فسخ جمعه
 ٤ ان كان من جنس اخر فلا يحلوا من احد من امان ان يكون طعاما او غيره فان كان طعاما مثل
 ٥ الشعير والذرة والارز فلا يحلوا من احد من امان ان يكون في الذمة او عينا فان كان في
 ٦ الذمة نظر فان عيبه قبل القبض وقبضه جاز وان فارقه قبل قبضه وتعيينه فلا يجوز
 ٧ لان ذلك يصير بيع من يدين وقد عني عليه السلم عن بيع الكالي بالكالي وان كان غير الطعام
 ٨ مثل الدراهم والديانير والسيات والحيوان فانه يجوز ان كان في الذمة بقبضه جازيا
 ٩ المجلس وان كان في الذمة وفارقه قبل القبض لم يجز لانه باع دينارا بدين وان كان مغبنا وفارقه
 ١٠ قبل القبض فانه يجوز كما اذا باعه طعاما بعينه بتمن في الذمة واقترقا قبل العاين صح
 ١١ ٥ اذا كان له في ذمة غيره طعاما فباع منه طعاما بعينه ليقضيه منه الطعام الذي
 ١٢ له في ذمة لم يصح لانه شرط فضا الدين الذي في ذمة من هذا الطعام بعينه وهذا لا يلزم
 ١٣ ولا يجوز ان يجبر على الوفاء فاذا كان كذلك سقط الشرط وكان قاسدا لان الشرط
 ١٤ القاسد اذا انقضى بالبيع فسد البيع لان الشرط يحتاج ان يرد بقسط من الثمن وهذا
 ١٥ مجهول ففسد البيع ٥ ولو قلنا بفسد الشرط وبصح البيع كان قويا ٥ اذا باع منه
 ١٦ طعاما بعينه في ذمته رآه على ان يقضيه الطعام الذي له عليه اجماعا فانه لا يبيع الا بالوجه
 ١٧ لا يجوز ان يكون تمنا بغير اذها وان قضاها وجودا لبيعة طعاما بعينه بعينه كغير
 ١٨ ٥ اذا باع طعاما بعينه موقلة فلما حل الاجل اخذ بها طعاما جازا اذا اخذ قسما
 ١٩ اعطاه وان اخذ اكثر لم يجز وقد روي انه يجوز على كل حال ٥ اذا فرض غيره طعاما
 ٢٠ بمصر فلقبه بمكة وطالبه به لم يجبر على دفعه لان قيمته تختلف وان طالبه المسفر
 ٢١ بقبضه منه لم يجبر المقرض على قبضه لان عليه في جملة موفته وان تراضيا عليه جاز
 ٢٢ وان طالبه بقبضه بمصر اخبر على دفعه لانه يملك ذلك ٥ وكذلك اذا غصب
 ٢٣ وائلفه كان الحكم فيه ما ذكرناه ٥ وان سلم اليه في طعام كان الحكم مثل ذلك لا
 ٢٤ اخذ البديل فانه لا يجوز لان بيع المسلم فيه قبل قبضه لا يجوز ٥ اذا اشترى ضيرة
 ٢٥ من طعام فوجد بها مضبوطة على ذكاة او صخرة او زبوة في الارض فهذا غش و

١٢٧

١٢٧

١ خاتمه ولبس المسرى فيه الخبار ان شارحى وان شافى البيع وعلى مذهبنا البيع باطل لان
 ٢ ما يبال ونور لا يجوز بيعه جرافا اذ اسرى من رجل عبدا ستوب وبيع العبد ولم يسلم
 ٣ التوب فاع العبد صح بعه لانه فضنه واسفل اليه ضمانه واد انا عه وسلمه الى المسرى
 ٤ لم تلب التوب الذى في يد البايع انفسح البيع ولم يمه قيمة العبد لبايعه لانه لا يقدر على
 ٥ رده بعينه فهو مكره المستهلك وان باع العبد ولم يسلمه حتى تلف العبد والتوب
 ٦ جمعا في يده بطل البيعان معا اذ اسرى منقضا من ار او ارض بعيد وفيه الشفيع
 ٧ ولم يسلم العبد كان للشفيع ان ياحده منه بغير قيمة العبد فان فضنه ثم هلك العبد في يده
 ٨ بطل البيع ولم تطل السقعة في الشفيع ووجب عليه ان يدفع الى البايع قيمة الشفيع
 ٩ حين فضنه ووجب على الشفيع للمشتري قيمة العبد حين دفع البيع عليه لان من السهم
 ١٠ اذا كان لا مثله ووجب قيمته حين البيع اذ اسرى كالحابلية ثم اقرت في يد
 ١١ البايع كانت الثمرة للمشتري وهي امانة في يد البايع فان هلك الثمرة في يد البايع وسلمت
 ١٢ الاصول لم يحك عليه الضمان وان هلك العبد وبالثمرة انفسح البيع وينقضي الثمن
 ١٣ المشتري وكانت الثمرة له لانه ملكها بغير عوض وكذلك اذا كان البيع اشتقاقا
 ١٤ في يد البايع او وجد لقطعة او كنزا او ذهب له شئ او وصي له به كان ذلك كله للمشتري
 ١٥ **فصل** في بيع المصتراة هي المصتراة ان يترك خطب الناقة او البقرة او
 ١٦ الساء يوما ويومين فيجمع في ضرعها لبن كثير ثم يحلبها الى السويق واد انظر المسرى الى
 ١٧ ضرعها راه كثيرا ولبنها غزير فطره لبها في كل يوم فيزيد في لبنها فاد اجلبها وحق
 ١٨ لبها ووقف على التصريه كان الخبار ان سارضى بها وان ساردها مع ضارع من غير عوا
 ١٩ عن اللبن وسميت مصتراة لجمع اللبن في ضرعها يقال صر الما في الحوض والقطعة والسر
 ٢٠ واليا في الظاهر اذ المراد المصتراة بهذا الاسم لاجتماع المالبها وسمي ايضا
 ٢١ مخفلة والتحليل هو الجمع ويسمى مجامع الناس محافل ويكون مدة الخبار ليلة ايام
 ٢٢ ملها في سائر الحوض وعوض اللبن التمر او ضارع من اللبن ليس عليه الثمن عليه فان قدر
 ٢٣ وجبت قيمته وان لا على قيمة الساء ولا اعتبار بفصل الاقوات وسائر الجلاب في
 ٢٤ في هذا الباب بمسرة المدينة ويلزم قيمتها ولا يلزم قيمة المدينة لانه لا دليل عليه واد
 ٢٥ كان لبن التصريه باقيا لم يشرب منه شيئا فاد رده مع الساء لم يحس البايع عليه

١٨٨

مصر
المأمو

١ وار قلنا انه يحس عليه لانه عمره له كان قويا والتصريه في المقتضى لها في الاول والثناء
 ٢ والتصريه في الجارية لا يصح لانه لا دليل عليه وجملاها على النقرة والنافه والثناء
 ٣ قاسه واد اضرا انا قاله بكره حكم التصريه لمثل ذلك لاجل خاصه لبها لا لبها
 ٤ طاهر عنده واد اسرى ثناء مصراة مع العلم والتصريه لم يكره الخبار لم يكره
 ٥ التصريه واد اسرى وهي مصراة فثبت لبها وصار لبن العادة بتغير المهر في ذلك
 ٦ الخبار لان العيب فذال فان رضيتها المشتري وجلبها زمانا لم يصاب بها عيبا غير
 ٧ التصريه فله ردّها بالعيب وتردّ ضاعا من ثمنها وبن بدل التصريه ولا يردّ الا للحادث
 ٨ لان السى عليه السلم في اخرج بالضمارة واد ابا ع شاة غير مصراة وحلبها انا ما
 ٩ لم وجد بها عيبا فاد ردّها نظرا وان اسراها مجلوبة لالين في ضرعها كان له ردّها و
 ١٠ ما جمل من اللبن في ضرعها له ولا ينفى عليه لانه حدث في ماله واد كان في ضرعها
 ١١ لم يطر فان كان قد استهلك لم يجر له ارده لان بعض المبيع قد تلف وله المطالبة بالار
 ١٢ هو وان كان وانما لم يستهلكه كان له ردّها واد لم يطر له ردّها لانه تصرف في اللبن
 ١٣ بالحلب واد احدث في بعض الصفقة عبد المشتري عيب لم يحل له الرد ورجع
 ١٤ بالارش والعيب الحادث في اللبن ما ذكرته وهو انه تصرف فيه بالحلب وليس له
 ١٥ الرد وقيل ازاله الرد لانه لم يستهلكه وفي الناس من قال اذا استهلك اللبن جاز له رد
 ١٦ الساء ولا يرد شيئا بدل اللبن وليس بشئ **فصل** في ان الخراج بالضممان
 ١٧ اذا كان لرجل مال فيه عيب فاد بعه ووجب عليه ان يشر للمشتري عيبه ولا يلقه او
 ١٨ يشر اليه من العيوب والا لا حوطا فان لم يبينه واشتراه انسان فوطعه عيبا كان
 ١٩ المشتري بالخبار ان سارضى به وان سارده بالعيب واسترجع الثمن وان اخرج البيع
 ٢٠ ورد المبيع نظرا فان لم يحصل من جهة المبيع فاد بعه واسترجع ثمنه وان كان
 ٢١ حصل ثما وقادة فلا يحلو امر ان يكون كسبا من جهته او ثما جوا وثمره فان كان كسبا
 ٢٢ مثل ان يكسب بعمله او بخاربه او بوهب له شئ او بضمطاد او بخطب او بخرش
 ٢٣ فانه يرد المبيع ولا يرد الكسب للاخلاف لقوله عليه السلام الخراج بالضممان
 ٢٤ فالخراج اسم للعلة والفايدة التي تحصل من جهة المبيع وبها للعبد الذي ضرب عليه
 ٢٥ مقدار من الثمن في كل يوم او في كل شهر عيب فخرج وقوله عليه السلام الخراج

١٨٨

١ بالصمان معناه ان الخراج ليس يكون له ان يتلف من ملكه ولما كان البيع يتلف من ملك المشتري
 ٢ لان الصمان ان يملكه بالبيع كان الخراج له فاما الناج والتمرة فانهما انهما للمشتري وان
 ٣ حصل من البيع فكل القصر كان ذلك البايع اذا اراد الرد بالعيب لارضاؤه على البايع
 ٤ اطلاق الحريرة ومنى نقصت الامة بالولادة لم يكر له رد ما على البايع ورجع بل ان
 ٥ العيب لانه اذا جرت بالبيع عبد المشتري عيب ووجدته عيبا كان عند البايع لم
 ٦ يكر له رده لانه لا يمكنه رده كما اخذه من البايع وله الارش بهذا اذا اشترى
 ٧ بهيمة جارية فحملت عند المشتري وولدت فاما اذا اشترىها حاملا لم يولد لم يولد
 ٨ بها عيبا كان عند البايع فانه يرد لها ويرد الولد معها لان الولد له قسط من الثمن اذا
 ٩ اشترى جارية جارية جارية في ملك المشتري عبدا مملوكا ثم وجدها عيبا فانه
 ١٠ يرد الامة وور الولد مثل ما قلناه في البهيمه سواء واذا اشترى لمة فوطيها لم يولد
 ١١ له بعد ذلك عيب لم يكر له رد ما قلناه الارش سواء كانت بكر او ثيبا وطريق
 ١٢ ذلك ان تقوم الجارية صححة فاذا كانت القام فومت معنه فاذا قبلت شبع مائه
 ١٣ بعد علمنا انه نقص غرس ومما فبرجع بعشر ثمنها وانما قلنا يرجع بما نقص من القيمة
 ١٤ في ور الثمن لانه لو رجع بما نقص من القيمة ادى الى ان يجمع للمشتري الثمن والتمن
 ١٥ جميعا وهو اذا اشترى رجل من رجل جارية تساوى الف درهم بالف درهم ووجدها
 ١٦ عيبا بنقص نصف قيمتها وهو الف درهم ووجدت عنده عيب اخر يمنع من ردها
 ١٧ فانه لو رجع بما نقص من العيب من القيمة لوجب ان يرجع بالف درهم فيحصل عيب الثمن
 ١٨ وهو الف درهم والتمن وهذا لا يجوز ونحالف ذلك اذا عصب جارية فاقبها
 ١٩ فانه يلزمه ما نقص من قيمتها اجماعا لانه لا يودى الى اجتماع البدل والتمن
 ٢٠ اذا وجد المشتري عيبا جرت في يد البايع بعد البيع كان الخيار للرد والامساك
 ٢١ كما اذا كان العيب موجودا حال البيع فادفع البيع ورده واسترجع الثمن
 ٢٢ هذا استوى في حقه وان امسكه ورعى بعينه فقد كلفه البيع وسقط الخيار
 ٢٣ وان قال المشتري انا احبض البيع مع ارش العيب لم يجبر البايع على رد الارش فاذا
 ٢٤ تراصنا البايع والمشتري على الارش كان جازا واذا اجازا سقط الخيار وملك الارش
 ٢٥ على البايع وسقط خيار الرده اذا عني الشفيع عن الشفعة بعوض بشرطه على

٢٨١

٢٨١

المشتري لم يملك العوض وان قصه رده ولا يسقط حقه في الشفعة لانه لا دليل عليه
 ١ و لانه اسقط حقه بشرط ان يسلم العوض فاذا لم يسلم له العوض رجع الى حقه
 ٢ وقال قوم انه يسقط لانه عني عن حقه واسقطه ٥ اذا اشترى بفسان عبد
 ٣ ووجد به عيبا كان لهما الرد والامساك فان اراد احدهما الرد والاخر الامساك
 ٤ لم يكر له ان يرد ان يرد حتى يتفقا هذا اذا اشترى بصفه واحدة فاما اذا اشترى
 ٥ اخصهما نصف العبد عقدا واشترى الاخر نصف الاخر عقدا اخرته وجداه
 ٦ عيبا كان لكل واحد منهما ان يرد نصيبه بالعيب اجماعا واذا اشترى عبد بصفه
 ٧ واحدة فوجد به عيبا كان لهما ان يرد العبد دون العيب وله ردهما معا
 ٨ واذا قال واحد لا يردني عنكما هذا العبد كذا فقال احدهما فقلت نصفه نصف
 ٩ ما قال من الثمن لم يتعقد العقد لانه غير مطابق لما جابه ٥ فان قال واحد لرجلين عنكما
 ١٠ هذين العبدان فقلت فقلت احدهما احد العبدان فقلت لهما معا في الاول طرف
 ١١ والآخر في الثانية اذ قال عنكما هذين العبدان فقلت فاما اوجب لكل واحد منهما
 ١٢ نصف كل واحد من العبدان واذا قبل احدهما العبدان فقد قبلهما بوجه وبشر لا يتنصص
 ١٣ امانه لان الثمن ينقسم على قدر قيمة العبدان ولا يقابل نصف الثمن احدهما فان قال
 ١٤ فقلت نصف كل واحد منهما بنصف الثمن كان مثل المسئلة الاولى سواء فان قال فقلت
 ١٥ نصف احدهما العبدان حصته من الثمن لم يصح اجماعا لارخصته مجهولة فان قال
 ١٦ واحد لرجلين عنكما هذين العبدان فقلت درهم هذا العبد منك وهذا العبد الاخر
 ١٧ منك وقبله احدهما بالخمس مائة لم يصح لانه قبله بغير ثمن لم يوجب له لان الالف تقسم
 ١٨ على قدر القيمة لا على عدد هما وهو اجماع وان قال لرجلين عنكما هذين العبدان فقلت
 ١٩ درهم فقال فقلت البيع صح وان جهل ما يقابل كل واحد من العبدان من الالف لا يملك
 ٢٠ صفه واحدة والتمن في الجملة معلوم هو واذا باعتهما من رجلين كان ذلك كصفقة
 ٢١ فحسب ان يكون الثمن معلوما في كل واحد منهما واما اذا قال عنكما هذين العبدان
 ٢٢ هذا العبد منك الخمسمائة وهذا العبد الاخر منك الخمسمائة صح لانه قد حصل ثمن كل
 ٢٣ واحد معلوما واذا قال عنكما هذين العبدان فقلت نصف هذين العبدان
 ٢٤ خمس مائة لم يصح لمثل ما قلناه واذا اكل رجلان رجلا في شرا عبد فاستراه

1 من رجل نظر فارتفع لليابح انه يشتريه لمؤكده فان الشرايقع لهما والملك ينقل اليهما
 2 ولا يجوز لاحدهما ان يصبه كما قلناه في الشرايح الاستري باعدا ووجده غيبا
 3 ولا يجوز لاحدهما ان يصبه وفي هذه خلاف وار لم يشر ذلك واسترى منه
 4 مطلقا وجده عساوارا رد نصيبه لم يكرهه بل خلاف لان قوله لا نقل
 5 بعد البيع انه اشترى لهما والظاهر انه اشترى له صفقة واحدة هي اذا اشترى
 6 حاربه فالبيع لا يصح حتى ينظر الى شيعرهما لانه مقصود ويحلف المشرع بالاحكام
 7 لونه من السواد والبياض والشقرة والجعوده والسبوطه فاذا انظر المشتري
 8 الى شيعرهما فوجده جعدا فاستراهما فلما كان بعد ايام صار سبطا ولبس الثياب
 9 دسفيه كان له الخيار لانه عيب وكذلك اذا تبصر وجهها بالطلا ثم استمر او
 10 جمر خديها بالدمام وهو الكلكون ثم اصفر كان له الخيار لمثل ذلك وان قلنا
 11 ليس له الخيار لانه لا دليل في الشرع على كونه عيبا لوجب الرد كان فوجدها
 12 اذا اسلم في حاربه جعده فسلم اليه سبطه كان له ردها لانها دسفيه واما سلم
 13 فيه لانه عيب وان اسلم في حاربه سبطه فسلم اليه جعده كان له الرد لانها
 14 خلاف ما شرط وقال قوم ليس له الرد لانها خير مما شرط هـ واذا اشترى
 15 حاربه ولم يشرط بكانتها ولا بيويتها فخرجت بغيرها او تبنا لم يكره الخيار
 16 لانه لم يشرط احدي الصفتين وان شرط ان يكون تبنا فخرجت بغيرها
 17 احكاما انه ليس له الخيار وله الارش وان شرط ان يكون تبنا فخرجت بغيرها
 18 له الخيار وفي الناس من قال له الخيار واما قلنا اذا كان له لا دليل عليه هـ اذا
 19 اشترى عبدا مطلقا فخرج كافرا او مسلما لم يكرهه حاربه لانه لم يشرط
 20 احدا لا من وشرط ان يكون مسلما فخرج كافرا كان له الخيار بعد قوم
 21 ما شرطه وان شرط ان يكون كافرا فخرج مسلما كان له الخيار بعد قوم
 22 والاولى ان لا يكون له الخيار لقوله عليه السلام لا تسلموا ولا تبطلوا عليه هـ
 23 اذا اشترى عبدا مطلقا فخرج فحلا لم يكره الخيار وان خرج خصيا كان له
 24 الخيار لان مطلق العبد يقتضي سلامة الاعضاء في الاطراف وان شرط ان يكون
 25 خصيا فخرج فحلا ثبت له الخيار لانه خلاف الشرط هـ واذا اشترى حاربه

او غلاما فوجده ما زانين لم يثبت له الخيار لانه لا دليل فاذا وجدتهما الخمر فمثل ذلك
 وقال قوم له الخيار وقال قوم ان كان بالخيارية ثبت له الخيار وان كان بالعمالة فلا خيار
 له هـ اذا وجد العبد مختا او سارا او ابقا كان له الخيار اجماعا هـ وان وجد العبد في
 الحاربه غير مختو لم يكره له الخيار لانه لا دليل عليه سوا كانا صغيرا او كبيرين هـ
 هـ فاما اذا كان بهما حنورا او برصا او جذاما كان له الرد بل خلاف وروي احكاما ان هذه
 الاجداث ترك منها اذا ظهرت بعد البيع ولو كان في سنة هـ اذا اشترى من غيره
 سنيا وباعه وعلم به عيبا فلا يخلو من احدا من امان يعلم بالعيب قبل ان يبعه او
 يعلم به بعد البيع فان علم بالعيب قبل البيع فان ذلك يكون رضانا بالعيب لانه نص
 فيه هـ فاذا ثبت هذا فان العلقه قد انقطعت من الباع والمشتري ونظر في المشتري
 الثاني فان علم بالعيب ورد به عليه لم يكرهه رد به على باعه وان حدث عنده عيب و
 رجع بارسالعيب عليه لم يكرهه ان يرجع بارسالعيب على باعه لانه قد رضي بالعيب
 هـ واما ان باعه قبل العلم بالعيب ثم علم انه لا يمكنه الرد لزو الملك ولا يحسب ابعاله
 الارش لانه لم يشرط من رده على الباع فاذا ثبت هذا فلا يخلو المشتري الثاني من ثلثه هـ
 اما ان يرد على المشتري الاول بالعيب او يحدث عنده عيب فيرجع على المشتري الاول
 بارسالعيب او يرمى بالعيب فان رده على المشتري الاول واسترجع الثمن فان المشتري
 الاول يرد على الباع ايضا ويأخذ الثمن وان رجع عليه بارسالعيب رجع هذا على
 باعه بارسالعيب وان رضي بالعيب سقط رده والرجوع بارسالعيب واما المشتري
 الاول فانه لا يرجع بارسالعيب لانه لا دليل عليه اجماعا ثم لا يخلو المبيع من احد
 امرين اما ان يرجع الى المشتري الاول يبيع او هبته او ارت او لا يرجع ذلك بل تعرض فيه
 ما يسقط الرد بالعيب فان رجع اليه يبيع او هبته او ارت كان له رد به على باعه وان عرض
 ما يسقط رده وهو ان يهلك في يد المشتري الثاني او يحدث فيه عيب او يفتقه ان كان
 عبدا او يفتقه ان كان غير ذلك فاذا كان كذلك فانه يرجع بارسالعيب لانه ايسر من
 الرد هذا كله اذا باعه فاما اذا وهبه ثم علم بالعيب فليس له الرجوع لانه لم يشرط
 من الرد لانه يمكن ان يرجع فيه فبرده على باعه فان رجع اليه يبعه او يبيع او ارت فانه
 يجوز له رد به على باعه هـ واذا اشترى عبدا فان قوله فان كان له باع قبل البيع

علمه

ص 120

فانه عيب يوجب الرد لكن المشتري لا يمكنه ان يتركه مادام انقاؤه لا يجوز له الرجوع بارس
العيب لانه لم يشتريه من رده فان رجع الا بقرده على بايعه وان لم يرجع وهلك في الاياق
رجع على البايع بارس العيب واما اذا لم يكن الا بقرده فوجب اقبل البيع فانه جاز
بدا المشتري فلا يجب له الرد ولا الرجوع بارس عيبه اذا استترى عيبا فوجبه عيبا
مثل البصر او غير ذلك ثم ان العيب قبل ان يرد على بايعه نظرا في ان الاياق كان عيبا
فانه لا يمكن رده في الحال ولا يرجع بارس العيب فان رجع العيب اليه رده وان هلك الاياق
رجع بارس العيب وان كان الاياق جازا فانه قد جرت به عيب عنده فلا يجوز له رده
وله ان يرجع بارس العيب في الحال اذا استترى عيبا فاعتقه او وقفه او قتله او ما شق
انفه لم يعلم عيبه رجع بارس العيب عليه وهكذا اذا استترى طعاما فاكله لم يعلم له كانه
عيب رجع بالارش وكذا اذا استترى ثوبا فقطعه او صبغه ثم اصاب عيبا كان له
الارش واما اذا باع بعضها عيبا فلا يخلو من احد من امان يكون عيبا واحدا
او عيبين فان كان عيبا واحدا فانه لا يجوز له رد النصف الذي باعه لانه زال ولا رد النصف
الذي ملكه لان فيه افسادا للبيع على صاحبه بتدبير الصفة والشركة ولا يجوز
ان يرجع بالارش لانه لم يارس من رد الجميع وان كان عيبا لم يكن ايضا الرجوع لانه
في ذلك تدبير الصفة وذلك لا يجوز له اذا استترى شيئا وقبضه ثم وجبه عيبا
كان عند البايع وجرت عنده عيب اخر لم يكره له الا ان يرضى البايع بان يقبلها
ناقصة فيكون له رد ما ولا يكون له ارجع بارس العيب عند الفقه وكذلك عند
قبل ان يزل الارش لان العيب كان له اياه وانما سقط حكم الرد بحدوث العيب
فلما رضى البايع باسترجاعه لم يسقط حوال الارش لانه يحتاج الى دليل وان امتنع البايع
بقوله معيبا كان للمشتري حوال الارش بخلافه وقد بينا كيفية الارش وهو ان يقوم
صحا ومعبا ونظر كمر يقص من اجزا القيمة فيقص مقدار من اجزا الثمن ويعتبر
النقود في اقل الجائز فيه من وقت العقد وقت الفسخ اذ باع عيبا وقطع طرفا
من اطرافه عند المشتري ثم وجبه عيبا فلهما سقط حكم الرد احما عا ووجه الارش
ه اذا باع عيبا او بوسا او غيرهما ووجبه عيبا لم يكره له رد العيب دون
الصحيح وله الخيار بين رد الجميع وارس العيب وفيه خلاف فاما اذا كان البيع

١٩٢

الباب او زوجي الخف فوجبا حدهما عيبا لم يكره له رد العيب بخلافه وهذا لا استتر
من من طعام او سائر ما يشتريه او اجزاه لم يكره له رد العيب دون الصحيح بخلافه
فاما اذا استترى عيبا في شرط لحددهما الخيارا كثر من الخ لا كان له العيب في الذي يكره
فيه الخيار ولم يسله في الاخره اذا استترى عيبا ووجبه عيبا لانه قد اخطاها
لم يكره له رد الباقي وكان له الارش لان الجميع لا يمكنه رده اذا استترى من غيره ان يقام
فضه ورثه مائة درهم عناية درهم ووجبه عيبا وجرت في يده عيب اخر فانه لا يجوز
رده لحدوث العيب فيه عنده ولا يجوز له الرجوع بالارش لانه يتقص الثمن عن رده فيكون
ربا ولا يجوز حكم العيب لان ذلك لا يجوز باذنت ذلك فقد قبل به بنفسه البيع وغيره
المستترى فيه الا بقرده من الذهب ولا يجوز له على البايع لحدوث العيب عنده فانه
ويكون بمنزلة الناقص وقبل ايضا يصح البيع ويرد الا بقرده على البايع مع ارس النقصان
الذي حصل في بدل المشتري ويكون ذلك بمنزلة الماخوذ على طريق السوء اذ اخط
فيه الخسر فانه يجب رده مع ارس النقصان وان كان الا بقرده فاصح البيع ويرد ثمنه
ذهبا ونقده لا يجمع من فسخ البيع اذا اراد المشتري ان رد البيع بالعيب حاله فسخ
البيع في غيبة البايع وحضرته قبل الفسخ وعنده اذا اختلف البايع والمشتري في
العيب فلا يخلو من طلبة اقسام امان ان يكون العيب لا يجوز ان يكون جازا في بدل المشتري
مثل ان يكون اصبع رابده او قطع اصبع قد ايزم لم وضعه وقد استراه من يومه او من امسه
ولا يجوز ان يتر الجراحة في مثله فيكون القول قول المشتري من غير عيب وان كانت الجراحة
طرية وقد استراه من سنة ولا يجوز ان يكون الجراحة من سنة والقول قول البايع من غير عيب
ه وان امكن حدوثه عند البايع وعند المشتري واختلفا بالقول قول البايع مع عيبه
وعلى المشتري البينة لان الاصل سلامة منه من العيب والاصل الروم العقد والمشتري
تدعي حدوث العيب في بدل البايع ويدعي ما يفسخ به البيع فيكون عليه البينة فاذ اثبت
هذا فاذ ادعى المشتري انه باعه التسليعة وبها عيب نظره في جواب البايع ما قال
لا يستحق على هذا العيب كان جوابا صحيحا وجب على الحاكم استماع ذلك منه و
اجلانه على ذلك وانما العيبه ثانيا من هذا العيب جاز ان يخلقه والله لا يستحق رده عليه
لانه قد يبعه وبه العيب ثم يسقط الرد بالرضا بالعيب فلو اراد الحاكم ان يخلقه والله

اسقاط

١٩٢

١ لو اراد الحاكم ان يحلفه والله لقد باعه بربا من هذا العيب لم يمكنه ان يحلفه على هذا الوجه
 ٢ ماد انكل عن الميرزده عليه فيكون مظلومه وقد قبل ان يحلفه بالله لقد بعته بربا
 ٣ من هذا العيب لانه لما اجاب بهذا دل على انه يمكنه ان يحلف على هذا الوجه وهكذا
 ٤ اذا ادعى رجل على رجل الاية بده وقال الحاكم انه غصبه من يدي وانه طالب بربه على
 ٥ فان اجاب بانه لا يستحق ذلك كان جوابا صحيحا واجلته الحاكم عليه وان اجاب باني ما
 ٦ غصبته كان الجواب صحيحا ويجوز ان يحلفه ما غصبه او ما يستحق بده عليه على الوجهين
 ٧ معاه فاذ ادل هذا فانه يحلفه والله لقد اقبضه وما به هذا العيب لان ما كذب بعد
 ٨ البيع وقبل التسليم ومضمون عليه ويستحق المستزري بده عليه بالعيب هذا اذا ادعى السر
 ٩ هكذا فاما اذا ادعاه انه باعه وبه هذا العيب واجاب البايع بانه باعه بربا يحلفه
 ١٠ الحاكم على حسب الدعوى واما اذا ادعى انه اقبضه فانه يحلفه على الاقاصم دون
 ١١ البيع وان سأل ان يجتاط له في الاطلا احلفه على ما قدمناه من انه اقبضه وما به هذا
 ١٢ العيب والميرز يكون على البت والقطع دون العلم فان الايمان كلها اربع مير على
 ١٣ اثبات فعل الغير وعلى نفى فعل الغير وعلى اثبات فعل نفسه وعلى نفى فعل نفسه ولما
 ١٤ على القطع والبت الا بمسأ واحدة فانها على العلم وهي الميرز على نفى فعل الغير اذ ادع
 ١٥ من غيره شيئا مما يكون مأكولة في جوفه فكسره المستزري فوجدته فاسدا فلا خلوا من
 ١٦ احدا من اهل البيت فاسده فمة مثل بصر الرجاح فان كان هكذا فالبيع باطل لانه
 ١٧ لا يجوز بيع ما لا فمة له وعلى هذا لا يجوز بيع المشتريات مثل الخنافس والجعلاروسيات
 ١٨ وردان والذباب وغير ذلك ومن انقلبه فلا ضمان عليه لانه لا فمة له وان كان فاسده فمة
 ١٩ مثل بصر النعامة والجوز واللوز والبطيخ والرمان نظريه فان كان لم يزد في كسره على
 ٢٠ القدر الذي يستعلم به العيب ولا يمكن ان يعلم بما دونه مثل ان يكون ثقب الرمان في
 ٢١ حموضته وثقب البطيخ بغير حموضته او قطعه قطعا يسيرا عرف به انه قد
 ٢٢ لا التبدول ولا يمكن معرفته بالثقب فان كان هكذا فلا يجوز بده وقد قبل ان يرد
 ٢٣ والا فاقوى لانه نص في البيع وجب له الارش وهو ما يدر فتمته صحيحا وقسره
 ٢٤ صحيحا ومن كونه فاسدا او قسره صحيحا فثبت يرجع مقدار الثمن ولا يقوم
 ٢٥ مكسورا الا ان كسره بغير حدث في بده واد المستزري بربا ففسره ووجاهه عينا

هذا هو الحكم في البيع بالثمن
 في البيع بالثمن
 في البيع بالثمن

فان كان المشتري لا يقضه من الثمن فانه يرد ما له بالعيب وان كان المشتري يقضه من الثمن فاحسب
 الموطى على طاقير الذي يشر واحداهما بالآخر فيستثنى من ثمنه سطل الرطل وله الارش
 بالعيب ٥ اذا جنى عبده فباعه مولاه بغير اراد المحي عليه فان كانت حايه توجب
 القصاص فلا يصح بيعه وان كانت حايه توجب الارش صح بيعه اذا طوع السيد
 بالتزام ارش الجنابة واما اذا كان العبد موهونا وجنى بيع في الجنابة اذا كان توجب
 ارش او سطل الرطل فيشغل ما على الرهن الى الائمة فاذ ابلت ما قلناه من ان سطل ربه فمما وجب
 القصاص فانه يردده ويسترجع الثمن ونفي الحكومة من المحي عليه ومن سيد العبد
 الحايي وسطر فان كانت الجنابة عمدا توجب القصاص واقضه منه فقد استوفى
 حقه وان عفي على مال او كانت الجنابة توجب مالا فان المال يتعلق بربقه العبد والمال
 بالخيار ان يسلمه للبيع وان شافقاه من ماله فان سلمه للبيع فيبيع نظرا فان كان العمل
 ارش الجنابة ذبح الى المحي عليه وان كان اقل منه فلا يلزم السيد غيره لان الارش
 للميرز في دمة المولى ولا يتعلق بغير ماله وان كان اكثر من الارش فان الفاضل يرد
 على المولى وان اخطار ان يفديه فيحكم بقدرته بغير ارش فان كانت الجنابة اقل من قيمته لزمه
 ارش الجنابة وان كانت اكثر من قيمته لم يلزمه اكثر من ذلك وقد روي انه يلزمه جميع
 الارش او تسليم العبد ويبلغ ان يقول فيما وجب الارش ان يبعه اياه بعد ذلك لانه
 على التزام المال في دتمته ويلزمه اقل الامر من اما الارش ان كان اقل من قيمته العبد او
 فمة العبد ان كانت الجنابة اكثر من قيمته ٥ وان كانت الجنابة عمدا يوجب القصاص
 فان اخطار ولى الرهن المالك وعفا عن القصاص كان الحكم كما ذكرناه وان طال بالقصاص
 قتله ونظر فان كان ذلك قبل تسليمه الى المستزري فقد انفسخ البيع لان الميرز يملك
 قبل القصر وفات التسليم المستحقون العقد وان كان بعد القصر فانه يرجع جميع الثمن
 لان هذا القتل وجب في ملكه البايع فلم يمتنع من نسخ البيع ورده في الماس من قال يرجع
 بارس العيب وهو ان يقوم عليه غير جازي يقوم وهو جان جنابة توجب القصاص فما
 ينقص من اجر الثمن يرجع بقدره من اجر الائمة مثل من يرضى الذي لا يعلم لمرضه والاول
 امح ٥ اذا غصب عبدا من غيره فجنى في نالعا صاب جنابة توجب القصاص من
 رد العاصم العبد على مولاه فقبل قضا ما كان له مولاه ان يرجع بقيمة العبد على

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

في البيع بالثمن

١ ثم انما يردت في يده وكذلك اذا اشترىها حاملا ولم يعلم حملها فانت
 ٢ العيب لانها ماتت من اوجاع الطلق وهي جاذبة في يد المستري و
 ٣ يذا قبل يردته فانه يرجع على البائع لانه قبل يردته كانت عليه
 ٤ عيبه ثم علم بعد الشراء فاما اذا علم قبل الشراء ثم استراه مع علمه
 ٥ في لا رد لك رضامنه بالعيب و اذا استري عبدا وقد اشترى قطع
 ٦ يردته ولم يعلم به المستري ففقطعت يده في يد المستري وانه يكون
 ٧ وفسخ البيع لان الفسخ وجب في ملكه فان ردته رجع لجميع المثل
 ٨ قبل الشراء الميرجع سبي لانه رضي بالعيب العبد لا يملك شيئا سوا
 ٩ وبعضه جزا فان ما بقي منه مملوكا لا يملك وما تجز منه ملكه
 ١٠ بحكمها مثل ذلك فان ملكه سيده شيئا ملك النصف فيه ولا
 ١١ انت ذلك فمن التقط او اشترى او وجد كثر اقل الكل لسيده و ان اناج
 ١٢ من خان وان لم ينج له لم يخر او اوصى له سبي كانت الوصية باطلة
 ١٣ سباه في اعلمها الخوا كانت الزكوة على سيده و اذا باعه وله
 ١٤ يكون المال للمستري صح وان لم يشترط كان للمولى و روي انه ان علم
 ١٥ شري وان لم يعلم كان للسيد وقال بعض اصحابنا انه يملك فاضل الضريبة
 ١٦ التي تصاب في يده لا خلاف بينهم انه لا يلزمه الزكوة ولا الاطعام
 ١٧ ومتى باعه سيده وبه مال وشرط ان يكون للمبتاع صح البيع اذا
 ١٨ ما واتفق عنه الربا فان كان معه مائة درهم فباعه بمائة درهم لم يجر
 ١٩ وجره درهم وان كان ماله دينار فباعه معه صح البيع لا يجره درهم
 ٢٠ باع عبدا فملكه الف الخمس مائة صح البيع على قول من يقول له يملك
 ٢١ فسر ماله لم يجر لانه ربا والفرق بينهما انه اذا باع العبد فانما يبيع نفسه
 ٢٢ كه عليه فصح ذلك ولم يجر بيع الالف بخمس مائة ولو باعه مطلقا
 ٢٣ المالا فاما ملكه عن العبد وعاد الى سيده فاما اذا استري عبدا
 ٢٤ شرط ان يور للمبتاع ففرضه واصاب به عيبا لم يخل من احد من
 ٢٥ العيب بعد ان حدث به عنه نقص او لم يحدث به وان كان بعد ان حدث

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

١ نقص وعيب لم يكره الرد ويرجع بالارش والارش ان يكون عند ومال العيب به و
 ٢ عيب وماله العيب الاول يرجع بماسر العيبين بالخصم من المهر وان علم بالعيب و
 ٣ ما حدث به عنده عيب ولا نقص كان له ردته والمال معه من باع شيئا لم يعلم
 ٤ بعيته فعمل محطورا وكان المستري بالخيار من الرضا وامضا العقد وشرده وفسخ
 ٥ العقد وبيع العصب من جعله خمر او مطلقا مكرره وليس بفاسد وبعده لم يعلم
 ٦ انه جعله خمر او حرام ولا يبطل البيع لما روي عنه عليه السلام انه لعن الخمر وباعها
 ٧ وكذلك الحكم في من باع شيئا بعرض الله به من قبل موثرا او قطع طريقه وما اشبه ذلك
 ٨ من استري من اسار ماله فان كان ما فقه حلالا او البيع حلالا اطلق وان كان ماله حراما
 ٩ فالبيع باطلا لانه يستري ما لا يملكه وان كان مختاطا لا يميز له فالبيع صحيح وهو
 ١٠ مكروه البراءة من العيوب صحيحة وبيع معه العقد سواء كان العيب معاوما
 ١١ او محمولا باطنا كان او ظاهرا يجوز ان يرد له وبعده فاما اذا اشترى من العيب لم
 ١٢ طهر على عيب يوجب الرد كان له الرد في اي شيء كان وعلى هذا اذا استري ما لخته
 ١٣ كما مثل الجوز واللوز والفسنوي وما اشبه ذلك من المهر والبطيخ بالبراءة من
 ١٤ العيوب صح وان استري مطلقا وخرج معيبا كان له ردته او المطالبة بالارش فان
 ١٥ استري ثوبا وعلم بالعيب بعد ان قطع الثوب كان له الرد والارش الا ان يشاء البائع
 ١٦ ان يقبله بالعيب معافا فكون المستري بالخيار من امساكه بغير ارش او يرد فان علم بالعيب
 ١٧ بعد ان يصبغه كان الرجوع بالارش الا ان يشاء البائع ان يقبله مضبوعا ويصير الصبغ
 ١٨ ليكون المستري بالخيار من امساكه بغير ارش او يرد به ويأخذ فدية الصبغ اذا استري
 ١٩ ثوبا فقطعه وباعه ثم علم بالعيب او صبغه ثم باعه ثم علم بالعيب فليس له المطالبة
 ٢٠ بالارش الا ان لا يخار البائع رد فدية الصبغ او اجرة الحياطة اذا كان المبيع بهمة
 ٢١ فاصاب بها عيبا فله رد فاما اذا كان في طريقه عيبا وعلفها وشبهها و
 ٢٢ جليها وان تحت كان له نتا حها كل هذا لانه ملكه فله فابذنه وعليه موته و
 ٢٣ الرد لا يسقط لانه انما يسقط بالرضا بالعيب او ترك الرد بعد العلم به او بان حدث
 ٢٤ عيب عنده وليس بها هاتين من ذلك اذا وكل وكلا ببيع عبده فباعه فاصاب
 ٢٥ المستري به عيبا فرده على الوكيل فهل للوكيل ردته على موكله فيه ان بيع مسابا لهما

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

١ رده يعيب لا يحب مثله عند المستري كالاصح الزائدة فله رده على الموكل لانه رده على
 ٢ الموكل عبر اختياره ٥ الثانيه اصاب المستري به عيبا جديا مثله وقد لا يحدث فاقام
 ٣ السله انه كانه قبل الفسخ فله رده على الموكل ولو كبر رده على الموكل لانه عاد اليه
 ٤ عبر اختياره ٥ الثالثه المسله كالحال لم يكر للمستري بيه فادعاه على الموكل انه كان
 ٥ به قبل الفسخ فصده الموكل فيه فرده عليه لم يكر للموكل رده على الموكل لانه عاد
 ٦ اليه باختياره ٥ الرابع المسله كالحال انكر الموكل ان يكون العيب به قبل الفسخ
 ٧ والقول قوله فان خلف سقط الرذ فان كل رذنا للمستري على المستري وان خلف رده
 ٨ على الموكل فادعاه عليه لم يكر له رده على الموكل لانه عاد اليه باختياره اذا دعي
 ٩ رده عيدا في يد عمر وفاقام السله انه له استراه من عمر وفاقام عمر والسله انه له
 ١٠ وانه هو الذي استراه من زيد فالبيعه بنيه الخارج وهو زيد لقوله عليه السلام السله
 ١١ على المدعي والممنوع على المدعي عليه وما هنا المدعي عليه عمر ولا زال العبد في يده ٥
 ١٢ اذا استري نفسان من رجل عيدا صفقة واحده ثم غاب احد المشتريين من قبل الفسخ
 ١٣ وقبل بيع النهر للمحاضر بغير قدر حقه ونعطي ما يخصه من النهر وله ان يدفع كل
 ١٤ النهر نصفه عنه ونصفه عن شريكه فادفع فاما له فبشر نصيبه ٥ ونصيب
 ١٥ شريكه فادعاه عا د شريكه كان له فبشر نصيبه من البايع وليس لشريكه ان يرجع
 ١٦ بما قضاه عنه من النهر لانه قضى عنه ذنبه عبر امره فلم يكر له الرجوع عليه
 ١٧ لانه لا دليل عليه ٥ الاستبراء ٢ الجارية واجب على البايع والمستري معا و
 ١٨ الاستبراء يكون بفرو واحد وهو الظاهر ولا يحور للمستري وطئها قبل الاستبراء
 ١٩ في الفرج ولا في غيره ولا تمسها سمويه ولا قبلة ولا يلمز الاستبراء المشتري بعد
 ٢٠ فسخها ولا يعيد بما قبل ذلك ويكون زمان الاستبراء عنده سواء كان حيا
 ٢١ او متحا ولا يلزم ان يكون عند غيره فان جعل لك عند من شق به كان حيا وان
 ٢٢ اشتراها وهي خائض وظهرت حار ان يعتد بذلك الحبر وبقضها ذلك ومضى
 ٢٣ باعها بشرط المواضعه لم يطل البيع وان اعياها مطلقا لم يفتق اعلى الما
 ٢٤ صعه حار ايضا فان هلك او عابت نظرت فان كان المستري فبشرها بغير
 ٢٥ عند عدل فالعدول كالمشتري وبده كغيره ان هلك فمن ضمان المشتري

وان عانت فلا خيار له وان كان البايع سلمها
عانت كان المستري بالخياره اذ اسلمها له
ليلا يظهر جامله كوز البيع باطلا و
دليل عليه سوا كان البايع مقيما او زاجرا
ه وبيع اذ اراد الاسطه ارا لشرط
فصل في بيع المرحه
الحاصل المال وليس حرام من ان يقول بعثك
دارده فان بيع كذلك كان العقد صحيحا
معلوما فان كان احدهما اما را اس المال او
بعثك من عشرين ولا يدكر را اس المال او
فان ذلك كله بطله والبيع لا يخلو امر
به سببا او يعمل فيه غيره او هو فان لم
نما هو عليه باجدي اربع عبارات فيقول
على ثمانه او هو على ثمانه اي هذا خبريه
سها من لا ان يقول بعثك في التقدير ثمانه
التي كل ثمانه وعسره وان كان في عمل
او قطعه او خاطبه ان كان مقلوعا او
صح ان يحبر باجدي عبارتين فهو ثمانه و
الاخرتين فهو اسيرته ثمانه او اس مالي
مالي لانه عبارة عما ارمله عليه ه وان
وعمل عليه نفسه ما خبريه عشرين لم
على ماله لا يقابله ربح ولا يفوم عليه والوجه
سعون او يفوم على تسعين او هو على
و بعثك ثمانه و ربح على كل عسره دره
ه وان اسيرتي ثمانه ثمانه ثمانه ثمانه

۱۴۱

19.

ان خير الاما استراة ناسا لانه هو التمر الذي ملكه به والملك الاول بالتمر الاول فذال
 وصار ما كان هذا التمر ولا يجوز ان خير بعيره فان استرى ثوبا بمسيرة باعه من علام
 ذكائه لخير استراة نمانه حار له عند بيع المرحلة ان خير بالتمر الثاني لان التمر من
 صحيح وهو التمر الذي ملكه به الان وليس هذا مكرها بل البيع الاول من علامه
 اذا اعتقد ان العلامة مملوكة عند التتابع من صاحبه كان مكرها ولو شرط هذا في العقد
 كان باطلا لا ينفذ بعثك شرط ان ينعني بهذا باطلا ومضى باعه من ارجح والامر على
 قلناه كان هذا غشيا وخباية للمستري الخار فيه اذا علمه اذا استرى سلعة الى
 سنة بالف ثمنها من ارجح في الحال لم يعلم المستري انه باعه الى سنة كان الخار
 سر ان اخذ بالتمر حلالا وشر ان يركبه ما لعب لان ذلك تدليس في العقد ليس باسبيل
 هو صحيح بلا خلاف ثم اذا قال بعثكها بمانه ووضع في دهرهم من كل عشرة كان التمر
 تسعيرة وار قال بوضيعة دهرهم من كل احدى عشر كان التمر تسعيرة دهرهم الا ان
 من احدى عشر جاز من دهرهم وار قال بعثكها بمانه مواضعة العسيرة دهرهم مثل
 الاولى وهي مسئلة الخلاف في كور التمر تسعيرة دهرهم واذا قال هذا راس مال بمانه
 وبعثك بثلث كل عشرة واحدة وقال استرته بمانه غلطت استرته بتسعيرة كان
 البيع صحيحا وكرمه من التمر تسعة وتسعون دهرهم وقبل ان المستري بالخيار
 ان اخذه بمانه او عشرة او بركده لا يقصر التمر عما قال عيب له ان يركبه به فان اخذ
 الرد فلا كلام وان اخذ بالامساك فلا خيار للبائع وكرمه التمر المسمى في العقد و
 هو بمانه وعسيرة ولا خيار للبائع وعلى القول الاول ان يقال لا خيار للمستري لانه نقضه
 من كرمه وقبل ان له الخيار لان هذا خباية فلا بد من ان يكون في القول الذي رجح اليه
 خباية وقبل ايضا انه ان يركب ذلك يقول البائع لزم المستري تسعة وتسعون دهرهم
 وان قامت نه البينة فلم يستري الخيار على كل حال ومضى اختيار الرد في هذه المسئلة فاما
 يكون ذلك مادامت السلعة قائمة فاما اهلكت او تصرف فيها لم يكره الرد
 وله الرجوع بالنقصان واذا قال استرته بمانه وبعثك بثلث عشرة واحدة ثم قال
 اخطأت استرته باكثر من ذلك لم يقبل قوله وكان البيع الاول صحيحا فان اقام البينة
 على انه اخطا وان استراة كان اكثر لم يقبل بينه لانه كذبها بالقول الاول ولا يلزم المستري

البينة لا يعلم انه استراة باكثر من ذلك لانه لا دليل عليه فان قال ودعي بالسر
 بمانه وعسيرة واقام بذلك بينة قبل منه وان قلنا انه لا يقبل لانه كذبها بالقول الاول
 كان قويا ومضى كان البيع جارية فلو ان او ماسية فتح او سخرة فامره واراد
 المستري بغيرها من ارجح كان عليه ان خير بها استراة لانه لا يطرح فتمه القابلية لانها
 جددت في ملكه فاما ان كان البيع سخرة فتمه واكل التمر ثم اراد البيع من ارجح
 فانه يصح للمرة خصتها من التمر وخير عن حصة السكر من التمر لان التمرة مسخرة ساو لها
 العقد واخذت فسطاط التمر فان استرى عبد بمانه فاصاب به عيبا بعد ان يقص
 عنه ورجع بامر الهب على البائع وكان الارش عشر التمر فاستقر التمر عليه تسعون
 دهرهما فاذا اراد ببعه من ارجح فلا حوله ان خير بمانه وان كان فلا استراة بذلك لانه قد
 ذهب عشر التمر وفيه خباية ولا يجوز له ان يقول له استرته بتسعيرة لانه استراة
 بمانه فاجاره بتسعيرة كذب والوجه ان يقول يا سر مالي فيه تسعون او هو على او قام
 على بتسعيرة فان استرى عبد اخي خباية تعلوا رشتها رفته ففداه سيده واراد
 ببعه من ارجح لم يخر ان يضر القدية الى كرمه لانه انما يراه لاستيفاء ملكه في ارجح
 على العبد فاخذ السيد ارشته ثم اراد ببعه من ارجح لا يلزمه جط الارش من كرمه
 الا ان يكون الخباية نقصت من كرمه فليزمه ان خير بحاله فان استرى عبد بمانه
 فخط البائع من التمر عشرة فاذا اراد ببعه من ارجح فان كان الخط قبل الزوم والعقد قبل
 ان يكون في مدة الخيار فالخط يلحق العقد فليزمه ان يخط عنه وان كان الخط بعد
 لزوم العقد كان هبة مجدة للمستري والتمر ما عقد عليه فان استرى بها
 بعسيرة ثمانية خمسين ثم استراة بعسيرة فقدر في خمسة فاذا اراد ببعه من ارجح
 اخبر بالتمر الثاني وهو عشرة ولم يجب عليه ان خير بركبه اذا باع رجل من
 رجل عبد بمانه ثم نقضه اكره ان يستريه من المستري بما يتفقان عليه من التمر
 كما يستريه من ارجح نقدا ونسيئة ثمانية ونقصان كلف يساوي لاطراف فيه
 هوان في قص المستري للعبد ولم يقصر البائع التمر فانه ان يستريه منه ايضا يرضى
 بشان نقدا ونسيئة على كراهية فيه وكذا خلاف ه اذا استرى سلعة من
 صفقة واحدة لم يخر ان يبيع احدهما من ارجح بقومه الا ان يركب ذلك ه ه

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

١ فصل في بطلان الصفقة واختلاف المتبايعين اذا باع شيئا بصفقة
 واحدة احدهما بنقد فله بطلان الصفقة بطلان الصفقة وحيثما ينقد شيئا
 كان احدهما مالا والاخر غير مال ولا في حكم المال مثل ان باع خذ وجزا او جزا وعيدا
 او ساة وجزيرا او كان احدهما ماله والاخر مال غيره او باع عبده وعبدا موقوفا
 او امر وقده مع بقا ولدها الباب واحد ومعنى بطلان الصفقة انه اذا بطل في
 احدهما لم يسطر في الآخر وقوله لا يفسد اذا بطل في احدهما بطل في الآخر اذا
 قلنا على ما قلناه بغير الصفقة نقسط التمر على اخرهما ككسر من طعام وصاع
 من هز او دار الذي بطل فيه البيع مستباحا مثل ان باع دارة نصفها له ونصفها لغيره
 ولا فصل بين ان يكون فيهما بدخله العوض او لا بدخله واداه بعت عبدين فكار احدهما
 له او تروح امرين فانت از احدهما ختة وفي كل هذا بطلان الصفقة ولا يسطر في
 الآخر والمستثنى من اخبار بطلان الصفقة او تركه فان اخبار الرد فلا كلام وان اختلف
 الامساك وكسر نفسك بكل التمر او حصنه فالاحوط ان يقول باخذة حصنة من
 التمر او تركه لان التمر ينقسم على ما هما وفي اخبارك نفسك بكل التمر ولا خيار
 للبايع وان اختلفا مساهمة ما يخصه من التمر فالاولى ان يقول لا خيار له ايضا وان قلنا
 له الخيار كان قويا اذ قلنا انه تمسك بما ينقسم عليه من التمر فما ينقسم على
 القيمة كالعبدين والتوطين فيسقط علمهما وما ينقسم على الاجزاء كالخبز والاد
 هان فانه تمسكه حصنه اذ باع مرة فيهما الزكوة فالبيع في قدر الزكوة باطل
 وفما عداه صحيح وتمسكه المشتري حصنه من التمر او تركه والتمر ينقسم
 على الاجزاء هذا اذا باع معلومين فاما اذا باع مجهولا ومعلوم ما بطل البيع فلهما الله
 لا يكر التوصل الى الحصه لجهالة الآخر فلا يكر التوصل الى ما سقط في مقابلته فلان
 بطلان هذا كله اذا كان البطلان في العقد فاما اذا بطل في احدهما بعد
 العقد وقبل القبض مثل ان باع عبدين فانت احدهما بعد العقد وقبل القبض بطل
 في الباقي المتيب ولا يسطر في الجهالة التمر لان التمر كان معلوما فممكن نقسطه على العبد
 اذ انبأ به بطلان التمر في الجهالة التمر لان التمر كان مجهولا فممكن نقسطه على العبد
 فلا كلام وان امسك امسك بالحصه من التمر فان رد فلا كلام وان امسك فليس للبايع
 جهالة

١ حار على ما مضى القوافيه اذ اختلف المتبايعان في التمر والقول قول البائع مع عبده
 مع بقا السلعة ومع بطلانها والقول قول المشتري مع عبده اذ اختلفا في قدر التمر
 فقال يعني هذا العبد بالف وقال بل هذا العبد بالف والقول قول البائع مع عبده
 قولهم عليه السلام اذ اختلف المتبايعان في القول قول البائع و- الناس من قال بالقول
 وسقط العقد واذا اختلفا في شرط الحق بالعقد اختلف لاجله التمر من القول
 بعنك نقدا فقال بل لا سنيه او قال الى سنيه فقال بل الى سنتين فلا فصل بين ان اختلفا في
 اصل الاجل او في قدره وهكذا الخيار اذ اختلفا في اصل الاجل او في قدره وهكذا
 اذ اختلفا في الرهن اذ اختلفا في اصله او في قدره وكذلك في الضمين اذ اختلفا
 في اصله وكذلك الشهاده وهكذا في ضمان العهدة وهو ان يصير عن البائع في بيع
 الاختلاف في شيء من هذا القول قول البائع مع عبده وكيفية تسمية ان كلف انه باعه
 بما ادعاه او بانه لم يبعه بما ذكره المشتري وكذلك في باء الاوصاف والشرط
 فاذ اختلف البائع على ما ادعاه لزم المشتري تسليم التمر الذي حلف عليه اليه فان
 انى اجترأه عليه لقول النبي عليه السلام من حلف فليصبر ومن حلف له فليبره اذا
 اختلف ورثه المتبايعين في التمر والمتمم بعد موتهما كان القول قول المشتري في التمر
 وقول ورثه البائع في المتمم مع التمر اذ اختلف المشتري مع بطلان السلعة لم يلزم التمر
 من تسليم التمر الى البائع رضى البائع او لم يرض هذا اذا كان الخلاف فيما لو تضادقا
 فيه صح البيع فاما اذا كان الاختلاف فيما لو تضادقا فيه افضى الى بطلان البيع مثل ان يبيع
 احدهما ما ينقسمه والاخر ينقسمه فقال احدهما بعنك خنزيرا وساه مبيه وقال الآخر
 بل يذهب او فضه والقول قول من يبيع ما ينقسمه لان العقد اذا وقع فالظاهر
 انه على الصحة حتى يعلم تضاده وكذلك ان اختلفا فقال البائع تفرقا عن كسر وقال المشتري
 عن تفرقا عن كسر فقول من يدعى الا برام والفسخ يحتاج الى دليل لان العهد منقول على وجه
 ه ومنى قال البائع بعنك هذا العبد بالف فانكر المشتري وقال يعني هذه الحاربه
 بالف فها هنا دعوى بان في غير احدهما دعوى البائع انه باعه العبد فعليه التمسك
 او على المنكر التمسك والآخرى دعوى المشتري ان البائع باعه الحاربه فعليه التمسك او
 على البائع التمسك فاذ اختلفا لم يخل العبد من احدهما من اما ان يكون في التمر او البائع

١ فان كان في يد المشتري لم يكر للبايع اخذه منه لانه لا يدعيه وان كان في يد البايع لم يكر
 ٢ على المشتري قوله ولا قبضه من يد البايع لانه انكر شراؤه وحلف عليه هذا اذا لم يشر
 ٣ ببلية فان كان مع كل واحد منهما بلية فما يدعيه فالمشتري يدعي انه استرى العبد بالف
 ٤ واقام البلية بذلك يقبض العبد من البايع ولا كلام والبايع يدعي انه باعه الحاربه بالف
 ٥ واقام البلية بذلك فان كانت الحاربه في يد المشتري اقرت في يده لانه قد ثبت بالبلية انها
 ٦ ملكه وان كانت في يد البايع لا يحبر المشتري على ذلك لان البايع لو لم يكر له ببلية
 ٧ وحلف المشتري ما استرأها لم يخبر المشتري على قبضها وعلى البايع ان يسلمها الى الحاكم
 ٨ فمتى اعترف المشتري بها قبضها وحكاه الحاكم في بابها فان راى معها وجب حفظ ثمنها الصالح
 ٩ فعلى وان راى ان ينفق عليها من خبثها فعليه ان اذا انفق في الثمر وكان مبيعاً فثمنه في الذمة
 ١٠ وقال كل واحد منهما لا اسلم المبيع حتى اخذ الثمر وقال المشتري لا اسلم حتى اسلم
 ١١ المبيع فالاولى ان يقال على الحاكم ان يحبر البايع على تسليم المبيع ثم يحبر بعد ذلك
 ١٢ المشتري على تسليم الثمر لان الثمر تابع للمبيع واذا كان يبيع عن غيره فالحاكم ايضا مثل
 ١٣ ذلك هذا اذا كان كل واحد منهما باذلاً فاما اذا كان احدهما باذلاً والآخر لا اسلم
 ١٤ ما على اجبره الحاكم على التبدل فاذا حصل التبدل حصل الخلاف في انهما يدعي على ما يشاء
 ١٥ هذا اذا كان المشتري مؤسراً فاذا راى على احضار الثمر فان كان مبيعاً كان للبايع الفسخ
 ١٦ والرجوع الى غير ماله كالنفس وان كان مؤسراً بغير المبيع واجضر الثمر في الحال اسلم
 ١٧ الى البايع وان كان غائباً منع من التصرف في هذه السلعة وفي غيرها من ماله اذا كان
 ١٨ حاضراً معه حتى تسليم الثمر وان كان غائباً عنه اجتنب على السلعة فحسب فان
 ١٩ تاخر فللبيع فسخ البيع والرجوع في غير ماله اذا تلف المبيع اى سلعة كانت قبل
 ٢٠ القبض بطل العقد ووجب رد الثمر ان كان قد قبضه اذا باعه عبداً بغير فاسد او
 ٢١ تفريقاً واكل البايع الثمر وفلس كان عليه رده ويكون اسوة للغرماء لانه قبضه على
 ٢٢ انه ملكه فان لم يكر ملكاً له فعليه رده الى مالكه اذا قال الرجل يبيع عبدك هذا
 ٢٣ من فلان خمسمائة على ان على خمسمائة كان يحجب القول عليه السلام المومنون عبد
 ٢٤ شروطهم اذا قال يبيع عبدك مني بالف على ان على خمسمائة وسبق الشرط
 ٢٥ العقد بغير عقد البيع مطلقاً عن الشرط لزم المبيع ولم يلزم الضامن شي لانه ضمان

١٣٠ غير
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

١ ماله يجب وان قازر العقد فقال عندك بالف على ان على خمسمائة من البيع
 ٢ الضمان فان ضمن فلان ذلك له مضمون وان لم يضمن كان البيع بالخيار لانه لم يصح له
 ٣ ان اذا استرى حاربه بشرط الاختيار عليه او بشرط الايداعها او لا تعقها
 ٤ او لا يطاها ويخود ذلك كان البيع صحيحاً والشرط باطلا لانه الشرط في البيع على اربعة
 ٥ اصناف شرط توافق مضمون العقد فهو باطل للعقد وشرط يتعوقه مضمون
 ٦ العقد للمتعاقد من مثل الاجل والخيار والرهن والضمين والساهة فلهذا حاربه
 ٧ لا تعلو به مصلحة العقد لكنه في على التغليب والسرية مثل شرط العفو
 ٨ حاربه والعقد حاربه اجماعاً وشرط لا تعلو به مصلحة العقد ولم يشر على البيع
 ٩ والسرية فهذا شرط باطل لانه لا سطر العقد لانه لا دليل عليه وقال قوم
 ١٠ ان الشرط اذا كان فاسداً فاسد البيع كحالة الثمر في المبيع لانه لا يخلو امر اربع
 ١١ الشرط بغير الزيادة في الثمر او نقصان فيه فان كان بغير الزيادة في الثمر فاداسه
 ١٢ الشرط كح ان يسقط ذلك القدر من الثمر وذلك مجهول وان كان بغير نقصان الثمر
 ١٣ سقط وحب ان يضاف ذلك القدر الى الثمر فيصير الثمر مجهولاً لان نقصان حاربه مجهول من ماله
 ١٤ معلوم يحصل الجميع مجهولاً اذا باع عبداً بغير فاسد واقضه لم يملك بالقبض ولم
 ١٥ ينفذ عتقه ولا شيء من تصرفه من البيع والهبة والوقف وغير ذلك ويجب عليه رد
 ١٦ ورد ما كان من ثمنه المتفق عليه لانه لا يملك الا بالقبض والقبض في المثل
 ١٧ هو ويلزمه رده على البايع لانه ملكه ولا اثم عليه لانه قبضه باذنه فلهذا واذا
 ١٨ رده نظراً فان كان حاله لم يرد ولم ينفق رده ولا شيء عليه الا ان يكون له اجرة وهو
 ١٩ ان يكون المبيع مما ينفق به مع بقا عينه اتفاقاً عام مقصود فيجب اجرة مثله للرد
 ٢٠ اقامه يده وان كان قد تغير فان كان يداره بزيادة لانه ماله قد زاد ولان الزيادة
 ٢١ له سواء كانت الزيادة منفصلة او متصلة وان كان ناقصاً كان عليه ان يرضى ما يقص
 ٢٢ تلفت في يده كان عليه ان يرضى ما كانت قيمته وقت القبض الى وقت التلف وفي الناس من قال
 ٢٣ لا يضمن بغيره ثوماً بالتلف وانما وجب الضمان عليه لانه اخذ الشيء بعوض فاد الرضا
 ٢٤ العوض المسمى وجب عوض المثل المائل في يده سواء تلفت حمله او تلفت بعض اجزائه
 ٢٥ وان كان المبيع حاربه فوطئها لم يجب الجدة للشبهة لانه اعتقد انه ملكها فلهذا

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

١ فاسجل وطبها بالملك وهذا سنة وحب عليه المهر فان كان ثلثا وحب نصف عشر
 ٢ قيمتها وان كانت بكر او حرة فميتها هذا اذا لم يجلها فان اجلها والولد حر لانه وطبها على
 ٣ انها حرة ولا ولا لا طر عليه لانه العقد جرا وهو اجماع وحب على الواطى قيمته يوم
 ٤ شق طحا وان ولدته ميتا فلا ضمان عليه لانه في حال وحب قيمته لم يكر له قيمة لان
 ٥ الميت لا قيمة له وان ضرب احبى خوف هذه المرأة فاسقطت هذا الخبر ميتا لانه
 ٦ دية الحبر والسيد اقل الامرين من قيمته لم يخرج جبا او العرة عند المخالف وعند الله
 ٧ ديار لانه دية الحبر فان كانت القيمة اقل من السيد للقيمة والسالى لو رنته وان كانت
 ٨ العرة اقل ففي له فقد نقص حقه بالعن الذي هو منسوب اليه هذا حكم الولد واما حكمها
 ٩ فلا تخلوا من ان تسلم في الولادة او موت فان سلمت وحب طهر ردها وما نقص
 ١٠ بالولادة من قيمتها وان مات بالولادة لزمه ما ينقص بالولادة لانه مضمونة عليه وان رجع فاحلها
 ١١ وولدت في يد البائع لزمه ما ينقص بالولادة وان مات منها لزمه قيمتها لانها نقصت
 ١٢ تلف بسبب من جهته هو واذا ملك هذه الجارية فيما بعد كانت ام ولد لانه ولد منها
 ١٣ منسوب اليه فثبتا تحبى ان يترجى بها واذا باعها كان البيع فاسد لانه باع ما لا ملك
 ١٤ هو فاذا ثبت ان البيع فاسد نظر فان كان المبيع قابلا اخذه مالكة وهو البائع الاول
 ١٥ سوا وجده في يد المشتري الاول او المشتري الثاني لانه ملكه لاحول عهده فيه
 ١٦ وان كان بالحقا كان له ان يطالب بغيره كل واحد منهما لان الاول لم يترأسه الى الثاني
 ١٧ لانه سلمه لعباد صاحبه والمشتري الثاني قصه مضمون بالاجماع فان الله في ذلك
 ١٨ فانه يحب عليه اكثر ما كانت قيمته وقبل ان يغير قيمتها وقت التلف لم يطر
 ١٩ قيمة المبيع فان كانت قيمته في يدهما واحدة فانه يطالب بغيره ان شاء المشتري الاول
 ٢٠ وان شاء المشتري الثاني لان كل واحد منهما صام بغيره فان طالب الاول وعمره رجع
 ٢١ الاول على الثاني وان طالب الثاني وعمره لم يرجع على الاول لانه تلف في يده وان كان
 ٢٢ قيمته الف في يد الاول فلما سلمه الى الثاني زادت وصارت القيمة الفين ثم تلف
 ٢٣ كما لو لم يملك وطلب القيمة لان ما زاد في الثاني مضمون على الاول وان كان
 ٢٤ قيمته في يد الاول الفين فقصدت وصارت الفان سلمه الى الثاني فانه يطالب الاول
 ٢٥ بالزيادة لان الاول هو الذي ضمها والمشتري الثاني واما البائع فانه ان شاء

لم يضمنها

طالب به الاول وان شيا طالب به الثاني لان كل واحد صام من له اذا اشترى عبد اسرط
 ان يعينه كان البيع والسرط صحيح لقوله عليه السلام المومنون عند سر وطهم بلا
 بد ذلك فالمشتري ان اعنى العبد فقد وفى بالسرط وان لم يعينه قبل فيه سيار احد
 هما خسر عليه لان عيقه قد اسحق بالسرط والثاني لا خسر عليه لان السرط لا يباع
 بالخيار والثاني اقوى وادامات العبد قبل ان يعينه قبل فيه سيار احد هما يكون
 البائع بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز له لانه بعد الوفا سرطه وهو الاقوى
 والثاني يرجع البائع على المشتري بما يقتضيه سرط العن من نقصان الثمن لانه
 اذا باعه سرط العن ولا يمان يكون قد نقص من ثمنه وادامات سيار من محل
 وسرط ان يزل عبد بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن فان البائع يملك له الخيار
 ان يفسخ البيع وان شاء اجاز له من غير رهن اذا باع دارا واستثنى شيئا من نفسه
 مدة معلومة حاز البيع وكذلك اذا باع دابة واستثنى ركوبها مدة او مسافة معطو
 مع البيع وادامات يملك هذه الدار واخرى يملك دار اخرى باله كان صحيحا لانه لا
 مانع منه وان قال يملك هذه الدار باله واخرى يملك هذه الدار باله كان صحيحا بالاجماع
 لانها عقدان والا لعقد واحد وفيه خلاف واذا قلنا البيع صحيح في المسلم الا
 ولي فانه باع كل واحد حصته من الثمن بغيره المبيع واجرة مثل البارة كذا
 فصل في بيع الصرة واحكامها في الصرة عشرة مسائل اولها اذا
 قال يملك هذه الصرة بعشرة دراهم مع البيع لان الصرة مشاهدة المبيع فغير
 معرفة مقدارها وقد روى اربابنا في البيع كذا لاسباع جرافا وهو الاقوى عندى فان جرفا
 البيع بطرفان كان ظاهرها وباطنها واجدا للمركز للمشتري الخيار وان كان باطنها مغفرا
 كان له خيار العيب والندلس ان يفسخ البيع وان شاء اجاز له وكذلك ان كان الصرة
 على دكة كان له الخيار الثانية ان يقول يملك عشرة افر من هذه الصرة بكذا فانه صحيح
 مع الباطن ان يقول يملك هذه الصرة كل فسر يد رهم مع انصا البيع في الرابعة ان يقول
 يملك من هذه الصرة كل فسر يد رهم فانه لا يفسخ لان من لم يبيع من البعض المبيع منه
 محمول فلم يفسخ الخامسة ان يقول يملك نصف هذه الصرة او ثلثها او ربعها فانه صحيح
 لانه باع جزءا مستناعا من جملة مشاهدة هذا اذا قلنا انه يجوز بيع الصرة من غير كيل

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦

١ واد اقلنا لا يجوز فلا يصح ذلك لانه باعه من غير كل السادسة ان يقول بعثك هذه
 ٢ كل فسر يدريهم على ان يترك او انقل فسر او الحبار في الزيادة والنقصان فانه لا يجوز
 ٣ لان المبيع مجهول لانه لا يدري ايريد ام ينقصه الساعة ان يقول بعثك هذه الصرة
 ٤ كل فسر يدريهم على ان يترك فسر او ان يترك بالزيادة الهمة صح ولا مانع منه وان اراد
 ٥ ان يترك مع المبيع لا يجوز لان الصرة اذ الميرك معلومة المقدار فاذ قسم الزائد على
 ٦ الفقران كان كل فسر وشي يدريهم وذلك مجهول التامة ان يقول بعثك هذه
 ٧ الصرة وهي عشرة افقره كل فسر يدريهم على ان يترك منه فسر او ان يترك الفقر
 ٨ الميرك لا يجوز لانه غير متناه فكونه معلوم مجهول وان عثر جاز لانه نصير
 ٩ باع كل فسر وعشر فسر يدريهم وذلك معلوم الساعة ان يقول بعثك هذه
 ١٠ الصرة كل فسر يدريهم على ان يترك فسر الميرك لان معنى هذا ان يترك فسر او واحد
 ١١ عليك ثمنه فكون كل فسر يدريهم وشي وهذا مجهول لان الصرة ثمنه الفقران
 ١٢ ه العاسرة ان يقول بعثك هذه الصرة وهي عشرة افقره يدريهم على ان يترك
 ١٣ فسر او فانه يجوز ويكون كل فسر يدريهم وتبع ذلك معلوم ويجوز
 ١٤ ان يستثنى من الصرة اذا كانت الصرة معلومة المقدار واما لا يجوز ذلك
 ١٥ اذا كانت مجهولة المقدار لان الاستنباط المعلوم من المجهول لا يجوز هذه مسائل
 ١٦ الصرة من الطعام وهكذا كلما يتساوى اجزائه من المكيل والموزن فاما ما لا
 ١٧ يتساوى اجزائه مثل الدار والتوب فانما ذكر مسائل الدار بذكر مسائل التوب
 ١٨ اما الدار فانه اذا قال بعثك هذه الدار وهذه الارض بالقبول يدريهم ان جاز
 ١٩ وان قال بعثك نصفها او قال بعثها اولها كان جاز وان قال بعثك هذه الدار كل الارض
 ٢٠ يدريهم ان جاز وان قال بعثك هذه الدار فانه دراع وقد بعثك عشرة اذ ربع منها
 ٢١ يكدي جاز المبيع لانه عشر الدار وان قال بعثك نصيب من هذه الدار لم يجز لان
 ٢٢ يتصادف قايانها عرفا نصيبه قبل عقبة المبيع ه واد اقال بعثك نصيبا من هذه الدار
 ٢٣ ولم يقل نصيبا كان المبيع باطلا واد اقال بعثك من هاهنا جاز لانها معلومة
 ٢٤ بالمشاهدة واد اقال بعثك من هاهنا عشرة اذ ربع الى حيث انتهى ولم ينس آخره
 ٢٥ صح لانه باع جزءا معلوما من مبيع معين واد اقال بعثك ذراعا من هذا الخشب

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

١ كان له عقار لم يجر لوله اربعة الا عند الحاجة بالصغير الى ثمنه لنفسه ولا يترك
 ٢ له وجه غيره من غله واجره وعقار يباع بقدر الحاجة او يكون في بيعه غبطة وهو
 ٣ ان يجوز له مع رجل شركة يترك فيه اكثر من ثمنه ليخلص الجميع لنفسه او يترك له رغبة في
 ٤ ملك غيره فبذلك فاما اكثر من ثمنه ليسوي ملكه فبيع حديد ففسر هو صاعا حرا
 ٥ يكون في معترك شرط فسر مخلصين كاف عليه الهرة والجرو فاذ اباغ سباع عقاره
 ٦ وكان البائع ابا او جذا حاز للحاكم امساوه والاسكاله وان لم يثبت عدة انه باعه للحاكم
 ٧ او للعبطة لانه لا يطاهر انهما ينظران له وان كان الولي وصفا او امساكاته لا ينصيه و
 ٨ باع الاب او الجدا فادعي انه باعه من عرجا حه ولا غبطة كان القول قول الاب او الجدا
 ٩ ه وان كان وصيا او امساكاته كان القول قول الوصي ووجب على الوصي او الامس البينة
 ١٠ وان ادعي انه انفق عليه او على العقار قبل من الاب والجدا بلابينة ولا يقبل من الوصي ولا
 ١١ الامس البينة ه فكل انه يقبل منهما ايضا بلابينة لانها ما موبان وهو الاول لانه ليس
 ١٢ في الاول ه ولا يصح بيع الصبي وشراؤه اذ ذلك الولي او لم يترك ه وروى انه اذا ابلغ عشر
 ١٣ سنين وكان مستبدا كان جاز ان الولي اذا كان فسر احار له ان كل من مال اليتيم اقل الامر
 ١٤ صفائه او اجرة مثله ولا يجب عليه قضاؤه لقوله تعالى ومن كان فسر اطفالا كل بالمعروف
 ١٥ ولم يوجب القضاء حلط مال اليتيم ونفقته وكسوته بنفسه واهله بغيره فان كان الحلط
 ١٦ اصلا لليتيم حلط وان كان افراده اصلا افراده لم يجز الحلط ه ف
 ١٧ في العبد اذا استبدان ه اذ المستدان العبد فلا يخلو من احد من اهل البيت من اذ سيد
 ١٨ او يعزاد به فان كان يعزاد به فطر فان كان اسرى فمير في ثمنه فالاولى ان يقال لا يصح
 ١٩ شراؤه وان كان ابا قيارد على البائع وان كان ابا كانت قيمته في ثمنه بطاله بها اذا
 ٢٠ اعتق واسر وقبل اسراه صح فان كان المبيع قائما بعينه كان للبائع فسخ العقد
 ٢١ ورد المبيع الى ملكه لانه معسر بالثمن وان كان بالثمن فاستقر المير في ثمنه بطاله
 ٢٢ به اذ اعتق واسر واما اذا اخذه للولي من يده فمن قال اسراه صح استقر ملك
 ٢٣ المولى عليه ولا يجوز للبائع ان ينزعه من يده ويكسور له المير في ثمنه العبد بطاله

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣

به اذ السير لا كل ما في يد العبد خور للمولى ان شاء الله مريد به ومن قال ان الشرا فاسد قال
 ان كان في يد المولى باقا استرجعه منه وان كان نالفا كان يحبس اس ان يرجع على السيد
 نعمته في الحال ومن ان يرجع على العبد اذ اعنق ومن استقرض العبد لعبد ادن
 مولاه قال كلامه في مثل الكلام في شراهم سواء قال الصحيح قال للمفسر ان يرجع على العبد
 ان كان قابلية يده وان كان نالفا كان في دمه بضعه به اذ اعنق وان كان المولى انتر
 عه مريد له يكره استرجاعه ويكون يده في دمه العبد ومن قال ان قرصه فاسد
 قال ان كان قابلية يده وان كان نالفا كانت قيمته في دمه بطلاله به اذ اعنق
 وان اخذه المولى لم يملكه وكان له ان يرجع بعينه ان كان قابلية يده المولى وان كان نالفا
 ان شرا رجع على المولى نعمته في الحال وان شرا رجع على العبد اذ اعنق وان ادن لعبد في
 التجارة فركبه دين فان كان له ادن الاستبداد فان كان يده مال فمضى منه وار لم
 يكن في يده مال كان على السيد القصاص وان لم يكن ادن له في الاستبداد كان ذلك
 في دمه العبد طالته به اذ اعنق وقد روي انه يسلم العبد في ذلك هو اذ اقر العبد
 على نفسه كفاية فوجب القصاص لم يقبل اقراره عندنا وكذلك ان اقر كفاية خطا لغير
 اقراره وفي هذا اجماع وفي الاول خلاف واما الاقرار بما يوجب مالا فانه لا يجوز اجماعا
 وشيخ جمع ذلك في حق العبد بطلب به اذ اعنق واد اقر بغيره فوجب القطع
 لم يقطع لثقل ما قلناه وان كان سرقة لا توجب القطع لم يقبل اقراره في حق السيد
 في حق نفسه ويكون المالك في دمه بطلب به اذ اعنق اجماعا والمالك لا فرق بين ان يكون
 باقا او نالفا فانه لا يقبل اقراره في حق مولاه فان كان قابلية فلا تخلوا من احد من اهل بيت
 في يد المولى او يد العبد فان كان في يد المولى لم يقبل اقراره عليه اجماعا وان كان في يد
 العبد فلا يقبل اقراره له لان يده الظاهر انه لمولاه هو واما اقراره على نفسه
 فجميع ذلك يصح بضعه به اذ اعنق اجماعا في قصص
 ما يصح بضعه وما لا يصح في الاشياء على ضربين احدهما حيوان في غير حيوان والمملوك
 على ضربين ادمي وبهيمة هو والادبي على ضربين حر ومملوك فالخمر لا خور بضعه ولا
 اكل منه ولا خلاف والمملوك على ضربين موقوف وغير موقوف فالموقوف لا خور
 بضعه وبالمير موقوف فعلى ضربين ضرب لم يثبت له سبب العنق وضرب بطلب له

١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

سبب العنق هو الميراث له سبب العنق بضعه حايروا بطلاله سبب العنق فعلى ضربين
 ضرب لم يثبت وضرب قد استقرض من له سبب له فانه خور بضعه مثل الميراث بطلاله سطل
 بالرجوع فيه ومن استقرض سبب عبقه فمثل ام الولد ولدها من غير سببها عند من
 منع من جوار معها حال وعلى مذهبنا المكاتب الذي لا خور بضعه وهو اذ اكرهنا
 على مال مشروط عليه فانه لا يملك في الرق الا بالعجز ولا يملك في يده بغيره سبب
 من الرجوع او الموت وبالمير يادى من البهيمة فعلى ضربين بغير وطاهر فالحبس على
 ضربين احدهما بحس بالمجاورة والباقي بحس العير فاما كان بحس بالمجاورة فنظر فيه فان كان
 جاوره من الخامسة يمنع من النظر اليه لم يجر بضعه وان كان لا يمنع النظر اليه حارسه وان
 كان بحس العير فمثل الكلب والخنزير وما نوالا من بهيمة وجميع المسوخ وما نوالا من ذلك
 او من احد بهما فلا خور بضعه ولا اجارته ولا الانتفاع به ولا اقتناؤه كالحماما
 الا الكلب فارقه خلافاً والكلب على ضربين احدهما لا خور بضعه كالحمار
 خور ذلك فيه فاما خور بضعه ما كان معلما للصيد وروى ان كلب الهامسة والحائط
 مثل ذلك وما عدا ذلك كله فلا خور بضعه ولا الانتفاع به وما خور بضعه منها خور اطاره
 لان اجزا لا يفرق بينهما وخور اقتنا الكلب للصيد وحفظ الهامسة وحفظ الررع
 لا خلاف وكذلك خور اقتناؤها لحفظ البيوت ومن ليس بها حب صيد ولا حرت ولا ماسية
 فامسكة لحفظ له حرتا او ماسية ان حصل له ذلك او احتاج الى صيد فانه لا بأس به
 لظاهر الاحبار وعلى هذا يجوز تربية الجوز ولهذه الامور فاما الظاهر فعلى
 ضربين ضرب بضعه به والاخر لا يبيع به فاما بضعه به على ضربين احدهما بطلاله و
 الاخر لا يوكل لحمه فاما بطلاله لحمه مثل النعم والصيد والخنيل وسائر ما يوكل لحمه من
 الطيور والبعال والحمير والدواب حكمها حكم ذلك عندنا وان كان فيها كراهة
 لم وما لا يوكل لحمه مثل القهد والتمر والفيل وجوارح الطير مثل البزاة والصقور
 والسنواهن والعقارب والارانب والكلب وما اشبه ذلك وقد ذكرناه في النهاية
 فاما كراهة خور بضعه فان كان فاما لا يبيع به فلا خور بضعه ولا خلاف مثل الارانب
 والذئب وسائر الخسرات من الحيات والعقارب والقار والخناسر والمجلاوا
 والنسر والرحمة وبعات الطير وكذلك العريان سواء كان افعالا او اسما

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥

بمن احدهما محسرا او محسرا ظاهر فالحنس على صريح نحر العتيق وحسن
 لا يجوز بيعه بخلود الهبة قبل الدباغ وبعدها والحنس والدم والبول
 ما لا يترك له ولا يترك له ولا يترك له ولا يترك له ولا يترك له
 ان يكون جامدا او مائعا فان كان جامدا فلا يخلو من احد من اهل البيت
 جاورته نجسة او رقيقه فان كان نجسه يمنع من النظر اليه فلا يجوز اليه
 ان كان رقيقه لا يمنع من النظر اليه حارسه وان كان مائعا فلا يخلو من احد
 من من ماله لا يطهر بالغسل او يكون مما يطهر بالغسل فان كان مما لا يطهر
 بالغسل فلا يجوز بيعه وان كان مما يطهر بالغسل لم يملكه فانه وان كان نجسا فانه
 اذا كثر ما يطهر فانه يطهر وقبل ان يترك الحنس يترك غسله والاولى ان لا يجوز
 بيعه لانه لا دليل عليه فاما هذه حليمه كور بيعه اذا طهره واما الطاهر الذي فيه
 فانه يجوز بيعه لانه لا يملكه هذا مملوكه واما سحر
 ما لا يترك له ولا يترك له ولا يترك له ولا يترك له ولا يترك له
 به في الزرع والكرم واصول السجرات خلافه فحور بيع الربيع الحنس لمن يبيعه
 تحت السماء ولا يجوز الا كذلك فبيع ليراد مائة جابر وكذلك بيع ليراد مائة
 لحيه جلاله كل ما ينقل من الارض من شجره ومخاطبه ولعابه وظهره وعينه لا يخلو
 بيعه اجمالا لانه لا يملكه ولا يملكه فيه ولا يجوز لك ان تشتري عبدا مسلما
 ولا يملك ملكه عليه ووجه خلاف لقوله تعالى ولئن جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
 مع ولا يجوز بيع زناك مكة واجارها لقوله تعالى سوا العاكف فيه والبادع واد اكل مسلم
 كافرا في سكر عبد مسلم لم يصح سراه ولا يجوز ان يكون في كلبا للالة التي قد ساقا
 واذا قال كافرا لمسلم احسن عندك عن كفارتي فاعنقه صح ويدخل في ملكه ويخرج منه
 بالحنس اذا كان كافرا او كافرا وان كان مسلما لم يصح لانه قد بينا ان الكافر لا يملك مسلما
 اذا اشتري الكافر اياه المسلم لا ينعنق عليه لانه قد بينا انه لا يملكه واد اكل
 يملك لا ينعنق عليه في الناس من يبيعون عليه وان لم يبيع ملكا لا يملك لانه لا يملكه
 صفرا لانه فانه عقيب الملك فاذ استاجر كافرا مسلما تحت لسانه سم الاستاذ
 في عمل موضوع في ذمته او استاجرته يوما من حرج العقد او شهر او سنة للبناء

والحنس في البيع

او البع او لغير ذلك لانه لا مانع منه فاذ اشتري من غيره مملوكا وظهره عبيتي
 مدة الثلثة ايام كالتسري رده وله ان يتركه بما يطهر بعد الثلثة الى السنة اذا
 كان العبيد جنونا او جذاما او برصا ولا يجوز له رده بعد السنة ولا بعد الثلثة الا فيما
 قد مناد كره الا بشرط مقدرا اذا اشترى سبوا ولم يقصده ورهنه صح رهنه لانه ملكه
 بالعقد كعاد

السلم هو ان يسلف عوضا حاصرا او حله الحاضر في عوض موصوف في الزمان والاحل
 معلوم وتسمى هذا العقد سلما وسلفا ويقال سلف واسلف وتصح ان يقال سلم للكنز
 الفقهاء لم يسموه وهو عقد جابر لقوله تعالى او اذا بئتم بدين الى اجل مسمى والسلم
 دين الى اجل مسمى يجوز للمسلم ان يأخذ الرهن من المسلم اليه لقوله في رهن موصوفه
 ويجوز اخذ الصمن ويجوز السلم في المعبد وما اذا كان فاموز الا بقطاع في وادخل
 ه اذا سلم انسان في الرطب الى اجل ثلث الاجل فلم يترك من ماله في الرطب او غيبه
 المسلم اليه او هرب منه او توارى من السلطان وما شابه ذلك ثم يرد عليه ويقتطع
 الرطب وفقد كان المسلم بالخيار ان يفسخه وان شاء اخبره الى قابل وفي الناس من قال
 يفسخ العقد هذا اذا انقضى جميع الرطب فان قص بعضه لم يقطع فلم يفسخ على الباقي
 كان الخيار فما سفي ثانيا للمشتري يفسخ ويرى الصبر الى قابل وان اراد فسخ الجميع ورد
 ما قص كان له ذلك ويسترجع الثمن ومضى اجاره احتسب ما اخذه كخصه من الثمن
 والسلم لا يكون الا موقعا ولا يصح ان يكون حايلا وان كان الشيء موجودا في الحال فانه
 لا يكون ذلك سلما ولا يصح السلم حتى يكون المسلم فيه معلوما ورأس المال وهو الثمن
 يكون معلوما ولا يصح السلم فيه معلوما الا بان يوصف وصفا يضيحه ويعلم به
 لانه ليس معنى فمكر متناهية ودراس المال بطرفان كان غير معين في الحال التي يبيع
 فيها العقد وجب ان يصفاه كما يوصف المسلم فيه حتى يصير معلوما الا ان يكون
 من جنس هذا البلد فانه يكفي ان يبين مدياره فيحمل على هذا البلد ولا يجب وصفه
 واد اعقد المسلم بوصفه فانه يجب تعينه في حال العقد واقباصه قبل البيع وقاب
 لغيره قبل الفسخ بطل السلم وان كان معينا في حال العقد فظن اليه فانه يجب ان يذكر
 مدياره سواء كان من جنس المكبل والمورد او المذروع وعلى كل حال ومضى لم يفسخ

السلم
معلوم
الافهالم
دين الى
اجل مسمى
السلم
في رهن
موصوفه
السلم
في المعبد
ما اذا
كان فاموز
الا بقطاع
في وادخل
ه اذا
سلم انسان
في الرطب
الى اجل
ثلث الاجل
فلم يترك
من ماله
في الرطب
او غيبه
المسلم
اليه او
هرب منه
او توارى
من السلطان
وما شابه
ذلك ثم
يرد عليه
ويقتطع
الرطب
وفقد كان
المسلم
بالخيار
ان يفسخه
وان شاء
اخبره الى
قابل وفي
الناس من
قال يفسخ
العقد هذا
اذا انقضى
جميع الرطب
فان قص
بعضه لم
يقطع فلم
يفسخ على
الباقي كان
الخيار فما
سفي ثانيا
للمشتري
يفسخ ويرى
الصبر الى
قابل وان
اراد فسخ
الجميع
ورد ما
قص كان
له ذلك
ويسترجع
الثمن ومضى
اجاره
احتسب ما
اخذ من
الثمن
والسلم
لا يكون
الا موقعا
ولا يصح
ان يكون
حايلا وان
كان الشيء
موجودا
في الحال
فانه لا
يكون ذلك
سلما ولا
يصح السلم
حتى يكون
المسلم فيه
معلوما
ورأس المال
وهو الثمن
يكون
معلوما
ولا يصح
السلم فيه
معلوما
الا بان
يوصف
وصفا
يضيحه
ويعلم به
لانه ليس
معنى فمكر
متناهية
ودراس
المال
بطرفان
كان غير
معين في
الحال التي
يبيع فيها
العقد وجب
ان يصفاه
كما يوصف
المسلم فيه
حتى يصير
معلوما
الا ان
يكون من
جنس هذا
البلد فانه
كفي ان
يبين
مدياره
فيحمل على
هذا البلد
ولا يجب
وصفه
واد اعقد
المسلم
بوصفه
فانه يجب
تعينه في
حال العقد
واقباصه
قبل البيع
وقاب
لغيره
قبل
الفسخ
بطل
السلم
وان كان
معينا في
حال العقد
فظن اليه
فانه يجب
ان يذكر
مدياره
سواء كان
من جنس
المكبل
والمورد
او المذروع
وعلى كل
حال ومضى
لم يفسخ

[illegible]

ليلها وجسمها فيه حتى لا يعلمها الرب
 هو الا حور ربيعة اجما عا وروى اصحابنا
 السمك ٥ اذ انا ع طبر في الهواء الاصطبا
 على سلمه واركان اضطاده وملكه
 على سلمه هو واما الطيور الطيارة التي
 هو حاله كرمعها واركان مستود
 كاربج واسعا وصفا وقد قبل ان
 الحاح الى كلفة في اخذه هو كركب
 الجناح اذ قبل الارض والما فان قبل السمك
 كل حاله واز استا حرا صا لبرعها
 المستا حرا حوت لا غير لا يجوز ان
 احب واخذه ملكه بالاحده اذ اظفر
 فاحدها بعض الركاب كانت له دور
 الصيد جار لا بها منفعة مباحه واداعه
 فها و دخل طي في ارضه فانكسرت رجله او
 احويه فان خالف احب ويخطا فيها واخذه
 اذ انزل الثلج من السماء مكث في ارض اسنان كاذ
 بالاحده واد انصب منك خوفه وها طاب
 عره وجب عليه رده عليه لانه حكم الا
 باطلا ولا يجوز بيع اللبن في الصرع ولا بيع الصود
 حور ربيعة في قارة قبل ان يفتو ويرى المسك والاد
 جبل الحبله وهو ان يبيع شيئا من مؤجل الى ساج
 يبيع نأجها لان الاجل مجهول وروى ابو سعيد
 عن عتيق وعريش بن فليس بن فليح بن الملامسة والم
 مع الملامسة فهو ان ياتي الرجل ثوبه مطوبا او

ال
 -
 مع
 و
 بها
 ط
 لا
 لا
 آه
 ل
 ساء
 -
 96
 راو
 كا
 عه
 صوا
 ملكه
 بال
 نمر
 نجه
 النافه
 صلى
 الصما
 وهو

تلكى وكذا إذا استننه وجب البيع ولا حار لك إذا نظرت إلى طوله وعرضه والزيادة
 أن يبعه توبه تكدي وكدي فإذا استننه إليه وجب البيع ولا حار له إذا وقع على طوله
 وعرضه وهذا كله لا يصح للجهل بالبيع إجماعاً وأما اللستار والصماهي التي يخلل جمع
 البدن وأما الإجنبا فهو أن يذوقاً على ظهره ورأسه وفرجه فليسوف هو ونهى النبي
 عليه السلام عن بيع الحصى وقيل في تفسيره أنه بيع الأرض منتهى الحصى إذا رماها وقبل بيع
 ثوب من الثياب التي يقع عليه الحصى إذا رماها وهذا أيضاً لا حور لأنه مجهول هو حور
 بيع الأعشى وشراؤه ويؤكل غيره في النيابة عنه في اعتبار الروية هذا في بيع الأعيان
 وشراؤها وفيه خلاف فاما السلم في موصوف في الذمة بمن موصوف غير معين فانه
 حور إجماعاً إلا المتزوج ونهى النبي عليه السلام عن بيعتين في سعة ومثاله كحمل امرئ
 أحدهما أن يكون المراد إذا قال بعثك هذا الشيء بالف درهم فذا وبالف درهمين فانهما
 خطه فان هذا الحور لأن الثمن غير معين وذلك بفقد البيع كما إذا قال بعثك هذا العبد
 أو هذا العبد بمائة شئت فخذ له ثم خرمه والآخر أن يقول بعثك عبدى هذا الف على أن
 يبيعني دارك هذه بالف درهم فهذا أيضاً لا يصح لأنه لا يلزمه بيع داره ولا حور
 أن يبت في ذمته لأن السلف في بيع الدار لا يصح هو النجس حرام وهو أن يبت رجل في ثمن سلعة
 زيادة لا تسوى بها وهو لا يبت شراؤها وإنما يبت يفتدى به المستأمر وهذا هو النجس
 هو ونهى النبي عليه السلام أنه غنى عن النجس وروى عنه عليه السلام أنه قال لا تأخذوا
 ولا تجاسدوا ولا تتأغصوا ولا تذاثروا وكونوا عباداً لله أحراراً وهذا غنى بقضى
 النجس فادأبت خرمه فالمسئري إذا اقتدى به وزاد في الثمن واشتراه كان الشراهما
 لأنه لا جليل على فساده فادأبت صحة فهل المسئري الخيار أم لا يسطر فان كان النجس
 من غير أمثال البايع ومواطاة فلا حار له لأنه لا يفسخ عليه البيع لفعل غيره وإن كان
 بأمه ومواطاة اختلف فيه فمنهم من قال لا حار له ومنهم من قال له الخيار لأنه ليس
 بالأول الأقوى هو إذا باع الإنسان من غيره شيئاً وهما في المجلس ولكل واحد منهما الخيار
 في الفسخ فحار تعرض على المسئري سلعة مثل سلعة بائعها أو حذر منها الفسخ
 ما استراه أو ليسئري منه سلعته فهذا محرم غير أنه متى فسح الذي استراه انفسخ
 وإذا استئري الثاني كان محجاً وأما قلنا أنه حرام لقوله عليه السلام لا تسعوا بكم

على سحاحيه وكذلك الشرا قبل البيع محرم وهو أن تعرض على البائ
 ماعه به فانه حرام لأن هذا لا يقر وين المستلش وأما السوم في البيع
 إنما لقوله عليه السلام لا يسوم الرجل على سوماً أحبه هذا إذا لم
 فإن كان كذلك فلا يحرم الزيادة ولا يجوز أن يبيع حاضر إذا
 له بل تركه أن يولي نفسه ليرى الله بعضهم من بعض فإرجاله
 هو وبيع امرئ تركه في المستقبل هذا إذا كان فامعهم كالحاج أهل الدار
 لهم فاما إذا لم يتركهم فاحه مائة إليه فلا بأس أن يبيع له هو وأهله
 بل لا بأس أن يبيع السمسار ويسنفص في ثمنه ويترفع ويرد إليه
 منه وليس كذلك في البادنة هو ولا حور يلقى الجلب للسئري فانه
 لا بأس عليه الأمر قال لا يبيع بعضكم على بعض ولا يلقوا بالبيع
 هو وروى عنه عليه السلام أنه غنى عن تلقى الجلب فان تلقى مثله واستأجر
 بالخيار إذا ورد الشوق فان تلقى واستأجر بكون الشرا محجاً لأن
 الخيار للبائع والخيار لا يثبت إلا بعد صحح وجاره بكونه على
 فان ملكه فلم يرد به بطل خياره وإذا أقر من السوق ولم يستغل بتعريف
 بطل خياره هو وأما إذا كان في إجماع من قرية فلقى جلياً حار له أن يشره
 للشرا منهم ونهى النبي عليه السلام عن بيع وسلف وهو أن يبيع مثلاً دار
 الف درهم وهذا عندنا مذكروه وليس يفسد للبيع فانه
 القرض من القرض فيه فصل كثير ونواب حريلاً بأن أقرض طفلاً وأموه
 ففانه بعد فعل الخبر وإن شرط الراداة كان حراماً ولا فرق بين أن يشترط
 أو في القدر فادألم بشرط ورد عليه خبراً منه وأكثر منه ثان جازاً
 من أن يكون ذلك عادة أو لم تكن فوإذا شرط عليه أن يرد خيراً منه أو
 حراماً وإن كان من الجنس الذي لا يجوز فيه الربو مثل أن يقرض ثوباً بثمن فانه
 الأحار هو وقضا القرض إن كان مما له مثل من المكبل والموزون فانه يفسده
 مما لا مثله مثل الثياب والحيوان والخشب يجب عليه قيمته هو كل
 بالصفة أو كل مال يصح فيه السلم مثل المكبل والموزون والمدروغ من الثياب

فانه يجوز ولا يجوز اقراضه بالصفحة الجواهرم يجوز استقراض الجزار شاورنا
 وارتباعد الان احذر من المسلمين لم يكرهه ومن انكره من الفقهاء فقد خالف الاجماع
 لا يعرف نصا لا صاحبنا في جواز اقراض الجوازي ولا في المنع منه والاصل جوازه وعموم
 الاخبار في جواز القرض بقضي جوازه ولا فرق بين ان يكون المستقرض حيا او ذاهبا
 لها كونه عليه وطيبا او غير المستقرض بملك مال القرض بالقرض دون الصرف لانه يستبح
 به الصرف ويجوز له ان يرده على المقرض ويجوز للمقرض ان يرجع فيه كما ان له ان يرجع
 في الهبة فاد الاستقرض جارية تعين عليه بالملك فانه اذا قضيا عتقت عليه وليس له
 ردّها على المقرض ولا له المطالبة بها لانها قد بدلتا به بملك بالقرض واد املك العتقت
 عليه فاد الاستقرض من غيره نصف دينار فراضه فاعطاه دينار فقال نصفه قضا
 عما لك على ونصفه ودعة عندك فان قضى به حاز ويكون بينهما نصفين ولكل واحد
 منهما ان يتصرف في نصفه مستاعا وان اتفقا على كسره حاز وان اختلفا لم يجز للمشتري
 منهما على كسره لانه شفعة اضربا وان امتنع المقرض من قبضه مستاعا كان له وان اتفقا
 على ان يكون نصفه قضا ونصفه قرضا او تمنا لم يبيع او سلم في طعام في دمنه كان
 جائزا وله الصرف في جميع الدسارم اذ اكان له رجل على غيره مال جالا فاحله فيه
 لم يضر موجلا وسحب له ان يفي به ويؤخر المطالبة الى محله وان لم يفعل وطلب به في
 الحال كان له سوا كان الدين قرضا او صدقا او كان قرضا او ارتب حيا فذلك
 ان اتفقا على الزيادة في الثمن لم يصح وان لم يلبس وان حط من الثمن شيئا وحط جميعه
 صح وكان اثر اماله عليه ولا يلحق بالعقد وانما هو الذي اقرضه منه
 فصل في تصرف الولي في مال الممتر من قبله في مال الممتر حاز له ان يخرجه
 للتصبي بطرأه سوا كان ايا او حيا او وصيا او حاكما او امينا حاكم وسحب له ان يستقرض
 ماله العقار ولا به تحصيله الفضل وسعى الاصل ولا يستقرضه الا من تقه امير يوم محو
 ارجلته في افساد البيع بان يكون قد اقرضه قبل البيع وما امتنه ذلك ويكون
 في موضع لا يخاف هلاكه بان لا يكون يقرب الما بخاف غرقه او في معترك من
 كذا فقير من اهل بلد فخاف عليه الخربق والهدم ويسحب له بيا العقار له لان ذلك
 مصلحة وينبغي ان يبيته بطريق اجراء كونه من جوع اذ استشهدوا اذ امكن وان

يكون

نرا

نه مجهول وادناه
 في الخصار ان شافني
 كثر من مائة اذ رجعت

باريس الفسخ وبن الاجازة لجميع المرو وهو الاظهر والناس في البيع باطل فيه
 حكر على ذلك والتوب اذا كان مستورا فمسائله مثل مسائل الدار والارض
 جميع ما ذكرناه ه اذ اكان السمن في الظرف مفقوح الرأس فطرأه ابايع
 والمستري حاز ربعه ويكون انظر اليه بمنزله النظر الى طائر الضيرة فادناه
 فان قال بعتك هذا السمن بمائة حاز على ما قلناه في الضيرة ولم يجز على ما اختاره من ان
 مانك ان وتوزر لا يجوز ربعه جرافا وان قال بعتك هذا السمن كل طريد رهم حاز
 وتوزر السمن بظرفه لم يطرخ عنه وزر الظرف ويرد على البايع وان قال بعتك هذا
 السمن كل طريد رهم على ان يوزر مع طرفه ولا يطرخ وزر الظرف لم يخر لانه اما
 باع السمن ولا يجوز ان يوزر معه غيره ه ومسائل السمن لم يخر له مسائل الضيرة لان
 احراره متساوية هذا اذا باع وجدته واما اذا باع السمن مع الطرف بعسره رهم
 حاز لانه كور يبيع عبدا بغير ثمن واحد ويكون الثمن مقسوما على قدر العبد
 ه وان قال بعتك هذا السمن مع الظرف كل طريد رهم كان حاز لانه لا مائة ه اذ السمن
 صرة على ايهامانه كذا صواب حمير كرا كان المستري بالخيار ان يستأ
 من المرو وان شافني البيع وان وجدها اكثر من مائة كرا اخذ المائة بالمرو
 وحلاف التوب والساحة والارض على ما تقدم لا ان يترى بقسمها ه
 الطعام شمس او في قيمتها وليس كذلك الخشب والتوب والارض فان
 القيمة فلا يكره قيمة الثمن على الاجز لانه لا يعلم ان الناقص من الدار
 كم كانت تكون قيمته فاذا كان كذلك خيرا البايع في الزيادة بجميع الثمن
 بالمقصار بجميع الثمن ولا جمل هذا قلنا الوبايع ذرا عامر خشب من حرا
 معبر لم يخر ولو باع قسرا من ضيرة صح ه اذ اشترى من غيره عس
 من صيرة فلا الهاء على المستري وقضها لم ادعي انه كان تسعة قاله فواي
 البايع لان المستري يده حقه واستوفاه في الظاهر وانما ادعي الحرا



سواء قسمة وبقا

عليه انه قبضه منه

عبدًا فوجده ما ذاب في الخار وعل

في دمة العبد ولا تعلق بفسده ولا يله

وان طالب به اذ العتق وملك مالا ما اذا كان كذلك لم يكر على المستر

فلم يلب له الخار في فصل بيع الغرر ه عسب الحمل هو ضرر

وثمة اجرته وسمي الاحرة عسب الحمل محارم التسمية التي اسمها تجاوز

مثل المزاد سموها روية وهي اسم الحمل الذي يستحق عليه واجارة الحمل للضرر

مكروه وليس لمخطور وعقد الاحارة عليه غير فاسد ولا يجوز ان يبيع عبدا لا يملك

لم يثبت بها وسلمها الى المستر لان النبي عليه السلام يبيعه ما ليس عنده

ه وبيع الحمل في بطن امه منه رد اعز الام لا يجوز لانه لا يعلم ان ذكر هو او انثى

ولا تعلم صفاته ولا يقدر على تسليمه وروى عن النبي عليه السلام انه يبيعه عن بيع

المجنر وهو بيع ما في الارحام ذكره ابو عبيد وقال ابن ابي عمير المجنر الذي يطر

الدابة وقال المجنر الربا والمجنر القمار والمجنر المجافله والمرائنه ه ولا يجوز بيع الدابة

عالمها تحمل لانه لا يعلم ذلك فاشترط ذلك ووافق مضمون البيع لم يكر للمستر

ان يكر الحمل كانه الخار من الفسخ والاجازة ه وان اشترط انها لمول

ه وان اشترط انها تخلص في كل يوم اربط لا لم يكره وان باع بيمينه او

بلا واستثنى حملها لنفسه لم يكر لان الحمل يخرى بيمينه ويخرى بيمينه

جاربه حلي به للجنس لم يكر لان الحمل يكون مستثنى وهذا مع من

مع والبيع في خوف الباطن يخرى لانه لا يجوز بيعه منقرا

لما يقر رجل البيعة على طريق البيع وان اشترط لنفسه لم يكر وان اشترط

لم يكر لانه لا يعلمه اذ امانته في حافة وفي جوفها يقر فلا يكر

ه حاز كلة وهو ظاهر ويصرف ما لا يוכל لحمه حرامه ومضى كل

اكل به او لا يוכל فلا يجوز بيعه على حاله نزل دود الفز

على كثره وذلك بوجه وكذلك بيع النحل اذا ارها واحتمل

